

الرّائد الرّسميّ للجُمهوريّة التّونسيّة مُداوِلاتُ مَجْلِسِ نوابِ الشّعبِ

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الرابعة 2025-2026

الخميس والجمعة 9 و10 جويلية 2026

56

الجلسة السادسة والخمسون

المحتوى

أ. الخميس 9 جويلية 2026

- 1- افتتاح الجلسة..... 4966
- 2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 4966
- 3- عرض ومناقشة مشروع قانون المتعلق بالمصادقة على مخطط التنمية 2030-2026..... 4966
- 4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون... 5015
- 5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون... 5027
- 6- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون... 5055

ب. الجمعة 10 جويلية 2026

- 7- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون... 5077
- 8- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب في اختتام مناقشة مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على مخطط التنمية 2030-2026..... 5087
- 9- رفع الجلسة..... 5088
- . الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 5088

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وخمس وأربعين دقيقة من صباح يوم الخميس 9 جويلية 2026 وتواصلت يوم الجمعة 10 جويلية برئاسة السيد إبراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع قانون المتعلق بالمصادقة على مخطط التنمية 2026-2030.

أ. الخميس 9 جويلية 2026

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير، يسعدني في مستهل هذه الجلسة العامة، وباسمكم جميعا أن أرحب بالسيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة أعضاء الوفد المرافق له من الإطارات العليا للدولة التونسية والحاضرين معنا اليوم تحت قبة مجلس نواب الشعب.

وقبل أن نشرع رسميا في أشغالنا، أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

تسجيل الحضور.

التصويت للحضور 99.

تسجيل الحضور بالأيدي، إذن تسجيل الحضور بالأيدي 7.

إذن الحضور 106 والنصاب متوفر.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي، زملائي الأفاضل، تبعا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 7 جويلية 2026 يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة النظر في مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على مخطط التنمية 2026-2030 عدد 42 لسنة 2026، تبعا لإحالة التقرير التأسيسي لكافة اللجان القارة بمجلس نواب الشعب حوله إلى هذه الجلسة العامة وذلك عمل بمقتضيات الدستور وخاصة الفصل 75 و77 و84 منه وبإحكام المرسوم عدد 1 لسنة 2004 المؤرخ في 13-9-2024 والمتعلق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم وخاصة الفصل الأول منه وبإحكام الفصول 67 الفقرة الثالثة و75 و89 و109 و110 و111 و116 و125 و126 من النظام الداخلي على وجه الخصوص.

وتجدر الإشارة إلى أنه ووفقا لقرارات مكتب المجلس في اجتماعه سالف الذكر، يتم إعطاء كل نائب حيزا زمنيا للتدخل في النقاش العام بحسب خمس دقائق دون إمكانية التخلي لفائدة عضو آخر. هذا ويغلق باب طلب التدخل بالانتهاء من تلاوة التقرير.

وفيما يتعلق بترتيبات سير أشغالنا بخصوص مشروع هذا القانون ومثلما تنص عليه مقتضيات النظام الداخلي، فإنه ستم على النحو التالي:

1- تلاوة ملخص للتقرير التأسيسي،

2- النقاش العام،

3- استراحة لإعداد الأجوبة،

4- ردود عضو الحكومة المعني بالأمر،

5- التصويت على مشروع القانون المعروض، وفقا لمقتضيات الدستور والنظام الداخلي للمجلس وذلك بالأغلبية المطلوبة تبعا لصفه قانون عادي 54 صوت فقط.

السيدات والسادة الزملاء المحترمون، نشرع الآن في التداول حول مشروع قانون محل النظر وقبل أن يتم استعراض ملخص التقرير التأسيسي لأعمال كافة اللجان القارة بالمجلس، يسعدني أن أتوجه وباسمكم جميعا إلى مكاتب هذه اللجان وكافة أعضائها وطواقمها الإدارية، وإلى الفريق الإداري الموحد على وجه الخصوص بالشكر والتقدير على أهمية العمل المنجز وعلى الجهد المبذول والشكر أيضا لكافة السيدات والسادة النواب الذين واكبوا الجلسات الموحدة للاجتماعات التي امتدت على ثلاثة أيام بمعدل يناهز سبع ساعات عمل في اليوم. حيث بلغ إجمالي تدخلات السيدات والسادة النواب 82 تدخلا بما مكن من تناول مختلف وثائق ومحاور هذا المخطط الوطني الذي من شأنه أن يرسم السياسات الاستشرافية للبلاد وأن يضع مختلف البرامج والمشاريع المتداولة على المدى المتوسط، بما من شأنه أن يكرس الخيارات الوطنية والعدالة المجالية ويسهم في تحقيق التطلعات والآمال في العيش الكريم، هذا وأتوجه بأصدق عبارات الشكر والاحترام للسيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة الإطارات السامية في الدولة الذين رافقوه على امتداد جلسات الاستماع الموحدة بغاية التوصل إلى الإلمام بهذا المشروع الهام من مختلف جوانبه والآن المصداق لمن يمثل مكاتب اللجان القارة لاستعراض ملخص التقرير التأسيسي؛ فضل المصداق.

عرض ومناقشة

مشروع قانون المتعلق

بالمصادقة على مخطط التنمية 2026-2030

السيد صالح السامي، مقرر لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والهيئة العمرانية

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب ونائبه،

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة الحضور الكرام،

أسعد الله يومكم، عملا بمقتضيات دستور الجمهورية التونسية وبأحكام المرسوم عدد 1 لسنة 2024، المؤرخ في 13-9-2024، والمتعلق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم. وبالقرار عدد 2 لمكتب مجلس نواب الشعب خلال اجتماعه عدد 15 المنعقد بتاريخ 22 جوان 2026، تتشرف اللجان القارة بمجلس نواب الشعب، بأن تعرض على أنظاركم ملخصا لتقريرها التأسيسي حول مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على مخطط التنمية 2026-2030، عدد 42 لسنة 2026.

(تمت تلاوة ملخصا للتقرير التأسيسي)

تقرير تأسيسي
للجان القارة بمجلس نواب الشعب
حول
مشروع القانون المتعلق بالمصادقة على
مخطط التنمية 2030-2026
(عدد 42/2026)

1- تقديم عام

يُمثّل التخطيط التنموي إحدى الوظائف الاستراتيجية للدولة الحديثة وأهم أدواتها في رسم السياسات العمومية وتوجيه الخيارات الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره الإطار الذي تُترجم من خلاله الرؤية الوطنية إلى برامج ومشاريع وإصلاحات قابلة للتنفيذ وفق منهج يقوم على التقييم والاستشراف وربط المسؤولية بالمحاسبة، بما يضمن حسن استغلال الموارد وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة بين الجهات والأجيال. ويستند التخطيط إلى تشخيص شامل للواقع وتحليل الإمكانيات المتاحة، واستشراف التحديات والتحوّلات، واستنباط الحلول بما يضمن توحيد الرؤية التنموية للدولة واتساق تدخّلاتها العمومية ونجاحها.

وارتبط مفهوم التخطيط في التجربة التونسية بمسار بناء الدولة الوطنية وظلّ على امتداد أكثر من ستة عقود، بشكل ركيزة أساسية في توجيه السياسات العمومية، رغم اختلاف المقاربات والاختيارات الاقتصادية التي تعاقبت عليها البلاد.

فمنذ ستينيات القرن الماضي، اعتمدت تونس المخططات التنموية كآلية لتأطير العمل الحكومي وتحديد الأولويات الوطنية، حيث ارتكزت المرحلة الأولى على التخطيط المركزي الموجه الهادف إلى بناء الاقتصاد الوطني وإرساء البنية الأساسية للدولة الحديثة. ثم شهدت بداية من سبعينيات القرن الماضي تحوّلًا نحو اقتصاد أكثر انفتاحًا على المبادرة الخاصة والاستثمار الخارجي، مع المحافظة على دور الدولة في التخطيط والتوجيه. أما خلال الثمانينيات والتسعينيات، فقد تأثر التخطيط ببرامج الإصلاح الهيكلي والتحوّلات الاقتصادية العالمية، ليتحوّل تدريجيًا من التخطيط الموجه إلى التخطيط الاستراتيجي الذي يُركّز على تحديد التوجّهات الكبرى والأهداف التنموية دون التدخّل المباشر في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

ولئن ساهم التخطيط المركزي في تأسيس بنية تحتية صناعية ومنظومة تعليمية وصحية تُحسب لتونس، مقارنة بالعديد من الدول، إلا أنه لم يلامس جوهر الانتظارات الحقيقية للشعب التونسي ولم يُمكن من الاستجابة للخصوصيات الجهوية وأبرز تفاوتات تنمية واختلال عميقًا في توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية بما جعل من مراجعة المنظومة التخطيطية خيارًا استراتيجيًا.

ورغم التحوّلات السياسية والدستورية التي عرفت البلاد بعد سنة 2011، بقيت المخططات التنموية تُمثّل المرجع الأساسي لتجسيم السياسات العمومية، وإن عرفت في بعض الفترات صعوبات حالت دون إعدادها أو تنفيذها وفق الأجل المرسومة، الأمر الذي انعكس على نسق الاستثمار العمومي وعلى وضوح الرؤية التنموية للدولة.

ويأتي مخطط التنمية للفترة 2030-2026 في سياق وطني يتسم بجملة من التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وفي ظلّ توجّهات جديدة للدولة تقوم على إعادة بناء السياسات العمومية وفق

مقاربة تركز على السيادة الوطنية، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الجهوية المتوازنة، وتعزيز دور الدولة في قيادة التنمية، مع تثمين الإمكانيات الذاتية وحُسن توظيف الموارد الوطنية، وتقطع مع مقاربات التخطيط السابقة وتؤسّس لمنوال تنموي جديد يُعيد الاعتبار لدور المواطن في صياغة السياسات العمومية في إطار مسار تشاركي قائم على مساهمة فعلية للمواطنين انطلاقًا من قناعة ثابتة بأنّ الديمقراطية لا تستقيم إلا إذا كانت مشفوعة بديمقراطية اقتصادية واجتماعية فعلية.

وحيث يكتسي هذا المخطط أهمية خاصة باعتباره أول مخطط تنموي يتمّ النظر فيه في ظلّ المنظومة الدستورية والمؤسسية الجديدة المنبثقة عن دستور سنة 2022، وما أفرزه من إعادة تنظيم للسلطات العمومية وإرساء تصوّر جديد لممارسة الوظيفة التشريعية والرقابية، قائم على تعزيز المشاركة الشعبية وتكريس البناء القاعدي وفق منهج تصاعدي يُعتمد لأوّل مرة في تونس ينطلق من المستوى المحلي فالجهوي ثمّ الإقليمي وصولًا إلى المستوى الوطني. حيث تُسند في هذا الإطار للمجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم أدوار محورية باعتبارها فضاءات للتشخيص وتحديد الأولويات وصياغة المقترحات التنموية وفق خصوصيات المجالات الترابية، بما يُعزّز البُعد التشاركي للتخطيط ويُكرّس شرعية القرار التنموي على المستوى الترابي.

ويرتكز مخطط التنمية للفترة 2030-2026 على منظومة قانونية وترتيبية متكاملة تشمل دستور الجمهورية التونسية جويلية 2022، القانون الأساسي عدد 4 لسنة 2025 المؤرخ في 12 مارس 2025 المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم، المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم، الأمر عدد 589 لسنة 2023 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023 المتعلق بتحديد تراب أقاليم الجمهورية التونسية والولايات الراجعة بالنظر لكل إقليم، والأمر عدد 177 لسنة 2025 المؤرخ في 04 أفريل 2025 المتعلق بتنظيم أعمال المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وطرق سيرها.

وانطلاقًا من مقتضيات الدستور الذي أولى التخطيط الأهمية التي يستحقّها وجعله من أبرز الاختصاصات المشتركة بين غرفتيّ الوظيفة التشريعية، يضطلع مجلس نواب الشعب بدور محوري في مسار دراسة مخطط التنمية 2030-2026 من شأنه أن يُساهم في إثراء المشروع وإنجاح مراحل مناقشته والمصادقة عليه باعتباره فضاءً للتداول الديمقراطي حول الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للدولة التي تعكس تطلّعات وانتظارات المواطنين.

وإثر توصّل مجلس نواب الشعب بتاريخ 17 جوان 2026 بمشروع القانون المتعلق بالمصادقة على مخطط التنمية 2030-2026 والوثائق المرفقة به والمتمثلة في وثيقة التوجّهات العامة والأهداف التنموية، ووثيقة التنمية المجالية ووثيقة السياسات التنموية، عقد مكتب المجلس جلسة بتاريخ 22 جوان 2026 قرّر على إثرها إحالته إلى كافة اللجان القارة لتلّتها جلسة تشاورية بين أعضاء المكتب ورؤساء الكتل البرلمانية وممثلي النواب غير المنتمين إلى كتل خُصّصت للنظر في منهجية دراسة مشروع قانون المخطط وضبط روزنامة في الغرض.

وبناء عليه، باشرت اللجان أشغالها التمهيدية كل حسب مجال اختصاصها حيث شهدت هذه الجلسات نقاشات ثرية ونقدية ومثمرة، تمّ خلالها التعمّق في مختلف محاور المخطط وتحليل اختياراته

التنمية وتقييم مدى انسجامها مع الحاجيات الفعلية للجهات والقطاعات.

وأتسمت أعمال اللجان بطابع تفاعلي معمق، جمع بين التقييم الفني والقراءة السياسية والاجتماعية للمخطط، مع تقديم جملة من الملاحظات والتوصيات الرامية إلى تعزيز نجاعة البرامج وتيسير ممارسة مجلس نواب الشعب لدوره الرقابي في مدى التزام مختلف الهيكل العمومية بتنفيذ المشاريع المبرمجة، وتدعيم البعد الجهوي في توزيع الاستثمارات، وتحسين آليات الحوكمة والمتابعة والتقييم. كما تمّ التأكيد على أهمية مزيد إحكام التكامل بين مختلف السياسات العمومية، وضمان قابلية التنفيذ وتوفير مصادر التمويل، بما يعزز دور المخطط كإطار مرجعي فعلي للتنمية خلال الفترة 2026-2030.

وإثر استكمال اللجان القارة جلساتها التمهيدية، تمّت برمجة سلسلة من جلسات الاستماع الموحدة إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط، برئاسة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بما أتاح مزيد التفاعل مع مختلف مكونات المخطط واستجلاء أهدافه والإصلاحات التي يتضمنها، فضلا عن تقييم مدى استجابته للإشكاليات المطروحة في مختلف القطاعات.

وتناول هذا التقرير خلاصة النقاشات التي شهدتها جلسات اللجان، وأبرز الملاحظات والتوصيات التي تمّ التوصل إليها.

II- مشروع مخطط التنمية 2030-2026 بين التحليل والنقاش والتقييم في إطار جلسات استماع موحدة للجان القارة بمجلس نواب الشعب

عقد مجلس نواب الشعب يوم الثلاثاء 30 جوان 2026 جلسة موحدة لكافة اللجان القارة خصّصت للاستماع إلى وزير الاقتصاد والتخطيط السيد سمير عبد الحفيظ حول مشروع مخطط التنمية 2030-2026، بإشراف رئيس مجلس نواب الشعب العميد إبراهيم بودريالة.

1- الكلمة الافتتاحية للسيد رئيس مجلس نواب الشعب لجلسات الاستماع الموحدة للجان القارة

في مستهلّ الجلسة، أكد السيد رئيس مجلس نواب الشعب أهمية هذا الموعد والاستحقاق الوطني الذي لا يُنظر إليه فقط من منظور إجرائي، بل أساسا باعتباره أداة الدولة لوضع وتنفيذ برامجها المستقبلية وسياساتها الاستراتيجية، ومناسبة تلتقي فيها إرادة مختلف وظائف الدولة لرسم ملامح تونس التي يُراد لها أن تكون دولة اجتماعية مستقلة بقرارها، قوية باقتصادها وعادلة مع أبنائها.

وبين أنّ أعمال المجلس في دراسة هذا المشروع تنطلق من مقتضيات وفلسفة دستور 25 جويلية 2022، الذي أولى التخطيط الأهمية التي يستحقها وجعله من أبرز الاختصاصات المشتركة بين مجلسي الوظيفة التشريعية، معتبرا أنّ الوقت قد حان لتجاوز الحلول الظرفية والوقفية والانتقال إلى إرساء رؤية مستقبلية استراتيجية ورسم برامج وأهداف قابلة للتحقيق على المدى المتوسط، بما يُجسّد المبادئ والأهداف التي نادى بها الشعب التونسي في مختلف الجهات والفئات والتي تجسّدت في الدستور.

وأكد السيد رئيس المجلس أنّ المؤسسة البرلمانية مدركة لحجم المسؤولية الملقاة على عاتقها، وأنّها ماضية في تحمّلها بكل أمانة من أجل بلوغ المصلحة العليا للوطن، مبرزا أنّ المخطط المعروض يُعدّ أوّل مخطط تنموي يُصاغ بمنهج تصاعدي ينطلق من عمق تطلعات

المواطن في المستويات المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم وصولا إلى المستوى الوطني، بما يعكس إرادة المواطنين في جهاتهم ويقطع مع الخيارات المسقطة التي أثقلت كاهل البلاد والعباد لسنوات عديدة.

وأشار إلى أنّ مخطط التنمية يجب أن يشكّل الإطار المرجعي للسياسات المستقبلية للدولة في مختلف المجالات، والتي على أساسها يتم إعداد مشاريع ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي، بما من شأنه توضيح الرؤية والمساعدة على تخطّي الصعوبات الظرفية والهيكلية وتحقيق التوازنات العامة للمالية العمومية ومزيد التحكم في المديونية وتجاوز العراقيل التي تكبل النمو وتعطلّ الاستثمار.

وأوضح أنّ اللجان القارة اعتمدت منهجية تقوم على الاستعداد الجيد من خلال عقد جلسات تمهيدية للتركيز على المواضيع والمسائل ذات الصلة بمجالات اختصاصها، بما يثري النقاش خلال جلسات الاستماع الموحدة التي ستُشفع بتقرير تأليفي يتضمن الملاحظات والتوصيات التي يمكن التوصل إليها، بما يمثل تدعيما قويا لحسن التنفيذ والمتابعة والتقييم في المستقبل.

كما أبرز أنّ تونس تواجه واقعا مثقلا بالتحديات الجسيمة والاستحقاقات الكبيرة، في وقت تتوفر فيه القدرات والمقدّرات الكفيلة بتوفير الكرامة للمواطنين، معتبرا أنّ الانتظارات عديدة وفي مقدّمتها تحسين الدخل وظروف العيش، وإرساء تمكين اقتصادي حقيقي لمختلف الشرائح والفئات، وتوفير فرص عمل لائق تقطع مع البطالة والهشاشة. وشدّد في هذا السياق على أنّ التنمية الشاملة تفرض خارطة طريق تشمل كل القطاعات، وأنّ نجاح المخطط يمرّ حتما عبر تحقيق طفرة في مختلف القطاعات الحيوية.

وجدد التأكيد على البعد الاجتماعي للسياسات والبرامج التي تنبئها الدولة، داعيا إلى نقاش مستفيض حول القطاعات ذات الصلة بما يرسّخ هذا البعد كخيار استراتيجي ثابت للدولة، ومبرزا أنّ مشروع المخطط تضمّن أهدافا طموحة تتعلق أساسا بجعل المواطن محورا لمختلف السياسات المعتمدة، إلى جانب تعميم التغطية الاجتماعية وتطوير الخدمات الصحية وإصلاح المنظومة التربوية وربط التكوين بالاحتياجات المستجدة لسوق الشغل.

كما أشار إلى أنّ تونس تواجه معركة صمود على أصعدة مختلفة، من بينها أزمة شحّ المياه والتغيرات المناخية التي تهدّد الأمن المائي والغذائي، بما يفرض وضع أسس السيادة الطاقية وصياغة برنامج استشاري للتحكّم في التوازنات المالية والتجارية الكبرى.

وفيما يتعلّق بالقطاعات الإنتاجية، اعتبر أنّ قطاع الفلاحة والصيد البحري والمياه يعدّ ركيزة محورية في معركة السيادة الغذائية، مذكّرا بأنّ المخطط يستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاع الحبوب وخاصة القمح الصلب، وتطوير تكنولوجيات الري الذكي والرقمنة، وتعزيز الاستثمار في تحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة لمجابهة الجفاف وضمان قوت التونسيين.

كما أكد أهمية قطاع الصناعة والفسفاط والطاقة، مبرزا الطموح إلى بلوغ ثورة صناعية ذات قيمة مضافة عالية، واستعادة وتسريع نسق إنتاج الفسفاط المشتقات الكيماوية بما يساهم في استعادة التوازنات المالية وإنقاذ المؤسسات الوطنية، إلى جانب توجيه الاستثمارات نحو الطاقات البديلة والمتجددة للحدّ من العجز الطاق والتقليص من تكلفة الإنتاج.

وفيما يتّصل بالاستثمار، ذكر بما أكد عليه النواب في عديد المناسبات من أهمية تطوير مناخ الأعمال، معتبرا أنّ هذا الملف يستوجب العناية والمتابعة اللازمتين، ومشدّداً على ضرورة رفع نسق تدفق الاستثمارات تدريجياً، وتحفيز الاستثمار الخاص، ودعم الشركات الأهلية باعتبارها رافداً جديداً للتشغيل والاقتصاد التضامني، وتعزيز القدرة التصديرية للمؤسسات الاقتصادية.

كما أبرز أنّ التحديّ الأكبر يكمن في نسف القيود الإدارية المعطّلة للمشاريع والمكبّلة لروح الابتكار، إلى جانب تطوير البنية التحتية والنقل، وتدعيم أسباب التنمية المجالية العادلة، وفك العزلة عن المناطق الداخلية، وتوجيه الاستثمارات العمومية نحو المناطق الأقل تنمية، واستكمال ربط الجهات بالطرق السريعة والشبكات اللوجستية المتطورة.

وأشار كذلك إلى أنّ مختلف السياسات لن تكون ناجعة وفعّالة دون تحمّل الإدارة لمسؤوليتها على الوجه الأكمل، ودون رقمنة للخدمات وحوكمة وتبسيط للإجراءات، مؤكداً أهمية الدفع نحو الرقمنة الشاملة للمرافق العمومية، وحوكمة الصفقات العمومية، وإرساء منظومات المتابعة الرقمية والإنذار المبكر لضمان حسن تنفيذ المشاريع العمومية.

وفي ختام كلمته، أكد السيد رئيس مجلس نواب الشعب أنّ نقطة البداية لنجاح مخطّط التنمية 2030-2026 تنطلق من أشغال النواب وما سيقدمونه من أفكار وملاحظات وتوصيات خلال الأعمال التحضيرية وصولاً إلى الجلسة العامة، مبرزا أنّ دور المجلس لن يقتصر على المصادقة، بل سيتمدّد إلى تأمين حسن تنفيذ المسار التنموي من خلال تفعيل دوره الرقابي، ومتابعة إنجاز البرامج والمشاريع التنموية، والتصديّ لكلّ تقصير أو محاولات لتبديد المقدرات الوطنية. كما شدّد على ضرورة مواصلة التكامل المسؤول والوثيق بين مختلف أجهزة الدولة الرسمية تحت راية مصلحة تونس العليا، مبيناً أنّ دور المجلس سيتواصل بعد المصادقة على المخطّط عبر صياغة الأطر والتشريعات الضرورية والمصاحبة له، بما يجعل من هذا المخطّط قاطرة حقيقية لتجاوز العراقيل والتصديّ للتحديات والعبور بالبلاد نحو الازدهار والنماء.

2- جلسة استماع إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط حول الوثيقة المتعلقة بـ "التوجهات العامة والأهداف التنموية" من مخطّط التنمية 2030-2026

قدّم السيد وزير الاقتصاد والتخطيط عرضاً انقسم إلى أربعة أجزاء كما يلي:

الجزء الأول: الإطار العام، الأساس الدستوري والقانوني، المنهجية الجديدة، مسار إعداد المخطّط، والثوابت الوطنية والرهانات الكبرى.

الجزء الثاني: التوجهات الاستراتيجية، التنمية الاجتماعية، التنمية المجالية، وتحديث الاقتصاد.

الجزء الثالث: الأمن الطاقوي والمائي والغذائي، الإصلاحات المؤسسية، ومحفظة المشاريع.

الجزء الرابع: الإطار الاقتصادي الكلي، السيناريو المعتمد، والخاتمة التركيبية التي تعكس فلسفة المخطّط.

■ عرض السيد وزير الاقتصاد والتخطيط حول مشروع مخطّط التنمية 2030-2026

افتتح السيد وزير الاقتصاد والتخطيط عرضه بالتأكيد على أنّ مشروع مخطّط التنمية للفترة 2030-2026 يمثل محطة مفصلية في مسار التخطيط الوطني، باعتباره أول مخطّط تنموي يتم إعداده في ظل الدستور الجديد وفي إطار البناء القاعدي الذي أرسى هياكل تمثيلية جديدة على المستويات المحلية والجهوية والإقليمية، بما يجعل من هذا المخطّط تجسيدا عمليا للتوجهات الدستورية الرامية إلى تكريس الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، وإرساء تنمية عادلة وشاملة، وضمان التوزيع المنصف للثروة بين مختلف الجهات والفئات، مع إسناد مكانة محورية للمواطن باعتباره منطلق العملية التنموية وغايتها.

وأوضح السيد الوزير أنّ مشروع المخطّط لم ينطلق من مجرد تصور إداري أو قطاعي، وإنما تأسس على مرجعية دستورية وتشريعية متكاملة، تستمد أسسها من توطئة الدستور التي أكدت أنّ الديمقراطية الحقيقية لا تستقيم إلا إذا اقترنت بالديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، وبضمان حق المواطن في الاختيار الحر وفي التوزيع العادل للثروات الوطنية، كما استند إلى مقتضيات الفصل الخامس والسبعين من الدستور الذي نص على أنّ المصادقة على مخططات التنمية تتم بقانون، والفصل السابع والسبعين الذي أوكل إلى مخطّط التنمية مهمة ضبط التوجهات التنموية للدولة، إضافة إلى الفصل الرابع والثمانين الذي أوجب عرض مشاريع مخططات التنمية الوطنية والجهوية والإقليمية على المجلس الوطني للجهات والأقاليم بما يضمن تحقيق التوازن بين مختلف الجهات والأقاليم.

وأضاف أنّ الإطار القانوني للمخطّط تعزز بدخول القانون الأساسي عدد 4 لسنة 2025 المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم حيز النفاذ، والذي منح هذه المجالس اختصاصات فعلية في إعداد مشاريع مخططات التنمية والتداول بشأنها في إطار وحدة الدولة وتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي العادل، كما ألزم مختلف السلط العمومية بمرافقة هذه المجالس وتوفير الوسائل الضرورية لإنجاح مهامها، وهو ما يمثل نقلة نوعية في فلسفة التخطيط الوطني، بعد أن أصبح إعداد البرامج التنموية ينطلق من القاعدة المحلية صعوداً نحو المستوى الوطني، عوض الاقتصار على المقاربة المركزية التي طبعت التجارب السابقة.

كما بين السيد الوزير أنّ إعداد المخطّط استند كذلك إلى جملة من النصوص القانونية والترتيبية ذات العلاقة، من بينها المرسوم عدد 01 لسنة 2024 المتعلق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم، والأمر عدد 589 لسنة 2023 المتعلق بتحديد تراب أقاليم الجمهورية التونسية والولايات الراجعة بالنظر لكل إقليم والأمر عدد 177 لسنة 2025 المتعلق بتنظيم أعمال المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وطرق سيرها، ومنشور السيدة رئيسة الحكومة عدد 10 حول إعداد مخطّط التنمية 2030-2026 المؤرخ في 22 أبريل 2025، والذي مثل الوثيقة المرجعية التي انطلقت على أساسها مختلف مراحل إعداد المخطّط.

وأكد السيد الوزير أنّ الوزارة اعتمدت في إعداد المخطّط منهجية جديدة غير مسبوقة في تاريخ التخطيط الوطني، تقوم على اعتماد التخطيط التصاعدي باعتباره الآلية الكفيلة بترجمة انتظارات المواطنين إلى سياسات عمومية ومشاريع فعلية، وذلك عبر المرور من المستوى المحلي إلى المستوى الجهوي ثم الإقليمي وصولاً إلى المستوى الوطني، مع الحرص على تحقيق الانسجام بين الرؤى المجالية والسياسات القطاعية، وضمان التكامل بين مختلف المتدخلين.

وأوضح أن هذه المنهجية لم تقتصر على تجميع مقترحات المشاريع، وإنما قامت على بناء منظومة متكاملة تشمل إعداد الأدلة المنهجية الموحدة، وإرساء آليات للتنسيق والمتابعة والتقييم، واعتماد جذاذات موحدة للمشاريع الاستثمارية، ووضع معايير دقيقة لترتيبها حسب الأولوية والجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يضمن حسن توظيف الموارد العمومية وتحقيق أكبر مردودية للاستثمارات المبرمجة.

وأشار إلى أن الوزارة أحدثت لجانا أفقية تعنى بدراسة الرهانات الاستراتيجية الكبرى ذات الطابع البين قطاعي، بهدف ضمان تناسق السياسات العمومية وتكاملها، وعدم الاقتصار على معالجة الإشكاليات في إطار قطاعي ضيق، بما يسمح بإرساء رؤية شاملة للتنمية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمجالية والبيئية في آن واحد.

وفي إطار إعداد المخطط، أوضح السيد الوزير أن الوزارة حرصت على توفير الإحاطة الفنية والتكوين لفائدة مختلف المتدخلين، حيث تم تنظيم ثلاث ورشات تكوينية لفائدة أعضاء مجالس الأقاليم وممثلي الوزارات وهيكل التنمية الجهوية بالتعاون مع مركز التكوين ودعم اللامركزية، إضافة إلى ورشة وطنية لفائدة مرافقي المجالس المحلية شارك فيها مائة وخمسون إطارا يمثلون الإدارات الجهوية للتنمية والمصالح المركزية والمنسقين المحليين لمشاريع التنمية، فضلا عن تنظيم مائتين وتسع وسبعين ورشة تكوينية لفائدة أعضاء المجالس المحلية بإشراف المديرين الجهويين للتنمية والمنسقين المحليين، وأربع وعشرين ورشة تكوينية تحت إشراف المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية لفائدة أعضاء المجالس الجهوية ورؤساء المصالح الفنية الجهوية، وخمس ورشات على مستوى الأقاليم بحضور كافة أعضائها، إلى جانب أربعة اجتماعات تنسيقية دورية مع مختلف الوزارات وخمسة ملتقيات إقليمية بمشاركة الولاة وأعضاء مجالس الأقاليم وأعضاء المجالس الجهوية ورؤساء المجالس المحلية وبحضور أعضاء المجلسين النيابيين، وذلك بهدف توحيد الرؤية والمنهجية وتوفير الإحاطة التقنية اللازمة لجميع المتدخلين في إعداد المخطط.

وأضاف أن مسار إعداد المخطط انطلق رسميا إثر صدور منشور السيدة رئيسة الحكومة، وتم تدشينه بعقد خمس ملتقيات إقليمية كبرى بكل من سببيلة وصفافس وقبلي وبن عروس وطبرقة، بحضور الولاة وأعضاء مجالس الأقاليم والمجالس الجهوية ورؤساء المجالس المحلية وأعضاء مجلس نواب الشعب وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم وممثلي مختلف الهيكل العمومية، وذلك قصد ضبط الرؤية المشتركة حول منهجية إعداد المخطط وإرساء انطلاقة موحدة في جميع الأقاليم.

كما تم تنظيم سلسلة من الأيام الدراسية وورشات العمل المتخصصة تناولت جملة من القضايا الاستراتيجية، من بينها الشح المائي، والتغيرات المناخية، والجفاف، والرواق الاقتصادي، والتحول الرقمي، وسلاسل القيمة، والتنمية الجهوية، ومؤشرات التنمية، ونتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، إلى جانب دراسة البرامج الخصوصية للتنمية والاستراتيجيات الوطنية القطاعية، بما مكن من توفير قاعدة معرفية دقيقة انطلقت منها مختلف المقترحات التنموية.

وبين السيد الوزير أن المرحلة الأولى من إعداد المخطط، الممتدة من 22 أفريل إلى 22 أوت 2025، أسفرت عن إعداد 279 مشروعا

لمخططات التنمية المحلية، و24 مشروعا لمخططات التنمية الجهوية، و5 مشاريع لمخططات التنمية الإقليمية، و25 تقريرا للسياسات العمومية، و6 تقارير للسياسات الأفقية، مع إدراج جزء من مقترحات المشاريع المحلية ضمن قانون المالية لسنة 2026، بما يؤكد الحرص على عدم انتظار المصادقة النهائية على المخطط للشروع في إنجاز المشاريع ذات الأولوية.

وأوضح أن المرحلة الثانية تمثلت في التأليف بين مختلف المقترحات الواردة من الجهات والسياسات القطاعية، حيث قامت وزارة الاقتصاد والتخطيط بدراسة المخططات المجالية وإثرائها بالمعطيات الإحصائية، وتقييم مدى انسجامها مع الرهانات الوطنية، وإعداد ملخصات موحدة لها، فضلا عن تصنيف الإصلاحات المقترحة حسب القطاعات وإحالتها إلى الوزارات المختصة لإبداء الرأي، كما تم إخضاع المشاريع المقترحة إلى دراسة فنية ومالية دقيقة قصد تحديد مدى جاهزيتها وقابليتها للإنجاز، قبل المرور إلى مرحلة التأليف النهائي التي جمعت بين مختلف الوزارات لضبط الصيغة النهائية للمخطط.

وأكد السيد الوزير أن هذا المسار لم يكن معزولا عن المتابعة المباشرة للسيد رئيس الجمهورية، الذي واكب مختلف مراحل إعداد المخطط من خلال سلسلة من جلسات العمل الوزارية المنعقدة خلال سنتي 2025 و2026، بما يعكس الأهمية الاستراتيجية التي توليها الدولة لهذا المشروع باعتباره خارطة الطريق للتنمية للسنوات الخمس القادمة.

وانتقل السيد الوزير إثر ذلك إلى استعراض الثوابت الوطنية التي انبنى عليها المخطط، مبينا أنها تتمثل أساسا في إرساء نموذج تنموي يعكس الخيارات الوطنية ويكرس السيادة الاقتصادية، وتعزيز التعويل على الذات مع الانفتاح المدروس على الشراكات الخارجية، والمحافظة على الدور الاجتماعي للدولة، وتحسين ظروف العيش وجودة الخدمات العمومية، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وإرساء تنمية عادلة وشاملة تضمن تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين والجهات، مع التأكيد على أن تحقيق السيادة الوطنية يمر بالضرورة عبر تنويع مصادر الطاقة والمياه والأسواق والشركاء الاقتصاديين، بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام التحولات الدولية والمتغيرات الجيوسياسية.

وفي معرض بيانه للفلسفة العامة التي يقوم عليها مشروع مخطط التنمية للفترة 2026-2030، أبرز وزير الاقتصاد والتخطيط أن مختلف المقترحات الواردة من المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم أفرزت جملة من الانتظارات المتواترة التي عكست بصورة واضحة أولويات المواطنين بمختلف الجهات، حيث تمحورت أساسا حول تحسين الخدمات والمرافق الإدارية، والتسريع في نسق إنجاز المشاريع العمومية، والحد من التعقيدات العقارية، وتحسين البنية الأساسية من طرقات ومسالك وشبكات، والارتقاء بالخدمات الصحية والتربوية، ومقاومة البطالة، وتحسين الدخل والقدرة الشرائية، ودعم الاستثمار، والتقليص من الاقتصاد غير المنظم، وتوفير الموارد المائية، وحماية البيئة، والتصدي للتلوث والتصحر، فضلا عن تثمين الخصوصيات الاقتصادية والموارد الطبيعية لكل جهة.

واعتبر السيد الوزير أن هذه الأولويات شكلت المنطلق الحقيقي لصياغة الرهانات الوطنية التي انبنى عليها المخطط، باعتبارها تعكس حاجيات فعلية صادرة عن الجهات وليست مجرد اختيارات مركزية.

وأوضح أن الرهان الأول يتمثل في تكريس التنمية الشاملة والعدالة، وذلك من خلال ضمان نفاذ جميع المواطنين إلى الخدمات الأساسية وتحسين ظروف العيش، مع إعطاء الأولوية للفئات الهشة والجهات الأقل حظاً، ودعم الاستثمارات العمومية في المرافق الأساسية، والترفيه في الاعتمادات المخصصة للبرامج الخصوصية للتنمية، ولاسيما البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة، بما يساهم في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتحقيق العدالة في توزيع ثمار النمو.

أما الرهان الثاني فيتمثل في تطوير هيكلية الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته على خلق الثروة، عبر تحسين مناخ الأعمال، وتشجيع المبادرة الخاصة، واستقطاب الاستثمار المنتج، وتطوير البنية الأساسية اللوجستية، وتحسين الخدمات المينائية والمطارية والسكك الحديدية، وتبسيط الإجراءات، ورقمنة الإدارة الاقتصادية، بما يسمح برفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وخلق مواطن شغل ذات قيمة مضافة.

وبين الوزير أن الرهان الثالث يتعلق بتعزيز صمود الاقتصاد الوطني في مواجهة مختلف الصدمات والأزمات، وذلك من خلال تطوير القدرات الإنتاجية والمؤسسية، واستكمال الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتدعيم قدرة الاقتصاد على التكيف مع التحولات العالمية والمتغيرات الجيوسياسية والمناخية.

أما الرهان الرابع فيتمثل في تأمين ديمومة الموارد الطبيعية، عبر اعتماد أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة، وترشيد استغلال المياه والطاقة، والمحافظة على الثروات الطبيعية، وتطوير الاقتصاد الأخضر والدائري، وتعزيز قدرة البلاد على مواجهة آثار التغيرات المناخية.

وانتقل السيد الوزير إثر ذلك إلى استعراض التوجهات الاستراتيجية الكبرى التي تم اعتمادها في صياغة المخطط، مبيناً أنها ترجمت إلى أهداف كمية دقيقة وقابلة للقياس، من شأنها أن تمكن من متابعة تنفيذ المخطط وتقييم مدى تحقيق نتائجه.

وأوضح في هذا الإطار أن المخطط يستهدف تقليص من نسبة الفقر إلى أقل من 15% مع موفى سنة 2030، بعد أن بلغت 16,6 % سنة 2021، كما يرمي إلى الارتقاء بمؤشر التنمية البشرية إلى مستوى البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، أي بما يفوق 0,8 نقطة، مقابل 0,746 % المسجل سنة 2025، فضلاً عن الترفيع في المعدل الوطني لمؤشر التنمية الجهوية إلى 0,6 نقطة، مع تقليص الفارق بين أعلى وأدنى الولايات إلى حدود 0,1 نقطة بعد أن بلغ حوالي 0,2 نقطة سنة 2024.

وأضاف أن المخطط يستهدف كذلك تحقيق معدل نمو اقتصادي في حدود 4,2% بالأسعار القارة خلال الفترة 2026-2030، والرفع من مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقى إلى 35%، مع التقليص من استهلاك الطاقة الأولية بنسبة 30%، وتحسين استغلال المياه المعالجة، فضلاً عن إرساء منظومة إدارية أكثر نجاعة ومرونة قادرة على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم خدمات عمومية ذات جودة.

وأكد الوزير أن بلوغ هذه الأهداف يقتضي اعتماد 5 محاور استراتيجية مترابطة، يأتي في مقدمتها ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة باعتبار أن الاستثمار في الإنسان يمثل أساس التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، أوضح أن المخطط أولى قطاع التربية والتعليم أهمية خاصة، من خلال اعتماد برنامج إصلاحي متكامل يهدف إلى الرفع من جودة التعليم والحد من الفشل والانقطاع المدرسي، حيث يستهدف التقليص التدريجي من نسب الانقطاع المدرسي إلى حدود 0,6% في المرحلة الابتدائية، و5,8% في المرحلة الإعدادية، و7,6% في المرحلة الثانوية بحلول سنة 2030، مع تعميم تجربة مدرسة الفرصة الثانية بالمناطق التي تشهد أعلى نسب الانقطاع المدرسي، وتقليص عدد المدارس ذات الأقسام المشتركة من 454 مؤسسة سنة 2025 إلى 100 مؤسسة فقط مع موفى المخطط.

وأضاف أن الوزارة تعتزم تعميم التغطية الرقمية للمؤسسات التربوية لتبلغ 100%، وتفعيل المجلس الأعلى للتربية، وتوسيع التوجيه نحو الشعب العلمية والتكنولوجية، وتسريع التحول الرقمي بالمؤسسات التعليمية، فضلاً عن إنجاز 160 مؤسسة تربوية جديدة، في ظل توقع ارتفاع عدد تلاميذ المرحلتين الإعدادية والثانوية إلى حوالي 1189 ألف تلميذ سنة 2030.

وفي مجال التكوين المهني والتعليم العالي، أكد الوزير أن المخطط يستهدف مضاعفة عدد المنتفعين بالتكوين في النظام الوطني المقيس ليلبلغ حوالي 135 ألف متكون سنة 2030 مقابل 74 ألف سنة 2025، مع إحداث 13 مركزاً جديداً للتكوين المهني موزعة على مختلف الجهات، وإرساء علامة "المؤسسة المكونة"، وربط التكوين بحاجيات الاقتصاد الوطني وسوق الشغل.

كما يهدف المخطط إلى تطوير منظومة التعليم العالي عبر مضاعفة عدد البرامج الجامعية المعتمدة، والرفع من نسبة مؤسسات التعليم العالي المتحصلة على شهادات الجودة من 28,4% إلى 52%، إلى جانب إدراج اختصاصات جديدة في مجالات الرقمنة والذكاء الاصطناعي والبيئة، وإعداد خارطة وطنية للمهن المستقبلية قصد ملائمة التكوين مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية.

أما في قطاع الصحة، فقد أبرز الوزير أن المخطط يرمي إلى تحسين جودة الخدمات الصحية وتقريبها من المواطن، وذلك من خلال تعميم الطب عن بعد، ورقمنة مسالك توزيع الأدوية، وإرساء نظام معلوماتي موحد في إطار برنامج "الصحة الواحدة"، وتأهيل المؤسسات الصحية، واستكمال إنجاز 11 مستشفى جديداً موزعة على عدد من الولايات، مع توفير قاعات للقسرة وأجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي بكل ولاية، وتعميم مراكز علاج الإدمان على مستوى الأقاليم الخمسة.

وفي المجال الثقافي، أوضح الوزير أن المخطط يهدف إلى جعل الثقافة رافعة للتنمية البشرية، عبر الترفيع في عدد المعارض والتظاهرات الخاصة بالكتاب بنسبة تناهز 50%، وتعزيز أسطول المكتبات العمومية المتنقلة، ورقمنة كامل الرصيد الفني الوطني، وإحداث 20 مساراً سياحياً ثقافياً جديداً، وتطوير المكتبة الافتراضية، وإدماج التربية الثقافية والفنية والرقمية ضمن مختلف المناهج التعليمية، إلى جانب دعم البرامج الثقافية الموجهة إلى المناطق الداخلية والأحياء ذات الأولوية.

وفي مجال التشغيل والإدماج الاقتصادي، أكد الوزير أن المخطط يرمي إلى تطوير برامج التأهيل والإدماج المهني لفائدة الباحثين عن شغل، عبر الترفيع في عدد المنتفعين بهذه البرامج من حوالي 129 ألف سنة 2026 إلى أكثر من 177 ألف سنة 2030، والرفع في عدد المشاريع المنتفعة بآليات المرافقة إلى نحو 7 آلاف مشروع، مع إحداث منظومة "المبادر الأجير" التي تمكن العامل من ممارسة نشاط خاص مع

الاحتفاظ بصفته كأجير، وإحداث منصة رقمية للربط بين حاجيات المؤسسات وبرامج التكوين، فضلا عن إعداد قانون خاص بالتوظيف بالخارج، وتطوير آليات إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق الشغل.

كما أبرز الوزير أن المخطط يمنح الشركات الأهلية مكانة هامة ضمن المنظومة الاقتصادية، حيث يستهدف مضاعفة عددها لـ 800 شركة سنة 2030، مع تبسيط إجراءات إحداثها أدلة خاصة بمرافقتها ومساندتها.

وفي إطار تدعيم منظومة الحماية الاجتماعية، أوضح الوزير أن المخطط يتجه نحو تعميم المعرف الاجتماعي الموحد، ومضاعفة عدد المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعي لـ 653 ألف منتفع، والرفع من عدد المستفيدين ببطاقات العلاج المجاني، فضلا عن إرساء إطار قانوني للعمل عن بعد واقتصاد المنصات الرقمية، وإحداث منظومة معلوماتية خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ومركز وطني لإدماج الأطفال المصابين باضطرابات طيف التوحد.

كما تطرق الوزير إلى السياسات الموجهة للأسرة والمرأة، مبينا أن المخطط يهدف إلى مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية لتعزيز التماسك الأسري، وتطوير برامج ريادة الأعمال النسائية، وخاصة لفائدة النساء بالوسط الريفي، والرفع من نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة إلى 52%، إلى جانب اعتماد نظام جديد للتوفيق الأسري والنفقة وجرايات الطلاق، وإصدار تشريعات تكفل حماية كبار السن وضمان إدماجهم الاجتماعي في ضوء التحولات الديمغرافية التي ستشهدتها البلاد خلال السنوات القادمة.

وفي سياق استعراضه للمحور الأول المتعلق بالتنمية الاجتماعية، أكد وزير الاقتصاد والتخطيط أن الاستثمار في الشباب يمثل أحد الخيارات الاستراتيجية للدولة، باعتبارهم القوة المحركة للتنمية وأحد أهم روافع التجديد الاقتصادي والاجتماعي. وبين أن المخطط يهدف إلى إرساء مقاربة جديدة للسياسات الشبابية تقوم على الانتقال من منطق الرعاية إلى منطق التمكين، وذلك من خلال تعزيز مشاركة الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع مجالات المبادرة والابتكار، وإرساء منظومة متكاملة للإحاطة بالمبادرات الشبابية، فضلا عن تطوير المؤسسات الشبابية والرياضية لتتحول إلى فضاءات للإبداع والتكوين وصقل المهارات.

وأوضح أن المخطط يتضمن جملة من البرامج الرامية إلى تأهيل دور الشباب والمركبات الرياضية والثقافية، وإحداث فضاءات جديدة للأنشطة الرقمية والإبداعية، وتعزيز برامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لفائدة الشباب، ودعم المؤسسات الناشئة والمبادرات المجددة، وربط التكوين وريادة الأعمال بمنظومات الإنتاج المحلية، بما يضمن إدماجاً اقتصادياً فعلياً للشباب، خاصة في الجهات الداخلية.

كما أبرز الوزير أن الدولة تعزز مواصلة تنفيذ برامج السكن الاجتماعي وتحسين ظروف العيش، من خلال تكثيف برامج تهذيب الأحياء الشعبية، وتوفير المقاسم الاجتماعية، ودعم السكن لفائدة الفئات محدودة الدخل، وتأهيل التجمعات السكنية، بما يضمن الحق في السكن اللائق ويحد من مظاهر التفاوت المجالي والاجتماعي.

وانتقل إثر ذلك إلى عرض المحور الثاني للمخطط والمتعلق بتحقيق تنمية مجالية مندمجة ومتوازنة، معتبرا أن هذا المحور يجسد أحد أهم التحولات التي جاء بها المخطط الجديد، حيث لم تعد التنمية تنطلق من المركز نحو الجهات، وإنما أصبحت الجهات نفسها هي التي

تحدد أولوياتها التنموية في إطار رؤية وطنية موحدة، وهو ما من شأنه أن يحقق التوازن بين مختلف الأقاليم ويعزز وحدة الدولة وتماسكها.

وأوضح الوزير أن المقاربة المجالية الجديدة تقوم على تثمين الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل إقليم، وتحويلها إلى عناصر قوة قادرة على خلق الثروة ومواطن الشغل، وذلك من خلال استغلال المزايا التفاضلية لكل جهة، وربطها بمختلف السياسات القطاعية والاستثمارات العمومية.

وأشار إلى أن المخطط اعتمد لأول مرة تقسيم البلاد إلى 5 أقاليم تنموية، باعتبارها فضاءات اقتصادية متكاملة، بما يسمح بتطوير التعاون بين الولايات المتجاورة، وإنجاز المشاريع ذات البعد الإقليمي، وإرساء أقطاب تنموية قادرة على تحقيق الاندماج الاقتصادي وتعزيز التنافسية.

وأكد السيد الوزير أن المخطط يستهدف التقليل التدريجي من التفاوت التنموي بين الجهات، عبر اعتماد مؤشرات موضوعية لتوزيع الاستثمارات العمومية، وربط الاعتمادات بحاجيات التنمية ومؤشرات الحرمان، مع إيلاء الأولوية للمناطق الداخلية والحدودية والمناطق التي تعاني من ضعف البنية الأساسية، بما يضمن تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.

وأضاف أن المقاربة المجالية الجديدة تركز كذلك على تعزيز اللامركزية الاقتصادية، ودعم صلاحيات المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم، حتى تصبح شريكا فعليا في تحديد المشاريع ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها، في إطار من التكامل مع مختلف الهياكل المركزية.

وفي هذا الإطار، استعرض السيد الوزير أهم مكونات البنية الأساسية التي يتضمنها المخطط، مبينا أن تطوير البنية التحتية يمثل شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيز جاذبية الجهات، وربطها بمحيطها الوطني والإقليمي والدولي.

وأوضح أن المخطط يولي أهمية خاصة لتطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات الوطنية والجهوية، واستكمال المشاريع المعطلة، وتأهيل المسالك الريفية، بما ييسر تنقل الأشخاص والبضائع، ويعزز اندماج الأسواق الداخلية، ويرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني.

كما يشمل المخطط تطوير منظومة النقل الحديدي، من خلال تحديث الشبكة الحالية، وتحسين خدمات نقل المسافرين والبضائع، وربط المناطق الصناعية والموانئ الكبرى بالشبكة الحديدية، بما يحد من كلفة النقل، ويرفع من نجاعة المنظومة اللوجستية.

وأضاف أن المخطط يتضمن برامج لتطوير الموانئ التجارية، ورفع طاقة استيعابها، وتحسين الخدمات اللوجستية والرقمية بها، بما يمكن من تعزيز موقع تونس كمحور للتبادل التجاري في الفضاء المتوسطي والإفريقي، إلى جانب تطوير المطارات وتحسين خدمات النقل الجوي وربط مختلف الجهات بالشبكات الوطنية والدولية.

وأكد السيد الوزير أن البنية الأساسية الرقمية تمثل بدورها أحد مرتكزات التنمية الحديثة، ولذلك يتضمن المخطط برامج لتعميم التغطية بشبكات الاتصال ذات التدفق العالي، وتوسيع خدمات الألياف البصرية، وتعزيز الأمن السيبراني، واستكمال رقمنة الخدمات الإدارية، بما يساهم في تحسين مناخ الاستثمار وتقليص آجال إنجاز المعاملات.

وفي سياق متصل، أبرز السيد الوزير أن التنمية المجالية لا تقتصر على إنجاز المشاريع، وإنما تشمل أيضا إصلاح منظومة التخطيط الترابي، ومراجعة وثائق التهيئة العمرانية، وإعداد مخططات عمرانية جديدة تستجيب للتحويلات الديمغرافية والاقتصادية، مع المحافظة على الأراضي الفلاحية والموارد الطبيعية، والحد من التوسع العمراني العشوائي.

كما بين أن المخطط يولي عناية خاصة بالمدن المتوسطة والصغرى، باعتبارها محركات أساسية للتنمية الجهوية، وذلك من خلال تحسين الخدمات الحضرية، وتطوير شبكات التطهير والتنوير العمومي، وإحداث مناطق صناعية وحرفية جديدة، وتأهيل الأسواق البلدية، وتحسين الفضاءات العامة، بما يرفع من جودة الحياة ويعزز جاذبية هذه المدن للاستثمار والإقامة.

وأشار السيد الوزير إلى أن الوزارة اعتمدت في بلورة المشاريع المجالية على نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، وعلى مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يضمن توجيه الاستثمارات نحو المناطق الأكثر احتياجا، وإرساء تخطيط مبني على المعطيات والإحصائيات الدقيقة، بعيدا عن التقديرات الظرفية.

وفي معرض حديثه عن المشاريع الاستثمارية، أوضح السيد الوزير أن مختلف المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم اقترحت أكثر من 40 ألف مشروع تنموي، وهو ما يعكس حجم تطلعات المواطنين إلى تحسين ظروف العيش والهوض بالبنية الأساسية والخدمات العمومية.

وبين أن وزارة الاقتصاد والتخطيط تولت، بالتنسيق مع مختلف الوزارات والهيئات العمومية، القيام بعملية فرز وتدقيق وتأليف لهذه المشاريع، بالاستناد إلى معايير علمية وموضوعية، تراعي الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، ومدى جاهزية المشروع، وانسجامه مع التوجهات الوطنية، وإمكانيات التمويل، وأثارة على التنمية الجهوية.

وقد أسفرت هذه العملية عن إعداد محفظة وطنية تضم حوالي واحد وعشرين ألفا ومائة مشروع، باستثمارات جمالية تناهز 101 مليار دينار، مع تحقيق نسبة استجابة لمطالب الجهات في حدود 70 %، وهو ما اعتبره الوزير مؤشرا على حرص الدولة على التوفيق بين الإمكانيات المالية المتاحة وحجم الحاجيات التنموية المعبر عنها على المستوى المحلي والجهوي.

وأوضح أن هذه المشاريع تتوزع بين مشاريع ذات صبغة محلية، ومشاريع جهوية، ومشاريع ذات بعد إقليمي أو وطني، بما يضمن التكامل بين مختلف مستويات التخطيط، ويحقق الانسجام بين البرامج القطاعية والمخططات المجالية، مع اعتماد آليات دورية لمتابعة التنفيذ وتقييم نسب الإنجاز، وتحيين الأولويات كلما اقتضت الضرورة ذلك.

وأكد السيد الوزير في ختام هذا الجزء من عرضه أن نجاح هذا المخطط لا يقاس فقط بحجم الاعتمادات المرصودة أو بعدد المشاريع المبرمجة، وإنما بمدى القدرة على إنجازها في الأجل المحددة، وتحقيق أثرها الاقتصادي والاجتماعي على حياة المواطنين، وهو ما يقتضي تطوير منظومة الحوكمة، وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين، واعتماد مؤشرات موضوعية لقياس الأداء، بما يضمن الانتقال من مرحلة إعداد المخططات إلى مرحلة التنفيذ الفعلي وتحقيق النتائج المرجوة.

وفي انتقاله إلى استعراض الإطار الاقتصادي الذي انبنى عليه مشروع مخطط التنمية للفترة 2026-2030، أكد وزير الاقتصاد والتخطيط أن إعداد هذا المخطط تم في سياق دولي وإقليمي يتسم بارتفاع درجات عدم اليقين، نتيجة تواصل تداعيات الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، وتنامي التوترات الجيوسياسية، واضطراب سلاسل التوريد العالمية، واستمرار الضغوط التضخمية، فضلا عن تفاقم آثار التغيرات المناخية وما أفرزته من تحديات متزايدة على الأمن الغذائي والمائي والطاقي. وبين أن هذه التحويلات فرضت على تونس اعتماد مقاربة تنموية أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات، بما يعزز صمود الاقتصاد الوطني ويحافظ على توازناته الأساسية.

وأوضح السيد الوزير أن السيناريو المعتمد في إعداد المخطط لم يرقم على فرضيات متفائلة أو تقديرات نظرية، وإنما استند إلى تحليل موضوعي لمختلف المؤشرات الاقتصادية الوطنية والدولية، وإلى تقييم واقعي للإمكانيات المتاحة، مع الأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات المزمع تنفيذها خلال الفترة المقبلة، وتطور الاستثمار والإنتاجية، وتحسن مردودية القطاعات الاقتصادية، بما يسمح بتحقيق معدل نمو اقتصادي يناهز 4,2 % خلال الفترة 2026-2030، في إطار توازن بين متطلبات النمو والمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي.

وأكد أن تحقيق هذا الهدف يقتضي الرفع التدريجي من حجم الاستثمار، وخاصة الاستثمار الخاص، مع تعزيز الاستثمار العمومي في البنية الأساسية والمرافق الجماعية والمشاريع ذات المردودية الاقتصادية والاجتماعية، بما يجعل الاستثمار أحد المحركات الأساسية للنمو وخلق الثروة ومواطن الشغل.

وأضاف أن تمويل المخطط سيستند إلى تعبئة مختلف الموارد الوطنية، مع مواصلة تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحسين مردودية المؤسسات العمومية، وتعزيز مساهمة الجماعات المحلية، واستقطاب التمويلات الخارجية التي تنسجم مع الأولويات الوطنية، في إطار المحافظة على السيادة الوطنية وحسن التصرف في المديونية، مع الحرص على تنوع مصادر التمويل وعدم الارتهان لمصدر وحيد.

وانتقل السيد الوزير إثر ذلك إلى المحاور المتعلقة بالأمن الطاقي، معتبرا أن تحقيق الاستقلال الطاقي يمثل أحد أهم الرهانات الوطنية خلال السنوات القادمة، في ظل الارتفاع المتواصل لفاتورة الطاقة وتنامي انعكاساتها على المالية العمومية والميزان التجاري.

وأوضح أن المخطط يتضمن برنامجا شاملا لتطوير إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، بما يمكن من بلوغ نسبة مساهمة تناهز 35 % من المزيج الطاقي الوطني في أفق سنة 2030، إلى جانب تطوير مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتشجيع الإنتاج الذاتي، وتحسين النجاعة الطاقية بمختلف القطاعات الاقتصادية، والحد من استهلاك الطاقة الأولية بنسبة تقدر بحوالي 30% مقارنة بالسيناريو المرجعي.

وأضاف أن المخطط يهدف كذلك إلى تطوير البنية الأساسية لنقل الطاقة، وتحديث الشبكات الكهربائية، وتعزيز الربط الكهربائي مع الدول المجاورة، بما يسمح برفع أمن التزود بالطاقة وتحسين مردودية المنظومة الوطنية.

وفيما يتعلق بالأمن المائي، أكد السيد الوزير أن المخطط أولى هذا الملف أهمية استراتيجية بالنظر إلى ما تشهده البلاد من شح متزايد في

الموارد المائية وتواتر سنوات الجفاف، حيث يتضمن برامج متكاملة لتعبئة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية، وتطوير محطات تحلية مياه البحر، واستغلال المياه المعالجة، والحد من ضياع المياه داخل شبكات التوزيع، إلى جانب تحديث أنظمة الري، وترشيد الاستهلاك في مختلف القطاعات، بما يضمن استدامة الموارد المائية للأجيال القادمة.

كما أبرز أن المخطط يضع الأمن الغذائي ضمن أولوياته الوطنية، من خلال دعم الإنتاج الفلاحي، وتحسين إنتاجية مختلف الشعب الزراعي والحيواني، وتطوير منظومات الخزن والتبريد والتحويل، وتعزيز البحث العلمي الزراعي، وحماية الأراضي الفلاحية، وتطوير سلاسل القيمة، والرفع من نسب الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى عدد من المواد الأساسية، بما يعزز السيادة الغذائية ويحد من التبعية للأسواق الخارجية.

وأشار السيد الوزير إلى أن البعد البيئي يحتل مكانة محورية ضمن المخطط، حيث تم إدماج مبادئ التنمية المستدامة في مختلف السياسات العمومية، مع اعتماد برامج للتأقلم مع التغيرات المناخية، ومقاومة التصحر، والحد من التلوث، والمحافظة على التنوع البيولوجي، والتوسع في الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري، وتشجيع الاستثمار في الأنشطة الصديقة للبيئة، بما يضمن التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والمحافظة على الموارد الطبيعية.

وفي محور تحديث الإدارة والحوكمة، أوضح السيد الوزير أن المخطط يرمي إلى إرساء إدارة عمومية أكثر نجاعة وشفافية، تقوم على تبسيط الإجراءات، ورقمنة الخدمات، وتعزيز قابلية النفاذ إليها، وتقليص آجال إسداء الخدمات للمواطنين والمؤسسات، بما يساهم في تحسين مناخ الأعمال والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأضاف أن الإصلاح الإداري يشمل كذلك مراجعة طرق التصرف

في الموارد البشرية، وتطوير منظومة التكوين المستمر، واعتماد آليات حديثة لتقييم الأداء، وتعزيز التنسيق بين مختلف الهياكل العمومية، بما يرسخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وربط المسؤولية بالمساءلة.

كما أكد أن المخطط يولي أهمية خاصة لإصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية، من خلال تحسين حوكمتها، والرفع من مردوديتها الاقتصادية، وإعادة هيكلة المؤسسات التي تستوجب أوضاعها ذلك، مع المحافظة على دورها في تقديم الخدمات الأساسية ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، أبرز الوزير أن تنفيذ المخطط يستند إلى منظومة متكاملة للمتابعة والتقييم، تعتمد مؤشرات كمية ونوعية لقياس نسب الإنجاز والأثر الاقتصادي والاجتماعي، مع إعداد تقارير دورية تمكن من تقييم مدى التقدم في تنفيذ المشاريع والإصلاحات، وإدخال التعديلات الضرورية كلما اقتضت الظروف ذلك، بما يضمن نجاعة التصرف في الموارد العمومية وتحقيق الأهداف المرسومة.

وأكد أن نجاح مخطط التنمية لا يرتبط فقط بحجم الاعتمادات أو بعدد المشاريع المدرجة، وإنما بقدرته مختلف مؤسسات الدولة، المركزية والجهوية والمحلية، على العمل في إطار من التكامل والانسجام، مع مساهمة القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما يحول المخطط إلى أداة فعلية للتنمية وليس مجرد وثيقة مرجعية.

وأفاد أن العدد الجملي للمشاريع المقترحة من المجالس المنتخبة يبلغ 40748 مشروعاً منها:

- 34715 مشروعاً مقترحة من المجالس المحلية (85%)
- 5375 مشروعاً مقترحة من المجالس الجهوية (13%)
- 658 مشروعاً مقترحة من مجالس الأقاليم (2%)

توزيع المشاريع حسب الأقاليم

الجهة المقترحة	الإقليم الأول	الإقليم الثاني	الإقليم الثالث	الإقليم الرابع	الإقليم الخامس
عدد المشاريع	7 048	7 304	13 790	8 031	4 575

التوزيع حسب النضج

عدد المشاريع	الاستثمارات (م د)
مشاريع متواصلة	6467
مشاريع جديدة	14624
المجموع	21100
	101 835

التوزيع المجالي

التوزيع المجالي	عدد المشاريع	الاستثمارات (م د)
محلي	14858	14 538
جهوي	3500	18 717
إقليمي	421	8 784
وطني	2321	59 935
المجموع	21100	101 835

التوزيع حسب مصادر التمويل

مصادر التمويل	عدد المشاريع	الاستثمارات (م د)
ميزانية الدولة	19279	61 847
المؤسسات العمومية	1719	31 990
الشراكة	74	7 998
المجموع	21100	101 835

عدد المشاريع	21 100
منها مقترحات المجالس	10 067
متواصل	1 564
جديد	8 503
منها مقترحات الوزارات	11 033
متواصل	4 911
جديد	6 121
محفظة مشاريع تدرج ضمن برامج خصوصية (مشاريع جديدة)	9 000
برنامج التنمية الجهوية	5 630
برنامج التنمية المندمجة	3 370
نسبة الاستجابة لطلبات الجهات	70%

التوزيع حسب القطاعات

عدد المشاريع	الاستثمارات (م د)
7930	44 513
11311	27 963
303	17 775
1556	11 584
21100	101 835
المجموع	

البنية الأساسية والخدمات

التجهيزات الجماعية

الصناعة والصناعات غير المعملية

الزراعة والصيد البحري

وفي ختام عرضه، شدد وزير الاقتصاد والتخطيط على أن مشروع مخطط التنمية 2026-2030 يمثل رؤية وطنية متكاملة ترمي إلى بناء اقتصاد أكثر تنافسية وإنتاجية، وتحقيق تنمية أكثر عدالة وتوازناً بين الجهات، وترسيخ مقومات الدولة الاجتماعية، وتعزيز السيادة الوطنية في أبعادها الاقتصادية والغذائية والطاقية والمائية، وتهيئة الرأسمال البشري باعتباره المحرك الأساسي للتنمية، مع إرساء حوكمة حديثة تقوم على التخطيط العلمي والمتابعة والتقييم والنجاح في إنجاز المشاريع.

وأكد أن هذا المخطط يجسد انتقال الدولة إلى مرحلة جديدة في إدارة التنمية، تقوم على التخطيط التصاعدي المنطلق من الجهات، وعلى المشاركة الواسعة لمختلف الهياكل المنتخبة، وعلى التكامل بين السياسات القطاعية والبرامج المجالية، بما يضمن الاستجابة لتطلعات المواطنين، ويؤسس لمسار تنموي مستدام قادر على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وتحقيق النمو الشامل والعدال لفائدة مختلف الأجيال والجهات.

واختتم الوزير عرضه بالتأكيد على أن الحكومة تعتبر تنفيذ هذا المخطط مسؤولية وطنية مشتركة، تستوجب تضافر جهود جميع مؤسسات الدولة ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، حتى يتحول إلى برنامج عمل واقعي يترجم المبادئ الدستورية إلى إنجازات ملموسة تنعكس على حياة المواطنين، وتسهم في بناء اقتصاد وطني أكثر صلابة، ومجتمع أكثر توازناً، ودولة أكثر قدرة على تحقيق التنمية المستدامة والسيادة الوطنية.

3- جلسة استماع إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط حول الوثيقة المتعلقة بـ "التنمية المجالية" من مخطط التنمية 2026-2030

تواصلت جلسات الاستماع بحضور السيد وزير الاقتصاد والتخطيط وعدد هام من الإطارات العليا لمختلف الوزارات حيث تقدم السيد الوزير عرضاً حول التنمية المجالية في إطار التقسيم الإداري الجديد للدولة التونسية الذي انبنى على تقسيم ترابي إلى خمسة أقاليم بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 589 لسنة 2023 يضم كل إقليم مجموعة من الولايات.

■ مسارات إعداد مخطط التنمية المجالية ومنهجية بلورته:

أكد السيد وزير الاقتصاد والتخطيط أن الجزء المتعلق بالتنمية المجالية ضمن مخطط التنمية للفترة 2026-2030 يمثل ثمرة مسار وطني شامل اعتمد مقاربة جديدة في التخطيط التنموي، تقوم على إشراك مختلف المستويات الترابية في بلورة الخيارات التنموية، موضحاً أن المنهجية المعتمدة في إعداد المخطط ارتكزت على منهج تصاعدي ينطلق من المستوى المحلي، ثم ينتقل إلى المستوى الجهوي، فالإقليمي، قبل أن يتوج بالمستوى الوطني، بما يضمن أن تكون الخيارات الوطنية انعكاساً للحاجيات الفعلية التي عبرت عنها المجالس المنتخبة بمختلف مستوياتها، وأن تتحول المقترحات المحلية إلى سياسات وبرامج وطنية متكاملة تراعى خصوصيات كل جهة وإقليم في إطار وحدة الدولة وتماسكها.

وأشار إلى أن هذا الخيار المنهجي لم يكن مجرد ترتيب إجرائي لمراحل إعداد المخطط، وإنما جاء تجسيدا لرؤية جديدة في إدارة الشأن التنموي، تقوم على تعزيز المشاركة الفعلية للجهات في صياغة السياسات العمومية، وإرساء آليات مؤسسية تضمن الانسجام بين مختلف البرامج القطاعية والسياسات الأفقية، بما يسمح بتحقيق التكامل بين الاستثمارات العمومية وتوجيهها وفق أولويات تنمية واضحة، وجنب تشتت التدخلات وتداخل الاختصاصات بين مختلف المتدخلين.

وأشار السيد الوزير إلى أن الوزارة حرصت، في إطار تكريس مبادئ الشفافية وإتاحة المعلومة، على نشر مختلف الوثائق المرجعية الخاصة بمخطط التنمية 2026-2030 على الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والتخطيط، بما يتيح للعموم ولجميع المتدخلين الاطلاع على الإطار القانوني المنظم لإعداد المخطط، والأدلة المنهجية المعتمدة، ونتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، فضلاً عن الدراسات الاستراتيجية الجهوية والإقليمية والقطاعية التي شكلت المرجعية العلمية والمنهجية لبناء مختلف محاور المخطط.

واعتبر أن اعتماد هذا المسار التشاركي الواسع، المدعوم بالتكوين والمراقبة الفنية والإسناد العلمي، يمثل نقلة نوعية في مجال التخطيط

التنموي، إذ لم يعد إعداد المخططات يقتصر على الإدارة المركزية، وإنما أصبح ثمرة مساهمة مختلف الفاعلين على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي، بما يضمن بناء سياسات تنموية أكثر واقعية، وأكثر قدرة على الاستجابة للخصوصيات المحلية، وأكثر انسجاماً مع متطلبات التنمية الشاملة والمتوازنة التي يستهدفها مخطط التنمية للفترة 2026-2030.

■ تشخيص الوضع التنموي المجالي: التحديات والإشكاليات

يبيّن السيد زير الاقتصاد والتخطيط، أن عملية التشخيص العام للوضع التنموي بالمجالات الترابية، اعتمدت على مقارنة شاملة لم تقتصر على المؤشرات الاقتصادية، وإنما شملت مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية، بما يتيح بناء رؤية تنموية متكاملة تراعي خصوصيات كل جهة وإقليم، وتستجيب للتحديات المشتركة التي تواجه مختلف المجالات الترابية.

أولاً: الإشكاليات الاجتماعية

أوضح السيد الوزير أن التشخيص الاجتماعي كشف عن استمرار عدد من الاختلالات الهيكلية التي ما تزال تؤثر في جودة الحياة وفي تكافؤ الفرص بين مختلف الجهات، رغم ما تحقق من مكاسب في عدد من المجالات. وفي هذا السياق، أشار إلى أن العديد من المعتمديات الأقل تنمية، ولاسيما بالمناطق الريفية، ما تزال تعاني هشاشة واضحة في ظروف العيش، وهو ما ينعكس على مستوى الخدمات الأساسية ومؤشرات التنمية البشرية، ويحد من قدرة هذه المناطق على استقطاب الاستثمار والمحافظة على مواردها البشرية.

وأضاف أن من أبرز التحديات المطروحة استمرار ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة، إلى جانب عدم ملاءمة منظومة التكوين مع تطلعات الشباب ومتطلبات سوق الشغل، الأمر الذي يسهم في اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم والاحتياجات الاقتصادية، ويؤثر سلباً في قابلية التشغيل وفي تنافسية الموارد البشرية.

كما يبيّن الوزير أن المؤسسات التربوية وعدداً من المرافق العمومية ما تزال تعاني ضعفاً في الصيانة والتأهيل، بالتوازي مع وجود صعوبات في النفاذ إلى الخدمات الأساسية، سواء في قطاع الصحة أو التعليم أو النقل أو خدمات الاتصال والإنترنت، خاصة بالمناطق الداخلية والريفية، وهو ما يفرض مواصلة الاستثمار في تحسين جودة المرافق العمومية وضمان عدالة توزيعها.

وأشار كذلك إلى استمرار التركيز الجغرافي للمرافق العمومية الكبرى، من جامعات ومستشفيات جامعية وتجهيزات مهيكلية، بالعاصمة والمدن الكبرى ومراكز الولايات، الأمر الذي يكرس تفاوتاً في فرص الانتفاع بالخدمات العمومية بين مختلف الجهات.

وأضاف أن قطاع النقل بدوره يواجه عدة صعوبات تتمثل في نقص وسائل النقل العمومي، سواء المشترك أو الخاص، بما يؤثر في تنقل المواطنين وفي اندماج المناطق الداخلية ضمن الدورة الاقتصادية والاجتماعية.

كما أبرز السيد الوزير أن التشخيص سجل محدودية العرض في مجال السكن الاجتماعي، مقابل تنامي ظاهرة البناء الفوضوي، وما يترتب عنها من ضغوط على التهيئة العمرانية وعلى البنية الأساسية والخدمات العمومية. إلى جانب عدد من الظواهر الاجتماعية السلبية، كتنامي مظاهر الانحراف والعنف، إضافة إلى محدودية أثر برامج الدعم والتمكين الاجتماعي على الفئات الهشة والأشخاص ذوي

الإعاقة، بما يستوجب مزيد تطوير آليات الاستهداف والنجاعة في السياسات الاجتماعية.

وأضاف أن من بين أهم الإشكاليات توسع التشغيل الهش والاقتصاد الموازي، ولاسيما بالمناطق الحدودية، بالتوازي مع استمرار ارتفاع نسب البطالة وضعف فرص التشغيل، فضلاً عن تواصل الضغوط الديمغرافية على المدن الكبرى نتيجة النزوح الداخلي، مقابل تراجع عدد السكان ببعض الجهات الداخلية، بما يفرز اختلالات مجالية تستوجب معالجتها ضمن رؤية تنموية متوازنة.

ثانياً: الإشكاليات الاقتصادية

وفي الجانب الاقتصادي، أكد السيد الوزير أن التشخيص أبرز استمرار عدد من العوائق الهيكلية التي تحد من ديناميكية التنمية المحلية ومن قدرة الجهات على استثمار إمكاناتها الاقتصادية. ومن أهم هذه التحديات ضعف الربط بشبكات الطرقات الحديثة والسكك الحديدية بين مناطق الإنتاج ومناطق التحويل والتسويق، الأمر الذي يرفع كلفة النقل ويحد من تنافسية الأنشطة الاقتصادية. كما أنّ وجود نقائص في البنية التحتية اللوجستية، سواء على مستوى الموانئ أو المطارات، إضافة إلى الإشكاليات المرتبطة بحوكمة هذه المنشآت واستغلالها بالشكل الأمثل، وهو ما ينعكس على مردودية الاقتصاد الوطني وعلى جاذبية الاستثمار.

وأضاف الوزير أن البنية التحتية المنتجة والفضاءات الاقتصادية المهيأة وشبكات الطرقات والنقل لا تزال تعرف تفاوتاً ملحوظاً بين الجهات، بما يؤثر في عدالة توزيع الاستثمار العمومي والخاص. كما استعرض الوزير الإشكاليات العقارية، ولاسيما المرتبطة بالأراضي ذات الصبغة الاشتراكية والدولية، باعتبارها من أبرز العوامل التي تعيق إنجاز المشاريع الاستثمارية وتحد من ثمين الرصيد العقاري.

وأوضح كذلك أن عدداً من الأقطاب التكنولوجية لم يبلغ بعد الدور التنموي المنتظر منه في دفع الاستثمار والابتكار على المستوى الجهوي، في حين ما تزال المنظومة السياحية في عدد من المناطق الداخلية تعاني محدودية العرض السياحي، وتدني جودة الوحدات السياحية، وضعف المسالك الرابطة بين مختلف جهات الإقليم الواحد.

وأشار الوزير إلى استمرار بعض الإشكاليات المرتبطة بقطاع الصيد البحري في عدد من الجهات، إضافة إلى محدودية تنوع القاعدة الاقتصادية في العديد من المعتمديات والولايات الأقل نمواً، والتي ما تزال تعتمد على أنشطة تقليدية منخفضة القيمة المضافة والمردودية.

كما بين الوزير أن عملية التشخيص كشفت كذلك محدودية استغلال الموارد المحلية، وضعف ثمين الثروات الطبيعية والتراثية والثقافية، إلى جانب محدودية نجاعة برامج الإحاطة والتمويل، ونقص المعطيات الاقتصادية والدراسات الخصوصية المتعلقة بالاقتصاد المحلي والجهوي والإقليمي، وهو ما يؤثر في جودة التخطيط واتخاذ القرار.

ثالثاً: الإشكاليات البيئية

وفيما يتعلق بالبعد البيئي، أوضح الوزير أن التحولات المناخية والتغيرات البيئية أصبحت تمثل أحد أهم التحديات التي تواجه التنمية المحلية، بما يفرض إدماج البعد البيئي في جميع السياسات العمومية.

وأشار إلى تواصل اتساع ظواهر الانجراف والانجراد والتصحر، إضافة إلى تدهور نوعية التربة نتيجة العوامل الطبيعية وسوء الاستغلال، فضلاً عن الاستنزاف المتواصل للموارد الطبيعية، وخاصة الموارد المائية والغابية، وتملح الموائد الجوفية بالمناطق الفلاحية. كما بين أن الشريط الساحلي يشهد تدهور وتآكل لمكوناته الإيكولوجية، وأضاف أن عدداً من الجهات ما يزال يواجه مستويات متفاوتة من التلوث البيئي والصناعي، إلى جانب ضعف الربط بشبكات التطهير وتأخر إنجاز عدد من المشاريع المبرمجة، فضلاً عن غياب منظومة ناجعة لمعالجة المياه المستعملة وإعادة توظيفها في الري. ويُن كذا أن انتشار المصببات العشوائية، مقابل محدودية المصببات المراقبة وآليات الفرز وإعادة التثمين، يمثل تحدياً بيئياً متواصلاً، يضاف إليه تدهور الحوض السفلى لوادي مجردة ووادي مليان وعدد من المناطق الرطبة، فضلاً عن تقلص المساحات الخضراء وتهديد الأراضي الفلاحية بفعل التوسع العمراني.

رابعاً: الإشكاليات المؤسسية

وفيما يتعلق بالإشكاليات ذات الطابع المؤسسي، أكد السيد الوزير أنها تمثل أحد أهم العوامل المؤثرة في نجاعة تنفيذ السياسات التنموية خاصة وأن عدداً من الجهات ما يزال يعاني نقصاً في تمثيلات المصالح العمومية القطاعية، إلى جانب ضعف التنسيق بين المستويات المركزية والجهوية في برمجة المشاريع ومتابعة تنفيذها. إلى جانب محدودية الدور التنموي الذي تضطلع به البلديات نتيجة ضعف مواردها وارتفاع مديونيتها، فضلاً عن غياب مؤسسات إقليمية تتلاءم مع التقسيم الترابي الجديد، ونقص الإمكانيات البشرية والتقنية بالإدارات الجهوية ودوائر المجالس الجهوية والبلديات.

وأضاف السيد الوزير أن التشخيص سجل أيضاً تأخر إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وطول آجال تهيئتها، إلى جانب تأخر تنفيذ عدد من المشاريع والصفقات العمومية، واستمرار تعطل بعض المشاريع الجهوية، فضلاً عن ضعف التنسيق والتكامل بين مختلف البرامج والمبادرات التنموية على المستويات المحلية والجهوية، وعدم مواكبة عدد من البرامج لمقتضيات تركز الإقليم كفضاء تنموي متجانس، إضافة إلى النقص المسجل في الإحصائيات الجهوية بعدد من القطاعات.

وخلص بالتأكيد أن هذا التشخيص ليس الغاية منه تحديد مواطن الضعف فحسب، وإنما هدف أساساً إلى بناء قاعدة معرفية دقيقة تمكن من صياغة سياسات تنموية أكثر استجابة لخصوصيات المجالات الترابية، وأكثر قدرة على معالجة الاختلالات الهيكلية وتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة خلال الفترة 2020-2030، وهو ما شكل المنطلق الفعلي لصياغة التوجهات الاستراتيجية والسياسات والبرامج التي يتضمنها المخطط.

■ مقومات التنمية المجالية والفرص المتاحة والتوجهات

الاستراتيجية للفترة 2020-2030

أوضح السيد الوزير أن مختلف الدراسات المنجزة في إطار إعداد المخطط أبرزت أن تونس تمتلك رصيداً هاماً من الطاقات البشرية والكفاءات القادرة على قيادة مسار التنمية، إلى جانب تنوع واضح في المنظومات الاقتصادية بين الجهات، وهو ما يمثل قاعدة صلبة لبناء اقتصاد أكثر تنوعاً وتنافسية. كما أشار إلى أن عدداً من مشاريع البنية الأساسية المتعلقة بالنقل واللوجستية والاتصال يوجد حالياً في طور الإنجاز، بما من شأنه أن يعزز الترابط بين المجالات الترابية ويحد من العزلة التي تعانيها بعض المناطق الداخلية.

وأضاف أن البلاد تزخر كذلك برصيد هام من الموروث الحضاري والثقافي والسياحي والبيئي، وهو ما يوفر إمكانات واسعة لتنمية قطاعات جديدة ذات قيمة مضافة العالية، خاصة في مجالات السياحة البديلة والاقتصاد الثقافي والصناعات الإبداعية، فضلاً عن أن التحول الرقمي والانتقال الطاق يشكّلان بدورهما رافعتين أساسيتين لدعم التنمية المجالية وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني. كما اعتبر أن الإطار المؤسسي الجديد المنبثق عن التقسيم الترابي يمثل فرصة حقيقية لترسيخ تنمية دامجة وأكثر قرباً من المواطنين.

كما أن تنوع الموارد الطبيعية يمثل أحد أهم عناصر القوة التي تستند إليها التنمية المجالية، حيث تتوزع على مختلف الجهات أراض فلاحية وغابات ومراع وثروات سمكية ومنجمية وطاقية قابلة للتثمين والاستغلال بصورة أكثر نجاعة، إلى جانب ما يوفره الفضاء الإقليمي من تكامل بين الخصوصيات الاقتصادية والطبيعية لمختلف الولايات. كما أبرز السيد الوزير أن تونس تمتلك نسيجاً عمرانياً وبنية أساسية منتشرة على امتداد مختلف الجهات، تشمل شبكات السكك الحديدية والموانئ والمطارات والطرق، إضافة إلى الأقطاب الصناعية والتكنولوجية، وهو ما يشكل قاعدة مهمة لاستقطاب الاستثمار وتحسين جاذبية المجالات الترابية. وأضاف أن المشاريع الكبرى الجاري إنجازها في عدد من الجهات تمثل بدورها رافعة تنمية سيكون لها إشعاع يتجاوز حدود الولايات لتشمل الأقاليم والمناطق الداخلية بأكملها.

كما أكد أن تنوع الموارد المحلية والجهوية يتيح إمكانيات واسعة لإنجاز مشاريع تنمية تستجيب لخصوصيات كل منطقة، كما أن تعدد الأنشطة الاقتصادية الواعدة، وفي مقدمتها الفلاحة البيولوجية، والصناعات التحويلية، والطاقت المتجددة، والسياحة البيئية والصحراوية والجبالية والثقافية والاستشفائية، يمثل مجالاً رحباً لخلق الثروة وتحسين القيمة المضافة.

وأشار كذلك إلى أن التطورات المتسارعة في مجالات التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي تفتح آفاقاً جديدة أمام الجهات لتعزيز تنافسيها واستحداث أنشطة اقتصادية مبتكرة، مبيّنا إلى أن التقسيم الترابي الجديد من شأنه أن يخلق ديناميكية تنمية قائمة على التكامل بين الولايات داخل الإقليم الواحد، بما يسمح بتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المشتركة وتطور المشاريع ذات البعد الإقليمي. كما أكد أن أسواق دول الجوار والفضاء الإفريقي تمثل فرصاً وأعدة لتوسيع المبادلات الاقتصادية وتعزيز اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الإقليمي والقاري.

وفي سياق عرضه للتوجهات التي انبنى عليها المخطط، أوضح السيد الوزير أن الوزارة حرصت على أن تعكس وثيقة التنمية المجالية تطلعات المجالس المنتخبة بمختلف مستوياتها، باعتبارها الجهة الأقرب إلى المواطنين والأقدر على تشخيص حاجياتهم. ويُن أن المقترحات الصادرة عن المجالس المحلية والمجالس الجهوية تركزت أساساً حول تحسين البنية الأساسية من طرقات ومسالك، وتطوير الخدمات والمرافق الإدارية، والارتقاء بالمؤسسات التربوية والخدمات الصحية، وتعزيز برامج الإحاطة بالفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، إلى جانب معالجة التعقيدات العقارية التي تعطل الاستثمار، وتحسين نسق تنفيذ المشاريع المحلية والجهوية، والحد من البطالة عبر دعم المبادرة الخاصة ومرافقة باعثي المشاريع.

وأضاف أن المجالس أكدت كذلك ضرورة التحكم في التوسع العمراني والحد من البناء الفوضوي، ومقاومة الاقتصاد غير المنظم،

وضمن الأمن المائي ومساندة القطاع الفلاحي، فضلاً عن تنوع النسيج الاقتصادي، ومعالجة إشكاليات التلوث والتصرف في النفايات، والتصدي للتحديات المناخية والتصحر والهشاشة البيئية، مع التأكيد على ضرورة تدعيم الموارد البشرية والمالية للبلديات حتى تتمكن من الاضطلاع بمهامها التنموية على الوجه المطلوب.

واستعرض السيد الوزير التصورات التي قدمتها مجالس الأقاليم، مبنياً أن الإقليم الأول ركز على تثمين الموارد الطبيعية، ودفع الاستثمار الخاص، وتعزيز جاذبية الإقليم، وتحقيق التكامل بين الجهات، إلى جانب تطوير التنظيم المجالي وتحسين ظروف العيش وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

أما الإقليم الثاني فقد أولى أولوية لتنمية الموارد البشرية، وتحقيق الإدماج الاجتماعي، وتحسين القدرة التنافسية، ودعم التنمية المستدامة والاقتصاد الدائري، مع تطوير البنية الأساسية وتعزيز الحوكمة الإقليمية.

وفيما يتعلق بالإقليم الثالث، فقد انصبت الأولويات على تحقيق التوازن والربط الترابي، وتعزيز التكامل الاقتصادي، وتنوع القاعدة الإنتاجية، إلى جانب دعم التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية وتعزيز الحوكمة والتنسيق بين مختلف مكونات الإقليم.

أما رؤية الإقليم الرابع فقد قامت على بناء اقتصاد مستدام وتنافسي ودامج، يواكب متطلبات العدالة الاجتماعية، ويرتقى بالتنمية البشرية، وبحسن الوضع البيئي، ويعزز الحوكمة المجالية والمؤسسية.

أما الإقليم الخامس، فقد ركزت رؤيته على إرساء اقتصاد تنافسي ذي قدرة تشغيلية مرتفعة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية، مع توظيف أمثل للموارد الطبيعية، وتعزيز قدرة المجالات الترابية على التأقلم مع التغيرات المناخية.

وفي ضوء مختلف هذه المقترحات، أوضح السيد وزير الاقتصاد والتخطيط أن عملية التأليف التي أنجزتها الوزارة أفضت إلى بلورة خمس توجهات استراتيجية كبرى تشكل الإطار المرجعي لسياسة التنمية المجالية للفترة 2026-2030.

ويتمثل التوجه الأول في بناء مجالات ترابية قادرة على إدارة شأنها التنموي، بما يرسخ الحوكمة المحلية ويعزز نجاعة المؤسسات، أما التوجه الثاني فيهدف إلى إرساء مجالات ترابية داعمة للعدالة الاجتماعية ورأس المال البشري، من خلال ضمان تكافؤ الفرص وتحسين جودة الخدمات الأساسية والارتقاء بالمؤشرات الاجتماعية.

وأضاف الوزير أن التوجه الثالث يتمثل في بناء مجالات ترابية صاعدة أمام التحديات البيئية والمناخية، بما يضمن المحافظة على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة. بينما يركز التوجه الرابع على جعل المجالات الترابية قاطرة للحركية الاقتصادية والاستثمار والإنتاج، عبر تطوير البنية الأساسية وتعزيز تنافسية الجهات واستغلال ميزاتها التفاضلية.

واختتم السيد الوزير هذا المحور بالتأكيد على أن التوجه الخامس يهدف إلى تكريس مجالات ترابية قائمة على الاندماج والتكامل والتضامن، بما يرسخ العدالة المجالية، ويعزز الترابط بين مختلف الأقاليم، ويحقق توزيعاً أكثر توازناً لثمار التنمية، مؤكداً أن هذه التوجهات الخمسة لا تمثل برامج منفصلة، وإنما تشكل منظومة

متكاملة تتقاطع فيما بينها لتحقيق الهدف المركزي لمخطط التنمية، والمتمثل في بناء نموذج تنموي مجالي أكثر كفاءة وانصافاً واستدامة خلال الفترة 2026-2030.

■ التوجه الاستراتيجي الأول: مجالات ترابية قادرة على إدارة شأنها التنموي

يّن السيد وزير الاقتصاد والتخطيط أن هذا التوجه يمثل حجر الأساس لبقية التوجهات، باعتبار أن تحقيق تنمية مجالية متوازنة وفعالة يظل رهين وجود مجالات ترابية تمتلك القدرة المؤسسية والإدارية والمالية اللازمة لإدارة شؤونها التنموية، وتتوفر لديها الآليات الكفيلة بحسن التخطيط والبرمجة والتنفيذ والمتابعة والتقييم. وأكد الوزير أن الرؤية المعتمدة لا تقوم على نقل الاختصاصات بصورة شكلية، وإنما تستهدف إرساء منظومة حوكمة مجالية حديثة، تكرس مبدأ المسؤولية المشتركة بين مختلف مستويات الدولة، وتعزيز استقلالية القرار التنموي على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي في إطار وحدة الدولة، بما يسمح بتحسين نجاعة التدخلات العمومية وضمن حسن توظيف الموارد والاستثمارات.

وأوضح أن هذا التوجه يركز على أربعة محاور رئيسية تتمثل في إرساء حوكمة مجالية وإطار مؤسسي أكثر نجاعة، وتحقيق توزيع أمثل للاستثمارات العمومية، واستقطاب الخبرات والكفاءات، وتعزيز الانفتاح على المحيط الوطني والدولي، باعتبارها العناصر الأساسية الكفيلة بإرساء إدارة ترابية أكثر كفاءة وقدرة على الاستجابة للحاجيات التنموية.

وفي هذا الإطار، أفاد الوزير بأن الحكومة تعزز مواصلة استكمال البناء التشريعي والمؤسسي المنظم للإدارة المحلية، وذلك من خلال إصدار القانون الأساسي للمجالس البلدية، إلى جانب مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالإدارة اللامحورية، بما يضمن وضوح الاختصاصات، ويعزز التنسيق بين الإدارة المركزية والهيكل الجهوي والمحلية، ويسر تنفيذ البرامج التنموية.

كما بين أن الوزارة تقترح دعم القدرات البشرية والمالية للجماعات المحلية، بما يمكنها من الاضطلاع بصورة أفضل بالمهام الموكولة إليها، ويعزز قدرتها على التخطيط والبرمجة وإنجاز المشاريع ومتابعة تنفيذها، باعتبار أن نجاح اللامركزية يظل رهين توفير الإمكانيات اللازمة للهيكل المحلي والجهوي.

وأشار السيد الوزير كذلك إلى أن الإصلاحات المقترحة تشمل مراجعة الإطار التشريعي والترتيبي المنظم للشأن التنموي المجالي، بما يشمل عدداً من النصوص الأساسية، من بينها مجلة الغابات، ومجلة التهيئة الترابية والتعمير، وقانون الاستثمار، والتشريعات المتعلقة بالصفقات العمومية، والأراضي الاشتراكية، وذلك بهدف إزالة العوائق القانونية والإجرائية التي تحد من نجاعة الاستثمار العمومي والخاص، وتيسير إنجاز المشاريع التنموية. وأضاف أن البرنامج يتضمن أيضاً مراجعة الأطر القانونية المنظمة لهيكل التنمية الجهوية بما يجعلها أكثر انسجاماً مع التقسيم الترابي الجديد ومع الأدوار المنتظرة منها خلال المرحلة المقبلة.

وفي إطار تحسين حوكمة الاستثمار العمومي، أوضح السيد الوزير أن المخطط ينص على إحداث بنك معطيات شامل لمحفظة المشاريع العمومية، بما يوفر قاعدة معلومات موحدة تساعد على حسن التخطيط واتخاذ القرار، إلى جانب إرساء منظومة وطنية لمتابعة وتقييم الاستثمارات العمومية تمكن من مراقبة مدى تقدم المشاريع

وقياس مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية، بما يعزز الشفافية والحوكمة الرشيدة.

كما أكد أن العنصر البشري يمثل أحد أهم محددات نجاح التنمية المجالية، ولذلك يقترح المخطط تفعيل سياسة الحراك الوظيفي، وللاسيما من المستوى المركزي نحو المستويات الجهوية، بما يسمح بتوفير الكفاءات والخبرات داخل الجهات، وبحد من التفاوت في الإمكانيات البشرية بين مختلف الإدارات. وأضاف أن هذا التوجه يتعزز عبر تكثيف وتطوير برامج التكوين الخصوصية لفائدة الإطارات الجهوية، حتى تتمكن من مواكبة التحولات التي يشهدها التخطيط المجالي، واكتساب المهارات الضرورية في مجالات التخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع والتصرف العمومي الحديث.

وشدّد على أهمية تدعيم برامج التعاون الدولي اللامركزي، بما يسمح للجهات بالاستفادة من التجارب المقارنة، وتبادل الخبرات، واستقطاب التمويلات والشراكات التي تدعم تنفيذ المشاريع التنموية، وتعزيز انفتاح المجالات الترابية على محيطها الإقليمي والدولي.

وبعد ذلك، انتقل السيد الوزير إلى استعراض البرامج العملية التي تندرج ضمن هذا التوجه الاستراتيجي، مبيّناً أن البرامج البلدية تحظى بمكانة محورية ضمن مخطط التنمية، بالنظر إلى الدور الذي تضطلع به البلديات في تحسين جودة الحياة اليومية للمواطنين. وأوضح أن المخطط يقترح توفير مساعدات سنوية غير موظفة لفائدة البلديات قصد دعم مشاريع البنية الأساسية، بما يمنح المجالس البلدية هامشاً أكبر لتحديد أولوياتها التنموية وفق خصوصيات كل منطقة. كما أعلن عن إنجاز برنامج وطني لتهديب الأحياء الشعبية، إلى جانب إطلاق برنامج جديد لتعصير الطرقات البلدية بهدف إلى تدعيم وتأهيل الطرقات الرئيسية داخل البلديات، بما يحسن الربط بين مختلف المناطق ويرتقى بجودة البنية الأساسية المحلية.

وأضاف أن المخطط يتضمن كذلك برنامجاً وطنياً للانتقال الطاقوي يشمل تأهيل شبكة التنوير العمومي لفائدة 350 بلدية، بما يساهم في ترشيد استهلاك الطاقة ويدعم التحول نحو استعمال الطاقات النظيفة.

وأشار الوزير أيضاً إلى وضع برنامج جديد لتهيئة واستصلاح المصبات البلدية وتغطية النفايات، بما يساهم في تحسين المشهد البيئي، والحد من الآثار السلبية للمصبات غير المهيأة، وتعزيز سلامة المحيط.

وفي مجال التهيئة العمرانية، أوضح الوزير أن الحكومة تعتزم استكمال الجيل الثاني من برنامج تهديب وإدماج الأحياء السكنية، بالتوازي مع إعداد وإطلاق الجيل الثالث من هذا البرنامج، بما يضمن مواصلة تحسين ظروف العيش داخل الأحياء السكنية، والارتقاء بالبنية الأساسية والخدمات المحلية.

كما أعلن عن الانطلاق في تنفيذ برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة، والذي يشمل التدخل لفائدة عشرة مراكز عمرانية، بهدف المحافظة على الرصيد العمراني والتراثي، وتحسين جاذبية هذه المراكز، وإعادة إدماجها ضمن الدورة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي سياق متصل، استعرض الوزير برامج التنمية المندمجة، مبيّناً أن الحكومة ستواصل إنجاز مختلف مكونات القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة، بالتوازي مع إعداد وتنفيذ برنامج خصوصي جديد يستجيب لمتطلبات المرحلة المقبلة، ويعزز التنمية بالمناطق ذات الأولوية.

أما بالنسبة إلى البرنامج الجهوي للتنمية، فقد أوضح السيد الوزير أن المخطط يقترح مراجعة آليات تسييره وبرمجة تدخلاته، بما يضمن مزيداً من النجاعة والمرونة، ويعزز قدرته على الاستجابة للحاجيات الفعلية للجهات، ويرفع من مردودية الاستثمارات العمومية على المستوى الجهوي.

وأكد الوزير في هذا الإطار أن بناء مجالات ترابية قادرة على إدارة شأنها التنموي لا يتحقق فقط عبر سن القوانين أو توفير التمويلات، وإنما يستوجب إرساء منظومة متكاملة قوامها الحوكمة الرشيدة، والكفاءة الإدارية، والتنسيق بين مختلف المتدخلين، والتوزيع العادل للاستثمارات، والتقييم المستمر للبرامج، بما يضمن تحقيق تنمية مجالية أكثر توازناً و نجاعة، وبؤسس لعلاقة جديدة بين الدولة والجهات تقوم على الشراكة وتحمل المسؤولية وتحقيق التنمية لفائدة جميع المواطنين.

■ التوجه الاستراتيجي الثاني: مجالات ترابية داعمة للعدالة الاجتماعية ورأس المال البشري

أكد السيد الوزير أن التوجه الاستراتيجي الثاني يهدف إلى بناء مجالات ترابية تكون حاضنة للعدالة الاجتماعية وداعمة لتنمية رأس المال البشري، من خلال تقليص الفوارق في النفاذ إلى الخدمات العمومية، وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، وتوفير الظروف الملائمة لتكون موارد بشرية قادرة على مواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية.

وأوضح أن هذا التوجه يقوم على محورين متكاملين، يتمثل الأول في ترسيخ العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الخدمات العمومية، بينما يركز الثاني على تنمية رأس المال البشري باعتباره الركيزة الأساسية لرفع تنافسية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة.

وفي هذا السياق، أوضح الوزير أن المخطط يولي أهمية خاصة للارتقاء بالخدمات الصحية وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، باعتبارهما من أهم مقومات العدالة المجالية، حيث يتضمن جملة من البرامج الرامية إلى تحسين جودة الخدمات الصحية وتقريبها من المواطنين بمختلف الجهات، مع إيلاء عناية خاصة بالمناطق الداخلية التي تعاني نقصاً في التجهيزات والخدمات.

وأشار إلى أن الحكومة تعتزم تطوير مراكز الصحة الأساسية، وتعزيز الخدمات المسداة بالمستشفيات المحلية والجهوية، فضلاً عن دعم وحدات العناية المركزة، بما يضمن تحسين مستوى التكفل الصحي وتقليص التفاوت في الخدمات العلاجية بين مختلف الجهات. وأضاف الوزير أن المخطط يتجه كذلك نحو تطوير خدمات "المستشفى الرقمي"، باعتباره أحد الخيارات الاستراتيجية لتحديث المنظومة الصحية، وتحسين جودة الخدمات، وتيسير النفاذ إليها، مع الاستفادة من التحول الرقمي في تقرب الخدمات الصحية من المواطنين، وخاصة بالمناطق البعيدة.

وفي إطار تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، أكد الوزير أن المخطط يستهدف تكريس التغطية الاجتماعية الشاملة، وذلك من خلال تدعيم شبكة المكاتب الجهوية والمحلية للشؤون الاجتماعية، إلى جانب دعم الوحدات المتنقلة، بما يسمح بتقريب الخدمات الاجتماعية من الفئات المستحقة وتحسين نجاعة التدخلات العمومية.

وفي جانب التشغيل، أوضح السيد الوزير أن المخطط يتضمن إقرار برامج خصوصية لدعم التشغيل والمبادرة الخاصة، استجابة

للتحديات التي أبرزها التشخيص والمتعلقة بارتفاع نسب البطالة، ولاسيما في الجهات الداخلية، وضعف الإدماج الاقتصادي لفئات واسعة من الشباب.

وأضاف أن الحكومة تعتزم تنفيذ الخطة الوطنية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء في الوسط الريفي، مع العمل على مأسسة برامج الإدماج الاقتصادي وتعزيز حوكمة تنفيذها، بما يضمن استدامتها وتحقيق الأثر التنموي المنشود، وتعزيز مساهمة المرأة في الدورة الاقتصادية، خاصة بالمناطق الريفية.

كما أعلن الوزير عن الانطلاق في تجربة نموذجية لإعداد مخططات محلية وإقليمية للنهوض بالتشغيل، بما يسمح بربط سياسات التشغيل بخصوصيات كل جهة، وباحتياجات اقتصادها المحلي، ويعزز التنسيق بين مختلف المتدخلين في مجال التنمية والتشغيل.

وأشار كذلك إلى أن المخطط يولي أهمية متزايدة لتكرس الإدماج المالي، وذلك عبر تطوير البنية التحتية المالية، ولاسيما بالمناطق الداخلية والريفية، بما ييسر نفاذ المواطنين والمؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى الخدمات المالية.

وبخصوص المحور الثاني المتعلق بتنمية رأس المال البشري، أكد أن الاستثمار في الإنسان يمثل الضمان الحقيقي لاستدامة التنمية، وأن تحسين جودة التعليم والتكوين والخدمات الموجهة للناشئة والشباب يعد شرطاً أساسياً لرفع الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وأوضح في هذا الإطار أن المخطط ينص على تأهيل البنية التحتية للمؤسسات التربوية بمختلف الجهات، مع تعزيز ربطها بشبكة الأنترنت، بما يواكب التحول الرقمي، ويوفر بيئة تعليمية أكثر جودة، ويقلص الفوارق بين المؤسسات التربوية في مختلف المجالات التربوية.

وأضاف أن الوزارة تقترح تحسين مختلف الخدمات المدرسية، بما يشمل خدمات الصحة المدرسية، والنقل، والإعاشة، والمرافقة النفسية، باعتبارها عناصر أساسية لضمان استقرار المسار التعليمي والحد من الانقطاع المبكر عن الدراسة، وتحسين ظروف التحصيل العلمي.

كما أكد الوزير أهمية تطوير الأنشطة التربوية والثقافية والرياضية، والعمل على تحديث المناهج التربوية بما يجعلها أكثر ارتباطاً بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وأكثر قدرة على تنمية مهارات الإبداع والابتكار لدى التلاميذ والطلبة.

وفيما يتعلق بالتكوين المهني، أوضح الوزير أن المخطط يتضمن تعديل خارطة التكوين المهني بما يستجيب لحاجيات مختلف الفئات من طالبي التكوين، ويتلاءم مع احتياجات المؤسسات الاقتصادية وسوق الشغل، بما يساهم في تقليص الفجوة بين مخرجات التكوين ومتطلبات الاقتصاد الوطني.

وأضاف أن الوزارة تعتزم كذلك إدماج تخصصات جديدة ضمن منظومة التكوين والتعليم، تشمل مجالات البيئة، والرقمنة، والذكاء الاصطناعي، بما يواكب التحولات العالمية، ويمكن الموارد البشرية الوطنية من اكتساب المهارات المستقبلية التي يتطلبها الاقتصاد الحديث.

وأشار الوزير أيضاً إلى أهمية توجيه البحث التطبيقي نحو معالجة الإشكاليات المجالية، بما يعزز مساهمة الجامعات ومراكز البحث في

تقديم حلول علمية للتحديات التنموية التي تواجه مختلف الجهات، وربط منظومة البحث العلمي باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واختتم السيد وزير الاقتصاد والتخطيط عرضه لهذا التوجه بالتأكيد على أن تحقيق العدالة الاجتماعية لا ينفصل عن الاستثمار في الإنسان، وأن بناء مجالات ترابية متوازنة يقتضي توفير خدمات صحية وتعليمية واجتماعية ذات جودة، وضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين، وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، وتنمية الموارد البشرية بما يجعلها قادرة على قيادة التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي يستهدفه مخطط التنمية للفترة 2026-2030، وبما يرسخ نموذجاً تنموياً يقوم على الإنصاف والكفاءة والاستدامة.

■ التوجه الاستراتيجي الثالث: مجالات ترابية صامدة أمام التحديات البيئية والمناخية

وبخصوص هذا التوجه أكد وزير الاقتصاد والتخطيط أن التحولات المناخية لم تعد تمثل تحدياً بيئياً فحسب، وإنما أصبحت عاملاً مؤثراً في الأمن الغذائي والمائي، وفي استدامة الموارد الطبيعية، وفي قدرة المجالات الترابية على المحافظة على نسقها التنموي. وأوضح أن إدماج البعد البيئي في السياسات العمومية لم يعد خياراً، بل أصبح ضرورة استراتيجية تفرضها المتغيرات الوطنية والدولية، بما يستوجب اعتماد مقاربة استباقية تقوم على تعزيز قدرة الجهات على التأقلم مع مختلف المخاطر المناخية والبيئية.

وبين الوزير أن هذا التوجه يهدف إلى إرساء مجالات ترابية أكثر قدرة على الصمود أمام التغيرات المناخية، من خلال حسن إدارة الموارد الطبيعية، والمحافظة على المنظومات البيئية، وتطوير الإطار القانوني المنظم للعمل البيئي، إلى جانب تحسين جودة الخدمات البيئية وتعزيز الاقتصاد الدائري، بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والمحافظة على الموارد لفائدة الأجيال القادمة.

■ إحكام إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز القدرة على التأقلم

أكد السيد الوزير أن حسن التصرف في الموارد الطبيعية يمثل أحد أهم مرتكزات التنمية المستدامة، نظراً لما تشهده البلاد من ضغوط متزايدة على الموارد المائية والغابية والفلاحية، وما تفرضه التغيرات المناخية من تحديات تستوجب اعتماد سياسات أكثر مرونة ونجاعة.

وأوضح أن المخطط يقترح تحسين إدارة الموارد الطبيعية مع تعزيز قدرة مختلف الجهات والأقاليم على التأقلم مع التحديات المناخية وفق خصوصياتها الترابية، بما يسمح بوضع حلول تستجيب لاختلاف الأوضاع البيئية بين المناطق الساحلية والداخلية والصحراوية والجبلية.

وأضاف الوزير أن الحكومة تعتزم مواصلة دعم المشاريع المتعلقة بالسدود والمنشآت المائية الكبرى والمناطق السقوبة، مع التوجه نحو استعمال الموارد المائية غير التقليدية، بما يعزز الأمن المائي، ويرفع من مردودية استغلال الموارد، ويحد من تأثير فترات الجفاف وشح المياه.

كما أشار إلى أن المخطط يولي أهمية خاصة لتعزيز حماية الجهات من الفيضانات، وذلك عبر تطوير المنشآت الوقائية وتحسين منظومة التدخل والاستباق، بما يحد من الخسائر البشرية والمادية ويحافظ على استمرارية النشاط الاقتصادي والخدمات الأساسية.

■ حماية المنظومات البيئية والمحافظة على الموارد

أوضح السيد الوزير أن حماية البيئة تمثل محوراً أساسياً في الرؤية التنموية الجديدة، ولذلك يتضمن المخطط جملة من الإجراءات الرامية إلى إحكام التصرف في الغابات والمراعى بما يضمن استدامتها ويحافظ على دورها البيئي والاقتصادي.

كما أكد أن الحكومة ستعمل على المحافظة على جودة الأراضي الفلاحية ومكافحة التصحر، بالنظر إلى ما تمثله الأراضي الزراعية من ركيزة أساسية للأمن الغذائي والتنمية الريفية، فضلاً عن مواصلة الجهود الرامية إلى حماية الشريط الساحلي والمحافظة على مكوناته الإيكولوجية من مختلف مظاهر التدهور والتلوث.

■ تطوير الإطار القانوني والمؤسسي للتأقلم مع التغيرات المناخية

بين الوزير أن نجاح السياسات البيئية يقتضي تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي المنظم لهذا المجال، بما يواكب التحديات المستجدة ويسر تنفيذ المشاريع البيئية. وفي هذا الإطار، أوضح أن المخطط ينص على إرساء إطار قانوني للوضعية العقارية لمنشآت التصرف في النفايات، بما يسمح بتسريع تخصيص العقارات اللازمة لإنجاز هذه المشاريع، وتجاوز الإشكاليات العقارية التي كانت تعطل تنفيذها.

كما أعلن عن التوجه نحو إصدار التحديد الرسمى للشريط الساحلي، والعمل على رقمنة التصرف في الملك العمومي البحري، إلى جانب مراجعة التشريعات المتعلقة بالإشغال الوقتي، بما يعزز حماية الملك العمومي ويضمن حسن استغلاله. وأضاف أن المخطط يتضمن كذلك تفعيل مبدأ "الملوث يدفع"، باعتباره من المبادئ الأساسية في السياسات البيئية الحديثة، بما يعزز مسؤولية مختلف المتدخلين في الحد من التلوث وتحمل كلفة الأضرار البيئية.

كما أكد أهمية تعزيز آليات التنسيق بين الوزارات والهيئات المعنية والجماعات المحلية، وخاصة البلديات، بما يضمن تكامل السياسات البيئية وتحقيق النجاعة في تنفيذ البرامج والمشاريع.

■ تعميم الخدمات البيئية والارتقاء بجودتها

أكد الوزير أن تحسين الخدمات البيئية يعد من أهم متطلبات التنمية المحلية، ولذلك يتضمن المخطط برنامجاً متكاملًا لتطوير قطاع التطهير ورفع من جودة خدماته.

وفي هذا الخصوص، أكد على العمل على تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالبلديات المتبناة، مع توسيع خدمات التطهير لتشمل المدن غير المتبناة، بما يضمن تعميم الانتفاع بهذه الخدمات وتحسين ظروف العيش بمختلف المناطق. وأضاف أن المخطط يهدف إلى تحسين نوعية المياه المعالجة بما يسمح بإعادة استعمالها في مختلف المجالات التنموية، وخاصة في المجال الفلاحي، مع اعتماد التكنولوجيات الحديثة والمقتصدة للطاقة في مختلف منشآت التطهير، دعماً لمبادئ الاقتصاد الأخضر وترشيد استهلاك الموارد.

وأشار الوزير أيضاً إلى أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التطهير، بما يتيح تعبئة الموارد والخبرات الضرورية لتطوير هذا القطاع الحيوي.

■ تطوير منظومة التصرف في النفايات

وفيما يتعلق بالتصريف في النفايات، أوضح الوزير أن المخطط يتبنى رؤية متكاملة تقوم على تطوير منظومة التصرف في النفايات

المزيلة والمشابهة، مع العمل على تثمين الغازات المنبعثة من المصبات المراقبة لإنتاج الطاقة، بما يعزز الاقتصاد الدائري ويحسن استغلال الموارد.

وأضاف أن الحكومة ستواصل إنجاز مراكز التجميع والنقل، إلى جانب استصلاح وتهيئة المصبات العشوائية والقضاء على النقاط السوداء التي تؤثر سلباً في المحيط والصحة العامة. كما أكد أن المخطط يولي أهمية خاصة لضمان التصرف الملائم في النفايات الصناعية والنفايات الخاصة، وفق المعايير البيئية المعتمدة، بما يحد من أثارها السلبية ويحافظ على سلامة المنظومات الطبيعية.

وخلص السيد الوزير إلى أن بناء مجالات ترابية قادرة على الصمود أمام التحديات البيئية والمناخية يمثل أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، مشدداً على أن المحافظة على الموارد الطبيعية لم تعد قضية قطاعية تخص المجال البيئي فحسب، وإنما أصبحت مسؤولية تنمية مشتركة بهدف التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية، وتعزيز قدرة مختلف الجهات على مواجهة التحديات المناخية خلال الفترة 2026-2030.

■ التوجه الاستراتيجي الرابع: مجالات ترابية دافعة للحركة الاقتصادية

بين الوزير أن هذا التوجه يقوم على محورين متكاملين؛ يتمثل أولهما في إرساء نسج اقتصادي متنوع يثمن المقومات المجالية، بينما يركز الثاني على تطوير مجالات ترابية جاذبة وتنافسية، تستند إلى بنية أساسية حديثة، وإلى مناخ استثماري قادر على استقطاب المبادرات الخاصة وتعزيز القيمة المضافة.

أولاً: نسج اقتصادي متنوع يثمن المقومات المجالية

أكد السيد الوزير أن الرؤية التنموية الجديدة تقوم على تجاوز النماذج التقليدية للتنمية، التي تعتمد على أنشطة محدودة أو متشابهة بين الجهات، نحو نموذج يقوم على استثمار خصوصيات كل مجال ترائي، وتطوير منظومات إنتاج متخصصة تستند إلى الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية المتوفرة بكل جهة.

وأوضح أن المخطط يقترح تطوير منظومات الإنتاج ذات الطابع المحلي والجهوي والإقليمي، بما يسمح بثمين الخصائص الاقتصادية لكل منطقة، وخلق سلاسل إنتاج أكثر تكاملاً وقدرة على تحقيق القيمة المضافة، مع تعزيز الترابط بين مختلف مراحل الإنتاج والتحويل والتسويق.

وأضاف الوزير أن الحكومة تعزم دعم الأنشطة الاقتصادية الواعدة والمجددة، من خلال حسن استغلال المكامن والإمكانات المتوفرة بمختلف الجهات والأقاليم، بما يفتح آفاقاً جديدة لتنوع الاقتصاد الوطني، ويحد من التفاوت في توزيع الأنشطة الاقتصادية.

وأشار كذلك إلى أن المخطط يولي أهمية خاصة لتدعيم السياحة البديلة، بما يشمل السياحة البيئية والصحراوية والجبالية والثقافية والاستشفائية، حتى تصبح مختلف الأقاليم وجهات سياحية متكاملة، قادرة على استقطاب الاستثمارات والزوار، واحداث ديناميكية اقتصادية جديدة خارج النمط السياحي التقليدي.

كما أبرز الوزير أن المخطط يتضمن إرساء منظومة للصناعات التقليدية تقوم على الابتكار والتجديد، مع العمل على تثمين التراث المادي واللامادي بمختلف الأقاليم، بما يحافظ على الهوية الوطنية، ويوفر في الوقت ذاته فرصاً جديدة للتشغيل ولتنمية الاقتصاد الثقافي.

وأضاف أن من بين الخيارات الكبرى التي يعتمد عليها المخطط دعم الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري والاقتصاد الأزرق، مع مراعاة الخصوصيات البيئية والاقتصادية لكل جهة، بما يعزز استدامة التنمية، ويرفع من كفاءة استغلال الموارد الطبيعية، وشجع على الاستثمار في الأنشطة الصديقة للبيئة.

■ مجالات ترابية جاذبة وتنافسية

أوضح الوزير أن تعزيز القدرة التنافسية للجهات يقتضى توفير بنية تحتية عصرية ومحفزة للاستثمار، وهو ما جعل هذا المحور يحتل مكانة مركزية ضمن مخطط التنمية المجالية. وفي هذا الإطار، أكد أن المخطط ينص على تطوير البنية الأساسية، مع دعم الفضاءات الصناعية والتكنولوجية واللوجستية، بما يهيئ الظروف الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ويسهم في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن الحكومة ستعمل على الرفع من نسبة استغلال المناطق الصناعية القائمة، إلى جانب تحديد رصيد من المدخرات العقارية الصناعية، بما يضمن توفير العقار الاقتصادي الضروري لإنجاز المشاريع الجديدة، وهد من الإشكاليات العقارية التي تعيق الاستثمار.

وأضاف الوزير أن المخطط يتضمن تهيئة الموانئ والمطارات والمعابر الحدودية البرية، وتحسين مستوى الخدمات والمردودية بها، باعتبارها عناصر محورية في دعم التجارة الخارجية، وتعزيز اندماج الاقتصاد الوطني في الأسواق الإقليمية والدولية.

كما أكد أن من أولويات المرحلة المقبلة تهيئة شبكة الطرقات وشبكة السكك الحديدية، بهدف فك العزلة عن مناطق الإنتاج، وربطها بمناطق التحويل والتسويق، بما يقلص كلفة النقل، ويرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية، ويسهم في تحقيق تكامل أكبر بين مختلف المجالات الترابية.

وأشار السيد الوزير إلى أن المخطط يولي اهتماماً خاصاً بتعزيز الممرات الاقتصادية، بما يدعم اندماج الجهات الحدودية في الدورة الاقتصادية الوطنية، وبمكثها من الاستفادة من موقعها الجغرافي في تنمية المبادلات التجارية والاستثمارية.

وأضاف أن الوزارة تعترم دعم منظومة الأقطاب التكنولوجية، بما يعزز الابتكار، ويشجع المؤسسات الناشئة، ويسر نقل التكنولوجيا، ويسهم في خلق اقتصاد أكثر اعتماداً على المعرفة والبحث والتطوير.

وفي سياق مواكبة التحولات الرقمية، أوضح الوزير أن المخطط يعتمد الانتقال الرقمي والتطور التكنولوجي كخيار استراتيجي يشمل مختلف القطاعات، مع مراعاة الخصوصيات المجالية لكل إقليم، بما يعزز كفاءة الإدارة والإنتاج والخدمات، ويرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد.

كما أعلن عن إعداد دراسات استراتيجية خاصة بكل إقليم، بهدف تحديد مجالات التخصص والميزات التفاضلية لكل مجال ترائي، حتى يتم توجيه الاستثمارات وفق الإمكانيات الحقيقية لكل جهة، وتعظيم مردوديتها الاقتصادية.

وأضاف الوزير أن الحكومة ستعمل كذلك على إعداد خارطة استثمارية تحدد عروض القيمة الخاصة بكل إقليم، بما يسهم في استقطاب الاستثمارات الخارجية، وتتيح للمستثمرين رؤية أوضح للفرص الاقتصادية المتوفرة بمختلف الجهات.

وأشار أيضاً إلى اعتماد أدوات ترويج حديثة، من بينها إرساء علامة مميزة لكل إقليم (Brand District)، بما يعزز الهوية الاقتصادية للأقاليم، ويساعد على تسويقها داخلياً وخارجياً، واستقطاب المستثمرين والشركاء الاقتصاديين.

واختتم الوزير هذا المحور بالإشارة إلى أن المخطط ينص على إرساء الخارطة الرقمية لأمالك الدولة العقارية، مع تعميم نظم المعلومات الجغرافية على المستوى الجهوي، بما يوفر قاعدة معلومات دقيقة تساعد على حسن التخطيط العمراني والاستثماري، وتيسر اتخاذ القرار، وتعزيز الشفافية في التصرف في العقار العمومي.

■ التوجه الاستراتيجي الخامس: مجالات ترابية مكرسة للاندماج والتكامل والتضامن فيما بينها

انتقل السيد وزير الاقتصاد والتخطيط إلى استعراض التوجه الاستراتيجي الخامس والأخير لمخطط التنمية المجالية للفترة 2026-2030، مبيناً أن هذا التوجه يمثل الإطار الجامع لبقية التوجهات الاستراتيجية، باعتبار أن تحقيق تنمية مجالية متوازنة لا يقتصر على تطوير كل جهة بمعزل عن غيرها، وإنما يستوجب بناء منظومة ترابية متكاملة تقوم على الترابط والتعاون والتضامن بين مختلف الأقاليم والجهات، بما يرسخ وحدة الدولة وهد من التفاوتات المجالية، ويضمن توزيعاً أكثر عدالة لثمار التنمية.

وأكد الوزير أن المقاربة الجديدة للتنمية المجالية تقوم على الانتقال من منطق التنمية المجزأة إلى منطق التكامل الوظيفي والاقتصادي بين مختلف المجالات الترابية، بما يسمح بتوظيف الإمكانيات المشتركة، وتعزيز الترابط بين مناطق الإنتاج والتحويل والتوزيع، وتوفير فرص تنمية متكافئة لكافة المواطنين، بغض النظر عن مواقعهم الجغرافية.

وأوضح أن هذا التوجه يركز على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في تطوير بنية أساسية تعزز الاندماج والترابط بين الجهات، وتدعيم الآليات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية التي تركز التضامن المجالي، فضلاً عن إرساء منظومة حديثة للهيئة الترابية تضمن التوزيع العادل للاستثمارات والثروات.

■ تطوير بنية أساسية تعزز الترابط والاندماج بين الجهات

أوضح الوزير أن تحقيق التكامل بين الأقاليم يقتضى توفير بنية تحتية متطورة تضمن انسيابية تنقل الأشخاص والبضائع والخدمات، وتيسر التواصل بين مختلف الجهات، بما يرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني وهد من مظاهر العزلة التي تعانيها بعض المناطق.

وفي هذا الإطار، بين الوزير أن المخطط يقترح تطوير بنية أساسية شاملة تضمن الترابط والاندماج بين مختلف الجهات والأقاليم، بما يعزز وحدة المجال الوطني ويسر تنفيذ المشاريع المشتركة ذات البعد الإقليمي. وأضاف أن الحكومة ستعمل على تدعيم منظومة النقل والأروقة الاقتصادية بما يسمح بربط مناطق الإنتاج بالموانئ والمنصات اللوجستية ومناطق التحويل والتسويق، الأمر الذي من شأنه أن يقلص كلفة النقل، ويرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية، ويعزز اندماج الجهات الداخلية في الدورة الاقتصادية الوطنية.

وأشار السيد الوزير إلى أن المخطط يتضمن كذلك استكمال تغطية المناطق الريفية والحدودية المعزولة بشبكات الأنترنت والاتصالات، باعتبار أن النفاذ إلى الخدمات الرقمية أصبح أحد المقومات الأساسية للتنمية، وعنصر ضرورياً لتحقيق العدالة المجالية وتقليص الفجوة الرقمية بين مختلف المناطق.

كما أبرز أن الوزارة تعتزم تطوير بوابة موحدة للخدمات الإدارية، مع تعميم استخدام الهوية الرقمية، بما ييسر حصول المواطنين والمؤسسات على الخدمات العمومية، ونعزز التحول الرققي للإدارة، ونقلص الفوارق في النفاذ إلى الخدمات بين مختلف الجهات.

■ تدعيم الآليات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية للتضامن المجالي

أكد الوزير أن التكامل بين الجهات لا يمكن أن يتحقق دون توفير الإمكانيات البشرية والمالية والمؤسسية اللازمة للهيكل المحلية والجهوية والإقليمية، حتى تتمكن من الاضطلاع بالدور التنموي المنوط بعهدتها. وأوضح أن المخطط ينص على دعم قدرات المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم، من خلال تعزيز مواردها المالية والبشرية، بما يمكنها من تطوير قدراتها في مجال التخطيط الاستراتيجي، وتنفيذ ومتابعة المشاريع المدرجة ضمن مخططاتها التنموية، والاضطلاع بدورها في قيادة التنمية على المستوى الترابي.

وأضاف الوزير أن الحكومة ستعمل أيضاً على دعم البلديات عبر الرفع من حجم الدعم المالي المخصص لها، والعمل على تطهير مديونيتها، إلى جانب تنمية مواردها الذاتية وتحسين أساليب التصرف الإداري والمالي، بما يعزز استقلاليتها، ويرفع من قدرتها على تحسين الخدمات الأساسية وإنجاز المشاريع المحلية.

وأشار كذلك إلى أن المخطط يقترح مراجعة قانون الاستثمار، بما يواكب المتغيرات الاقتصادية ويعزز جاذبية الجهات للاستثمار، إلى جانب دعم آليات التمويل في إطار صناديق جهوية للاستثمار، بما يوفر أدوات مالية أكثر نجاعة لتمويل المشاريع التنموية، وبشجع المبادرة الخاصة، وبسهم في تقليص الفوارق الاقتصادية بين الجهات.

■ إرساء هئية ترابية حديثة تعزز العدالة المجالية

وبخصوص هذا المحور، أوضح السيد الوزير أن نجاح التنمية المجالية يظل مرتبطاً بوجود منظومة حديثة للهئية الترابية تستند إلى التخطيط العلمي، وإلى المعطيات الدقيقة، وتأخذ بعين الاعتبار التحديات المناخية والتحولت الديمغرافية والاقتصادية. وبين أن المخطط يقترح مراجعة الإطار التشريعي المنظم للهئية الترابية، مع تعزيز إدراج مخاطر التغيرات المناخية ضمن مخططات وأمثلة الهئية الترابية، بما يضمن توجيه التوسع العمراني والاستثمارات وفق مقارنة أكثر استدامة، ويحد من المخاطر المرتبطة بالتغيرات البيئية.

وأضاف أن الوزارة تعتزم إحداث منصة وطنية ذكية للهئية الترابية والرصد المجالي، مع تعميم نظم المعلومات الجغرافية على المستويات الوطني والجهوي والبلدي، بما يوفر قاعدة معلومات متكاملة تساعد على اتخاذ القرار، وتحسين التخطيط العمراني، ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية، ورفع مستوى التنسيق بين مختلف المتدخلين.

كما أكد أن المخطط يولي أهمية خاصة لتطوير مساهمة العقار الدولي في تحقيق التنمية المحلية والجهوية والإقليمية المتوازنة والشاملة والمستمرة، من خلال حسن استغلال الرصيد العقاري للدولة وتوجيهه لدعم المشاريع ذات الأولوية، بما يسهم في تحقيق توزيع أكثر عدالة للاستثمارات وتعزيز التكامل بين مختلف المجالات الترابية.

وأضاف أن نجاح هذه الرؤية يظل رهين تكامل السياسات القطاعية والمجالية، وتحديث المنظومة التشريعية والمؤسسية، وتعزيز دور الهياكل المنتخبة، وتوفير التمويلات اللازمة، إلى جانب

مواصلة الاستثمار في البنية الأساسية والتحول الرققي والحوكمة الرشيدة، حتى يصبح المجال الترابي رافعة حقيقية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتجسيد الأهداف التي رسمها مخطط التنمية للفترة 2026-2030.

■ الملخص التأليفي للمخططات الإقليمية والجهوية: رؤية متكاملة لتحقيق التنمية المتوازنة

اختتم السيد وزير الاقتصاد والتخطيط عرضه بتقديم الملخص التأليفي للمخططات الإقليمية والجهوية، مبيناً أن هذا الجزء يمثل الترجمة العملية للتوجهات والسياسات التي تضمها الجزء الأول من مخطط التنمية المجالية، ويعكس مخرجات المسار التشاركي الذي انطلق من المجالس المحلية، مروراً بالمجالس الجهوية، ثم مجالس الأقاليم، وصولاً إلى صياغة رؤية وطنية موحدة تراعى خصوصيات كل إقليم، وتؤسس لتكامل اقتصادي ومجالي بين مختلف جهات الجمهورية.

وأكد السيد الوزير أن المقاربة الجديدة اعتمدت على اعتبار الإقليم فضاءً تنموياً متجانساً، تتكامل داخله الإمكانيات والموارد والأنشطة الاقتصادية، بما يتيح تجاوز النظرة التقليدية القائمة على التخطيط داخل الحدود الإدارية للولايات، والانتقال إلى تخطيط يرتكز على التكامل الوظيفي والاقتصادي بين مختلف مكونات الإقليم، مع المحافظة على خصوصية كل جهة ومميزاتها التفاضلية.

وأوضح أن المخططات الإقليمية لم تبين على توزيع المشاريع فقط، وإنما ارتكزت على تشخيص دقيق للإمكانيات المتوفرة، وللتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع تحديد الأولويات التنموية التي تستجيب لخصوصيات كل إقليم، بما يضمن تحقيق تنمية أكثر توازناً وعدالة واستدامة.

أولاً: الإقليم الأول

أوضح السيد الوزير أن الإقليم الأول يمتلك مقومات تنمية متنوعة تؤهله ليكون أحد الأقطاب الاقتصادية الواعدة، بالنظر إلى ما يتوفر عليه من موارد طبيعية ومؤهلات سياحية وصناعية وفلاحية.

وأشار إلى أن أبرز الفرص المتاحة تتمثل في تطوير السياحة البديلة بمختلف أصنافها، بما يشمل السياحة البيئية والثقافية والاستشفائية والرياضية وسياحة العبور، إلى جانب الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لتطوير المبادلات التجارية مع الجزائر، فضلاً عن المشاريع الكبرى الجاري إنجازها أو المبرجة، وفي مقدمتها الطريق السيارة المغاربية، والجسر الثابت ببزرت، والخط الحديدي ماطر-طبرقة، والربط بالغاز الطبيعي، إضافة إلى ما يوفره الإقليم من فرص لتطوير الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق، ووجود مؤسسات صناعية ذات إشعاع دولي قادرة على تعزيز جاذبية الإقليم للاستثمار.

وأضاف الوزير أن محاور العمل الخاصة بولايات الإقليم تعكس خصوصية كل جهة، حيث تركز ولاية بزررت على تحديث البنية الأساسية، وتحقيق التوازن بين مختلف مناطق الولاية، وتنوع الاقتصاد، ودعم الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري، وتعزيز التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي، وإرساء الحوكمة الرشيدة.

أما ولاية باجة، فتتمثل أولوياتها في إرساء اقتصاد جهوي متنوع وتنافسي، وتقليص الفوارق التنموية بين المعتمديات، وتحسين جاذبية الجهة، والمحافظة على الموارد الطبيعية والارتفاع بجودة الخدمات العمومية والتنمية البشرية.

وفي ولاية جندوبة، تركز محاور العمل على تأهيل القطاع الاقتصادي، وحوكمة استغلال الموارد الطبيعية، وتعزيز جاذبية الجهة، وتحسين ظروف العيش والإدماج الاجتماعي، وتأهيل الفضاء الريفي والغاي، وتطوير الشبكات الأساسية.

أما ولاية الكاف، فقد تمحورت رؤيتها حول تحسين ظروف العيش، وتقريب الخدمات من المواطنين، وتطوير البنية الأساسية، وتنوع القطاعات الإنتاجية، والعناية بالبيئة، واثمين الثروات الطبيعية، وتأهيل الموارد البشرية، وتحسين مناخ الاستثمار.

الإقليم الثاني

أشار السيد الوزير إلى أن الإقليم الثاني يمتد على 5.3% من مساحة البلاد، ويضم 70 معتمدية و74 بلدية و483 عمادة، ويحتضن حوالي 27% من مجموع سكان الجمهورية، وهو ما يجعله أحد أهم الأقاليم من حيث الكثافة السكانية والدور الاقتصادي. وأوضح أن هذا الإقليم يمتلك فرصاً واعدة في مجالات التحول الرقمي واقتصاد المعرفة، بفضل ما يتوفر عليه من جامعات وأقطاب تكنولوجية وبنية تحتية متطورة للاتصالات، إضافة إلى إمكانات كبيرة في الفلاحة الإيكولوجية، والصناعات النظيفية، والطاقت المتجددة، والسياحة الثقافية والاستشفائية والبيئية، فضلاً عن تعزيز التكامل المجالي والنقل الذكي.

وأضاف أن محاور العمل الخاصة بولايات الإقليم جاءت متكاملة، حيث ركزت ولاية تونس على تنمية الموارد البشرية، وتحقيق الرفاه والإدماج الاجتماعي، وتنمية القطاعات المنتجة، ودعم الاستثمار، وتعزيز الاقتصاد الدائري، وتحسين التجهيزات والبنية الأساسية.

أما ولاية أريانة، فقد أولت اهتماماً خاصاً بتحسين جودة رأس المال البشري، والعناية بالفئات الخصوصية، وتنمية الاقتصاد الجهوي، وتعزيز الاستثمار والتشغيل، وتطوير النقل والبنية الأساسية، وحماية البيئة.

وفي ولاية بن عروس، تم التركيز على التنمية البشرية، وتطوير البنية الأساسية، وتحسين المحيط البيئي، والاستغلال الأمثل للمنظومات الاقتصادية وفرص التجديد.

أما ولاية زغوان، فقد ركزت على تطوير النسيج الاقتصادي والبنية الأساسية واللوجستية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، وربط الجهة بتونس الكبرى والجهات الداخلية، وتحقيق تنمية عمرانية مستدامة، وإرساء الحوكمة المحلية.

وفي ولاية منوبة، تمثلت الأولويات في دفع التنمية الاقتصادية والاستثمار، وتحسين البنية الأساسية والبيئية، والارتقاء بالخدمات الاجتماعية.

أما ولاية نابل، فقد ارتكزت رؤيتها على حماية البيئة، وتطوير القطاعات المنتجة، ودعم الاستثمار والتشغيل، وتنمية الموارد البشرية، وتنظيم المجال الترابي.

الإقليم الثالث

أوضح السيد الوزير أن الإقليم الثالث يتميز بموقع استراتيجي يوفر فرصاً كبيرة لتطوير التجارة مع الجزائر وليبيا، وإنشاء سلاسل قيمة متكاملة، واثمين المنتجات الفلاحية البيولوجية، واستغلال المواد الإنشائية، والاستثمار في الطاقت الشمسية وطاقة الرياح، إلى جانب تطوير الصناعات الصيدلانية والطبية والميكاترونيك، وتعزيز السياحة العلاجية والإيكولوجية والثقافية.

وأضاف أن ولاية سليانة تركز على تنمية الموارد البشرية، وتنوع الاقتصاد، واثمين الموارد الطبيعية.

أما ولاية سوسة، فتسعى إلى التأقلم مع التغيرات المناخية، وتحسين الخدمات العمومية، وتطوير البنية التحتية والنقل، وتعزيز جاذبية الاستثمار.

وفي ولاية القصرين، تتمحور الأولويات حول دعم الأنشطة الاقتصادية، وتأهيل البنية الأساسية، وتحسين البيئة، ودفع المبادرة الخاصة.

أما ولاية القيروان، فقد ركزت على تنمية رأس المال البشري، وتأهيل البنية الأساسية، واثمين المقومات التنموية.

وفي ولاية المنستير، تقوم الرؤية على اقتصاد متأقلم مع التحولات المناخية، ونسيج اقتصادي عالي القيمة المضافة، وتقليص الفوارق الداخلية، وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

أما ولاية المهدية، فقد أولت اهتماماً بتنوع الاقتصاد، وتعزيز التنمية البشرية، وربط الجهة بمحيطها الوطني والدولي، وترسيخ الاقتصاد الدائري.

الإقليم الرابع

أشار الوزير إلى أن الإقليم الرابع يمتد على 18.1% من مساحة البلاد، ويضم 49 معتمدية و59 بلدية و354 عمادة، ويحتضن حوالي 17.1% من مجموع سكان الجمهورية.

وأوضح أن هذا الإقليم يمتلك ثروات طبيعية هامة تشمل الفسفاط، والفلاحة الواحية، والخضر، والزيتين، والأشجار المثمرة، والصيد البحري، والصناعات التحويلية، إضافة إلى بنية أساسية قابلة للتطوير وقطاع خدمات متنوع ونسيج صناعي متقدم.

وأضاف أن ولاية توزر تستهدف تنمية التشغيل، وتعزيز الاقتصاد الجهوي، وتحسين جودة الحياة، وتطوير الطاقت البديلة.

أما ولاية سيدي بوزيد، فقد ركزت على العدالة المجالية، والبنية الأساسية، وتنمية الموارد البشرية، والحوكمة المحلية.

وفي ولاية صفاقس، تمثلت الأولويات في حماية البيئة، وربط الجهة بمحيطها الوطني والإقليمي، وتحويلها إلى قطب اقتصادي تنافسي ذي إشعاع وطني ودولي، مع تنمية الموارد البشرية.

أما ولاية قفصة، فقد ارتكزت رؤيتها على تطوير الخدمات العمومية، وتنوع الاقتصاد، وتنظيم المجال الترابي، والمحافظة على الموارد الطبيعية.

الإقليم الخامس

بين السيد الوزير أن الإقليم الخامس يمثل أكبر الأقاليم من حيث المساحة، إذ يغطي 47.5% من مساحة البلاد، ويضم 37 معتمدية و42 بلدية و274 عمادة، ويحتضن حوالي 11% من مجموع السكان. وأوضح أن هذا الإقليم يمتلك موارد طبيعية وميزات تفاضلية هامة، ومنظومات اقتصادية واعدة، وأقطاباً صناعية كبرى، بما يتيح الانتقال من اقتصاد مجزأ إلى اقتصاد إقليمي متكامل قادر على خلق أقطاب نمو جديدة في الجنوب التونسي.

وأضاف أن ولاية تطاوين ركزت على تحسين جودة الحياة، ودعم المبادرة الخاصة، وتعزيز جاذبية الجهة، وترسيخ التنمية الدامجة.

أما ولاية قابس، فقد أولت اهتماماً بدعم الاقتصاد الأخضر، وحسن توظيف الموارد الطبيعية، والحد من المخاطر البيئية، وتحسين الخدمات الاجتماعية، وتعزيز اقتصاد المعرفة.

وفي ولاية قبلي، تمثلت الأولويات في تنوع القاعدة الاقتصادية، وتعزيز التنمية البشرية، وتحسين جودة الحياة، والعناية بالمناطق الصحراوية.

أما ولاية مدين، فقد ركزت على تنمية الموارد البشرية، وتحقيق الإدماج الاجتماعي، وتعزيز الحركة الاقتصادية، وارساء اقتصاد تنافسي ذي قدرة تشغيلية عالية، والارتقاء بأداء الهياكل والإدارات العمومية.

في ختام عرضه أمام جلسة اللجان القارة، أبرز السيد وزير الاقتصاد والتخطيط أن الجزء المتعلق بالتنمية المجالية ضمن مخطط التنمية للفترة 2030-2026 لا يمثل مجرد وثيقة تخطيطية أو تجميع لمشاريع وبرامج قطاعية، وإنما يجسد رؤية استراتيجية شاملة لإعادة بناء السياسات العمومية على أسس مجالية جديدة، تجعل من التنمية الترابية ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية، وتعزيز وحدة الدولة وتماسكها.

وأوضح السيد الوزير أن الرؤية التي يقوم عليها المخطط تنطلق من قناعة مفادها أن التفاوتات التنموية بين الجهات لم تعد تمثل مجرد اختلافات ظرفية، وإنما أصبحت من بين أهم التحديات الهيكلية التي تستوجب معالجة شاملة تتجاوز الحلول القطاعية التقليدية، وذلك من خلال اعتماد مقاربة تنمية جديدة تركز على التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، وتربط بين التخطيط والاستثمار والحوكمة في إطار رؤية وطنية موحدة.

واختتم بالتأكيد على أن مخطط التنمية المجالية للفترة 2026-2030 يمثل محطة مفصلية في مسار التخطيط التنموي بتونس، لما يتضمنه من رؤية إصلاحية متكاملة تقوم على الحوكمة الرشيدة، والتخطيط التشاركي، والتوازن بين مختلف المجالات الترابية، والاستثمار في الإنسان، وتعزيز تنافسية الاقتصاد، والمحافظة على الموارد الطبيعية، بما يبرئ البلاد لمرحلة جديدة من التنمية الشاملة والمستدامة، ويضع أسس نموذج تنموي أكثر عدالة ونجاعة وقدرة على الاستجابة لتطلعات المواطنين في مختلف الجهات والأقاليم.

4- جلسة استماع إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط حول الوثيقة المتعلقة بـ "السياسات التنموية" من مخطط التنمية 2026-2030

استهل السيد وزير الاقتصاد والتخطيط العرض المقدم حول هذا الجزء من المخطط والمتعلق بوثيقة السياسات التنموية بالتذكير بجملة التوجهات العامة والأهداف التنموية لمخطط التنمية 2026-2030، والمتمثلة في ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة، تحقيق تنمية مجالية متوازنة، تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية، تحقيق الأمن الطاقى والمائي والغذائي والحفاظ على بيئة سليمة وتحديث الإطار المؤسسي وتكريس نجاعة المرفق العمومي.

وقدّم الوزير في هذا الإطار جملة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تضمّنها مخطط التنمية لقياس مدى تحقّق السياسات والأهداف التنموية الموضوعة، ومن بين هذه المؤشرات الترفيع في المعدل الوطني لمؤشر التنمية الجهوية ليلبلغ 0.6 نقطة مع موفّق فترة المخطط بالتوازي مع تقليص الفارق بين الحدين الأدنى والأقصى للمؤشر بـ 0.1 نقطة بين الولايات، وكذلك التقليص من نسبة الفقر إلى أقل من 15%، إضافة لتسريع نسق نمو الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق معدل نمو يناهز 4.2 % بالأسعار القارة خلال الفترة 2026-2030.

ثم انتقل وزير الاقتصاد والتخطيط لتقديم عرض مفصّل حول المحاور الرئيسية الأربعة التي انبنت عليها جملة الإصلاحات والتوجهات والبرامج التنموية صلب مشروع مخطط التنمية 2026-2030، المتمثلة في المحور الأول المتعلق بضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة والمحور الثاني الخاص بتعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية والمحور الثالث حول تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقى والحفاظ على بيئة سليمة وأخيرا المحور الرابع المتعلق بتحديث الإطار المؤسسي وتكريس نجاعة المرفق العام.

هذا، وقد تم تخصيص كل محور رئيسي بجملة من المحاور الفرعية تضمّنت عرضا للأهداف الاستراتيجية التي انبنت عليها ولأهم الإصلاحات والتدخلات المبرمجة مع تقديم تفصيلي لأهم المؤشرات ذات الصلة.

المحور الأول: ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة:

قدّم السيد وزير الاقتصاد والتخطيط السياسات التنموية المبرمجة ضمن مشروع مخطط التنمية 2026-2030 في علاقة بهذا المحور الرئيسي، حيث تشمل المحاور التالية:

- 1) تدعيم رأس المال البشري
- 2) ضمان العمل اللائق وتعزيز الإدماج
- 3) دعم الترابط الأسري والتضامن بين الأجيال
- 4) تمكين الشباب وإدماجه في بيئة سليمة وأمنة ومحفّزة
- 5) النفاذ إلى السكن اللائق

وصلب كل سياسة تنموية فرعية تم تحديد السياسات التنموية التي ستبني عليها هذه المحاور الرئيسية مع توضيح الأهداف الاستراتيجية والإصلاحات والبرامج.

1) تدعيم رأس المال البشري:

تتمثل المبادئ والرؤى التي تقوم عليها السياسة التنموية في هذا الجانب في:

- منظومة تربوية متجدّدة تكرّس مبادئ العدالة والإنصاف
- تعليم عالي ذو جودة وإشعاع دولي
- بحث وتجديد متجدّر في محيطه الاقتصادي والاجتماعي
- تكوين مهني مثمن ويستجيب لحاجيات سوق الشغل
- صحة شاملة وعادلة
- ثقافة دامجة تعزّز الهوية وتساهم في إشعاع الحوار الثقافي

وطنيا ودوليا

حيث يقوم كل توجه على تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية وإنجاز عدد من الإصلاحات.

وقد تطرّق السيد الوزير إلى هذه الأهداف الاستراتيجية المتمثلة على سبيل الذكر بالنسبة للرؤية الأولى المتعلقة "بمنظومة تربوية متجدّدة تكرّس مبادئ العدالة والإنصاف" في تطوير حوكمة المنظومة الوطنية للتكوين المهني وذلك عبر برامج وإصلاحات تتمثل خاصة في إعادة تنظيم وتصنيف هياكل التكوين ومراجعة تنظيم مؤسسات التكوين وكذلك دعم البنية التحتية والتكنولوجية واعتماد مقاربات مجدّدة للتكوين بالشاركة مع المؤسسة فضلا عن تفعيل مراكز الفتاة الريفية كأقطاب لتنمية المهارات والريادة وأيضاً مراجعة كراس الشروط المتعلقة بضبط قواعد إحداث وسير مؤسسات التكوين المهني الخاصة. إضافة للهدف الاستراتيجي المتعلق بتعزيز التشغيلية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأفراد وذلك وفق تنفيذ عدد من

المشاريع ومنها إطلاق بوابة الإعلام والتوجيه وتطوير الخطة الاتصالية ورفع مقدار المنحة.

وفي علاقة بالرؤية الثانية " تعليم عالي ذو جودة وإشعاع دولي"، تتمثل أهم الأهداف الاستراتيجية في دعم انخراط الخريجين واندماجهم في سوق الشغل ودعم حوكمة منظومة التعليم العالي عن طريق تنفيذ عدد من البرامج مثل توسيع فرص التعليم التطبيقي والتدريب الميداني بالتعاون مع المؤسسات الاقتصادية وتركيز منظومات إعلامية مندمجة وموحدة للتصرف في الخدمات.

وبالنسبة للرؤية المتعلقة " ببحث وتجديد متجذّر في محيطه الاقتصادي والاجتماعي"، فقد تم أيضا استعراض عدد من الأهداف الاستراتيجية مع الإصلاحات المبرمجة، من ذلك ضمان التكامل بين البحث العلمي والحاجيات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مكانة تونس على الصعيد الدولي مع برمجة حزمة من الإصلاحات على غرار إحداث مخابر بحث وتطوير ووحدات تجديد بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية وخلق فرص تدريب وتنقل للباحثين والطلبة ودعم التواصل مع الباحثين التونسيين في الخارج ومساهماتهم في مشاريع بحثية ذات إشعاع دولي.

وبخصوص " التكوين المهني المثمن والمستجيب لحاجيات سوق الشغل"، فتمثل أهم أهدافه الاستراتيجية في تطوير حوكمة المنظومة الوطنية للتكوين المهني وتعزيز التكامل الإقليمي والدولي ودعم الابتكار وريادة الأعمال عبر عدد من الإصلاحات على غرار دعم البنية التحتية والتكنولوجية واعتماد مقاربات مجددة للتكوين بالشراكة مع المؤسسة، وكذلك إعداد إطار ترتيبي لتنظيم عمليات إسداء الخبرات في مجال التكوين المهني على المستوى الدولي.

وبخصوص التوجه التنموي المتعلق بـ"صحة شاملة وعادلة"، فقد بين السيد الوزير أنه تم لهذه الغاية ضبط عدد من الأهداف الاستراتيجية مثل تعزيز الصحة العامة وتحقيق الوقاية والأمن الصحي وحوكمة قطاع الصحة من خلال العمل على تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد مع برمجة جملة من المشاريع في هذا الإطار منها تركيز نظام معلوماتي موحد اعتمادا المنهج "الصحة الواحدة" وتحديث الإطار القانوني ومراجعة وتطبيق القوانين المتعلقة بالصحة الرقمية وتنظيم القطاع الخاص والتغطية الصحية الشاملة.

أما بالنسبة لخطة " ثقافة دامجة تعزّز الهوية وتساهم في إشعاع الحوار الثقافي وطنيا ودوليا" فقد تم ربط تحقيقها بتحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية على غرار الاستثمار في الصناعات الثقافية والإبداعية (الاقتصاد البرتقالي) و دعم الممارسة الثقافية والمشاركة المجتمعية، حيث يساهم في تطبيق ذلك جملة من الإصلاحات منها تعزيز تدخلات صندوق ضمان القروض في الصناعات الثقافية والإبداعية عبر الترفيع في سقف الضمان من 90 ألف إلى 300 ألف دينار وتوجيهه ليصبح أداة تنموية واستثمارية مستدامة تدعم مراحل الانطلاق والتوسع للشركات الناشئة ومبادرات ريادة الأعمال في المجال الثقافي والإبداعي وأيضا إرساء مؤسسات للتصرف الجماعي في حقوق المؤلف وتطوير مهام المؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

هذا وقد استعرض السيد الوزير، في إطار آليات قياس مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة جملة من مؤشرات الأداء الكمية والنوعية حسب كل هدف.

2) ضمان العمل اللائق وتعزيز الإدماج:

في علاقة بهذا التوجه الاستراتيجي، بين السيد الوزير أنّ التطبيق سيرتكز على محاور الجهد التالية:

- تطوير كفاءة باحثي الشغل ودعم قدرات المؤسسة والجهة،
- دعم المبادرة الخاصة والانتقال للعمل المنظم،
- إحداث شركات أهلية ذات مسؤولية ومستدامة،
- تطوير آليات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي،
- حماية وتغطية اجتماعية شاملة وعادلة.

حيث بالنسبة لمحور الجهد الأول، تتمثل أهم الأهداف الاستراتيجية في دعم قدرة المؤسسة الاقتصادية لتوفير مواطن شغل لائق وفقا لحاجياتها وآفاق تطورها ودعم قدرات الجهة لتأمين ثرواتها وتوفير شغل لائق ومثمن لجميع الفئات، وتم لهذه الغاية برمجة عدد من الإصلاحات صلب المخطط على غرار مراجعة وتطوير برامج التشغيل الموجهة لفائدة المؤسسات الاقتصادية والتشجيع على الانتداب من خلال آليات الصندوق الوطني للتشغيل ومنظومة الامتيازات المالية والجبائية لفائدة المشاريع الاستثمارية ومنظومات المؤسسات الناشئة والشركات الأهلية وكذلك تعميم إحداث محاضن الاحتراف في جميع المعتمديات.

وحول محور الجهد الثاني، استعرض الوزير جملة من الأهداف الاستراتيجية من ذلك دعم المبادرة الفردية وأيضا دعم الانتقال إلى العمل المنظم وذلك عبر برمجة عدد من المشاريع الجديدة مثل تطوير آليات المرافقة لبعض الفئات الخصوصية على غرار العاملات الفلاحيات وفاقدي الشغل والأشخاص ذوي الإعاقة إضافة إلى مزيد تفعيل نظام المبادر الذاتي.

وضمن نفس التمشي، استعرض الوزير جملة الأهداف الاستراتيجية والإصلاحات المبرمجة في إطار محور الجهد الثالث المتعلق بإحداث شركات أهلية ذات مسؤولية ومستدامة، حيث تتمثل هذه الأهداف في دعم حوكمة الشركات الأهلية و تأمين الإحاطة والمرافقة خلال مختلف المراحل و تيسير النفاذ إلى التمويل وإلى السوق وأيضا تطوير استراتيجية إعلام واتصال خاصة بالشركات الأهلية، ولهذا الغرض تم برمجة عدد من الإصلاحات صلب المخطط تعلقت خاصة بتركيز وحدات مبادرة أهلية جهويا ومركزيا ورقمنة الخدمات المسداة، إحداث 800 شركة أهلية في أفق سنة 2030 مقابل 400 شركة سنة 2026، تحسين نسبة الشركات التي دخلت في طور النشاط الفعلي إلى 80% مع دعم 700 مبادرة لمشاريع الشركات الأهلية والمساهمة في إحداث حوالي 3 الاف موطن شغل والتمديد في خطوط تمويل الشركات الأهلية.

وبخصوص المحور المتعلق بتطوير آليات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، بين الوزير أنّ الهدف الاستراتيجي الذي انبنى عليه يتمثل في إرساء سياسة وطنية جديدة للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشة يرتبط تنفيذها بحزمة من البرامج ضمن هذا المخطط من ذلك تصويب التدخلات وضمان حسن التصرف في البرامج والتمويلات وتفاذي ازدواجيتها والعمل على توزيعها بصفة أفضل بين الجهات وبين الفئات وأيضا إحداث آلية تمويل موحدة لمختلف التدخلات في مجال الإدماج الاقتصادي والاجتماعي ودفع المبادرة للفئات الهشة.

وفي علاقة بمحور الجهد الأخير ضمن السياسة المتعلقة بضمن العمل اللائق وتعزيز الإدماج، والمتمحور حول حماية وتغطية

اجتماعية شاملة وعادلة، تمثلت أبرز الأهداف الاستراتيجية المرسومة في تكريس قيم ومبادئ العدالة الاجتماعية وفي تعزيز الحماية الاجتماعية للتونسيين بالخارج ومساهماتهم في التنمية وأيضاً حوكمة السياسات الاجتماعية، وذلك وفق برمجة مشاريع في هذا السياق على غرار مراجعة برنامج الأمان الاجتماعي في إطار مقارنة شاملة لبرنامج العدالة الاجتماعية، إضافة المراجعة الشاملة والجذرية لأحكام مجلة الشغل بما يتماشى والدستور والمعايير الدولية فضلاً عن تركيز منظومة شاملة لإدارة الهجرة الوافدة.

(3) دعم الترابط الأسري والتضامن بين الأجيال:

أكد وزير الاقتصاد والتخطيط القيمة القصوى التي يولها هذا المخطط لدعم الترابط الأسري والتضامن بين الأجيال، مبرزا التزام الدولة بدورها الاجتماعي عبر إقرار سياسات اجتماعية تهدف إلى حماية ورفاه هذه الفئات، ولهذه الغاية تم وضع جملة من الأهداف الاستراتيجية والإصلاحات والبرامج لتحقيقها.

حيث تهدف سياسة الدولة في هذا المجال إلى:

- ✚ جعل النساء فاعلات اقتصاديا واجتماعيا وقادرات على تغيير واقعهن والانخراط في تحقيق التنمية،
- ✚ ضمان أسرة متوازنة ودامجة ومنفتحة على محيطها بما يرسّخ دورها المحوري في بناء المجتمع،
- ✚ تحقيق النماء والرفاه والحماية لجميع الأطفال في بيئة آمنة وسليمة،
- ✚ رعاية كبار السن وحمايتهم وتأمين قدراتهم وتعزيز إدماجهم في الحياة العامة.

ثم تطرق الوزير للأهداف الاستراتيجية لتحقيق هذه السياسة وذلك على غرار دفع ريادة الأعمال النسائية والاستثمار، تعزيز الوقاية من العنف ضدّ النساء والفتيات وتقريب خدمات التعهد، دعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأسر ذات الوضعيات الخاصة، تعزيز وقاية جميع الأطفال وحمايتهم وتطوير مسار التعهد بكبار السن في وضعيات التهديد ووقايتهم وحمايتهم من كل أشكال العنف المسلط ضدهم.

ولهذه الأهداف، تم وضع جملة من البرامج تمثلت إجمالاً في البرنامج الوطني للإدماج الاقتصادي للعاملات في القطاع الفلاحي، تيسير انتقال النساء والفتيات من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم، وضع برامج لدعم المبادرات النسائية في مجالات الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدائري، بلورة وتنفيذ خطة عمل وطنية للتماسك الأسري وتنظيم استشارة وطنية لتطلعات الأسرة التونسية حول الأزمنة المدرسية والمهنية والاسرية، تدعيم البرنامج الوطني للروضة العمومية الدامجة وبرنامج النهوض بالطفولة المبكرة "روضتنا في حومتنا" وبرنامج دمج الأطفال ذوي اضطرابات طيف التوحد...

(4) تمكين الشباب وإدماجه في بيئة سليمة وآمنة ومحفزة

تكريساً للدور الاجتماعي للدولة وبالنظر للأهمية الديمغرافية للشباب الذي يمثل حوالي 26.7 بالمائة من النسيج السكاني، أكد الوزير أن الاهتمام بالشباب يتصدّر أولويات السياسات والتوجهات التنموية والأمن القومي التنموي بالبلاد، ولهذه الغاية ستركز سياسة الدولة ضمن مخطط التنمية 2026-2030 في هذا المجال على المحاور التالية:

- ✚ شباب متمكن،
- ✚ رياضة للجميع وذات اشعاع دولي،
- ✚ وحي ديني ينبني على قيم التسامح والاعتدال،

وذلك عبر عدد هام من الأهداف الاستراتيجية الموضوعية على غرار تعزيز المواطنة والمشاركة لدى الشباب عبر نشر قيم المواطنة والانتماء، تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب، تعزيز البنية الأساسية الشبابية، النهوض برياضة النخبة، التكوين وتنمية رأس المال البشري.. حيث تم برمجة عدد من الإصلاحات لتنفيذ هذه الأهداف مثل بعث منصات رقمية وطنية وجهوية للتشاور الشبابي المفتوح مثل منصة "شباب يقرّر" لعرض مشاريع القوانين والبرامج الشبابية، احداث وتهيئة جملة من المؤسسات الشبابية من دور شباب ومركبات شبابية ومراكز الإقامة ومراكز التخييم والاصطياف، بعث برنامج "سفراء التطوع الشبابي" لتمثيل تونس في المحافل الدولية وتنظيم برامج تبادل الخبرات، تحفيز التوظيف في المؤسسات الخاصة ومراكز التكوين لتغطية النقص في تشغيل خريجي المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية...

(5) النفاذ إلى السكن اللائق:

ذكر الوزير بأهمية قطاع السكن في تحقيق التنمية الشاملة وتحسين جودة الحياة للمواطن، ولهذه الغاية تقوم رؤية الدولة في هذا المجال على تحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية مثل توفير الأراضي الصالحة للبناء السكني عبر إحداث أقطاب سكنية مندمجة تأخذ بعين الاعتبار نسق تطوّر المدن ونموّها، توفير مقاسم مهيئة للفئات الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود.

وكذلك توفير الوحدات السكنية عبر تدعيم تدخلات مختلف البرامج الوطنية السكنية عن طريق إحداث برامج تتعلق بإدراج آلية الكراء المملّك وآلية البيع بالتقسيط ضمن الآليات التي يمكن اعتمادها من قبل الباعثين العقاريين العموميين، إضافة إلى إنجاز مساكن اجتماعية بأثمان معقولة موجهة لمختلف الشرائح الاجتماعية وخاصة ذوي الدخل المحدود.

المحور الثاني: تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية

استعرض وزير الاقتصاد والتخطيط السياسات التنموية المبرمجة ضمن مشروع مخطط التنمية 2026-2030 في علاقة بهذا المحور الرئيسي، حيث تشمل المحاور التالية:

- ✚ إعادة تأهيل وتطوير القطاعات المنتجة،
- ✚ التجهيز والبنية الأساسية،
- ✚ التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والنهوض بالقطاعات الواعدة،
- ✚ سياسة الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال.

حيث تم صلب كل سياسة تنموية فرعية تحديد الأهداف الاستراتيجية والإصلاحات والبرامج لجملة مكونات هذه السياسات..

(1) إعادة تأهيل وتطوير القطاعات المنتجة:

عدّد الوزير في هذا السياق جملة المحاور الاستراتيجية التي سيتم العمل عليها وهي الصناعات المعملية، البنية التحتية الصناعية، المناجم، النقل واللوجستيك، قطاع السياحة، قطاع الصناعات التقليدية والتجارة وتنمية الصادرات.

حيث تم ضبط أهداف استراتيجية خاصة بمختلف هذه المجالات مع برمجة حزمة من الإصلاحات والمشاريع لتنفيذ هذه الأهداف،

وتتمثل عموماً في تطوير الاختصاصات القطاعية وسلاسل القيمة الواعدة في قطاع الصناعات المعملة عبر تطوير الاستثمار في صناعة السيارات باستقطاب مجامع الشركات الكبرى وتعزيز مركز الامتياز في مهن صناعة الطائرات بالمعدات والمدرسين اللازمين وغيرها.

وكذلك دعم الاستثمارات الصناعية بالجهات عن طريق عدة إجراءات مثل تشجيع الاستثمار وتبسيط الإجراءات ومراجعة النصوص القانونية والتشريعية ذات العلاقة بالاستثمار وتوفير مناطق صناعية بجودة عالية وتطوير علاقات الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.

أما بالنسبة للبنية التحتية الصناعية فقد تضمنت وثيقة السياسات التنموية موضوع عرض السيد الوزير، عدداً من الأهداف الاستراتيجية مثل تطوير البنية التحتية للجودة والمراكز الفنية الصناعية،

فيما يمثل هدف الترفيع التدريجي في طاقة الاستخراج والإنتاج والتصدير للفسفاط استراتيجية مركزية لتطوير قطاع المناجم، حيث تم في هذا الإطار برمجة عدد من الإصلاحات مثل حل الإشكالات العالقة وتطوير المشاريع الجديدة في مجال الفسفاط وتنمية إنتاج وتصدير مشتقات الفسفاط مع تجسيد متطلبات التنمية الشاملة في أبعادها البيئية والاجتماعية والإيكولوجية وإدماج المجمع الكيميائي صلب المبادرات الوطنية الرامية لتفعيل الاقتصاد الأخضر.

وبخصوص قطاع النقل واللوجستية تمت الإشارة إلى جملة الأهداف المبرمجة لتطوير هذا القطاع ومنها الهدف الاستراتيجي المتعلق بتوفير نقل عمومي عادل يضمن حق كل مواطن في التنقل الآمن وذلك عبر دعم أسطول النقل العمومي الجماعي وإعادة هيكلة الشركات العمومية للنقل وتحسين حوكمتها ومردوديتها المالية.

وكذلك الهدف الاستراتيجي المتمحور حول تحويل منظومة النقل إلى نظام ذكي ومستدام عبر جملة من المشاريع ومنها تطوير أنظمة النقل الذكي وتحسين جودة خدمات النقل العمومي، احترام المعايير البيئية في برامج اقتناء وتجديد الأسطول ودعم البحث والتكوين وتطوير الكفاءات في مجالات النقل المستدام والذكي.

وفي قطاع السياحة، تمثلت أهم الأهداف الاستراتيجية المرسومة في تحديث القطاع وإرساء قواعد حوكمة جديدة وتنويع العرض وتحفيز الاستثمار وتطوير البنية التحتية السياحية وإرساء خطة عمل لإعادة تأهيل الوحدات السياحية المغلقة وذلك عن طريق جملة من الإصلاحات المدرجة بالمخطط مثل إصدار كراسات الشروط الخاصة بالسياحة البديلة، إعادة هيكلة الصناعات البحرية والعناية بالبعد البيئي للموانئ الترفيهية، تسويق المنتج السياحي التونسي دولياً بإطلاق حملة إشهار تحت عنوان "نونس الوجهة المتجددة". والتركيز على أسواق الجوار لاستقطابها على مدار السنة عبر عروض متنوعة...

أما بالنسبة لقطاع الصناعات التقليدية، فقد تم ضبط جملة من الأهداف الاستراتيجية للنهوض به كتدعيم تموضع قطاع الصناعات التقليدية في التصدير والأسواق الدولية وحوكمة وتنظيم القطاع.

وفي قطاع التجارة وتنمية الصادرات، تضمن مخطط التنمية عدداً من الأهداف سواء على مستوى التجارة الداخلية أو الخارجية وذلك على سبيل الذكر تلك المتعلقة بحوكمة منظومة الدعم وإعادة الهيكلة والتطوير المؤسسي بالنسبة لسياسة التجارة الداخلية. وتنمية الصادرات ودعم أداء التجارة الخارجية وتعزيز اندماج تونس

الاقتصادي والتجاري في محيطها الإقليمي والقاري والدولي بالنسبة لسياسة التجارة الخارجية، حيث يعمل على تحقيق ذلك جملة من البرامج المتعهد بها ضمن هذا المخطط مثل إرساء منظومات تزويد قائمة على البرمجة المحكمة للإنتاج المحلي وتعزيز آليات الخزن التعديلي والاستراتيجي، توجيه الدعم نحو مستحقيه والتحكم في تكاليفه من خلال التمييز بين الاستعمال العائلي والاستعمال الصناعي والمهي للمواد المدعمة ورقمنة مسالك توزيع المواد المدعمة، إعداد استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية.

فضلاً عن مشاريع بعث خطوط جوية جديدة نحو البلدان الإفريقية، تم إطلاق بوابة إلكترونية جديدة لمركز النهوض بالصادرات، مراجعة وتطوير اتفاقية الشراكة التونسية الأوروبية في إطار تفعيل مذكرة التفاهم المبرمة في جويلية وغير ذلك.

2) التجهيز والبنية الأساسية:

تم التطرق صلب العرض المقدم في هذا الإطار إلى عدد من المحاور الاستراتيجية لقطاعات التجهيز والبنية الأساسية، حيث تم ضبط الأهداف الاستراتيجية لكل قطاع مع تقديم المشاريع والبرامج المضمنة بالمخطط لتحسينها وتطويرها،

وفي هذا الإطار، تتمثل الأهداف الاستراتيجية لقطاع الطرقات والجسور في إنجاز بنية أساسية صامدة ومستدامة ودائمة ومساندة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومعززة للسلامة المرورية لجميع المستعملين، وذلك عبر برمجة حزمة من المشاريع مثل إحداث طرقات عصرية وسريعة عبر ربط الجهات بتونس العاصمة وبالأقطاب الصناعية والاقتصادية، استكمال شبكة الطرقات السيارة وربط الولايات الداخلية بالولايات الساحلية، بناء الجسور بتعويض المنشآت التي لا تتلاءم ومستلزمات الطريق ولتفادي فيضان الأودية، تهيئة وتدعيم المسالك الريفية لفك العزلة عن المناطق الريفية وربطها بشبكة الطرقات.

أما بخصوص حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري، فقد تم إدراج إصلاحات وبرامج بمخطط التنمية 2026-2030 من ذلك تعزيز صمود الشريط الساحلي، تعزيز الحوكمة وإنجاز المشاريع بالجودة المطلوبة وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لإنجاز مشاريع كبرى.

وفي نفس الإطار، تم برمجة عدد من المشاريع لحماية المدن من الفيضانات ولتطوير التهيئة الترابية وذلك عبر تدعيم التنمية الجهوية بتطوير أقطاب عمرانية متكاملة داخل الأقاليم تكون جاذبة للاستثمار والسكان. وكذلك تطوير "آليات التخطيط التشاركي الرقمي".

وبخصوص ميدان التهيئة العمرانية، بين وزير الاقتصاد والتخطيط أنه سيتم العمل على مراجعة الإطار التشريعي والترتيبي المنظم وكذلك توفير الوثائق الخرائطية الرقمية لتسهيل التخطيط واتخاذ القرارات إضافة للرفع من نسق المصادقة على أمثلة التهيئة العمرانية وتقديم الدعم الفني للبلديات المعنية في إعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية.

وبخصوص التدخلات المتعلقة بالمسائل العقارية، فسيتم العمل على هدفين استراتيجيين اثنين وهما تعزيز الأثر الاقتصادي والمساهمة في دفع التنمية المحلية والجهوية والإقليمية وذلك عبر جملة من المشاريع على غرار توفير الرصيد العقاري الدولي لتطوير البنية

التحتية وخدمات النقل واللوجستية وتهيئة المناطق الصناعية والخدمات إضافة إلى رقمنة الخدمات والرصيد العقاري وإرساء وتفعيل الترابط البيئي فضلا عن دعم منظومة الأقطاب التكنولوجية ومراكز البحث ومنظومة المؤسسات الناشئة والشركات الأهلية.

(3) التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والنهوض بالقطاعات الواعدة:

بخصوص هذا الجانب من السياسة التنموية، تطرق وزير الاقتصاد والتخطيط إلى جملة محاور الجهد المضئمة وهي التحول الرقمي للإدارة، تطوير البنية التحتية للاتصالات والشبكات والقدرة على الإيواء، الذكاء الاصطناعي، منظومة الشركات الناشئة وأخيرا الأمن السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية.

فبالنسبة للتحول الرقمي للإدارة، ضبط مخطط التنمية 2026-2030 لتحقيق السياسات المتعلقة به عددا من الأهداف الاستراتيجية منها إدماج الذكاء الاصطناعي في السياسة العمومية والخدمات عبر برمجة عدة مشاريع مثل إعادة هندسة الخدمات والإجراءات الإدارية، اعتماد البيانات العمومية المفتوحة وتعميم المنصة الوطنية للترابط البيئي على مختلف الوزارات والهيكل العمومية.

أما تطوير البنية التحتية للاتصالات والشبكات والقدرة على الإيواء، فتمثلت أبرز أهدافها الاستراتيجية في تركيز التحول الرقمي الشامل للمرافق والخدمات العمومية وإدماج الذكاء الاصطناعي في السياسة العمومية والخدمات.

وبخصوص منظومة الشركات الناشئة، بين وزير الاقتصاد والتخطيط أنها تقوم على تحقق الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بتنمية الاقتصاد الرقمي ورفع تنافسية النسيج الاقتصادي وكذلك حماية الفضاء السيبراني ودعم الثقة الرقمية.

وحول الهدف الاستراتيجي المتعلق بحماية الفضاء السيبراني ودعم الثقة الرقمية، استعرض الوزير بعض المشاريع المبرمجة ضمن المخطط على غرار حماية البنى التحتية الرقمية الحيوية لضمان استمرارية الخدمات الرقمية وحماية البيانات وتعزيز قدرات الرصد لمواجهة التهديدات السيبرانية.

(4) سياسة الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال:

بين السيد وزير الاقتصاد والتخطيط قبل المرور للأهداف الاستراتيجية والإصلاحات المدرجة بمخطط التنمية المعروض، أن رؤية الدولة التونسية في مجال سياسة الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال تتمثل في "تونس وجهة استثمارية تستند إلى منظومة استثمار شفافة ومحفزة للمبادرة وتستهدف الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والمندمجة في سلاسل القيمة الدولية وتتمتع الكفاءات وتدعم التنمية الشاملة لكل الجهات".

وذلك وفق خطط عمل تنبني على تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة تطوير منظومة الاستثمار تشجيع الاستثمار في القطاعات الواعدة والترويج واستقطاب الاستثمارات الخارجية.

ولتحقيق ذلك، تم تحديد جملة من الأهداف الاستراتيجية مثل بلوغ نسبة الاستثمار 20% من الناتج في أفق سنة 2030 مقابل 15,3% في سنة 2025 مع استقطاب استثمارات أجنبية مسؤولة بقيمة جمليه قدرها 6 مليار دينار بحلول 2030 فضلا عن مراجعة حوالي 50% من الاتفاقيات الدولية للاستثمار مع موفى سنة 2030.

فيما تركز سياسة الاستثمار على ثلاث رافعات وهي التحول الرقمي لتحسين نجاعة منظومة الاستثمار، إصلاح المنظومة اللوجستية والتجارة عبر الحدود وإصلاح المنظومة العقارية وتوفير رصيد عقاري موجه للاستثمار.

وبخصوص الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة 2026-2030، بين الوزير أن رؤية الدولة تقوم على "إرساء نسيج من المؤسسات الصغرى والمتوسطة ناجع ومجدد ومسؤول قادر على خلق الفرص بمختلف الجهات ويساهم في تحقيق نمو مستدام وعدالة في توزيع الثروة"، وذلك عبر تنفيذ ستة محاور استراتيجية وهي تحديث المنظومة المؤسسية والقانونية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، تسهيل النفاذ إلى التمويل مزيد انفتاح الاقتصاد وضمان النفاذ إلى الأسواق والفرص، تحفيز التجديد والتحول الرقمي تسريع التحول البيئي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمساعدة على تدويل هذه المؤسسات.

كما سيتم العمل صلب هذا المخطط التنموي على إرساء إطار قانوني ومؤسسي متكامل يعزز ثقة المستثمرين ويضمن جودة الخدمات المسداة لهم وتوجيه الاستثمار نحو الأولويات والأهداف التنموية. ولهذا الغرض سيتم اعتماد إطار قانوني وترتبي جديد لمنظومة الاستثمار الخاص وكذلك مراجعة وتحسين الاتفاقيات الدولية للاستثمار.

وأضاف السيد الوزير أن تحسين الاستثمار يقوم كذلك "على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والقيمة المضافة العالية مع إرساء منظومات اقتصادية عنقودية تستند خاصة إلى المزايا التفاضلية للجهات والأقاليم وتعزيز نسبة الاندماج الاقتصادي"، وذلك عبر إدراج جملة من الأهداف الاستراتيجية منها النهوض بالقطاعات ذات الأولوية والقطاعات الواعدة، تدعيم هيكله النسيج الصناعي وإرساء منظومات عنقودية.

وبخصوص السياسات المعتمدة للترويج واستقطاب الاستثمارات الخارجية، فسيتم العمل على تحقيق عدد من الأهداف في علاقة بالنهوض بالاستثمار الخاص الفلاحي وذلك عبر تحيين الخارطة الفلاحية وربطها بالخارطة الاستثمارية لتحديد فرص استثمارية مستدامة وتشجيع الابتكار في أساليب الإنتاج، تطوير التمويل الفلاحي وتعزيز التأمين الفلاحي وإنشاء صناديق تمويل خاصة بالأنشطة الفلاحية، إعادة تأهيل الأراضي الدولية وإحكام استغلالها وفقا للأولويات الإنتاجية والإستراتيجية وغيرها.

هذا بالإضافة إلى العمل على تعزيز جاذبية الوجهة الاستثمارية التونسية على المستوى الإقليمي والدولي عن طريق عدة برامج وإصلاحات تضمنها مخطط التنمية مثل تعزيز الشراكات التقليدية وفتح آفاق استثمارية جديدة لترسيخ دور تونس كجسر اقتصادي ولوجستي، توجيه المستثمرين نحو مناطق متخصصة ومهيأة في اتجاه تحقيق توزيع جغرافي أكثر توازناً للاستثمارات واعتماد علامة تجارية وطنية "Brand Tunisia" تتضمن هوية ترويجية موحدة.

المحور الثالث: تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة:

أكد وزير الاقتصاد والتخطيط أن تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة يمثل توجهها استراتيجيا ومحورا رئيسيا لمخطط التنمية 2026-2030 وذلك باعتباره مقوما أساسيا لدفع التنمية الشاملة والعادلة وتكريس السيادة الوطنية عبر تحقيق الاكتفاء الاستراتيجي في القطاعات الحيوية.

وبخصوص السياسات التنموية المبرمجة في علاقة بهذا التوجّه الاستراتيجي، بَيّن الوزير أنها تشمل المحاور التالية:

✚ الأمن الغذائي والمائي

✚ الاستقلالية الطاقية

✚ الحد من التلوث والمحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي

(1) الأمن الغذائي والمائي:

يرتكز الأمن الغذائي والمائي على القطاعات التالية:

1-1: **التنمية الفلاحية والصيد البحري:** حيث تتمثل الاستراتيجيات المرسومة في هذا المجال في تعزيز الأمن الغذائي كعمود من مقومات السيادة الوطنية، تنمية الموارد الطبيعية والمحافظة على ديمومتها، دفع التنمية الفلاحية المندمجة بالجهات وإرساء محيط فلاحى شامل يضمن الإدماج مع إطار مؤسساتي ملائم.

ولتحقيق ذلك، تم صلب مخطط التنمية ضبط عدة أهداف استراتيجية وبرمجة عدد من الإصلاحات والمشاريع، وذلك على غرار هدف النهوض بمنظومات الإنتاج الفلاحية وتحسين قدرتها التنافسية عبر زيادة المساحات المروية المخصصة للحبوب و في استعمال البذور الممتازة، تركيز منظومة مندمجة لإنتاج الفصصة وتثمينها بالإقليمين الرابع والخامس، إعادة هيكلة الديوان الوطني للزيت وتطوير تدخلاته، إحداث وحدة نموذجية لصناعة الأعلاف وتثمين المخلفات ببوغرارة بمدنين، تنفيذ مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بعدد الولايات.

أما بالنسبة للهدف الاستراتيجي المتعلق بالنهوض بقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية، فقد تم برمجة عدد من الإصلاحات منها تنفيذ برنامج دعم الاقتصاد الأزرق في تونس عبر انجاز أشغال تأهيل موانئ الصيد البحري بالصخيرة وسيدي داود والقرطاج والمحرس والكنتف، إضافة إلى إعادة تأهيل مراكز التكوين المهني للصيد البحري بصفاقس وجرجيس.

وقدّم السيد الوزير في هذا الإطار عددا من المؤشرات ذا العلاقة حيث يتوقع مثلا تحقيق معدل نمو سنوي بالأسعار القارة في حدود 3.1% وكذلك رفع نسبة مساهمة إنتاج تربية الأحياء المائية في الإنتاج الجملي إلى 30% في أفق سنة 2030، فضلا عن تسجيل معدل سنوي لنسبة تغطية الواردات بالصادرات الغذائية في حدود 98% سنة 2030.

وفيما يتعلق بتنمية الموارد الطبيعية والمحافظة على ديمومتها، أبرز الوزير الأهداف الاستراتيجية المرسومة في هذا المجال وهي ترشيد استغلال الموارد الطبيعية لضمان استمراريها والمحافظة على الأراضي الفلاحية وذلك عبر برمجة جملة من الإصلاحات منها تحديث الإطار المؤسساتي والتشريعي للقطاع الغابي عبر مراجعة مجلة الغابات وهيكلية الإدارة وتدعيم الموارد البشرية مع تنمية قدرات ومهارات العاملين.

وبخصوص دفع التنمية الفلاحية المندمجة بالجهات، أكد أنّ الأهداف الاستراتيجية التي تم ضبطها في المخطط وهي تنوع الأنشطة المدرة بالدخل والنهوض بالفلاحة الصغرى والعائلية، عن طريق تنفيذ عدد من الإصلاحات أهمها تحسين ظروف عيش صغار الفلاحين والمرأة الناشطة بالقطاع الفلاحي والعملة الفلاحين، تنمية مسالك الترويج القصيرة والأسواق المحلية لدعم وتبسيط متطلبات الجودة، النهوض بالمنظومات الإنتاجية المحلية وتثمينها كأسسة خطة النهوض بالفلاحة العائلية، وضع منظومة تغطية اجتماعية محفزة للانخراط لفائدة المرأة الريفية والشباب، دمج الفلاحة في برامج التعليم.

وبالنسبة إلى إرساء محيط فلاحى شامل يضمن الإدماج مع إطار مؤسساتي ملائم، أشار أنّ ذلك سيتم عبر دعم الرقمنة ونجاعة النظم المعلوماتية، النهوض بمنظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي والتكوين والإرشاد، إصلاح الأوضاع العقارية وغير ذلك، وسيتم تنفيذ هذه الأهداف عن طريق عدد من الإصلاحات مثل مراجعة الأطر القانونية المنظمة للبياكل المهنية وملائمتها مع المحيط المؤسساتي، تطوير تدخلات الوكالة العقارية الفلاحية واستخدام منظومات الجغرافية الرقمية، تطوير الشراكة في مجالات البحث العلمي المتعلقة بالحد من تأثير التحول المناخي، تطوير مناهج التعليم الهندسي الفلاحي وفقا للحاجيات المستقبلية.

1-2: **السياسة المائية:** في هذا الإطار، استعرض وزير الاقتصاد والتخطيط جملة المحاور الاستراتيجية التي سيقوم عليها تنفيذ السياسة التنموية المائية والمتمثلة في تحقيق السيادة المائية بتعبئة موارد مائية تقليدية وغير تقليدية، تحسين التزود بالماء الصالح للشرب، الاقتصاد في الماء، التحكم في كلفة المياه والحوكمة. وذلك عبر ضبط أهداف استراتيجية يتم العمل على تحقيقها عن طريق إصلاحات تضمنها المخطط من ذلك تعزيز التزويد بالمياه الصالحة للشرب بالمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة عبر التقليل من الفاقد المائي واستعمال 30% من المياه المستعملة المعالجة في المجال الفلاحي وتدعيم الموارد المائية الجوفية ورفع من طاقة الخزن. فضلا عن تكوين مخزون احتياطي لتلبية حاجيات مياه الشرب وتحسين مردودية شبكات توزيع مياه الشرب.

وبخصوص الاقتصاد في الماء، فسيتم العمل على تحسين نجاعة الشبكات وتعميم العدادات الذكية وشبكات المراقبة الرقمية وصيانة وتأهيل السدود وإحكام التصرف في الموارد الجوفية.

أما بالنسبة للتحكم في كلفة الماء، فقد تضمن مخطط التنمية 2026-2030 إصلاحات للتخفيض في تكلفة تحلية وجلب وتوزيع المياه كذلك لرقمنة منظومة التصرف في الموارد المائية وتنوع مصادر التمويل الموجهة نحو المياه وغيرها.

(2) الاستقلالية الطاقية:

قدّم وزير الاقتصاد والتخطيط جملة الأهداف الاستراتيجية المرسومة صلب مخطط التنمية المتعلقة بالاستقلالية الطاقية وذلك على غرار الرفع التدريجي لنسبة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء، خلق توازن بين المردودية الاقتصادية والمرفق العمومي، تحقيق الانتقال الطاقى المنصف وترشيد استهلاك الطاقة، تطوير إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، تحسين أداء للشركة التونسية للكهرباء والغاز ... حيث سيكون تحقيق هذه الأهداف عبر برمجة حزمة من الإصلاحات مثل تحديث الإطار التنظيمي والقانوني للطاقة بغرض تحسين الجاذبية الاستثمارية وتسهيل انجاز المشاريع الطاقية، تطوير نظام التراخيص للمشاريع الجديدة وتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة، اعتماد أسعار عادلة للكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة، توفير التجهيزات والتكنولوجيات المقتصدة للطاقة (الأجهزة المنزلية ذات الكفاءة، الإنارة العمومية الاقتصادية، المباني المعزولة حراريا...)، تأهيل البنية التحتية للمنظومة الكهربائية لتكون أكثر مرونة وكفاءة مع إدماج التقنيات الحديثة والأنظمة الذكية التي تضمن استقرار الشبكة. وتلعب هذه التحديات التقنية دوراً حاسماً في تعزيز قابلية إدماج الطاقات المتجددة، مما يسمح باستيعاب التدفقات المتغيرة للطاقة النظيفة وتحويل التحديات التقنية إلى فرص للتنمية.

3) الحد من التلوث والمحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي:

تتمثل المحاور الاستراتيجية المدرجة بمخطط التنمية 2026-2030 لتنفيذ هذه السياسة التنموية القطاعية في تعزيز منظومة التطهير المستدام وتحسين جودة المياه المعالجة بضمن مياه آمنة لمختلف الاستعمالات، إرساء منظومة ناجعة ومندمجة للتصرف المستدام في النفايات والاقتصاد الدائري، حماية الشريط الساحلي وتثمينه وضمان استدامة المنظومات الساحلية، الوقاية من التلوث والعناية بالمحيط، مجابهة التحديات المناخية وتعزيز التكيف والتأقلم التكنولوجي، المحافظة على التنوع البيولوجي واستعادة المنظومات الإيكولوجية ومقاومة التصحر، تعزيز الحوكمة البيئية وتطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي، وتوفير التمويلات اللازمة وتحفيز الاستثمار الأخضر.

ولتطبيق مختلف هذه المحاور، ضببطت السياسات التنموية للمخطط جملة من الأهداف مرفوقة بحزمة من الإصلاحات تتمثل عموما في تأهيل منشآت التطهير بالبلديات، تحسين الإطار المعيشي للمواطنين وحماية الصحة العامة، تحسين نوعية المياه المعالجة، اعتماد التكنولوجيات الحديثة والمقتصدية في الطاقة وتدعيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

فضلا عن استصلاح الشريط الساحلي وحمايته من الانجراف البحري، تحسين جودة الشواطئ والواجهات الساحلية، تعزيز مراقبة التصرف في الملك العمومي البحري وأيضا إرساء بيئة ذكية وعادلة ومستدامة، بلوغ هدف الحياد الكربوني في أفق سنة 2050، إدماج البعد البيئي في القطاعات الاقتصادية وغيرها من البرامج.

المحور الرابع: تحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام

قدّم وزير الاقتصاد والتخطيط السياسات التنموية المبرمجة ضمن مشروع مخطط التنمية 2026-2030 في علاقة بهذا المحور الرئيسي، حيث تشمل المحاور الخمسة التالية:

الوظيفة العمومية والتحديث الإداري والمؤسسات والمنشآت العمومية.

المنظومة الأمنية.

الدور التنموي للدفاع الوطني.

السياسة الخارجية والديبلوماسية الاقتصادية.

السياسة العدلية.

1) الوظيفة العمومية والتحديث الإداري والمؤسسات

والمنشآت العمومية:

ذُكر السيد الوزير في هذا الإطار بالأهداف الاستراتيجية المتعلقة بهذا المحور الرئيسي والمتمثلة إجمالاً في تطوير الموارد البشرية بالإدارة العمومية وتعصير مناهج التصرف وهيكلية القطاع العمومي وتسريع التحوّل الرقمي للإدارة وتيسير النفاذ إلى الخدمات الإدارية وتعزيز دور المؤسسات والمنشآت العمومية وضمان ديمومتها وتكريس مبادئ النزاهة ومكافحة الفساد وتطوير وإصلاح المنظومة الرقابية.

وسيكون تحقيق ذلك عبر تنفيذ عدد من الإصلاحات تم برمجتها بمخطط التنمية المعروض وذلك على غرار إرساء نظام جديد وموحد للتقييم الفردي لأعوان الوظيفة العمومية قائم على الأداء والنتائج، مراجعة قانون الوظيفة العمومية من خلال وضع إطار قانوني جديد والنصوص الترتيبية المتصلة به، القضاء على كل أشكال التشغيل الهش عبر تسوية وضعيات الإنابة والتعاقد وعملة الحضائر.

كما تمّت برمجة اعتماد إطار مرجعي لتنظيم المصالح اللامحورية وفق التقسيم الترابي الجديد، إرساء منصة وطنية لتنظيم الهياكل العمومية تعنى بجمع وتحسين كل المعطيات المتعلقة بهذه الهياكل، إعادة هيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية وتدعيم قدراتها الإنتاجية والمالية والمؤسساتية، إعداد خطة العمل الوطنية السادسة لشراكة الحكومة المفتوحة (2025-2027)، تطوير أدوات الرقابة الوقائية باستعمال تحليل البيانات الكبرى والذكاء الاصطناعي.

ولقياس مدى تحقّق الأهداف المرسومة صلب مخطط التنمية، استعرض السيد الوزير بعض المؤشرات التي سيتم اعتمادها لغرض من ذلك بلوغ نسبة 100% من تبسيط وحذف الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة في موفّى سنة 2027، تركيز 29 دار خدمات رقمية بالبلديات سنة 2026، تحسين نسبة التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولوية من 67% سنة 2026 لتتجاوز 80% في نهاية فترة المخطط...

2) المنظومة الأمنية:

قدّم السيد وزير الاقتصاد والتخطيط جملة الأهداف الاستراتيجية التي تسعى المنظومة الأمنية لبلوغها من خلال مخطط التنمية 2026-2030، وتتمثل هذه الأهداف في الحفاظ على الأمن العام من كل أشكال الجريمة، تعزيز السلامة المرورية، الارتقاء بالحماية المدنية وتحسين توظيف الموارد وتطوير الجاهزية.

حيث تم تخصيص كل هدف استراتيجي موضوع بجملة من الإصلاحات المبرمجة على غرار مزيد تعصير التجهيزات الأمنية، اعتماد منظومات رقمية متطورة لاستغلالها في تحليل المعلومة الجنائية لمكافحة الجرائم السيبرانية وتبلييض الأموال، إرساء علاقة اتصالية إيجابية مع المواطن تعتمد على الثقة في المؤسسة الأمنية، تطوير منظومة شرطة الجوار وذلك بالنسبة للهدف الاستراتيجي الأول.

وكذلك تفعيل الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات للسلامة المرورية، اقتناء وتركيز المعدات المخصصة لدعم جهود الوقاية من الحوادث على غرار معدات المراقبة الميدانية والتكوين، توسيع شبكة الرادار الآلي وتعميم تركيز المراقبة بالكاميرا بهدف متابعة حركة الجولان وتيسير التدخل الأمني عند الاقتضاء وذلك في مجال تعزيز السلامة المرورية.

وبخصوص الحماية المدنية قسيتم صلب هذا المخطط تدعيم هذا البرنامج بالتجهيزات اللازمة إضافة لتطوير برامج التكوين الأساسي والرسكلة لدعم قدرات أعوان الحماية المدنية غير ذلك من المشاريع.

كما تضمن المخطط إجراءات وبرامج لمواصلة العمل بنموذج شرطة الجوار.

3) الدور التنموي للدفاع الوطني:

استعرض وزير الاقتصاد والتخطيط الأهداف الاستراتيجية المدرجة بمخطط التنمية المعروض في علاقة بالسياسات التنموية للدفاع الوطني، حيث تتمثل هذه الأهداف أولا في معاضدة المجهود التنموي الوطني وذلك عبر تعزيز مساهمة الجيش الوطني في المشاريع التنموية بالجهات وخاصة من خلال تجربة ديوان رجيم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء في تنمية وإحياء المناطق الصحراوية بالجنوب التونسي بدءا بـرجيم معتوق ثم تجربة المحدث، لتشمل في مرحلة لاحقة كافة المناطق الصحراوية بالجنوب التونسي إثر تطوير مهام هذه المؤسسة العمومية وتوسيع صلاحياتها سنة 2025.

كما يبرز تعزيز الدور التنموي للدفاع الوطني من خلال برمجة عدة مشاريع لتعزيز المساهمة في المجهود الوطني للبحث العلمي وتطوير الصناعات المتخصصة وإعادة هيكلة منظومة التكوين المهني بالجيش وإرساء المشروع الوطني للخرائط الدقيقة.

فيما يمثل الهدف الاستراتيجي الثاني في تطوير خدمات المنظومة الصحية والاجتماعية وذلك عبر تنفيذ حزمة من البرامج خاصة بتحسين الخدمات الصحية وتطوير منظومة السكن العسكري وتحسين الخدمات المسداة.

(4) السياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية:

تتمثل الأهداف الاستراتيجية لهذا المحور، حسب وثيقة السياسات التنموية المضمنة بالمخطط وكما ذكر بها وزير الاقتصاد والتخطيط في توظيف العلاقات الخارجية لتونس لخدمة مصالحها العليا ودعم صورتها، حوكمة الهجرة وتطوير الخدمات القنصلية وأخيرا تحديث الإدارة الدبلوماسية وتعزيز قدراتها.

حيث تمّ برمجة عدة مشاريع وتدخلات لتنفيذ جملة الأهداف المرسومة، ومن بين هذه الإصلاحات المبرمجة تمتين علاقات التعاون وتنوع الشراكات مع مختلف البلدان، اعتماد سياسة اتصالية حديثة وناجعة ومسؤولة لدعم صورة تونس والتعريف بمواقفها والدفاع عنها وإبراز مميزاتنا، خدمة الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز قدرات تونس المادية والفنية والعملية في مجال التوقي من المخاطر الأمنية...

وكذلك تنشيط اليقظة الاقتصادية ببلدان الاعتماد ومعاودة جهود الفاعلين الاقتصاديين في الترويج للمنتجات التونسية وتحسين استراتيجيات التسويق ومساندة الشركاء الوطنيين في المشاركة في المفاوضات الدولية وتعزيز الشراكات مع المنظمات والهيئات الأمامية لتقديم الدعم الفني وتمويل المشاريع التنموية المبرمجة.

فضلا عن تعزيز الإحاطة بالجالية التونسية بالخارج والدفاع عن مصالحها وأيضا إحداث منصة وطنية تحتوي على بيانات الاتصال بالقطاع الخاص والهيكل الوطنية لدعم الاقتصاد الوطني واثمين دور الأكاديمية الدبلوماسية الدولية في مجال التكوين وتطوير المهارات.

(5) السياسة العدلية:

استعرض وزير الاقتصاد والتخطيط مجمل الأهداف الاستراتيجية التي تم تمضيها بمخطط التنمية 2026-2030 في إطار منظومة السياسة العدلية، حيث تتمثل هذه الأهداف في تيسير النفاذ إلى العدالة وتعزيز فاعلية المنظومة العدلية وتعزيز الثقة في عدالة جوهها الإنسان.

وقد خصّص مخطط التنمية لتنفيذ هذه الأهداف عددا من الإصلاحات والبرامج وذلك على غرار تطوير الخارطة القضائية ومراجعة اختصاص المحاكم، تحيين النصوص القانونية في صيغ مجمعة ومحيّنة وإعداد أدلة إجراءات مبسطة، دعم الوساطة القضائية كإجراء بديل لحل النزاعات وتقليل الضغط على المحاكم وذلك بالنسبة لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتعلق بتيسير النفاذ إلى العدالة.

أما بخصوص هدف تعزيز فاعلية المنظومة العدلية، فقد تمثلت أهم الإصلاحات المبرمجة بالمخطط في ترشيد الزمن القضائي وتخفيف العبء على المحاكم من خلال مراجعة بعض الجرائم والسندات التنفيذية الخاصة ترشيد الإجراءات في المادة الجزائية والمادة المدنية والتجارية وفي إعداد أدلة إجراءات المحاكم والمصالح المركزية والجهوية إضافة إلى تبسيط وتطوير إجراءات التنفيذ ورقمنتها.

وفي علاقة بالمشاريع المبرمجة ضمن الهدف الاستراتيجي المتمحور حول تعزيز الثقة في عدالة جوهها الإنسان، فسيتم العمل على تطوير آليات الرقابة والتفقد وإرساء نظام لتقييم أعمال مساعدي القضاء (خبراء عدليين وعدول...) وكذلك مراجعة شروط وأجال الإجراءات الماسة بالحقوق (الإيقاف التحفظي والبطاقات القضائية...) وترشيد آجال المحاكمة الجزائية وأيضا حذف العقوبات السالبة للحرية في الجناح البسيطة واستبدالها بغرامات مالية وعقوبات إدارية فضلا عن دعم منظومة العقوبات البديلة وجعل العقوبة مرحلة وليست مصيرا.

5- المحاور التي شملتها مداخلات السادة أعضاء اللجان القارة خلال جلسات الاستماع

مثلت هذه الجلسات محطة مفصلية في مسار دراسة مشروع المخطط، إذ أتاحت لأعضاء مجلس النواب فرصة إجراء نقاش معمق وشامل حول مختلف مضامينه، وتقييم مدى استجابته للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية والمجالية التي تواجه البلاد، ومدى قدرته على إرساء نموذج تنموي أكثر نجاعة واستدامة، يحقق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي، ومقتضيات العدالة الاجتماعية، وضمان التكافؤ بين الجهات، وحسن استغلال الموارد الوطنية.

وأكد النواب في بداية النقاش أن إعداد مخطط التنمية يقتضي تركيز مقارنة تشاركية فعلية تضمن إشراكهم في مختلف مراحل إعدادها، سواء على مستوى اقتراح المشاريع ذات الأولوية على الصعيدين المحلي والجهوي أو في صياغة التوجهات والسياسات العمومية المضمنة بالمخطط. واعتبروا أن عدم تشريكهم كان عاملا لعدم الاستفادة من دورهم التمثيلي ومعرفتهم الدقيقة بخصوصيات الجهات وانتظارات المواطنين، باعتبار أنهم منتخبون على أساس برامج انتخابية تضمنت تصورات ومقترحات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، فضلا عما راكموه من معطيات ميدانية من خلال تواصلهم المباشر مع المواطنين ومكونات المجتمع المحلي. كما شددوا على أن إشراك النواب من شأنه أن يعزز واقعية الخيارات التنموية، ويضمن مواءمة المشاريع مع الحاجيات الحقيقية للجهات، ويكرس مبادئ الديمقراطية التشاركية والتكامل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية في رسم السياسات العمومية وتتبع تنفيذها.

وأثار النواب عدم إدراج قائمة مفصلة لجملة المشاريع المبرمجة بالمخطط مبنية حسب الجهات وكلفتها وأجال تنفيذها ومصادر تمويلها ليطمئنوا من متابعتها وتقييمه وفقا لخصوصيات ومتطلبات الدوائر الانتخابية التي يمثلونها باعتبار مسؤولياتهم إزاء ناخبهم، معتبرين أنها من أهم النقائص التي تحدّ من الدور التمثيلي والرقابي لأعضاء مجلس نواب الشعب.

ومن جهة أخرى، اتسمت أشغال اللجان بتفاعل إيجابي ونقاش ثري عكس حرص النواب على الإسهام في تطوير مشروع المخطط، من خلال تقديم جملة من الملاحظات والاستفسارات والمقترحات والتوصيات التي تناولت مختلف محاوره، سواء تعلق الأمر بتشخيص الواقع التنموي، أو بمدى واقعية الفرضيات والبرامج المقترحة، أو بمتطلبات التمويل، و بآليات التنفيذ والمتابعة والتقييم، فضلا عن التأكيد على ضرورة تعزيز الحوكمة الرشيدة، وتحسين نجاعة السياسات العمومية، وتدعيم التنسيق بين مختلف المتدخلين، بما يكفل حسن تنفيذ الخيارات التنموية وتحقيق الأهداف المرسومة.

الحق في التعليم، والصحة، والشغل، والثقافة، والسكن، والحماية الاجتماعية، والتمتع بيئة سليمة ومتوازنة، إضافة إلى الحق في النفاذ إلى المعلومة، والحق في التقاضي والنفاذ إلى العدالة، بما يقتضي ضمان استقلال السلطة القضائية، وتيسير الولوج إلى المرفق القضائي، بما يعزز الثقة في مؤسسات الدولة ويكرس دولة القانون والمؤسسات. كما شمل النقاش الحقوق المستجدة المرتبطة بالتحول الرقمي، ولا سيما حماية المعطيات الشخصية، وصون الخصوصية، وضمان الحقوق الرقمية، باعتبارها أصبحت من المقومات الأساسية لحماية الحريات الفردية والجماعية في ظل التطور التكنولوجي المتسارع.

كما أولى النواب أهمية خاصة لمبدأ المساواة وعدم التمييز، باعتباره أحد المراكز الدستورية الأساسية، حيث تساءلوا عن مدى مراعاة مشروع المخطط للتوازن بين الجهات، وضمان تكافؤ الفرص بين النساء والرجال، وإدماج حقوق الأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والشباب، وسائر الفئات الهشة ضمن مختلف السياسات العمومية، مع اعتماد مؤشرات واضحة تمكن من قياس مدى تحقيق هذه الأهداف بصورة فعلية، ورصد الفوارق الاجتماعية والمجالية والعمل على معالجتها.

كما تناولت المداخلات مدى اعتماد المشروع على مقاربة تشاركية في إعداد السياسات العمومية، انطلاقاً من اعتبار أن المشاركة تمثل أحد أسس الحوكمة الديمقراطية.

وفي هذا السياق، شدد النواب على ضرورة توسيع دائرة المشاركة لتشمل المواطنين، ومكونات المجتمع المدني، والمنظمات الوطنية، والهيئات المهنية، والخبراء، في مختلف مراحل إعداد المخطط وتنفيذه وتقييمه، مع إرساء منظومة واضحة للمتابعة والتقييم والمساءلة، تقوم على الشفافية، والنفاذ إلى المعلومة، وتحديد المسؤوليات، وربط النتائج بالأهداف المرسومة. كما أكدوا أن إعداد مخطط تنموي ناجع يقتضي الاستناد إلى تقييم موضوعي وشفاف لحصيلة السياسات العمومية المنجزة خلال الفترات السابقة، وتحديد النقائص وأسباب ضعف نسب الإنجاز، بما يضمن استمرارية الإصلاحات وتحسين نجاعة التدخلات العمومية.

وفي إطار تقييمهم لمضامين مشروع المخطط، سجل أعضاء المجلس جملة من الملاحظات الجوهرية، من أبرزها غياب مقاربة حقوقية صريحة تؤثر مختلف السياسات والبرامج، حيث انصب تركيز المشروع أساساً على الأهداف القطاعية والمؤشرات الكمية، دون تحديد الحقوق الواجب ضمانها والالتزامات المحمولة على الدولة وآليات المساءلة المرتبطة بها.

كما لاحظوا ضعف مؤشرات قياس التمتع الفعلي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واقتصارها في أغلب الأحيان على نسب الإنجاز والأداء الإداري، دون اعتماد مؤشرات تعكس واقع تمتع المواطنين بحقوقهم الأساسية في التعليم والصحة والشغل والسكن والحماية الاجتماعية.

وأشار النواب كذلك إلى غياب مؤشرات مصنفة حسب الجنس، والجهة، والإعاقة، والفئة العمرية، بما يحول دون تقييم مدى احترام مبدأ المساواة وعدم التمييز، ورصد الفوارق الاجتماعية والمجالية بصورة دقيقة.

كما أشاروا إلى محدودية الإجراءات المتعلقة بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، رغم التنصيص على برامج للإدماج، وغياب

كما أفرزت مداخلات النواب جملة من الأولويات الوطنية التي تستوجب مزيداً من الإحاطة ضمن السياسات العمومية، وفي مقدمتها دفع الاستثمار، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وتوفير مواطن الشغل، والارتقاء بجودة الخدمات الأساسية، وتطوير البنية التحتية، وتحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي، والتأقلم مع التغيرات المناخية، فضلاً عن تكريس اللامركزية والتنمية المجالية المتوازنة باعتبارها من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة. ويمكن تبويب مداخلات النواب في خمسة محاور كبرى، تمثل أهم القضايا التي استأثرت بالنقاش داخل اللجان، وهي: ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة، وتعمير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية، وتحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة، وتحديث الإطار المؤسسي وتكريس نجاعة المرفق العام، إلى جانب التنمية المجالية. ويهدف هذا التبويب إلى إبراز مختلف الرؤى والمقترحات التي تم التعبير عنها في إطار من التكامل والانسجام.

المحور الأول: تنمية اجتماعية عادلة وشاملة

مثل محور ضمان التنمية الاجتماعية العادلة والشاملة مكانة محورية في مداوالات أعضاء اللجان القارة خلال مناقشة مشروع مخطط التنمية للفترة 2026-2030، حيث انطلقت مختلف التدخلات من قناعة راسخة مفادها أن نجاح الخيارات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية يظل رهين قدرتها على الارتقاء بأوضاع المواطن، وتعزيز كرامته، وضمان تمتعه الفعلي بحقوقه الأساسية، وتجسيد مبادئ العدالة الاجتماعية والتكافؤ بين الأفراد والجهات. وفي هذا السياق، اعتبر النواب أن التنمية ليست مجرد تحقيق لمعدلات النمو أو تحسين للمؤشرات الاقتصادية، وإنما هي مشروع مجتمعي متكامل يجعل الإنسان محور السياسات العمومية وغايتها الأساسية، ويستند إلى مقاربة شاملة تقوم على الاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وتكريس المساواة وتكافؤ الفرص، والارتقاء بجودة الخدمات الأساسية.

وأكد أعضاء اللجان من مداخلاتهم أن مشروع المخطط يمثل فرصة لإرساء نموذج تنموي جديد يقوم على التوازن بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، ويؤسس لدولة اجتماعية قادرة على حماية الفئات الهشة، وتحسين جودة الحياة، وضمان النفاذ المنصف إلى الخدمات العمومية، غير أن تحقيق هذه الغايات يقتضي اعتماد رؤية مندمجة تتجاوز المقاربات القطاعية التقليدية، وترتكز على التخطيط القائم على النتائج، وربط الأهداف بالموارد وآليات التنفيذ والتقييم، بما يضمن نجاعة السياسات العمومية واستدامة أثارها.

• الحقوق والحريات

استأثرت مسألة الحقوق والحريات بحيز واسع من النقاش، حيث تمحورت مداخلات النواب حول مدى قدرة السياسات المقترحة ضمن مشروع المخطط على تجسيد الحقوق التي يكفلها الدستور وترجمتها إلى برامج عملية قابلة للقياس والتقييم.

وأكدوا أن أي مشروع تنموي لا يمكن أن يحقق أهدافه في غياب مقاربة حقوقية تجعل من حماية الحقوق والحريات إطاراً ناظماً لمختلف السياسات العمومية، باعتبار أن التنمية الحقيقية تقاس بمدى تمتع المواطن بحقوقه الأساسية، وليس بمجرد ارتفاع نسب الإنجاز أو المؤشرات الكمية.

وفي هذا الإطار، تطرقت أغلب المداخلات إلى مختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، وفي مقدمتها

رؤية واضحة لتعزيز الحق في التقاضي والنفاذ إلى العدالة من خلال تطوير مرفق القضاء وتقريب الخدمات القضائية من المواطنين، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز حماية حقوق الطفل عبر برامج أكثر وضوحاً لمكافحة العنف المدرسي والحد من الانقطاع المبكر عن الدراسة، إلى جانب ضعف إدماج مقارنة النوع الاجتماعي وعدم تخصيص برامج ومؤشرات واضحة للحد من الفوارق بين النساء والرجال في التشغيل والتمكين الاقتصادي والمشاركة في التنمية.

كما لفت النواب الانتباه إلى غياب الضمانات الكفيلة بحماية الحقوق والحريات في سياق التحول الرقمي، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المعطيات الشخصية والخصوصية واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المرافق العمومية، فضلاً عن غياب آليات واضحة للمساءلة والمتابعة والتقييم الدوري لتنفيذ الالتزامات الواردة بالمخطط، وعدم تضمين المشروع تقييماً موضوعياً للسياسات العمومية السابقة، وضعف الإحالة إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وغياب تقييم مسبق للأثر الحقوقي للسياسات والبرامج التنموية، وضعف إدماج المقاربة الحقوقية البيئية، ومحدودية البرامج الموجهة لحماية حقوق كبار السن.

كما استفسروا عن إمكانية الاستغناء عنها وعدم تخصيص محور مستقل للإعلام والاتصال، رغم دوره المحوري في تكريس الحقوق والحريات، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وترسيخ الشفافية والحوكمة الرشيدة، ونشر ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان.

* إصلاح المنظومة الصحية وتعزيز الحق في الصحة

تبوأ قطاع الصحة موقعاً متقدماً في مداخلات النواب، انطلاقاً من اعتبارهم أن الحق في الصحة يمثل أحد الحقوق الدستورية الأساسية، وأن ضمان النفاذ العادل إلى خدمات صحية ذات جودة يشكل أحد أهم مؤشرات نجاح الدولة الاجتماعية. وفي هذا الإطار، ثمن النواب إدراج إصلاح المنظومة الصحية ضمن الأولويات الوطنية، غير أنهم اعتبروا أن التوجهات الواردة بمشروع المخطط ما تزال في حاجة إلى مزيد من التفصيل والتدقيق، بما يضمن الانتقال من تشخيص الإشكاليات إلى وضع برامج عملية قابلة للتنفيذ والتقييم.

وأكد النواب أن المنظومة الصحية تواجه جملة من التحديات الهيكلية، من أبرزها التفاوت الكبير بين الجهات في مستوى التجهيزات والخدمات الصحية، والنقص المسجل في الإطارات الطبية وشبه الطبية، وتراجع جاهزية عدد من المؤسسات الصحية، وصعوبة النفاذ إلى العلاج في العديد من المناطق الداخلية والريفية، الأمر الذي يفرض اعتماد مقارنة إصلاحية شاملة تقوم على مبدأ العدالة الصحية وتكافؤ الفرص بين المواطنين.

وفي هذا السياق، دعوا إلى تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الصحية، واستكمال إنجاز وتجهيز المستشفيات الجهوية والمحلية، وتطوير مراكز الصحة الأساسية، وتحسين توزيع المؤسسات الصحية بما يضمن تقريب الخدمات من المواطنين، خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة أو التي تعاني ضعفاً في التغطية الصحية.

كما أكدوا على ضرورة وضع برامج واضحة لتحديث التجهيزات الطبية، وصيانة المعدات، واعتماد التكنولوجيات الحديثة في التشخيص والعلاج، بما يرفع جودة الخدمات الصحية ويقلص آجال الانتظار.

كما شدد النواب على أهمية معالجة النقص في الموارد البشرية بالقطاع الصحي، من خلال دعم انتداب الأطباء والإطار شبه الطبي،

وتحسين ظروف العمل، وتحفيز الكفاءات على الاستقرار بالمؤسسات الصحية العمومية، وخاصة بالمناطق الداخلية، إلى جانب وضع برامج للتكوين المستمر، بما يضمن الارتقاء بجودة الخدمات الصحية وتحسين مردودية المرفق الصحي العمومي.

وأشار النواب إلى ضرورة مراجعة سياسة توزيع الاختصاصات الطبية بين الجهات، والعمل على الحد من التفاوت في النفاذ إلى الاختصاصات الدقيقة، مع دعم الطب الاستعجالي، وتطوير منظومة الإسعاف الطبي، وتعزيز جاهزية المؤسسات الصحية لمواجهة الأزمات والكوارث الصحية، بما يكرس الحق في العلاج ويضمن المساواة بين جميع المواطنين.

* حوكمة المنظومة الصحية والرقمنة

أكد السادة النواب أن إصلاح المنظومة الصحية لا يقتصر على توفير الاعتمادات المالية أو إنجاز المؤسسات الصحية، وإنما يستوجب أيضاً تطوير منظومة الحوكمة، وتحسين التصرف في الموارد، واعتماد الإدارة الرقمية في مختلف الخدمات الصحية.

ودعوا إلى التسريع في رقمنة الملف الطبي للمريض، وربط المؤسسات الصحية ضمن شبكة معلوماتية موحدة، وتطوير خدمات الطب عن بعد، بما يمكن من تحسين جودة الخدمات، وتسهيل متابعة المرضى، وتقليص آجال الحصول على العلاج، خاصة بالمناطق البعيدة.

كما شددوا على ضرورة تحسين التصرف في منظومة الأدوية والمستلزمات الطبية، وضمان انتظام التزود بها، وتعزيز الرقابة على مسالك توزيعها، بما يضمن استمرارية الخدمات الصحية وبحفاظ على سلامة المرضى.

* الحماية الاجتماعية وتعزيز مقومات الدولة الاجتماعية

حظيت منظومة الحماية الاجتماعية باهتمام واسع خلال المناقشات، حيث أكد النواب أن بناء دولة اجتماعية يقتضي تطوير مختلف آليات الحماية والإحاطة الاجتماعية، بما يضمن العيش الكريم لجميع المواطنين، ويحد من مظاهر الفقر والهشاشة والإقصاء. وأشاروا إلى أهمية مراجعة السياسات الاجتماعية بما يحقق مزداً من النجاعة في استهداف الفئات المستحقة، وتحسين التنسيق بين مختلف برامج الدعم والإحاطة، وضمان تكاملها مع السياسات الاقتصادية والتشغيلية، حتى تصبح الحماية الاجتماعية أداة للإدماج والتمكين، وليس مجرد آلية للمساعدة الظرفية.

كما دعوا إلى تطوير منظومة الضمان الاجتماعي، وتحسين ديمومة الصناديق الاجتماعية، ومعالجة الإشكاليات المالية التي تواجهها، مع ضمان المحافظة على الحقوق المكتسبة للمنخرطين، وتعزيز التغطية الاجتماعية لتشمل مختلف الفئات، وخاصة العاملين في القطاعات الهشة وغير المنظمة.

* الفئات الهشة والإدماج الاجتماعي

أكد النواب أن مشروع المخطط ينبغي أن يمنح عناية خاصة للفئات الاجتماعية الهشة، باعتبارها الأكثر تأثراً بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية، داعين إلى وضع برامج متكاملة للإدماج الاقتصادي والاجتماعي، تقوم على التكوين، والتأهيل، واحداث مواطن الشغل، وتحسين النفاذ إلى الخدمات الأساسية.

وفي هذا السياق، شددوا على ضرورة تعزيز برامج مقاومة الفقر، وتحسين ظروف العيش بالمناطق ذات الأولوية، وتطوير خدمات

الإحاطة الاجتماعية، مع دعم الأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والأطفال فاقدى السند، والنساء في وضعيات الهشاشة، بما يكرس مبادئ التضامن والتماسك الاجتماعي.

كما أكدوا أن نجاح السياسات الاجتماعية يقتضي اعتماد مؤشرات دقيقة لقياس أثر برامج الحماية الاجتماعية، وتقييم مدى مساهمتها في الحد من الفقر والإقصاء وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، مع اعتماد قواعد بيانات محيطة تضمن حسن توجيه التدخلات العمومية.

خلصت مداخلات النواب إلى أن مشروع المخطط، رغم اهتمامه بالقطاعين الصحي والاجتماعي، ما يزال يحتاج إلى مزيد من التوضيح فيما يتعلق بأولويات الإصلاح، وآليات التمويل، والجدولة الزمنية للمشاريع، ومؤشرات قياس النتائج.

كما أكدوا على ضرورة:

ضمان العدالة في توزيع المؤسسات والخدمات الصحية بين الجهات.

التسريع في إنجاز المشاريع الصحية المعطلة.

دعم الموارد البشرية والتجهيزات بالمؤسسات الصحية.

إصلاح منظومة الضمان والحماية الاجتماعية بما يضمن استدامتها.

تعزيز الرقمنة والحوكمة في القطاع الصحي.

تطوير برامج الإدماج الاجتماعي للفئات الهشة وربطها بالتنمية الاقتصادية.

وشدد النواب على أن الحق في الصحة والحماية الاجتماعية يمثلان ركيزة أساسية للدولة الاجتماعية، وأن نجاح مخطط التنمية يقاس بقدرته على الارتقاء الفعلي بجودة الخدمات الصحية والاجتماعية، وتحسين مستوى عيش المواطنين، وضمان المساواة في الانتفاع بها بين جميع الجهات والفئات الاجتماعية .

***إصلاح منظومة التربية والتعليم وتعزيز جودة المنظومة التربوية**

استأثرت المنظومة التربوية بحيز هام من مداولات النواب، الذين أكدوا أن إصلاح التعليم يمثل أحد أهم رهانات التنمية الوطنية، باعتباره الأساس الذي يقوم عليه بناء رأس المال البشري وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وأبرز النواب أن المدرسة العمومية تواجه تحديات متراكمة تتعلق بتراجع جودة التعليم، وارتفاع نسب الانقطاع المدرسي، وتفاوت الخدمات التربوية بين الجهات، وتهالك عدد من المؤسسات التعليمية، الأمر الذي يستوجب اعتماد إصلاح شامل يضمن تكافؤ الفرص والارتقاء بجودة المنظومة التربوية .

وفي هذا الإطار، دعا النواب إلى وضع رؤية إصلاحية جديدة متكاملة تشمل مراجعة البرامج والمناهج التعليمية بما يتلاءم مع المتغيرات العلمية والتكنولوجية، ويعزز التفكير النقدي والإبداع والابتكار، ويربط العملية التعليمية باحتياجات التنمية وسوق الشغل، مع المحافظة على مقومات الهوية الوطنية والثوابت الثقافية .

كما شددوا على ضرورة تحسين البنية الأساسية للمؤسسات التربوية، وصيانة المدارس والمعاهد، وتجهيزها بالمخابر والوسائل البيداغوجية والفضاءات الرياضية والثقافية، إلى جانب العمل على الحد من الاكتظاظ داخل الأقسام، وتحسين ظروف العمل بالنسبة للإطار التربوي، بما ينعكس إيجاباً على جودة العملية التعليمية .

وأكد النواب كذلك أهمية مكافحة ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة، من خلال اعتماد برامج وقائية وإجراءات اجتماعية وتربوية تستهدف الفئات المهددة بالانقطاع، مع توفير الدعم والإحاطة النفسية والاجتماعية، وتعزيز العلاقة بين المؤسسة التربوية والأسرة، بما يضمن الحد من الهدر المدرسي وتحسين نسب النجاح والاندماج في المنظومة التعليمية.

***التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار**

أكد النواب أن التعليم العالي والبحث العلمي يمثلان ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والانتقال نحو اقتصاد المعرفة، معتبرين أن الجامعات ومؤسسات البحث مطالبة بلعب دور أكبر في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد حلول علمية للإشكاليات الوطنية، وتعزيز القدرة التنافسية للبلاد .

وفي هذا السياق، دعوا إلى مراجعة السياسات المتعلقة بالتعليم العالي، بما يضمن تحسين جودة التكوين الجامعي، وتطوير الاختصاصات ذات العلاقة بالاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيات الحديثة، والطاقات المتجددة، والاقتصاد الأخضر، حتى تكون منظومة التعليم العالي أكثر انسجاماً مع متطلبات المرحلة المقبلة. كما شدد النواب على ضرورة تعزيز الشراكة بين الجامعات ومراكز البحث من جهة، والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى، بهدف تلمين نتائج البحث العلمي، وتحويلها إلى مشاريع إنتاجية ومؤسسات ناشئة، بما يرفع من القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، ويحد من هجرة الكفاءات، ويشجع الابتكار وريادة الأعمال. وأشار النواب كذلك إلى أهمية تحسين ظروف البحث العلمي، ودعم الباحثين، وتطوير البنية التحتية للمخابر ومراكز البحث، وتوفير التمويل الكافي للمشاريع البحثية، بما يعزز مساهمة الجامعات في تحقيق أهداف مخطط التنمية، ويرفع من ترتيب المؤسسات الجامعية على المستويين الإقليمي والدولي .

*** التكوين المهني وربطه بحاجيات الاقتصاد الوطني**

أكد النواب أن التكوين المهني يمثل أحد أهم الآليات لمعالجة البطالة وتحسين قابلية التشغيل، غير أنهم لاحظوا أن المنظومة الحالية ما تزال تعاني من ضعف التنسيق مع حاجيات سوق الشغل، وعدم مواكبة عدد من الاختصاصات للتحويلات الاقتصادية والتكنولوجية. ودعوا إلى إصلاح شامل لمنظومة التكوين المهني، يقوم على مراجعة الاختصاصات، وإحداث مسارات جديدة تتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، والصناعة الحديثة، والطاقات المتجددة، والاقتصاد الأخضر، والخدمات اللوجستية، مع تعزيز التكوين التطبيقي داخل المؤسسات الاقتصادية، بما يرفع من فرص إدماج المتخرجين في سوق العمل. كما شدد النواب على أهمية تطوير الشراكة بين مراكز التكوين والقطاع الخاص، واعتماد آليات للتكوين المستمر وإعادة التأهيل المهني، حتى تتمكن اليد العاملة الوطنية من مواكبة التحويلات المتسارعة في سوق الشغل، والاستجابة لحاجيات الاستثمار. وأكدوا أيضاً ضرورة الرفع من جاذبية التكوين المهني، وتحسين صورته المجتمعية، وتوفير التجهيزات الحديثة بمراكز التكوين، وربطها بالمحيط الاقتصادي، بما يجعلها فضاءات لإعداد كفاءات تستجيب للمعايير الوطنية والدولية، وتسهم في دعم النمو الاقتصادي والرفع من الإنتاجية.

وخلص النواب إلى أن مشروع المخطط تضمن توجيهات إيجابية في مجال تطوير التعليم والتكوين، معتبرين أن الاستثمار في التعليم

والبحث العلمي والتكوين المهني يمثل استثماراً في مستقبل البلاد، ويعد المدخل الأساسي لبناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة، وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، مع الارتقاء برأس المال البشري باعتباره الثروة الحقيقية للدولة.

* التشغيل وتعزيز الإدماج الاقتصادي

حظيت مسألة التشغيل بمكانة محورية في مداخلات النواب، باعتبارها من أهم الرهانات الوطنية التي يتوقف عليها نجاح مخطط التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وأكد النواب أن معالجة البطالة، ولا سيما بطالة أصحاب الشهادات العليا والشباب والنساء، تقتضي اعتماد سياسة وطنية شاملة لا تقتصر على إحداث مواطن شغل ظرفية، وإنما تقوم على تنشيط الاستثمار المنتج، وتحفيز المبادرة الخاصة، وربط التكوين بحاجيات الاقتصاد، وإرساء مناخ اقتصادي قادر على استيعاب الكفاءات الوطنية.

وأشار النواب إلى أن مشروع المخطط، رغم تضمينه لجملة من التوجهات المتعلقة بالتشغيل، لم يحدد بصورة دقيقة البرامج التنفيذية الكفيلة بخفض نسب البطالة، كما لم يبين آليات المتابعة والتقييم أو المؤشرات المرحلية التي تسمح بقياس مدى تحقق الأهداف المعلنة. وفي هذا الإطار، دعوا إلى مراجعة السياسات العمومية في مجال التشغيل، وتعزيز التنسيق بين مختلف الوزارات والهيكل المتدخل، وتطوير برامج الإحاطة بالمبادرة الخاصة، وتيسير النفاذ إلى التمويل، وتشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، باعتبارها من أهم مصادر إحداث فرص العمل، إلى جانب وضع برامج خصوصية لفائدة الجهات التي تشهد نسب بطالة مرتفعة، بما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفوارق المجالية. كما شدد النواب على ضرورة تطوير خدمات الإرشاد والتوجيه المهني، وربط مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني بحاجيات سوق الشغل، وإرساء منظومة استشرافية تمكن من تحديد الاختصاصات المطلوبة مستقبلاً، بما يضمن التوازن بين العرض والطلب في سوق الشغل ويحد من البطالة الهيكلية.

• الشباب وتمكينه من المساهمة في التنمية

أكد النواب أن الشباب يمثل الثروة الحقيقية للبلاد، وأن نجاح أي مخطط تنموي يبقى رهيناً بقدرته على تمكين الشباب من الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، وتوفير الظروف الملائمة لمشاركته في الحياة العامة. وأشاروا إلى أن التحديات التي تواجه الشباب لا تقتصر على البطالة، وإنما تشمل أيضاً محدودية فضاءات التأطير، وضعف البرامج الموجهة لتنمية المهارات، وتفاوت فرص المشاركة بين الجهات، وهو ما يستوجب اعتماد سياسة شبابية متكاملة تقوم على الاستثمار في قدرات الشباب، ودعم المبادرة والابتكار، وتوفير برامج للتكوين والتأهيل، وتعزيز مشاركتهم في صياغة السياسات العمومية. كما دعوا إلى تطوير مؤسسات الشباب، وتأهيل دور الشباب، وتحديث برامجها، وربطها بالتحويلات الرقمية والاقتصادية، بما يجعلها فضاءات للإبداع والابتكار وتنمية المهارات القيادية، ويسهم في حماية الشباب من مختلف مظاهر الإقصاء والانحراف. وأكد النواب أن الاستثمار في الشباب يمثل استثماراً في مستقبل البلاد، ويعد من أهم مقومات التنمية المستدامة وتعزيز التماسك الاجتماعي.

• تطوير القطاع الرياضي

أولى النواب أهمية خاصة للقطاع الرياضي، معتبرين أنه أحد المكونات الأساسية للتنمية البشرية، وعنصراً داعماً للصحة العامة

والإدماج الاجتماعي. وفي هذا السياق، دعوا إلى تطوير البنية الأساسية الرياضية، وتأهيل الملاعب والقاعات الرياضية، وتوفير التجهيزات الضرورية، خاصة بالمناطق الداخلية، بما يضمن تكافؤ الفرص بين مختلف الجهات في ممارسة الأنشطة الرياضية. كما شددوا على ضرورة دعم الرياضة المدرسية والجامعية، وتشجيع الجمعيات الرياضية، واكتشاف المواهب، وتوفير الإحاطة اللازمة للرياضيين، مع اعتماد رؤية وطنية تجعل من الرياضة وسيلة للتربية والصحة والإدماج الاجتماعي، إلى جانب دورها في الإشعاع الوطني والدولي. وأكد النواب أن تطوير القطاع الرياضي ينبغي أن يندرج ضمن رؤية تنموية شاملة، تراعي احتياجات الشباب، وتسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الاندماج المجتمعي.

• الثقافة وترسيخ الهوية الوطنية

أكد النواب في مداخلاتهم أن التنمية لا تقتصر على أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وإنما تشمل أيضاً البعد الثقافي والحضاري، باعتباره ركيزة أساسية في بناء الإنسان وتعزيز الهوية الوطنية. وأشاروا إلى ضرورة الارتقاء بالعمل الثقافي، ودعم المؤسسات الثقافية، وصيانة المعالم التاريخية والتراثية، وتشجيع الإنتاج الثقافي والإبداعي، مع ضمان العدالة في توزيع المؤسسات والأنشطة الثقافية بين مختلف الجهات. كما دعوا إلى تطوير الصناعات الثقافية والإبداعية، باعتبارها قطاعاً اقتصادياً واعداً قادراً على خلق مواطن الشغل، وتعزيز مساهمة الثقافة في التنمية المحلية، مع إيلاء عناية خاصة بالمبدعين والشباب، ودعم المبادرات الثقافية التي تعزز قيم المواطنة والانتماء والانفتاح. وأكد النواب أهمية ربط الثقافة بالتربية والتعليم، وتعزيز دورها في مقاومة مظاهر العنف والتطرف والإقصاء، وترسيخ قيم الحوار والتسامح، بما يساهم في بناء مجتمع متماسك ومتوازن.

وخلصت مداوالت السادة النواب إلى أن السياسات المتعلقة بالتشغيل والشباب والثقافة والرياضة تمثل عناصر متكاملة في بناء رأس المال البشري، إلا أن نجاحها يظل رهيناً بتوفير رؤية واضحة، وآليات تنفيذ دقيقة، واعتمادات مالية كافية. وأكدوا ضرورة تطوير سياسات التشغيل وربطها بالاستثمار والتنمية الاقتصادية وتحسين مواءمة منظومتي التعليم والتكوين مع حاجيات سوق التشغيل ودعم المبادرة الخاصة وريادة الأعمال لدى الشباب والارتقاء بالبنية الأساسية الشبابية والرياضية والثقافية و ضمان التوزيع العادل للمؤسسات والتجهيزات بين الجهات وتعزيز الاستثمار في الصناعات الثقافية والإبداعية وشدد النواب على أن بناء مجتمع متماسك ومنتج يمر حتماً عبر الاستثمار في الإنسان، وتمكين الشباب، وتطوير الثقافة والرياضة، باعتبارها مكونات أساسية للتنمية الشاملة، ولتعزيز الانتماء الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

• الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

أكد النواب أن الأسرة تمثل النواة الأساسية للمجتمع، وأن المحافظة على تماسكها وتعزيز قدرتها على الاضطلاع بأدوارها الاجتماعية والتربوية والاقتصادية يعد أحد المرتكزات الجوهرية للتنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، شددوا على ضرورة أن يتضمن مخطط التنمية سياسات عمومية متكاملة تراعي التحولات الاجتماعية والديمقراطية، وتستجيب لمتطلبات حماية الأسرة، وتدعم استقرارها، وتعزز دورها في تنشئة الأجيال وترسيخ قيم المواطنة والتضامن

وفيما يتعلق بالمرأة، أكد النواب أهمية مواصلة دعم السياسات الرامية إلى تعزيز مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص، وتوسيع برامج التمكين

الاقتصادي، خاصة لفائدة النساء في الوسطين الريفي والداخلي، بما يمكن من الاندماج في الدورة الاقتصادية وتحسين أوضاعهن الاجتماعية، مع توفير آليات التمويل والتكوين والإحاطة الفنية للمشاريع النسائية. كما دعا النواب إلى مزيد العناية بالمرأة العاملة، وتوفير الظروف الملائمة للتوفيق بين مسؤولياتها الأسرية والمهنية، وتطوير الخدمات الاجتماعية المساندة للأسرة، بما يعزز مشاركتها في سوق الشغل ويكرس دورها كشريك أساسي في التنمية الوطنية.

أما في مجال الطفولة، فقد أكد السادة النواب أن الاستثمار في الطفولة يمثل استثماراً في مستقبل البلاد، داعين إلى تعزيز برامج حماية الأطفال، والحد من مختلف أشكال الهشاشة والإقصاء، وتطوير خدمات الطفولة المبكرة، وتحسين جودة مؤسسات الرعاية والإحاطة، مع إيلاء عناية خاصة للأطفال في المناطق الداخلية والفئات الاجتماعية محدودة الدخل. كما شددوا على ضرورة وضع برامج أكثر نجاعة للتصدي لظاهرة الانقطاع المدرسي، وتعزيز الإحاطة النفسية والاجتماعية داخل المؤسسات التربوية، ودعم الأطفال ذوي الإعاقة، وضمان إدماجهم الكامل في المنظومة التعليمية والاجتماعية. وفيما يتعلق بكبار السن، أكد النواب أن ارتفاع نسبة الشيخوخة يفرض اعتماد سياسة وطنية تستجيب لاحتياجات هذه الفئة، من خلال تطوير خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية، وتعزيز مؤسسات الإحاطة، وتحسين خدمات الرعاية المنزلية، بما يضمن لهم العيش الكريم ويحفظ كرامتهم ويعزز اندماجهم في المجتمع.

• الإدماج الاجتماعي وتعزيز رأس المال البشري

أكد النواب أن التنمية الاجتماعية المنشودة لا يمكن أن تتحقق دون اعتماد سياسات إدماج اقتصادي واجتماعي شاملة تستهدف مختلف الفئات الهشة، وتقوم على تمكينها من وسائل الإنتاج والعمل والتعليم والتكوين، بما يخرجها من دائرة الهشاشة والإعالة إلى دائرة المشاركة الفاعلة في الدورة الاقتصادية. وأشاروا إلى أن الإدماج الاجتماعي ينبغي أن يركز على مقاربة تشاركية تجمع بين مختلف المتدخلين، وتنسق بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية، حتى تكون برامج الحماية الاجتماعية مكملة لبرامج التشغيل والاستثمار، بما يحقق نجاعة أكبر في مقاومة الفقر والحد من التفاوت الاجتماعي. كما شدد النواب على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره الثروة الحقيقية للدولة، من خلال الارتقاء بجودة التعليم والصحة والتكوين والثقافة، وتطوير المهارات والكفاءات، وربطها بحاجيات التنمية، بما يعزز الإنتاجية والابتكار والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وأكدوا أن نجاح السياسات الاجتماعية يتطلب أيضاً تطوير منظومة الإحصائيات الاجتماعية، وإعداد قواعد بيانات محينة ودقيقة، تمكن من توجيه التدخلات العمومية نحو الفئات المستحقة، وتقييم أثر البرامج الاجتماعية بصورة موضوعية وشفافة، بما يضمن حسن توظيف الموارد العمومية وتحقيق النتائج المرجوة.

وخلصت مداخلات النواب إلى أن مشروع مخطط التنمية تضمن توجهات إيجابية في المجال الاجتماعي، إلا أنهم سجلوا جملة من الملاحظات التي رأوا أنها تستوجب مزيداً من الإثراء والتدقيق، من أهمها ضرورة إرساء مقاربة حقوقية واضحة تجعل من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أساساً لجميع السياسات العمومية.

المحور الثاني: تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية

حظي محور تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية باهتمام واسع من قبل النواب باعتباره أحد المرتكزات الأساسية التي

يقوم عليها مشروع مخطط التنمية للفترة 2026-2030، وأحد الشروط الجوهرية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وقد أجمع النواب على أن نجاح المخطط يبقى رهين قدرته على إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد الوطني، من خلال الانتقال من اقتصاد يعتمد أساساً على الأنشطة التقليدية إلى اقتصاد أكثر تنوعاً، وأكثر إنتاجية، وأكثر قدرة على استقطاب الاستثمار، وإحداث الثروة، وخلق مواطن الشغل، مع ضمان التوزيع العادل للاستثمارات بين مختلف الجهات.

وفي هذا السياق، اعتبر النواب أن مشروع المخطط يمثل فرصة لإعادة توجيه السياسات الاقتصادية نحو معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها المنظومة الاقتصادية، غير أنهم لاحظوا أن الوثيقة لم تقدم تفاصيل كافية بشأن البرامج والمشاريع المزمع إنجازها، ولم تحدد بدقة الموارد المالية المخصصة لها، ولا الأجل الزمنية وآليات التنفيذ والمتابعة، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى واقعية الأهداف المعلنة وقابلية المخطط للتنفيذ. كما استفسروا عما إذا كانت المشاريع الواردة تمثل مشاريع جديدة أو امتداداً لبرامج سابقة، وعن مدى تقدم إنجازها، مؤكدين أن غياب مؤشرات مرحلية واضحة من شأنه أن يحد من قدرة مجلس نواب الشعب على الاضطلاع بدوره الرقابي في متابعة تنفيذ المشاريع العمومية وتقييم نتائجها.

• تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير القاعدة الصناعية

أكد النواب أن تطوير النسيج الاقتصادي الوطني يقتضي إرساء سياسة صناعية جديدة تستجيب للتحولات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية، وتعتمد على تنوع القاعدة الإنتاجية والرفع من القيمة المضافة للمنتجات الوطنية، مع العمل على تعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية ودعم قدرتها على الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية. وأبرزوا أن الصناعة يجب أن تشكل رافعة أساسية لتحقيق النمو، واستقطاب الاستثمار، ودعم الصادرات، وتحسين الميزان التجاري، شريطة أن يتم توزيع المشاريع الصناعية بصورة عادلة بين مختلف الجهات، بما يحد من التفاوت التنموي ويعزز العدالة المجالية.

وفي هذا الإطار، دعا النواب إلى مراجعة الخارطة الصناعية الوطنية بما يحقق توازناً فعلياً بين المناطق الساحلية والداخلية، متسائلين عن المعايير المعتمدة في اختيار مواقع المناطق الصناعية، ومدى ارتباطها بالحاجيات الحقيقية للجهات وبمؤشراتها التنموية.

كما شددوا على ضرورة توفير البنية الأساسية والخدمات اللوجستية الضرورية بالمناطق الصناعية، وربطها بشبكات النقل والطرق والموانئ، حتى تصبح فضاءات جاذبة للاستثمار وقادرة على استقطاب المؤسسات الوطنية والأجنبية، بدل أن تظل مجرد فضاءات مهيأة دون استغلال فعلي.

كما أكد النواب أن تحديث الصناعة لا ينبغي أن يقتصر على التوسع في البنية التحتية، وإنما يتطلب أيضاً مواكبة الثورة الصناعية الرابعة من خلال تشجيع الرقمنة، والابتكار، ودعم البحث العلمي التطبيقي، وربط المؤسسات الصناعية بمراكز البحث والجامعات، بما يتيح تطوير صناعات ذات قيمة مضافة عالية وقادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية. واعتبروا أن الصناعات التكنولوجية، والصناعات الدوائية، والصناعات الغذائية، والصناعات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والطاقت المتجددة، تمثل مجالات واعدة ينبغي أن تحظى بأولوية ضمن السياسات الصناعية المستقبلية.

• الاقتصاد الرقمي والابتكار والمؤسسات الناشئة

أكد النواب أن التحول الرقمي لم يعد خيارًا تنمويًا، بل أصبح ركيزة أساسية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ورفع إنتاجية مختلف القطاعات الاقتصادية.

وفي هذا السياق، دعا إلى بلورة رؤية وطنية متكاملة للاقتصاد الرقمي تقوم على تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعميم الخدمات الإلكترونية، وتعزيز الأمن السيبراني، وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي، بما يسمح بإحداث نقلة نوعية في طرق الإنتاج والتصرف والخدمات. وأشار النواب إلى أن المؤسسات الناشئة أصبحت اليوم من أهم محركات النمو في الاقتصادات الحديثة، معتبرين أن تطوير هذا القطاع يقتضي استكمال المنظومة القانونية والترتيبية، وتوفير مصادر تمويل متنوعة، وتحسين منظومة المرافقة والتأطير، وإرساء بيئة أعمال تشجع على الابتكار والبحث والتطوير، مع تعزيز الشراكة بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الاقتصادية قصد تثمين نتائج البحث العلمي وتحويلها إلى مشاريع استثمارية ذات قيمة مضافة. كما أكدوا ضرورة دعم الكفاءات الشابة في المجالات التكنولوجية، والحد من هجرة أصحاب الاختصاصات، من خلال توفير مناخ اقتصادي ومهني جاذب، يتيح استثمار الخبرات الوطنية في خدمة الاقتصاد الوطني، ويعزز مكانة تونس في الصناعات الرقمية والخدمات ذات المحتوى المعرفي المرتفع.

• التجارة الداخلية والخارجية

تناولت مداخلات النواب واقع قطاع التجارة باعتباره أحد المكونات الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث أكدوا أن نجاح السياسات الاقتصادية يقتضي إصلاح منظومة التوزيع والتجارة الداخلية، والحد من مسالك الاحتكار والمضاربة، وتحسين تنظيم الأسواق، بما يضمن استقرار الأسعار وحماية القدرة الشرائية للمواطن. كما دعا إلى تعزيز الصادرات الوطنية، وتنويع الأسواق الخارجية، ودعم المؤسسات المصدرة، وتطوير الخدمات اللوجستية والتجارية، بما يمكن من تحسين الميزان التجاري والحد من العجز التجاري، مع العمل على تثمين المنتج الوطني ورفع قدرته التنافسية في الأسواق الإقليمية والدولية.

وأشار النواب كذلك إلى ضرورة مراجعة السياسات التجارية بما يحقق التوازن بين حماية الإنتاج الوطني والانفتاح الاقتصادي، مع توفير آليات فعالة لمراقبة المؤسسات في عمليات التصدير، وتطوير التجارة الإلكترونية باعتبارها من أهم روافد الاقتصاد الحديث.

• السياحة والصناعات التقليدية

أكد النواب أن القطاع السياحي لا يزال يمثل أحد أهم القطاعات المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني، إلا أنهم اعتبروا أن تطويره يقتضي تجاوز النموذج التقليدي القائم على السياحة الموسمية، والتوجه نحو تنويع المنتج السياحي من خلال دعم السياحة الثقافية، والبيئية، والصحراوية، والعلاجية، والرياضية، بما يسمح باستغلال مختلف المقومات الطبيعية والثقافية التي تزخر بها البلاد.

كما دعا إلى مزيد تثمين التراث الوطني والمعالم التاريخية، وتحسين الخدمات السياحية، وتأهيل البنية الأساسية للمناطق السياحية، وتشجيع الاستثمار في القطاع، مع إيلاء الصناعات التقليدية عناية خاصة باعتبارها مكونًا أساسيًا للهوية الوطنية، ومصدرًا مهمًا للتشغيل والتنمية المحلية، وخاصة في الجهات الداخلية.

كما تناولت المداخلات واقع المؤسسات الصغرى والمتوسطة، حيث اعتبر النواب أنها تمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، غير أنها لا تزال تواجه صعوبات متعددة تتعلق بالنفوذ إلى التمويل، وارتفاع كلفة الإنتاج، وتعقد الإجراءات الإدارية، وصعوبة النفاذ إلى الأسواق، وضعف التأطير والمرافقة. وفي هذا الإطار دعا إلى وضع سياسة متكاملة لدعم هذه المؤسسات، تقوم على تبسيط الإجراءات، وتوفير آليات تمويل ملائمة، وتطوير الخدمات الرقمية، وتشجيع الابتكار، وتمكينها من الاندماج في سلاسل الإنتاج والتصدير، بما يعزز مساهمتها في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وأكد النواب كذلك أن نجاح السياسة الصناعية يبقى مرتبطًا بإصلاح الإطار التشريعي المنظم للاستثمار والإنتاج، ومراجعة النصوص القانونية التي تعيق المبادرة الخاصة، بما يحقق مزيدًا من المرونة والشفافية.

• الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال

احتلت مسألة الاستثمار حيزًا مهمًا من مداخلات النواب، الذين اعتبروا أن تحقيق الأهداف الاقتصادية للمخطط يظل رهين تحسين مناخ الأعمال، وإزالة مختلف العراقيل الإدارية والقانونية التي تعيق المبادرة الخاصة، وتؤثر في جاذبية البلاد للاستثمارات الوطنية والأجنبية. وأكد النواب أن تطوير الاستثمار لا يقتصر على توفير الحوافز المالية، وإنما يقتضي إصلاحًا شاملاً للمنظومة التشريعية والإدارية، يقوم على تبسيط الإجراءات، وتقليص آجال إسناد التراخيص، ورقمنة الخدمات الإدارية، وتحقيق الاستقرار التشريعي، بما يعزز ثقة المستثمرين ويشجعهم على إنجاز مشاريعهم في مختلف الجهات. كما دعا إلى مراجعة قانون الاستثمار وتحسين مختلف النصوص القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي، بما يواكب المتغيرات الاقتصادية العالمية، ويمكن من استقطاب استثمارات نوعية في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وخاصة الصناعات الحديثة، والطاقت المتجددة، والاقتصاد الرقمي، والصناعات الغذائية، والخدمات اللوجستية. وشدد النواب على ضرورة تخصيص حوافز إضافية لفائدة الجهات الداخلية، وربط الامتيازات الاستثمارية بمستوى التنمية الجهوية، حتى تتحول هذه المناطق إلى أقطاب اقتصادية قادرة على استقطاب المؤسسات، والحد من التفاوت التنموي، وخلق فرص التشغيل.

• المؤسسات الصغرى والمتوسطة ودفع المبادرة الخاصة

أجمع النواب على أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة تمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، بالنظر إلى مساهمتها في خلق الثروة، واستيعاب اليد العاملة، وتنشيط الاقتصاد المحلي، إلا أنها ما تزال تواجه صعوبات متعددة تتعلق بالنفوذ إلى التمويل، وارتفاع كلفة الإنتاج، وصعوبة الولوج إلى الأسواق، وتعقد الإجراءات الإدارية. ودعا إلى وضع سياسة وطنية متكاملة لدعم هذه المؤسسات، تقوم على تسهيل النفاذ إلى التمويل، وتطوير آليات الضمان، وتوفير الإحاطة الفنية والتكوين والمرافقة، وتشجيع الابتكار، ومساعدتها على الاندماج في سلاسل القيمة والأسواق الخارجية. كما أكد النواب أهمية تشجيع المبادرة الخاصة لدى الشباب، وتطوير برامج بعث المشاريع، ودعم المؤسسات الناشئة، مع العمل على نشر ثقافة ريادة الأعمال، وربط منظومة التكوين والبحث العلمي بحاجيات الاقتصاد، حتى تصبح المبادرة الخاصة أحد المحركات الأساسية للنمو والتشغيل، بدل الاعتماد المفرط على القطاع العمومي.

وشدد النواب على ضرورة توفير برامج تمويل ومرافقة للحرفيين والمؤسسات الصغرى الناشطة في الصناعات التقليدية، وتطوير آليات الترويج والتسويق، وربطها بالنشاط السياحي، بما يسهم في المحافظة على الموروث الحضاري وتحقيق التنمية الاقتصادية .

● الاقتصاد الاجتماعي والشركات الأهلية

حظي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باهتمام ملحوظ خلال المناقشات، حيث اعتبر النواب أنه يمثل آلية مهمة لتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، وخلق فرص العمل، خاصة في المناطق ذات الأولوية التنموية .

وأكدوا ضرورة دعم الشركات الأهلية وتوفير الأطر القانونية والمالية الكفيلة بإنجاحها، مع مرافقتها فنياً وإدارياً، وتمكينها من النفاذ إلى التمويل والأسواق، حتى تضطلع بدورها في تثمين الموارد المحلية، وتنمية الاقتصاد الجهوي، وتعزيز مشاركة المواطنين في الدورة الاقتصادية .

كما شددوا على أهمية توظيف هذا النموذج في استغلال الأراضي الدولية، وتطوير الخدمات الفلاحية، والمحافظة على الموارد الطبيعية، وإنجاز المشاريع الجماعية، بما يحقق التنمية المحلية ويكرس مبادئ التضامن والاقتصاد التشاركي .

● إصلاح القطاع المنجمي وتثمين الثروات الطبيعية

أكد السادة النواب ضرورة القيام بإصلاحات هيكليّة للهيؤ بالقطاع المنجمي، والعمل على تثمين الثروات الطبيعية التي تزخر بها البلاد، وعلى رأسها الفسفاط، والجبس، والرخام، وسائر الموارد المنجمية، بما يعزز مساهمة هذا القطاع في دعم المالية العمومية، ورفع نسق النمو، وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية .

وفي هذا الإطار، شددوا على ضرورة مراجعة مجلة المناجم وتحسينها، بما يضمن الشفافية والحوكمة الرشيدة في استغلال الثروات الطبيعية، ويوفر مناخاً قانونياً أكثر جاذبية للاستثمار، مع المحافظة على حقوق الدولة وحسن التصرف في الموارد الوطنية .

● تطوير البنية التحتية واللوجستية

أكد النواب أن تطوير البنية التحتية يمثل شرطاً أساسياً لإنجاح مختلف السياسات الاقتصادية، وتحقيق العدالة المجالية، وربط مناطق الإنتاج بمناطق التحويل والتسويق والتصدير .

وسجلوا وجود اختلالات هيكليّة تتمثل في ضعف الربط بين الجهات، وتدهور شبكات النقل، ونقص التجهيزات بالموانئ والمطارات، إضافة إلى محدودية الخدمات اللوجستية، وهو ما يؤثر سلباً في تنافسية الاقتصاد الوطني.

ودعوا إلى التسريع في إنجاز مشاريع الطرقات السيارة، والسكك الحديدية، والمناطق اللوجستية، وتطوير الموانئ التجارية والمطارات، وتحسين منظومة النقل متعدد الوسائط، بما يسهم في تخفيض كلفة النقل، وتحسين جودة الخدمات، واستقطاب الاستثمارات، ودعم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية.

وخلص النواب إلى أن تحديث النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية يمثلان أحد أهم الرهانات المطروحة خلال الفترة 2026-2030، غير أن نجاح هذا التوجه يظل رهيناً بتوفير رؤية اقتصادية متكاملة تقوم على إصلاح مناخ الأعمال، وتعزيز الاستثمار، وتحديث المنظومة الصناعية، ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وتطوير

الاقتصاد الرقمي، وتحسين أداء القطاعات الإنتاجية، مع استكمال مشاريع البنية الأساسية الكبرى، وتطوير المنظومة اللوجستية، وإرساء منظومة فعالة للحوكمة والمتابعة والتقييم، بما يكفل تحويل الأهداف المعلنة إلى إنجازات ملموسة تعزز النمو الاقتصادي، وترفع القدرة التنافسية، وتوفر مواطن الشغل، وتحقق التنمية العادلة والمتوازنة بين مختلف جهات الجمهورية .

المحور الثالث: تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ

على بيئة سليمة

حظي محور تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة بعناية خاصة في مداخلات النواب، باعتباره من المحاور السيادية التي يتوقف عليها نجاح مخطط التنمية 2026-2030، وضمان صمود الدولة أمام التحولات المناخية والاقتصادية والجيوسياسية. وقد شدد النواب على أن الأمن الغذائي والمائي والطاقي لا يمثل مجرد هدف قطاعي، بل هو شرط من شروط السيادة الوطنية والاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة، خاصة في ظل ما تعرفه البلاد من ضغط متزايد على الموارد الطبيعية، وتراجع في المخزون المائي، وارتفاع في كلفة الطاقة، وتنامي المخاطر البيئية والمناخية .

وانطلقت مداخلات النواب من اعتبار أن هذا المحور يجب أن يعالج في إطار رؤية وطنية مندمجة تربط بين الفلاحة والمياه والطاقة والبيئة، وتقطع مع المقاربات الجزئية أو الظرفية، حتى يكون المخطط قادراً على إحداث نقلة نوعية في هذه القطاعات الحيوية. كما أكدوا أن تحقيق هذه الأهداف يستوجب مشاريع وطنية كبرى، واعتمادات مالية كافية، وإصلاحات تشريعية ومؤسسية واضحة، وآليات متابعة وتقييم تضمن حسن التنفيذ وتكافؤ استفادة الجهات من المشاريع المبرمجة .

● الأمن الغذائي وتطوير القطاع الفلاحي

فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي، سجل السادة النواب جملة من الملاحظات الجوهرية حول ما ورد بمشروع المخطط، حيث اعتبروا أن بعض المشاريع المدرجة يغلب عليها الطابع الاستهلاكي ولا ترتقي إلى مستوى المشاريع الوطنية الكبرى القادرة على إحداث تحول حقيقي في القطاع الفلاحي. وأكدوا أن تحقيق الأمن الغذائي يقتضي تجاوز منطق التدخلات المحدودة نحو رؤية استراتيجية شاملة تجعل من الفلاحة قطاعاً منتجاً للثروة، ومحركاً للاقتصاد الوطني، وأداة لتحقيق التنمية الجهوية المتوازنة. كما لاحظ النواب محدودية إدراج المشاريع التنموية في عدد من الجهات، وخاصة المناطق الداخلية ذات الطابع الفلاحي، رغم ما تتميز به هذه الجهات من موارد طبيعية وبشرية ودور محوري في دفع الاقتصاد الوطني. واعتبروا أن هذا الوضع يستوجب اعتماد مبدأ الإنصاف في توزيع المشاريع الاستثمارية، بما يضمن توجيه الاعتمادات نحو الجهات الأكثر قدرة على الإنتاج والأكثر حاجة إلى التأهيل، وتحقيق تنمية عادلة بين الجهات .

وشدد النواب على أن الأمن الغذائي لا يتحقق فقط من خلال الزيادة في الإنتاج، وإنما عبر منظومة متكاملة تشمل التحكم في كلفة الإنتاج، وتطوير البذور والبحث الزراعي، وتحسين مردودية الأراضي، وتطوير منظومات الري، ودعم الفلاحين، وتحسين طرق التخزين والتحويل والتسويق. كما أكدوا أهمية تثمين المنتجات الفلاحية المحلية، وربط الإنتاج الفلاحي بالصناعات الغذائية، بما يرفع القيمة المضافة، ويحسن دخل الفلاحين، ويعزز قدرة البلاد على تقليص التوريد وتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي.

كما دعا النواب إلى معالجة الإشكاليات العقارية التي تعوق الاستثمار الفلاحي، وخاصة ما يتعلق بالأراضي الدولية والأراضي الاشتراكية والأراضي غير المستغلة، والعمل على توجيهها نحو مشاريع إنتاجية قادرة على خلق مواطن شغل وتحقيق قيمة مضافة. وفي هذا السياق، أكدوا ضرورة تهيئة آلية الشركات الأهلية في المجال الفلاحي، وخاصة في الخدمات المرتبطة بالحرث والجني والحراسة واستصلاح الأراضي وتأمينها واستغلال الأراضي الدولية، شريطة توفير الإحاطة الفنية والتمويلية والحوكمة الضرورية لضمان ديمومة هذه الشركات ونجاحها

● الصيد البحري ودوره في دعم الأمن الغذائي

تطرق السادة النواب كذلك إلى قطاع الصيد البحري، مؤكدين أهميته في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي، خاصة أن هذا القطاع يمثل مصدراً مهماً للغذاء والتشغيل والدخل في عدد من المناطق الساحلية. غير أن النواب لاحظوا أن القطاع ما يزال يواجه إشكاليات هيكلية تتعلق بالحوكمة، والبنية التحتية، وحماية الثروة السمكية، وتنظيم مناطق الصيد، وضعف رقمنة الخدمات، ومحدودية الاستثمار.

وفي هذا الإطار، أكد النواب ضرورة إصلاح قطاع الصيد البحري إصلاحاً شاملاً، يقوم على تطوير البنية التحتية للموانئ، ورقمنة الخدمات الإدارية والمهنية المرتبطة بالقطاع، ومراجعة التقسيم الجغرافي لمناطق الصيد، وتكثيف آليات حماية الثروة السمكية من الاستنزاف والصيد العشوائي، إلى جانب تعزيز البعد الاجتماعي والاقتصادي للقطاع، ودعم الاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما شددوا على أهمية مراجعة الأطر التشريعية المنظمة للصيد البحري، حتى تكون أكثر مواكبة للتغيرات الاقتصادية والبيئية، وأكثر قدرة على ضمان استدامة الموارد البحرية.

ثالثاً: الأمن المائي وحوكمة الموارد الطبيعية

أكد النواب أن الأمن المائي يمثل أحد أكبر التحديات المطروحة خلال فترة المخطط، بالنظر إلى ندرة الموارد المائية، وتكرار سنوات الجفاف، وتزايد الطلب على المياه في القطاعات الفلاحية والصناعية والمنزلية.

واعتبروا أن السياسات المائية يجب أن تقوم على رؤية بعيدة المدى، تربط بين تعبئة الموارد، وترشيد الاستهلاك، وحماية المياه الجوفية، وتطوير الموارد غير التقليدية، وتحسين حوكمة شبكات التوزيع. وفي هذا السياق، شدد النواب على ضرورة دعم المشاريع المتعلقة بالسدود والمنشآت المائية الكبرى، وتطوير المناطق السقوية، وتعزيز حماية الجهات من الفيضانات، مع التوجه الجدي نحو استعمال الموارد غير التقليدية، مثل المياه المعالجة وتحلية المياه عند الاقتضاء، وربط ذلك بسياسات واضحة لإعادة استعمال المياه في المجالات الفلاحية والصناعية والبيئية.

كما أكدوا أن حسن إدارة الموارد الطبيعية يجب أن يراعي خصوصيات الجهات والأقاليم، وأن يدمج مخاطر التغيرات المناخية ضمن السياسات العمومية المائية والفلاحية.

كما أبرز النواب أن ضعف الربط بشبكات التطهير، وتأخر تنفيذ المشاريع المبرمجة، وغياب منظومة فعالة لمعالجة المياه المستعملة وإعادة استغلالها في الري، كلها عوامل تحد من القدرة على الاستفادة من الموارد المائية المتاحة، وتعمق الإشكاليات البيئية والصحية.

لذلك دعوا إلى تسريع مشاريع التطهير، وتحسين جودة المياه المعالجة، وتطوير البنية التحتية الخاصة بإعادة استعمالها، بما يخفف الضغط على الموارد التقليدية ويساهم في دعم الفلاحة المستدامة.

● الأمن الطاقى والانتقال نحو الطاقات البديلة

فيما يتعلق بالأمن الطاقى، أكد السادة النواب أن البلاد تواجه تحدياً حقيقياً يتمثل في ارتفاع التبعية الطاقية، وتزايد كلفة التوريد، وضعف الاستثمار في عدد من المجالات الحيوية.

واعتبروا أن المخطط يجب أن يتضمن رؤية أوضح لتطوير الإنتاج الوطني من الطاقة، وتنوع مصادرها، وتسريع الانتقال نحو الطاقات المتجددة، وتحسين النجاعة الطاقية في مختلف القطاعات.

كما شدد النواب على ضرورة مراجعة مجلة المحروقات التي لم يتم تحديثها منذ سنوات، بما يسمح باستقطاب استثمارات جديدة في مجالات البحث والاستكشاف والإنتاج، مع ضمان حماية المصالح الوطنية، وتعزيز الشفافية، وإرساء حوكمة رشيدة في استغلال الثروات الطاقية.

واعتبروا أن تحديث الإطار التشريعي المنظم للطاقة يمثل شرطاً أساسياً لتحسين جاذبية الاستثمار ورفع مردودية القطاع. وأكدوا كذلك أهمية دعم الطاقات المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية والريحية، باعتبارها رافعة استراتيجية لتقليص التبعية الطاقية، وتحسين الميزان الطاقى، وخلق فرص استثمار جديدة في الجهات الداخلية والجنوبية التي تمتلك إمكانيات طبيعية مهمة في هذا المجال.

ودعوا إلى تسهيل إجراءات الاستثمار في مشاريع الطاقات البديلة، وتطوير الربط بالشبكات، وتشجيع المؤسسات والمواطنين على اعتماد حلول النجاعة الطاقية، بما يخفف العبء على الدولة ويدعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

● حماية البيئة والتصدي للتلوث

أولى النواب أهمية كبيرة لمسألة البيئة، معتبرين أن الحق في بيئة سليمة ومتوازنة هو أحد الحقوق الأساسية التي يجب أن يترجمها مخطط التنمية إلى برامج واضحة وممولة وقابلة للإنجاز. وفي هذا الإطار، لاحظوا ضعف الاعتمادات المخصصة للمجال البيئي، والتي لا تتجاوز 4 بالمائة من جملة الاعتمادات، معتبرين أن هذا الحجم لا يتناسب مع عمق الإشكاليات البيئية المطروحة في عدد من الجهات.

كما أشاروا إلى غياب قوانين تنظم عدداً من القطاعات ذات العلاقة بالشأن البيئي، وعلى رأسها رسكلة النفايات، داعين إلى استغلال نتائج البحث العلمي والابتكار في المحافظة على البيئة وتطوير حلول عملية للتلوث.

كما سجل النواب نقصاً في عدد المشاريع الموجهة إلى قطاع التطهير، وطالبوا بإيجاد حلول جذرية للتلوث البيئي، وخاصة في المناطق التي تعاني من وضع صحي وبيئي خطير.

وشددوا على ضرورة تعويض الصناعات الملوثة بصناعات صديقة للبيئة، وإدراج البعد البيئي في السياسات الصناعية والاستثمارية، حتى لا يكون النمو الاقتصادي على حساب صحة المواطنين وسلامة المحيط.

وتطرق المداخلات كذلك إلى ضعف الحلول المطروحة لإشكالية التلوث في عدد من الجهات، نتيجة نقص مصبات الفواضل، وتعطل عدة مشاريع بيئية كان من شأنها مكافحة التلوث وضمان حق المواطن

في بيئة سليمة، ومن ذلك تأخر برامج استصلاح البحيرات والسيخات، ونقص الآليات والتجهيزات المخصصة للنظافة، وانتشار المصبات غير المراقبة.

واعتبر النواب أن هذه الإشكاليات تتطلب تدخلاً عاجلاً، وبرامج استثمارية واضحة، وحوكمة محلية وبيئية أكثر صرامة.

• النفايات والتطهير والاقتصاد الدائري

أكد النواب أن منظومة التصرف في النفايات تمثل إحدى النقاط الضعيفة في السياسات البيئية، في ظل انتشار المصبات العشوائية، ونقص المصبات المراقبة، وضعف آليات الفرز وإعادة التثمين، وغياب منظومة متكاملة للاقتصاد الدائري.

ودعوا إلى وضع إطار قانوني واضح لرسكلة النفايات، وتشجيع الاستثمار في إعادة التثمين، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في معالجة النفايات المنزلية والصناعية والخاصة. كما شددوا على ضرورة تعصير منظومة التطهير، وتوسيع خدماتها لتشمل المدن والمناطق غير المتبناة، وتحسين جودة المياه المعالجة، واستعمال التكنولوجيات الحديثة والمقتصدة للطاقة في مجال التطهير، باعتبار أن هذا القطاع يرتبط مباشرة بصحة المواطن وبالحفاظ على الموارد المائية والبيئية.

• التغيرات المناخية وحماية المنظومات البيئية

أبرز النواب أن التغيرات المناخية أصبحت عاملاً ضاغطاً على التنمية، خاصة من خلال تواتر الجفاف، وتوسع ظواهر الانجراف والتصحر، وتدهور جودة التربة، واستنزاف الموارد المائية والغابية، وتملح الموائد الجوفية في المناطق الفلاحية، وتدهور الشريط الساحلي وتآكل مكوناته الإيكولوجية. واعتبروا أن هذه المخاطر لم تعد قضايا بيئية معزولة، بل أصبحت تهدد الأمن الغذائي والمائي والاقتصادي للبلاد.

وفي هذا السياق، دعا النواب إلى حماية المنظومات البيئية، من خلال إحكام التصرف في الغابات والمراعي، والمحافظة على جودة الأراضي الفلاحية، ومكافحة التصحر، وحماية الشريط الساحلي، وتعزيز حماية المناطق الرطبة، وتطوير برامج التأقلم مع التغيرات المناخية على المستوى الوطني والجهوي.

كما أكدوا ضرورة تفعيل مبدأ "الملوث يدفع"، وتعزيز التنسيق بين الوزارات والجماعات المحلية، وخاصة البلديات، في المجال البيئي.

• الإطار التشريعي والحوكمة البيئية

اعتبر النواب أن تحقيق أهداف مخطط التنمية في هذا المحور يبقى رهين استكمال المنظومة التشريعية الداعمة للاستثمار والتنمية المستدامة، داعين إلى التعجيل بإحالة عدد من مشاريع القوانين الأساسية إلى مجلس نواب الشعب، ولا سيما مشروع مجلة البيئة.

كما أكدوا ضرورة مراجعة التشريعات المتعلقة بالنفايات، والتطهير، والشريط الساحلي، والإشغال الوقي للملك العمومي البحري، والموارد الطبيعية، بما يضمن حوكمة أفضل وتدخلاً أسرع وأكثر نجاعة.

كما شددوا على أن الحوكمة البيئية يجب أن تقوم على وضوح المسؤوليات، وتكامل الأدوار بين الدولة والجماعات المحلية، واعتماد مؤشرات أداء بيئية، وإعداد تقارير دورية حول تنفيذ المشاريع البيئية، ومدى تأثيرها على صحة المواطنين وجودة الحياة في الجهات المعنية

وخلص السادة النواب إلى أن تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة يتطلب مقاربة وطنية شاملة ومندمجة، تقوم على جعل الفلاحة قطاعاً استراتيجياً منتجاً للثروة، وتطوير الموارد المائية وحسن حوكمتها، وتسريع الانتقال الطاقي، وحماية البيئة من التلوث، وتطوير منظومات التطهير والنفايات، ومجابهة التغيرات المناخية، واستكمال الإطار التشريعي والمؤسساتي اللازم.

وأكدوا أن هذا المحور يجب أن يحظى بأولوية قصوى في تنفيذ مخطط التنمية 2026-2030، لأنه يمس مباشرة الأمن الوطني بمعناه الشامل، وحقوق المواطنين في الغذاء والماء والطاقة والبيئة السليمة، كما يمثل أساساً لتحقيق تنمية عادلة ومستدامة، قادرة على حماية الموارد الوطنية وضمان حقوق الأجيال القادمة.

المحور الرابع: تحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام

حظي محور تحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام باهتمام خاص من قبل النواب، انطلاقاً من قناعته بأن نجاح مشروع مخطط التنمية للفترة 2026-2030 لا يرتبط فقط بحجم الاستثمارات أو جودة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية، وإنما يتوقف أساساً على وجود مؤسسات عمومية قوية، وإدارة عصرية، ومنظومة حوكمة ناجعة، قادرة على تنفيذ الإصلاحات وتحويل التوجهات الاستراتيجية إلى نتائج ملموسة. وأكد النواب أن التجارب السابقة أظهرت أن العديد من المشاريع العمومية تعثرت نتيجة ضعف الحوكمة، وتشتت المسؤوليات، وتعدد الإجراءات الإدارية، وغياب منظومة فعالة للمتابعة والتقييم، وهو ما يستوجب إرساء إصلاح مؤسسي شامل يجعل من النجاعة والشفافية والمساءلة مبادئ حاكمة للعمل الإداري والعمومي.

وأشار النواب إلى أن الإصلاح المؤسساتي ينبغي أن يكون إصلاحاً هيكلياً يطال مختلف مكونات الإدارة العمومية، من خلال مراجعة طرق العمل، وتبسيط المسالك الإدارية، واعتماد مقاربات حديثة في التصرف العمومي، وتكريس ثقافة الأداء والنتائج، بما يضمن تحسين جودة الخدمات وتقليص آجال إنجاز المشاريع والاستجابة بصورة أفضل لانتظارات المواطنين والمستثمرين.

• إصلاح الإدارة العمومية والرفع من نجاعة المرفق العام

أكد السادة النواب أن الإدارة العمومية تمثل الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسات العمومية، وأن تحديثها أصبح ضرورة وطنية تفرضها التحولات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية.

وأوضحوا أن عديد الصعوبات التي تواجه الاستثمار وإنجاز المشاريع تعود إلى تعقد الإجراءات الإدارية، وطول آجال البت في الملفات، وتعدد المتدخلين، وضعف التنسيق بين مختلف الهياكل، وهو ما يستوجب مراجعة شاملة للمنظومة الإدارية.

ودعا النواب إلى تبسيط الإجراءات الإدارية، والحد من التراخيص غير الضرورية، واعتماد الإدارة الرقمية، وتقليص الوثائق المطلوبة، وتوحيد مسالك التصرف، بما يضمن تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المواطن، ويحد من البيروقراطية ويعزز ثقة المتعاملين مع الإدارة.

كما شددوا على ضرورة تطوير الموارد البشرية بالإدارة، من خلال برامج تكوين مستمرة، واعتماد آليات حديثة لتقييم الأداء، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتحفيز الكفاءات، بما يمكن الإدارة من مواكبة متطلبات التنمية وتحسين مردودية المرفق العام.

• الدور التنموي للدفاع الوطني والمنظومة الأمنية

تمحورت أبرز ملاحظات واستفسارات السيدات والسادة النواب حول ضرورة تعزيز دور المؤسسات الأمنية والعسكرية في دعم مسار التنمية الشاملة وترسيخ مقومات الأمن الوطني، من خلال مزيد دعم الدور التنموي لوزارة الدفاع الوطني، ولاسيما بالمناطق الحدودية والصحراوية، وتعزيز إمكانيات الهياكل الراجعة إليها بالنظر، وفي مقدمتها ديوان رجم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء، بما يمكنه من الاضطلاع بمهامه التنموية على الوجه الأمثل. كما أكد النواب أهمية تطوير منظومة الصحة العسكرية وتوسيع خايراتها، وتعزيز منظومة التكوين المهني العسكري والبحث العلمي العسكري، والارتقاء بالمنظومة الاجتماعية لمنتسبي وزارة الدفاع الوطني، بما يساهم في دعم المجهود الوطني في مجالات التكوين والتشغيل والابتكار.

وفي الجانب الأمني، تم التأكيد على ضرورة مواصلة تحديث المنظومة الأمنية وتعزيز جاهزيتها لمجابهة مختلف التحديات الأمنية، وذلك عبر تطوير وسائل العمل والتجهيزات، وتعبير المعابر الحدودية، ودعم جهود مقاومة الجريمة وحماية الحدود، وتحسين السلامة المرورية، وتعزيز إمكانيات الحماية المدنية، فضلاً عن مواصلة دعم تجربة شرطة الجوار بما يرسخ العلاقة بين المؤسسة الأمنية والمواطن ويرتقي بجودة الخدمات المسداة. كما تم التساؤل حول مدى تقدم إنجاز المشاريع الرقمية ذات الصلة، ولا سيما مشروع بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين، باعتبارهما من المشاريع الاستراتيجية الهادفة إلى تحديث الإدارة وتعزيز نجاعة المرفق العام.

• الحوكمة الرشيدة وتعزيز الشفافية

احتلت الحوكمة مكانة محورية في مداخلات النواب، حيث أكدوا أن نجاح مخطط التنمية يظل رهين إرساء منظومة حوكمة تقوم على الشفافية، وحسن التصرف في المال العام، وتحديد المسؤوليات، وتعزيز التنسيق بين مختلف الهياكل العمومية.

وأشاروا إلى أن الوثيقة تضمنت توجهات عامة في مجال الحوكمة، إلا أنها لم تحدد بصورة كافية الآليات العملية الكفيلة بضمان حسن التنفيذ، كما لم تتضمن مؤشرات واضحة لقياس مدى تطور الحوكمة أو تحسين جودة الخدمات العمومية. كما دعوا إلى إرساء منظومة متكاملة للرقابة الداخلية، وتعزيز آليات التدقيق والتقييم، وتطوير منظومة التصرف بالنتائج، وربط الاعتمادات العمومية بمؤشرات الأداء، بما يضمن حسن توظيف الموارد، وتحقيق أعلى درجات النجاعة والشفافية في تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية.

• إصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية

أكد النواب أن المؤسسات والمنشآت العمومية ما تزال تضطلع بدور محوري في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن عدداً منها يعاني صعوبات مالية وهيكلية أثرت في مردوديته وفي جودة الخدمات التي يقدمها. وشددوا على ضرورة اعتماد برنامج إصلاح شامل لهذه المؤسسات، يقوم على تشخيص موضوعي لوضعيتها، واحترام خصوصية كل مؤسسة، وتحسين الحوكمة والتصرف، والرفع من الإنتاجية، وتعزيز الشفافية، مع المحافظة على دورها الاقتصادي والاجتماعي، وضمان استدامتها المالية. كما دعوا إلى وضع مؤشرات أداء واضحة لقياس مردودية المؤسسات العمومية، وإرساء آليات متابعة دورية لبرامج الإصلاح، بما يضمن تحسين مساهمتها في تحقيق أهداف مخطط التنمية، ويحد من الأعباء التي تتحملها المالية العمومية نتيجة ضعف أداء بعض المؤسسات.

• تبسيط المنظومة القانونية والإجرائية

تناولت مداخلات النواب الحاجة إلى مراجعة المنظومة القانونية المنظمة للعمل الإداري والاستثماري، معتبرين أن تعدد النصوص القانونية، وتداخل الاختصاصات، وطول الإجراءات، تمثل من أهم العوامل التي تعيق تنفيذ المشاريع العمومية والخاصة. وأكدوا ضرورة مراجعة النصوص التشريعية والترتيبية ذات العلاقة بالاستثمار، والصفقات العمومية، والإدارة الإلكترونية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يحقق الانسجام بين مختلف التشريعات، ويسر إنجاز المشاريع، ويحد من التعقيدات الإدارية التي تؤثر في مناخ الأعمال. كما دعوا إلى تسريع استكمال مشاريع القوانين ذات الأولوية، حتى تكون المنظومة التشريعية مواكبة للتحولات الاقتصادية والتكنولوجية، وقادرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية الحديثة.

• الرقمنة والتحول الرقمي

أولى النواب اهتماماً بالغاً بمسألة التحول الرقمي، باعتبارها أحد أهم مرتكزات تحديث الإدارة والرفع من نجاعة المرفق العام. وأكدوا أن نجاح الإصلاح الإداري أصبح مرتبطاً بقدرة الدولة على إرساء إدارة رقمية متكاملة تعتمد على تبادل المعطيات بين مختلف الهياكل العمومية، وتبسيط الإجراءات، وتقليص آجال إسداء الخدمات، والحد من التدخل البشري في المعاملات الإدارية بما يعزز الشفافية ويحد من التعقيدات الإجرائية.

وفي هذا السياق، دعا النواب إلى التسريع في تنفيذ برامج رقمنة الإدارة، وتعميم الخدمات الإلكترونية، واعتماد الهوية الرقمية، وربط مختلف قواعد البيانات الوطنية ضمن منظومة معلوماتية موحدة، بما ييسر نفاذ المواطنين والمؤسسات إلى الخدمات العمومية، ويحسن جودة الأداء الإداري، ويخفض كلفة المعاملات، ويعزز ثقة المتعاملين مع الإدارة. كما أكدوا أن التحول الرقمي لا ينبغي أن يقتصر على توفير التجهيزات التقنية، وإنما يتطلب تطوير الإطار القانوني المنظم للمعاملات الإلكترونية، وتأهيل الموارد البشرية، وتعزيز الأمن السيبراني، وحماية المعطيات الشخصية، بما يضمن سلامة المنظومات الرقمية واستمرارية المرافق العمومية في أداء مهامها، ويواكب التطور التكنولوجي المتسارع.

• تطوير منظومة المتابعة والتقييم

شدد النواب على أن من أبرز النقائص التي شابت مشروع المخطط محدودية منظومة المتابعة والتقييم، معتبرين أن نجاح أي سياسة عمومية يقتضي وجود مؤشرات أداء دقيقة، وآليات واضحة لقياس نسب الإنجاز، وتقييم مدى تحقيق الأهداف في مختلف مراحل التنفيذ. وأشاروا إلى أن الوثيقة تضمنت توجهات عامة دون أن تحدد بصورة دقيقة الفرضيات التي بني عليها المخطط، أو المؤشرات الكمية والنوعية التي تسمح بقياس النتائج، الأمر الذي قد يحد من نجاعة عملية المتابعة ويصعب تقييم مدى الالتزام بالأهداف المعلنة.

وفي هذا الإطار، دعوا إلى اعتماد منظومة وطنية للمتابعة والتقييم تركز على مؤشرات قابلة للقياس، وجدولة زمنية دقيقة للمشاريع، وإعداد تقارير دورية حول نسب الإنجاز والصعوبات المسجلة، بما يسمح بالتدخل المبكر لتصحيح الانحرافات وضمان حسن تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية.

دور مجلس نواب الشعب في متابعة تنفيذ المخطط أكد السادة النواب أن ممارسة الوظيفة الرقابية للمجلس تقتضي تمكينه من

مختلف المعطيات المتعلقة بتنفيذ مخطط التنمية، بما يسمح بتقييم مدى احترام الحكومة للالتزامات الواردة بالمخطط، ورصد نسب الإنجاز، والوقوف على العراقيل التي تعترض تنفيذ المشاريع. ودعوا إلى إعداد تقارير دورية تعرض على مجلس نواب الشعب تتضمن مستوى تقدم تنفيذ البرامج، ومدى استهلاك الاعتمادات المرصودة، والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المحققة، مع بيان أسباب التأخير والإجراءات التصحيحية المعتمدة، بما يعزز الرقابة البرلمانية ويكرس مبادئ الشفافية والمساءلة.

كما شددوا على أهمية إرساء آليات مؤسساتية للتنسيق المستمر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في متابعة تنفيذ المخطط، بما يضمن تحسين جودة القرار العمومي، وتحقيق التكامل بين وظيفة التخطيط ووظيفة الرقابة البرلمانية.

خلصت مداخلات النواب إلى جملة من الملاحظات الأساسية، تمثلت خاصة في عدم وضوح آليات تنفيذ عدد من الإصلاحات المؤسساتية، وغياب مؤشرات كمية دقيقة لقياس تطور أداء الإدارة العمومية، وعدم تحديد آجال واضحة لاستكمال مشاريع الرقمنة والإصلاح الإداري. كما أشاروا إلى محدودية التفاصيل المتعلقة بإصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية، وعدم بيان كيفية تمويل برامج الإصلاح أو ترتيب أولوياتها، فضلاً عن الحاجة إلى مزيد توضيح الإصلاحات التشريعية المزمع إنجازها خلال فترة المخطط، حتى تكون منسجمة مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المعلنة.

وسجل النواب أيضاً ضرورة تعزيز التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات العمومية، وتطوير منظومة الإحصائيات والبيانات الوطنية، وربط إعداد السياسات العمومية بنتائج التقييم الدوري، بما يسمح بتوجيه الموارد نحو البرامج الأكثر نجاعة وتحقيقاً للأثر التنموي. خلاصة المحور خلص السادة النواب إلى أن تحديث الإطار المؤسسي يمثل شرطاً جوهرياً لإنجاح مخطط التنمية للفترة 2020-2030، وأن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لن تحقق أهدافها ما لم تستند إلى إدارة حديثة، ومؤسسات عمومية ناجعة، ومنظومة تشريعية متطورة، وآليات حوكمة فعالة تقوم على الشفافية، والمساءلة، والتصرف بالنتائج.

وأكدوا أن تحقيق هذه الغاية يقتضي مواصلة إصلاح الإدارة، وتسريع التحول الرقمي، وتبسيط الإجراءات، وتطوير المؤسسات والمنشآت العمومية، وإرساء منظومة متكاملة للمتابعة والتقييم، وتعزيز الدور الرقابي لمجلس نواب الشعب، بما يضمن التنفيذ الفعلي لمشروع مخطط التنمية، ويعزز ثقة المواطنين والمستثمرين في مؤسسات الدولة، ويسهم في إرساء إدارة عصرية قادرة على مواكبة متطلبات التنمية المستدامة وتحقيق المصلحة العامة.

المحور الخامس: التنمية المجالية

احتلت التنمية المجالية مكانة محورية في مداوالت السادة أعضاء اللجان القارة، باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية لمخطط التنمية للفترة 2020-2030، والمدخل الرئيس لمعالجة التفاوتات التنموية بين الجهات وتحقيق العدالة المجالية التي نص عليها الدستور.

وأكد النواب أن نجاح المخطط لا يقاس فقط بحجم الاستثمارات المبرمجة أو بمعدلات النمو المنتظرة، وإنما بمدى قدرته على إعادة توزيع فرص التنمية توزيعاً عادلاً بين مختلف الأقاليم، وتوجيه الاستثمار العمومي والخاص نحو الجهات الأقل نمواً، بما يحد من الفوارق المجالية ويعزز التماسك الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

وأبرزت المناقشات أن اعتماد المقاربة المجالية في التخطيط يمثل تحولاً نوعياً في إعداد السياسات العمومية، غير أن تحقيق أهدافها يظل رهين توفير آليات تنفيذ واضحة، وتعزيز اللامركزية، وتمكين الهياكل الجهوية والمحلية من الصلاحيات والإمكانات البشرية والمالية الكفيلة بالاضطلاع بدورها في قيادة التنمية المحلية، مع ضمان التنسيق بين مختلف مستويات التخطيط والقرار.

• تحقيق العدالة المجالية وتقليص الفوارق بين الجهات

أكد النواب أن استمرار التفاوت التنموي بين الجهات يمثل أحد أبرز التحديات التي ينبغي أن يعالجها مخطط التنمية، مشيرين إلى أن العديد من المناطق الداخلية ما تزال تعاني ضعف البنية الأساسية، ومحدودية الاستثمارات، وارتفاع نسب البطالة، وضعف النفاذ إلى الخدمات العمومية الأساسية، وهو ما يستوجب اعتماد سياسات أكثر إنصافاً في توزيع الموارد العمومية والاستثمارات الكبرى. وفي هذا الإطار، شدد النواب على ضرورة اعتماد معايير موضوعية وشفافة في برمجة المشاريع التنموية، تأخذ بعين الاعتبار مؤشرات التنمية، والكثافة السكانية، ونسب البطالة، وخصوصيات كل جهة، بما يضمن تقليص الفوارق التنموية وإرساء تنمية متوازنة بين مختلف الأقاليم، وعدم الاقتصر على المقاربة القطاعية أو المركزية في توزيع المشاريع.

• دعم اللامركزية والحوكمة المجالية

أبرز النواب أن نجاح التنمية المجالية يقتضي تعزيز مسار اللامركزية، وتمكين المجالس المحلية والجهوية والإقليمية من القيام بدورها في إعداد البرامج التنموية ومتابعة تنفيذها، مع توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لذلك. كما دعوا إلى إرساء منظومة فعالة للتنسيق بين السلطة المركزية والهيئات الجهوية، وتطوير آليات التخطيط التشاركي، وإرساء قواعد واضحة لمتابعة المشاريع وتقييمها، بما يضمن حسن التصرف في الموارد العمومية، ويرفع من نجاعة التدخلات العمومية، ويكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة.

• البنية الأساسية والربط الترابي

أكد النواب أن تحقيق التنمية المجالية يظل رهين تطوير البنية الأساسية وربط مختلف الجهات بشبكات نقل حديثة وفعالة، بما يسمح بفك العزلة عن مناطق الإنتاج، وتحسين انسياب السلع والخدمات، وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الأقاليم. وفي هذا السياق، دعوا إلى استكمال مشاريع الطرقات والسكك الحديدية، وتهيئة الموانئ والمطارات والمعابر الحدودية، وتعزيز الممرات الاقتصادية، وربط المناطق الريفية والحدودية بشبكات الاتصالات والإنترنت، باعتبار أن هذه المشاريع تمثل ركيزة أساسية لاستقطاب الاستثمار وتحقيق العدالة المجالية والاندماج الاقتصادي بين الجهات.

• تنمية الاقتصاد الجهوي واستقطاب الاستثمار

أكد النواب أن التنمية المجالية لا يمكن أن تتحقق دون اقتصاد جهوي قادر على خلق الثروة وفرص العمل، داعين إلى إعداد خارطة استثمارية تركز على الميزات التفاضلية لكل إقليم، وتشجيع التخصص الاقتصادي، وتطوير سلاسل القيمة، وتعزيز دور الأقطاب التكنولوجية، واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة بكل جهة. كما شددوا على أهمية اعتماد أدوات حديثة للترويج للاستثمار، وإعداد دراسات استراتيجية لكل إقليم، وإرساء هوية اقتصادية

خاصة به، بما يعزز قدرته على استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ويرفع من تنافسيته، ويسهم في تحقيق تنمية أكثر توازناً واستدامة.

• تحسين جودة الحياة والخدمات العمومية

تناولت مداخلات النواب كذلك أهمية الارتقاء بجودة الحياة في مختلف الجهات، من خلال تحسين الخدمات الصحية والتربوية والثقافية والاجتماعية، وتطوير المرافق العمومية، ودعم السكن، والمحافظة على البيئة، وتأهيل الفضاءات الحضرية والريفية، بما يجعل التنمية المجالية شاملة لكل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأكدوا أن تحسين ظروف العيش يمثل عاملاً أساسياً للحد من الهجرة الداخلية، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز اندماج المواطنين في محيطهم المحلي، بما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمختلف الجهات.

• المتابعة والتقييم

شدد النواب على ضرورة إرساء منظومة دقيقة لمتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع المجالية، تعتمد على مؤشرات أداء قابلة للقياس، وتقييم دوري لمدى تحقيق الأهداف، مع تمكين مجلس نواب الشعب من ممارسة دوره الرقابي من خلال تقارير دورية حول نسب الإنجاز، ومدى احترام مبادئ العدالة المجالية، وتطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الأقاليم. كما أكدوا أن نجاح التنمية المجالية يقتضي استمرارية السياسات العمومية، والتنسيق بين مختلف المتدخلين، وتوفير التمويل الكافي، وإزالة العراقيل الإدارية والتشريعية التي قد تعطل تنفيذ المشاريع التنموية. خلاصة المحور خلص السادة النواب إلى أن التنمية المجالية تمثل حجر الزاوية في مشروع مخطط التنمية 2026-2030، وأن نجاحها يتطلب الانتقال من منطق التنمية غير المتوازنة إلى نموذج تنموي يقوم على التكامل بين الجهات، وتكافؤ الفرص، وحسن توظيف الخصوصيات المحلية، وتوجيه الاستثمار نحو الأولويات التنموية الحقيقية. وأكدوا أن بناء مجالات ترابية متكاملة، ومترابطة، وقادرة على إدارة شؤونها التنموية، يمثل الضمانة الأساسية لتحقيق نمو شامل ومستدام، وتعزيز الوحدة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وترسيخ العدالة المجالية كخيار استراتيجي للتنمية الوطنية.

• آليات التمويل وتنفيذ البرامج التنموية

أكد السادة النواب أن تحقيق الأهداف المرسومة في مجال التنمية المجالية لا يرتبط فقط بحسن تشخيص الواقع أو جودة التوجهات الاستراتيجية، وإنما يتوقف أساساً على توفير منظومة تمويل مستدامة وآليات تنفيذ فعالة تضمن تحويل البرامج والمشاريع المضمنة بالمخطط إلى إنجازات ملموسة. وفي هذا الإطار، اعتبروا أن نجاح التنمية المجالية يقتضي تعبئة مختلف مصادر التمويل، سواء من خلال الميزانية العامة للدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى الاستفادة من آليات التمويل الدولية والإقليمية، بما يضمن استمرارية إنجاز المشاريع دون تعطيل أو تأخير. وأشار النواب إلى أن الوثيقة لم تقدم توضيحات كافية بشأن توزيع الاعتمادات المالية بين الجهات، ولا حول أولويات التمويل، أو الآليات المعتمدة لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع المبرمجة، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى قدرة الجهات، ولا سيما الجهات الداخلية، على إنجاز المشاريع ذات الأولوية وتحقيق الأهداف التنموية المنشودة. كما دعوا إلى إرساء

صناديق جهوية للتنمية والاستثمار، وتطوير آليات التمويل اللامركزي، بما يمكن المجالس المحلية والجهوية من تنفيذ برامجها وفق خصوصياتها واحتياجاتها الفعلية، ويعزز استقلاليتها في إدارة الشأن التنموي. وأكد النواب كذلك أهمية اعتماد برمجة متعددة السنوات للمشاريع الكبرى، وربط التمويل بمراحل الإنجاز ومؤشرات الأداء، بما يسمح بضمان استمرارية المشاريع، وترشيد النفقات العمومية، والحد من ظاهرة تعطل المشاريع أو ارتفاع كلفتها نتيجة التأخير في التنفيذ.

• آليات المتابعة والتقييم

أبرز السادة النواب أن نجاح التنمية المجالية يقتضي إرساء منظومة دقيقة للمتابعة والتقييم، تعتمد على مؤشرات كمية ونوعية قابلة للقياس، وتمكن من تقييم مدى التقدم في تنفيذ المشاريع، ورصد الإشكاليات التي تعترضها، واتخاذ التدابير التصحيحية في الوقت المناسب. وأشاروا إلى أن الوثيقة لم تحدد بصورة كافية مؤشرات لقياس أثر السياسات المجالية على تقليص الفوارق بين الجهات، أو تحسين جودة الخدمات العمومية، أو استقطاب الاستثمار، أو تطوير البنية الأساسية، وهو ما يستوجب، في تقديرهم، إعداد منظومة وطنية للرصد المجالي تعتمد على قواعد بيانات محينة، وتقارير دورية، ومؤشرات دقيقة تمكن من تقييم الأداء بصورة موضوعية وشفافة. كما أكد النواب أن عملية التقييم ينبغي ألا تقتصر على متابعة نسب الإنجاز المالي أو المادي للمشاريع، وإنما تشمل أيضاً تقييم أثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومدى مساهمتها في تحسين ظروف عيش المواطنين، وتقليص نسب البطالة والفقر، وتعزيز جاذبية الجهات للاستثمار، بما يجعل التقييم أداة لتطوير السياسات العمومية وتحسين نجاعتها، وليس مجرد إجراء إداري شكلي.

خلصت مداولات السادة النواب إلى أن مشروع مخطط التنمية المجالية يمثل خطوة مهمة نحو إرساء مقاربة ترابية جديدة، إلا أنهم سجلوا جملة من الملاحظات التي رأوا أنها تستوجب مزيداً من المعالجة قبل اعتماد المخطط بصورة نهائية. وفي هذا الإطار، أشار النواب إلى محدودية التفاصيل المتعلقة بآليات تنفيذ عدد من المشاريع المهيكلية، وعدم وضوح مصادر التمويل والجدولة الزمنية لإنجازها، إلى جانب غياب مؤشرات دقيقة لقياس مدى تقلص الفوارق المجالية خلال فترة تنفيذ المخطط. كما لاحظوا أن الوثيقة لم تحدد بصورة كافية كيفية التنسيق بين مختلف مستويات التخطيط، ولا أدوار الهياكل المحلية والجهوية والإقليمية في متابعة تنفيذ البرامج، فضلاً عن الحاجة إلى مراجعة بعض الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة بالتهيئة الترابية، والحوكمة المحلية، والاستثمار الجهوي، بما يضمن مزيداً من الانسجام بين السياسات الوطنية والخصوصيات المحلية.

وأكد النواب كذلك ضرورة تعزيز مشاركة المواطنين ومكونات المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين في متابعة تنفيذ البرامج التنموية، باعتبار أن المقاربة التشاركية تمثل أحد أهم عوامل نجاح التنمية المجالية واستدامتها

في ختام مناقشة هذا المحور، أكد السادة النواب أن التنمية المجالية تمثل ركيزة أساسية لإنجاح مشروع مخطط التنمية للفترة 2026-2030، باعتبارها الإطار الذي يضمن تحقيق التوازن بين مختلف جهات الجمهورية، ويعزز التكامل الاقتصادي والاجتماعي، ويكرس مبادئ العدالة والإنصاف في توزيع الموارد والاستثمارات. ورأوا أن الانتقال إلى نموذج تنموي مجالي أكثر نجاعة يقتضي استكمال الإصلاحات التشريعية والمؤسسية ذات الصلة باللامركزية والحوكمة

الترابية، وتطوير منظومة التخطيط، وتعزيز قدرات المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم، إلى جانب توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة، وإرساء منظومة حديثة للمتابعة والتقييم تعتمد على مؤشرات دقيقة وقابلة للقياس. كما شددوا على أن تحقيق التنمية المجالية المستدامة يستوجب توجيه الاستثمار نحو الجهات ذات الأولوية، واستغلال الخصوصيات الاقتصادية لكل إقليم، وتحسين البنية الأساسية والربط بين الجهات، ودعم الاقتصاد المحلي، بما يضمن توفير مواطن الشغل، والارتقاء بجودة الحياة، وتعزيز التماسك الوطني، وترسيخ مقومات الدولة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

واعتبر النواب أن نجاح هذا التوجه يظل رهين توفر الإرادة السياسية، واستمرارية الإصلاحات، وحسن التنسيق بين مختلف الهياكل العمومية، والمتابعة الدورية لمدى تنفيذ البرامج والمشاريع، حتى تتحول التنمية المجالية من توجه استراتيجي إلى واقع ملموس ينعكس إيجاباً على مختلف جهات الجمهورية وعلى حياة المواطنين.

خلص النواب في ضوء جلسات الاستماع المخصصة لدراسة مشروع مخطط التنمية للفترة 2020-2030، وما تخللها من نقاشات مستفيضة مع ممثلي الوظيفة التنفيذية، إلى أن المشروع يمثل إطاراً استراتيجياً يرسم التوجهات الكبرى للسياسات العمومية خلال المرحلة المقبلة، ويعكس إرادة الدولة في إرساء نموذج تنموي جديد يقوم على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وترسيخ التنمية المجالية، وتحديث المنظومة المؤسسية، وتحسين جودة الخدمات العمومية، بما يستجيب لتطلعات المواطنين ويواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

6- أجوبة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

في إجابته على مجمل المداخلات والتساؤلات، أفاد السيد الوزير أن مخطط التنمية هو بالأساس وثيقة استراتيجية تحدّد التوجهات الكبرى للدولة، وأنّ المشاريع تمثل جزءاً من هذا المخطط الذي تم بناؤه انطلاقاً مما عبّرت عنه المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم، إلى جانب الاستراتيجيات القطاعية المعتمدة.

وأكد أنّ جميع الجهات المعنية بالتنمية، غير أنّ إكراهات المالية العمومية تفرض ترتيب الأولويات، بما يجعل من المتعذر الاستجابة إلى جميع التطلعات في الفترة نفسها، موضحاً أنّ وثيقة المخطط لا يمكن أن تتضمن جميع المشاريع بالتفصيل، إذ سيتم لاحقاً استكمال برمجتها ومتابعة إنجازها بالتوازي مع مواصلة تنفيذ المشاريع التي هي بصدد الإنجاز والانطلاق في مشاريع جديدة. وأوضح أن المخطط هو بالأساس توجهات تنموية كبرى يتم تنزيلها عبر سياسات ومشاريع مع إمكانية المراجعة والتحسين بمناسبة إعداد الميزان الاقتصادي.

وبخصوص طبيعة المخطط، أوضح السيد الوزير أنه ليس مجرد قائمة مشاريع جاهزة، بل هو وثيقة استراتيجية تحدد الرؤية الوطنية والأهداف القطاعية والجهوية، ويتم تنزيلها تدريجياً عبر السياسات العمومية والبرامج الاستثمارية التي تخضع للتحسين المستمر وفق تطور الأولويات والظروف الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وذلك عبر آلية الميزان الاقتصادي السنوي التي تضمن المرونة والنجاعة في التنفيذ.

وبالنسبة للمخططات التنموية السابقة، أكد أن تونس لها تاريخ كبير في إعداد هذه الوثيقة منذ الستينات وآخر مخطط تمت المصادقة عليه سنة 2016. 2020، فقانونها ليس هناك مخطط بعد سنة 2020 لأن الإطار لم يعد يتوافق مع دستور 25 جويلية والقوانين المرافقة له لذلك لم يقع الإشارة إلى مخطط 2021. 2025 وإنما تم

الحديث عن فترة 2021. 2025 حتى تكون المقارنة سليمة ويتم التحيين السنوي لكل الفرضيات في إطار الميزان الاقتصادي وميزانية الدولة.

كما أوضح أن الدولة تمكنت إلى حدود هذه الفترة، في إطار تنفيذ قانون المالية، من تعبئة نحو 40 بالمائة من حاجياتها من الاقتراض الداخلي. كما سيتواصل العمل على تعبئة الموارد المالية الضرورية، مبرزاً أنّ اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص يخضع إلى ضوابط تراعي الحفاظ على سيادة الدولة، خاصة في المشاريع ذات الطابع السيادي.

وبين أنّ المخطط يستهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي في حدود 4.2 بالمائة خلال الفترة 2020-2030، والحدّ من نسبة الفقر إلى أقل من 15 بالمائة، وتحسين مؤشرات التنمية الجهوية والبشرية، مع رفع مساهمة الطاقات المتجددة إلى 35 بالمائة من المزيج الطاقى بحلول سنة 2030. بالإضافة إلى تحسين الكفاءة الطاقية والتوسّع في استغلال المياه المعالجة.

وأكد أنّ المخطط يراهن على الانتقال الطاقى والرقمي، باعتبارهما رافعتين أساسيتين لتحقيق تنمية دامجة ومستدامة. وأشار في هذا السياق إلى أنّ المخطط يتضمّن برامج لتطوير الخدمات العمومية، وتعزيز الأمن الغذائي والمائي والطاقى، ودعم الاقتصاد الدائري، مبرزاً ما تزخر به الجهات من مقومات طبيعية وبشرية واقتصادية من شأنها دعم الاستثمار وخلق الثروة، سواء في مجالات الفلاحة والصناعة والسياحة والاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة، أو في الاقتصاد الرقمي والخدمات اللوجستية والتبادل التجاري.

كما أكد السيد وزير الاقتصاد والتخطيط أنّ مشروع المخطط التنموي يمثل مشروعاً وطنياً جامعاً يعكس إرادة جماعية صلبة، وقد جاء ثمرة مسار تشاركي واسع لم يكن عملاً إدارياً معزولاً، بل انخرط فيه مختلف مكونات المجتمع التونسي من هياكل الدولة والمؤسسات العمومية والمنظمات الوطنية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومكونات المجتمع المدني والجهات، بهدف بلورة رؤية تنموية موحدة تؤسس لمرحلة جديدة قوامها التنمية الشاملة والعدالة والمستدامة.

وفي هذا الإطار، شدّد السيد الوزير على الدور المحوري لمجلس نواب الشعب في مسار التخطيط التنموي، سواء من خلال مناقشة مشروع المخطط والمصادقة عليه باعتباره الوثيقة المرجعية التي تؤطر الخيارات التنموية للدولة، أو عبر مساهمته في توفير الإطار التشريعي الملزم لإنجاح تنفيذ هذه الخيارات. كما أوضح أن الإطار القانوني قد حدّد بدقة اختصاصات مختلف المتدخلين في إعداد المخطط، بما يضمن التكامل بين الوظائف في إطار احترام الدستور والقوانين الجاري بها العمل.

وأضاف أن الدور البرلماني لا يقتصر على المصادقة على الوثيقة، بل يمتد إلى مواكبة تنفيذها من خلال المصادقة على قوانين المالية السنوية التي تمثل الآلية الأساسية لترجمة التوجهات الكبرى للمخطط إلى برامج قابلة للتنفيذ، بما يعزز الرقابة البرلمانية ويكرّس مبدأ المساءلة.

أما على مستوى التمويل، أكد الوزير وجود تنسيق وثيق ودائم بين وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية خلال مختلف مراحل إعداد المخطط، خاصة عند تقدير كلفة الاستثمارات وتحديد مصادر تمويلها. وتعتمد هندسة التمويل على مزيج متنوع يشمل اعتمادات ميزانية الدولة، والتمويلات الخارجية، ومساهمات المؤسسات

والمُنشآت العمومية، إضافة إلى آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن تنوع مصادر التمويل وتخفيف الضغط على المالية العمومية.

وفي هذا السياق، أوضح أن الحكومة شرعت منذ المراحل الأولى في التواصل مع شركاء تونس في التنمية لتعبئة الموارد الخارجية الضرورية، حيث تتراوح التمويلات الخارجية الموجهة للمشاريع المتواصلة حالياً بين 25 و28 مليار دينار، يتم سحبها تدريجياً وفق تقدم إنجاز المشاريع واحترام آجالها التعاقدية. وفي هذا الإطار، تم إدراج تمويلات في حدود 6.557 مليار دينار ضمن وثيقة المخطط، إضافة إلى أن المفاوضات جارية حول موارد خارجية تقدر بـ9.68 مليار دينار، مع التأكيد على أن هذه الأرقام تبقى فرضيات قابلة للتحيين والتطوير إلى جانب اهتمام عدد من الشركاء بالمساهمة في تمويل مشاريع إضافية إثر الانتهاء من المصادقة على المخطط.

كما أفاد أن وثيقة المخطط تخضع للمتابعة والتحيين لأنه تم بناء فرضيات حسب الظرف العالمي الذي تميزت به سنة 2025 لأنه تم الشروع في إعداد مخطط التنمية 2026 - 2030 سنة 2025 وهذه الفترة تغيرت فيها المعطيات على المستوى الدولي والتي أثرت بدورها على أسعار الطاقة والمحروقات لكن الفرضيات التي اعتمدها عديد المؤسسات الدولية لن تؤثر كثيراً على نسبة النمو العالمي لأن التحيين عادة ما يكون على مستوى الميزان الاقتصادي، حيث يتم الوقوف على ما تحقق عند إعداد الميزان الاقتصادي لسنة 2027 والقيام بالتعديلات اللازمة وبالتالي وثيقة المخطط هي وثيقة متحولة وليست جامدة.

وبخصوص المشاريع، أوضح السيد الوزير أن إدراج المشاريع المتواصلة يعدّ ممارسة معمولاً بها في مختلف المخططات التنموية، وأن استكمال المشاريع السابقة يتطلب برمجة دقيقة للتمويل والتنفيذ باعتبارها تعهدات مالية سابقة للدولة.

وأكد الوزير أنه يتم عرض جميع اتفاقيات التمويل الخارجي على مجلس نواب الشعب للمصادقة عليها وفق الإجراءات الدستورية، بما يضمن الشفافية ويعزز الرقابة على الالتزامات المالية للدولة.

وفيما يتعلق بالمؤسسات العمومية، بين السيد الوزير أن بعضها يواجه صعوبات مالية تستوجب أحياناً اللجوء إلى تمويلات خارجية تمر وجوباً عبر البرلمان باعتبارها تتطلب ضمان الدولة، في حين توجد مؤسسات أخرى تتمتع بقدرات مالية مريحة تمكّنها من تعبئة مواردها بشكل مستقل.

كما أشار إلى أن تحقيق نسب نمو إيجابية من شأنه دعم الموارد الجبائية المرتبطة بالناتج الداخلي الخام، بما يعزز قدرة الدولة على تمويل المشاريع مع احترام التوازنات المالية الكبرى. وفي هذا السياق، يتجه العمل على تقليص عجز الميزان التجاري إلى حدود 3%، والحفاظ على مستوى مديونية لا يتجاوز 80%، باعتبارها مؤشرات داعمة للاستقرار المالي.

وفيما يتعلق بالتنسيق مع القطاع البنكي، أفاد أن لقاءات وزارة المالية مع ممثلي القطاع تندرج ضمن التوجهات المعتمدة في قانون المالية لسنة 2026 والمتعلقة بتعبئة الموارد الذاتية، وهي آلية دورية تهدف إلى دعم انخراط المنظومة البنكية في تمويل البرامج المقررة، مشيراً إلى أن الدولة تمكنت إلى حدود أواخر ماي من تعبئة نحو 40% من مواردها المالية.

وعلى المستوى القطاعي، شدّد السيد الوزير على أن إصلاح منظومة التربية والتعليم والبحث العلمي والتكوين يمثل خياراً استراتيجياً لبناء اقتصاد المعرفة وتعزيز التنافسية، وأن إحداث المجلس الأعلى للتربية يندرج ضمن رؤية إصلاحية شاملة تهدف إلى تحقيق التكامل بين مختلف مستويات التعليم والتكوين والبحث العلمي، بما يضمن إعداد رأس مال بشري قادر على مواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والاستجابة لحاجيات سوق الشغل.

وبخصوص الشركات الأهلية، أوضح أنها تجربة ناشئة وهو خيار إضافي لتعبئة كل الإمكانيات لتوفير مواطن الشغل والهبوض بالتنمية المحلية والجهوية وهذه التجربة خاضعة للرقابة باعتبار تحصيلها على امتيازات من الدولة. وأكد أن المخطط يستهدف مضاعفة عددها ليلبلغ 800 شركة بحلول سنة 2030، معتبراً أنها تمثل آلية داعمة للتنمية وليست بديلاً عن المبادرة الخاصة، بل مكمل لها، خاصة في دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وخلق الثروة ومواطن الشغل في الجهات ذات الأولوية للتنمية مؤكداً مواصلة توفير الإحاطة والمرافقة لإنجاح هذه التجربة.

كما أكد السيد الوزير أن تحسين مناخ الاستثمار يتطلب مواصلة مراجعة شاملة للإطار التشريعي والتنظيمي، وذلك بهدف تبسيط الإجراءات وتقليص التعقيدات الإدارية وتعزيز الضمانات القانونية للمستثمرين، بما يساهم في رفع نسق الاستثمار واستقطاب رأس المال الوطني والأجنبي وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

وفيما يتعلق بمحفظة المشاريع، أكد أن جميع المشاريع المدرجة تم اقتراحها من قبل المجالس المحلية، مبرزاً أنه من الطبيعي ألا يتم قبول كل المشاريع المقترحة، وذلك تبعاً للمنهجية المعتمدة في تقييمها واختيارها. وبيّن أن هذه المقاربة تمثل تجربة أولى في تونس تقوم على القطع مع المنهج السابق في إعداد المشاريع واعتمادها، حيث أن نسبة هامة جداً من المشاريع الواردة ضمن وثيقة المخطط تعود إلى مقترحات صادرة عن المجالس المحلية ومجالس الأقاليم.

وبخصوص مسألة عدم تشريك النواب في مراحل إعداد المخطط، ذكر السيد الوزير بالنصوص القانونية المنظمة لهذا المسار، حيث أفردت القوانين ذات العلاقة كل طرف بدور معين. وقد منح القانون المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم صلاحيات محددة منها اقتراح المشاريع في إطار برامج ورؤية تنموية للجهات، وهذا التوجه فيه قطع مع الماضي على مستوى منهجية إعداد المخططات التنموية عبر اعتماد المنهجية التصاعدية كما أطرها المنشور عدد 10 لسنة 2025 للسيدة رئيسة الحكومة.

وبالنسبة لمسألة التمويل، أكد السيد الوزير أن هناك تنسيق تام بين وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية عند تحديد كلفة وقيمة الاستثمارات المزمع القيام بها خلال فترة المخطط، فمهما استثمرات سيتم تمويلها عن طريق ميزانية الدولة، وأيضاً عن طريق المؤسسات العمومية أو في إطار الشراكة في القطاع العام والقطاع الخاص.

وبالتالي فإن مصادر التمويل واضحة وهنا لا بدّ من التذكير بالدور الهام لمجلس نواب الشعب في المصادقة على الاتفاقيات الدولية والتي تتضمن تعهدات مالية للدولة والمصادقة مستوجبة من قبل مجلس نواب الشعب مشيداً بالدور العام والفعال للبرلمان في هذه المرحلة خاصة في عملية المصادقة على القوانين المتعلقة بالاتفاقيات والتمويلات الخارجية.

وبالنسبة للتربية والتعليم والبحث العلمي والتكوين المهني وضرورة التقاء كل هذه العناصر لتنمية رأس المال البشري فعلى مستوى البحث العلمي وبراءات الاختراع، أكد السيد الوزير أن هناك فوارق طفيفة في هذا المجال لذلك جاءت فكرة إنشاء المجلس الأعلى للتربية في إطار يجمع كل الوزارات والجهات ذات العلاقة لوضع ومناقشة التوجهات الاستراتيجية على مستوى التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والشباب.

وحول تطوير الاستثمار، أكد أنه توجد نصوص تشريعية تقتضي المراجعة والتحسين، فعلى مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط هناك مشروع قانون طُلب فيه الاستئناس برأي كل الوزارات، وهو يتضمن جملة من الأبواب التي تشجع وتدعم الاستثمار ومعالجة كل ما هو عراقل اقتصادية لتطوير التنمية في الجهات وفي القطاعات ذات القيمة المضافة.

وفي ختام أجوبته، أكد السيد الوزير أن هذا المخطط يحمل طابعاً وطنياً جامعاً، ويعكس حرص السيد رئيس الجمهورية على صون السيادة والوحدة الوطنية وتعزيز صورة تونس في الداخل والخارج. وأضاف أن المخطط ينبع من عمق الانخراط الشعبي في هذا المسار التنموي، مؤكداً في الآن ذاته أن الدولة تواصل الإشراف على إنجازه والسهر على تنفيذه بما يضمن تحقيق الأهداف التنموية المرسومة.

7- الكلمة الختامية للسيد رئيس مجلس نواب الشعب لجلسات الاستماع الموحدة للجان القارة

في كلمة ختامية، توجه السيد رئيس مجلس نواب الشعب إلى كافة السيدات والسادة النواب وإلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة أعضاء الوفد المرافق له وإلى الإدارة البرلمانية ببالغ الشكر والتقدير على الجهود المبذولة وعلى المثابرة وروح المسؤولية.

وبين أن المجلس يتوّج بعد هذا الجهد مرحلة أولى من عمله التشريعي باستكمال اللجان القارة لجلسات الاستماع الموحدة حول مشروع مخطط التنمية 2026-2030، وذلك في انتظار إعداد التقرير التأسيسي وعرضه على أنظار مكتب المجلس لضبط موعد الجلسة العامة كمرحلة ثانية من نظر المجلس في مشروع هذا المخطط.

كما عبّر السيد رئيس المجلس عن التقدير والاحترام للسيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة إدارات الدولة الذين رافقوه على امتداد الجلسات الثلاثة، مُثَمِّناً عالياً روح التعاون والمسؤولية التي طبعت هذه الجلسات، ومُنوِّهاً بالحرص المشترك والجاد على التفاعل الإيجابي وعلى بلوغ الغاية التي تجتمع عليها وظائف الدولة، والتي تتمثل أساساً في خدمة المصلحة العليا للوطن.

وأكد أن النقاشات التي دارت خلال هذه الجلسات بيّنت التزام نواب الشعب بنقل وإبلاغ مختلف مشاغل وانتظارات المواطن في كل ربوع تونسنا العزيزة، موضحاً في هذا الصدد أن نواب الشعب يدركون جيداً حجم الإكراهات وجسامة التحديات، بالقدر الذي يدركون به الأهمية التي يجب إيلاؤها لوضع أفضل السياسات الاستشرافية وأسلم البرامج القطاعية وأنجع المشاريع التنموية التي من شأنها الارتقاء ببلادنا إلى ما نشده من نماء وازدهار، والتي لا بد أن تنزل في المقام الأول في إطار الحرص الدؤوب على تجسيم الخيارات الوطنية وتزليل مقتضيات وفلسفة دستور الجمهورية الجديد على أرض الواقع.

وأكد السيد رئيس المجلس أن هذا المخطط الاستشراقي يجب أن يُمثل خارطة طريق على المدى المتوسط ووثيقة مرجعية لكل ما ستُقدم

عليه بلادنا خلال الخماسية المقبلة، بما في ذلك على وجه الخصوص قوانين المالية للسنوات المقبلة والموازن الاقتصادية ومختلف الإصلاحات الكبرى لاسيما على المستويين الهيكلي والتشريعي، مبيّناً أنه يُحسب لهذا المخطط إمامه بمختلف الجوانب القطاعية والمجالية والسياسات العمومية على مختلف الأصعدة، وتركيزه بصفة جليلة على البعد التنموي الذي اعتبره الضمانة الأساسية للقطع مع التهميش والركيزة الكبرى لتحقيق الإنصاف بين الفئات والجهات.

وجدّد التأكيد أن مجلس نواب الشعب مُتحمّل لمسؤولياته التشريعية وتلك الرقابية على وجه الخصوص للمساهمة الفاعلة في تحويل هذا المخطط الطموح إلى واقع ملموس، مبرزاً أن نواب الشعب مُستعدّون في قادم الأيام للنظر بالجدية المطلوبة في كلّ مشاريع القوانين المرافقة لهذا المخطط والمنبثقة عنه والتي ستمثل الأرضية التشريعية الصلبة لإنجازه ولتحقيق الأهداف التي رسمها.

وفي هذا السياق، وفي ضوء ما صرّح به الطرف الحكومي سواء خلال مناقشة مشروع قانون المالية أو خلال هذه الجلسات المتتالية، أوضح أن المجلس يتطلّع إلى عرض وإحالة حزمة من القوانين الهامة والحيوية، وفي مقدمتها تلك المتعلقة بمجلة المياه ومجلة المحروقات ومجلة الاستثمار ومجلة الصرف وتنقيح وتطوير مجلة الجماعات المحلية، إضافة إلى تبسيط الأطر التشريعية لتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة وتطوير منظومة الصفقات العمومية بما يكفل تسريع الإنجاز ونجاعة المشاريع.

وفي خاتمة هذه الجلسات، أعلن السيد رئيس مجلس نواب الشعب عن إنهاء النظر في مشروع مخطط التنمية 2026-2030 على مستوى أشغال اللجان القارة، في انتظار إعداد التقرير التأسيسي حوله، وبرمجة مناقشته في جلسة عامة تُخصص للنظر في هذا المخطط الوطني الذي يُرتقب منه أن يُكرّس مقومات وركائز الدولة الاجتماعية، وأن يُترجم الإنصاف والعدالة المجالية، وأن يسعى إلى تحويلها إلى واقع ملموس يُحرّك عجلة الاقتصاد والإنتاج ويخلق الثروة والنمو ويُحقّق تطورات التونسيات والتونسيين.

III- التوصيات

إثر مناقشة وثائق المخطط وبناءً على ما تم تقديمه من معطيات والنقاش المستفيض خلال الجلسات التمهيدية للجان ولسات الاستماع الموحدة إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط بحضور عدد من الإطارات العليا من مختلف الوزارات، يتوجه أعضاء مجلس نواب الشعب بجملة من التوصيات والمقترحات الرامية إلى مزيد تعزيز نجاعة هذا المخطط في الاستجابة للأولويات الوطنية والإقليمية والجهوية والمحلية بناءً على تطورات المواطنين واحتياجاتهم بما يضمن تحسين شروط التنفيذ ومرافقة مختلف مراحله ومتابعته في إطار الدورين التشريعي والرقابي للمجلس، ويسهم في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

وعلى هذا الأساس، يتقدّم أعضاء مجلس نواب الشعب بالتوصيات التالية:

- توصيات عامة: تتعلق بالإطار العام للمخطط ومنهجية وآليات تنفيذه ومتابعته،

- توصيات قطاعية: تهّم مختلف المجالات والقطاعات التي تناولها.

أولاً: التوصيات العامة:

❖ تطوير المنظومة التشريعية بما يضمن تحقيق أهداف مخطط التنمية 2030-2026 باعتبارها الرافعة الأساسية للتنمية العادلة والشاملة، حيث أقر مشروع مخطط التنمية موضوع الدرس في عديد المواضيع بضرورة وضع الأطر القانونية للقيام بالإصلاحات وتنفيذ البرامج المستوجبة كما أقر بضرورة مراجعة النصوص التشريعية المنظمة لعدد القطاعات وجعلها مواكبة لاستحقاقات المرحلة القادمة لا سيما في المجالات التي شهدت تعثر إنجاز البرامج وتعطلها جزاء غياب الأحكام التشريعية و/أو عدم تكيفها مع الوضعيات التي أفرزتها الممارسة.

وعليه يُوصي أعضاء المجلس بوضع إستراتيجية أفقية تنبثق عنها صياغة أطر تنسيقية واضحة وناجعة بين مختلف هيكل الدولة بغاية تحيين وتطوير المنظومة التشريعية القائمة بما يضمن تناغمها مع دستور جويلية 2022 ومع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها بلادنا. وفي هذا الإطار، يدعو أعضاء المجلس الوظيفة التنفيذية بالإسراع في إحالة مشاريع القوانين التي ما فتئت تُعلن عن جاهزيتها في انتظار إحالتها إلى المجلس لدراستها والمصادقة عليها على غرار مجلة الصرف ومجلة المياه ومجلة المحروقات ومجلة البيئة ومجلة الغابات ومجلة التهيئة الترابية والتعمير والمجلة الجزائية وقانون الاستثمار والقانون الأساسي للبلديات وقانون الوظيفة العمومية وغيرها من مشاريع القوانين المهمة ذات الصلة المباشرة بتنفيذ الأهداف الطموحة لهذا المخطط.

كما يُطالب السادة النواب بجرد للنصوص القانونية في مستوى جميع الوزارات لتفادي إشكاليات النصوص المتناقضة والنصوص المهجورة واستكمال استصدار النصوص التطبيقية للقوانين التي صادق عليها مجلس نواب الشعب. وفي هذا الصدد، يتعين تحديد المراسيم والقوانين والأوامر المعنية بالمراجعة الجزئية والكلية ووضع جدول زمني لذلك مع موافاة مجلس نواب الشعب بمدى تقدم هذه الأشغال وتقديم خارطة طريق في الغرض لمزيد التنسيق وترشيد المبادرات التشريعية بما يضمن نجاعة الإصلاحات التشريعية.

❖ المطالبة بالمراجعة الدورية لما جاء بمشروع المخطط من أهداف وبرامج بغاية التفاعل الفوري والحيثي مع التغيرات الوطنية والعالمية بالاستئناس بالدراسات والبحوث العلمية التي تُعدّها مراكز ومخابر البحث لتثبيت بعض الخيارات الواردة بمشروع المخطط أو مراجعتها وإقرار تقييم سنوي لمستوى الإنجاز ورفع تقرير في الغرض إلى مجلس نواب الشعب، بما يُساهم في تيسير الدور الرقابي للمجلس. ويتضمن هذا التقرير الأساس مدى تقدم إنجاز المشاريع المبرمجة بمختلف الجهات بما يُمكن المجلس من متابعة نسب الإنجاز وتقييم مدى الالتزام بتنفيذ المشاريع الواردة بالمخطط.

❖ حوكمة تنفيذ المشاريع العمومية من خلال التعجيل بتسوية الإشكاليات المتعلقة بصرف الاعتمادات وخلاص المستحقات المالية للمقاولات والمؤسسات المتعاقدة مع الدولة، بما يضمن استمرارية إنجاز المشاريع وعدم تعطيل الاستثمار والدورة الاقتصادية.

❖ اعتماد منهجية واضحة لترتيب المشاريع المدرجة بمخطط التنمية وفق أولويات وطنية ومردودية اقتصادية واجتماعية تكفل توجيه الموارد نحو المشاريع ذات الأثر التنموي الأكبر وتحّد من تشتت التدخّلات وتُعزز التحوّل الهيكلي للاقتصاد الوطني.

❖ إيلاء التحوّل الرقمي الأهمية الاستراتيجية القصوى التي يستحقها انطلاقاً من أن هذا المجال يمثل الرافعة الأساسية لتحقيق التوجهات الكبرى لمخطط التنمية 2030-2026 في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وذلك انطلاقاً من الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا الحديثة في تقليص الفجوات التنموية بين الجهات وتحقيق العدالة الترابية حيث يُتيح الانتقال نحو المنظومات الذكية والمنصات الرقمية الموحدة فكّ العُزلة عن المناطق الداخلية وتقريب الخدمات الأساسية من المواطن والمستثمر على حد سواء.

❖ لئن تضمّن عرض مشروع مخطط التنمية 2030-2026 تشخيصاً دقيقاً لواقع جل القطاعات والنقائص المسجلة على مستويات مختلفة وقدم رؤية حول الإصلاحات والبرامج غير أنّه لم يأت بتسقيف زمني لهذه الحلول والبدائل التي يطرحها، لذا يُوصي أعضاء المجلس ويُشدّدون على وضع روزنامة واضحة لقيادة مختلف البرامج التنموية بما يُضفي الشفافية على عمل الحكومة ويتيح لمجلس نواب الشعب القيام بدوره المحوري في الرقابة والمتابعة والتقييم.

❖ تطوير منظومة الصفقات العمومية باعتبارها الآلية الأساسية لتنفيذ الاستثمار العمومي، وجعلها أكثر نجاعة ومرونة بما يضمن تسريع إنجاز المشاريع المضمّنة بمخطط التنمية 2030-2026، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص آجال إعداد وإبرام وتنفيذ الصفقات وتعميم الرقمنة على مختلف مراحلها. إضافة إلى إرساء آليات خاصة ومبسطة للمشاريع ذات الأولوية الاستراتيجية بما يُعزّز فاعلية التنفيذ ويرفع من نسق إنجاز الاستثمار العمومي.

❖ اعتماد مقاربة قائمة على حقوق الإنسان في إعداد وتنفيذ ومتابعة السياسات العمومية، مع إدراج مؤشرات حقوقية إلى جانب المؤشرات القطاعية لقياس مدى التمتع الفعلي بالحقوق وتقييم أثر التدخّلات العمومية، وتطوير البعد الاجتماعي للمخطط بما يُعزز الانتقال من مقاربة قطاعية قائمة على تنفيذ البرامج إلى مقاربة تنمية شاملة تركز على النتائج والأثر وتضمن تكامل السياسات العمومية وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

ثانياً: التوصيات القطاعية:

يتمحور مخطط التنمية 2030-2026 حول خمسة محاور جوهرية تتمثل في ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة وتحقيق تنمية مجالية متوازنة واندماج اقتصادي واجتماعي شامل وعادل بين الجهات وتعزيز النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية وتحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة وتحديث الإطار المؤسسي وتكريس نجاعة المرفق العام. وانطلاقاً من هذه المحاور، وما أفرزته دراسة المخطط من ملاحظات واستنتاجات، يوصي مجلس نواب الشعب بجملة من المقترحات القطاعية التي تعكس تفاعل اللجان القارة مع مضامينه وترمي إلى مزيد تدقيق التوجهات التنموية وتعزيز قابليتها للتنفيذ بما ينسجم مع أولويات التنمية الوطنية وانتظارات مختلف الجهات والفئات في إطار الدور التشريعي والرقابي للمجلس ومساهمته في دعم السياسات العمومية ومتابعة تنفيذها. وتتمثل هذه التوصيات اجمالاً حسب توزيع محاور المخطط في يلي:

أولاً: في محور التنمية الاجتماعية العادلة والشاملة:

تمثلت هذه التوصيات إجمالاً في يلي:

❖ تفعيل مؤشرات قابلة للقياس في الملف الاجتماعي من خلال التوصية بضرورة إرفاق الأهداف الكمية التي يستهدفها مخطط

التنمية 2026-2030 على غرار تقليص نسبة الفقر إلى أقل من 15%، بمؤشرات نوعية مرتبطة بالفقر متعدد الأبعاد (الصحة، السكن، النفاذ إلى الخدمات)، مع إعداد تقرير تقييبي نصف سنوي يُرفع إلى مجلس نواب الشعب.

❖ ربط تقليص الفقر بمنظومة الحماية الاجتماعية الفعلية وإدراج جدول زمني مُلزم لإصلاح منظومة الضمان الاجتماعي يتضمن توسيع التغطية لفائدة العمال غير النظاميين والمستقلين والعاملات الفلاحيات.

❖ ضبط خارطة طريق لمناهضة الهشاشة الاجتماعية، وتحديد آليات التدخل القابلة للتمويل في ميزانية الدولة.

❖ تمكين مختلف الجهات من البنية التحتية الصحية وإدراج الصحة الرقمية كرافد أساسي، مع تخصيص محور مستقل ضمن المخطط للصحة الرقمية والطب عن بُعد.

❖ مزيد الرفع من أهمية الخدمات الاجتماعية في احتساب مؤشّر التنمية الجهوية.

❖ مراجعة قياس مؤشر التنمية الجهوية يأخذ بعين الاعتبار استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، القيمة المضافة ونسبة الاستثمار الخاص، مناخ الأعمال، وغيرها.

❖ توجيه الاستثمار العمومي نحو الخدمات الاجتماعية في الجهات الأقل تنمية، من خلال تحديد نسبة دنيا مُلزمة من الاستثمار العمومي في قطاعي الصحة والشؤون الاجتماعية موجهة للجهات التي لم تبلغ عتبة مؤشر التنمية الجهوية 0.5 نقطة في إطار تكريس العدالة الشاملة بين الجهات والفئات.

❖ رسم خارطة طريق لتدعيم حقوق ذوي الإعاقة، كُبُعد استراتيجي لهذا المخطط، يشمل الولوج إلى التعليم والتشغيل والعلاج، مع جدول مُلزم لمراجعة التشريعات ذات الصلة خلال فترة المخطط.

❖ تعزيز آليات حماية كبار السن ورعايتهم من خلال تطوير برامج ومشاريع تضمن رعايتهم الصحية والاجتماعية وتحسين جودة خدمات الإحاطة بهم وتعزيز إدماجهم في الحياة المجتمعية بما يحفظ كرامتهم ويصون حقوقهم.

❖ تعزيز الحق في الثقافة عبر ضمان النفاذ المتكافئ إلى الخدمات والفضاءات الثقافية ودعم الصناعات الثقافية والإبداعية خاصة في الجهات الداخلية.

أما في مجال التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والرياضة والشباب، فقد أوصى النواب بما يلي:

❖ الإسراع باستكمال إصلاح المنظومة التربوية وفق رؤية وطنية شاملة تضمن استقرار السياسات التربوية، وتفعيل المجلس الأعلى للتربية في أقرب الآجال، بما يضمن حسن قيادة الإصلاح التربوي واستمراره.

❖ تعزيز حوكمة المنظومة التربوية من خلال تطوير آليات المتابعة والتقييم وربط المسؤولية بالمحاسبة واعتماد مؤشرات أداء دقيقة لقياس جودة التعليم ومردودية المؤسسات التربوية.

❖ رصد الاعتمادات المالية اللازمة لإنجاز المشاريع المبرمجة في قطاعات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والشباب والرياضة، مع العمل على حل الإشكاليات العقارية ودعم البنية الأساسية والتجهيزات بالمؤسسات التربوية، خاصة بالمناطق الداخلية والريفية

والتسريع في رقمنة المؤسسات التعليمية وضمان تكافؤ الفرص في النفاذ إلى التكنولوجيا.

❖ العمل على التصدي لظاهرة الانقطاع المدرسي عبر اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد تشمل الإحاطة الاجتماعية والنفسية وتحسين النقل المدرسي وتطوير الإقامة والإعاشة وتوسيع تجربة مدارس الفرصة الثانية.

❖ مراجعة منظومة التوجيه المدرسي والجامعي والتوجّه نحو الاختصاصات العلمية والتكنولوجية والمهن المستقبلية.

❖ الارتقاء بمنظومة التكوين المهني من خلال تحديث الاختصاصات وتطوير التجهيزات وإرساء شراكة فعلية مع المؤسسات الاقتصادية وتوسيع نظام التكوين بالتداول والتكوين داخل المؤسسات، مع ربط برامج التكوين المهني والتعليم العالي بحاجيات سوق الشغل عبر مراجعة دورية للبرامج البيداغوجية وإعداد خارطة وطنية للمهن المستقبلية تُحَيّن بصفة منتظمة.

❖ تعزيز البحث العلمي والابتكار بالرفع من الاعتمادات المخصصة له ودعم مشاريع البحث ذات الأولوية الوطنية وتأمين نتائج البحث العلمي وربط الجامعات بالمؤسسات الاقتصادية.

❖ وضع استراتيجية وطنية للحدّ من هجرة الكفاءات والعمل على تحويلها إلى هجرة دائرية تُمكن من الاستفادة من كفاءات التونسيين المهاجرين سواء عبر تشجيع عودتهم أو عبر إشراكهم في مشاريع التنمية.

❖ التسريع في إنجاز المنشآت الشبابية والرياضية مع ضمان حسن توزيعها بين مختلف الجهات وإبلاء الأولوية للمناطق الداخلية والحدودية والأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

❖ دعم الرياضة المدرسية والجامعية باعتبارها رافدا أساسيا لاكتشاف المواهب، مع تحسين البنية الأساسية الرياضية داخل المؤسسات التربوية والجامعية.

❖ إحداث مسار للتعليم التقني يبدأ بالسنة السابعة إعدادي تقني، ويستهدف خاصة التلاميذ ذوي المهارات التقنية أو توجّهات حرفية.

❖ إرساء منظومة إشهاد مرحلية تُمكن المتعلمين من الحصول على شهادات مهنية خلال مختلف مراحل التكوين، بما يُسهّل اندماجهم في سوق الشغل أو الانتصاب للحساب الخاص.

❖ إحداث بكالوريا للتعليم التقني تُتيح للناجحين مواصلة الدراسة بالمعاهد التكنولوجية والجامعات التقنية.

❖ إدماج التربية الرقمية ضمن المناهج التعليمية لترسيخ ثقافة رقمية واعية وتعزيز الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا مع إدراج الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية وفق مقاربة تربوية متوازنة، بما يطور جودة التعليم دون المساس بتنمية التفكير النقدي والإبداعي لدى المتعلمين.

❖ مراجعة البرامج بتركيزها على اعتماد نظام تقييم مدرسي يقوم على اكتشاف المهارات.

ثانيا: في محور تعزيز النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية

➤ قطاع الصناعة:

❖ مراجعة الخارطة الصناعية الوطنية بما يضمن التوازن بين الجهات الداخلية والساحلية.

❖ ضرورة حماية القطاعات الصناعية الهشة مثل قطاع النسيج، وذلك بالحد من المنتجات المستوردة.

❖ إعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات العمومية الصناعية التي تواجه صعوبات.

❖ تشجيع الصناعات التحويلية بما يساهم في تهمين الإنتاج الوطني وخلق القيمة المضافة.

❖ تأهيل اليد العاملة في قطاع الصناعة عبر برامج موجهة في التكوين المهني المستمر.

❖ تعزيز الدور الاقتصادي للأقطاب التكنولوجية والصناعية تماشيا مع أهداف مشروع المخطط الرامية الى تحويل البحث العلمي إلى إنتاج صناعي عبر تعزيز الروابط بين الجامعات ومراكز البحث من جهة، والمؤسسات الصناعية من جهة أخرى، فضلا عن توجيه البحث التطبيقي نحو حاجيات السوق والاولويات الصناعية الوطنية مع ضرورة العمل على تحسين حوكمة الأقطاب التكنولوجية وتعزيز نجاعتها التشغيلية.

➤ قطاع التجارة:

❖ العمل على مكافحة السوق الموازية وإحكام الرقابة على مسالك التوزيع والتصدي إلى عمليات الاحتكار والمضاربة.

❖ الإسراع بإصدار النصوص القانونية لتنظيم التجارة الالكترونية التي أضحت من أهم سبل المبادلات التجارية.

❖ التوجه نحو تنوع الأسواق الخارجية وتفعيل التجارة البينية في إطار توظيف الميزات التفاضلية والموقع الجغرافي الاستراتيجي المميز لبلادنا.

❖ الدعوة إلى اعتماد مقاربة أكثر فاعلية لتطوير التجارة البينية مع دول الجوار.

➤ قطاع المناجم:

❖ ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية للنهوض بالقطاع المنجمي لتمكين الثروات الطبيعية التي تزخر بها بلادنا.

❖ الاسراع بتنقيح مجلة المناجم لتوفير إطار قانوني يشجع الشفافية ويضمن الحوكمة الرشيدة في استغلال الثروات الطبيعية.

➤ قطاع السياحة:

❖ مراجعة الإطار التشريعي المنظم للقطاع السياحي والتسريع بإصدار كراسات الشروط المتعلقة بأنماط الإيواء السياحي البديل.

❖ التسريع بإيجاد الحلول العاجلة للوحدات الفندقية المغلقة.

❖ تنوع العرض السياحي والتوجه نحو السياحة البديلة والسياحة الاستشفائية.

➤ قطاع النقل:

❖ مزيد العمل على الارتقاء بقطاع النقل وتحديث منظوماته من خلال تطوير البنية التحتية وتعزيز نجاعتها بما يضمن تحسين الربط بين الجهات والأقاليم ودعم العدالة الاجتماعية والمجالية عبر فكّ العزلة وتقريب الخدمات ودفع عجلة النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي.

❖ وضع مخططات مرورية شاملة ومستدامة لا سيما في المدن الكبرى.

❖ الإسراع في إصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية الناشطة في القطاع وتطوير حوكمتها المالية والإدارية للرفع من مؤشرات أدائها على غرار شركة الخطوط التونسية.

❖ تطوير منظومات النقل الذكي وتحسين جودة الأداء والاعتماد على التكنولوجيات الحديثة بما يضمن تحسين جودة الخدمات المقدمة.

❖ ارساء نقل حديث ونظيف وناجع اقتصاديا واجتماعيا وتفعيل الانتقال الطاقى في مجال النقل كخيار استراتيجي.

❖ تحسين أداء قطاع النقل وتطوير طرق السلامة في مختلف أنماطه بما يضمن الارتقاء بجودة الخدمات والأنظمة الوقائية.

❖ العمل على تحديث وتطوير الأطر التشريعية المنظمة للقطاع وملائمتها مع المتطلبات الحديثة خاصة في المجالات التنافسية في النقل.

➤ التحول الرقمي:

❖ ضرورة التسريع في إنجاز المشاريع المبرمجة في مجال التحول الرقمي، باعتبارها من الركائز الأساسية لتحديث الإدارة العمومية والارتقاء بجودة الخدمات العمومية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني واستكمال مختلف المشاريع ذات الصلة في الأجال المحددة.

❖ تسريع رقمنة الخدمات الإدارية، ولا سيما تلك المرتبطة بالمعاملات اليومية للمواطن والمؤسسة بما يساهم في تقريب الخدمات وتحسين جودتها وتبسيط الإجراءات الإدارية والحد من البيروقراطية والتعقيدات الإجرائية وتقليص آجال معالجة الملفات وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة ودعم مكافحة الفساد.

❖ مواصلة دعم الاستثمار في البنية التحتية الرقمية ودعم البحث والتطوير وتأهيل الكفاءات الوطنية وتشجيع المؤسسات وخاصة الصغرى والمتوسطة على تبني التقنيات الحديثة بما يرفع من مساهمة الاقتصاد الرقمي في النمو وإحداث مواطن الشغل ذات القيمة المضافة ويعزز مكانة تونس كمركز إقليمي للتكنولوجيا والابتكار.

❖ حماية الحقوق الرقمية والمعطيات الشخصية في جميع مشاريع التحول الرقمي.

❖ ضمان حوكمة رقمية قائمة على احترام حقوق الإنسان.

❖ العمل على تحسيس المواطن للانخراط في البرامج الوطنية للرقمنة وتعزيز الثقة بين المواطن والإدارة.

ثالثا: في محور تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقى والحفاظ على بيئة سليمة:

➤ القطاع الفلاحي:

❖ وضع رؤية متكاملة لتعزيز مكانة القطاع الفلاحي ضمن هذا المخطط التنموي تقوم على تشجيع الاستثمار في المجال الفلاحي.

❖ تحيين وتفعيل الخارطة الفلاحية مع مراعاة الخصوصيات الإقليمية والتغيرات المناخية.

❖ اعتماد رؤية شاملة ومستدامة لمواجهة تحديات شح الموارد المائية وتعزيز حوكمة القطاع وتسريع إنجاز المشاريع المائية بما يضمن تحقيق الأمن المائي.

❖ اتخاذ اجراءات عملية لدعم الإنتاج الفلاحي والرفع من مردوديته ومنها توفير مياه الري عبر مضاعفة مجهود بناء السدود والبحيرات وإنشاء خزانات مائية سطحية لتوفير موارد مائية دائمة ومغذية للمائدة المائية.

❖ إعادة هيكلة وتأهيل الوكالة الوطنية للتنقيب عن المياه لدعم قدرتها على تأمين اشغال التنقيب عن المياه الجوفية.

❖ التأكيد على وضع استراتيجية واضحة تتضمن السبل والآليات لإعادة هيكلة وتكوين القطيع والهوض بمنظومة اللحوم الحمراء والبيض.

❖ إرساء منظومة حمائية من السرقة تُساهم في حماية الإنتاج وضمان استدامته مما يُشجّع على الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

❖ وضع استراتيجية متكاملة لتحقيق السيادة الغذائية عبر تثمين البذور الأصلية وتأهيل العاملين في القطاع واحكام التصرف في الأراضي الدولية.

❖ مزيد حماية الحيوانات البرية والنباتات الغابية وتثمينها للهوض بالمناطق الداخلية.

❖ تثمين آلية الشركات الأهلية في القطاع الفلاحي خاصة في استصلاح الأراضي واستغلال الأراضي الفلاحية الدولية.

❖ العمل على إعادة هيكلة واصلاح قطاع الصيد البحري ومزيد حوكمة نشاطه ورقمنة خدماته وتطوير بنيته التحتية.

❖ تدعيم العمل المشترك بين مختلف المتدخلين في القطاع الفلاحي من أجل إنجاح مخطط التنمية.

❖ تثمين مياه المعالجة وإعادة استعمالها في المجال الفلاحي خاصة في ظل إشكالية الاحتباس الحراري وتُدرة المياه.

➤ الانتقال الطاقى:

❖ الإسراع في إنجاز مشاريع الانتقال الطاقى لما يمثله من دافع اقتصادي وتنموي كبير.

❖ التعجيل بمراجعة مجلة المحروقات قصد استقطاب الاستثمارات.

❖ تشجيع الاستثمار في مشاريع تخزين الكهرباء المنتج من الطاقات المتجددة في ظل تنامي الاستثمارات في هذا المجال.

➤ الحفاظ على البيئة:

❖ إيجاد حلول جذرية للتلوث البيئي خاصة في المناطق التي تُعاني من وضع صحي خطير، ومنها خاصة تعويض الصناعات الملوثة بصناعات صديقة للبيئة.

❖ العمل على تجاوز النقص في عدد الآليات والتجهيزات المخصصة للنظافة والمحافظة على البيئة بالجهات.

❖ اعتماد مؤشرات لقياس التمتع بالحق في بيئة سليمة ومتوازنة وإدماج مبادئ العدالة البيئية والاستدامة في مختلف السياسات والبرامج التنموية.

رابعاً: في محور تحديث الإطار المؤسسي وتكريس نجاعة المرفق العام:

تقدم النواب بجملة من التوصيات في هذا المحور المتعلق تحديث الإطار المؤسسي وتكريس نجاعة المرفق العام. وتتمثل هذه التوصيات إجمالاً فيما يلي:

➤ قطاع الوظيفة العمومية:

❖ تطوير قطاع الوظيفة العمومية بما يضمن تعزيز نجاعة الإدارة وتعزيز قدرتها على إنجاز المشاريع العمومية على مختلف المستويات الوطنية والجهوية والمحلية، وبما يُحقّق الانسجام بين مختلف هياكل الدولة في تنفيذ السياسات العمومية.

❖ اعتماد منظومة حديثة للتصرف في الموارد البشرية ترتكز على الكفاءة والجدارة والاستحقاق عند تحمّل المسؤوليات الإدارية والخطط الوظيفية وربط التأجير والحوافز بمردودية الأعوان- على المستوى الوطني والتمثيلات التونسية بالخارج- وجودة الأداء بما يُساهم في الرفع من نجاعة الإدارة العمومية وتحسين جودة الخدمات.

➤ حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية:

❖ إعداد برنامج وطني متكامل لإصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية وحوكمتها باعتبارها ركيزة أساسية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ السياسات العمومية.

❖ اعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص كألية استراتيجية لتعبئة الموارد المالية والفنية وتسريع إنجاز المشاريع بمختلف القطاعات ولا سيما منها الانتاجية المضمّنة بمشروع المخطط، وذلك من خلال تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي المنظم لها وتبسيط الإجراءات وتحفيز الاستثمار الخاص في المشاريع ذات الأولوية.

➤ الدور التنموي للدفاع الوطني:

❖ تعميم التجربة التنموية الرائدة لمشروع رجم معتوق والمخديت باعتبارها مكسباً تنموياً هاماً يعكس دور المؤسسة العسكرية في إسناد المجهود الوطني للتنمية خاصة بالمناطق الصحراوية لتشمل مناطق أخرى من الجمهورية بما يساهم في دفع التنمية الجهوية والمحلية ويساعد في مواصلة إنجاز المشاريع التنموية في مجال الزراعات البيولوجية وتثمين الغطاء النباتي وتنمية الصناعات المرتكزة على الموارد المحلية والمساهمة في تطوير مشاريع السياحة البديلة.

❖ مزيد تثمين البحوث العسكرية نظراً لما تتمتع به المؤسسة العسكرية من كفاءات علمية في هذا المجال وتمكين مؤسسات التعليم العالي المدني من الانفتاح على هذه البحوث والمنجزات عبر شراكات مع مخابر البحث بهذه المؤسسات.

❖ مزيد الانفتاح على منظومة التكوين المهني العسكري والاستفادة من مزاياها التفاضلية بالنظر إلى جودة التكوين الذي توفره وكفاءته في إعداد الموارد البشرية وذلك من خلال توسيع الانتفاع بها لفائدة المدنيين وإرساء شراكات مع منظومة التكوين المهني والجامعات والقطاع الخاص بما يستجيب لحاجيات سوق الشغل ويساهم في تنمية رأس المال البشري.

➤ المنظومة الأمنية:

❖ تعميم التغطية المجالية للمقرات الأمنية عبر رصد اعتمادات مالية لإنشاء مراكز أمنية إضافية مع التأكيد على تدعيم وسائل العمل والتجهيزات الضرورية بما يُمكن القوات الأمنية من مزيد تطوير الجاهزية للاضطلاع بمهامها في الحفاظ على الأمن العام ومكافحة الجريمة المنظمة بكافة أشكالها.

❖ الحدّ من الكوارث المروية ودعم السلامة المروية عبر توسيع منظومة النقل الذي على بقية أقاليم البلاد حسب الأولويات وطبقاً لمقاييس مضبوطة.

❖ دعم التجهيزات والبنية التحتية لبرنامج الحماية المدنية وخاصة استكمال تجهيز مقرات الحماية المدنية بعدد من الجهات التي تم الانتهاء من بنائها ولم يتم الشروع بالانتفاع من خدماتها.

❖ تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بإعادة العمل بنموذج شرطة الجوار وتعميمها مجاليا.

➤ تطوير منظومة الرقابة والتفقد والتقييم:

❖ بلورة رؤية مشتركة بين هياكل الرقابة والتفقد حول تطوير منظومة الرقابة والتفقد والتدقيق في القطاع العام وإضفاء مزيد من النجاعة على أعمال الهيئات المعنية لتحقيق التكامل في الأدوار بينها بما يستجيب لمقتضيات حسن التصرف في المال العام ويعزز من قدرات الدولة على مكافحة الفساد مع أهمية تطوير مناهج ووسائل عمل هياكل الرقابة ومواكبة التطورات المتعلقة بأسس التصرف العمومي الحديث.

❖ اعتماد مؤشرات لقياس جودة النفاذ إلى الخدمات العمومية الأساسية ومدى احترام مبادئ المساواة والعدالة المجالية كاعتماد مؤشرات مصنفة حسب الجنس والجهة والإعاقة والفئة العمرية.

❖ إرساء آلية مؤسسية لتقييم الدوري لحصيلة السياسات العمومية وأثرها على التمتع الفعلي بالحقوق والحريات ونشر نتائج هذا التقييم بصفة دورية اعتماداً على مؤشرات موضوعية وقابلة للقياس، بما يعزز الشفافية والمساءلة واستمرارية الإصلاحات.

➤ التعاون الدولي والتونسيين بالخارج:

❖ وضع سياسة وطنية متكاملة لتعزيز مساهمة التونسيين بالخارج في تحقيق أهداف التنمية، تركز على تعبئة طاقات الجالية واستقطاب كفاءاتها وخبراتها وتشجيع استثماراتها وتبسيط الإجراءات الإدارية والخدمات المسداة لفائدتها وتطوير الخدمات القنصلية الرقمية وإشراك الكفاءات ورجال الأعمال في المشاريع الوطنية الكبرى ودعم مساهمة أبناء الجالية في التنمية المحلية وتعزيز نقل المعرفة والتكنولوجيا. مع إرساء آليات للتواصل الدوري ومؤشرات لقياس مساهمة الجالية في تنفيذ مخطط التنمية وتحقيق أهدافه.

❖ إحداث صندوق استثمار وشباك موحد خاص بالتونسيين بالخارج.

❖ اعتماد سياسة خارجية داعمة لأهداف التنمية، تركز على إرساء استراتيجية وطنية للدبلوماسية الاقتصادية وتعزيز التنسيق بين وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الاقتصاد والتخطيط وسائر الوزارات والهيئات المعنية. مع وضع مؤشرات أداء سنوية لقياس مساهمة البعثات الدبلوماسية في استقطاب الاستثمار وتنمية المبادلات الاقتصادية وإعداد تقرير سنوي يتولى تقييم إسهام السياسة الخارجية في تنفيذ مخطط التنمية ومدى تحقيق أهدافه.

❖ تعزيز نجاعة التعاون الدولي وتوجيه لخدمة أولويات مخطط التنمية من خلال توجيه التمويلات الخارجية نحو المشاريع ذات الأولوية الوطنية وتحسين نسب إنجاز المشاريع الممولة وتطوير الشراكات مع الدول الإفريقية وتعزيز التعاون جنوب-جنوب ودعم التعاون اللامركزي بين الجهات بما يساهم في تحقيق تنمية مجالية متوازنة وتبادل الخبرات واستقطاب التمويلات والاستثمارات الداعمة للتنمية.

❖ إرساء منظومة فعالة لمتابعة وتقييم تنفيذ البعد الخارجي لمخطط التنمية، تركز على تكليف الحكومة بتقديم تقرير سنوي إلى

مجلس نواب الشعب حول مدى تقدم تنفيذ هذا البعد وإحداث آلية وطنية للتنسيق بين مختلف المتدخلين في السياسة الخارجية الاقتصادية وإدراج مؤشرات خاصة بالتعاون الدولي والتونسيين بالخارج ضمن منظومة متابعة المخطط وإجراء تقييم دوري لأثر الاستثمار الأجنبي على التنمية المجالية، إلى جانب تطوير قاعدة بيانات وطنية للمشاريع الدولية بما يعزز نجاعة المتابعة واتخاذ القرار المبني على المعطيات.

➤ السياسة العدلية والحقوق والحريات:

❖ مراجعة شاملة لمهن العدالة في إطار رؤية موحدة لإصلاح مرفق العدالة وتطويره وفق المعايير الدولية.

❖ مراجعة المجلة الجزائية نحو إلغاء العقوبات السالبة للحرية في المخالفات البسيطة ومواكبة الجرائم المستحدثة وتطوير مجلة الإجراءات الجزائية نحو تقليص آجال الاحتفاظ وغيرها.

❖ تأهيل الفضاءات السجنية والتركيز على برامج تعليمية وتكوينية لضمان إعادة الإدماج في المجتمع وتحسين ظروف الزيارات العائلية للمساجين.

❖ وضع خطة متكاملة لتقييم نجاعة آلية السوار الإلكتروني هذه الآلية والعمل على توسيعها خاصة في ضل اكتظاظ السجون (1.43 م² للمودع) مع التأكيد على الانتقال إلى عدالة إعادة التأهيل.

❖ إدراج برامج ومؤشرات لتعزيز الحق في التقاضي والنفاذ إلى العدالة.

❖ الربط البيئي بين السجل العدلي والديوان الوطني للملكية العقارية والقباضات المالية.

❖ تعزيز آليات التصدي للجرائم الرقمية والجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

❖ إيلاء العناية اللازمة لقطاع الإعلام والاتصال ضمن مشروع مخطط التنمية 2026-2030 باعتباره قطاعا استراتيجيا ومكونا أساسيا من مكونات التنمية المستدامة، وذلك من خلال إفراجه بمحور مستقل يتضمن برامج لتطوير الإعلام العمومي والخاص وتعزيز استقلالية المؤسسات الإعلامية ودعم الإعلام الجهوي والرقمي والارتقاء بالتكوين في المهن الإعلامية وترسيخ الحق في حرية التعبير والنفاذ إلى المعلومة بما يساهم في دعم المشاركة المواطنة والشفافية والحوكمة الرشيدة ومرافقة مختلف الإصلاحات التنموية.

خامسا: في محور التنمية المجالية:

❖ إرساء منظومات اقتصادية جهوية متكاملة تستند إلى المزايا التفاضلية لكل جهة قادرة على خلق القيمة المضافة وتعزيز التشغيل ودعم التنمية المستدامة بما يحقق التكامل بين مختلف الجهات والأقاليم ويحدّ من التفاوت التنموي.

❖ دعم قدرات الجماعات المحلية وتمكينها من الاضطلاع بدور محوري في التنمية وفي تنفيذ المشاريع المحلية.

❖ تحسين مناخ الاستثمار على المستوى الجهوي من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية ذات الصلة بالاستثمار وإحداث نافذة موحدة للمستثمرين بما ييسر إنجاز المشاريع ويختزل الأجل. إلى جانب تطوير منظومة الحوافز وتوجيهها نحو تشجيع الاستثمار في الجهات الداخلية، بما يدعم التنمية الجهوية ويساهم في الحد من التفاوت بين الجهات وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة.

❖ دعم الإدارة الجهوية والمحلية بالموارد البشرية واللوجستية اللازمة بما يمكنها من المساهمة الفعلية في التنمية العادلة لمختلف شرائح المجتمع وفي تحسين الخدمات المسداة الى المواطن بمختلف المناطق،

❖ التسريع في مراجعة الأطر القانونية ذات العلاقة بالعمل التنموي على غرار القانون الأساسي للمجالس البلدية والاطر المتعلقة بالإدارة اللامركزية والاطر المنظمة لهياكل التنمية الجهوية.

❖ مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية بما يتلاءم مع الرؤية الجديدة لتقسيم المجال الترابي.

IV - قرار اللجان القارة

أنهت اللجان القارة لمجلس نواب الشعب النظر في مشروع القانون المتعلق بالمصادقة على مخطط التنمية 2026-2030.

انتهت تلاوة التقرير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر جميع اللجان القارة والفريق الإداري الموحد على هذا العمل القيم والجاد ونحن نؤكد أن هذا التقرير التألفي الذي استمعتم إلى حوصلة له والذي يتضمن 135 صفحة يمثل ثمرة أشغال اللجان القارة للمجلس ومساهمات السيدات والسادة النواب في إثراء النقاش حول هذا المخطط الهام وفي تقديم العديد من الملاحظات والآراء والمقترحات العملية والتوصيات البناءة التي ناهزت مائة توصية في جميع المجالات والتي من شأنها أن تبرز الحرص المتواصل لنواب الشعب على معاضدة مجهودات بقية أجهزة ووظائف الدولة وتوحيد الجهود من أجل تجسيم التوجيهات التي كرسها دستور الجمهورية الجديد وبغاية تحقيق ما نسعى إليه جميعا من تعاون وتكامل يجعلنا أكثر قدرة وصمودا لتجاوز الصعاب والتحديات، ويمكننا على وجه الخصوص من استعادة الثقة في مؤسسات الدولة وتأكيد تحمل القائمين عليها للأمانة والمسؤولية الملقاة على عاتقهم خدمة للصالح العام.

وإننا نأمل فعلا في أن يمثل هذا التقرير وثيقة مرجعية في أعمال المجلس في المستقبل ودليلا توجيهيا للاضطلاع بدورنا في المتابعة والمراقبة على أفضل وجه بما يكفل حسن التنفيذ والإنجاز على أرض الواقع وبما يخدم المصلحة العليا للوطن.

والآن ننقل إلى النقاش العام وقبل ذلك أعلم الجلسة العامة بأن النائبة المحترمة السيدة هالة جاب الله طلبت نقطة نظام تتعلق بموضوع خارج عن سير أعمال الجلسة العامة ويتجه التذكير بأن الفصل 106 من النظام الداخلي ورد به ما يلي: "تكون الأولوية أثناء النقاش العام لمن يطلب الكلمة لإثارة نقطة نظام فيما له مساس بسير الجلسة وتعطى له الكلمة فوراً، أو بعد انتهاء من كان بصدد التدخل وعليه أن يبين ما للمسألة التي يريد إثارتها من علاقة بفصل معين من النظام الداخلي لمدة لا تتجاوز دقيقتين ولا تسحب منه الكلمة" على أن الطلب الذي تقدمت به الزميلة المحترمة يندرج ضمن الفصل 108 الوارد به ما يلي: "إذا أراد أحد النواب التدخل في أمر هام ومستعجل، فعليه أن يقدم ذلك في صيغة مكتوبة تبين موضوع الطلب وعلى الرئيس أن يأذن له بالكلام في آخر الجلسة لمدة لا تتجاوز ثلاث دقائق".

الموضوع التي أثارته النائبة المحترمة السيدة هالة جاب الله لها الحق في التدخل في آخر الجلسة في مدة لا تتجاوز ثلاث دقائق. نمر مباشرة إلى النقاش العام وقائمة أولية تحتوي الأسماء التالية:

الزميلات والزعماء المحترمون حسام محجوب، عبد الرزاق عويدات، نبيل حامدي، محمد علي، فاطمة المسدي، عصام شوشان، حسن بن علي، عادل ضياف، يوسف التومي، رياض بلال، محمد اليحيائي، محمد فتحي رجب، صلاح الفرشيشي، عواطف الشنيقي، سامي الرايس، إلياس بوكوشة، سيرين مرابط، أنور المرزوقي، ثابت العابد، لطفي السعداوي.

إذن المصداق للنائب المحترم السيد حسام محجوب، علما وأن القائمة الآن أغلقت بالنسبة إلى التدخلات، تفضل لك الكلمة الأستاذ حسام محجوب.

السيد حسام محجوب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

نناقش اليوم أحد أهم مشاريع قوانين الدولة باعتباره خارطة الطريق والوثيقة المرجعية الوحيدة التي ينبثق منها الميزان الاقتصادي وقانون المالية والميزانية للسنوات القادمة إلى حدود سنة 2030.

فمشروع المخطط التنموي 2026-2030 وعلى عكس المخططات السابقة انبنى على مقاربة تصاعدية نابعة أساسا من مطالب ومشاكل شعبنا المشروعة بعيدا عن المحاصصة وبعيدا عن المقاربات التقليدية قطاعية كانت أو جهوية، فيقدر تهميننا وارتياحنا للتوجهات العامة التي ننتهجها اليوم، في التعويل على قدراتنا الوطنية والقطع مع سياسة الارتهاق للجهات المانحة لما تمثله من حد لسيادة القرار الوطني، ورغم التحديات التي نواجهها في ظل وضع عالمي غير مستقر فإن اقتصادنا الوطني أثبت بالمؤشرات صموده مع إيفاء تونس بجميع تعهداتها رغم الخيارات والإشكاليات المتراكمة في جل القطاعات التي نعانها منذ عقود.

السيد الوزير، بصفة عامة إذا أردنا النجاح لأي مشروع أو مخطط، فذلك يبقى رهين تشريك وانخراط جميع وظائف الدولة إضافة إلى القطاع الخاص ومكونات المجتمع المدني في تحقيق أهداف المشروع وعليه، فإن مدى تحقيق هذا المخطط لأهدافه يبقى، حسب رؤيتنا، مرتبطا بثلاث رهانات أساسية: أولا الإصلاح التشريعي، ثانيا القدرة على التنفيذ، ثالثا مدى توفر الاعتمادات والتمويلات اللازمة لإنجاز المخطط.

بالنسبة إلى الرهان الأول وهو الإصلاح التشريعي وبالعودة إلى أهم أسباب الإخفاق للمخططات السابقة التي لم تبلغ سوى أقل من 50% من برامجها، فإن ذلك يعود إلى نصوص قانونية بالية نتج عنها طول وتعقيد الإجراءات ومن هذا المنطلق يبقى نجاح هذا المخطط رهين انطلاقنا جميعا كوظائف للدولة في إصلاح تشريعي جذري لترسانة القوانين الجائئة على قلوبنا والمعطلة للإقلاع الاقتصادي وتحقيق النمو وذلك عبر المنهجية التالية:

أولا، إحصاء شامل لكل النصوص التشريعية،

ثانيا، التطهير التشريعي للنصوص القانونية المتضاربة والتي تعود إلى القرن التاسع عشر،

ثالثا، إعادة التصميم التشريعي لجميع النصوص عبر إصدار مجلات قانونية حسب المجالات وبذلك القطع مع تشتت القوانين والتشريعات،

رابعا، رقمنة المنظومة التشريعية عبر إحداث منصة رقمية موحدة تكون المرجع الوحيد لجميع وظائف الدولة وللسلطة الترتيبية العامة.

أما في علاقة بالرهان الثاني وهو القدرة على تنفيذ مشاريع هذا المخطط وبالرجوع إلى نتائج المخطط السابق فلم نجد أي وزارة كانت لها القدرة على تنفيذ المشاريع المحددة لها حسب كل ميزانية، مع عدم قدرتها لاستكمال الاعتمادات المخصصة لنفقات الاستثمار، فما هي الإجراءات والآليات التي ستتخذها الحكومة للترفع في القدرة على التنفيذ بقطع النظر...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

العفو، هناك عطب فني وانقطع الإرسال ولذلك سوف نرفع الجلسة لمدة خمس دقائق لإصلاح العطب وبطبيعة الحال يحتسب الوقت من جديد.

نرفع الجلسة لمدة خمس دقائق.

(كانت الساعة منتصف النهار وخمس دقائق)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة منتصف النهار وخمس وعشرين دقيقة)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن نستأنف الجلسة، الكلمة للنائب المحترم السيد حسام محجوب.

السيد حسام محجوب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،
نناقش اليوم أحد أهم مشاريع قوانين الدولة باعتباره خارطة الطريق والوثيقة المرجعية الوحيدة التي ينبثق منها الميزان الاقتصادي وقانون المالية والميزانية للسنوات القادمة إلى حدود سنة 2030.

فمشروع المخطط التنموي 2030-2026 وعلى عكس المخططات السابقة انبنى على مقاربة تصاعدية نابعة أساسا من مطالب ومشاكل شعبنا المشروعة بعيدا عن المحاصصة وبعيدا عن المقاربات التقليدية قطاعية كانت أو جهوية، فيقدر تمييزنا وارتياحنا للتوجهات العامة التي ننتهجها اليوم فالتعويل على قدراتنا الوطنية والقطع مع سياسة الازتهان للجهات المانحة لما تمثله من حد لسيادة القرار الوطني ورغم التحديات التي نواجهها في ظل وضع عالمي غير مستقر فإن اقتصادنا الوطني أثبت بالمؤشرات صموده ومع إيفاء تونس بجميع تعهداتها رغم الخيارات والإشكاليات المتراكمة في جل القطاعات التي نعانها منذ عقود.

السيد الوزير، بصفة عامة إذا أردنا النجاح لأي مشروع أو مخطط فذلك يبقى رهين تشريك وانخراط جميع وظائف الدولة، إضافة إلى القطاع الخاص ومكونات المجتمع المدني في تحقيق أهداف المشروع وعليه فإن مدى تحقيق هذا المخطط لأهدافه يبقى حسب رؤيتنا، مرتبطا بثلاثة رهانات أساسية: أولا الإصلاح التشريعي، ثانيا القدرة على التنفيذ، ثالثا مدى توفر التمويلات اللازمة لإنجاز المخطط.

بالنسبة إلى الرهان الأول وهو الإصلاح التشريعي وبالعودة إلى أهم أسباب الإخفاق للمخططات السابقة التي لم تبلغ سوى أقل من 50% من برامجها فإن ذلك يعود إلى نصوص قانونية بالية نتج عنها طول وتعقيد الإجراءات ومن هذا المنطلق يبقى نجاح هذا المخطط رهين انطلاقنا جميعا كوظائف للدولة في إصلاح تشريعي جذري لترسانة القوانين الجاثمة على قلوبنا والمعلقة للإقلاق الاقتصادي وتحقيق النمو وذلك عبر المنهجية التالية:

أولا، إحصاء شامل لكل النصوص التشريعية،

ثانيا، التطهير التشريعي للنصوص القانونية المتضاربة والتي تعود إلى القرن التاسع عشر،

ثالثا، إعادة التصميم التشريعي لجميع النصوص عبر إصدار مجلات قانونية حسب المجالات، وبذلك القطع مع تشتت القوانين والتشريعات،

رابعا، رقمنة المنظومة التشريعية عبر إحداث منصة رقمية موحدة تكون المرجع الوحيد لجميع وظائف الدولة وللسلطة الترتيبية العامة.

أما في علاقة بالرهان الثاني وهو القدرة على تنفيذ مشاريع هذا المخطط، وبالرجوع إلى نتائج المخطط السابق فلم نجد أي وزارة كانت لها القدرة على تنفيذ المشاريع المحددة لها حسب كل ميزانية، مع عدم قدرتها لاستكمال الاعتمادات المخصصة لنفقات الاستثمار فما هي الإجراءات والآليات التي ستتخذها الحكومة للترفع في القدرة على التنفيذ بقطع النظر عن توفر الاعتمادات؟

الرهان الثالث والأخير وهو مدى توفر التمويلات والاعتمادات اللازمة، فبالنظر إلى الميزانيات المتعاقبة وإلى حدود ميزانية 2026، فإن باب نفقات الاستثمار لا يتجاوز 7% احتكاما لمنشور رئيس الحكومة المتعلق بإعداد الميزانية، أي أنه لا يتجاوز في معدله بين 6000 و6500 مليار سنويا لإنجاز الاستثمارات والمشاريع المبرمجة للسنة وهذا غير كاف تماما لتنفيذ المشاريع المبرمجة بالمخطط المعروض والتي تقدر بـ 207 ألف مليار. لذلك نتوجه إليكم السيد الوزير بتقديم توضيح وجرد دقيق بالأرقام للاعتمادات التي ستوفرها سنويا ومصدرها لتفادي عجز المخططات السابقة.

أخيرا السيد الوزير، نطلب منكم مدنا بالأرقام حول مدى القدرة والطاقة التشغيلية للمشاريع المبرمجة ومدى مساهمتها في نسب النمو المتوقع تحقيقها وكذلك مدنا بنسبة مضبوطة للبطالة المتوقع تحقيقها في موفى سنة 2030، حتى تكون الرؤية واضحة ولا تحتل التكهّن وحتى نبعث رسائل طمأنينة لخريجي الجامعات وأصحاب الشهادات المعطلين عن العمل وخاصة ممن طالت بطالتهم.

في النهاية أؤمن أهمية المشاريع المدرجة بمشروع المخطط لمعدنية مساكن بكافة عمادتها السبعة عشر والتي لطالما طالبنا بها منذ انطلاق أعمالنا سنة 2023.

كما أتوجه بالشكر من هذا المنبر إلى كافة أعضاء المجلس المحلي بمساكن على حسن إعدادهم للمخطط المحلي وعلى العمل التشاركي معنا غايتنا في ذلك مصلحة المواطن والوطن، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم، السيد عبد الرزاق عوييدات لك الكلمة.

السيد عبد الرزاق عوييدات

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالسادة المرافقين له،

تحية لكل الحضور،

ملاحظة أولى، طبعا نحن ليس لنا إمكانية التعديل أو الإضافة لهذا المخطط، لذلك فإن ما سأقوله فإنه سيكون في إطار التوصيات العامة إما لاعتمادها في مجال التنفيذ أو لاعتمادها أيضا في المخططات القادمة، والتاريخ هو استمرار.

الملاحظة الأولى، عندما نتحدث عن الطريقة أو عن المنهجية التي بني بها هذا التخطيط أو التي بني بها هذا المخطط 2026-2030، اعتمدنا الطريقة التشاركية أي أن هذه الطريقة التشاركية تبدأ من القاعدة وتتجه إلى القمة من المجلس المحلي إلى المجلس الجهوي إلى المجلس الإقليمي، ثم بعد ذلك رجع إلينا ووصل إلينا عن طريق وزارة الاقتصاد والتخطيط، في اعتقادي أن هناك ملاحظة أولى أعتقد أنها مهمة في مستوى التشاركية وهي أن تكون هناك علاقة بين عضو المجلس المحلي وناخبيه على مستوى الدائرة الانتخابية للاتصال بهم لمعرفة ما سيقترحونه من مشاريع، ثم يحملها إلى اجتماع المجلس المحلي، لكن أيضا عندما نصل للمجلس الإقليمي من المفروض أن توجد بعده حلقة المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب، إذا هؤلاء أيضا يمثلون الشعب التونسي، فالمفروض أن تكون لهم مشاركة في اقتراح مشاريع ذات صبغة وطنية، المشاريع الكبرى الوطنية التي تخرج من القطاع المحلي أو من الجهوي والإقليمي إلى المستوى الوطني كأن نتحدث مثلا عن ربط العلاقات البينية مع إفريقيا، كيف نحدث مثلا طرقات سيارة إلى إفريقيا أو كيف نبني مطارا ضخما لافتتاحنا على إفريقيا، خاصة وأن لدينا اتفاقيات تجارة مع إفريقيا "زليكاف" و"كوميسا" فلو يتم توفير وسائل النقل التي تصل إليها فإنها ستكون مربحة للاقتصاد الوطني ولعلاقاتنا مع إفريقيا باعتبارها تقريبا محط أنظار العالم أجمع.

الجانب الثالث والذي أريد أن أشير إليه هو دور مركز الدراسات الإستراتيجية، ما يغيب عني أنا ككنايب شعب، قد أجده عند الباحث في مركز الدراسات الإستراتيجية، الذي يستشرف المستقبل، يستشرف ما تحتاجه البلاد في المستقبل ويقترح هو أيضا على المشرفين على وضع هذا التخطيط، لنوفر لبلادنا ما تحتاج إليه، ليس الآن أمام أعيننا، ولكن ما ينتظر في المستقبل، سأعطيك مثلا فعندما نتحدث مثلا عن الفلاحة فإننا سنقول بأننا قد عانينا من الشح المائي وهذه السنة منحنا الله بالمطر، ولكن الدراسات الإستراتيجية تقول أنه في المستقبل ستكون لدينا دورات أو سنوات جفاف إذن كيف نخطط لمقاومة الجفاف المرتقب؟ هنا مركز الدراسات الإستراتيجية هو الذي يقترح علينا مثلا كحل تحلية مياه البحر وليس لمياه الشرب فقط بل للري أيضا، لماذا لا نستعمل الطاقات البديلة لتحلية مياه البحر وصيها في سدودنا التي بنيناها وأنفقنا عليها من المالية العمومية حتى نوفر استدامة الماء للري والاستدامة فلاحتنا وكذلك لتوفير مياه الشرب.

عندما نتحدث عن تجديد شبكة مياه الشرب الآن وأن أعداد العدادات قد زادت وشبكة توفير الماء لكل الناس أصبحت ضعيفة، فلا بد من تجديدها، عندما نتحدث على البيئة، فإننا نقول بأننا الآن نحتاج إلى محطة تطهير ذات تدوير ثلاثي في كل جهة من جهات البلاد، حتى لا يكون الربط بشبكة التطهير ربط لتجميع المياه المستعملة، ثم بعد ذلك سكبها في مياه الأنهار أو مياه البحر وهذا يضر بالبيئة.

إذن هذه الدراسات الإستراتيجية نحتاجها في تخطيطنا أيضا حتى نحقق لتونس الانتقال...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد نبيل الحامدي.

السيد نبيل الحامدي

شكر السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكامل إدارات الدولة،

نحن اليوم السيد الرئيس أمام خيارين: إما اختيار استمرارية الدولة والوقوف إلى جانبها أو إسقاط هذا المخطط الذي لا يلي مطالبنا، لذلك فأنا سأختار استمرارية الدولة.

اليوم السيد الوزير، باسم المناطق المهمشة والأرياف المتعبة سأحدث عن ثلاث معتمديات وهي الوسلاتية وعين جلولة والسبيخة، سأحدث باسم هذه المناطق، باسم العطش وباسم الطرقات المتهترئة وباسم النقل المدرسي وباسم معاناة أبنائنا في التنقل إلى المعاهد والمدارس وأقول لكم السيد الوزير، أن هذا المخطط المعروض علينا اليوم لا يلي مطالب أهلنا ولا يمكن إصلاحه، فما هي انتظاراتنا وانتظاراتكم من هذا المخطط وماهي انتظارات أهالي السيد الوزير.

نشاهد اليوم السيد الوزير في ولاية القيروان، فتاة من مدرسة عمومية حققت نتائج في امتحان "السيزيام" لم تحققها مدارس تتوفر فيها كل الإمكانيات في المدن وهذا دليل السيد الوزير على أن المناطق المهمشة، رغم التعب ورغم كل الظروف، ما زالت تحقق نتائج مشرفة.

السيد الوزير، لقد ذكرت لكم هذا المعطى لأبين لكم أن تلك المدرسة ربما لا تتوفر فيها حتى الماء الصالح للشرب وربما لا يصلها النقل المدرسي، وربما هذه المدرسة لا تتوفر بها شبكة الإنترنت، وربما هذه المدرسة تفتقد إلى كثير من المقومات، ومع ذلك حققت ما لم تحققه مدارس أخرى في الجمهورية وهذه النقطة السيد الوزير يمكن أن نبني عليها، لنؤكد أن المناطق الريفية "جيتابة" باللغة العامية والدليل على أن ذلك هو أن إداراتكم الموجودة هنا تمثلنا وتمثل عمادتنا وأن هذه الإدارات منحدر من الأرياف وتمكنت من وضع يدها في إعداد هذا المخطط، أقول هذا الكلام السيد الوزير لأن في قلوبنا غصة بسبب المعاناة اليومية التي تعيشها هذه المعتمديات، السيد الوزير يوجد لدينا كل ما هو فلاحى ولدينا الماء الصالح للشرب ومع ذلك تستمر الاحتجاجات، لماذا؟ لأن الإشكال يكمن في الاستراتيجية الخاطئة، فيما تتمثل هذه الإستراتيجية؟ فعندما نقوم اليوم بحفر بئر فإن هذا البئر لا يعطي الماء إلا بعد سنة أو سنتين وهنا يكمن المشكل، فالمشكل يكمن في الاختيارات، المشكل في الصفقات العمومية، فإذا أردنا إنجاح التنمية، فلا بد من تغيير جذري في منظومة الصفقات العمومية.

السيد الوزير، أود أن أقدم لك معطى هل يمكن أن تتوقف اليوم سياسات الدولة على مسؤول بقي في المكان نفسه 12 عاما، فما الذي يمكن أن يقدمه هذا المسؤول بعد كل هذه المدة؟ كلام كلام فلم نعد نجد اليوم أي كلمة لنقولها، هل تنتظر منه أن يحقق شيء هذا المسؤول السيد الوزير؟ لا يمكنه أن يحقق أي شيء فاليوم لا يمكن إيجاد رؤية النظرة الإستراتيجية الحقيقية لإنجاح هذا المخطط، السيد الوزير نريد التنمية المندمجة لمناطقنا ولا نريد "PRD" لأن نجاح التنمية المندمجة في مناطقنا وفي الطرقات التي تم مدها في مشاريع الماء الصالح للشرب وفي المناطق الحرفية وفي المنتوجات الفلاحية هي التي تساهم اليوم في إنجاح هذه المشاريع بالمناطق المنسية.

السيد الوزير، توجد اليوم منطقة سيسب يتم ربطها بكندار بطريق وحيد وهو طريق العويثة والناس ينتظرون طريقا يربط سيسب بالذراعات يوصلنا لمنطقة كندار وعندها سترون حجم الإنتاج والإنتاجية وما يمكن أن يحققه هذا الطريق، هذه هي الإستراتيجية السيد الوزير، فالقيروان أصبحت تعاني من الظلم بسبب مستشفى سلمان والمدينة الصحية والفسقية هذه هي المشاريع الكبرى الموجودة بالقيروان، نحن نرحب بالمشاريع الكبرى ونرحب بكل مسؤول يريد

خدمة القيروان، ولكن المناطق المنسية والمهمشة من سبهم بها السيد الوزير؟ نريد أن تكون هذه هي النظرة الحقيقية حتى وإن لم تكن موجودين في هذا المخطط نريد أن يتم تمثيلنا في "PRD" أو عن طريق التنمية المندمجة.

سؤال أخير السيد الوزير، قبل انتهاء الوقت، لماذا اليوم نائب محلي على العلم وعلى الدلوسي يطالب بإحداث مركز للتكوين المهني؟ لأن السبيخة اشتهرت بطابعها الفلاحي، فلا تتم الاستجابة لهذا الطلب، في حين يمنح مركز تكوين إلى منطقة أخرى لماذا؟ وشكرا والمعذرة إن أطلنا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد علي.

السيد محمد علي

شكرا، بسم الله،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس الجمهورية،

السيد الوزير،

السيدات والسادة نواب الشعب،

اليوم لا يطلب منا التصويت على مشروع قانون عادي، وإنما يطلب منا أن نمنح صك ثقة لخمس سنوات كاملة، هل يعقل؟ أن يطلب من مجلس نواب الشعب أن يصادق على مخطط لم يستشر في إعداد أصلا، هل أصبحنا مجلس نواب أم مكتب ختم وضبط؟ وهل يعقل أن يسمى هذا نقاش؟ أي نقاش نتحدث عنه وثيقة جاءت في صيغة مغلقة لا تقبل تعديلا حقيقيا، إذا كانت النتيجة معروفة سلفا، وإذا كان النص محصنا ضد التعديل، فلماذا كل هذا المسرح، فلننسى الأشياء بأسمائها، هذا ليس نقاشا، هذا استكمال لإجراءات المصادقة.

ثم نأتي إلى بيت القصيد، هذا المخطط يعد باستثمارات تفوق 102 مليار دينار ويستهدف تحقيق معدل نمو يبلغ 4.2% سنويا، لكن السؤال هو، على أي أساس بنيت هذه الأرقام، أين الدراسات التي تفسر كيف سننتقل من معدلات نمو متواضعة خلال السنوات الماضية إلى هذا المستوى، أين تحليل لمساهمة الاستثمار والإنتاجية والتشغيل في تحقيق هذا النمو، أين السيناريوهات البديلة إذا ارتفعت أسعار الطاقة أو اشتدت الأزمات الجيوسياسية أو تراجع الطلب الأوروبي على صادراتنا؟

حتى الوثيقة نفسها تقر بأن العالم يعيش حالة من عدم اليقين، لكنها لا تقدم سوى سيناريو واحد، وكأن كل شيء مضمون، كيف تمنح الثقة في تنفيذ مخطط بهذا الحجم، ونحن لم نرى بعد ما يبرر هذه الثقة، كيف تؤمن حكومة على إنجاز آلاف المشاريع وهي لم تقنع التونسيين بعد بقدراتها على إدارة أبسط الملفات اليومية، كيف نصعد وعودا تمتد إلى سنة 2030، بينما المواطن لا يجد اليوم دواء ولا نقلا يحفظ كرامته، ولا مستشفى يطمأن إليه، ولا مدرسة عمومية تليق بأبنائه، ولا ماء يصل إلى الكثير من المناطق بانتظام؟

كيف نطلب من الشباب أن يصدقوا وعود التشغيل، وهو يرى البطالة تتوارثها العائلات جيلا بعد جيل، كيف نطلب من الجهات الداخلية أن تصفق لمخطط جديد وهي ما تزال تنتظر الطرقات والمستشفيات والمناطق الصناعية التي وعدت بها منذ عقود، أي تنمية نتحدث عنها، هل سيشعر بها العامل الذي لم يعد راتبه يكفي نصف

الشهر، هل ستشعر بها الأملة التي تقف في طوابير العلاج، هل سيشعر بها الفلاح الذي يواجه الجفاف والديون لوحده، هل سيشعر بها الشاب الذي لم يجد في وطنه إلا البطالة أو قوارب الهجرة، أين التنمية؟ لا تقاس بعدد الصفحات ولا بعدد المشاريع المكتوبة ولا بعدد الكلمات الجميلة، التنمية تقاس بما يصل إلى جيب المواطن وإلى مدرسته ومشفاه وطريقه ومورد رزقه.

ثم ماذا عن التمويل، المخطط يتحدث عن استثمارات تتجاوز 102 مليار دينار في وقت يبلغ فيه الدين العمومي أكثر من 140 ألف مليار أي ما يفوق 80% من الناتج المحلي الداخلي الخام، بينما لا تزال الميزانية تعاني من عجز متواصل ومن معدل الادخار الوطني الأضعف منذ سنوات، من أين ستأتون بالأموال، من سيفرضكم وبأية شروط وأي جدول التمويل متعدد السنوات الذي يربط المشاريع بمصادر تمويلها، أين فرضيات سعر الصرف التي ستحدد قيمة الدخل الوطني، أين تفصيل الدين الداخلي والخارجي، أين خطط الطوارئ إذا تغيرت الأوضاع الدولية، أين مؤشرات المتابعة والالتزامات الدقيقة، أم أن المطلوب أن نصادق اليوم، ثم نبحث عن الإجابات غدا؟

ثم اسمحوا لي بسؤال آخر، أليس غريبا أن كلما تحدثنا عن سلطة الواقع، كان الماضي هو المتهم الوحيد كل الأزمات سبها الماضي، كل الإخفاقات سبها الماضي، كل الإخلالات سبها الماضي، لا أحد ينكر أن تونس ورثت مشاكل ثقيلة وأزمات متراكمة وعقود من الفشل والفساد، لكن هل توقفت الساعة قبل سبع سنوات، ألم تكن هناك سبع سنوات كاملة من الحكم، أليس هناك جزء من تاريخ الدولة، أليس من حق الشعب أن يعرف ماذا تحقق خلالها، فلماذا يطالب منا دائما أن نحاسب من رحل وأن نحاسب من يحكم؟ المسألة لا تكون حسب الأشخاص، المسألة تكون حسب النتائج، ومن يحكم سبع سنوات، من حق الشعب عليه أن يسأله ماذا أنجزت، ماذا أصلحت، ماذا غيرت؟ أما أن يبقى الماضي شماعة أبدية، تعلق عليه كل الإخفاقات، فهذا ليس تقييما، بل هروبا من المسؤولية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نحن لسنا ضد التخطيط، بل نحتاج إلى مخطط يقوم على فرضيات اقتصادية وواقعية، وإلى تمويل واضح ولأولويات محددة وإلى آلية متابعة ومساءلة حقيقية ولهذا فإني أدعو زملائي وزملائي إلى التصويت ضد هذا المشروع، ليس دفاعا عن موقف سياسي، بل دفاعا عن هيبة المجلس وعن حق الشعب في تنمية حقيقية، لا تنمية على الورق وعن حق الجهات المنسية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد عصام شوشان.

السيد عصام شوشان

شكرا السيد الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير وكافة الإطارات الحاضرة معنا اليوم، نحن نناقش اليوم مخطط التنمية الخماسي 2026-2030، ولكن قبل الدخول في النقاش حول هذا المخطط، أستغل وجودكم السيد الوزير، لأوجه رسالة إلى الحكومة: متى ستستعيد الحكومة ثقة المواطن، ومتى سيستعيد المواطن ثقته في أداء الحكومة، متى ستصبح لدى المواطن ثقة في أداء البرلمان؟ هذا هو السؤال الذي تم طرحه فلا نريد إجابة عن عدد المشاريع وبخصوص التكلفة إلى غير ذلك.

فعندما يصادق البرلمان على قوانين ومنها قانون المالية، ويفرح المواطن في الشارع بما سمعه ونحن على أبواب سنة 2027 ولم يتم إلى حد الآن تنفيذ هذه الوعود فكيف نطلب من المواطن أن يثق في البرلمان أو في الحكومة، نحن كبرلمان قمنا بدورنا الفعلي، لكن الاحتجاجات التي تم القيام بها بالأمس احتجاجات المعطلين عن العمل وهؤلاء ينتظرون منذ أكثر من سبع أشهر صدور النصوص الترتيبية، فكيف نطلب منهم أن يثقوا في مخطط تنمية يمتد إلى سنة 2030، في حين أن القوانين التي صادقنا عليها السنة الماضية لم يتم تنفيذ أغلبها، لنستعيد ثقة المواطن ولنسترجع هيبة الدولة وعلينا أن نسترجع أنه عندما يستمع المواطن لمداخلة نائب أو مداخلة للسيد الوزير أو لرئاسة الحكومة يقول "حقيقة أنا أعيش في دولة".

السيد الوزير، هناك وزراء جلسوا في ذلك المكان بالتحديد قدموا وعود، أي أن وزير يقدم وعد تحت قبة البرلمان ولا يتم تنفيذه، وليس مجرد وعد، بل وعود، كيف يمكن للمواطن أن يمنحه ثقته، بل ليس المواطن، بل أنا كمشرع كيف سأعطيه ثقة وأشرع؟ ولا أتحدث هنا عن مخطط التنمية سأصل إليه فيما بعد. لماذا أقول هذا؟ لأن مخطط التنمية علميا، مخطط التنمية هي وثيقة استراتيجية تضبطها الدولة لفترة زمنية محددة، ماذا تتضمن؟ تتضمن أهدافا واستراتيجيات ويقع تنفيذها بالموارد المالية والبشرية وهذا تعريف مخطط التنمية وهذا ما كان يقع تدريسه في الجامعات، ما معنى مخطط تنمية؟ هناك مخطط تنمية خماسي وثلاثي وعلى مدى عشر سنوات وإلى غير ذلك.

عندما نكون في البرلمان ونعلم أن ميزانية الدولة تعاني من عجز، أين الموارد المالية؟ عندما نجد أن الموارد البشرية، السادة أعوان الإدارة كل سنة نجد أن عددهم غير كاف، كل سنة كل وزارة تأتي للجنة المالية نجد أن عددهم في انخفاض، كيف يمكننا تنفيذ هذا المخطط، لماذا يتم تقديم أرقام للمشاريع 50 ألف مشروع و21 ألف مشروع ونقدم تكلفة تتجاوز 100 ألف مليار، ما الذي يفرض علينا أن نقدم هذا؟ يمكننا إسناد خمس مشاريع تكون قابلة للتنفيذ ونستعيد ثقة المواطن وتكون قابلة للتنفيذ، فالدول في كل العالم المتقدمة لا تعمل بهذه الطريقة بعد أن يتم الإنجاز يتم الإعلان عن المشاريع التي تم إنجازها، لماذا أقول هذا، لأن تاريخيا مخطط التنمية لم يتم تنفيذ منه حتى 37% على مستوى التنفيذ عندما كانت الوضعية الاقتصادية للبلاد أفضل من ذلك، فهل يمكننا في مثل هذه الوضعية الاقتصادية التي تمر بها البلاد وفي مثل هذه الصعوبات والمتغيرات السياسية نتحدث عن مخطط تنمية يوجد به 50 ألف مشروع، كيف نطلب مني أن أصدق هذا رغم كل ذلك لا لوم عليكم لأن مخطط التنمية بني على تنظيم قاعدي من القاعدة وقد أتيتم بالرؤى وبالمخططات التي قام بها القواعد، ولكن على الأقل نريد مدنا بالحقيقة.

يمكنني أن أقول ما أريد وأن أقدم وعودا كما أريد، ولكنني رجل اقتصاد لا أريد أن أتحدث ورجل الاقتصاد لا يمكنه وضع أشياء لا يمكن تطبيقها، عندما أرى مخطط تنمية لولاية صفاقس، لمعتمدة الحنشة هذه هي الورقة السيد الوزير، هل تظن أنها للتغيرات المناخية الذي يمر بها الاتحاد الأوروبي كلها ذات لون أحمر، عندما أرى معتمدة الحنشة هذه المعتمدة التي شهدت تراجع على مستوى الترتيب، كيف نطلب مني أن أقنع المواطن الذي صوت لي، كيف يمكنني أن أقنع المواطن بأن مخطط التنمية سيصل لمعتمدة الحنشة، كيف أن معتمدة عمرها أكثر من نصف قرن يوجد بها معتمدة وبلدية وتوجد بها قباضة مالية ومركز بريد يوجد به ثلاث

شبابيك، كيف نطلب مني أن أقنعه بأنني أود أن أصوت على مخطط التنمية هذا؟ هذا سأحاسب عليه أمام الله، لماذا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد حسن بن علي.

السيد حسن بن علي

شكرا السيد الرئيس،

صباح النور ومرحبا بالجميع،

السيد الوزير، إن حكومتكم الموقرة تمارس علينا سياسة الأمر الواقع، بل أكثر من ذلك تصدر لنا الأزمات تقدمون إلينا اتفاقيات وتقولون إنها ستعزز الخيارات والسياسات والمناخات والشعارات، وتقدمون إلينا ميزانية وقانون مالية ندعمه كنواب بإضافة فصول إضافية تكرر السياسة الاجتماعية، ثم يختتمه رئيس الجمهورية، وبعد ذلك نبقي في انتظار الأوامر الترتيبية وبعبارة أخرى، اضيفوا ما تشاؤون. وسنطبق ما نريده نحن، لقاتل أن يقول ما الداعي لوجودنا، تأتون إلينا بالقروض وتصفونها بأنها تنمية، في حين أننا نتحدث عن السيادة الوطنية، فإن صادقنا عليها سنصبح مجرد برلمان للقروض أو مكتب ضبط، وإذا لم نصادق أهمنا بأننا ضد المصلحة الوطنية.

ومنذ أكثر من ثلاث سنوات ونحن نتفائل خيرا عسى أن تتجسد القروض التنموية كمشاريع على أرض الواقع بينما الحقيقة لا يوجد سوى الارتجال والحلول الترقيعية.

نصل الآن إلى المخطط الذي تطلبون منا المصادقة عليه تثبتون لنا مرة أخرى أنكم تمارسون علينا سياسة الأمر الواقع، على ماذا سنصادق؟ على الإنشاء أم على الجغرافيا أم على الأرقام الوهمية، أنا شخصا لا أستطيع أن أصادق على شيء لا أعرفه ولم أواكبه، ولكنني سأصادق لأن ولاية زغوان ستحتل حسب أرقامكم، بقرابة 1700 مليار، ولكن مع الأسف قرابة 1000 مليار مشاريع معطلة، إذن لماذا هو مخطط خماسي عندما تعجز الحكومة عن تنفيذ 40% منه.

ومن حيث المنهجية أسألك عن مدى اعتماد المسار التشاركي مع الهياكل المنتخبة ولا أتحدث عن نواب الشعب، لأنه قد وقع تغييرنا "تطبيقا لأحكام الدستور" أما من حيث التنمية المجالية وهذا مصطلح جغرافي جديد لنقيم ما الذي تحقق ونحن نطالب منذ ثلاث سنوات وسأتحدث انطلاقا من دائرتي الناظور وصواف، والحال ينطبق على جميع الدوائر.

في المجال الفلاحي هل تم إحداث مناطق سقوية جديدة والدائرة فلاحية بامتياز؟ لا. وهل تم حفر آبار جديدة لتوفير الماء الصالح للشرب بالجغرافية وفي بني حلو وفي الرقبة وب9 أفريل والأوكوك وأولاد جاب الله وغيرها من المناطق؟ نحن ننتظر ذلك وهل تم تهيئة مسالك الفلاحية لفك عزلة الفلاح؟ قطعاً لا.

في المجال الصناعي هل تحققت المنطقة الصناعية بصواف هذا الحلم الذي ينتظره أهالي صواف منذ سنين؟ لا، هل تم إيجاد حلول للوحدات الصناعية الشاغرة بالناظور بعد أن استولى البعض على أراضي الدولة وتحيلوا وتحصلوا على امتيازات من الدولة وتركوها وكرا للفساد؟ قطعاً لا.

على مستوى البنية التحتية، باستثناء بعض الكيلومترات من المسالك هل تم إحداث مسالك جديدة أو تمت صيانة ما هو موجود؟ لا. محطة التطهير بالناظور ما تزال تراوح مكانها منذ أكثر من خمس سنوات والسكن الاجتماعي بالناظور معطل منذ سنة 2012، تهذيب

الأحياء الشعبية، نفس الشيء، هل تم توفير رصيد عقاري سكني بمعتمدية صواف؟ لا وهي محاصرة بين أرض السجن وأرض ديوان تربية الماشية.

على مستوى الصحة هناك مشاريع مبرمجة تنتظر الحلول مثل مستوصف بوعرعار والضربانية، في انتظار الحنينية والمعيزر وإعادة تصنيف مركز الصحة الأساسية بصواف وهي بلدية ومعتمدية التي لا يوجد بها سوى مستوصف، توسعة مستوصفات سوغاس وعين بطوم وسيدي ناجي وغيرها من المؤسسات الصحية فضلا عن نقص الأدوية الأساسية الغير متوفرة.

بخصوص الشأن الاجتماعي، تم حرمان العديد من العائلات المعوزة من المنح ومن بطاقات العلاج بتعلة التطبيقية الإعلامية، لم نحقق تقدما على مستوى الرقمنة سوى في الأمور الاجتماعية.

نختم بالشأن التربوي دون أن ننكر الإضافة على مستوى البنية التحتية، لكننا بدأنا نعتاد على المراتب الأخيرة في المناظرات الوطنية.

والخلاصة الأداء الحكومي ضعيف أقول هذا بكل تجرد ولا يجسد الإرادة الشعبية ولا يمكنه أن يرتقي إلى مستوى البناء والتشيد، علما أن المواطنين السيد الوزير، يحاسبوننا نحن النواب ولا يحاسبونكم أنتم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عادل ضياف.

السيد عادل ضياف

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

طبعاً، نحن اليوم بصدد المصادقة على مشروع قانون مهم وهو المخطط التنموي 2026-2030 الذي يمثل رهانا وطنيا جديداً، في صورة جديدة وبصيغة جديدة وبرؤية جديدة، ولكن المواطن لا يفهم الإحصائيات والأرقام الواردة في المخطط أو المجالات التي يتضمنها، بل أن المواطن يفهم ما يلمسه في حياته اليومية ولذلك يجب أن نتجه مباشرة إلى المسائل الحياتية التي تهم المواطن، فهناك كم هائل من المشاريع، ولكن لا ينتفع المواطن سوى بجزء من هذه المشاريع والبقية لا ندري تعود عليه بالنفع أم لا، أنا من منطقة سيدي حسين هذه المنطقة بحجم ولاية وتعاين من مشاكل بيئية واجتماعية، فعندما أطلع على مخطط التنمية، لا يوجد به قرار بغلق مصب برج شاكير هذه المصبية لإنهاء هذه المعاناة المتواصلة على مدى أكثر من خمس وعشرين سنة، فقد عانى خلالها السكان من الأمراض واضطر بعضهم إلى بيع منازلهم، فيما غادر آخرون قرية العطار وبرج شاكير ومع ذلك لا توجد أي نية لإنهاء هذه المعاناة ولا لبعث مشاريع لفائدة الشباب العاطل عن العمل في مجال تثمين النفايات وإخراج المنطقة من هذا المشكل، فحتى المستثمر الذي يريد بعث مشروع هناك عندما يجد هذا المصب فإنه يفر نتيجة ما يصدر عنه من روائح ومن أمراض وحتى وزارة الصحة لم تفكر في بعث مستشفى محلي لمعالجة الأمراض الناتجة عن هذا المصب وإذا تمت زيارة المنطقة ومعاينة الواقع وتحليل فسيظهر حجم المعاناة التي يعاني منها السكان.

نفس الشيء بخصوص صيانة شبكة التطهير، فسيدي حسين تعاني من مشكل قنوات التطهير القديمة والمتهترئة وهذه القنوات تخرج المياه الملوثة يومياً فعندما تتجول يومياً في المنطقة تجد أن مياه التطهير تخرج من شبكة التطهير وقد تسبب هذا في تلوث المنطقة ومن

وجود تلوث هوائي وقد تم إنجاز دراسة ولكن نريد إدراج البرامج في المخطط، كما أن بقية الأحياء بسيدي حسين، بيرين والعطار والمغيرة هذه الأحياء وغيرها مازالت بدون شبكات تطهير ونرجو أن يتم برمجة هذه المشاريع إما على التنمية المدمجة أو يتم برمجتها على مشاريع التنمية الجهوية لأن هذا المخطط لم يتطرق إلى هذا.

وزارة الشؤون الاجتماعية رغم وجود معضلة كبيرة، إذ إن آلاف المواطنين لا يملكون مورد رزق، وكثيرون منهم لا يتمتعون بالتغطية الاجتماعية وبدفتر العلاج، كما نعاني من مشكلة في وحدة الشؤون الاجتماعية فنجد خمس أعوان يعملون في مكتب وحيد، هل رأيت هذا خمس أعوان يعملون في نفس المكتب؟ لذلك فإن هذا يعد مشكل وهناك وحدة ثانية وردت منذ سنتين بالرائد الرسمي، ولكن لم يتم بعثها إلى حد الآن، لذلك وعندما لم يتم إدراج هذه الأمور في مخطط التنمية رغم وجود معاناة كبرى حقيقة في سيدي حسين هناك عائلات معوزة تعاني من الأوضاع الاجتماعية.

كما أريد أن أتقدم بالتحية للسيد وزير التربية ولوزارة التربية فالسيد وزير التربية أخذ على عاتقه بناء مدرسة إعدادية بعمادة بيرين فالتلاميذ والمواطنون يعانون من سنة 2018 ووافق مؤخرا السيد وزير التربية على بعث مدرسة إعدادية بعمادة بيرين لإنهاء معاناة هؤلاء المواطنين كما نتقدم بالشكر لوزارة التجهيز التي منحت قطعة أرض للـ "SNIT" لتنفيذ هذا الإنجاز التربوي.

أما بخصوص وزارة الشباب والرياضة، فما زالت لديها مشاريع معطلة لماذا لم يتم إدراج هذه المشاريع ومنها المسبح البلدي الذي كان من الممكن إدراجه ضمن المخطط، خاصة وأن أبناءنا يفقدون حياتهم كل يوم في قناة مجردة ويسبحون في برك موجودة بجانب محطة التطهير موجودة بها جميع الأمراض وقد أرسلنا حالياً عينة من مياه هذه البرك ليتم تحليلها وعند صدور نتائج هذه التحاليل سترون الأمراض التي ستسبب فيها.

بالنسبة إلى وزارة الصناعة نرجو بعث منطقة صناعية تمتص البطالة الموجودة بين الشباب وقد وعدتنا وزارة التكوين المهني ببعث مركز للتكوين المهني يوجد لدينا سنوياً 700 منقطع عن الدراسة لماذا لا يتم تكوينهم وإدماجهم في الدورة الاقتصادية وبذلك يمكنهم الدخول لسوق الشغل وبذلك يمكنهم الابتعاد عن الجريمة وعن الانحراف وعن المخدرات، نفس الشيء هناك انقطاعات متكررة على مستوى التزود بالماء وانقطاعات في الكهرباء، هناك أحياء بدون إنارة وبدون ماء لذلك نرجو من وزارة الصناعة ومن الشركة التونسية للكهرباء والغاز ومن الـ "SONEDE" التي قامت ببناء فرع، ولكن لم يتم تفعيله إلى حد الآن نظراً لوجود نقص على مستوى الأعوان، فهل يعقل أن يضطر المواطن التونسي إلى التنقل إلى باردو فقط لتسديد معلوم استهلاك...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد يوسف التومي.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

السيد الوزير، أول مسألة في مخطط التنمية الماء الصالح للشرب هو حق دستوري لكل مواطن تونسي والمفروض أن يعطي مخطط التنمية 2026-2030 الأولوية وقيل كل شيء لتزويد المواطنين بالماء الصالح للشرب، فمن غير المعقول وغير مقبول أحياء بولاية سوسة

وفي قلب سوسة بدون ماء صالح للشرب، فعندما تزور هذه الأحياء ترى الصهاريج البلاستيكية في كل مكان أمام المنازل يقومون بشراء الماء من باعة متجولين لا يخضع هذا الماء لأي رقابة من أجهزة الصحة العمومية.

هذه الأحياء تعيش بدون ماء لأكثر من عقد من الزمن على غرار حي القنانة وحي هنشير الساسي 2 وأحمد الجري من معتمدية الزاورة والقصبية والثريات.

هذه الأحياء تعيش معاناة حقيقية خاصة عند ارتفاع درجات الحرارة، هذه الأحياء ربما يكون فيها مؤشر التنمية أقل من معتمدية بولاية داخلية، هذه الأحياء كانت نتيجة التوسع العمراني السريع والكبير لولاية سوسة.

وقع برمجة هذه الأحياء بتزويدها بالماء الصالح للشرب منذ سنة 2023 على ميزانية المجلس الجهوي لولاية سوسة، لكن الكلفة كبيرة في ظل اعتمادات ضئيلة على ولاية تضم قرابة 800 ألف ساكن.

السيد الوزير، ضرورة الانطلاق سريعا في تزويد هذه الأحياء بالماء الصالح للشرب وتنفيذ هذا المشروع في بداية المخطط لأنه لا يمكن الانتظار أكثر في هذا الموضوع.

التوسع العمراني الكبير بمعتمدية الزاورة والقصبية والثريات انعكس سلبا في جميع المجالات على غرار البنية التحتية والتعليم والنقل والصحة، فعدد هذه الأحياء بهذه المعتمدية بدون تطهير، وما وقع رصده من اعتمادات في هذا المجال بهذا المخطط ضئيل وضئيل جدا لمعتمدية تعد قرابة 60 ألف ساكن لأحياء كبرى على غرار وادي القوس وهنشير ساسي 2 وحي كودة الرمل وحي اليمن وحي الأحامد الشرقية وحي الازدهار 2 وحي الجنان الغربية وحي المندرة من جهة طريق لبانة وأنيج بمدينة الثريات وشارع فلسطين، هذه الاعتمادات تكون ضئيلة خاصة إذا تطلبت الدراسات محطات تطهير.

السيد الوزير نصادق اليوم على مختم 2026-2030 والمعهد الثانوي المزمع إنجازه بمعتمدية الزاوية وقصبية والثريات مشروع معطل قبل أن ينطلق، وقع رصد اعتمادات بقيمة 14 مليار في ميزانية 2024 لإحداث مدرسة إعدادية ومعهد ثانوي بمعتمدية الزاوية وقصبية والثريات، المدرسة الإعدادية وقع بناؤها من طرف رجل أعمال في أقل من سنة بعيدا عن التعقيدات الإدارية والبيروقراطية الإدارية، بينما إجراءات إحداث المعهد الثانوي ما زالت تراوح مكانها رغم أن الاعتمادات متوفرة والعقار على ملك الدولة الخاص وقع تخصيصه لفائدة وزارة التربية.

السيد الوزير، نتساءل من وراء تعطيل هذا المشروع الهام في ظل وجود معهد ثانوي وحيد مكتظ بمعتمدية الزاوية والقصبية والثريات؟ هذا التعطيل ستكون له كلفة كبيرة على المجموعة الوطنية.

فنداء للسيد، رئيس الهيئة العليا المكلفة بالتسريع في المشاريع العمومية، أن يقع التسريع في إجراءات بناء المعهد الثانوي بمدينة قصبية سوسة.

ملاحظة أخرى، وقع برمجة نادي أطفال بمدينة قصبية سوسة ودار ثقافة بمعتمدية الزاوية وقصبية والثريات في مخطط 2026-2030 لكن من باب أولى وأحرى أن تنطلق هذه المشاريع وإعداد الدراسات اللازمة خلال السداسية الثانية من سنة 2026، خاصة من العقارات المخصصة لهذه المشاريع في إجراءات تفويت من طرف البلدية لفائدة أملاك الدولة ثم يقع تخصيصها بالوزارات المعنية.

السيد الوزير، مشروع تثمين المياه المستعملة ومعالجتها في ظل الشح المائي والتغيرات المناخية هو من المشاريع المهمة والرائدة في مجال الاستثمار الفلاحي، لكن السيد الوزير بمعتمد الزاوية وقصبية والثريات هناك منطقة سقوية عمومية منذ الثمانينات ويقع استغلالها في ري الزياتين والمواد العلفية، وقامت الدولة بالاستثمار في هذا المجال بإحداث محطة حمودون 1 والآن بصدد إحداث محطة حمودون 2 لكن السيد الوزير أغلب هذه الأراضي بهذه المعتمدية غير مستغلة نظرا لعدم توفر هذه المياه المعالجة بعدد الاعتبار منها أعطاب فنية متكررة لتجهيزات مندوبية الفلاحة رغم توفير المياه من طرف إدارة التطهير، وكذلك قطع الكهرباء على هذه المحطات في أوقات الذروة رغم مطالبتنا عديد المرات بالاعتماد على الطاقة الشمسية والانتقال الطاق في هذا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم من السيد رياض بلال.

السيد رياض بلال

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

مرحبا السيد الوزير وكافة الإطارات السامية المرافقة لمعاليتكم،

اليوم لسنا أمام مجرد مشروع قانون ولا أمام وثيقة تضاف إلى أرشيف الدولة، نحن أمام سؤال واحد أي تونس نريد سنة 2030؟

قبل الإجابة على هذا السؤال أطرح سؤالاً آخر، ما هو دور النائب في مخطط التنمية؟ هل دوره أن يصوت بالموافقة أو بالرفض فقط؟ هل دوره أن يلقي خطاباً ثم يعود إلى دائرته؟ أبداً، النائب ليس موظف بالبرلمان، بل صوت الشعب، دوره يبدأ قبل أن يكتب المخطط، عندما يترى إلى الميدان ويستمع إلى المواطن ويجمع انتظاراته وينقلها بأمانة إلى الدولة ودوره لا ينتهي بعد المصادقة، بل يبدأ من جديد بالمراقبة والمسائلة والمتابعة لأن التنمية ليست وعدا يكتب، بل مشروعاً ينجز وليست أرقاماً في الجداول، بل واقعا يعيشه المواطن.

إن قيمة أي مخطط لا تقاس بعدد صفحاته ولا بحجم اعتماداته، بل بالسؤال الذي سيطرحه التونسي بعد خمس سنوات، هل وجدت شغلا؟ هل تحسنت المدرسة؟ هل تحسن النقل؟ هل أصبح العلاج متاحا؟ هل وصلتني الطريق والماء؟ هل خمدت نيران الأسعار؟ إذا كانت الإجابة بنعم فقد نجح المخطط وإذا كانت لا فكل الأرقام تصبح بلا معنى.

التنمية الحقيقية تبدأ بالإنسان، الإنسان هو أول مشروع في أي خطة تنمية، الإنسان هو بداية التنمية وهو غايتها.

خطأ كبير أن نظن أن التنمية تبدأ بالإسمنت والحديد، فاعلم يقول أن التنمية الحقيقية تبدأ بالإنسان.

سيدي الوزير، السيدات والسادة الحضور، التنمية ليست منة من الدولة على المواطن، بل هي حق دستوري والعدالة بين الجهات ليست شعارا انتخابيا، بل هي شرط لاستقرار الدولة ووحدة الوطن.

إن النائب الحقيقي لا يطلب الامتيازات لدائرته وإنما يطالب بحقها ولا يبحث عن مشروع يحمل اسمه، بل عن مشروع يغير حياة الناس إلى الأفضل، واليوم ونحن نصادق على مخطط التنمية 2026-2030 علينا أن نلتزم جميعا أمام الشعب التونسي ألا نسمح بأن يبقى هذا المخطط حبرا على ورق ولا أن يتحول إلى كتاب جميل على رفوف

الإدارات ولا إلى وعود تستعمل في الخطابات ثم تنسى، نريد مخططا تقاس نتائجه في حياة المواطن لا في التقارير ونريد نائبا يحاسب قبل أن يحاسب ويتابع قبل أن ينتقد ويكون شريكا في الإنجاز لا مجرد شاهد عليه.

وأختم بهذه العبارة، الأوطان لا تبنيها الخطب، بل تبنيها الإرادة ولا تمنع التنمية كثرة المخططات، بل يصنعها صدق التنفيذ، ولا يقاس نجاح البرلمانات بعدد القوانين التي صادقت عليها وإنما بما غيرته تلك القوانين في حياة المواطنين.

هذا هو دورنا وهذه هي مسؤوليتنا وهذا هو العهد الذي يجب أن نقطعه اليوم أمام الشعب التونسي، وفقنا الله لما فيه خير البلاد والعباد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد أنور المرزوقي.

السيد أنور المرزوقي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا مجددا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السيد الوزير، لدي ملاحظتان أنا في الأصل أستاذ والمنهجية تقتضي أن أكون منهجيا ولدي ملاحظتان A et B.

A السيد الوزير، بعجالة أقول لكم أنه ما ورد في تقريركم تحت عنوان السياسة المجالية، وبالتحديد تحت العنوان الفرعي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لولاية نابل أن أول قطب سياحي بالبلاد يستقطب سنويا أكثر من مليون سائح ويضم 161 وحدة سياحية بين فنادق وإقامات و"maison d'hôte" و52 ألف سرير وطاقات إيواء وطنية، يعني كل الخصائص لولاية نابل لكن السيد الوزير، أود أن أسأل ما هو مآل الموجود هذا ما يهمني أكثر، مآل الموجود لقطاع بكل صراحة الوجهة السياحية الأولى، هذه الوجهة السياحية تعيش انتكاسة وكنت أود أن أرى حلولا هيكلية لهذا القطاع، قطاع وعذرا على الكلمة بالفرنسية "un secteur qui agonise" السيد الوزير بكل أمانة.

المخطط يجب أن يجد الحلول لهذه المشاكل، الجميع يتساءلون أين الحلول ولا سيما لهذا القطاع المنكوب وهو السياحة والصناعة التقليدية، 4000 سريرا السيد الوزير، المطاعم السياحية والصناعات التقليدية، وكل هذه القطاعات مرتبطة ببعضها البعض.

الملاحظة الثانية السيد الوزير، أود أن أذكر بأن لكل مشروع بنيته التحتية التي تحتضنه و"son éco système" مناخ الاستثمار الملائم، أعطيك السيد الوزير مثلا المنطقة الصناعية بنابل والحي الصناعي المعروف بمدخل نابل، تحدثنا فيه وجتتم مشكورين إلى الولاية وتحديثنا عن المنطقة الصناعية، أقول لكم أين "son éco système"؟ في حالة انهيار تام ولا يمكن أن نتحدث السيد الوزير بكل أمانة عن الاستثمار في ظل بنية تحتية و"éco système" مماثل لهذه الدرجة من التدهور والتآكل.

أذكرك السيد الوزير بأن كل مؤسسة اقتصادية وهنا مجبور للحديث عن النزول، سأقول رأيي الخاص، كل مؤسسة اقتصادية كائن حي وحيوي لا يجوز وأده في حالة وجود إهمال وكل مؤسسة السيد الوزير حتى وإن كانت مؤسسة خاصة مساهمة فيها الدولة تساهم بشكل أو بآخر بالاستثمار بالأرض أو بالتعليم، أقول لكم أيضا أن في نابل "quand le tourisme va tout va"، الصناعات التقليدية

والمطاعم والثقافة، قمنا بمسلك سياحي جديد وهو طريق النارج، كل ما هو مرتبط بالسياحة ينتعش، بدون سياحة في الحقيقة لا نستطيع أن نرى هذه المدينة "depuis l'époque romaine fleurant" هذا القطاع يعيش اليوم في الحقيقة انتكاسة.

أقول لكم السيد الوزير، بكل أمانة في المخطط الجديد في ربوع ولاية نابل وأنا لا أتحدث فقط عن معتمدية نابل التي أنوب متساكنها، هل هناك مشروع وحيد كبير في ربوع الولاية؟ في نابل الأهالي يحملون بالمترو واليوم لدينا طريق لكن منذ خمسة عشر سنة لم تنتهي.

الوزن الديمغرافي نحن نحتل المرتبة الثالثة في البلاد لكن "de mémoire" أكرر القول السيد الوزير "à ma connaissance et de mémoire" منذ خمسة عشرة سنة لا يوجد مشروع كبير يجعل سكان هذه المنطقة يحملون، ألا يوجد أي مشروع أو حتى مشروع واحد مبرمج في هذا المخطط؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد يحيياوي.

السيد محمد يحيياوي

شكر سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير والوفد المرافق لكم،

في الحقيقة بالنسبة إلى المخطط التنموي هو ورقة لرسم السياسات العمومية طيلة الخمس سنوات وفي الحقيقة غاب عنها الجانب التشاركي، فكيف يمكن لنائب الشعب أن يصوت بلا أو بنعم على هذا المخطط؟

الملاحظة الثانية هناك تناقض كبير ما بين الأهداف وما بين السياسات المأمول تنفيذها. على مستوى الأهداف عادة نحن نصبو إلى مقاومة الإخلالات الجهوية وتحقيق التوازن الإقليمي، إحداث رؤية دامجة للمناطق الأقل نمو وخاصة المناطق الداخلية والشريط الحدودي، إحداث مقاربة اقتصادية تقوم على معالجة الإشكاليات المطروحة وتطوير القطاعات الإستراتيجية وتحقيق رقي الإنسان والاستفادة من التعداد السكاني الأخير، لكن هناك تساؤلات كبيرة حول هذا المخطط:

أولا، لم يقع اعتماد مجهود المجالس المحلية والجهوية التي دامت أكثر من ست سنوات،

ثانيا، حافظ المخطط على الإخلالات القديمة ولم يحفز المناطق الحدودية والمناطق الداخلية وتجنب عدم الربط والدمج بين الأقاليم، عدم اعتماد رؤية لمعالجة المؤسسات العمومية التي تعاني الشيء الكبير،

ثالثا، غياب رؤية لكيفية جلب الاستثمار الأجنبي والأموال المرصودة لهذا المخطط،

رابعا تواصل البيروقراطية الإدارية وطول الإجراءات، الأمر 1039 الخاص بالصفقات العمومية، مثال السيد الوزير تخصيص قطعة أرض نقف عنها سنة كاملة بالنسبة للمدرسة السياحية بعين دراهم فكيف يمكن تطبيق هذه التوصيات التي جاءت في المخطط؟

خامسا، تواصل المديونية وتأثيرها على نسبة النمو،

سادسا، غياب برنامج خاص بقطاع الشباب ومشكل أصحاب الشهادات المعطلة عن العمل وهو الذي يؤرق العمل الحكومي،

سابعاً غياب رؤية تهم الإعلام وتطويره وجعله في خدمة المشروع التنموي.

أما على مستوى القطاعات الإنتاجية، كيف يمكن لنا أن نحقق نسبة نمو 4.2% في ظل هذه الأزمة العالمية والأزمة على المستوى الوطني.

بالنسبة إلى قطاع الفسفاط، وضع 11.2 مليون طن لإنتاج الفسفاط أمر لا يمكن تحقيقه والحال أن الإنتاج اليوم لا يتجاوز 600 ألف طن.

المراهنة على السياحة كقطاع إستراتيجي دون إلغاء الإجراءات والتعقيدات التي تكبل قطاع السياحة على مستوى كراسات الشروط، المناطق السياحية الجديدة، ورد ذكر منطقة فج الأطلال وهذا المشروع معطل منذ عشر سنوات حتى تم تغيير اسمه أصبح أولاد هلال.

المنطقة السياحية الزوار، أين وصل هذا المشروع؟ ولم نجد لها أثر على مستوى المخطط؟

عدم المراهنة على الصناعات ذات القيمة المضافة في المخطط والمشاريع الكبرى التي يمكن أن تكون مشغلة.

على مستوى الولاية سيدي الوزير، ولاية جندوبة نسبة ضئيلة جدا من المشاريع العمومية باستثناء الطريق السيارة وهو مشروع قديم منذ 15 سنة، عدم الاكتراث للطريق الوطنية عدد 7 الرابطة بين باجة وطبرقة التي ظلت معزولة، الخط الحديدي عدد 2 ماطر طبرقة نفس الشيء لم يقع ذكره، مطار طبرقة عين دراهم لم يقع ذكره وتفعله.

فعلى مستوى الدائرة أيضا طبرقة عين دراهم السيد الوزير مشاكل كبيرة جدا.

على مستوى اهتراء البنية التحتية، السنة الفارطة السيد وزير التجهيز أعطانا دراسة لهذيب مدخل المدينة وهو كارثي، غابت اليوم في المخطط، ارتفاع نسبة البطالة في الأقاليم الداخلية، إذا كان على المستوى الوطني 15، على مستوى الأقاليم الداخلية 26% وهي مشاكل كبيرة جدا، تهذيب الأحياء الشعبية نفس الشيء، ربط شبكات الماء الصالح للشرب في دائرة طبرقة عين دراهم فيها خمسة سدود، أقل نسبة ربط على المستوى الوطني موجودة في هذه المناطق. الشريط الحدودي معطش ويستعمل الهندسة الريفية وانقطاعات متكررة للماء في هذه المنطقة.

أحياء عديدة تعاني أيضا من الربط على مستوى التطهير، فكيف يمكن تحقيق الرقي بالنسبة للإنسان في ظل أوضاع متردية على مستوى الخدمات الأساسية؟

السيد الوزير لا بد من مراجعة بعض النقاط الخاصة بظروف عيش السكان في الشريط الحدودي من أجل دمجها في الاقتصاد الوطني ولكم كل الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد فتحي رجب.

السيد فتحي رجب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

لا يمكنني إلا أن أشكر الجميع، أعضاء المجالس المحلية الجهوية الجهات والأقاليم والمجلس الوطني للجهات والأقاليم على مجهود

الذي قاموا به لإعداد هذا المشروع، لكنني لا أسميه مشروع أو برنامج تنمية، بل هي مشاريع عمل تتطلب الإنجاز، أما هذا فلا يسمى مشروع تنمية لأن التنمية هي التي تجلب الأموال وتحرك الدورة الاقتصادية للبلاد، من أين ستأتي الأموال؟ لكن هذا ليس برنامج تنمية، بل قائمة لمشاريع تتطلب الإنجاز.

عندما أقول مشروع تنمية فأقصد مشاريع تنمية كبيرة تعود بالفائدة على الدولة، أنا أرى أن "Tunisair" تستهلك مبالغ كبيرة في حين يجب مراجعتها، من المفروض أن تحقق شركات النقل المداخل لا أن تسبب في الخسائر، "TGV" من الشمال إلى الجنوب، "SNCF" نقل وطرق سيارات لنقل الفسفاط، نهر عظيم للمياه فنحن لدينا مياه في الجنوب مهدورة ونحن نتفج، مشاريع فلاحية كبرى ونحقق الاكتفاء الذاتي في التغذية وفي الحبوب واللحوم والحليب إلى غير ذلك، أين نحن من كل هذا؟ نتحدث عن محطة تطهير أو بناء مدرسة ابتدائية، فهذا ليس مشروع تنمية فالمدرسة يمكن أن يبنها مستثمر أو رجل أعمال، أما نحن نريد مشاريع كبرى تعود على الدولة بالفائدة وتدفع بنا نحو الأفضل.

صحيح أننا بلغنا درجة جيدة من الاستقرار الأمني واسترجعنا سيادتنا كتونسيين وارتفعت رؤوسنا عما كانت عليه سابقا، مشكور السيد الرئيس وكل السلط التنفيذية والقضاء والأمن إلى غير ذلك، لكن إلى متى سنبقى على هذا الحال؟ المواطن يجوع فأين الاستثمارات وأين المشاريع التي ستجلب الأموال؟ نحن متوقفون، نحن نبحث عن قروض من الخارج ولدينا الكثير من رجال الأعمال الذين فقدوا الثقة في الدولة. فقدت الثقة بين الدولة ورجال الأعمال والمستثمرين التونسيين وفي المقابل نطمح إلى جلب مستثمرين من الخارج ولن يأتي أحد.

علينا أولا أن نستعيد ثقة المستثمر ورجل الأعمال التونسي لا أن نكتفي بأمور تبقى حبرا على ورق، لقد أعددنا لجان الصلح الجزائري أكثر من مرة وفي كل مرة نغير فيها ولكننا لم نتقدم خطوة واحدة، يجب أن نقوم بشيء مكتوب صحيح وعندما نبدأ في تطبيقه لا يكتسب الثقة في الدولة، الجميع خائفون ومتوقفون.

عندما نتحدث عن رجل الأعمال أو المستثمر فإننا نتحدث عن آلاف ومئات العائلات، صحيح تم الزج بهم في السجون لكن الآن أن الألوان لكي نضع اليد في اليد ونتقدم بالدولة وننجز استثمارات كبرى.

من سينجز هذه المشاريع؟ حتى المقاولون والمستثمرون في مختلف الأنشطة لم يعد أحد منهم يثق في الدولة لأنه لا يتقاضى ولا توجد لديه ثقة في الاستقرار الاجتماعي لهذه الدولة، هذا التوجه وهذه الطريقة التي نعمل بها ليست صحيحة ولن توصلنا إلى شيء جيد.

السيد الوزير، أن الألوان لمراجعة كل قوانيننا، هذه المشاريع التي نتحدثون عنها لن يتحقق منها 10 أو 20 بالمائة، لدينا مشاريع قديمة وأعطيكم مثالا على ذلك في الجم قاعة عرض دار الثقافة مغلقة منذ أربع أو خمس سنوات جراء "circuit d'éclairage et sonorisation" وقد جاءت الوزيرة السابقة في مكانكم وقدمت أجالا منذ سنة في حين كانت تقول لن تتجاوز ثلاثة أشهر...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد صلاح الفرشيشي.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وبالوفد المرافق له،

نناقش اليوم مشروع مخطط التنمية 2026-2030 على المستوى الوطني وسأقتطع منه خلال مداخلة أهم المشاريع التي تخص دائرتي بوسالم وبلطة أبو عوان والمدرجة بهذا المخطط وهنا أريد أن أستغل هاته الفرصة لأشكر المجالس المحلية والمجلس الجهوي على العمل التشاركي وعلى أهمية المشاريع المدرجة بهذا المخطط.

من أهم المشاريع مشروع المنطقة الصناعية الروماني، فيشري أسوقها لأهالينا اليوم ببوسالم وبلطة أبو عوان أخيرا برمجة محطة تطهير خاصة بالمنطقة الصناعية بكلفة تقريبة تفوق 20 مليون دينار، وبذلك يتم إزالة آخر أسباب التعطيل لهذا المشروع.

أيضا تم برمجة ضمن المخطط تطهير التجمعات السكنية التالية: التجمع السكني بالرقاب المرجة، التجمع السكني ببوعوان، التجمع السكني ببلطة، التجمع السكني بالسمران، التجمع السكني بالبلدية، ومع هذا السيد الوزير تبقى هناك عدة تجمعات سكنية في حاجة إلى الربط بشبكة التطهير.

في مجال التزود بالماء الصالح للشرب، سيتم خلال هذا المخطط تزويد المناطق المتبقية بالمعتمدين بالماء الصالح للشرب، ومن أهم المشاريع تزويد منطقة عين الحاج وبني محمد بالماء الصالح للشرب من محور عين السنوسي.

في مجال تحسين البنية الأساسية وصيانة الطرقات، تم برمجة صيانة الطريق الجهوية عدد 161 المعروفة بطريق سبعة مشايخ والطريق الجهوية عدد 53 عبر البلدية نحو قرنانة بالإضافة إلى تحسين مداخل مدينة بوسالم وبرمجة صيانة عدة مسالك ريفية بالإضافة للبرنامج العادي لوزارة التجهيز لصيانة الطرقات، وسيتم خلال هذا البرنامج انطلاق الأشغال خلال الأيام القليلة القادمة لصيانة طريق بلطة طريق الخياطة وطريق زيرة، مع أن طرقات أخرى في حاجة للتدخل السريع ضمن البرنامج العادي لوزارة التجهيز على غرار طريق بوعوان، عبد الجبار اولاد حسن جرينة، طريق الشواولة أولاد سعيدان، طريق العواضة السكاكحة، طريق بولعابة الداموس بورة، طريق سيدي علي الجبيني، طريق بدرونة الجمامرة، طريق السمران سيدي مبارك، طريق الخليفات غزالة.

وأيضا نص المخطط على مشروع الطريق السيارة بوسالم الحدود الجزائرية، ننتظر السيد الوزير الشروع في الأشغال بعد الانتهاء من انتزاع الحوز وأيضا مواصلة إنجاز الطريق 75 2 التي تربط بين الكدية والريابنة وسوق السبت باتجاه العزيمة.

في مجال تحسين جودة الحياة، أقر المخطط برمجة تهيئة وتعبيد التجمعات السكنية التالية: قرية الكدية، قرية سيدي عبيد، قرية التواتية، قرية البراهمي، بالإضافة لبرمجة تهيئة الأحياء الشعبية عن طريق وكالة التهذيب العمراني، هذا بالإضافة إلى مشاريع أخرى ستنتقل قريبا على غرار مشروع حي النور، بلطة بو عوان وأيضا هنا أريد أن أشير السيد الوزير إلى أن العديد من التجمعات السكنية والقرى في حاجة إلى برنامج تهيئة ضمن المشاريع القادمة والمخططات القادمة.

كما نص المخطط أيضا على مشاريع لتقوية شبكة الأنترنت وشبكة الهاتف الجوال بأرياف بوسالم وبلطة بو عوان وأيضا نص على مشروع إنهاء ربط ولاية جندوبة بالغاز الطبيعي، وتعميم شبكة الكهرباء بالضغط العالي ثلاثي الأطوار خاصة على مستوى المستغلات الفلاحية.

في المجال الفلاحي أقر المخطط المواصلة في الجزء الثاني من مشروع تعصير المنطقة السقوية وصيانة المسالك الفلاحية بكامل ولاية جندوبة.

في مجال الشباب والرياضة تم برمجة إنجاز ملاعب أحياء بكل المعتمديات.

كما تضمن المخطط أيضا مواصلة مشروع حماية بوسالم من الفيضانات هذا المشروع الهام وتحسين وتحسين مثال التهيئة العمرانية لمدينة بوسالم.

في المجال الاجتماعي أقر المخطط مشروع بناء وحدة جديدة للنهوض الاجتماعي ببوسالم وهنا نطالب أيضا ببرمجة مقر جديد لوحدة النهوض الاجتماعي ببلطة وعوان وهي الآن في حالة كراء.

أيضا في مجال التربية، الحمد لله وقع تثبيت مشروع المعهد الثانوي ببلطة وبرمجة صيانة مؤسسات تربوية أخرى بالمخطط القادم.

تبقى هذه المشاريع المبرمجة ضمن المخطط مشاريع مهمة، ولكنها تبقى أيضا مشاريع غير كافية لإنهاء معاناة أهالينا بتلك الربوع الصعبة والسيد الوزير إذا تم برمجة مشاريع في معتمدين فهدا يعود إلى تدهور الوضعية لأن الوضعية صعبة.

أيضا السيد الوزير نطالب بتحسين مناخ الاستثمار...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي.

المصدق للسيد الوزير تفضل.

السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط

شكر السيد الرئيس،

فقط لدي ملاحظة حتى ندعم ثقة المواطن في الدولة، الالتزام بما ورد في الوثيقة، بقية المشاريع موجودة في المحفظة وليست موجودة في الوثيقة وأخشى أن يقع خلط، فربما يقرأ أحد السادة النواب تقرير المجلس المحلي بما يتضمنه من جملة المشاريع ويقول أنها اعتمدت.

وقع تصعيد المشاريع، وقع ضبط الأولويات وضبط معايير لاختيار المشاريع وتم ذكر البعض منها في الوثيقة الموجودة بين أيديكم، البعض الآخر في إطار المحفظة الموجودة والتي قلنا لم نوزعها، فقط حتى نكون متفقين مع بعضنا وخاصة وأن النقل مباشر وحتى لا نكون بعد ذلك في اختلاف مع السادة النواب أو مع المجالس المحلية حتى لا يقال أن السيد النائب تحدث عن عديد المشاريع الموجودة وذكرها بالاسم.

ولا أعرف إن كانت كلها موجودة في التقرير الذي تم توزيعه، حسنا هذا هو التدقيق الذي أردت تقديمه.

أقصد أنكم ربما تذكرون مشاريع أخرى تم ذكرها في التقارير المحلية حينها يصح "engagement" من طرفكم ونحن لسنا متأكدين من ذلك، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة عواطف الشنيتي.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وبالوفد المرافق،

أود اليوم أن أتوجه بالشكر إلى المجالس المحلية والمجالس الجهوية ولجالس الأقاليم وللولاة وكل الإدارات التي ساهمت في إعداد مخطط التنمية هذا 2026-2030.

أولا، إن هذا المخطط السيد الوزير قد جاء عاما وشاملا وكالعادة وكما لاحظت لم يكن هناك توازن بين الجهات والأقاليم، سأحدث عن الإقليم الأول الذي أنحدر منه، ما لاحظته أن هناك ولاية تحصلت على نصيب الأسد وقد حظيت بالنصيب الأكبر من المشاريع التي تم ذكرها بالأسماء وهذه الولاية هي ولاية ساحلية.

سأحدث الآن عن ولاية باجة، فقد تبين لنا أثناء العمل في اللجان أنّ وضع القطاع الصحي فيها ضعيف جدا، وجدت أنه تمت برمجة مستشفى لكنه بقي دون سقف زمني ولا توجد الاعتمادات المالية المخصصة له ولا توجد جهة داعمة له على خلاف المشاريع الأخرى التي تم تنفيذها.

كما أن ولاية باجة يوجد بها قرابة 25% نسبة بطالة وخاصة من بينهم أصحاب الشهادات العليا وأجد نسبة التشغيل في مستوى ضئيل لا يوجد أي دعم بخصوص هذا المشكل، سأحدث مثلا عن المنطقة الصناعية بتبرسق التي لم يتم إدراجها في مخطط التنمية وسأحدث أيضا عن المنطقة الصناعية بتيباز.

أما في القطاع الفلاحي وبما أن باجة ولاية فلاحية، فقد ورد أن هناك 52 مشروع فلاح بولاية باجة لكن السيد الوزير لم يقع توضيح طبيعة هذه المشاريع الفلاحية، فلا نجد في مخطط التنمية مثلا بخصوص ولاية باجة المناطق السقوية وبما أن المواطن التونسي والإدارات التونسية تمتاز بالذكاء رفضتم ذكر هذه المشاريع حتى لا يتم مطالبكم بإنجازها فنحن جميعا اليد في اليد للنهوض بتونس لكن هناك أشياء هامة جدا لي ولك لابني ولابنك وللأجيال القادمة والفلاحة تستوجب مشاريع واضحة ومحددة، فولاية باجة تساهم بحوالي 30% من الإنتاج الفلاحي بكل أنواعه ومع ذلك لا تزال المسالك الفلاحية تمثل إشكالا قائما إلى حد الآن وأنا أطالب و"اشتكي وأبكي" لبعث هذه المسالك الفلاحية وهذا من العيب.

الصناعات التحويلية في باجة لدينا 2 مليون قنطار من المنتوجات الفلاحية يتم نقلها كلها للمناطق الساحلية ولتونس فلا يوجد لا مصنع لصنع "المقرونة" ولا أي نوع من المعامل الأخرى، يوجد في باجة "الخيرات السبعة"، ولكن على أرض الواقع لا توجد معامل تحويلية للمنتوجات الفلاحية وهذا غير معقول، فولاية باجة أكبر ولاية توجد بها السدود كما يوجد بها أكبر سد لا يوجد أي استغلال للمياه فإلى غاية اليوم تجري مياه العيون في الطرقات، لا يوجد "valorisation" للماء، هناك مناطق سقوية جديدة في تيباز مثلا هذه المناطق تحدث عنها ألف مليار مرة لا أجدها موجودة لماذا؟ التباين بين المعتمديات مع الأسف معتمدية كمعتمدية تيباز يتم تصنيفها معتمدية متوسطة التنمية بينما هذه المعتمدية لا يوجد بها أي تنمية يوجد بها مركز بريد وبلدية بينما هي معتمدية لا يوجد بها أي شيء آخر، لا يوجد بها لا "STEG" ولا "SONEDE" كيف تم تصنيفها لا أدري، لا يوجد بها أي تنمية كلها أراضي دولية مما يحّد من فرص التشغيل هناك، باجة حاليا من بين التسع الأوائل لذلك تلمس أن هناك أشياء تغيرت بكلفة 400 مليار لكن السيد الوزير أرجو تلميّنات منك، هل سنجد هذه المشاريع إن شاء الله موجودة على أرض الواقع نعم أم لا هذا ما يتركبي دائما في حيرة من أمري.

سأحدث الآن بصفة عامة، المشاريع والقوانين التي تحدثت عنها السيدة رئيسة الحكومة والتي ذكرتها، مشاريع الصفقات العمومية المعطلة ولم يتم تنفيذ شيء منها المشاكل العقارية في كامل البلاد التونسية لم يتم تنفيذ أي شيء أين وزارة أملاك الدولة؟ مجلة الصرف، مجلة المياه، لا يمكننا إنجاز أي مخطط تنمية بهذا الحجم وبقيمة 100 مليار بينما نحن عاجزين عن تغيير صبغة أرض فلاحية صناعية أو أرض نود تشييد معهد ثانوي فوقها أو غير ذلك، هناك شينين في تونس لو بنيت ولن تبني ولن تنهض إلا بالفلاحة والتربية، في المجال الفلاحي لم أر أي وضوح بخصوص التربية أين المجلس الأعلى للتربية؟ تغيير الخارطة الفلاحية غير موجودة، ساكون إيجابية الآن وسأصوت بنعم لأنني قد توجهت للمجالس المحلية بتيباز وبتبرسق وباجة الجنوبية وذكروا لي أن هناك العديد من المشاريع المبرمجة وتونس لن تشهد تقدما إلا بالعمل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد سامي الرايس.

السيد سامي الرايس

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وجميع الإطارات المرافقة،

في البداية نتقدم بالشكر لأعضاء المجالس المحلية والجهوية ولجالس الأقاليم وللمديرين الجهويين للتنمية لمرافقتهم لجميع الأعمال ولك السيد الوزير ولجميع إدارات الوزارة على الأعمال التي قمتم بها والتي كان من بين نتائجها إعداد مخطط تنموي 2026-2030 بأطرها الثلاث: السياسات العامة، الأهداف التنموية والتنمية المجالية.

السيد الوزير، تناقش اليوم المخطط التنموي في ظرف دقيق جدا تعيشه بلادنا حيث لا يمكن قراءته بالأرقام وبالمؤشرات فقط، بل يجب أن نقرأه من خلال ما يشعر به المواطن التونسي في حياته اليومية، فالمواطن ينتظر منذ سنوات تحسنا في مستوى معيشته، ينتظر منذ سنوات فرصا حقيقية للتشغيل وينتظر منذ سنوات خدمات عمومية تحفظ كرامته، فإذا به يواجه: غلاء معيشة متواصل، تراجع في قدرته الشرائية، صعوبات في النفاذ إلى العلاج ونقل عمومي متردي وتدهور في جودة العديد من الخدمات الأساسية.

سيدي الوزير، إن أكبر أزمة تعيشها بلادنا اليوم، ليس فقط أزمة مالية واقتصادية واجتماعية وعلاجية وتربوية وغيرها، ولكن هي أيضا أزمة ثقة، أزمة ثقة فالمواطن أصبح ينظر إلى المخطط وللإستراتيجيات بالكثير من الحذر، لأنه لم يعد يقيسها بما تتضمن من شعارات وأهداف، وإنما ما يلمسه على أرض الواقع وبإثبات القدرة على التنفيذ والإنجاز وربط المسؤولية بالمحاسبة وتقديم نتائج ملموسة يشعر بها المواطن في حياته اليومية.

السيد الوزير، ما قدمتموه من خلال المخطط من تشخيص ينم على احتواء جميع الإشكاليات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية وغيرها، وهذا دليل على عمل جبار تم القيام به تصاعديا من المجالس المحلية إلى الجهوية إلى المركزية، ولكن ما تضمنه من أهداف ومشاريع، مبرمج إنجازها خلال الخمس سنوات المقبلة، رهين ما سيتم إنجازه وما سيلتمسه المواطن من تحسن في شتى المجالات، فمجموع مشاريع مدة 5 سنوات وعددهم 21100 بمبلغ جملي يتجاوز 100 ألف مليار وبنسبة تطور سنويا تناهز 4.2% كل هذه الأرقام ونحن

نعيش حاليا أزمة مالية خانقة: حرب إقليمية متواصلة، روسيا وأوكرانيا، إيران والولايات المتحدة، ركود اقتصادي، نقص ملحوظ في الاستثمارات العمومية والخاصة، نسبة بطالة مرتفعة، هجرة مرتفعة للمهندسين والأطباء وغيرها من الكفاءات، تردي الخدمات الصحية، أي أننا نعيش مقارنة صعبة جدا وحركة اقتصادية ضعيفة جدا، وبالتالي أقول هذا هو التشخيص، هذه هي الأهداف التي يود التونسي أن يراها، ولكن ما ينقصنا، بأي وسائل وبأي أدوات سيتم تنفيذ هذا المخطط وبأي قوانين ثورية، التي لم تصلنا إلى غاية اليوم.

خلاصة القول لقد تم العمل أكثر على التشخيص وتم تدوينه، لكن ما الحلول؟ وهذا ما سيعمق موضوع الثقة في الدولة ولدى مسؤوليها، فأى قيمة للأهداف، إذا لم تقترن بجدول زمني واضح، وأي قيمة للوعود إذا لم ترتبط بتمويل مضمون، وأي قيمة للمؤشرات إذا لم تكن قابلة للقياس والمراقبة؟ ولعل الصورة تكون أوضح عندما نتحدث عن ولاية نابل، إحدى أهم الولايات الاقتصادية والفلاحية والصناعية في الجمهورية، ولاية نابل لا تحتاج لعبارات عامة حول التنمية المجالية، إنما تحتاج إلى رؤية تنمية السيد الوزير، إشكاليات النقل، تحسين البنية التحتية، حماية الشريط الساحلي، دعم الفلاحة، تطوير الصناعات الغذائية وغيرها.

أبناء ولاية نابل يتساءلون السيد الوزير، أين نصيبهم من المشاريع الكبرى وأين البرامج القادرة على خلق مواطن شغل مستدامة وأين العدالة في توزيع الاستثمارات العمومية، هم يتساءلون عن سبب تراجع ترتيب ولاية نابل من 17 على مستوى الجمهورية إلى 23.

وكخلاصة إذا كانت نابل جذابة وتمتاز بموقع لإيجاد فرص العمل والرفاه ووجهة للسياحة الداخلية والخارجية، وقطب اقتصادي يساهم في نسبة مرتفعة في الناتج الداخلي الخام ما وجدناه اليوم أصبح يبعث على القلق بخصوص ولاية نابل، من يحدد السياسات العمومية ومن يسعى لتحطيمها أو لتقهرها بتعلة التمييز الإيجابي الذي وجدناه منذ سنة 2014، عوض عن المحافظة على مكانتها وتدعيمها كولاية جذابة؟ ولكن في كل الحالات، السيد الوزير...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد إلياس بوكوشة.

السيد إلياس بوكوشة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المراقبة،

السيد الوزير، لا يمكن لأي مخطط تنموي أن ينجح، إذا اكتفى بإدارة الواقع بدل تغييره أو إذا حافظ على الفلسفة نفسها التي أنتجت الاختلالات التنموية لعقود، فالتنمية ليست مجرد تجميع لمشاريع أو توزيع لاعتمادات مالية وإنما هي رؤية لإعادة بناء التوازن بين الجهات وتصحيح المظالم التاريخية وتوجيه الاستثمار نحو المناطق التي تمتلك مقومات الإقلاع الاقتصادي.

سيدى الوزير، لقد انتظرنا أن يحمل هذا المخطط قطيعة حقيقية مع السياسات السابقة، لكنه في تقديري، ما زال أسير المقاربة نفسها، والتي أثبتت محدوديتها، فما زالت الأولويات غير واضحة وما زال منطق المحافظة على الواقع يغلب على منطق صناعة التحول وما زلنا لا نرى تمييزا إيجابيا حقيقيا لفائدة الجهات التي دفعت لعقود ثمن التهميش.

إن أخطر ما في هذا المخطط سيدى الوزير، أنه يشخص الإشكاليات بدقة لكنه لا يقدم حلولاً ترتقي إلى حجمها وكأنه يكتفى بإدارة الفوارق التنموية بدل القضاء عليها، فإذا كانت السياسات السابقة تتحمل مسؤولية تراكم هذا التفاوت، فإن الإبقاء على المنهج نفسه يعني عمليا إعادة إنتاج الفشل وتأجيل التنمية مرة أخرى ولعل معتمدية الفوارى سيدى الوزير من ولاية قبلي خير دليل على ذلك، فهي منطقة ورغم امتلاكها لكل مقومات النجاح من ثروات نفطية وإمكانات فلاحية كبيرة وموارد مائية هامة، إضافة إلى موقع استراتيجي قادر على استقطاب الاستثمار وخلق الثروة ومع ذلك، ما تزال تعاني من غياب أبسط مقومات الحياة الكريمة ومن ضعف الخدمات الأساسية والبنية التحتية والصحة والنقل وفرص التشغيل ولعل تصنيفكم لها كمنطقة ذات مؤشر تنمية ضعيف جدا خلال التشخيص المعروض في هذا المخطط، خير دليل على ذلك.

إن المفارقة المؤلمة السيد الوزير، أن منطقة تساهم في إنتاج الثروة الوطنية، ما تزال عاجزة عن الحصول على نصيبها العادل من التنمية والأكثر إثارة للقلق أننا لم نجد في هذا المخطط مشاريع هيكلية كبرى أو برامج نوعية، قادرة على تغيير الواقع في تلك الربوع ولم نلمس أي مؤشر حقيقي يبعث على التفاؤل بأن الدولة قررت أخيرا إنصاف تلك الجهة، ولعل السؤال الذي يفرض نفسه سيدى الوزير، هو كيف نطلب من المواطنين الثقة في المخططات التنموية وهم لا يرون أثرا لها في حياتهم اليومية وكيف نتحدث عن العدالة المجالية بينما ما تزال مناطق بأكملها تفتقر إلى أبسط الخدمات الأساسية رغم ما تقدمه من ثروات للوطن.

السيد الوزير، إن المطلوب منكم اليوم، ليس تحسين الصياغات، ولا إعادة ترتيب الأولويات على الورق، بل مراجعة جذرية للسياسات التنموية والانتقال من منطق توزيع المشاريع إلى منطق الاستثمار في المزايا التنافسية لكل جهة ومن إدارة التفاوت إلى القضاء عليه ومن الوعود إلى الإنجاز وأن تكون للوطن خريطة عادلة تقاس فيها الجهات بما تمنحه للوطن، لا بما تملكه من نفوذ.

في الختام سيدى الوزير، حين تدار التنمية بالعقلية نفسها، فإنه لا يتغير سوى تاريخ الخيبة وتتآكل فيه ثقة المواطن في الدولة، مع كل مخطط لا يترجم إلى واقع ومع كل وعد لا يجد طريقه إلى التنفيذ والعدالة التي تتأخر ليست عدالة والتنمية التي لا تصل أطراف الوطن ليست تنمية، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة سيرين مرابط.

السيدة سيرين مرابط

شكرا السيد الرئيس ومرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وبالوفد الحكومي المحترم المرافق له،

في الحقيقة السيد الوزير، كنت قد أعددت مداخلة، لكن سأبدأ من حيث أنك قطعت الجلسة وتوليت تعقيب صغير فقد أردت أن تفسر لنا أنه قد تم الأخذ بالمشاريع المقترحة من المجالس المحلية، لكن المشاريع التي جاءت في التقرير ليست المشاريع التي تم اقتراحها من المجالس المحلية لأنها لم ترد جميعا في مخطط التنمية، لكن ما ألوكم عليه اليوم السيد الوزير وقد ذكرت هذا في الجلسة في المرة الفارطة، أنه كما تم عقد جلسات على مستوى الأقاليم لماذا بعد مناقشة مخطط التنمية على مستوى اللجان لماذا لم يتم عقد جلسات أخرى

على مستوى الأقاليم ويتم استدعاء المجالس المحلية والمحلية لتعلمهم بالمشاريع التي تم اعتمادها وخاصة لنوضح لهم المعايير لأنه من المجلس المحلي بجيتي وهنا أود أن أتقدم بتحية إلى كافة المجالس المحلية والجهوية والإقليمية ولسيادتكم ولكل الكفاءات التي ساهمت في إعداد هذا المخطط طيلة السنة ولكن هنا نجد أن المجلس المحلي للزهور وللسيجومي يطلب مني أن أدافع عن مشاريع التي اقترحوها، ولكنني لا أدري ما الذي تم اعتماده في الأخير لأن حتى التقرير النهائي لم يصدر بعد.

السيد الوزير، ما أريد أن أقوله أنه وكأنك هنا تريد أن تصنع "une pyramide sur la pointe" أي أنه وكأنك بصدد بناء هرم لأن مخطط التنمية هو أمر جيد جدا يوجد به 21100 مشروع إن تمكنا من تحقيق نصف هذه المشاريع فهذا جيد جدا لكن اليوم السيد الوزير نحن من أعلى القمة، لماذا قلت من أعلى القمة؟ لأن القاعدة تقول أنه علينا أن نبدأ من الأهم قبل المهم، ما الذي هو أهم؟ الأهم هو استرجاع الثقة السيد الوزير، استرجاع ثقة المواطن في الحكومة قبل كل شيء وفي البرلمان، السيد الوزير كلما تم عقد جلسة يتم اتهامنا بأننا كما ذهبنا كما أتينا، أين القانون عدد 18؟ قانون من طالت بطالتهم.

السيد الوزير، بالأمس الاحتجاج الذي قاموا به أين المنصة، المنصة غير موجودة في مخطط التنمية، كيف يمكننا القيام بمخطط التنمية؟ يتم القيام به بكفاءتنا كما أنه السيد الوزير يتم استرجاع الثقة عبر توفير مناخ الاستثمار والاستثمار يتضمن مجلة الصرف، يتضمن الشباك الموحد الذي تحدثت عنه حيث يمكنك بعث شركة بمجرد اتصال هاتفي السيد الوزير في الدول الأخرى، بينما لدينا في تونس صيدلانية السيد الوزير إن بلغك هذا أرادت فتح صيدلية لكن أعلمتها وزارة الصحة بأنه لا يمكنها فتح الصيدلية لأن أوراقها تنقصها طابع جبائي بدينارين فقد أجابهم بأنها قد دفعت طابعين جبائيين ثمن الطابع البريدي دينار فأرسلوا لها رسالة مضمونة الوصول يوجد بها طابعين بريدين بأربع دينار أي 8 دنانير لماذا السيد الوزير ليس لإعلامها بضرورة استكمال الملف، بل ليتم إعلامها بأنه قد تم رفض ملفها.

السيد الوزير، أنا رئيسة منسقة لمجموعة الصداقة الكندية التونسية أصبح الناس يخافون ويرفضون الاستثمار السيد الوزير، بمجلة الاستثمار لدي زملائي قدموا بمجلة الاستثمار إلى حد الآن موجودة هنا، السيد الوزير لقد قلت في المرة الفارطة بأن لدينا دور تشريعي ودور رقابي وأن مهمتنا متابعة المشاريع، السيد الوزير، لا يوجد لدي أي دور رقابي تجاه أي وزير للأسف الشديد، المديرين العاميين يتعاملون معنا أحيانا باحتراز ويطلبون منك بأن لا تقول بأنك قد اتصلت بي، السيد الوزير والسيدة رئيسة الحكومة هناك وزراء يتصلوا بنا وتتصل بهم ولكن يطلبون منا بكل إلحاح أن لا ننزل الصورة، بالله عليك لا تقل بأنك قد تواصلت مع الوزير، لماذا؟ إن كنتم لا تريدون أن تتعاملوا مع هذا المجلس أعلمونا بهذا السيد الوزير، ولكن أن نتحدث عن مخطط تنمية بدون إدارة عصرية وبدون عزيمة حكومة، تريد حقيقة خدمة هذه البلاد قوانين موجودة في الرفوف.

"FCR" السيد الوزير لكل عائلة تونسية، الحق في سيارة، أين ذلك؟ لقد حددنا الأجل شهر جوان، ولكننا الآن في شهر جويلية، الكثير من الأشياء السيد الوزير بقيت مجرد حبر على ورق، الاعتمادات المفوضة لأن المواطنين عندما نطلب منهم أن يصبروا معنا لأن الدولة لا يوجد لديها الإمكانيات المالية ولا توجد لدينا الاعتمادات،

ولكن عندما تسمع بـ 102 مليار سيقولون لقد وجدتم التمويلات لمشاريع جديدة مازالت لم تر أصلا النور فما بالك بنا ككفاءات بشرية نعمل منذ ثلاثين سنة. منحة الخطر والإطارات المسجدية السيد الوزير كل هؤلاء أكدنا عليهم في كل جلسة، السيد وزير الشباب والرياضة أرسلنا إليه سؤال شفاهي حتى لو أردنا محاسبته على الذل وعلى الفضيحة التي تسبب فيها إلى يومنا هذا لم يأت للمجلس وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد ثابت العابد.

السيد ثابت العابد

شكرا،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب والضيوف الكرام،

إن مناقشة مخطط التنمية ليست مجرد استحقاق إجرائي ينتهي بالتصويت، بل هي لحظة وطنية ودستورية بامتياز، لأنها تتعلق بالخيارات الكبرى التي سترسم مستقبل تونس خلال السنوات الخمس القادمة ولذلك فإن السؤال الذي ينبغي أن يسبق كل حديث عن نسب النمو والاستثمار والمشاريع، هو أي تنمية نريد ولأي إنسان؟

وفي تقديري فإن نقطة البداية في أي مشروع تنموي ليست الطريق ولا الجسر ولا المنطقة الصناعية، بل الإنسان، فالإنسان ليس مجرد مستفيد من التنمية، بل هو صانعها وغايتها في آن واحد ومن هنا فإن الحقوق والحريات ليست موضوعا منفصلا عن التنمية وليست ترفا يمكن تأجيله إلى ما بعد تحقيق النمو، بل هي من شروط نجاحها وكذلك الشفافية والحق في النفاذ إلى المعلومة واستقلالية المؤسسات ولهذا كنت أتمنى أن يحظى هذا الجانب بمكانة أوضح في مخطط التنمية وأن يجد إصلاح الإعلام وتعزيز حرية التعبير والحق في النفاذ إلى المعلومة وحماية المعطيات الشخصية وترسيخ آليات التقويم والمساءلة حضورا يليق بدورها في مرافقة الإصلاحات وتعزيز الثقة.

فأي مخطط تنموي، مهما كانت جودة أهدافه وطموح برامجه، يحتاج إلى بيئة وطنية تساعد على نجاحه، فالتنمية لا تزدهر في مناخ التوتر ولا يبدع الإنسان إذا كان يعيش في الخوف أو فقدان الثقة ولا تنجح الإصلاحات الكبرى دون فضاء عام يتسع للحوار وتعدد الآراء ومشاركة مختلف القوى الوطنية وإسهام المجتمع المدني وإعلام متنوع ومتعدد يواكب السياسات العمومية بالنقد البناء والمعلومات الدقيقة.

فالتنمية ليست مجرد قرار اقتصادي، بل هي مشروع مجتمعي يقتضي تعبئة كل الطاقات الوطنية، وبناء الثقة بين الدولة والمواطن، كما أعتقد أن نجاح أي مخطط لا يتوقف على جودة صياغته فحسب، بل أيضا على جودة النقاش الذي يسبقه، فالمؤسسة التشريعية لا ينبغي أن تكون مجرد محطة للمصادقة على الخيارات، بل فضاء لصناعة تلك الخيارات ومراجعتها ومساءلتها، فقيمة البرلمان لا تقاس بعدد النصوص التي يصادق عليها، وإنما بقدرته على الإسهام في تحسين السياسات العمومية قبل اعتمادها.

وأختم بفكرة أؤمن بها، إذا كانت الطرقات تربط بين المدن، فإن الحقوق والحريات تربط المواطن بوطنه، وإذا كانت الاستثمارات تبنى الاقتصاد، فإن الثقة تبني الدولة والثقة لا تبني إلا بإنسان حر

(كانت الساعة الثانية بعد الزوال)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الثالثة وعشرين دقيقة بعد الزوال)

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

السيد الوزير،

استئناف الجلسة.

زميلاتي وزملائي المحترمين،

باسمكم جميعا، أجدد الترحيب بالسيد الوزير وبكافة أعضاء الوفد المرافق له من الإطارات العليا للدولة التونسية تحت قبة البرلمان.

فمرحبا بكم مجددا وأحيل الكلمة الآن للنائب المحترم أيمن نقرة تفضل.

السيد أيمن نقرة

شكرا السيد الرئيس وشكرا لكافة السادة الحضور،

للأمانة السيد الوزير، يحтар المرء أحيانا من أين يبدأ تحليله بالنظر إلى أننا أمام مخطط تنموي يمثل أحد أهم المؤشرات الاقتصادية للسنوات المقبلة والمحرك الفعلي لاقتصاد بلادنا والبوصلة لما نعتزم إنجازه مستقبل وهنا أتوجه بتحية شكر لكافة الساهرين على إعدادة سواء من الإطارات الإدارية أو خاصة المجالس المحلية التي عملت عليه وسعت جاهدا وبذلت كل ما في وسعها لتوفير أقصى ما يمكن تقديمه للمواطنين ولقد أثبتنا في كل تدخلاتنا أن هناك نسقا تصاعديا، ولكن ربما نلاحظ هنا غياب بعض المشاريع التي تحظى بأهمية بالغة لدينا ربما أكثر من غيرها، ولكن هذا هو التبويب الإداري الذي اعتمد.

وهنا نتساءل بكل صدق، كيف نطالب اليوم بالمصادقة على هذا النسق التصاعدي دون إتاحة الفرصة لإجراء أي تعديل أو إضافة؟ إننا نناقش مشروعا يحدد مستقبل البلاد في غضون عشرة أيام فقط، في حين يقتضي المنطق الطبيعي أن يتاح لنا حق التعديل والإضافة وتحويل الاعتمادات إلى غير ذلك.

دعنا ننطلق من الواقع السيد الوزير، فقبل أن نتحدث عن تنمية حقيقية ومحرك اقتصادي وما إلى ذلك يجدر بنا أن ننظر إلى واقعنا الحالي المغاير تماما والذي يتوجب علينا قوله بصراحة لأنه يؤثر مباشرة في التنمية، النفايات المنتشرة في كل مكان ونسب الفقر المرتفعة ونسب الانتحار والأوضاع الاجتماعية التي عملت عليها الدولة ونعتبر أنفسنا لم ننجح فيها بالإضافة إلى آفة المخدرات الكبيرة المنتشرة في كل حذب وصوب.

وإذا أردنا الحديث عن ولاية القيروان تحديدا فقد شهدنا في ظرف عشرة أيام تقريبا سبع حالات انتحار حرقا وهذا كله يتطلب منا الدراسة والإدراج ضمن المخطط فالعقل البشري والإنسان والمواطن هو الأساس في أي تنمية يمكننا العمل عليها، نحن نتحدث عن العدالة تحدثنا عن العدالة الترابية والعدالة المجالية والعدالة الاجتماعية، ولكن بكل صراحة السيد الوزير، هذه العدالة غائبة تماما أو موجودة بصفة جزئية على أقل تقدير، لكي نكون صرحاء مع بعضنا البعض.

الأجدى اعتماد مؤشرات التنمية في التصنيف فالقيروان اليوم في أدنى مستوى إذ نتحدث عن 0.36 % فعندما ننظر إلى قيمة البرنامج

ومؤسسات قوية وحوكمة رشيدة وقد نستطيع أن نمول المشاريع بالأموال، لكن لا يمكن أن نمول الثقة، فالثقة لا تشتري ولا تفرض، بل تبنى بالعدل والحرية والشفافية واحترام الإنسان، لذلك فإن نجاح هذا المخطط لن يقاس فقط بما سيتحقق من مشاريع أو بما ستسجله المؤشرات من نسب نمو وإنما بقدرته على بناء الإنسان وترسيخ المؤسسات وتعزيز الثقة بين الدولة والمواطن، فالتنمية الحقيقية لا تبدأ بالحجر، بل بالإنسان ولا تستمر إلا بالمؤسسات ولا تزدهر إلا في مناخ من الحرية والمسؤولية والثقة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد لطفي سعداوي.

السيد لطفي سعداوي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير التخطيط والوفد المرافق له،

السيد الوزير، مشكورين على هذا العمل الماراطوني لعرض مخطط التنمية 2026-2030 على هذه الجلسة العامة، تحية للعمل القاعدي من محلي وجهوي لنقل المتطلبات التنموية لكل جهات الجمهورية، ومن ورائها الدولة التونسية بصفة عامة لأن مؤشر التنمية ليس حكرا على جهة دون سواها، ولكن ما راعنا في هذا المخطط هو غياب الدقة، فكان نصا إنشائيا لا غير.

في سنة 2026 عرفنا أن ولاية القيروان تقع في وسط البلاد التونسية ولها آفاق فلاحية وسياحية واعدة مع خريطة لـ 13 معتمدية لها نفس المؤشر التنموي، هذا العمل المضني لإعداد المخطط التنموي، كان بالإمكان إعطائه لأستاذ جغرافيا وأستاذ اقتصاد وتصرف ليقدم نفس العمل المقدم أماننا، تدعونا للتصويت على هذا المخطط الغير واضح تماما وكان من الأجدر السيد الوزير مدنا بنقاط واضحة المعالم في شكل رؤوس أقلام، حتى يعلم الجميع بما لهم في هذا المخطط.

ولاية القيروان بها 13 معتمدية كان من الأجدر ذكر في ورقة واحدة، يذكر فيها مجال التدخل حتى وإن كان برنامجا وحي ولا يعني إن كان بالملايين أو بالمليارات، المهم أن يكون ذو أولوية يعود بالنفع على كامل سكان المعتمدية وهو ما يعني أن يكون هذا المخطط في 24 ورقة فقط لعدد ولايات الجمهورية.

إن عدم التوفيق والتدقيق لعناصر ومواضيع التدخل وعدم ذكرها يوحي بتفسير وحيد وهو أن الحكومة لا تريد أن تذكر ولو مشروع وحيد، تحاسب عليه خلال الفترة، فتبقى مجرد وعود فضفاضة.

السيد الوزير، الشعب انتظر الوقت الكثير ليرى دولته تضع مخططا للتنمية حتى يعرف ماله وما عليه، وإن تأجيل سنة أخرى لإصلاح هذا المخطط الذي لا تنقصه الدقة قد يكون أفضل، من بين مشاكل هذا المخطط هو الحالات الطارئة للتدخل، فهناك مشاريع تخص خاصة البنية التحتية التي لم تعد تحتل التأجيل وعند المطالبة بالتدخل، لا تجد إلا إجابة وحيدة، هل هذا المشروع تم ذكره في مخطط التنمية أم لا؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن، نرفع الجلسة إلى الساعة الثالثة، لاستئناف النقاش العام.

البالغة 126 مليارا ونقارنها بما حصل عليه الإقليم الثالث نجد أن القيروان هي الأقل نصيبا إذ لم تتجاوز حصتها الثلاثة ملايين دينار في حين أن ولايات أخرى في أقاليم ثانية دون ذكر أسماء أخذت أضعاف ذلك، بل إن بعض الأقاليم نالت أربعة أضعاف حصتها.

اليوم إذا قسمنا هذا المبلغ الإجمالي على 24 ولاية، فسيكون نصيب كل ولاية 5.25 ملايين على الأقل فما الذي يحدث هنا؟ هل تزيد الولايات المزدهرة دعما على دعمها ونمغن في تهميش الولايات الأقل حظا؟ هذا هو الواقع للأسف.

وهناك بعض المشاريع أيضا السيد الوزير وأذكرها لك بكل وضوح نتحدث هنا عن المشاريع الأساسية للبنية والتطهير وتهذيب الأحياء الشعبية المقررة في القيروان والتي لم تنجز بسبب تقصير الحكومة وتقصير وزارة التجهيز التي تعجز عن توفير ملياري دينار على سبيل المثال لتسيير هذه المشاريع الواقعة والمعطلة لتأتي لجنة الصفقات العمومية وتلغى وتظل البلاد غارقة في وضعها دون أي تغيير.

أما مشاريع التنمية المندمجة فلدينا شاهد على ذلك سوق "سيدي عرفة" الذي تم إنجازه بالكامل وسيكون جاهزا للتدشين بعد شهرين وكذلك الأمر بالنسبة إلى محطات الطاقة الشمسية وحين نتحدث عن مشاريع البنية التحتية والبيئة والتطهير والتنمية الحضرية والاقتصادية والمحلية وتهبئة ساحة المغرب العربي فإنها مشاريع قد أنجزت ودشنت بالفعل.

لذا اعذرني سيادة الوزير، فكأنكم تطعموننا أوهاما لا تسمن ولا تغني من جوع فأين هو حظ القيروان الفعلي من كل هذا؟ لا يجب أن تنسى القيروان وإذا كنتم تعتبرونها مجرد ماض فمهي الحاضر والمستقبل أيضا، إن هذا التوزيع غير العادل للميزانيات أمر غير مقبول بتاتا.

ومن بين الأهداف المطروحة ضرورة تحديد وتحديث مفهوم البنية التحتية فكما أشرنا سابقا هذه البنية شبه غائبة حين نتحدث عن شبكات الطرقات والموانئ فأين طريق "الشبيكة - القيروان"؟ وأين هي الطرقات داخل القيروان؟ تفضلوا بالزول إلى الميدان وعابنوا الوضع بأنفسكم تحركوا لتشهدوا حقيقة الأمر.

إن التوازن بين الجهات وهو المبدأ الذي كنا نشرحه للتو يكاد يكون منعدما والوقت لا يتسع لتفصيل ذلك كله، أما عن مواكبة التطور التكنولوجي فنحن ما زلنا حتى اليوم نعتمد على الإجراءات البدائية كـ "التعريف بالإمضاء" رغم أن رئيسة الحكومة كانت قد صرحت بأن سنة 2026 سيكون عام الرقمنة الشاملة، لكننا لم نخط خطوة واحدة ملموسة نحو ذلك حتى الآن.

بالإضافة إلى هذا أين هي التمويلات؟ ومن أين ستأتي في ظل الركود الاقتصادي الراهن؟ الإجابات غامضة والآليات غائبة تماما هناك العديد من المشاريع المعطلة في القطاع الفلاحي وقطاع التعليم والمناطق الصناعية بالإضافة إلى مشروع السكة الحديدية الذي كان من المفترض أن يمر عبر القيروان لنفاجأ اليوم بالحديث عن تحويل مساره نحو "النقيضة" فلماذا كل هذه التغييرات؟

بالإضافة إلى ترسانة من القوانين التي لا يتم تنفيذها وفي مقدمتها القانون عدد 18 المتعلق بالتشغيل وقانون إلغاء المناولة الذي لا يطبق على أرض الواقع.

إن الاستثمار في العقل البشري والنهوض بالبنية التحتية هما أبرز مقومات التنمية الحقيقية، لذلك نقول لكم: أنصفوا القيروان وأعولنا حقوقنا المشروعة والله ولي التوفيق. مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا السيد أيمن نقرة، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم الطيب الطالبي تفضل.

السيد الطيب الطالبي

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد الوزير وبالإطارات المرافقة له.

السيد الوزير، نحن نناقش اليوم المخطط الخماسي 2026-2030 بمقاربة جديدة ضمن البناء القاعدي الذي ينطلق من المستوى المحلي فالجهوي فالإقليمي وصولا إلى المستوى الوطني، رافعين فيه شعارات التنمية الشاملة والعادلة للقضاء على التفاوت الجهوي والإقليمي والقضاء على الفقر والبطالة في المناطق الداخلية للبلاد.

وهنا السيد الوزير، نتساءل: هل قمنا بتقييم ومراجعة للمخططات التنموية السابقة التي فشلت أغلبها في القضاء على هذا التفاوت الجهوي؟ والتي لم تتجاوز نسبة الإنجاز فيها ما بين 30% إلى 40%؟ ما أسباب هذا الفشل؟ لأنه بناء على هذا الفشل، كيف سنبن لنحقق نسبة النجاح في المخطط الجديد؟

للأسف السيد الوزير، نحن مقبلون على مخطط تنمية خماسي بآليات وقوانين أوصلتنا سابقا إلى الفشل ونحن نعيد الكرة اليوم، في ظل غياب المقاربة التشاركية مع مختلف الهيئات القطاعية والأطراف المتداخلة في المشاريع التنموية وتغييب الشباب الذي هو عماد المستقبل وعدم تشريك مراكز الدراسات الاستراتيجية.

وفي ظل عدم مراجعة القوانين الخاصة بالاستثمار والعديد من المجالات القانونية الأخرى ونذكر هنا خاصة قانون الصفقات العمومية الذي يعد المعرقل الأول للمشاريع التنموية وغياب برنامج إصلاح هيكلية للمؤسسات العمومية المفلسة وغياب التشجيع على الاستثمار، فإنه لا يمكن لنا أن نذهب بعيدا بمخطط التنمية هذا.

وكذلك السيد الوزير، نلفت الانتباه هنا إلى تقاعس الحكومة في إصدار الأوامر الترتيبية للعديد من القوانين التي أصدرها مجلس نواب الشعب سواء كان ذلك في قوانيننا المالية ونذكر على سبيل الذكر لا الحصر، قانون إعادة تكوين قطاع الأبقار والقانون عدد 18 لسنة 2025 المتعلق بتشغيل المعطلين عن العمل ممن طالت بطالتهم وقانون "سيارة لكل عائلة" فأين هي الأوامر الترتيبية لهذه القوانين؟

السيد الوزير، ونحن نتحدث عن تنمية عادلة وشاملة وعن الدولة الاجتماعية، لم نطلع على قائمة المشاريع المبرمجة في الجهات، لكننا نجد في المقابل مرسوما يتضمن 21,000 مشروع على مستوى كامل تراب الجمهورية التونسية بقيمة 111 مليار دينار، فكيف تم تقسيم هذه المشاريع على الولايات؟ ونحن نتحدث هنا عن "التميز الإيجابي" للولايات الداخلية كولاية القيروان التي تتذيل ترتيب مؤشرات التنمية ونصيبها لا يتجاوز 3.4% فأين هو التميز الإيجابي؟ وأين هي العدالة المحلية؟

إن المشاريع التنموية بجهة القيروان السيد الوزير، هي مجرد مشاريع مبرمجة في المخططات السابقة وتم ترحيلها إلى المخطط الجديد وبذات الآليات، فما هي النتائج التي سنصل إليها؟ إن هذا المخطط حسب قراءتنا الأولية له أقرب إلى بيان نوايا منه إلى استراتيجية تنفيذ حقيقية خاصة في ظل غياب المحاسبة والتقييم والإصلاح.

ولنأخذ هنا مثالا حيا ما زلنا نجتز مرارته وهو المشاركة الأخيرة لمنتخبنا الوطني وتلك الفضيحة التي تسبب فيها أمام العالم أجمع، تونس بلد الحضارة الممتدة لـ 3000 سنة تظهر بتلك الروح الانهزامية دون أن تكون هناك أي محاسبة ودون أن تحرك وزارة الإشراف ساكنا وقس على ذلك في مختلف الإدارات التونسية.

السيد الوزير، إن إدارتنا باتت تنكل بالمواطن وليست في خدمته، بل إنها تمررت به أي مستثمر أو أي إنسان راغب في بعث مشروع أو أي شاب من المعطلين عن العمل يواجه بالتنكيل والتضييق حتى يكره العيش في هذا الوطن وبات شبابنا يهاجر في قوارب الموت ويبتلعه البحر والسبب هو وجود إدارة لا تعمل لخدمة المواطن.

السيد الوزير، هذه النتائج...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا السيد الطيب طالي وقبل أن أحيل الكلمة إلى النائب المحترم عبد الحليم بوسمة، أطلب من السيدات والسادة النواب المحترمين الآتي ذكرهم الاستعداد للتدخل: عبد الحليم بوسمة، مصطفى بو بكر، نور الهدى، خالد حكيم المبروكي، عماد الدين السديري، فتحي المشرقي، صالح السالمي، ريم الصغير، صابر الجلاصي، عبد القادر عمار، معز بن يوسف، نورة الشبراك، ماجدة الورغي، ماهر الكتاري، صابر المصمودي، محمد بن سعيد، معز الرياحي وصالح الصيادي.

والآن أحيل الكلمة إلى النائب المحترم عبد الحليم بوسمة، تفضل.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وبالوفد المرافق له.

لن نخوض في الجدل الذي رافق إعداد مخطط التنمية 2026-2030 ولا في ضيق الأجال التي خصصت لمجلسنا الموقر لدراسته والتدقيق في مضامينه واقتراح التعديلات اللازمة ونعتبر أن ذلك يندرج ضمن الإكراهات التي فرضتها رزمة العمل الحكومي كما يدخل في إطار خصوصية التجربة الجديدة القائمة على المسار التصاعدي من المحلي إلى الجهوي ثم الإقليمي فالوطني وهي تجربة سيكون من الضروري تقييمها بكل موضوعية بعد انطلاق تنفيذها حتى نقف على مدى نجاعتها وقدرتها على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

السيد الوزير، أود في البداية أن أؤمن روح التفاؤل التي طبعت هذا المخطط وخاصة الأهداف الاقتصادية المرسومة وفي مقدمتها تحقيق نسبة نمو في حدود 4.2% وهو هدف نتمنى جميعا أن يتحقق لأن تونس في أمس الحاجة اليوم إلى استعادة نسق النمو وخلق الثروة ومواطن الشغل وتحسين مستوى عيش المواطنين.

غير أن تحقيق هذا الهدف الطموح لا يمكن أن يكون بمجرد تقديرات أو نوايا حسنة، بل يقتضي في تقديري توفير الشروط الحقيقية للنمو وفي مقدمتها التعويل بدرجة أكبر على الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي إلى جانب مواصلة دعم الاستثمار العمومية في البنية التحتية واللوجستية، كما يتطلب القيام بإصلاحات عميقة تتمثل في الحقيقة في ثلاث ثورات وطنية كبرى، ثورة في الإدارة حتى تصبح إدارة ناجعة وسريعة وفعالة وثورة في المنظومة القانونية بما يضمن الاستقرار والوضوح وثورة في مجلي الاستثمار والصرف حتى تصبح تونس أكثر قدرة على استقطاب رؤوس الأموال ويضاف إلى ذلك إطلاق مصالحة اقتصادية شاملة تعيد أصحاب

المؤسسات إلى الدورة الاقتصادية وتفتح صفحة جديدة تشجع الاستثمار والإنتاج وخلق الثروة.

السيد الوزير، لقد تضمن المخطط أكثر من 21,000 مشروع بكلفة جمالية تناهز 101.8 مليار دينار وهو رقم يعكس حجم الطموح، لكنه يطرح في المقابل عددا من الأسئلة الأساسية:

السؤال الأول لقد اقترحت مختلف المجالس المنتخبة أكثر من 45,000 مشروع بينما وقع اعتماد حوالي 21,000 مشروع فقط، فما هي المعايير العلمية والفنية والاقتصادية التي اعتمدها الوزارة لاختيار هذه المشاريع؟ وكيف تم ترتيب الأولويات؟

السؤال الثاني أدرج ضمن قانون المالية لسنة 2026 حوالي 600 مشروع، فما مدى جاهزية هذه المشاريع اليوم؟ وكم مشروعا دخل فعليا مرحلة التنفيذ؟ وما هي نسب التقدم المسجلة إلى حد الآن؟

السؤال الثالث في ظل الوضعية الدقيقة للمالية العمومية وارتفاع المديونية وشح السيولة وصعوبة النفاذ إلى الأسواق العالمية المالية والدولية، ما هي نسبة التمويل المؤمنة فعليا لهذا المخطط؟ وما هي المؤسسات المالية الإقليمية والدولية التي دخلتم معها في مفاوضات؟ وما هي الخطوط العريضة لشروط التمويل المنتظرة؟

السؤال الرابع ما هي المشاريع التي تعتبرها الوزارة ذات أولوية قصوى من حيث البحث عن التمويل والانطلاق في التنفيذ؟ وهل ستكون الأولوية لاستكمال المشاريع المتواصلة والمعلقة منذ سنوات أم لإطلاق مشاريع جديدة؟

وأخيرا وهو السؤال الأهم في تقديري، ما هي الإجراءات العملية التي ستعتمدها الوزارة للترفيه في نسب إنجاز المشاريع؟ فالتجارب السابقة بينت أن الإشكال في تونس لا يكمن في إعداد المخططات ولا في برمجة المشاريع وإنما في تنفيذها والدليل على ذلك أن نسبة الإنجاز لم تتجاوز في عديد الحالات 50% وأن هذا المخطط نفسه يتضمن أكثر من 6,000 مشروع متواصل لم يقع استكمالها إلى اليوم.

السيد الوزير، إن نجاح أي مخطط تنموي لا يقاس بعدد المشاريع المبرمجة ولا بحجم الاعتمادات المعلنة وإنما بقدرة الدولة على تعبئة التمويلات ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عبد الحليم بوسمة، أحيل الكلمة إلى السيد مصطفى البوبكري تفضل.

السيد مصطفى البوبكري

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير والإطارات المرافقة،

الزميلات والزملاء النواب،

أدخل اليوم بخصوص مشروع مخطط التنمية 2026-2030، ليس من زاوية حجم الاعتمادات فقط وإنما من زاوية فلسفة توزيعها لأن السؤال الحقيقي ليس كم سنستثمر؟ بل أين سنستثمر؟ ولصالح من؟

إذا كان هذا المخطط يهدف فعلا إلى بناء دولة اجتماعية عادلة فإن أول معيار يجب أن يحكم توزيع الاستثمارات هو تقليص الفوارق الجهوية لا تكريسها فالاستثمار العمومي ليس غاية في حد ذاته، بل هو أداة لتصحيح الاختلالات التنموية التي تراكمت لعقود وتحقيق العدالة بين الجهات وخلق فرص الشغل في المناطق الداخلية وتحفيز الاستثمار الخاص في المناطق التي عجز عن الوصول إليها.

لكن عند قراءة الأرقام نجد صورة مختلفة فالولايات التي تملك أصلا أفضل بنية تحتية وأكبر نسج اقتصادي وأعلى جاذبية للاستثمار تصدر قائمة الاعتمادات في المقابل، نجد الولايات التي تعاني من أعلى نسب البطالة والهجرة والتي تحتاج فعلا إلى تدخل الدولة في أسفل الترتيب: توزر، قبلي، سيدي بوزيد، تطاوين وزغوان.

مجموع هذه الولايات الخمس يمثل فقط 9.7% من إجمالي الاعتمادات المرصودة كما أن مجموع الاستثمارات في ولايات الإقليم الخامس يبلغ 12.826 مليار دينار وهو ما يمثل فقط 8.6% من مجموع استثمارات المخطط وفي المقابل، نجد أن هذا المبلغ تقريبا هو نصيب ولاية واحدة تصدر الترتيب في حجم الاستثمارات المبرمجة.

السيد الوزير، أليس من المفترض أن يكون العكس؟ أليست فلسفة التخطيط العمومي تقوم على توجيه الاستثمار للمناطق الأقل نموا؟ إن العدالة الاجتماعية التي ترفعها الدولة شعارا تعني إعطاء الأولوية لمن هو في آخر سلم التنمية.

إذا كان الاستثمار العمومي يتجه أساسا للجهات التي تملك أصلا كل مقومات النمو، فمن سيستثمر في الجهات التي لا تزال تفتقد إلى الطرقات والمناطق الصناعية والمياه والخدمات الصحية والبنية اللوجستية؟ إننا بذلك لا نقلص الفوارق، بل نوسعها أكثر ولا نصنع التنمية، بل نعيد إنتاج نفس النموذج التنموي الذي أثبت فشله لعشرات السنين.

السيد الرئيس، دعوني أتوقف عند ولاية تطاوين، الولاية التي تمثل أهم أحد الأقاليم الاستراتيجية في الجمهورية وتنتج جزءا مهما من النفط والغاز والثروات الطبيعية وتساهم بنسبة 60% في الإنتاج الوطني للغاز وهي ولاية حدودية شاسعة المساحة وذات موقع استراتيجي، لكنها في الوقت نفسه من أكثر الولايات بطالة ومن أعلى الولايات في نسبة الهجرة الداخلية والخارجية ومن أضعفها استثمار ومع ذلك لم ترصد لها الدولة سوى 1.677 مليار دينار أي ما يمثل 1.5% من مجموع الاعتمادات المخصصة.

ولاية تعطي 60% من إنتاج الغاز للبلاد تمنح في المقابل 1.5% فقط من ميزانية التنمية، هل هذا هو التمييز الإيجابي؟ هل هذه هي العدالة المحلية المجالية؟ هل بهذه النسب سنقنع شباب تطاوين بالبقاء في جبهتهم بدل الهجرة؟ هل بهذه الاعتمادات سنخلق مواطن شغل ونبني اقتصادا محليا قادرا على استيعاب آلاف العاطلين؟

إن أبناء تطاوين لا يطالبون بالامتيازات وإنما يطالبون بالإنصاف ولا يطالبون بالصدقات وإنما يحقهم في التنمية الذي كفلته الدولة في خياراتها الكبرى، إن التنمية ليست مكافأة للولايات المتقدمة وإنما هي واجب تجاه الولايات التي عانت من التهميش لعقود ولهذا فإننا ندعو الحكومة إلى مراجعة هذا المخطط قبل اعتماده وذلك باعتماد معايير موضوعية وشفافة أهمها: نسبة البطالة، نسبة الفقر، مستوى التنمية الجهوية، حجم الهجرة الداخلية والخارجية، ضعف الاستثمار الخاص ونقص البنية الأساسية، اتساع الرقعة الجغرافية بالنسبة للولايات الحدودية. فمن غير المقبول أن نستمر في استعمال المنهجية ذاتها لتوزيع الاستثمار والتي لا تنتج إلا الفوارق نفسها ثم ننتظر نتائج مختلفة.

السيد الرئيس، إن الاستثمار العمومي يجب أن يكون قاطرة للعدالة لا مكرسا للفوارق ويجب أن يكون وسيلة لإنقاذ الجهات المهمشة لا تكريسا لواقعها الأليم.

ختاما، لا يمكن بناء تونس قوية إذا بقيت تنميتها ضعيفة في داخلها ولا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية إذا استمرت الجغرافيا في تحديد الفرص ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد مصطفى البوبكري، أحيل الكلمة الآن إلى النائبة المحترمة نور الهدى السبائطي تفضلي.

السيدة نور الهدى السبائطي

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير وكل الوفد المرافق، أهلا وسهلا بكم في هذه الجلسة العامة المنعقدة بمجلس نواب الشعب والمخصصة للنظر في مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على مخطط التنمية 2026-2030 والذي نأمل أن يحقق العدالة الاجتماعية ويرتقي إلى مستوى تطلعات كل مواطني البلاد التونسية في تنمية عادلة وشاملة.

أستهل مداخلي بتثمين مجهودات كل الأطراف المتداخلة بدءا بالمحلي مروراً بالجهوي ووصولاً إلى المركزي والتي أفرزت وثيقة المخطط التنموي 2026-2030 موضوع جلسة اليوم.

إحداث مستشفى جامعي جديد بولاية قابس يضم كل الاختصاصات ويكون قادرا على الاستجابة لتطلعات متساكني 13 معتمدية والارتقاء بالخدمات الصحية إلى مستوى يحفظ كرامة الإنسان ويضمن سلامته الجسدية، خاصة وأنتم السيد الوزير على دراية تامة بما آلت إليه الأوضاع البيئية في ولاية قابس والتي لا تخفى على أحد.

تحديث خط النقل الحديدي الرابط بين قابس وتونس والترفيغ في عدد السفرات والقطع مع ما يعانيه كل من يرتاد هذه السفرة من عناء بسبب طول مدة الرحلة التي تصل إلى 12، بل و14 ساعة إضافة إلى ترددي الخدمات المسداة.

تنفيذ أشغال جهر الحوض بالميناء التجاري بقابس والتي لم يتم القيام بها منذ سنة 2009، مما أدى إلى تراجع عمق الغطس المائي من 13 متراً إلى أقل من 10 أمتار كخطوة جادة نحو الشروع في تهيئة الميناء والهوض به.

إعطاء الأولوية القصوى ضمن برامج الوزارة لتهيئة الطريق الرابطة بين كبنانة غنوش مروراً بالماية والمطوية وصولاً إلى الهاشة ووزرف على طول 25 كم وذلك لجلب الاستثمار السياحي وإضفاء حركية اقتصادية على المنطقة.

تفعيل قرار الوفد الوزاري الذي زار ولاية قابس سنة 2021 وعلى رأسهم المدير العام للوكالة العقارية الصناعية، لتحويل المنطقة الحرفية بالمطوية التي تسمح 23 هكتارا وتفصلها مسافة 7 كم فقط عن الميناء التجاري بقابس و5 كم عن الطريق السيارة قابس-تونس إلى منطقة صناعية تسمح 50 هكتارا وتخصيصها لفائدة الوكالة العقارية الصناعية التي لم تقم باستكمال إجراءات التخصيص إلى حدود اليوم.

إدراج مشروع المنطقة اللوجستية أو المنطقة الحرة بالمطوية كمشروع مستقبلي على خريطة المناطق اللوجستية والحرّة من طرف وزارة النقل، حيث تم تخصيص عقار يسمح 100 هكتار لفائدتها وقد تم إدراج هذا المشروع خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 11 ديسمبر 2020.

تصنيف معتمدة وذرف المحدثه منذ سنة 2020 كمعتمدة ذات أولية تنموية لجذب الاستثمار وتحفيز أصحاب المشاريع على الانتصاب فوق أراضيها وحث البنوك خاصة على إحداث فرع بنكي بها مما من شأنه خلق حركية اقتصادية بالمنطقة.

إعطاء الأولوية القصوى لإحداث مناطق سقوية جديدة بمعتمدة منزل الحبيب "الحجري، زكراتة، وادي الزيتون، وأولاد زايد وغيرها من المناطق وقبول العنصر التعديلي الذي سيحال عليكم السيد الوزير في الأيام القليلة القادمة من طرف المصالح الجهوية للتنمية المندمجة بقابس في علاقة بتهيئة منطقة سقوية بـ "بئر أولاد سلامة" والتي تم حفرها عن طريق الفلاحة وأعطت نتائج إيجابية جدا في التدفق ونسبة الملوحة وقد تم إعداد دراسة جدوى اقتصادية واجتماعية للمنطقة من قبل المصالح الفنية للفلاحة في انتظار موافقة المصالح المركزية للتنمية المندمجة نظرا إلى ارتباط البرنامج برزنامة ووجوب احترام الأجال المحددة لاستهلاك الاعتمادات.

إن كل ما سبق ذكره، السيد الوزير، هو على سبيل الذكر لا الحصر وإن حظي بالأهمية القصوى من طرف وزارتك فمن شأنه تدعيم ما نسعى إليه معا كوظيفة تشريعية ووظيفة تنفيذية في علاقة باسترجاع ثقة المواطن في الدولة وكل مؤسساتها، هذا طبعا إلى جانب ضرورة تنفيذ كل ما ورد في مخطط التنمية 2026-2030 على أرض الواقع وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة نور الهدى، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم خالد حكيم المبروكي تفضل.

السيد خالد حكيم المبروكي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة الإطارات العليا للدولة،

أريد في البداية أن أثنى العمل الكبير الذي قام به أعضاء المجالس المحلية والجهوية والإقليمية،

في إطار مناقشة مخطط التنمية 2026-2030 أؤكد أن الاستثمار الحقيقي الذي يضمن استدامة التنمية لا يقتصر على الطرقات أو البنية التحتية فحسب، بل هو الاستثمار في الإنسان وفي رأس المال البشري الذي يمثل الثروة الحقيقية لتونس.

لقد أثبتت التجارب الدولية أن الدول التي حققت قفزات اقتصادية كبرى لم تعتمد أساسا على الموارد الطبيعية، بل بنت نجاحها على تعليم جيد وصحة متطورة وتكوين مستمر وتشجيع على البحث العلمي والابتكار.

إن الاستثمار في رأس المال البشري يبدأ منذ الطفولة عبر توفير تعليم عمومي ذي جودة وتجهيز المؤسسات التربوية والحد من الانقطاع المبكر عن الدراسة خاصة في المناطق الريفية إذ لا يمكن أن نبني اقتصادا تنافسيا إذا بقي آلاف الأطفال والشباب محرومين من فرص تعليمية متكافئة، كما يجب تطوير منظومة التكوين المهني حتى تستجيب لحاجيات الاقتصاد الوطني مع إحداث اختصاصات جديدة في مجالات التكنولوجيا والطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي والصناعات الغذائية والاقتصاد الأخضر حتى يصبح الشباب مؤهلا لسوق الشغل الحالية والمستقبلية.

ولا يقل القطاع الصحي أهمية عن قطاع التعليم فالمواطن الذي يحظى بكامل حقوقه المدنية هو القادر على الإنتاج والإبداع لذلك

يجب تعزيز المؤسسات الصحية وتحسين ظروف عمل الإطار الطبي وشبه الطبي وتوفير التجهيزات الأساسية وضمان النفاذ العادل إلى العلاج في جميع الجهات.

إن الشباب يملك الكفاءة والطموح، ولكنه يحتاج إلى بيئة حاضنة للإبداع ومن هذا المنطلق بات لزاما على هذا المخطط الأخذ بالنقاط التالية:

إحداث مراكز للابتكار وريادة الأعمال داخل الجهات.

توفير برامج تمويل وتكوين ومرافقة لحاملي المشاريع.

تشجيع المؤسسات الناشئة وربطها بالجامعات ومراكز البحث العلمي.

دعم الاقتصاد الرقمي والعمل عن بعد لخلق فرص جديدة للتشغيل.

إعطاء الفلاحة صدارة الأولويات وذلك من خلال أولويات واضحة تقوم على الاستثمار والإنتاج والصناعات التحويلية والاستدامة بما يسهم في خلق مواطن الشغل والاستثمار في الثقافة والرياضة باعتباره رافدا تنمويا يبني شخصية الشباب ويحميهم من الانحراف والهجرة غير النظامية، كما يجب العمل على استقطاب الكفاءات التونسية بالخارج والاستفادة من خبراتها وربطها بمشاريع التنمية المحلية بما يخلق جسورا بين المعرفة والاستثمار.

إن رأس المال البشري لا يزدهر إلا في ظل العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لذلك فإن تحسين أوضاع الجهات الداخلية ليس مطلبا جهويا فحسب، بل هو خيار وطني يضمن الاستقرار والنمو، فهل خصصت الحكومة جزءا هاما من اعتمادات مخطط التنمية 2026-2030 للاستثمار في الإنسان واعتباره الأساس الذي تبنى عليه كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية؟

فإن مستقبل تونس لن تصنعه الثروات الطبيعية وحدها، بل سيصنعه شبابها إذا أحسنا تعليمهم وحافظنا على صحتهم وفتحنا أمامهم أبواب العمل والإبداع والابتكار لنجعل من مخطط التنمية 2026-2030 مخططا للاستثمار في الإنسان قبل الاستثمار في البنية التحتية لأن الإنسان هو صانع التنمية وغايتها.

لا زالت سيدي بوزيد رهينة المؤشرات التنموية المتدنية التي عانت منها لعقود متتالية ولعل أهم أسباب ذلك غياب المشاريع الحكومية المهيكلية الكبرى القادرة على تجميع ثروات الجهة والدفع بعجلة التنمية التي من شأنها خلق المزيد من مواطن الشغل والاستجابة لتطلعات ثورة 17 ديسمبر على غرار سوق الإنتاج وشركة النقل والمعهد الإقليمي للرياضة وتوفير إدارات جهوية للشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والبيئة والتعليم العالي والبنك المركزي.

أما محليا، فمعتمديات الرقاب والسعيدة وأولاد حفوز تنتظر أن تنال حظها من المشاريع وأهم هذه المشاريع البنك الوطني الفلاحي بمعتمدية أولاد حفوز وكذلك الملعب البلدي بمدينة الرقاب المغلق منذ أكثر من عشر سنوات وكذلك قسم الاستعجالي بمدينة السعيدة والنقص الفادح في الماء الصالح للشرب وكذلك التطهير ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا السيد خالد حكيم المبروكي، أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم عماد الدين تفضل.

السيد عماد السديري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بكم السيد الوزير،

ومرحبا بزملائي أعضاء مجلس نواب الشعب،

في البداية لا بد من أن أوجه تحية شكر لكل من ساهم في صياغة هذا المخطط، انطلاقا من الهياكل المنتخبة على المستوى المحلي والجهوي وأيضا الإدارات المعنية وأود أن أقول، حتى لا أكون جهويا، إن "اللي فاتك بليلة فاتك بحيلة" وسأعود بعد ذلك لتفسير هذه العبارة. سيدنا إبراهيم عليه السلام لما دعا ربي فقال: "رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ"، لأنه كان يعلم أن التنمية، والاقتصاد، وكل ما هو أمان هو بفضل الأمن.

لكن ولاية الكاف وهي ولاية حدودية، دفعت ضريبة موقعها الجغرافي بحكم وجودها على الحدود الجزائرية، فمنذ سنة 1962، سنة استقلال الجزائر هو استقلال ولاية الكاف علينا وخلال الثورة وفي نفس الجبال التي احتضنت المقاومة الجزائرية، انتشر الإرهاب وبطبيعة الحال أصبحت ولاية الكاف تصنف منطقة حمراء.

التنمية ومنذ بداية الاستقلال، ست سنوات ظلت الكاف غائبة عنها التنمية وحتى بعد الثورة كذلك الكاف غير مصنفة ضمن المدن التي تستقطب الاستثمار، لذلك كانت كل هذه المؤشرات لم تشجع السكان إلا على الزواج وأنا عند قراءتي لتقريركم، أستطيع القول إنه تقرير علمي وتقني بامتياز، لكن، سامحي، السيد الوزير، ليس تقريراً سياسياً لأن سكان الريف الذين يمثلون الرافد الأساسي في الانتخابات، لم ينالوا حقهم لأنه دائما لديهم أمل في الأنظمة السياسات الموجودة تتبنى مشاغلهم وأن تثبتهم في مواقعهم وأقول هذا في ظل الكثافة السكانية التي تبلغ بمعدل يناهز 77 ساكنا في الكيلومتر المربع في ولاية الكاف 47 وبطبيعة الحال، فإن هذه المؤشرات لا تصب في مصلحتنا ولا لفائدتنا ولذلك سأحدث على بعض العناوين، مثل عنوان التربية والذي أنا أؤمن به.

فنظام الفرق الذي يمس أربع ولايات في الجمهورية وهي الكاف وجندوبة وسيدي بوزيد والقصرين، يمس ولايتين من إقليمنا هما الكاف وجندوبة ورغم هذا النظام، فإن سنة 2023 سجلت ولاية جندوبة أعلى معدل في البكالوريا، تجاوز 20 من 20 وكانت صاحبته فتاة وفي هذه السنة أيضا كان أعلى معدل تجاوز 20 من 20 هي فتاة من ولاية الكاف وهذا يدل على أن العلم من شيم أبناء جبهتنا رغم نظام الفرق ولهذا ندعو إلى ديوان للخدمات المدرسية، حتى يكون في هذا المخطط فاعلا وناجحا وحتى لا يكون أطفالنا مشاريع لمهربين أو مشاريع لمعينات منزليات، بل نريدهم أفراد فاعلين في المجتمع ونجاحين فيه.

أما الماء الصالح للشرب، السيد الوزير فهو السبب الأساسي إلى جانب المسالك الريفية في الزواج، ولكن عندما نجد الماء في قلعة سنان مصنفا، حسب الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، على أنه صالح للشرب، فإنه بالنسبة إلي وبالنسبة إلى المواطنين، غير صالح للشرب وكذلك في سيدي خيار قنوات ممتدة في تل غزلان وقنطاس بحرة وفي كامل معتمدية الطويرف، في حين لا يصل الماء بمعيار أن 80% من المتساكنين يتمتعون بالماء الصالح للشرب، فأنا أؤكد أنهم لا يتمتعون به وأرى أنه إذا كان 60% فقط يتمتعون بالماء، فإن هذا الرقم هو الصحيح.

وإذا كنا في السابق نعتمد على منطقتين في ولاية الكاف هما السرس وساقية سيدي يوسف معطشين، أما اليوم فقد أصبحت ولاية الكاف بأكملها تعاني العطش وماء سراط بجانبنا وإن شاء الله في هذا المخطط ذكر وإن شاء الله هذا المشروع الذي عملنا عليه كنواب، يصبح مشروع ناجز ونتلافى معضلة العطش بصفة عامة.

وفي المجال الشبابي والرياضي يوجد 11 ملعبا موزعة على 12 معتمدية أي بمعدل 0.75% أي أقل من ملعب واحد لكل معتمدية في خمس سنوات.

لقد رأينا أكاديميات رياضية موجهة للنخب ولمن يملكون الإمكانيات، لكنها لم تقدم شيء لتونس، في حين في أوروبا لاعب في سن 17 سنة يستطيع أن يخوض مباراة ونحن لم نر لاعب جيد في الأكاديميات، أين ملاعب الأحياء، القادرون على تقديم المواهب الرياضية هم أبناء "الحفيانة" أبناء الأرياف وبالتالي، لا بد أن تكون هذه المشاريع أكثر عددا وأن تنجز في آجالها المحددة.

أما بالنسبة إلى بعض الحلول السيد الوزير، فإن نسبة إنجاز المشاريع أصبحت في حدود 40%، بعد أن كانت تبلغ نحو 80% باعتبار أن أغلب المشاريع كانت تمول بالاقتراض.

واليوم نطالب بإحداث صندوق للتنمية الريفية، إن أمكن ذلك، سيدي الوزير، والصالح الجزائري يكون ناجز لأننا بنينا عليه آمالا كبيرة حتى تنال المناطق المهمشة والداخلية حقها ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتطوير الرقمنة والذكاء الاصطناعي ومراجعة منظومة المقاولات، باعتبارها آليات من شأنها أن تنجح هذا المخطط الذي نحن في أمس الحاجة إليه وأكد أنني مع هذا المخطط رغم أنه لا يرضيني بالكامل، لكنه يقنعني...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عماد، الكلمة الآن للنائب المحترم فتحي المشرقي، تفضل.

السيد فتحي المشرقي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، إن مخطط التنمية 2020-2030، رغم النقائص والإخلالات، إلا أنه يمثل أول تجربة أين يأخذ برأي وتطلعات المواطنين في المناطق الداخلية، ثم يرفع إلى المركز وحسب الأرقام المقدمة من وزارتك، فقد تم قبول أكثر من 50% من المشاريع المقدمة من طرف المجالس المحلية ويعتبر ذلك نقطة مضيئة لتأسيس وبناء المسار الجديد باعتماد دستور سنة 2022 لتحقيق التنمية الشاملة والعادلة.

سيدي الوزير، سأطرح بعض الإشكاليات والنقائص ومن بينها غياب برنامج عملي واضح لوزارة التجهيز والإسكان بخصوص تدعيم وتهيئة وصيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك، حيث إن هناك العديد من المشاريع المبرمجة منذ المخططات السابقة ولم يتم تنفيذها، على غرار تدعيم الطريق الجهوية عدد 51 الذي يعتبر شريان حقيقي والرابط الأساسي بين ولايات الإقليم الأول، كذلك محدودية البرامج المتعلقة بتهيئة المسالك الريفية سواء تلك الخاصة بفك عزلة المناطق الريفية وكذلك الشأن بالنسبة لعنصر تأمين ونقل المنتوجات الفلاحية.

بالإضافة إلى تدهور وضعية الطرقات المرقمة العابرة للمدن والتي تستوجب تدخلا عاجلا على مستوى التدعيم وكذلك الشأن بالنسبة

إلى التنوير العمومي ونلاحظ أنه من الواجب الرجوع إلى مكون تحسين مداخل المدن ضمن ميزانية وزارة التجهيز والإسكان باعتبار تواضع إمكانيات البلديات للتدخل في هذه الطرقات المذكورة.

سيدي الوزير، يجب إعادة النظر في الآليات الضرورية لدعم البلديات بالإمكانيات المادية واللوجستية والبشرية للاستجابة للحاجيات الحقيقية للمواطن، خاصة بنزرت الجنوبية بالنظر إلى الكثافة السكانية الرهيبة وخاصة بعد أن تم تعميم النظام البلدي على كامل المجال الترابي.

كما يجب العمل على تعميم برامج التهيئة والتهديب على كامل الأحياء المتاخمة للمدن، وتأمين ربطها بمختلف الشبكات العمومية وذلك باعتماد مؤشر الكثافة السكانية في ترتيب الأولويات وذلك بالرجوع إلى الواقع الملموس على الأرض بمعتمدية بنزرت الجنوبية، توجد أحياء سكنية كاملة دون ماء صالح للشرب أو تيار كهربائي أو تطهير وبقية الأساسيات الواجب توفرها وأذكر البعض على سبيل الذكر لا الحصر، مثل منطقة الواتة وحي منزل إسماعيل والحي الجديد بن نافع وهنشير المائلين ومنطقة بئر ماسيوغة وسيدي حمد وبعض التجمعات وعدة مناطق فلاحية متفرقة بمعتمدية بنزرت الجنوبية وغيرها من المناطق وفي نفس السياق هل يوجد تصور واضح بخصوص تسوية الوضعيات العقارية لعدد الأحياء ببنزرت، المقامة على أملاك الدولة أو بمناطق التحجير، على غرار المناطق الغابية والمناطق السقوية؟

وبحيث كل ذلك يجزنا التساؤل عن غياب المعطيات المتعلقة بمراجعة مجلة الغابات ومجلة الصرف ومجلة المياه ومجلة الاستثمار وغيرها لكن سيدي الوزير، الجواب معلوم، فهي كلها بصدد الإنجاز وفي خطواتها الأخيرة منذ أكثر من أربع سنوات.

سيدي الوزير، ضرورة العمل على تحسين مستوى البنية الأساسية بالمناطق الصناعية والعمل على إفرادها بمخاطب وحيد سواء كانت الجهة أو الوكالة العقارية الصناعية أو أي هيكل آخر بصورة تضمن حسن استغلال وتوظيف الرصيد العقاري الصناعي مع الدعوة إلى إعطاء صلاحيات أكبر للجهة في هذا المجال.

كما نلاحظ أن المجال السياحي يستدعي، بالضرورة، العمل على إفراد بعض المناطق والجهات بإجراءات استثنائية لتشجيع الاستثمار على غرار بنزرت الجنوبية خاصة لما تتميز به ولاية بنزرت عامة من موقع جغرافي وخاصة مجالات السياحة البديلة والبيئية والإيكولوجية والثقافية وسياحة المغامرات وكما أشرنا سابقا فإن كل ذلك يهدف إلى توظيف وتثمين المقومات المتوفرة على الشريط الساحلي الشمالي لولاية بنزرت.

سيدي الوزير، بخصوص التجهيزات الجماعية، فإن السؤال المطروح هو ما هي المعادلة أو الاستراتيجية التي سيتم اعتمادها لضمان توزيع عادل وشامل لمختلف البرامج والمشاريع في مختلف القطاعات خاصة ذات العلاقة بما يضمن تغطية متوازنة بين كل المناطق والأحياء والشرائح والفئات؟

سيدي الوزير، سوف أطرح عليكم خلل هيكلي وجب تفاديه وتجاوزه بخصوص إدارة تنفيذ المشاريع نلاحظ وجود عديد الإشكاليات الهيكلية بخصوص تلك المشاريع التي تدار إجراءات تنفيذها على المستوى المركزي، أو عن طريق وحدات التصرف حسب الأهداف، وهو إشكال هيكلي يستوجب المراجعة والتغيير، باعتباره يتم تغيير الجهات في هذا الإطار وبالنظر لفلسفة دستور سنة 2022 وخير دليل على ذلك

مخطط التنمية 2026-2030 الذي يؤسس لمسار جديد ينطلق من المحلي، ثم الجهوي، وصولا إلى المركزي.

كما نلاحظ محدودية صلاحيات الجهات، أصحاب المشاريع، بخصوص المصادقات والتعهدات وفتح الاعتمادات، بما أنها من صلاحيات المصالح المركزية للوزارات المعنية ومن ثم وجب التغيير والمراجعة.

سيدي الوزير، أختتم تدخلني بإبراز وضعية النقل العمومي عامة وسوف أطرح في هذا المجال النقل الحديدي، لما له من دور مركزي في الاقتصاد الوطني.

ففي مجال النقل واللوجستيك، نلاحظ أن الوضع الراهن يشهد تواضعا، إن لم نقل انعداما، للبنية الأساسية الخاصة بالسكك الحديدية ونفس الشيء بالنسبة إلى معدات النقل سوف أذكر على سبيل الذكر، الخط الحديدي ماطر-بنزرت، إضافة إلى العديد من الخطوط التي تم التخلي عنها ولا وجود لبرامج واضحة لإعادة تشغيلها...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد فتحي، الكلمة للنائبة المحترمة ريم الصغير، تفضلي.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

وسلاما على قلوب ضيوفنا الكرام وسلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد.

لحظة تاريخية تجسم أول مخطط تنموي 2026-2030 لتحقيق العدالة المجالية والعدالة الاجتماعية وتركيز أولى لبنات الأروقة الاقتصادية والأقاليم الاقتصادية إلا أنه في تقديرنا فإن هذا المخطط التنموي يمكن أن يحقق نجاحا أكبر ويقطع أشواطاً مهمة في الإنجاز، إذا رافقته أوامر رئاسية ونحن في نظام رئاسي، وأول أمر رئاسي يتمثل في الهيئة العمرانية وفق التقسيم الجديد للدوائر والأقاليم، بمساعدة وزارة الداخلية ووزارة التجهيز ووزارة الدفاع.

ثاني أمر رئاسي يقضي بزراعة الأراضي الدولية وفق الدوائر الفلاحية في زراعة القمح والزيتان، فما معنى أن نورد القمح بالعملة الصعبة؟

أمر رئاسي آخر يتعلق بالصفقات العمومية، فلماذا لا نعطي " gré à gré " خاصة في المشاريع الكبرى ذات الجدوى وعلى غرار مشاريع التربية؟

أمر رئاسي يقضي بإعطاء الجهات التجارية على الطرقات المرقمة،

وأمر رئاسي آخر يقضي بتسريع تنفيذ مشروع الحزام الأخضر على امتداد الطرقات المرقمة وفي كل مفترق من شبر تراب تونس.

سأحدث حول 40% نسبة تقدم المشاريع الواردة في هذا المخطط وأنا أرى أن هذه المشاريع تمثل رأسمالها أموال المجموعة الوطنية ولا يمكن أن نتنكر لها ولذلك وجدناها مدرجة ضمن هذا المخطط، لكن الفصيل والحكمة في اختيار المشاريع التي خرجت من القاعدة وأنها تكون استكمالا لهذه المشاريع وتدخل في دورة إنتاجية.

وانتقل إلى دائرتي الانتخابية، منزل بوزلفة والميدة التي تعد جزءا من الثروة الوطنية والتي تقوم رؤيتها على التنمية والصحة، التنمية على مستوى اجتثاث النقطة السوداء في مجال التطهير والصحة صحة

السيد صابر الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

أشكركم على هذه الفسحة التي أخرجتنا قليلا من ضغط المخطط،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وبكامل الطاقم المرافق لكم من إدارات الدولة.

السيد الوزير، تحدثنا طوال أسبوع كامل عن التوصيات وتحدثنا عن مخطط وكنا قد درسناه في لجنة التخطيط الاستراتيجي وخرجنا بجملة من التوصيات واليوم لن أعود إلى هذه التوصيات وإن شاء الله نأمل أن نتحقق، ولكنني سأعود إلى بعض الأرقام.

لقد جئت اليوم ومعني المخطط، على الأقل هذه المشاريع المقترحة في ولاية منوبة ومن ولاية منوبة تحديدا في دائرتي الانتخابية، المرقاية وبرج العامري.

السيد الوزير، سأحدث كنائب وليس كرئيس لجنة لأن اليوم الناس انتخبوني من أجل المشاريع، كما أن الناس الذين انتخبوا المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم، انتخبوها أيضا من أجل المشاريع وسأحدث بالأرقام، لقد اطلعت على مخطط التنمية بدقة ولن أتناول قطاعات أخرى كالسياحة وغيرها، رغم أن ولاية منوبة يمكن أن تكون أيضا مركز السياحة باعتبار أنها تضم حوالي 13 قصرا يشهد على العصر الحسي، لكن دعوني أحدث عن بعض الجوانب ربما "spécifique"، فعندما نتحدث اليوم عن التهذيب العمراني نجد في المخطط تسعة مقترحات مقدمة من المجالس المحلية والمجالس الجهوية، في حين لم أجد ولا مقترح في مخطط التنمية.

على مستوى التطهير فقد قدمت المجالس 14 مقترحا، لكنني لم أجد في مخطط التنمية سوى 03 مقترحات فقط وأنا أفهم سبب ذلك لأن السيد الوزير أدى في الأيام الأخيرة زيارة إلى المنطقة، بدعوة من عندي أنا وقد ساهمت تلك الزيارة في تحريك بعض المقترحات.

أما في مجال السكن فقد قدمت أربعة مقترحات، لكنني لم أجد أي مشروع مدرج في هذا المخطط.

على مستوى تعبيد الطرقات والجسور والمسالك الفلاحية وأنا أنتهي إلى ولاية ودائرة فلاحية بالأساس، أجد 39 مقترح لكنني لا أجد سوى ثلاثة فقط ضمن المخطط وأستطيع أن أقول أنهم بصدد الإنجاز، لأن تعبيد الطرقات ببورقية، والحفصية، والفجة، كانت مبرمجة سابقا.

أما في مجال التربوي، فقد قدمت تسعة مقترحات ولم أجد منها سوى مقترح واحد فقط.

وأصل الآن إلى نقطة مهمة جدا تؤلني، فمن بين تسعة مقترحات في القطاع الصحي لم أجد سوى مقترح واحد يتمثل في إعادة بناء مستوصف.

وأنا اليوم أوجه سؤالاً وأنتم عضو في هذه الحكومة هل الحكومة تسمع؟ هل الحكومة ترى؟ هل الحكومة تلامس مشاغل الشعب؟

لقد تحدثنا كثيرا عن مراكز الصحة الأساسية وهذا صحيح نحن في المرقاية لسنا بعبيدين كثيرا عن مستشفى شارل نيكول ولا عن مستشفى الرابطة، لكن لدينا حالات توفيت في الطريق، السيد الوزير ولدينا مركز وسيط لعلاج الإدمان وقد تحدثت بشأنه مع السيد وزير الصحة في ذلك المكان ووعدني ومنذ أربع سنوات وفي كل سنة، أعيد

المواطن هي صحة الوطن وصحة المجتمع وهنا دخلنا في باب التنمية البشرية ودخلنا كذلك في الوقوف مع أول مؤسسة أعتبرها عمومية يجب الوقوف معها وهي الديوان الوطني للتطهير وذلك بتوفير المعدات والتمويل اللازمين له.

وأفرح عندما أرى في هذا المخطط مشروع محطة لتطهير ومعالجة المياه بمنزل بوزلفة على أنها السيد الوزير، أن موقعها موجود، على "MC 43"، المجاريس، دخلة أم الذويل موجودة المكان ودخلت في توزيع عادل لخدمات التطهير خاصة بالمناطق الريفية وأذكر منها عين غراب وصبرة وداموس والرحمة.

وأبارك كذلك مشروع الطريق الدائرية الاقتصادية بشريفات منزل بوزلفة والسوق الإنتاجية للقوارص بمنزل بوزلفة، كذلك سوق الأبقار الذي سيساهم في توزيع اللحوم في تونس.

كذلك أود أن أوصيكم خيرا والسيدة آسيا حاضرة معنا، وهي مسؤولة عن ملف البيئة. بمصبب الرحمة وتسهيل إدماج مصبب الرحمة في الانتقال الطاقوي خاصة وأن هناك مستثمرا موجود.

وليس لديكم فكرة عما يعنيه أن يقف مستثمر خلال المنتدى الأخير للاستثمار ويقول إن 500 طن من النفايات بمصبب الرحمة يمكن أن تنتج 200 ميغواط من الطاقة، وأن تجعل منطقة الرحمة مضاءة ومنزل بوزلف والميدة وكامل الدائرة، مضاءة بالطاقة.

ونداني إلى جميع المسؤولين أن يستشعروا بالوطنية وبالجدية اللازمة قيمة إنجاز هذا المخطط وأن تتجاوز تداخل الأطراف في كل مشروع، لأنكم أنتم جميعا في خدمة تراب واحد هو تراب تونس وفي خدمة المواطن، الإنسان. شكرا ودام عزكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة ريم وقبل أن أعطي الكلمة للسيد صابر، السيد الوزير، لو تسمح السيد عماد السديري، إليكم أنتم كلكم السادة الحضور، الأمر يتعلق بالكاف، الكاف السيد الوزير والسيد عماد تحدثت عن العلم وأنتم من الأوائل، فهذا غير جديد عن ولاية الكاف.

فولاية الكاف، السيد عماد، كانت لها مصادر تتحدث عن شخص اسمه "Arnobe" وهو "Un rhéteur" لو عدنا إلى المصادر التاريخية، نجده في القرن الثالث أو الرابع، في الفترة الرومانية على كل حال وهو دكتور وقد ذكرته المصادر وهي شخصية مرموقة واسم كبير جاء من بعده "Pasteur" والسيد أحمد القصاب وعديد الأطباء المعروفين وهذا اسم معروف "Arnobe" ويمكن الاطلاع عليه في "Google".

الكاف السيد الوزير، كان اسمها في العهد الروماني "سيكا فينيريا" فينيريا نسبة لفينوس بعدها أصبحت التسمية الوسيطة "شق بناريا" وبعد ذلك الكاف نسبة إلى جبل الكاف العالي وكانت معروفة السيد عماد والسادة الحضور عرفت بحرب المرتزقة، و"Amilcar" والد حنبعل قتل 50 ألف مرتزق خلال الثورة التي عرفت بثورة المرتزقة، إذ كان الجيش بقرطاج آنذاك يعتمد على المرتزقة، إذ كانت تسعى سيدي الوزير، "La guerre sans merci" فهذه مجرد أمثلة للتذكير بأن الكاف كانت بلاد علم منذ القدم السيد عماد.

سامحني، السيد الوزير، "une petite parenthèse pour" "changer un peu"

والآن أعطي الكلمة إلى السيد صابر، عفوا، الكلمة للسيد صابر الجلاصي، تفضل.

طرح الموضوع نفسه، لكنني لم أجد هذا المشروع مدرجا ضمن المخطط.

وأنقل إلى موضوع آخر وهو المناطق السقوية، فنحن في المراقبة وبرج العامري تم اقتراح أربع مناطق سقوية وتعصيرها، لم أجد حتى مقترح واحد مدرجا في هذا المخطط.

فإن هذا المخطط الحصيد صفرًا بالنسبة إلى دائرتي وقد قمت بإحصاء على 94 مقترح فيما ذكرتها أنا الآن، لم أجد منها سوى ثلاثة أو أربعة مقترحات فقط.

أمر الآن السيد الوزير، هل يمكن أن يكون الإنسان أو المواطن بعد خمس سنوات من مخطط التنمية، أن يكون مركز التنمية؟ هل سيتمكن من الحصول على الماء الصالح للشرب؟ هل يستطيع أن يتمتع بالطاقت المتجددة؟ هل ستوفر له المسالك الفلاحية؟ هل سيتمكن من قضاء شؤونه الإدارية دون أن يقال له: "ارجع غدا"؟ هل سيتمكن من الاستثمار؟

تعرفون السيد الوزير، لدينا قانون الاستثمار ونسعى من أجل إعادة تنقيحه ونعقد الاجتماعات ونستمع إلى بعضنا وأتحدث إليكم الآن بصفتي رئيس لجنة، فمنذ عام كامل ونحن نناقش قانون الاستثمار ولم يحضر أي طرف حكومي للاستماع إلينا داخل اللجنة وأضيف أن مخطط التنمية الذي يرسخ الخيارات الاقتصادية والاجتماعية، صحيح هو ترجمة كما ذكرتم، كاملة وشاملة وتشخيص ملم في مستحقات الجهات على مستوى التشخيص.

هذا المخطط الذي أعد انطلاقًا من البناء التصاعدي أي من المستوى المحلي إلى الأعلى، وهي فلسفة جديدة لكن، هل يمكن أن نتحدث عن نجاح هذا المخطط بمعزل عن الإصلاحات الهيكلية في قطاعات الصناعة والنقل والفلاحة والمناجم والسياحة والتجارة والسكن والبنية التحتية والتحول الرقمي وجودة الخدمات؟

لا نستطيع السيد الوزير، لا نستطيع أن نحسن نجاعة هذا المخطط ونجسده على أرض الواقع بدون نجاعة المعاملات الإدارية ودون أن يقال له: "ارجع غدا".

لا يمكن أن نتحدث عن نجاح هذه الوثيقة إلا بجعل الاستثمار محركًا أساسيًا للتنمية والعمل على تقليص التفاوت الجهوي بين الأقاليم وبدون حوكمة للمشاريع العمومية وتطوير منظومة الصفقات العمومية وجعلها أكثر نجاعة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد صابر، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد القادر عمار، تفضل.

السيد عبد القادر عمار

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالإطارات المرافقة له،

أقف أمامكم اليوم لأحمل صوت مشاغل متساكني ولاية سوسة، جوهرية الساحل وقاطرة الاقتصاد التنموي، فهذه الولاية العريقة التي تمتد على شريط ساحلي بطول 75 كيلومترا وتضم 16 معتمدية باتت اليوم تعيش تحت طائلة مفارقة الجاذبية والضغط.

إن التشخيص الدقيق الوارد في وثائق مخطط التنمية 2026-2030 يضعنا أمام حقيقة ديموغرافية مقلقة، تتمثل في كثافة سكانية مرتفعة تبلغ 286 ساكنا في الكيلومتر المربع، مقارنة بالمعدل الوطني

الذي لا يتجاوز 77 ساكنا في الكيلومتر المربع، إلى جانب هجرة داخلية إيجابية متزايدة بلغت 248، وهو ما يفسر الاكتظاظ المروري، والضغط العمراني الحاد على مراكز المدن الكبرى.

السيدات والسادة، من موقع المسؤولية لا يسعنا إلا أن نثمن التوجهات الإيجابية والجريئة التي جاء بها هذا المخطط، ونخص بالذكر:

المقاربة البيئية الصارمة والاعتراف الصريح، لأول مرة، بالخطر البيئي الذي يهدد الشريط الساحلي والسياح، مثل سبخة حلق المنجل ووادي حمدون وتخصيص نسبة 61% من الاستثمارات العمومية للبنية الأساسية والتطهير، بميزانية قدرها 5.634 مليارات دينار وهو ما يعد استجابة حقيقية لنداءات متساكني الجهة والمجتمع المدني.

تثمين الميزات التفاضلية الذكية، حيث نطمح جميعا إلى رؤية سوسة قطبا تكنولوجيا متكاملا، عبر دعم مجمع الميكاترونك بالنفيسة وتطوير المنظومة اللوجستية المرتبطة بميناء المياه العميقة وتوسيع شبكة المترو وحافلات شركة النقل بالساحل، لتصبح رائدة في حوض المتوسط.

التوازن القطاعي من خلال دعم البنية التحتية للمستشفيات الجامعية والمنشآت الشبابية والرياضية، لاستيعاب الضغط السكاني المتنامي، ولكن بناء على الأمانة التي نتحملها وجب علينا أن نطرح التساؤلات الحارقة حول فجوات هذا المخطط والتي قد تعوق تحقيق طموحات الجهة.

أولا معضلة الارتهاق للقطاع الخاص، يظهر المخطط بوضوح أن النصيب الأسد من التمويلات يقع على عاتق الاستثمار الخاص، بقيمة تبلغ 2500 مليون دينار مقارنة 685 مليون دينار فقط للاستثمار العام. كيف يمكننا رهن المشاريع الهيكلية الكبرى بتقلبات الاستقرار الاقتصادي ونسبة الإنجاز للقطاع الخاص؟ إن أي تراجع في هذا الجانب سيعصف بالرؤية الشاملة لهذا المخطط.

ثانيا تعميق الفوارق داخل الولاية، إن تركيز الطموحات التكنولوجية والصناعية الكبرى في المحور الساحلي الضيق، يقابله تهميش واضح للمعتمديات الداخلية ذات الطابع الفلاحي، التي لم تخصص لها سوى مشاريع صيانة بسيطة ولا تتجاوز 1.7% من الاستثمارات الفلاحية الخاصة، هذا التفاوت سيغذي النزوح نحو الساحل ويعمم أزمة الضغط العمراني التي نسعى إلى حلها.

ثالثا غياب الحلول الاستراتيجية الثورية لشح المياه الفلاحية، ففي ولاية تساهم بنسبة 9% من إنتاج زيت الزيتون الوطني، نجد أن المخطط يركز على المياه الحضرية والصناعية عبر التحلية والتطهير، بينما يكتفي بحلول تقليدية وترقيعية لإنقاذ المنشآت السقوية وأشجار الزيتون المهددة بالجفاف، مثل الاكتفاء بصيانة قنوات سد نهانة، الفلاحة في سوسة تستغيث وتحتاج إلى قرارات ثورية تحمها من التغيرات المناخية والجفاف.

السيد الوزير، إن بلوغ طموحات ولاية سوسة في أفق سنة 2026-2030 وتحولها إلى قاطرة حقيقية رهيبة إلى شرطين أساسيين نتمسك بالمطالبة بهما اليوم: توفير وضمان التمويلات العمومية بصفة منتظمة ودون تأخير لتنفيذ المشاريع، صياغة حوافز تشجيعية وجبانية حقيقية لضمان توجيه الاستثمارات الخاصة نحو المعتمديات الداخلية، لحقق توازن ديموغرافي وتنموي حقيقي وعدالة بين المعتمديات.

لقد آن الأوان لأن تنال ولاية سوسة، بجميع معتمدياتها وعماداتها، حقها الكامل في التنمية والعدالة المجالية، بعد سنوات طويلة من التهميش وتراكم الإخلالات التي أثقلت كاهل المواطنين وأثرت في جودة حياتهم.

إننا اليوم لا نطالب بوعود جديدة، بل بإصلاحات حقيقية وشاملة ترتقي بالبنية التحتية وتستجيب لانتظارات الأهالي وخاصة في معتمديتي سوسة المدينة وسيدي عبد الحميد، اللتين تعانيان منذ سنوات من مشاكل هيكلية تستوجب تدخلا عاجلا.

وتبقى الأولوية القصوى بالنسبة إلينا حماية أحياء الطيب المهيري وسيدي عبد الحميد وعلي البلهوان، من خطر الفيضانات التي تتكرر مع كل تساقط للأمطار، إلى جانب الإسراع بإعادة تهيئة وتجديد شبكة مياه الصرف الصحي التي أصبحت غير قادرة على استيعاب الضغط المتزايد، مما يتسبب في أضرار بيئية وصحية ومادية متكررة.

إن التنمية الحقيقية لا تكون بالشعارات، بل بإنجاز المشاريع الأساسية التي تحفظ كرامة المواطن وتحمي ممتلكاته وتوفر له بيئة سليمة وأمنة وسنواصل الدفاع عن هذه المطالب المشروعة بكل الوسائل المتاحة حتى تتحول إلى مشاريع منجزة على أرض الواقع...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عبد القادر، الكلمة للنائب المحترم معز بن يوسف، تفضل.

السيد معز بن يوسف

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد وزير الاقتصاد وكافة الوفد المرافق لكم،

السيد الوزير، بقدر ما نريد أن نكون إيجابيين لأننا في النهاية نشترك جميعا في هذه البلاد، ونشترك في نجاحها، ولا قدر الله، في فشلها، ولكن طيلة ثلاث سنوات تقريبا ونحن في ولاية سوسة، نعيد طرح المواضيع نفسها، دون أن نحقق أي تقدم في أي موضوع أو ملف من ملفات التنمية بالولاية، بشكل اليوم ولاية سوسة، بكل معتمدياتها تقريبا، أصبحت ولاية معزولة عن الحياة السياسية في بلادنا وهذا واقع يجب أن يقال السيد الوزير لأن المواطنين أصبحوا يدركون أننا نتحدث ونطرح المشاكل، لكنهم لا يرون أي حلول على أرض الواقع.

مع الشعور الإيجابي اليوم أنه يوجد مشروع للتنمية في البلاد يمتد على خمس سنوات، أعدته الكفاءات التونسية وساهمت في إعداده المجالس المحلية ونحن جميعا شركاء في هذه البلاد ونريد أن ننجح فيها مع بعضنا لكن السيد الوزير، ما تزال العديد من السلبات، فعندما ننظر إلى ولاية سوسة، نجد أنه في مفتتح سنة سياحية، تنقطع المياه بطريقة وبعد موسم ممطر في البلاد وبعد ما صرح السيد وزير الفلاحة بأنه "إذا انقطعت المياه عن سوسة سوف يأتي يقضي عندنا الصيف" ونحن نجدد له الدعوة، تفضل السيد وزير الفلاح وتعال إلى سوسة وعاین بنفسك لأنه غير معقول ما يحدث اليوم.

ما معنى أن تكون البلاد قد عاشت موسما ممطرا، ثم نجد اليوم ولاية سوسة تعاني انقطاع الماء يوميا من الساعة الثانية عشرة ليلا إلى حدود الخامسة صباحا؟ وما يهدره أبناؤنا من مياه عندما يستيقظون ليلا ويجدون الماء منقطعاً، ثم ينسون غلق الحنفيات عند عودته، يفوق أحيانا ما نستهلكه في الظروف العادية ثم السيد الوزير، ما هي المشاريع التي أنجزت في سوسة اليوم؟

محطة تحلية المياه في سوسة، سمعنا مؤخرا أنها تواجه إشكالا كبيرا، ففي الأيام العشرة الأولى من شهر جوان، أصبح الناس يتحدثون عن مشكل الماء الذي اختلط بالزيت وقيل إن هناك إشكالا يتطلب التوغل أكثر في عمق البحر، لا نعلم مدى صحة هذه المعلومة، لكنني أكاد أجزم، بنسبة 99 % أنها صحيحة.

ثم سد القلعة الكبرى، لقد بلغت نسبة تقدم الأشغال فيه 99% منذ ثلاث سنوات، مع أنه من شأنه أن يساهم ولو مبدئيا، في حل جزء من أزمة المياه.

معمل الحليب بسيدي بوعلي، ثلاث سنوات، منذ عامين أصبح على ذمة الدولة، رغم أن أهالي سيدي بوعلي لا يطالبون بالكثير من المشاريع وبالرغم أنها غير مذكورة هذه المعتمدية، لكنهم يريدون المعمل الذي يعتبر ثروة وطنية، ثلاث سنوات لم تقدم فيه.

المنطقة السياحية بالمندفون كذلك غير موجودة وعندما نتحدث عن ميناء النفيضة وهو مشروع منذ 15 عاما،

اليوم معتمدية كندار كذلك من المعتمديات الغير مذكورة، تكاد لا نجد لها أي مشروع مهم، شأنها شأن القلعة الكبرى، أتحدث عن المعتمديات التي أمثلها.

اليوم في القلعة الكبرى ما يزال نحو ثلثي سكانها غير مربوطين بشبكة التطهير السيد الوزير،

لقد ارتفع عدد سكان ولاية سوسة من نحو 600 ألف إلى ما يقارب 900 ألف ساكن في غضون سبع سنوات.

فماذا وفرنا لهم من مدارس؟ وماذا أنجزنا لهم من طرقات؟ وماذا أعددنا لهم من بنية تحتية؟

إن ولاية سوسة تعيش اليوم من أصعب فترات التنمية التي عرفتها، ولم يعد لأبنائنا حتى الحلم السيد الوزير،

إن ولاية سوسة تستقبل كل سنة أعدادا كبيرة من التونسيين الباحثين عن موارد الرزق وفرص العمل، لكن الدولة اليوم تتخلى عن هذه الولاية، فلا يوجد أي مشروع مهم، ولا أي مشروع كبير في ولاية سوسة، مع كامل الاحترام للجميع الذين عملوا على هذا المنوال التنموي وكما قلنا عند اضعاف ولاية سوسة لأن هذه الولاية تمثل رافدا اقتصاديا مهما، وأي تراجع فيها ينعكس مباشرة على الدولة التونسية واليوم إذا كانت دولتنا تمر بأزمة، فإن من أسباب ذلك أن ولاية مثل سوسة الدولة تقريبا تخلت عنها.

فماذا أضفنا لـ 300 ألف الذين دخلوا ولاية سوسة في سبع سنوات، ما شاهدت إلا محطات للتطهير واضح مرجحيا بكم لقد أعددنا لكم محطات التطهير وفي كل معتمدية، أما الطرق لا والمدارس لا، حتى محول سهلول المستشفى الذي يستقبل ما يقارب 500 ألف مواطن من كامل الجمهورية التونسية، كل ذلك ما يزال غائبا وهذا أمر غير معقول السيد الوزير.

كنا نتمنى وكنا نتصور، أن ولاية سوسة على الأقل في هذه المرحلة وبعد 11 سنة خراب الذي عشناه أن تنال حظها، ولكن يبدو أنه على أبناء هذه الولاية أن يعتمدوا على أنفسهم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد معز، الكلمة الآن للنائبة المحترمة نورة الشبارك، تفضلي.

السيدة نورة الشبراك

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرحبا بالطواقم المرافق له،

اليوم تعيش تونس حدثا هاما جدا وهو العودة إلى المخطط الاستثماري الخماسي، لا بد في البداية من التنويه بالمجهود الذي تم بذله في سبيل إعداد وثيقة المخطط بالاعتماد على معطيات دقيقة ومنهجية علمية وصياغة علمية أيضا تواكب في الحقيقة المستجدات في مجال التخطيط ذي الطابع الاقتصادي والاجتماعي، لكن لا بد من الإشارة إلى العديد من الضمانات والإصلاحات التي تضمن المرور إلى التحقيق أو التنفيذ بشكل سليم فأول ضمانة هي أنه لا بد من وجود رغبة حقيقية فعلية في تبني هذا المخطط والمرور به إلى التحقيق الأمثل وفق برمجة زمنية وبأليات محددة.

وفي سياق التشخيص، لا بد أن نشير إلى بعض الإغفالات ربما التي لم نرها في الوثائق المقدمة إلينا لنذكر البعض منها على سبيل الذكر لا الحصر. اليوم في سياق هذه المعطيات يمكننا الحديث عن إشكاليات على مستوى التنسيق بين الهياكل إذ لدينا إشكاليات هيكلية لنأخذ أمثلة مثل المنظومات البيئية الهشة التي تزداد هشاشة بتدخلات العديد من الهياكل مثل جهر الأودية الموكول تقريبا لأربع جهات دون وجود منسق بينها ومحطات التطهير اليوم والمعالجة الثلاثية تعرف تعثرا كبيرا ولدينا أمثلة كثيرة في محطة قرية في قصر سعد وهي أولوية مطلقة في الحقيقة لتفادي سكب المياه الملوثة في السباخ والشواطئ وربط المناطق الصناعية بشبكات التطهير أيضا يشهد تعثرا كبيرا ويؤثر على المحيط وإلزام أصحاب المصانع التحويلية بتركيز محطات داخلية لتصفية المياه.

والتسريع بمراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير لتتلاءم مع التنظيم الإداري الحالي وإجبارية إعداد أمثلة التهيئة المديرية الجهوية والإقليمية التي تبنى وفقها وعلى أساسها المشاريع الكبرى وكذلك الأمثلة المديرية الجهوية للمرور التي لم نرها في الحقيقة ويجب أن تكون ملزمة ومراجعة مجلة المياه في اتجاه إيجاد حلول لتخزين المياه التي تسكب في المدن وتتجه نحو البحر بكميات كبيرة إذ لم نر في الحقيقة أي مشروع في هذا الاتجاه ومراجعة الخارطات الفلاحية التي استحال في ظل وجودها بهذه الكيفية اليوم تسوية وضعيات العديد من المشاريع المستحدثة.

واليوم في الحقيقة لم تعد هذه الأراضي الفلاحية مستغلة فلاحيا ونحن نعرف أن الناس قد وضعت استثمارات كبيرة واليوم نتحدث عن دور الضيافة "les maisons d'hôtes" والإقامات العائلية وغيرها ولا بد من تسوية وضعيتها.

وبالنسبة إلى تصرف النفايات السيد الوزير، في الحقيقة لم نر مخططات استراتيجية واضحة للتصرف في النفايات لدى البلديات فالحاويات اليوم موجودة في محيط مؤسسات استشفائية ومحيط مؤسسات تربية ومساجد ومؤسسات طفولة وغيرها ومحيط إدارات ومداخل المدن، إن تراكم النفايات في هذه الأماكن أمر غير معقول ولا يمكننا الاستمرار في العيش في مدننا بهذه الطريقة بالإضافة إلى فوضى تربية الدواجن والذبح العشوائي ومواقع الحاويات ووجود مصبات الفضلات داخل الأحياء السكنية والفشل في التصدي لظاهرة اكتساح الأرضية فهذه كلها مظاهر مخلة بجمالية المدن وسلامتها.

وفي الحقيقة فإن تهذيب الأحياء الشعبية يجب أيضا أن يصبح وفق أولويات اعتماد هذا التناظر قد أضر بالعديد من الأحياء كما هو

الحال لدينا في قرية ولا يوجد مبرر لذلك وأيضا هناك حاجة لبرامج إحياء المراكز العمرانية وتصنيف المدن ذات الطابع السياحي مثل الشريط الساحلي لقرية والمعصورة وتزركة والهاوية ومنزل تميم، إذ ما زال هذا الشريط كاملا يحرم من الدعم السياحي.

وفي الحقيقة، لا بد أيضا من الإشارة إلى التحول الرقمي السيد الوزير، ولا بد من البحث عن الأسباب الحقيقية وراء تعثر هذا المنع ولدينا أمثلة على ذلك في الدائرة الصحية بـ"قرية"، إذ تم اعتمادها كنموذج واليوم لا نعرف الأسباب وراء تعطيلها فالمعدات موجودة والتطبيقات موجودة ولذلك يجب علينا البحث في عمق هذه الإشكاليات لأن الترابط البيئي سيحد من الكثير من العقبات ليس فقط في مجال الصحة، بل في المجالات كافة ونحن نعلم أن التحول الرقمي مرتبط بالترابط البيئي وهو الذي سيقص من كل ضروب المجال التقديري المتاح حاليا للإدارات وسيسهل بشكل فعال في النمو وتعلمون السيد الوزير أن الكثير من البلدان لم تتقدم إلا بعد انتقالها الفعلي والكامل إلى الرقمنة.

وعندما نتحدث عن الشباب السيد الوزير، وعن التمكين الاقتصادي، فإننا نمنحهم القروض والتراخيص ولكنهم لا يستطيعون العمل حيث إن الكثير من المشاريع الصغرى والمتوسطة قد أغلقت أبوابها وعندما نتحدث عن الأطفال والطفولة ونريد للطفل أن يكون مبدعا وسعيدا في ظل توقيت مدرسي كهذا فإن الطفل لا يمكنه أن يبدع، لذلك لا بد من الإصلاح الإداري والإصلاح التربوي فهذه الإصلاحات التي بقيت بمثابة "التابوهات" وما زلنا نحلم بها هي الضمانة الوحيدة للمرور نحو تحقيق مخطط طموح كهذا المخطط بالإضافة إلى ضرورة إعادة هيكلة الإدارة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا السيدة نورة الشبراك، أحيل الكلمة إلى النائب المحترمة ماجدة الورغي تفضلي.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بك السيد الوزير وبالوفد المرافق.

أنا لن أكرر مداخلات الزملاء الذين يتحدثون منذ الصباح والذين تحدث أغليتهم بمرارة كبيرة في قلوبهم ولن أعيد الكلام نفسه الذي قالته الزميلات واللواتي يملكن دراية واسعة بجهاتهن ويعرفن ميدانيا حقيقة الأوضاع هناك.

أنا سأقول لك سيدي الوزير، ونحن الآن في الساعة الرابعة والنصف مساء أعطيك حصيلة هذا اليوم ستطول الجلسة قليلا، ولكن في نهاية اليوم أقول لك إنه ستمت المصادقة على مخطط التنمية بالإجماع ليس لأننا موافقون تماما، بل لأنه إن لم تنجز قنوات التطهير في الحي الشعبي "الفلاني" سيقال إن مجلس نواب الشعب ضد مخطط التنمية وسندخل في خلاف ونحن في الأصل لسنا في خلاف، بل نحن نعمل بتكامل مع بعضنا البعض.

إذن ستكون المصادقة بالإجماع بإذن الله تعالى وسأبني الزاوية التي تنظر منها السيد الوزير، لأقول ألف مبروك للشعب التونسي على الـ 102 مليار دينار والتي لا أعرف كيف ستسد لاحقا حيث إن أغليتها ستأتي في شكل قروض وسنصادق نحن على هذه القروض، ولكن المهم هو أن تنجز المشاريع والمهم هو هذا التفاؤل الذي جئتمونا به ونحن نشعر به.

ومبروك لولاية بنزرت 4000 مليار وهي ليست مئة في الحقيقة
فبنزرت طالها التهميش لسنوات واليوم أقل ما يقال عن 4000 مليار
أنها أمر يسير ولكن مبروك على كل حال وبالله عليكم، إن مشروع
الجسر هو مشروع مبرمج منذ سنة 2009 وقد عملت عليه كل الأحزاب
السياسية في برامجها الانتخابية فكل من يأتي للترشح للانتخابات يقول
لنا "لقد جلبت لكم مشروع الجسر"، مشروع الجسر مبرمج، ولكنه لم
ير النور حتى الآن للأسف وهذا واقع سأفسر لكم أسبابه.

إذن سيدي الوزير، نحن نحملكم مسؤولية الـ 102 ألف مليار
دينار على أرض الواقع لأن حلمكم هذا سيكون مقبرة على أرض الواقع
إذا ما استمر قانون الصفقات العمومية الذي نعرفه جميعا في تونس
وإذا ما استمر التعاقد مع المقاول نفسه الذي ثبتت إخلالاته في
مشروع معين وثبتت في بعض الأحيان وأنا هنا لا أنهم أحدا لأنني لست
في خلاف مع المقاولين، بل أنا في خلاف دفاعا عن أموال البلاد التي
أصادق على اقتراضها في مجلس نواب الشعب فعندما نرصد للمقاول
نفسه رغم الإخلالات ونرصد في بعض الأحيان فسادا ثم نعود ونتعاقد
معه في الصفقة ذاتها فعن أي مخطط نتحدث؟ وأي مشاريع نتمنى
تحقيقها؟ وأي حلم هذا سيدي الوزير؟

لا بأس أن نحلم وأنا بودي أن أحلم معك ومع بلدي الذي أحبه
وأنا لا أدعي الوطنية أكثر منك ولا أدعي الوطنية أكثر من الناس الذين
يشرفوننا هنا تحت قبة البرلمان ولكن أين نحن من الواقع عندما نزل
إلى الميدان قلبي يؤلمني، وأرجو من السادة المرافقين للسيد الوزير أن
يسجلوا لديهم أسماء هذه المشاريع ويفتحوا فيها تحقيقات وأتمنى من
أي مسؤول أن يجيبني.

سيدي الوزير، قبل كل شيء أنا قبل قدومي إلى هنا تركت الماء
مقطوعا في منطقة جومة بمعتمدية منزل بورقيبة وهي منطقة انتفعت
في فترة ما بمشروع تزويد منطقة "بير سولة" بالماء الصالح للشرب وكل
يوم ينقطع الماء بسبب كسر أو عطب وقد ثبت في هذا المشروع وجود
إخلالات فالمقاول اليوم يصلح عطبا ليعود العطب بعد خمسة أيام
ومنذ سنة 2019 إلى اليوم ونحن نصلح الأعطاب حتى أصبحت كلفة
التصليح تقارب ميزانية المشروع الأساسي.

أعطوني جوابا مثلا عن مشروع سوق "الطاهر الصفر" البالغة
كلفته مليونا و600 ألف دينار، سيدي الوزير، اذهب وانظر إلى الباعة
والمنتصبين أين يعرضون بضاعتهم في الصيف لقد حرقهم الشمس
وفي الشتاء تهطل الأمطار فوق رؤوسهم وقتوات الصرف تفيض تحت
أقدامهم، مليون و600 ألف دينار ليست مبلغا بسيطا ولست الوحيدة
في تونس التي ترى هذا المبلغ كبيرا جدا.

والسوق المركزية، سيدي الوزير، جزء منها مصنف كمعلم تاريخي
وقد تعطلت فيها الأشغال أتعلم لماذا؟ لأن المقاول الذي ينفذها هو
نفسه مقاول صفقة سوق "الطاهر الصفر"، ولأنه لم يتسلم
مستحقاته في سوق "الطاهر الصفر" قام بإيقاف الأشغال في السوق
المركزية، إنه يستعمل الوسائل ذاتها عربة يد وعون واحد فقط.

مشروع دار الثقافة بمنزل بورقيبة منذ بدايته وفي إطار دوري
الرقابي من خلال الأسئلة الشفافية والكتابية بما يكفله لي الدستور
توجهت بمدخلات مع الوزراء المتعاقبين كافة في وزارة الثقافة ولكن
دون مجيب إلى اليوم، بميزانية قدرها 770 ألف دينار أصبحت دار
الثقافة محتلة من قبل المقاول مع كامل احترامي له لأنه أثبت أنه أقوى
من الدولة حيث يغلق الباب بمجرد محبس زرع، سيدي الوزير، وأناؤنا
في منزل بورقيبة يمارسون أنشطتهم في الشوارع لأن القاعة التي كان

يفترض أن التدخل فيها بـ 770 ألف دينار والتي كانت في عام 2020
كافية لبناء دار ثقافة كاملة تم إغلاقها وهي قاعة مغطاة فأصبحنا
ننشط في الشوارع ولا بأس حتى الفن ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة ماجدة الورغي، أحيل الكلمة إلى السيد ماهر
الكتاري تفضل.

السيد ماهر الكتاري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

أنا سابدأ من الآخر سابدأ بالتصويت أنا سأصوت بالاحتفاظ
وسبب ذلك هو أننا نرى أمامنا آلاف المشاريع بآلاف المليارات يقال إنها
ستنفذ، ولكنها لن تنفذ فلدينا آلاف المشاريع السابقة أيضا موجودة
الآن لم تنفذ أو لم ينفذ منها إلا العدد القليل.

ما الذي سنفعله بمخطط التنمية؟ وما هو التوجه الاستراتيجي
للدولة؟ في نهاية المطاف أهم شيء هو جودة حياة المواطن فنحن نريد
للمواطن التونسي غدا أن يعيش أفضل من اليوم واليوم أفضل من
الأمس وهذا لن نصل إليه إلا بتحسين القدرة الشرائية شئنا أم أبينا
فالمواطن الذي يستمتع إلى الآن والذي يشاهدنا عبر شاشة التلفاز يريد
أن يكون جيبه مليئا ويريد لقدرة الشرائية أن تتحسن.

فهل مشروع هذا المخطط سيوصلنا فعلا إلى هذا الهدف؟ وكيف
يمكننا الوصول إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطن بالرغم مما نراه
في السنوات الأخيرة؟ وبالأرقام والإحصائيات فأنا لا أتحدث من فراغ،
بل بلغة الأرقام فإن القدرة الشرائية للمواطن التونسي أخذت في
التراجع وهذا أمر يشعر به المواطنون جميعا، فمن يخرج لقضاء
شؤونه اليوم يجد أن الأسعار ليست كما ستكون غدا وليست كما
ستكون بعد غد فالقدرة الشرائية تتناقص باستمرار.

هل سيحسن هذا المخطط قدرتنا الشرائية؟ وكيف يمكننا
تحسينها؟ وكيف يمكننا إنجاز هذه الآلاف من المشاريع؟ وكيف يمكننا
جلب آلاف المليارات لتمويلها؟

لتمويل آلاف المشاريع هناك خياران إما أن نفترض أو أن ترتفع
نسبة النمو لتصل إلى 4% أو 5% أو 6% وأنا شخصيا ضد الاقتراض
لأننا اقترضنا بما فيه الكفاية وهرنا الأجيال القادمة بما فيه الكفاية
حتى وصلنا إلى مرحلة أصبحنا نفترض فيها لمجرد سداد القروض
القديمة، هذا شيء خطير جدا لقد وصلنا إلى مرحلة تحتتم علينا أن
نستفيق قليلا.

وأنا أتذكر ولعلي كبير في السن بعض الشيء أنه في وقت من
الأوقات دخل المرحوم رشيد صفر على الرئيس بورقيبة وقال له:
"سيدي الرئيس، لقد وصلنا إلى مرحلة خطيرة وهناك الكثير من الناس
يخشونك ولا يصارحونك بالحقيقة حقيقة ما يحدث فعليا وحقيقة
الميزانية والوضعية الحقيقية للمؤسسات والشركات العمومية وإلى أين
نحن ذاهبون؟" وإنني أتمنى اليوم أن يكون بيننا من يمتلك جرأة
المرحوم رشيد صفر عندما ذهب إلى بورقيبة وقدم له تلك المصارحة.

ولكي تتمكن من تحقيق كل ما ورد في مخطط التنمية هذا ونأمل
تحقيقه لا بد من اتخاذ قرارات مالية حاسمة بقيمة الدينار أخذة في
التدهور المستمر ولا يمكننا أن نصبح دولة متقدمة ونخرج من هذه
الحلقة المفرغة من بلد في طريق النمو إلى بلد نامي بينما نترك الدينار
ينحدر هكذا في انزلاق خطير.

كذلك نسبة الفائدة التي تبلغ 7% و8% و9% و10%، كيف للناس أن تستثمر وكيف لنا أن نحقق النمو الاقتصادي عبر الاستثمار في ظل هذه النسب؟ الاستثمار بنسب فائدة تصل إلى 10% و11% لن يجلب لنا الاستثمار الخارجي ولن يشجع الاستثمار الداخلي فهو غير مجد بتاتا انظروا إلى دول قريبة منا نسبة الفائدة على الاستثمار فيها لا تتجاوز 4% أو 5% وللأسف الشديد فإن المسؤول الأول عن السياسات المالية في بلادنا لا يسير في هذا التوجه إذ ما زالوا يعيشون في عقدي السبعينيات والثمانينيات ويقولون لنا بتباهي "لقد حققنا إنجازا بتوفير مخزون من العملة الأجنبية يغطي 90 يوما من التوريد."

ما قيمة الـ 90 يوما أو الـ 100 يوم أو الـ 120 يوما؟ لو كانت الأمور تسير على النحو الصحيح لكان لدى تونس مخزون عملة أجنبية يغطي ستة أشهر أو سنة كاملة وأنا لا أقول عملة صعبة، بل أقول "عملة أجنبية" عن قصد.

لو كانت الأمور في نصايها الصحيح وكان المسؤول الأول عن السياسات المالية للبلاد يدرك الواقع وأنا أقولها وأكررها لكان سعر صرف الدينار اليوم كما كان سنة 2010 بـ 1.7 دينار مقابل الدولار وليس بـ 2.9 للدولار و3.4 مقابل اليورو، بل لو كانت الأمور على ما يرام لكننا اليوم في حدود 1.4 أو 1.5 أو 1.6 دينار مقابل الدولار.

هذا هو التوجه الفعلي الذي لم أجده في هذا المخطط ولكي نصل إلى مبتغانا لا بد من تحقيق نسبة نمو تفوق 4% ونحن اليوم في سنة 2026 حققنا نسبة 2%، ولا أدري إن كنا سنبلغ الأهداف المرسومة لسنة 2026 حسب المخطط إذ يتوجب علينا في الثلاثي القادم تحقيق نسبة نمو تعادل 6% ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم صابر المصمودي تفضل.

السيد صابر المصمودي

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالضيوف الكرام.

في الحقيقة من خلال مناقشتنا للمخطط داخل اللجان مارسنا دورنا الرقابي والنقدي بكل مسؤولية وتناولنا العديد من المسائل في علاقة بترتيب الأولويات والربط بين الأهداف والبرامج والآليات وقد جاءت بعض المؤشرات سواء كانت كمية أو نوعية لتطرح تساؤلاتنا حول واقعية المخطط ومدى مساهمة توزيع الاعتمادات والمشاريع في تحقيق قطيعة فعلية مع الفوارق التنموية والحد منها.

وقد أكدنا على ضرورة تصيير الطرقات البلدية وتهذيب الأحياء الشعبية وكذلك شددنا على ضرورة تدعيم الإدارات الجهوية بالإطارات والكفاءات ورفع التعطيلات التي تعترض عددا من المشاريع الكبرى خاصة في ولاية صفاقس والتي يتعثر العديد منها بسبب غياب الإزادة والقرار أكثر من غياب التمويلات مثل ميناء الصخيرة اليوم وصولا إلى مشروع "تبرورة" الذي انتهت دراسات الجدوى الخاصة به وما زال ينتظر تأشيرة من سيادة رئيس الجمهورية.

وفي الوقت نفسه وإيماننا منا بترسيخ العدالة المجالية والتي تمر عبر تعزيز التضامن انطلاقا من القرب وتوسيعه فيما بعد ليشمل الوطن ككل فإننا لم نغفل عن أهمية التنمية في العديد من معتمديات جهة صفاقس ذات مؤشر التنمية الضعيف مثل معتمدية منزل شاكر ومعتمدية العامرة.

إن العامرة اليوم التي تسجل أضعف نسبة تنمية وتعتبر وجهة رئيسية للهجرة غير النظامية يمكننا أن نحقق فيها نقلة نوعية لو قمنا

ببناء المدينة الرياضية فبمشروع واحد كهذا يمكننا إحداث نقلة نوعية حقيقية.

واليوم ونحن نصل إلى المحطة الختامية لمناقشة مخطط التنمية بمجلس نواب الشعب، فإنها في الحقيقة مناسبة لا تقتصر على مناقشة وثيقة تخطيطية فحسب، بل تدعونا أيضا إلى استحضار انخراطنا السياسي منذ إقرار دستور 25 جويلية 2022 وقد اخترنا الإسهام من موقع جديد في إنجاح وطننا العزيز ونحن على وعي بأن هذه التجربة التأسيسية لا تخلو من الصعوبات والنقائص وطيلة هذه السنوات كنا واعين بأن مسؤوليتنا بعيدا عن التزكيات والمناشدات تقتضي العمل الحر والجاد واعتماد منهج التقويم والتصويب.

وهذا المخطط يجسد أهم الاستحقاقات الدستورية الجديدة بعد استكمال إرساء أغلب المجالس وفي انتظار استكمال بقية المؤسسات الدستورية وفي مقدمتها المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء، فهذا الدستور جاء بمقاربة جديدة للتنمية تنطلق من المستوى المحلي عبر المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وصولا إلى مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

ونحن نقول إن المخطط يتضمن أكثر من 15,000 مشروع محلي نصفها مقترح أو على الأقل متبني من قبل المجالس المحلية وهذا لا ينفي ما قلناه في مداخلتنا السابقة من أن التجربة الأولى كانت تشهد توجها ومقاربة للإدارة التي كانت حاضرة بقوة، ونحن في شخصنا كنا واعين بذلك منذ البداية لذلك لم نبدأ بمواكبة هذا المخطط مع انطلاق مناقشته داخل المجلس فحسب، بل استعدنا له منذ أشهر وواكبنا مختلف مراحله ونسقنا مع المجلس المحلي بمعتمدية صفاقس الغربية وتابعنا أعمال المجلس الجهوي ومجلس الأقاليم وحرصنا على أن نكون قريبين من هذا المسار في محطاته كافة إيماننا منا بأن النجاح يتطلب المتابعة منذ البداية ولا يكتفي بالتصويت في النهاية.

ومما يدعوني إلى الارتياح أنني لأول مرة أرى جميع عمادات معتمدية صفاقس الغربية سكرة وحي الحبيب وحي البحري والهدى ووادي الرمل ومركز شاكر والعالية، كلها حاضرة في مسار وطني للتخطيط عبر ممثلها المنتخبين وهذه في حد ذاتها خطوة تستحق التثمين.

وما يتفق عليه الجميع السيد الوزير، أن نجاح هذه التجربة رهين القدرة على تحويل هذه الوثائق والمشاريع المدرجة إلى إنجازات ملموسة يلمسها المواطن في حياته اليومية، وهنا يبرز دورنا المركزي في المرحلة القادمة من خلال المتابعة والتقييم والمساءلة لأن المواطن لا ينتظر الخطط في حد ذاتها، بل ينتظر نتائجها وكذلك هو لا ينتظر الوعود فقد مل من الوعود وجهة صفاقس ملت من الوعود والمواطن ينتظر اليوم الإنجاز الفعلي.

وأختم بالقول: عاشت تونس حرة موحدة عزيزة ومنيعه وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أمين يا رب العالمين. شكرا جزيلا السيد صابر المصمودي، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم محمد بن سعيد تفضل.

السيد محمد بن سعيد

شكرا سيدي الرئيس.

نرحب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة الطاقم المرافق،

السيد الوزير، كان بودي في جلسة بهذا الحجم وبحضور كفاءاتنا من جميع الوزارات ألا يكون النقاش اليوم مقتصر على مخطط تنموي

لخمس سنوات، بل كان بoudna اليوم أن نناقش تخطيطا مستقبليا شاملا وكاملا للبلاد التونسية على امتداد عشرين أو ثلاثين سنة وسبل خلق الثروة في هذه البلاد لا أن نقسم ما تبقى من الثروة على الجهات دون عدالة في مشاريع في الحقيقة لا تسمن ولا تغني من جوع ولن تمس الحياة المعيشية اليومية للمواطن التونسي.

السيد الوزير، شعبنا اليوم لا يحتاج إلى مخطط تنموي في شكل وثيقة نثرية جديدة تضاف إلى رفوف الإدارات وأرشيفها، اليوم لم تعد أولويات المواطن متمثلة في تركيز شبكة تنوير عمومي في حيه رغم أهمية هذه المشاريع ولم تعد أولويته إحداث قضاء شبابي أو رياضي أو ثقافي لأن المواطن الذي تريدون أن توفر له شبكة تنوير عمومي، السيد الوزير، يأكل من القمامة ويفضل ألا يكون هناك تنوير عمومي لكي لا يراه الناس يأكل من القمامة والشباب الذي نريد اليوم أن نحدث له الفضاءات الترفيهية والشبابية والرياضية أغلبه يقبع في السجون لأن سياستنا خاطئة ولأننا لم نفتح الأفق أمام شبابنا ولأن شبابنا اليوم اتجه نحو المخدرات والعنف والانحراف والسرقة وبالتالي كان مصيره السجن هذا الشاب الذي هو اليوم في عنقوان عطائه والذي من المفترض أن نبني به هذه الدولة، نحن بسياستنا ندفع به إلى السجن.

السيد الوزير، شبابنا يجتاز الحدود يوميا ونحن نرى هذه الظاهرة المستشرية وآخرها حادثة الشاب الذي حاول اجتياز الحدود سباحة وهذا دليل على أن الخطر والموت أصبحا أهون عليه من البقاء في هذه البلاد، لأنه في الحقيقة يعيش في وضع تعيس ولأنه لا يملك أي أفق مستقبلية في بلده وغير قادر على توفير أبسط مستلزمات العيش الكريم كبناء مسكن أو تكوين أسرة وبالتالي فإن المشاكل الفعلية اليوم السيد الوزير تكمن في ضرورة التخفيض في الأسعار والحد من الانفلات الذي نراه اليوم ومعالجة هذه الظاهرة وحلولا فعلية للترفيه في القدرة الشرائية للمواطن وحلولا لفتح الأفق أمام شبابنا وفتح باب الاستثمار واستقطاب المستثمرين خاصة بالمناطق الداخلية.

اليوم المواطن السيد الوزير، يريد حين يضع رأسه على الوسادة ألا يتذكر أن هناك بقالا يطالبه بأموال ولم يسددها له لأن أجره ليس كافيا وهو غير قادر على توفير مستلزمات عائلته ولا يريد أن يتذكر أن هناك بائع خضار لم يسدد له دينه لأن راتبه الشهري لم يكفه ليمر ويسدده.

المواطن اليوم السيد الوزير، لا يريد أن يعود إلى بيته ليجد شابا أو اثنين عاطلين عن العمل ويعيشون عبثا على أسرهم وعليه هو شخصا، لذلك فإن ما نريده اليوم السيد الوزير، هو حكومة تسعى فعليا إلى خلق الثروة في هذه البلاد نريد حكومة تمتلك الإرادة لاستغلال كل شبر في تونس كل شبر في بلادنا إن الجبال والبحار والشواطئ والجزر والواحات، لو توفرت الإرادة لكنا قادرين على الاستثمار فيها، السيد الوزير والإنتاج وإدماجها في النسيج الاقتصادي سواء عبر السياحة الإيكولوجية أو السياحة الاستشفائية أو عبر التشجير وغيره ولدينا أراضٍ منبسطة السيد الوزير، تمتد من الشمال إلى الجنوب وأغلبها مهملة اليوم وغير مستغلة وغير منتجة إن شعبنا لم يطلب المستحيل السيد الوزير، بل يطالب بسياسات عمومية حقيقية تعالج المشاكل اليومية التي يعيشها وتحسن ظروف عيشه.

وبالنسبة إلى ولاية نابل السيد الوزير، فإن المقاربة المعتمدة في هذا المخطط التنموي قد ظلمتها في الحقيقة وأنت تعلم السيد الوزير، حجم الأضرار الجسيمة التي تعرضت لها ولاية نابل خلال الفيزيانات الأخيرة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، قبل أن أحيل الكلمة إلى السيد أحمد سعيداني، أرجو من السيدات والسادة النواب المحترمين الاستعداد للتدخل: السيد صالح الصيادي، طارق الربيعي، ظافر الصغيري، ريم المعشوي، حمزة بالضيافي، السيد ياسين مامي ثم بعد ذلك سنعود إلى السيد معز بن يوسف، نزار الصديق، يوسف طرشون، محمد أمين المباركي، عبد العزيز الشعباني، وليد الحاجي، علي بوزوزية، مريم الشريف، محمد علي فنيرة، غسان يامون، عبد الجليل الهاني، حاتم الهواوي، محمد زياد الماهر، محمود العامري، عبد السلام حمروني. هذه هي بقية الأسماء المدرجة في القائمة.

والآن أحيل الكلمة إلى السيد أحمد سعيداني تفضل.

السيد أحمد سعيداني

شكرا، سيدي الرئيس.

أمضيت ثلاثة أشهر و22 يوما في السجن بتهمة الوقاحة وفي الحقيقة لا توجد وقاحة أكثر من بيع الأوهام للتونسيين ولا توجد وقاحة أكثر من الاستيلاء على أحلام شعبنا في الحياة في دولة تضمن الحد الأدنى الاجتماعي ولا توجد وقاحة أكثر من تخوين المطالبين بحقهم في الشغل، في الحرية وفي الكرامة الوطنية.

لقد أمضيت ثلاثة أشهر و22 يوما سجنا بين ثكنة بوشوشة وثكنة العونية وسجن المرناقية ولو لم يتدخل السيد رئيس الجمهورية، مشكورا، لإيقاف المهزلة في حق، لكنني إلى يوم الناس هذا في السجن.

وأجدد شكري إلى السيد رئيس الجمهورية ولو أن الحرية ليست منة من أحد، لكنني استرجعت حريتي على يد رئيس الجمهورية لأن قيس السعيد يعلم أن أحمد سعيداني ليس متآمرا على البلاد ولم يكن موقوفا في قضية أخلاقية ولا في قضية فساد مالي أو أخلاقي ولا في قضية التأمر على البلاد وإنما كانت تهمة الحقيقة هي محاولة مصارحة الشعب التونسي ببعض الحقيقة في الموازنات المالية المنخرمة للبلاد وفي بعض الناس التي تباع لنا الأوهام.

واليوم نناقش مخططا للتنمية يقال إنه بآلاف المليارات 102 ألف مليار في حين أن الحكومة غير قادرة على التحكم في الأسعار،

حكومة لم تتمكن من السيطرة على الأسعار، فقد ارتفعت الأسعار بشكل كبير والمواطن يشكو والناس جاعت وتعبت ويحدثوننا عن آلاف المليارات،

حكومة لم تتمكن من زيادة حجرة في ملعب المنزه طيلة سنوات وتتحدث عن مخطط بآلاف المليارات.

رئيس الجمهورية، للأسف وأقولها على مضض، ولكن هذه الحقيقة إنجازاته، مسيح ونافورة وأخيرا فسقية ويحدثوننا عن مشاريع بآلاف المليارات.

دولة لم تتمكن من خلاص مستحقات الصيادلة، لكي يوفرنا الدواء للشعب التونسي ويحدثوننا عن مشاريع بآلاف المليارات.

لم أجد نقطة مضيئة واحدة في هذا المخطط الذي لا يسعى مخطط بالمعنى العلمي للمخطط.

حتى مسيلمة الكذاب إن بعث اليوم لن يستطيع الدفاع عن مثل هذا المخطط.

وحق القناة التي أنشأها جنيح للتطيل، ليس جنيح لكرة القدم لأنهم تقاسموا الأدوار فيما بينهم ونظموا مهامهم، أحدهم أمسك بكرة

القدم فدمر النجم الرياضي الساحلي ودمر الفريق الوطني وآخر أمسك بالإعلام يبيع الأواني المنزلية ويبيع الأوهام تحت ما يسمى بأمن الخط التحريري الداعم للمسار، بينما هو في الحقيقة انقلاب على المسار من داخل جبة نفس المسار.

اليوم لا يمكننا تحقيق إقلاع اقتصادي وبرميل النفط بـ 62 دولارا، نريد أن نحقق إقلاع اقتصادي وبرميل النفط اليوم تقريبا 72 دولارا، ولكن من المتوقع أن يواصل الارتفاع إلى ما فوق 100 دولار، لأن الحرب ستستمر وسيطرة الأمريكان على أكبر مخزون نفطي في العالم لن يحسم بسهولة وقد تتعطل إمدادات النفط القادمة من الخليج وهي مسألة وقت العملية.

ويقول الإمام جعفر الصادق مقولة تعجيني كثيرا: "أحب الناس إلي من أهدى إلي عيوي" ومن هذا المنطلق أريد أن أتوجه إلى السيد رئيس الجمهورية بكل حب وبكل احترام وبكل مودة وبكل إخلاص. أنتم لا تتفاضون أجرا للقيام بجولات ميدانية في المنهلة أو أنكم تقومون بزيارات فجنية لا طائلة من ورائها وأصبحت تثير السخرية وتثير الغضب من جمهور واسع من التونسيين. أنت تتقاضى أجرك فقط لوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، هذه مهمتك، دستوريا أنتم تسطرون السياسات العامة للبلاد، دستوريا أنتم الذين تشرفون على التعيينات، فهؤلاء المسؤولون أنتم من عينتموهم وأنتم من يتحمل مسؤوليتهم.

ونحن نحمل المسؤولية للحكومة لأن بها عددا من الوزراء الأكفاء، اليوم هناك وزراء سيدي الرئيس، يعملون ضدكم وضد الشعب التونسي والمديرون العامون يعملون ضدكم وضد الشعب التونسي وولاة يعملون ضدكم وضد الشعب التونسي وأنتم من عينتم من يتحمل مسؤوليتهم أمام التاريخ وأمام الله وأمام الشعب التونسي.

وللأسف، فإن أكبر عدو لقيس سعيد هو قيس سعيد نفسه وبعض التعيينات ربما تقرأ بأنها شخص يتأمر على نفسه وهذه هي الحقيقة التي لا يقولها المنافقون والمزلفون والمتسلقون والذين لا يزالون التطليل، بينما البلاد تتجه نحو الهاوية.

وأدعو السيد رئيس الجمهورية إلى إقالة الحكومة وتعيين فريق حكومي يقتصر على 12 وزيرا، موزعين على ثلاثة أقطاب: قطب أمني سيادي وقطب اقتصادي وقطب اجتماعي وأعتبر أن هذا هو الحل الوحيد الموجود لدينا، حكومة ببرامج وأهداف، اللهم قد بلغت، اللهم فاشهد. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم الأستاذ صالح الصيادي، تفضل.

السيد صالح الصيادي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

لا يعتبر مخطط التنمية مجرد وثيقة إدارية، بل هو عقد بين الدولة والمواطن، وامتحان لقدرته على تحويل الطموحات إلى إنجازات ملموسة ويجب أن يتضمن المخطط أهدافا طموحة، من بينها رفع نسق النمو والحد من البطالة وتحسين عيش المواطنين وتعزيز العدالة بين الجهات والتحدي الحقيقي ليس في صياغة الأهداف، بل في تنفيذها واحترام آجالها.

إن مناقشتنا اليوم لمخطط التنمية 2026-2030 ليست مجرد نقاش لوثيقة تخطيطية، بل هي نقاش حول مستقبل تونس خلال السنوات الخمس القادمة وحول قدرة الدولة على استعادة الثقة وتحسين جودة الحياة.

إننا نثمن المنهجية التشاركية في إعداد هذا المخطط، وهو توجه من شأنه أن يقرب القرار التنموي من المواطن، غير أن نجاح هذه المنهجية يبقى مرهونا بمدى احترام المقترحات الصادرة عن الجهات وعدم اختزالها وإقصائها عند إعداد البرامج الوطنية.

السيد الوزير، إن الأهداف المعلنة للمخطط، وفي مقدمتها تحقيق معدل نمو في حدود 4.2 % تستوجب إصلاحات اقتصادية وإدارية عميقة، ولا يمكن بلوغ هذه الأهداف إذا بقي المستثمر يواجه طول الإجراءات وتعطل التراخيص وصعوبة النفاذ إلى التمويل، كما أن العدالة الجهوية لا تعني توزيع الاعتمادات بالتساوي، بل توجيه الاستثمار وفق الحاجيات والقدرة على خلق الثروة وفرص العمل.

إن مواطني المنستير وخنيس لا يطلبون امتيازات خاصة، بل يطالبون بحقهم في مشاريع تنمية حقيقية وفرص عمل لأنبائهم وخدمات عمومية تليق بإسهام الجهة في الاقتصاد الوطني وبأن تعطى حقها في نصيبها العادل من الاستثمار لأن نجاحها هو نجاح تونس ونجاح كل جهة هو نجاح للوطن بأكمله.

وبحكم أن المنستير تمثل قطبا اقتصاديا وصناعيا وسياحيا وجامعيا وتساهم بفاعلية في الاقتصاد الوطني، فمن حقها أن تجد هذا الدور معترفا به في المشاريع والاعتمادات والاستثمارات ومن هذا المنبر أقدم بجملة من الأولويات التي أعتبرها ضرورية:

أولا، تطوير البنية التحتية والطرق وتحسين شبكة النقل.

ثانيا، دعم الاستثمار وتوسيع المناطق الصناعية وتهيتها، مع تبسيط الإجراءات الإدارية.

ثالثا، تعزيز مكانة المنستير كوجه سياحية دولية عبر الاستثمار في حماية الشريط الساحلي وتحسين البيئة وتطوير الخدمات.

رابعا، الاستثمار في الشباب من خلال مراكز التكوين في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والصناعات الحديثة وربط التكوين بحاجيات المؤسسات الاقتصادية.

خامسا، دعم القطاعين الصحي والجامعي باعتبار المنستير قطبا وطنيا في هذين المجالين بما يعزز جودة الخدمات ويقرب الكفاءات والاستثمارات.

السيد الوزير، إن نجاح هذا المخطط 2026-2030 الذي يمثل محطة وطنية مهمة لأنه يقوم على رؤية تنمية جديدة تعتمد على التخطيط المحلي والجهوي يتطلب، قبل كل شيء، إصلاح الإدارة بالرقمنة وتبسيط الإجراءات المعقدة ومراجعة قانون الصفقات العمومية وكذلك مجلة الجماعات المحلية ومجلة الاستثمار، مع التسريع في إنجاز المشاريع وتوفير مناخ استثمار مستقر لأن المستثمر يبحث عن الوضوح والسرعة والثقة.

ونداء إلى السيد رئيس الجمهورية: ألم يحن الوقت لتشكيل حكومة كفاءات سياسية واقتصادية، لها رؤية واضحة وقدرة حقيقية على تشخيص أسباب فشل هذه الحكومة واتخاذ القرارات والتحديات الجريئة للخروج من هذه الوضعيات، بدل الاكتفاء بإدارة الواقع بعقلية إدارية؟ فتونس اليوم تحتاج إلى حكومة تقنية قوية ومنسجمة، لها رؤية واضحة في اتخاذ القرار وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد صالح، الكلمة للنائب المحترم طارق الربيعي، تفضل.

السيد طارق الربيعي

شكرا، السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة الوفد المرافق له من إدارات وكفاءات الإدارة العمومية التي شخصيا أعز بها.

إن دراسة مخطط التنمية 2026-2030 تستحق قراءة تتجاوز ما هو معلن في المحامل الرسمية، خاصة بالنسبة إلى المناطق التي تعاني من التهميش الحضري وعلى سبيل المثال حي التضامن التابع لولاية أريانة الذي يعاني من التهميش. فرغم أن مشروع المخطط يعلن عن أهداف نبيلة مثل الحد من الفوارق الاجتماعية، تحسين الخدمات العمومية، دعم التشغيل، الانتقال البيئي والرقمي والطاقي، فإن السؤال الحقيقي الذي يطرح نفسه هو: هل ستترجم هذه الأهداف وإعلانات النوايا إلى نتائج ملموسة يلمسها المواطن التونسي عموما ومتساكنو حي التضامن خاصة؟

إن مخطط التنمية 2026-2030 يأتي في مرحلة دقيقة من تاريخ تونس، وخاصة على المستوى الاقتصادي الذي يواجه تحديات هيكلية تتمثل في ضعف نسق النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتراجع الاستثمار الخاص الداخلي والخارجي وارتفاع المديونية العمومية وتراجع المقدرة الشرائية للمواطن، لذلك فإن من أؤكد أولويات هذا المخطط رفع نسق النمو الاقتصادي، تحسين مناخ الاستثمار، تطوير الاقتصاد الرقمي، تشجيع المبادرة الخاصة، تعزيز الاقتصاد الأخضر، دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة، تقليص التفاوت الجهوي. غير أن هذه الأولويات يغلب عليها الطابع العمومي والإنشائي ولا تقدم برامج مفصلة موجهة للأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة، على غرار حي التضامن، كما لا توجد مؤشرات كمية واضحة يمكن من خلالها قياس مدى نجاح السياسات المقترحة، مثل عدد مواطن الشغل المستهدفة، أو حجم الاستثمارات المبرمجة.

يسعى المخطط إلى تشجيع الاستثمار وخلق الثروة وضمان العدالة المجالية دون أن يقدم الآليات. أين مجلة الاستثمار التي لا تزال تراوح مكانها في أدراج وزاراتكم، السيد الوزير؟ ورغم تقديم مقترح من طرف السادة النواب، فإنها لم تر النور. أين تبسيط الإجراءات الإدارية وإلغاء الرخص نهائيا وعند الاقتضاء تغييرها بكراسات شروط ميسرة؟ وسيادتكم وعدتم، بأنه سيتم، على الأقل، إلغاء رخصة كل شهر لكن إلى حد الآن لم نر ذلك.

السيد الوزير، أين المشاريع الكبرى والعلاقة التي تخلق الثروة وإحداث ديناميكية اقتصادية كبرى؟ فهذا ليس من دور المجالس المحلية، فقد حملناها مسؤولياتها، شكرا لهم وبارك الله فهم فقد عملوا في ظروف لن أقول قاسية لكنهم عملوا، أما المشاريع العملاقة فهي من دور وزاراتكم الموقرة التي تشرف على الاقتصاد والتخطيط، مثل إنشاء مدينة إدارية جديدة أو مطار جديد أو ملعب جديد.

وبالمناسبة ما دمنا تحدثنا على الملعب، أين وصلت أشغال ملعب المنزه التي أصبحت، كما ذكر الزلاء، محل تندر؟

وما دمنا تحدثنا عن الرياضة أين قانون الهياكل الرياضية، السيد الوزير؟ ما دمنا نتحدث عن المجالات الرياضية، رغم أن مجلس النواب قدم مقترحا، لكن وزارة الإشراف وهي وزارة الشباب والرياضة، لم تتفاعل معه، وما نحن نشاهد الرياضة "إلى وراء سر" وتوالي الفضائح

الرياضية جملة والآن انتقلنا من هجرة الأدمغة إلى هجرة الرياضيين وأصبحت الهجرة غير شرعية، بل وصلنا مباشرة إلى ظاهرة التجنيس من هذا الواقع الأليم.

السيد الوزير، متى نستعيد الدور الريادي للأسرة والتي أضحت تعاني من التفكك الأسري وما نتج عنه من كوارث اجتماعية، مثل الانحراف، والطلاق، والمخدرات؟ فالأرقام مفرقة وتدعو إلى التحرك السريع والعاجل ولا تستدعي التأجيل.

أين مراجعة البرامج التربوية وخاصة الزمن المدرسي؟ فقد أصبحت المدرسة منفرة وخاصة المدرسة العمومية، منفرة للتلميذ وليست جاذبة له.

السيد الوزير، أين مراجعة السياسة العدلية والجزائية ومراجعة المنظومة السجنية والإصلاحية ومراجعة جذرية لمجلة المرافعات المدنية والجزائية؟

السيد الوزير، الإدارة العمومية خصصتموها بنقد لاذع في المخطط وأنا لدي حنين للإدارة العمومية، وأحيي الكفاءات التي ترافقكم، وقع التشكيك في الإدارة العمومية والتي تمثل مفخرة لتونس.

كما أن هناك مطلب ملح من الموظفين العموميين ومن عامة الشعب التونسي يتمثل في مراجعة التوقيت الإداري ولم أجد في هذا المخطط أي إشارة إلى مراجعة التوقيت الإداري، في مجال الوظيفة العمومية الذي له منافع جمة على الشعب التونسي عموما، إن شاء الله إعلان النوايا يرى النور. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد طارق، الكلمة الآن للنائب المحترم ظافر الصغيري، تفضل.

السيد ظافر الصغيري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير، وبكافة الإدارات المرافقة، إدارات الدولة،

نحن اليوم بصدد مناقشة مخطط التنمية وهو مخطط طموح ومبلغ بـ 102 ألف مليار دينار، قادر على إحداث فرق في البلاد خلال السنوات الخمس القادمة مما لا شك فيه، لكن، في تقديري، لم نهيأ له بالبنية التشريعية اللازمة، لأن الحقيقة بدون مجلة استثمار تواكب العصر ودون مجلة صرف توفر الحد الأدنى من الموضوعية، في بلد مثل تونس فإن الإطار ما يزال متأخرا كثيرا.

فنحن من بين الدول القليلة في العالم التي لا تعتمد خدمة "PayPal" فإلى متى سيظل شبابنا ينتظرون في هذه الخدمة بسيطة جدا وموجودة في مختلف أنحاء العالم، بينما ما زلنا في تونس غير قادرين على توفيرها. فكيف يمكننا، خلال السنوات الخمس المقبلة، أن نحسن مناخ الأعمال؟ وهذه مهمة الحكومة، السيد الوزير، لأنها تحيل إلينا مشاريع القوانين.

وأتمنى السيد الوزير، أن تقدموا لنا في رديكم جدولا زمنيا واضحا، فتقولوا مثلا إن مجلة الاستثمار ستحال إلى المجلس في مارس 2027 وأن مجلة الصرف ستعرض للنقاش في المجلس في تاريخ محدد لأن هذه الملفات أصبحت بالغة الأهمية ولم يعد بإمكاننا انتظارها أكثر.

وأمر آخر يتعلق بالصفقات العمومية، فلدينا عشرات الآلاف من المشاريع وكلها ستمر عبر منظومة الصفقات العمومية، إذا كانت إلى اليوم منظومة الصفقات العمومية أي مشروع حتى ولو سترئي رصيف،

هذا المشروع يمر بتعقيدات إدارية كبيرة جدا وإلى اليوم إذا كنا نرى ما يقارب 40 ألف مليار مشاريع مستمرة والأغلبية منها مشاريع معطلة في زمن إنجازها، فما الذي يضمن لنا أن المشاريع الجديدة كذلك لن تتعطل؟

وكذلك الرصيد العقاري، هل تم القيام بمسح رصيد عقاري حتى لا نصطدم، عند إنجاز أي مشروع، بإشكاليات من قبيل أن نصف قطعة الأرض تابعة لـ "SNIT" والنصف الآخر تابع للبلدية والآخر ملك الدولة الخاص، ثم يبقى أسرى هذه التعقيدات التي تعطل المشاريع لأسباب كان بالإمكان تجاوزها؟

من فضلكم، السيد الوزير، رجاء إن وجد "Timeline" لأنه تم وعدنا، السيدة رئيسة الحكومة، في مستهل ميزانية الدولة لسنة 2026، سميت بالاسم قرابة 20 مشروع قانون، لكنه لم يحل إلينا إلى اليوم أي مشروع قانون، لذلك من فضلكم أن تبينوا لنا متى ستصل هذه المشاريع القانونية المهمة إلى المجلس.

وعندما نقرأ مخطط التنمية، فإنني أشكر الإدارة على التشخيص، لأنه كان ضافي وشافي وكافي والوثيقة مرجعية ممتازة، لكن ما غاب عنها هو من أين ستمول؟ فإذا كان تمويله سيتم من ميزانية الدولة، أي من خلال مزيد من القروض في النهاية ومن المؤسسات العمومية، في حين أننا نصادق اليوم على قروض لإنقاذ مؤسساتنا العمومية، الشيء الذي لم يذكره مخطط التنمية هو كيف سنخلق الثروة؟ ما هي الآليات التي ستمكن تونس من تحقيق التنمية دون اللجوء إلى الاقتراض أو بأقل اقتراض؟ لأنه في النهاية عندما نقول إن تمويل هذا المخطط سيكون من ميزانية الدولة، فهذا يعني في النهاية الاعتماد على القروض وكأننا نريد تمويل 100 ألف مليار بالاقتراض في النهاية وهذا، في الحقيقة، ليس مسارا يمكن تتقدم به البلاد وإذا كان الحل عندنا نحن هو فقط الاقتراض وإذا لم تتمكن من الحصول على هذه القروض، ففي النهاية لا توجد مشاريع.

كذلك عندما نقرأ، كما أننا لا نملك قائمة في المشاريع، ولم أسمع تبريرا واضحا ومقنعا لغياب قائمة هذه المشاريع، في حين أن من حق التونسيين ومن حق المجالس المحلية، أن يعرفوا المشاريع التي ستنجز في الجهات والمحليات والتي لا نملكها، لكن أين المشاريع الكبرى القادرة على تغيير واقع البلاد وتخلق الثروة وتجلب الاستثمار؟ فلم نر مشاريع عملاقة أو مشروع على الأقل كبيرا ستنجزه تونس خلال الخمس سنوات القادمة، على غرار ما تقوم به عديد الدول.

إننا لا نريد لمخطط التنمية أن يكتفي بإدارة الواقع، بل نريد مخطط تنمية أن يقدم بنا ومخطط تنمية، يرسم ملامح تونس جديدة، تكون في مصاف الدول المتقدمة. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد ظافر يعطيك الصحة، الكلمة للنائبة المحترمة ريم المعشاي، تفضلي.

السيدة ريم المعشاي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة إطارات الدولة التونسية.

نناقش اليوم مخطط التنمية 2026-2030.

أولا: من حيث الشكل فإن هذه الوثيقة تعد من أهم الوثائق الاستراتيجية الوطنية للتنمية التي سيناقشها البرلمان خلال هذه الفترة والتي ستحدد مستقبل تونس خلال الخمس سنوات القادمة وهي

مسألة تستوجب الإعداد إليها وتوسيع دائرة النقاش، ومساهمة الجميع فيها، حتى لا يعتبر هذا الأمر شكليا أو طرفا، بل هو أساس وشرط من شروط نجاح هذا المخطط وعلى رأس هذه المكونات تأتي المؤسسة التشريعية، حيث يتعين علينا أن نحدد: هل هي فضاء للمصادقة بنعم أو لا أم أنها تدار وتصنع وتولد داخلها الخيارات الكبرى للدولة التونسية؟

كما كان من المفروض السيد الوزير، أن أعضاء مجلس النواب يشارك في المناقشات الأولية، في تكامل مع المجهود الذي قدمته المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم في نقل مشاغل المواطنين ونقائص الجهات وهي المسائل التي يكون النواب أول من يسأل عنها من قبل ناخبهم واليوم نجد أنفسنا بين خيارين: إما أن نصادق على مخطط لم نشارك في إعداده ولم نناقشه، لا من حيث البرامج ولا من حيث المقترحات أو أن نرفض التصويت على هذا المخطط وفي ظرف يستوجب علينا رؤية استراتيجية تشاركية حول أي تونس نريد.

أما من ناحية المضمون السيد الوزير، فعندما أقرأ مخطط التنمية 2026-2030، أجد فيه نصوصا إنشائية أكثر منها عملية، أكثر منها برامج عمل وكلاما كبيرا وشعارات كبيرة وأهدافا وردية وأنا أقرأ كل هذا، السيد الوزير، تذكرت حادثة حصلت معي وأنا في تنقل من تونس إلى ولاية الكاف، حيث اعترضتني دورية أمنية في ولاية من ولايات الشمال الغربي وعندما قدمت وثائقي ورأى عون الأمن في بطاقة التعريف أنني عضو بمجلس النواب، قال لي: "السادة النواب كثرت وكثرت أعدادكم، فماذا فعلتم للبر المحلي؟"

حاولت أن أعطي له بسطة، أننا اليوم كثرتا النواب وأعضاء المجالس المحلية، حاولت أن أريه الفلسفة الجديدة وأن اليوم المواطن أصبح صانع القرار، وهو الذي سيقدر مشاريعه ويقرر البنية التحتية التي يحتاجها وسيقرر أولوياته وأنا قطعنا مع الماضي وبالرغم أنني أعطيته من وقتي وشرحت له ذلك، إلا أن عون الأمن ظل متمسكا بقناعته بأن "البر المحلي سيبقى مغليا" وأن هذه العبارة ستكون عنوانا للمداخلات تحت قبة البرلمان ولأنه في الحقيقة اليوم، أدركت أن البر المحلي سيبقى مغليا.

أين العدالة السيد الوزير، بين الجهات؟ فنحن في ولاية الكاف ما زلنا نتحدث ونطالب بالماء الصالح للشرب.

أين "مأثنا"، السيد الوزير؟ لقد مضت أربع سنوات وأنا لا أحب أن أردد هذه الكلمة، لكن اليوم حان الوقت لأقولها: أعيدوا لنا "ماءنا" أو على الأقل وفروا لنا "ماءنا"، حتى يتمكن فلاحينا من العمل والغراسة والزراعة حتى تقتات وتستطيع العيش، ما دامت هذه الدولة إلى اليوم لا تزال تدير ظهرها إلى ولاية الكاف.

واليوم في قطاع الصح، السيد الوزير، في ولايات الشمال الغربي، لا توجد كلية للطب وكأن كليات الطب أصبحت حكرا على المناطق الساحلية وكأن أبناء "الحفيانة" لا يحق لهم الدراسة في كليات الطب، لأن ابن "الحفيانة" الذي يعمل والده في حضيرة ويتقاضى 350 دينارا أو والدته تعمل في الأشغال الفلاحية تتقاضى 10 دينارا في اليوم، لكي ترسل ابنتها أو ابنها إلى تونس لدراسة في كلية الطب، في S+1 في تونس بـ 1 مليون و500 دينار، من أين له بمصاريف دراسة الطب أو من أين سيدرس الاختصاصات المطلوبة اليوم في سوق الشغل؟

ولهذا السبب، لا أستطيع أن أؤمن أو أن أصدق بوجود عدالة اجتماعية حقيقية، ولا أن أصدق هذه الشعارات التي ترفعونها ولو

سمع شعب الكاف ومواطنو ومواطنات الكاف بالمشاريع التي أدرجتموها في هذا المخطط، هي كلها مشاريع العشرية السوداء، سيقولون "يخلف على العشرية السوداء"، فماذا فعلتم أنتم، السيد الوزير؟ وماذا فعلت هذه الحكومات التي جاءت بعد العشرية السوداء؟

إن كل المشاريع التي أدرجتموها هي مشاريع قديمة تعود إلى سنوات 2012 و2013 و2014 و2015 و2016، فقد أعدتم إدراج مشروع الطريق السيارة المبرمج منذ سنة 2012 والمستشفى الجهوي صنف "ب" بالدهماني المبرمج منذ سنة 2016، كما أعدتم الحديث عن حل إشكال الماء الصالح للشرب، بسد سراط الذي لم تتمكنوا وعجزتم من استكمال ذلك السد وأين الجسر الخاص بسد سراط...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ريم، يعطيك الصحة، الكلمة للنائب المحترم السيد نزار الصديق، تفضل.

السيد نزار الصديق

شكرا لكم السيد الرئيس،

مرحبا بكم، السيد الوزير، وكافة إدارات الدولة،

في البداية أود أن أسوق بعض الملاحظات العامة بالنسبة للمخطط.

الحقيقة أن المخطط تضمن تشخيصا ممتازا للإشكاليات في كل الولايات، أيضا تضمن تحيينا جيدا جدا للمعطيات، لكن على مستوى برمجة المشاريع، صراحة إن هذا المخطط يتسم بالغموض وانعدام الدقة فهذا المخطط الذي من المفروض أن يوطر الفترة 2026-2030، يتضمن عديد المشاريع المبرمجة منذ سنوات، وعديدا من المشاريع المنجزة أو التي هي في طور الإنجاز، أو في مرحلة الدراسات، بحيث أن العديد منها كانت وما تزال مشاريع معطلة ومن غير المعقول أن تحتسب علينا مشاريع قديمة سبق رصد اعتماداتها في هذا المخطط.

والأخطر من ذلك، عندما ننظر إلى توزيع الاعتمادات بين الولايات، نجد أن هذا المخطط يزيد في تعميق التفاوت بين الجهات ويعمق الفوارق في مؤشرات التنمية وهذا أمر غير مقبول، فقد عايننا منه منذ عهد بورقيبة إلى اليوم وكنا ننتظر، بعد 25 جويلية، أن يتغير هذا الواقع وأن نسعى إلى تثبيت المواطنين في جهاتهم، حتى لا يضطروا إلى الهجرة نحو المناطق الساحلية.

السيد الوزير، عندما نقرأ هذا المخطط، نجده مليئا بالنوايا الطيبة والشعارات، من نوع التنمية المستدامة والعدالة بين الجهات والاقتصاد الأخضر، لكننا نحن في الجريد وأنا من منطقة توزر، سئنا من الوعود الإنشائية واليوم جئنا نبحث عن أرقام واضحة، واقع واضح ومبرمج ومجدول.

أولا: سأبدأ بمعضلة المعضلات في توزر وهي قطاع التمور والفلاحة الواحية، فالمخطط يتحدث عن تهيئة صابة الدقلة وتطوير مسالك التوزيع وهذا كلام جيد ومعقول، لكن كيف؟ إن الفلاح في الجريد اليوم غارق إلى النخاع في الديون بسبب ارتفاع الكلفة والمخاطر المناخية في حين أن المخطط لم يقدم أي حل جذري لإعادة هيكلة مديونية الفلاحين ولم يرصد ميزانيات واضحة لدعم منظومة التبريد والتصدير المباشر أي من توزر دون أن يمر المنتج عبر المضاربين والوسطاء. أين الدعم الحقيقي للفلاح الصغير الذي يواجه اليوم جفاف المائدة المائية ونقص مياه الري وارتفاع نسبة الملوحة؟

إن المخطط بصراحة غارق في العموميات وغابت عنه آليات الإنقاذ العاجلة للواحيات القديمة التي هي إرث وطني وأصبحت تلفظ أنفاسها الأخيرة.

ثانيا: القطاع السياحي والصناعات التقليدية، لقد كانت توزر عاصمة للسياحة الصحراوية والمخطط التنموي يتحدث عن تنوع المنتج السياحي وهذا أمر إيجابي، لكن السيد الوزير، كيف نتحدث عن السياحة في حين أن مطار توزر نقطة الدولي يعمل برقع طاقته؟

نحن السيد الوزير، لا نحتاج إلى عدد كبير من المشاريع وإنما نريد فك العزلة عن الولاية، أعطونا ثلاثة أو أربعة مشاريع استراتيجية، أعطونا السكة الحديدية وأعطونا مطارا سيدي الوزير، أعطونا طريق السيارة يتجه نحو الميناء حتى إذا جاء المستثمر إلى توزر لا يعاني من مشكلات النقل. هذا ما نحتاج إليه السيد الوزير، ولنا بحاجة إلى ألف مشروع غير استراتيجي، لا يغير طبيعة المنطقة ولا يشجع المستثمر على القدوم والاستقرار فيها.

كما أن المخطط لم يضع استراتيجية واضحة ولا خطوط تمويل حقيقية، لربط المطار برحلات دولية مباشرة ومنتظمة وفتح أجواء الجهة على الخارج، فالسائح الذي يجب أن ينزل في مطار تونس قرطاج، ثم يقضي سبع ساعات في الحافلة حتى يصل إلى توزر وهذا لا يساعدنا على التقدم السيد الوزير، ثم أين الحوافز المالية الحقيقية لأصحاب الحرف والصناعات التقليدية الجريدية الذين أصبحت حرفهم مهددة بالاندثار بسبب غلاء المواد الأولية وغياب أسواق واضحة ومنظمة؟

ثالثا: البنية التحتية والربط بشبكات النقل، إلى اليوم سنة 2026، ما تزال توزر تعاني من العزلة الجغرافية، فالمخطط الحالي لم يعط الأولوية القصوى لربط الولاية بالطريق السيارة، وما زلنا نتحدث عن الدراسات وعن تهيئة طرق وطنية ضيقة تحصد الأرواح كل يوم، بل كل ساعة السيد الوزير. أين مشروع لخط السكة الحديدية وتطوير قطار الجريد؟ فكيف نريد من المستثمر سواء كان تونسيا أو أجنبيا أن يأتي ويستثمر في توزر بينما تكلفه نقل البضائع إلى الموانئ مرتفعة جدا؟ إن غياب الربط السريع يمثل حكما بالإعدام على أي مبادرة للاستثمار الخاص في الجهة.

رابعا: ملف التشغيل والطاقات المتجددة، صحيح أن المخطط ركز على مشاريع الطاقة الشمسية في توزر وهذا أمر نتمنه، توزر اليوم قطبا في مجال الطاقة النظيفة لكن يبقى السؤال الصعب والمؤلم: كم موطن شغل وفرت هذه الشركات لأبناء الجهة؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد نزار، الكلمة للأستاذ عماد أولاد جبريل، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكر السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد السيد الوزير وكافة إدارات الوزارة والحكومة،

اليوم نناقش مشروع التنمية 2026-2030 وهي وثيقة تتحدث عن النمو والعدالة الاجتماعية والانتقال الطاقوي والبيئي والأمن الغذائي والنقل المستدام والرياضة والتشغيل وتحسين حياة المواطن.

كلام جميل جدا لكن المواطن التونسي عندما يسمع كل هذا الكلام أكيد سيفرح ثم يجد أن الحافلة لم تأتي وعندما يذهب لشراء الخضار السيد الوزير فيجد أن الأسعار سبقت المخطط بخمس سنوات، ويذهب إلى الصيدلية، فيجد الدواء في انتظار خلاص

الصندوق الوطني للتأمين على المرض ويذهب ليفتح الحنفية فيجدها دخلت في سياسة التقشف وعندما يشتكي من التلوث يجد المصعب أقرب من المستشفى ويذهب بابنه إلى الملعب فيجد الحلم الرياضي واقفا في طابور إداري.

لذلك اليوم أريد حقا أن أشكر، أريد أن أشكر السيد وزير الفلاحة لأنه نجح في تحقيق الأمن الغذائي بطريقة جديدة فأصبح الأمن الغذائي يعني أن المواطن يؤمن نفسه قبل أن يدخل إلى السوق، الأمن الغذائي اليوم هو أن يرى سعر البطاطا فيقول الحمد لله لدينا القرع ويرى سعر اللحم فيقول الحمد لله العدس موجود ويرى سعر الزيت فيقول الحمد لله صورته في التلفاز واضحة.

والفلاحين أيضا طلبوا مني أن أشكر السيد وزير الفلاحة لأن الفلاح يستيقظ قبل الفجر ويعمل في الأرض ويقاوم الجفاف ويدفع ثمن العلف والبذور والمازوت والدواء وفي الأخير يأتي القرار من فوق ويقال له "اصبر"، حتى البقرة في تونس أصبحت مطالبة بالإنتاجية وبالتضحية وبفهم المالية العمومية.

وأريد أن أشكر السيد وزير الشؤون الاجتماعية لأنه طور منظومة العلاج، اليوم المواطن لم يعد يذهب للعلاج مباشرة، بل يعيش تجربة كاملة طبيب وصيدلية وصندوق وطني للتأمين على المرض ومضمون اجتماعي وورقة ناقصة ومنظومة متوقفة وديون متراكمة ودواء مفقود، وفي الأخير يكتشف أن المرض أرجم من الذهاب للعلاج.

اليوم المريض في تونس لا يسأل عما لديه، بل أصبح يسأل من سيدفع؟ من سيغطي؟ من سيعوض؟ من سيتحمل؟ والجواب غالبا المواطن.

أريد أن أشكر وزير النقل لأنه أحدث ثورة بالفعل في مفهوم السفر، في تونس يمكنك أن تسافر وأنت واقف في المحطة، تسافر مع الغضب وتسافر مع الانتظار وتسافر مع التفكير والحافلة لا تأتي والقطار يتأخر والطائرة تتعطل والبحر أيضا دخل في منظومة الصبر الوطنية.

لدينا نقل بري وبحري وجوي، لكن الجميع يعمل بنفس الروح روح التأخير، حتى الساعة الموجودة في محطات الحافلات أصبحت تخجل من نفسها.

المخطط يتحدث عن الربط بين الجهات لكن المواطن يريد فقط الربط بين الموعد والحافلة.

أريد أن أشكر وزير البيئة لأنه قرب المواطن من الطبيعة، قربه كثيرا السيد الوزير لأن رائحة المصبات أصبحت تدخل إلى المنازل، وأصبحت الفضلات جزءا من المشهد الحضري والبلاستيك أصبح كائنا اجتماعيا يعيش معنا في الشارع وفي البحر وحتى في الأودية.

اليوم عندما تجد حيا نظيفا في تونس لا تقل هذا نجاح بيئي، بل تقول أكيد أن السيد الوزير لم يره، أو أكيد أن السيد الوزير لم يسمع به.

المخطط يتحدث عن الانتقال البيئي أما المواطن يريد قبل الانتقال البيئي انتقال القمامة من أمام منزله.

أريد أن أشكر وزير الشباب والرياضة لأنه علم الأبطال التونسيين أن المنافس الحقيقي ليس دائما الخصم، بل أحيانا يكون المنافس هو الإدارة، البطل التونسي يجب أن يفوز في الميدان ويفوز في الملف ويفوز في التمرس ويفوز في تحويل العملة ويفوز في الصمت ويفوز في الوعود، البطل يرفع الراية والوزارة ترفع الإجراءات، البطل يأتي بالميدالية

والمنظومة تأتي بالتبرير، البطل يطلب الإحاطة والإدارة تقول له أصبر فالملف في الطريق، حتى الحلم الرياضي أصبح يحتاج إلى إقامة ونسخة مطابقة للأصل وخلص مسبق وتأشيرة من الصبر.

سيدي الرئيس، نحن لا نناقش ورقة عادية، بل نناقش مخططا يقول أنه يجب تغيير حياة التونسي لكن التونسي يطرح سؤالاً بسيطاً هل يصل الماء إلى الحنفية هل يصل الدواء إلى الصيدلية؟ هل تصل الحافلة في وقتها هل سيجد الفلاح من يحميه؟ هل سيجد البطل من يرافقه؟ هل سيجد المواطن حكومة تنفذ ولا حكومة تفسر؟ لأن التونسي تعب من حكومة تكتب جيدا وتنفذ ببطء وتعب من مخططات جميلة وحياة قاسية وتعب من عناوين كبرى وواقع صغير، وتعب من الوعود التي تحلق به في السماء وتصاريح تتكرر وأزمات تبقى على حالها.

يا حكومة، المخطط ليس قصيدة والمواطن ليس جمهور تصفيق والتنمية ليست صورا وزيارات وليست أرقاما في جداول وليست جملا منمقة في الوثائق، التنمية هي أن الفلاح لا يبيع بالخسارة والمريض لا يذل من أجل الدواء والمواطن لا ينتظر النقل حتى يعجز والتنمية تتمثل في العي الذي لا يغرق في الفضلات والبطل لا يهرب من بلده ليجد الإحاطة من بلد آخر، التنمية هي جزء لا يتجزأ من حياته اليومية.

نحن لا نطلب المعجزات، بل نطلب من الحكومة أن تنزل إلى أرض الميدان وتعيش يوما كما يعيشه المواطن، ثم تكتب مخططا يمكن تنفيذه....

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عماد، الكلمة للسيد معز الرياحي.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم سيدي الوزير والطاقم المرافق لسيادتكم،

أهم ميزة لمراجعة هذا المخطط هي أنه قطع مع مقاربات التخطيط السابقة الموهلة والمفرطة في المركزية التي أدت إلى ضياع العدل بين الجهات وأدى ذلك إلى معاناة أجيال متعاقبة والتأسيس في الوقت الحاضر لمنوال تنموي جديد يكون فيه رد الاعتبار للمواطن لدوره في صياغة السياسات العمومية في إطار مسار تشاركي من خلال هياكل الغرفة الثانية للبرلمان محليا وجوهيا وإقليميا فوطنيا طبقا للصلاحيات الدستورية المقررة صلب الدستور وذلك انسجاما مع الخيارات الحكومية الديمقراطية المعتمدة من قبل الدول المتقدمة والمبنية على تشريك المواطن من خلال هذه الهياكل في صياغة برامجه التي يفرضها الواقع طبقا للأسلوب اللاتيني في التسيير القاعدي وباعتبار أن هذه الهياكل فضاءات للتشخيص وتحديد الأولويات وصياغة المقترحات التنموية وفقا لخصوصيات المجالات الترابية بما يعزز البعد التشاركي للتخطيط والتكريس لا فقط شرعية القرار التنموي على المستوى الترابي بل مشروعيته أيضا.

وفي إطار التوجهات العامة للمخطط الذي بين أيدينا وفيه التوجهات العامة وبين أيدي سيادتكم مقترحات المشاريع المنبثقة عن المجالس المحلية والجهوية، وأكيد لديكم علم بها سيدي الوزير، فإنه مهم أبناء وبنات دائرتي بمجاز الباب، تستور قبلاط السلوقية من ولاية باجة وجميع أريافها أن يدعو الحكومة إلى جملة من المطالب التنموية الأساسية ذات الأولوية محليا أو جهويا ووطنيا كذلك، وذلك من خلال

التركيز في المخطط على الفلاحة أولاً باعتبارها أهم مقوم اقتصادي لضمان الاكتفاء الذاتي والتعويل على الذات، ثم التعليم لضمان التقدم الفكري والتكنولوجي في القطاعات الحساسة خاصة الفلاحة، ثم الصحة باعتبار وأن المواطن هو الثروة الحقيقية التي يجب الاستثمار فيها، إلى جانب تكريس مبادئ الدولة الاجتماعية العادلة للنهوض بالفئات الهشة.

وعليه فإن جملة المطالب التي نراها ضرورية والتي يراها الشعب في جبهتي تدعو إلى توفير أولاً ونحن في فصل الصيف توفير الماء الصالح للشرب خاصة بالأرياف.

تمكين المواطن من التراخيص للحصول على الماء الصالح للشرب دون عراقيل خاصة ونحن في فصل الصيف، إضافة إلى توفير بنية تحتية من طرقات وتدخل بالمسالك الفلاحية.

توفير النقل بقبلاط، سيدي الوزير اليوم لا تملك حافلة تقل المواطنين بين قبلاط وتونس ذهاباً وإياباً ونحن في 2026.

ونطالب كذلك بتوقف القطار بقرية الهري، وتيسير تنقل المواطنين من عمال وطلبة وذوي الاحتياجات الخصوصية.

كذلك التمكين من رخص النقل الفردي في مجاز الباب هناك من ينتظر منذ 14 سنة، كذلك النقل الجماعي بأولاد سلامة تستور يعني 23 كم السيد الوزير والأهالي لا يجدون طريقة للتنقل يجبرون على اكتراء سيارة يعني عندما يكون هناك مريض يجب نقله على متن سيارة بسعر 30 و50 دينار.

كذلك نطالب بتوفير مركز لأطفال التوحد ومركز للفحص الفني بطريق بن موس بمجاز الباب ومركز للتكوين المني والحرفي ورقمنة الإدارة وتوفير المنصة لأصحاب الشهادت العليا ممن طالت بطالتهم ومنطقة لوجستية لإحياء المنطقة اقتصادياً.

هذه المشاريع الكبرى سيدي الوزير التي نرجو من سيادتكم إيلائها الاهتمام الضروري ونتمنى لكم التوفيق.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الكلمة للنائب المحترم يوسف طرشون.

السيد يوسف طرشون

شكراً سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير وبأعضاده الميامين،

سعداء أن نكون بينكم بهذه المناسبة النوعية،

أريد أن تكون مداخلي سيدي الرئيس في التقييم السياسي، أقول جيداً السياسي للحظة التي نعيشها اليوم، يجب أن يتذكر أولئك الذين قادوا هذه البلاد وأداروها لعقود أننا في وضعية مختلفة تماماً وأقول هي لحظة ثورية، وأعي جيداً ما أقول.

إلى زمن غير بعيد، كانت مخططات التنمية تصاغ في غرف مظلمة وكنا نشارك في مجالس تنمية محلية في المعتمديات وكنا نشارك في مجالس تنمية جهوية وفي الأخير توضع القرارات مسقطة ومن هناك جاء الوضع الكارثي الذي نحن فيه اليوم في غياب العدالة في التنمية، السيد الوزير الفلاني لأنه من الجهة الفلانية يوجه المشاريع لجهته وإن لزم الأمر إلى الهي الذي يقطنه.

اليوم قلنا بعد دستور 25 جويلية لن يستمر هذا الوضع ورفعنا شعاراً هم يقولون شعار: "الشعب يريد" وأن هذا كلام فارغ ولا أساس له، نقول لهم اليوم أن هذا المخطط هو تجسيد لذلك الشعار الذي

قلنا فيه أن من يحدد المشاريع التي تقترح والتي تصعد لتصبح قرارات في مستوى المخطط الوطني للتنمية يصوغها أشخاص منتخبون في مجالس محلية منتخبة، هذا معنى البناء القاعدي.

اليوم بعد ثلاث سنوات ربما البعض لم يفهم معنى المجالس المحلية، ولماذا أجرينا تلك الانتخابات، اليوم هذه ثمرة القرار السياسي أقول جيداً أن مخططات التنمية لم تعد تبنى بالطريقة التي كانت تبنى بها سابقاً بالمحسوبية والتي أنتجت جهات التنمية فيها غير متوازنة، تجد أربع كليات في قرية، مع احترامي لكل الولايات والجهات الأخرى كلها مشاريع.

من كان السبب في هذا؟ هو منهجية بناء مخطط التنمية واليوم غيرنا منهجية بناء مخطط التنمية، اليوم أصبحت المشاريع تنطلق من أشخاص منتخبين وكل عمادة في الجمهورية التونسية ستجد نفسها موجودة في هذا المخطط وصوتها سيصل، هذا هو التغيير السياسي الذي بني على دستور 2022، عندما قلنا سنعمل بنظام الغرفتين وهناك غرفة اسمها المجلس الوطني للجهات والأقاليم وتحته مجالس الأقاليم والمجالس الجهوية والمجالس المحلية التي تعبر بالفعل عن إرادة الشعب الذي قلنا الشعب يريد، فإن شعار الشعب يريد موجود في هذا النص، وطبعاً أنا لا أقول أن مضمونه راضين عنه مائة بالمائة، لا وجود لعمل كامل ولست هنا للدفاع عنه ولا لأخذ مكانة الأشخاص الذين أعدوا هذا المخطط، لكن بالنسبة إلي أنظر إلى التاريخ وأنظر إلى هذا البلد الذي كان صوت المهمش فيها لا يصل وكانت المخططات تعد من قبل أشخاص على مقاسهم، اليوم لن تتسنى لهم هذه الفرصة وسيصل صوت الجميع عن طريق هذا المخطط الذي يمكننا تحسينه ويمكننا تدارك العديد من النقائص ويمكننا تقييمه وليس هذا هو المشكل وإنما المشكل هو بناء البلاد.

المشروع هو مشروع للتاريخ، نبني تونس جديدة ونبني تونس نوعية ولذلك أرى أن هذه لحظة أنا سعيد بها بكل همتها، لأنها تجسد إرادة الشعب وهناك رغبة حقيقية ونية صادقة، نية صادقة، أنا لا أقرأ النوايا وإنما أقرأ نصاً، نية تجسدت في نص يقول أننا سنبنّي بلادنا بإرادة هذا الشعب وبكل صدق وبدون مجاملة، ولكن طبعاً عندما نتحدث عن استراتيجيات فإنها تبنى على فرضيات قد يكون لنا رأي في هذه الفرضيات سيدي الوزير، عندما نقول 4.2 تنمية و112 ألف ملياراً خلال خمس سنوات، نعرف أنها ستتطور.

ثانياً ونحن كمجلس نواب، وأختم بهذا ما هو دورنا؟ لا أطالبكم السيد الوزير، مع احترامي لزملائي لن نقول لماذا لم يتم تشريعنا؟ الدستور واضح، هذا المخطط يوضع تدريجياً انطلاقاً من المجالس المحلية ثم مجلس الجهات والأقاليم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الكلمة للنائب المحترم محمد أمين المباركي.

السيد محمد أمين المباركي

شكراً السيد الرئيس،

مرحباً بالسيد وزير التخطيط والاقتصاد وكافة إدارات الدولة،

اليوم هو مناقشة أو المصادقة على مخطط التنمية 2026-2030. بالمناسبة أقدم تحية للمجالس المحلية والمجالس الجهوية على العمل، وأقدم تحية كذلك للإطار الحكومي على العمل ليلاً ونهاراً من أجل نجاح هذا المخطط، ولكن بصراحة قرأت مخطط التنمية 2026-2030 لم أجد في المخطط ما ينتظره التونسي، وجدت تشخيصاً

للمشاكل وعدة عناوين كبيرة أما المشاريع الحقيقية فلا وجود لها، عندما نتحدث عن مخطط التنمية علينا أن نجد المشاريع واضحة بكلفتها بمكان إنجازها بأجال تنفيذها وبعدد المواطنين الذين سينتفعون بها، ولكن عندما يغيب كل هذا تبقى التنمية مجرد آمنيات مكتوبة على الورق.

اليوم تونس لا ينقصها التشخيص لأن المشاكل معروفة عند الجميع، ما ينقصها هو الجرأة في اتخاذ القرار والوضوح في تحديد الأولويات والالتزام بإنجاز مشاريع تغير حياة الناس، المواطن لا يهيمه عدد الصفحات ولا البلاغة في الصياغة، يهيمه إصلاح طريق، بناء مستشفى ومدرسة تتطور ومنطقة صناعية تخلق مواطن شغل.

للأسف هذا المخطط لا يقدم الإجابة على الأسئلة الأساسية، ما هو المشروع؟ أين سينجز؟ من سيقوم بتمويله؟ وكيف سيتم؟ وكيف سيقاس نجاحه؟ بدون إجابات واضحة يبقى الحديث عن التنمية مجرد خطاب لا غير ولا يغير واقع الجهات ولا يلبى انتظارات التونسيين.

تونس اليوم تحتاج إلى مخطط تنمية قائم على المشاريع والنتائج لا على العموميات والشعارات لأن التنمية الحقيقية لا تقاس بما يكتب في الوثائق، بل بما يتحقق على أرض الواقع.

اليوم نتحدث عن نقص الأطباء، فلنضع النقاط على الحروف، عندما تنشأ الدولة كليات الطب في جهات بعينها واقصاء باقي الجهات من هذه المرافق الأساسية وأواصل على نهج زميلتي ريم المعشاي، كيف تريد "ابن الحفيانة" وابن عامل الحظيرة وابن الفلاح و"ابن المرماجي" في الكاف والقصرين وسيدي بوزيد والقيروان أن يدفع معلوم الكراء وأقل مسكن يتطلب مبلغ ألف دينار؟ كيف سيعيش وينفق على دراسته في حين أن راتب والده بالكامل لا يصل حتى إلى 400 دينار؟

في هذه الظروف حتى وإن كان نابغة وحقق أعلى المعدلات فإن حلمه في أن يصبح طبيباً يكاد يكون مستحيلاً، ليس لأنه لا يملك القدرة بل لأنه لا يملك الإمكانيات وهنا تصبح المشكلة ليست في الطالب وإنما في المنظومة نفسها، منظومة كرسّت التفاوت بين الجهات وجعلت أبناء الداخل يدفعون ثمن خيارات عمرها سنوات. إذا أردنا حل أزمة نقص الأطباء فعلياً أن نبدأ من أصل المشكلة تقرب التكوين الجامعي من الجهات الداخلية وفتح كليات طب ومستشفيات جامعية فيها حتى تكون الفرصة متساوية بين جميع التونسيين مهما كانت الجهات والوضعية الاجتماعية.

وعلى ذكر "أولاد الحفيانة" الذين كنت أحدث عنهم سأعود إلى المعتمديات التي تتذيل الترتيب، يبدو أن مخطط التنمية عندما مر على معتمدية العيون كان ينقصه النظر، لأننا لم نجدها قد أخذت حظها في المخطط وعندما مر على معتمدية جدليان، يبدو أنه لم يعد يرى بتاتا جيداً، لأنني وجدت نفس التهميش ونفس اللامبالاة ونفس النقائص في هذه المعتمدية وعندما أمر على معتمدية السيبية، المعتمدية الرمز وهي معتمدية بحجم ولاية ولكن الدولة أرادت استغلال الموارد فيها وكان بإمكانها أن تحل العديد من مشاكل الدولة التونسية للأسف بنظرة جهوية متواصلة ما زلنا نقضي عليها يوماً بعد يوم لقد تكلمنا ورفعنا أصواتنا، ولكن لا من مجيب للأسف.

هذه المعتمديات هي معتمديات فلاحية بامتياز واليوم نتحدث عن مخطط التنمية، في حين أننا لا نملك الماء إذ ينقطع كل يوم والكهرباء تنقطع كل يوم.

يعني في سنة 2026 مطالب الأهالي تتمثل في الماء والكهرباء وخاصة في المناطق الداخلية مثل معتمدية جدليان التي تضم أكبر مشروع يمكن أن يخرج البلاد من أزمتها وهو مشروع الفسفاط إن شاء الله.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا محمد أمين، قبل تمرير الكلمة للسيد وليد الحاجي أطلب من السيدات والسادة النواب الأفاضل الاستعداد للتدخل، الكلمة الآن للسيد وليد ثم السيد علي بوزوزة ثم الدكتورة مريم الشريف، محمد علي موجود، السيد غسان، السيد عبد الجليل والسيد حاتم اللبائي، السيد زياد موجود، السيد محمود العامري أطلب منه الالتحاق بالقاعة، السيد عبد السلام حمروني.

الكلمة للسيد وليد الحاجي تفضل.

السيد وليد الحاجي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بكافة ضيوفنا الكرام وعلى رأسهم السيد الوزير،

السيد الوزير، في آخر جلسة عامة هنا طرحت على سيادتكم مسألة دعم البرنامج الجهوي للتنمية بالقيروان، وقلتم أن 10 مليار و12 مليار غير كافية ولا بد أن يصل المبلغ إلى 20 مليارات حتى تتمكن من تحقيق جزء كبير من المشاريع المحددة في القيروان، ولكن للأسف وصلت إلى 15 مليار هذه السنة وهي أيضا غير كافية.

وفي علاقة بهذا المخطط، أتحدث عن 918 مشروعا لولاية القيروان بكلفة جمالية تقارب 3469 مليار دينار والقيروان هنا من أقل الولايات من حيث عدد البرامج المحددة، إضافة إلى الضبابية وغياب قائمة المشاريع، على أي مشاريع سنصوت خاصة وأن المجالس المحلية التي نشكرها على مجهوداتها حددوا المشاريع بدقة حسب حاجيات المواطنين.

في ولاية القيروان عادي جدا أن تكون الأخيرة في مؤشر التنمية بـ 0.36 وقبل الأخيرة في نسبة الأمية وارتفاع نسبة البطالة التي تتجاوز 19 بالمائة.

القيروان لا يقع فيها ثمين المخزون الثقافي والحضاري والمواقع الأثرية العديدة المهملة.

القيروان لا يثمن فيها قطاع الصناعات التقليدية كما ينبغي وطبعا الصناعات التقليدية التي همشت كلياً في حاجب العيون والعلاء التي كانت فيها معامل الزربية، ولكن للأسف تم إغلاقها.

مؤشر التنمية لا يمكنه أن يكون إلا على هذا النحو في ولاية القيروان.

في القيروان يتم تهميش القطاع الفلاحي ولا يتم استغلال الأراضي الفلاحية الدولية، وهنا أذكر سيادتكم بأنه في حاجب العيون خاصة توجد مساحات شاسعة من الأراضي الدولية المهملة.

وفي هذا الإطار منحت الدولة برامج للشباب، أكثر من 100 شاب في القيروان من بينهم 33 شاباً في حاجب العيون منحوا مقاسم فلاحية منذ سنة 2019 وإلى يومنا هذا لديهم مطالب التحفيز ولم يتم إسناد المشروع، وهم يدفعون معلوما سنويا وهذا عنوان للفشل وبهذه الطريقة سننجز التنمية في تونس.

وفي القطاع الفلاحي توجد منطقة سقوية تسمى الرحيمة 2 وهي محدثة منذ سنة 2012، بئر عميقة بعمق 600 متر مكهربة بملايين الدينارات، ولكن للأسف لم يتم استغلالها لأنه لم يتم الانتهاء من

"l'installation" ولا يوجد "vannette" وكذلك منطقة سقوية يتيمة في منطقة السودان، متوقفون ومنتظر أن ننحي البلاد.

وأحدث عن العلاء، في وقت من الأوقات منذ أكثر من ثلاث سنوات أطالب السيد وزير الفلاحة بإحداث مناطق سقوية في العلاء وأخرها في سؤال شفاهي موجه إلى سيادته خلال شهر رمضان يؤكد أن العلاء كلها مناطق حمراء، ولكن بقدرة قادر يتم إعادة الدراسات ويتم برمجة ثلاث مناطق سقوية في هذا المخطط، وهذا يدفعني إلى قول لا بد من إعادة النظر في جزء كبير من الدراسات التي تنجزها الدولة.

وفي إطار الحديث عن التنمية، أذكركم أن المنطقة الصناعية بحاجب العيون يتيمة وشاغرة وإذا كانت الدولة غير قادرة على توجيه المستثمرين للاستثمار في المناطق الداخلية فلا فائدة من إنشاء مناطق صناعية لأن المستثمر لا يجد التشجيعات اللازمة أو إرادة الدولة لتوجيهه نحو المناطق الداخلية.

ولا أنسى أن أذكر سيادتكم أن الحالة المزرية للطرق والمسالك الريفية خاصة في حاجب العيون والعلاء لا تشجع على العمل وتمثل عائقا كبيرا، خاصة في العمل الفلاحي وتصعب حياة المواطن وتعزله. رداءة الطرق وبعد التجمعات السكنية عن المؤسسات التربوية هي سبب من أسباب الانقطاع المدرسي، ولذلك ترتفع نسبة الأمية والانقطاع المدرسي في القيروان نضيف إليه غياب الماء الصالح للشرب.

هنا سأحدث عن مؤسسة وهي معهد علي الزواوي وهذا موجه إلى وزارة التربية فهذا المعهد يضم 1350 تلميذا دون مدير ويحتاج إلى قيمان اثنان لأن عدد التلامذة تجاوز 900 تلميذ ويحتاج إلى ناظر، كما يعاني نقصا في القيمين وهم المرشدون التربويون، غير معقول مؤسسة كانت تحقق نسبة نجاح 100 بالمائة في البكالوريا، أصبحت تحقق نسبة نجاح بـ 30 بالمائة ويعد ذلك إنجازا كبيرا.

لا بد أن نتحمل وزارة التربية مسؤوليتها، السيد أكرم أنت تعرف الملف فتحملوا مسؤوليتكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للأستاذ علي بوزوزية تفضل

السيد علي بوزوزية

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطار المرافق له،

السيد الوزير، أود أن أتوجه بتحية إلى المتشائمين في تونس فقط ولا تحية للمتفائلين لأنني أعتبر أن المتفائل منافقا.

بكل لطف، أنا كمواطن تونسي أقطن بمعتمدية الغبار والفقر، معتمدية دوار هيشر حذو معتمدية حي التضامن، أنا مواطن متشائم كأبناء جهتي وصدقوني أن مخطط التنمية هذا يعد حبرا على ورق ولم أفهم شيء منه هذا للأمانة كنت أتصور، عندما أتابع خطابات رؤساء الحكومات ورؤساء الجمهوريات في الدول المتقدمة، بل وفي مختلف أنحاء العالم، يتحدثون بلغة الأرقام ويتحدثون عن الاقتصاد 1-2-3 مثلا يعلنون عن بناء مستشفى جامعي في الشمال الغربي أو اقتناء قطارات جديدة أو إصلاح مطار تونس قرطاج وما إلى ذلك هكذا 1-2-3 بما أنني بكالوريا رياضيات ومن شعبة علمية فإنني أفكر بهذه الطريقة، لكنني لم أكن أتوقع أننا في سنة 2026، ما زلنا نتحدث بلغة الإنشاء ومع ذلك، أسأل الله أن يوفقكم وأتمنى أنه "على أيديكم نحج".

أما النقطة الأخرى وهي مهمة، أود أن أتقدم ببعض الملاحظات إلى الجميع، وأنا سعيد بحضور الإطارات الموجودة هنا حتى يدركوا حقيقة ما نعانیه وسأقولها بكل وضوح، نحن كنواب "ما عنا في السوق ما ندوقوا" لا نريد أن نتحمل أي مسؤولية بل أكثر من هذا حتى أعضاء الحكومة لا تتحمل المسؤولية ولن أتوجه لهم باللوم في المستقبل لأنني ضجرت من هذا النفاق الاجتماعي "تسقط الحكومة" ولا أدري ماذا لأن الأمور في تونس أصبحت متمركزة لدى جهة فقط، ألا وهي رئاسة الجمهورية، أما بقية الأجهزة، كل أجهزة الدولة ومؤسساتها، فمع الأسف، لا حول لها ولا قوة، بما في ذلك المؤسسات الإعلامية وحتى إن صعدتم للقمر من المستحيل أن نتحدث عن تنمية من دون استقرار سياسي ومن دون إعلام حر ومن دون مكافحة الفساد داخل الإدارة التونسية.

فكما ترون هناك مشاريع معطلة نشاهدها يوميا، اعتمادات مرصودة ودراسات مكتملة ومع ذلك فإن المقاول يغوص في الفساد ومن يعمل بالإدارة "يتفك" وكلهم يأخذون الرشوة، لذلك سنعيد كل شيء من الصفر، لذلك لا يمكننا الحديث عن أي مخطط لأن كل شيء يبقى نظري ما دامت مؤسسات الدولة ضعيفة، من سيشرف على تنفيذ المشاريع مثلا؟ في الأخير هي الحكومة تضع مخططها وتطرح مشاريعها، ويصادق عليها مجلس النواب، لكن تنفيذها على أرض الواقع يبقى على عاتق الولاة والمعتمدين والعمد وهؤلاء، هؤلاء من سيتولون تنفيذ المشاريع، ولكن هؤلاء ضعاف لا حول ولا قوة لهم، كل مؤسسات الدولة ضعيفة السيد الوزير، فعن أي مخطط تنمية نتحدث عنه، عن أي مخطط تنمية نتحدث عندما أصبح الوالي والمعتمد والوزير لا يمكنه أن يفعل شيء، فعن أي مخطط تنمية نتحدث عندما لا يمكنني فضح شخص فاسد يتسلم الرشوة أمام أعيني لأنني أخاف أن يقع تطبيق علي المرسوم عدد 54 بينما أرى الفساد بأعيني في إنجاز المشاريع في الطرقات وشاهد على تعطيله للمشاريع وكيف أنه يتحصل على الرشاوي، لكن لا يمكنني أن أقول ذلك لأن الأفواه مكمنة ولأن الشعب أصبح خائفا لذلك فهو يصمت.

لذلك بكل صدق، أتمنى كأني مواطن تونسي الخير للجميع ولبلادنا لكن مؤسسات الدولة ضعيفة في ظل هذا الخوف الذي نعيشه، لا يمكننا الحديث عن أي برنامج تنموي مستقبلي، ما دمنا لسنا في صف واحد وبما أن ليس كل التونسيين يد واحدة ولا توجد أي لحة بين التونسيين ويكفي أن نرى ما ينشر على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يهاجم كل الناس بعضهم بعضا، وبما أنه لا توجد لحة بين التونسيين فإن الشخص الوحيد المستفيد هي المافيا وشبكات الرشوة ومن يطعمون أبناءهم من المال الحرام هؤلاء فقط المستفيدين، لذلك، لا مخطط تنمية بدون استقرار سياسي وبدون حرية تعبير، هذا هو موقفي وشكرا سيدي الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لك السيد علي، إذن الكلمة للنائبة المحترمة مريم الشريف، تفضلي السيدة مريم.

السيدة مريم الشريف

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد وزير للتخطيط وكافة الإطارات بالوزارات المحترمين،

التحية والتقدير للجميع،

نناقش اليوم مخطط التنمية 2026-2030 وهو يعتبر خارطة الطريق لتونس المستقبل، كل الاحترام والتقدير لكل من ساهم في إعداد هذا المخطط، لكن بكل مسؤولية، هذا المخطط للأسف لا يرتقي إلى مستوى انتظارات المواطن الذي ينتظر أن يجد في هذا المخطط رؤية تنموية عادلة وواضحة، ومشاريع كبرى وأجال محددة وتمويل مضمون، وآليات للتطبيق والمتابعة والمحاسبة.

إن التنمية لا تقاس بالشعارات سيدي الوزير ولا بالعبارات الجميلة، بل بما يشعر به المواطن في حياته اليومية من تحسن في الخدمات التنموية، التنمية "c'est le bien être" السيد الوزير، بصفتي نائبة عن معتمدية وادي الليل، وهي معتمدية ليست بعيدة عن العاصمة، لكنها بعيدة كل البعد عن التنمية، أين نصيب وادي الليل من مخطط التنمية هذا؟ لا توجد كلمة وادي الليل إلا في الملعب فقط لا يوجد بخصوصها أي شيء آخر، حقيقة أين نصيب معتمدية وادي الليل؟ آلاف المواطنين يعانون يوميا من مشاكل النقل السيد الوزير والصحة ومن ضعف المرافق العمومية والخدمات والبنية التحتية والماء والكهرباء، أين وادي الليل؟

أصل الآن إلى الشأن الجهوي، ولاية منوبة ولاية تعتبر من ولايات تونس الكبرى، لكن للأسف وقع تهميشها أيضا في هذا المخطط، ولاية تعتبر "c'est l'ouverture de la grande Tunis" يخصص لها 2500 مليار فقط، ماذا يمكن أن تفعل بهذا المبلغ الله أعلم.

كذلك السيد الوزير، من سيمول هذا المخطط إن كان التنفيذ سيعتمد أساسا على المزيد من الاقتراض والضغط الجبائي والارتفاع في الأسعار وتحمل الأسرة التونسية كل هذا المخطط في الوقت الذي تعاني فيه الأسرة التونسية من تآكل قدرتها الشرائية ومن غلاء المعيشة.

السيد الوزير، أعذر إن تحدثت بصوت مرتفع لأنني قد أقسمت أمام الله وأمام الشعب بتحسين حياة المواطن التونسي وبأن أكون صوته تحت قبة البرلمان، لذلك أنا حقيقة السيد الوزير أشعر بحيرة هل أصوت بنعم أم أصوت بلا أو أحتفظ بصوتي؟ لأن المخطط عرض على مجلس النواب للتصويت عليه فقط فنحن كنواب لم نناقش شيء بخصوصه وهذا المخطط يعتبر مستقبل تونس على مدى خمس سنوات، لذلك هناك مسؤولية كبرى ملقاة على عاتقنا السيد الوزير وهذا مهم مستقبلا ومستقبلنا أصبح اليوم غير واضح اليوم وكل مواطن تونسي يتساءل اليوم أين سنذهب، إلى أين تذهب تونس، حقيقة لماذا وصلنا إلى هذا الحد؟ حقيقة فإن المواطن التونسي لم يعد يبحث عن الرفاهية، بل أصبح المواطن التونسي يبحث عن الصرف الصحي ويبحث عن الماء ويبحث عن الكهرباء ويبحث عن الدواء ويفكر في الـ "CNAM" التي ستقطع تعاقدها مع الصيدليات، يفكر كيف سيدرس ابنه.

لذلك بكل صدق السيد الوزير أتساءل أين تونس التي عرفناها، أين تونس الخضراء، تونس النظيفة، تونس المتقدمة، تونس التي كانت رائدة بين الدول الإفريقية والعربية في التعليم، في الصحة، في النقل، في البيئة وفي البنية التحتية، في الرياضة، في السياحة، في الثقافة، في الاستثمار، في الانضباط، في الإلتقان في العمل، في المسؤولية حقيقة والأخطر من كل ذلك السيد الوزير أننا قد اعتدنا على الرداءة في تونس واعتدنا على الأوساخ وعلى الهمجية وعلى الفوضى وعلى التواكل وعلى الكسل، لذلك حقيقة نحن في طريق خطأ متى سنستفيق؟

حقيقة علينا أن نستيقظ فالأوطان لا تبنى بالشعارات فنحن جميعا مسؤولين على تحقيق تقدم لهذه البلاد ومسؤولين عن تغييرها وكل الوقت يحسب علينا، لذلك يجب أن نغير من سلوكنا ويجب أن نغير من تعاملنا مع بعضنا ويجب أن نغير الثقافة، ثقافة العمل، ثقافة الإلتقان، لذلك يجب بعث مخطط السيد الوزير لثقافتنا هذه حقيقة، نحن في حاجة حاليا لمخطط لإعادة حب العمل للمجتمع التونسي، فتونسنا تستحق الأفضل السيد الوزير ولا يمكن أن يعطيا الأفضل إلا بأنفسها، لذلك علينا أن نعمل معا حقيقة لتحقيق التنمية التي نريدها، التنمية التي تعطي العاطل عن العمل العمل والتي تعيد للشباب الأمل والتي تساهم في تحسين مستوى العيش السيد الوزير...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد محمد علي فنيرة، تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرحبا بكامل الطاقم المرافق لكم،

أنتقل بتمنين مجهودات المجالس المحلية وكل المجالس على عملها في هذا المخطط كما أؤمن أيضا بمجهودات وزارة الاقتصاد والتخطيط في هذا العمل القيم وبقيّة الوزارات، لكن إن أردنا اليوم إنجاح هذا المخطط مع بعضنا البعض هناك ثلاث نقاط التي اعتبرها نقاط أساسية: أولا، أمثلة الهيئة العمرانية وبما أن وزارة التجهيز موجودة معنا اليوم وأنا متأكد أن البعض من أمثلة الهيئة العمرانية ستكون جاهزة بعد الانتهاء من المخطط، بعد سنة 2030 وأناؤكد ذلك وأسجل كلامي.

أما النقطة الثانية فهي عدم التنسيق بخصوص ما تم اقتراحه بخصوص هذا المخطط بخصوص المشاريع وبين أمثلة الهيئة لنخصص لهم قطع أرض لإنجاز هذه المشاريع عليها وهذا يعود لانعدام التنسيق بين البلديات وبين المجالس المحلية بكل البلديات.

النقطة الثانية تطوير المنظومة التشريعية وخاصة المنظومة التي لها صلة بالمخطط من أوامر ومن قوانين لن أذكرها الآن، ولكن اليوم يجب تطوير المنظومة التشريعية وأختم بنسب الإنجاز والإدارة اليوم مسؤولة للحصول على نسب إنجاز أكثر من خمس سنوات الفارطة، خلال الخمس سنوات الفارطة كانت نسب الإنجاز في حدود 40% نحن مطالبين اليوم بتحقيق نسب إنجاز أعلى من تلك النسب.

سأذهب من المخطط إلى ولاية نابل، القاطرة الاقتصادية والتي ساهمت على مدى عقود في دعم الاقتصاد الوطني، وتجاوز نصيب مساهمتها 10% من الناتج الداخلي الخام للدولة التونسية، لكن للأسف لم تنل نصيبها العادل في هذا المخطط، لا من استثمارات عمومية ولا من مشاريع وطنية كبرى، علامة استفهام كبرى في ولاية نابل الخمس سنوات الفارطة خلال السنوات الفارطة 2021-2025 كان ترتيبها في نصيب الفرد من الاستثمارات العمومية تحت المرتبة 17 في هذا المخطط 2026-2030 تتراجع في الترتيب ست مراتب ويصبح نصيب ولاية نابل المرتبة 23 من نصيب الفرد في الاستثمارات، والمرتبة 23 هي المرتبة تقريبا قبل الأخيرة.

أتساءل من السبب في تهميش ولاية نابل؟ أنا دائما أتوجه بهذا السؤال فكانت الإجابة أن ولاية نابل هي ولاية ساحلية يكفي ما تحصلت عليه، قلت طيب فنظرت للولايات الساحلية الأخرى وجدت أربع ولايات بعدد سكان أقل من ولاية نابل وبمؤشر تنمية أفضل من

نابل وتحصلوا على اعتمادات أكثر من نابل ووجدت ولاية أخرى يتجاوز عدد سكانها 160 ألف مواطن فقط مقارنة بولاية نابل وتتحصل على مرتين ونصف من نصيب نابل، ما هذا؟ هنا تأكدت من أن التهميش أصبح واضحا أن هذا التهميش حكرا على ولاية نابل وليس حكرا على الولايات الساحلية بما أن بقية الولايات الساحلية أخذت وولاية نابل لم تتحصل على شيء وحتى المشاريع الوطنية الكبرى لم يكن لنا حق فيها.

السيد الوزير، من باب المسؤولية اليوم وأمام أهاليها في ولاية نابل أريد أن أعلمك بنتائج هذا التمييز السلي الذي يمارس على ولاية نابل: تحتل نابل المرتبة 24 في مجال الصحة اليوم ولدينا 1,3 سرير على 1000 مواطن في حين أن الإقليم تحصل على 2,07، 11 مستشفى محلي سيدي الوزير يقومون بـ "transfer" لمستشفى وحيد في ولاية نابل. التعليم في ولاية نابل مدارس، إعداديات، معاهد، الأقسام تناهز 40 و43 تلميذ ويبقى التلميذ مدة عشر دقائق لينقل الطاولة من قسم إلى قسم ونسبة الأمية بولاية نابل تقدر بـ 17 % مقابل 14 % بالإقليم إلى أين نحن ذاهبون؟ هناك 45 جمعية مائية لا يوجد بها ولا قطرة من الماء ، آلاف المواطنين اليوم في ولاية نابل بدون ماء لم نعد في حاجة لمشاريع التطهير نريد شاحنة لتنظيف النافورات إذ لا يوجد لدينا شاحنة لتنظيفها، بخصوص وزارة التجهيز لم نعد نريد الطرقات نريد "grader" لتنظيف ما حصل في 20 جانفي إلى غاية اليوم الطرقات لا يمكن المرور منها من 20 جانفي، النقل منذ ولدت وأنا أسمع بأنه سيتم إنجاز مترو في ولاية نابل إلى غاية اليوم وضعنا "les électrifications" لم تحض بموافقتكم في حين أنها قد بدأت في مخططات 2010 و2011 و2012...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا محمد علي، الأستاذ غسان يامون، تفضل.

السيد غسان يامون

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة إدارات مختلف الوزارات تحت قبة مجلس نواب الشعب وذلك في إطار جلسة مناقشة مشروع مخطط تنمية 2026-2030.

باطلاعي على مضمون مخطط التنمية 2026-2030 وبصفتي نائبا على جزيرة جربة وهي جهة لا تطلب مئة أو امتياز، بل تطالب بحقها في تنمية عادلة بعد عقود من التهميش واللامساواة:

أولا، من حيث المشاريع المدرجة في مخطط التنمية والتي هم جزيرة جربة، فإننا نثمن مبدئيا إدراج مشروع الجسر الرابط بين أجيوم والجرف ضمن المشاريع الكبرى بمخطط تنمية 2026-2030 وذلك بعد استيفاء كافة الدراسات المتعلقة به، وهذا المشروع هو استجابة لمطلب أهاليها لفك العزلة عنهم ولتحقيق انسيابية التنقل في ظل أزمة العبور على بطاحات جربة وعليه فإننا نؤكد على ضرورة تنفيذ هذا المشروع في أفضل الأجال ونخشى أن يبقى هذا المشروع حبرا على ورق، وأن لا يبقى حبيس البرمجة وعليه نطالب منكم التزاما سياسيا واضح بتحويل المشروع من البرمجة إلى التنفيذ، مع وضع آجال محددة وتخصيص الاعتمادات اللازمة وتحديد تاريخ انطلاق الأشغال.

ثانيا، لا يمكن الحديث عن تنمية واستثمار دون إنجاز الشبكات الأساسية والتجهيزات الجماعية، وعلى رأسها الماء الصالح للشرب، اليوم، سيدي الوزير، لا يخفى عليكم أن الماء الصالح للشرب مقطوع

منذ على الأقل شهر، اضطراب يومي في التوزيع، قطع يومي على مختلف العمادات أي أن هناك أزمة في التزود بالماء الصالح للشرب غير مسبوقه بجزيرة جربة.

الحل سيدي الوزير، هو في تبني وزارتك وهو مقترح في مخطط تنمية لمشروع توسعة محطة تحلية المياه بمزراية ودعمها بخطط إنتاج ثالث بـ 25,000 م³ من المياه، هذا المشروع الآن رهين إيجاد التمويلات اللازمة له وعليه نطالب بالاستعجال في تنفيذه وذلك بإبرام صفقة تمويل مشروع التوسعة بقيمة 95 مليون دينار بالإضافة للمشروع الثاني المتعلق بتجديد شبكة توزيع ونقل المياه بقيمة 105 مليون دينار حسب الدراسات التي أنجزتها الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، وسيكون هذا بمثابة الحل لاستفحال أزمة انقطاع المياه والتي علينا تداركها في أقرب فرصة، لأنه لا تنمية ولا استثمار بدون ماء صالح للشرب وعليه فإن المواطن في جزيرة جربة اليوم لا ينتظر لا أرقام ولا إحصائيات، بل ينتظر أن يفتح الحنفية فيجد الماء الصالح للشرب.

ثالثا، فيما يخص السياسات التنموية في جزيرة جربة: كما نعلم فإنه منذ فجر الاستقلال، جزيرة جربة اقتضرت في التنمية على السياحة الشاطئية، اليوم المجالس المحلية اقترحت مشاريع أخرى لتنوع المنتج السياحي وخاصة السياحة الرياضية باقتراح بعث مركب رياضي بجزيرة جربة أو باقتراح قاعة للمؤتمرات والمعارض، وبهكذا مقترحات يمكن تنوع المنتج السياحي ويمكن الحديث عن سياحة مؤتمرات ومعارض، وهكذا نضمن استدامة الموسم السياحي في جزيرة جربة على طول السنة وأن لا تكون مجرد سياحة شاطئية موسمية على امتداد ثلاثة أو أربعة أشهر فقط.

ختاما، لا تنمية عادلة دون بنية تحتية محترمة، ولا استثمار دون إحياء طريق بجزيرة جربة وأهلها، وعليه نطلب منكم تدخل وكالة تهيذيب والتجديد العمراني الغائبة عن جزيرة جربة منذ عقود وهذا السؤال لم نجد له إجابة إلى اليوم، نريد برمجة لعدد الأحياء الموجودة سواء في معتمدية حومة السوق أو ميدون أو أجيوم في برنامج تدخلات الجيل الثاني لوكالة التهيذيب والتجديد العمراني، لأن عديد الأحياء في جزيرة جربة للأسف غير معبدة، بدون تنوير عمومي وعليه نطلب تخصيص مجموعة من المشاريع في جزيرة جربة لتحسين بنيتها التحتية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد غسان، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد الجليل الهاني.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

في جلسة تعد الرابعة اليوم في دراسة مخطط التنمية إلا أن الأفكار والتساؤلات دائما تطرح نفسها في مثل هذه المشاريع والمشاريع المهمة في حياة الشعوب، مخطط تنمية خماسي كالذي سبقوه اليوم يحمل تفاؤل كبير، وقد ذكرت هذا في مداخلة سابقة وتفاؤل كبير، عندما نرى أن الرقم المدرج الذي يتجاوز الـ 100 مليار دينار على مدى خمس سنوات، نحن نتمنى بكل ود لو يتم تحقيق هذا الرقم ولو نعمل على تحقيقه، ولكن كما تعلمون وبما أنكم قد اطلعتم على الميزان الاقتصادي وعلى الميزانية وعلى الأموال التي تدخل للميزانية كل سنة أين يتم صرفها، فاليوم مازالت ثلث الميزانية تستهلك في الدين وفي

خدمة الدين والثلث الآخر في الأجور، الثلث الآخر في الدعم أو أقل من الثلث ويبقى هامش المناورة.

السيد الوزير، حقيقة ضعيف جدا لتحقيق ذلك وبالرجوع إلى نسبة الإنجاز فكما يقال بالعامية إن نظرنا "للمكنة" التي سنتجز هذه المشاريع هذه "المكنة" تنجز نسبة 40 أو 45%، أي سنجد نفس معدلات الإنجاز وسنجد أننا بعد خمس سنوات لم ننجز سوى 40 ألف من بين 100 ألف وهذا متوقع إن واصلنا العمل بنفس الآليات التي تعمل بها اليوم الإدارة ونفس التشريعات التي تسير بها اليوم الوزارات ونفس الهياكل ويعملون نفس العقلية، وإن لم نغير اليوم وإن لم يضمن هذا المخطط على الأقل ولم نعد نستمتع بوجود نسخة مطابقة للأصل ولم يعد هناك تعريف بالإمضاء ولم نعد نسمع بوجود مشروع معطل من أجل وثيقة يتم استخراجها أو طابع جبائي يتم اشتراؤه من القباضة المالية لأن هذا يعتبر اليوم عائق أمام الاستثمار وعائق أمام التنمية، وثانيا من المهم جدا تحريك كل محركات النمو المجتمعية فإن تم التركيز على الاستهلاك فإن طباعة الأوراق المالية وإن التداين من البنك المركزي يمكننا أن نعيش به سنتين أو ثلاث سنوات أو أربع سنوات، ولكن مضاره ستكون بعد ذلك كبيرة وستكون هناك أضرار هيكلية ولا يمكننا إنجاز ما جاء بالمخطط ولا يمكننا تحقيق نسبة النمو المأمول تحقيقه والمضاعفة، فعلى مدار العشر سنوات لم نتجاوز 2%، ونحن نأمل أن نحقق خلال الخمس سنوات القادمة 4% وهذا يتطلب الكثير من العمل والكثير من الجهد وتتطلب وجود إدارة قوية وفاعلة وناجزة.

فالتاريخ سيسجل الإنجازات ولن يسجل المخططات سيسجل ما أنجز وسيلمس المواطن ما أنجز، كل هذا السيد الوزير يجعلني أواصل ما جاء في حديث زميلي ونحن من نفس الجهة من ولاية نابل وقد عايشنا ضيم طيلة السنوات الماضية ولاية تعد قرابة المليون ساكن ويرتفع عدد سكانها بمليونين وثلاث ملايين ساكن في ذروة السياحة تسجل نسبة نمو كبرى وأنتم أدرك من الأرقام التي تقدمها ولاية نابل للاقتصاد الوطني فهي تشغل قرابة 15% من اليد العاملة، تشغل 15% من الفلاحة على مساحة تقدر بـ 4%، 22% من عدد الأسرة السياحية، لكن نسبة الأمية مرتفعة والبنية التحتية مهترئة والمؤشرات الصحية تكاد تكون الأخيرة أو هي الأخيرة على مستوى كامل الجمهورية.

كل هذا يجب إصلاحه فعلينا أن نشجع الشخص الناجح ونساعده ليتقدم أكثر ولينجح أكثر ولكن إن تم إحباط العزائم ولا نتركه يتقدم ولا يتم الاهتمام به ولا نتركه يعمل بينما كان يساعدنا على وصول التنمية إلى مستوى معين إن ساهمنا اليوم في تعطيل التنمية في ولاية نابل فإن هذا ليس من مصلحة أي أحد ولا يخدم مصلحة الدولة، الأهم والمهم أن المؤشرات التي لدينا بخصوص ولاية نابل هي مخيبة للأمال حقيقة ولا نخدم هذا المخطط خاصة، فالיום نصيب الفرد مليونين على مدى خمس سنوات أي 400 ألف في السنة نصيب كل مواطن من التنمية العمومية أو من الاستثمار العمومي هذا يعتبر هزيل جدا ويجب مراجعة هذا السيد الوزير حتى قبل المصادقة ربما سأتحفظ على هذا المشروع لأنه لا يفي بالحاجة.

فالفلاحة التي هي اليوم 15% السيد الوزير، الفلاحين بجهة الوطن القبلي يعانون من نقص المياه بآبارهم هناك آبار تم حفرها منذ عشر أو خمس عشر سنة هذه الآبار شهدت نقص في المائدة المائية وعندما يتقدم الفلاح بمطلب لتجديد الرخصة يبقى ينتظر سنة، هل أن شجرة البرتقال أو أن شجرة الليمون أو أن شجرة الزيتون أو

الهندي يمكنها أن تبقى سنة بدون ماء؟ فهذه تعد كارثة، اليوم إن أردنا تجديد رخصة للمياه العميقة أو للمياه حتى النصف عميقة فإن هذه الرخصة تبقى مجمدة سنة في الوزارة وهذا غير معقول وهذا يمثل تشكي كبير اليوم على مستوى...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الأستاذ حاتم الهواوي، الكلمة لك، تفضل السيد حاتم.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي الرئيس،

سأبدأ مداخلتي هذا اليوم بما قاله الشاعر أسامة اليميني وتحية للشعب اليمن الشقيق، حيث قال:

"أنا ابن الريح والأمطار أُمي

وخفت الغيم تمطر الحكايا

أواري داخلي أوجاع قومي

وأحمل فوق أكتاف الضحايا

خفافيش المساء تنام صباحا،

وصبحي مات حزنا في مسايا."

من جندوبة أحبيكم، أقول هذا سيدي الرئيس ورئيس الجلسة، لأنه تعطب باب سد ملاق في جندوبة، تذيل ترتيب نتائج البكالوريا، نداءات استغاثة من الأهالي فيما يخص الماء والكهرباء والصرف الصحي، "غبرة" موجودة داخل المنازل والمحلات، مشاريع معطلة وبطالة وأفات اجتماعية، أضف لذلك خيبة الأمل في كأس العالم للمنتخب الوطني.

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

مرحبا بكل الزملاء،

سيدي رئيس الجلسة،

الحضور الكريم،

سأنتقل بما ورد في الوثيقة وتحقيقا للأهداف الإستراتيجية والأولوية التنموية لولاية جندوبة بعنوان التنمية المجالية تحقيقا للعدالة الجهوية، تمت برمجة 693 مشروعا بكلفة تقدر بحوالي 4094 مليون دينار من بينها 1352 مليون دينار، مبرمجة خلال فترة المخطط 2026-2030 وتشمل 234 مشروعا متواصلا باستثمارات تقدر بـ 722 مليون دينار، ونؤكد استحقاقات جهوية ملحة ولعل تذيل نتائج البكالوريا، هو مرتبط أساسا باتساع الرقعة الريفية وبمقدار التهميش الذي طال جندوبة والتي نأمل ونعمل على القطع معها، لأسأل سيدي الوزير والحضور الكريم، الماء الصالح للشرب لأهاليينا في جندوبة ووفاء رجل نعم، وفاة رجل، بينما كان يسحب شربة ماء من بئر في جندوبة، منطقة معلا من مناطق أريافنا المهمشة والمقهورة ونتحدث عن نسبة تغطية تقدر بـ 95%، ولكن هذا مغاير للحقيقة، وأصحاب حق تاريخي في الماء وجهة سدود أهاليها عطاشي وتعاني الوبلات، تعطل مقاطع تكسير وغريلة الحجارة والتي حالت دون تواصل المشاريع للبنية التحتية مثل الحفناوي والزغادية وسوق السبت وأولاد مناع الطواهرية وجسر الرحايمية والطريق السيارة بوسالم- حمام بورقيبة وطبعا ضرورة الإسراع في مشروع السكة الحديدية غار الدماء - تونس.

ثم الصيغة الجامعية للمستشفى الجهوي، ونسأل عن مدرسة علوم التمريض التي تتعطل كل يوم ويوم بعد يوم، أين ذلك؟ في أروقة التعليم العالي ولا نعلم الأسباب، ونطمح في عدالة جهوية.

الصرف الصحي خاصة حي معمل الأجر وطريق الكاف، مثال التهيئة العمرانية "on parle d'un plan d'aménagement" وبالله الإجراءات الإدارية الترتيبية في رفوف وزاراتنا ولا أستثني أي وزارة ومنها المرسوم عدد 4 لسنة 2024 والمرأة في الوسط الريفي، أين ذلك؟ سيارة حاملي الإعاقة من يعطلها، هل هناك فعلا بارونات وراء هذا؟ أصحاب الشهادت العليا، عمال الحضائر.

وأتوجه في نهاية هذا الخطاب إلى مؤسسة رئاسة الدولة الموقرة ولرئيسنا قيس سعيد:

أبناء تونس والعائلة التونسية سيدي الرئيس الذين تضرروا من العقوبة الجزائية لجريمة إصدار صك دون رصيد والمسالية للحرية مع التصنيف البنكي مع تحجير السفر والبيروقراطية الإدارية لتنفيذ قرارات المحكمة وحتى الحجة العادلة التي لم تحل المشكلة والتي لم تغير من حال دار لقمان، أضف لذلك موضوع النفقة، الحضائر والشباب، ومتهم أصحاب الشهادت العليا وطبعا طبعا سيدي الوزير أعوان النظافة وتحية لخادم القوم سيدهم بالله عليكم، حالتهم تذكرنا "Les misérables" ونأمل في القطع مع ذلك وأذكر دائما وأبدا أنه مع اقتراب انتهاء العهدة كونها لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

السيد الوزير، لا زالت لدينا ثلاث مداخلات أخرى وسأعطي الكلمة للسيد محمود العامري يليه السيد عبد السلام حمروني ثم نعود بعد ذلك إلى السيد حمزة بضيافي والسيد ياسين مامي إذا كان حاضرا ثم نأخذ استراحة ونرفع الجلسة ربع ساعة.

أحيل الكلمة للسيد زياد الماهر تفضل.

السيد زياد الماهر

شكرا السيد الرئيس،

جاء مخطط التنمية 2026-2030 ليقطع مع النماذج المسقطة والجاهزة ولذلك نحن نثمن مجهود المجالس المنتخبة خاصة في تبويب النفقات إقليميا وجهويا ومحليا كذلك نثمن دور الإدارة والوزارات فالإدارة تعتبر صمام أمان في تونس وهي نفسها اليوم ينسب إليها رفض التطوير النوعي حذرا ربما خوفا من تحمل مسؤولية الاجتهاد والمبادرة ويبقى السؤال الكبير المطروح والذي لم نجد له إجابة شافية، كيف سنخلق الثروة؟ من أين؟ وأين؟ ومتى؟ وكيف؟ وكم؟ ومن أين سنمول تلك النفقات المبوبة والتي لم نطلع عليها مفصلة؟ وبعيدا عن العموميات الواردة في تقرير المخطط من نوع توفير بيئة ملائمة وإرساء إطار محفز للتجديد، كيف سنوفر البيئة الملائمة؟ تحرص الدولة على توفير الإحاطة بالمستثمرين، كيف ستحرص الدولة؟ هل ستواصل نفس الحرص بنفس المستوى وبنفس الطريقة أم ستفاجئنا بطريقة جديدة لم تذكرها لنا في التقرير؟

تيسير النفاذ إلى العقار وتوفير رصيد عقاري موجه للاستثمار، يعني هل وضعت تصورا لحل مشاكل الأراضي الاشتراكية مثلا خاصة في وجود ترسانة تشريعية وعرف جاري يحول دون استغلال مئات الآلاف من الهكتارات واستغلالها؟ لم نجد أثرا للمقاصد المجالية إن معادلة الاستثمار والأمن الغذائي مسألة ضرورية وهي مسألة مراجعة وضعية الأراضي التي تتغير صيغتها.

في الملخص، يمكننا القول إن هذا المخطط التنموي عام وهو أقرب إلى إعلان نوايا حسنة إذ قدم تشخيصا حقيقيا وموضوعيا لكنه لم يضع مخرجات علمية مضبوطة وجاء خاليا من أي مؤشرات للأهداف أو مؤشرات للقياس مما يعني أنه غير قابل للقياس الكمي والعلمي.

السيد الوزير، إن التمييز الإيجابي أصبح مجحفا واعتباطيا فالجهات الأقل نموا تراجعت في ظل السياسة الحالية للتمييز الإيجابي واهترأت البنية التحتية في الولايات الأكثر تنمية ليتحول التفاوت التنموي في تونس إلى ظاهرة هيكلية مزمنة ويمكننا القول إن التمييز الإيجابي تحول كالصخرة التي تسد فم النهر فلا هي شربت ولا تركت الحقل يشرب، فالولايات المتصحرة بنكيا هي نفسها المتراجعة في الاستثمار العمومي والخاص وهي التي تنعدم فيها المرافق وتدفع نحو الاقتصاد الموازي والمضاربة الحدودية في غياب مناطق التجارة الحرة والمناطق الصناعية المشتركة.

إن أرقام الهجرة الداخلية سجلت 1.6 مليون نسمة بين 2009 و2014، ثم 1.1 مليون نسمة بين 2019 و2024، وهذا ما سيؤدي إلى تصحر جهات بأكملها مقابل ضغط ديموغرافي في ولايات أخرى وهو ما يعني ضعف موارد الفلاحة والسياحة والصناعة الحرفية بالداخل مقابل ضغط متزايد على الشبكات والتغطية الاجتماعية والبنية التحتية والاحتفاظ في ولايات أخرى دون تخطيط مسبق.

إن نسبة إنجاز المخطط السابق لم تتجاوز 48%، فهل سنصل هذه المرة إلى 50% أم ستقف النسبة عند 35%؟ وفي المقابل نجد أن القطاع الخاص الذي تفوق نسبة إنجازه 80%، يعاني من نقص التمويل والبيروقراطية والمسائل الإدارية، بل ويطلب منه رهن عقاري يعادل 251.5% من قيمة القرض هو مخطط طموح، ولكن تفعيله يتطلب إرادة سياسية وتوفير الموارد المالية والتنسيق المحكم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد زياد الماهر. أحيل الكلمة إلى السيد محمود العامري تفضل.

السيد محمود العامري

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة النواب المحترمون.

نرحب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له. نتناول اليوم مشروع مخطط التنمية لسنة 2026-2030 وهو محطة وطنية هامة لرسم الخيارات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا خلال السنوات القادمة، ولا شك أن ما يميز هذا المخطط هو اعتماده مقارنة تصاعدية انطلقت من المستوى المحلي فالجهوي ثم الإقليمي لتعكس مطامح ومشاكل شعبنا المشروعة بعيدا عن منطق المحاصصة وبعيدا عن المقاربات الفئوية ومنها ما كان يسعى سابقا بالتمييز الإيجابي.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط، إن نجاح أي مخطط تنموي لا يقاس بحجم الأرقام والميزانيات، بل يقاس بمدى تحويل هذه الأرقام إلى إنجازات ملموسة تحسن الواقع المعيشي اليومي للمواطن التونسي في كافة جهات الجمهورية فال مواطن لا يقرأ هذه المؤشرات الاقتصادية على الورق، بل ينتظر أن يلمس أثرها على أرض الواقع من خلال استقرار أسعار المواد الأساسية، تحسين جودة الخدمات الصحية، تهيئة البنية التحتية للطرق والمؤسسات العمومية، تحسين خدمات

النقل العمومي فضلا على توفير فرص التشغيل وخاصة لحاملي الشهادات العليا.

لذلك فإن التحدي الحقيقي اليوم هو كيفية تحويل أهداف هذا المخطط إلى سياسات فعلية تحيي القدرة الشرائية وترتقي بالمرافق العام وتدفع بعجلة التنمية والتشغيل كما نؤكد أيضا بأن نجاح هذا المخطط لا يمكن أن يتحقق إلا بانخراط جميع وظائف الدولة وتشريك القطاع الخاص كقاطرة للاستثمار والمجتمع المدني كقوة اقتراح فاعلة لضمان تحويل أهداف هذا المشروع إلى إنجازات حقيقية.

سيدى الوزير، عند تقييم المخطط التنموي السابق لابد أن ندرك أن المعضلة الأساسية لم تكن دائما في محدودية الموارد المالية، بل في ضعف القدرة على الإنجاز إذ لم توفق أغلب الوزارات في تنفيذ مشاريعها في الأجيال المحددة ولم تتمكن حتى من استهلاك اعتمادات الاستثمار المرصودة لها ولنا في ذلك أمثلة عديدة، لذلك وأمام حجم الرهانات الكبرى المرتبطة بتنفيذ هذا المخطط نتوجه إليكم، السيد الوزير، بجملة من التساؤلات:

أولا، على مستوى الجاهزية، ماذا أعدت الحكومة لتعزيز قدرة مؤسسات الدولة وهياكلها على تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط؟

ثانيا، وفي سياق التنفيذ، ما هي حزمة الإصلاحات التشريعية والتدابير العملية التي ستخضعونها لتذليل كافة العراقيل البيروقراطية بما يضمن إنجاز المشاريع في أجالها التعاقدية دون تأخير؟

وثالثا، وفيما يخص توفير الاعتمادات، ما هي الآليات العملية التي ستعتمدها الحكومة لتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لإنجاز المشاريع المبرمجة؟

بالحديث الآن عن الشأن الجهوي، لا يخفى عليكم، سيدى الوزير، أن ولاية سوسة كانت ضحية سياسات ومقاربات تنموية سابقة فاشلة اليوم في هذا المخطط الجديد ننتظر من الحكومة رؤية واضحة وإرادة حقيقية لتصحيح مسار التنمية وإعادة الجهة إلى مكانتها كقاطرة اقتصادية وطنية والإسراع في تنفيذ المشاريع العالقة والمؤجلة التي طال انتظارها وفي مقدمتها نذكر مشروع مترو الساحل إلى جانب إيجاد حلول جذرية لملف المصانع المغلقة والزّل المغلقة بما يضمن استرجاع عافية النسيج الصناعي والسياحي بالجهة.

وان الحديث اليوم عن رد الاعتبار لولاية سوسة لا يستقيم دون الإشارة إلى واقع مناطقها ولعل ما تعيشه معتمديات القلعة الصغرى وسيدى الهاني خير دليل على حجم الانتظارات المعلقة، فلطالما انتظرت هذه المناطق إنجاز بعض المشاريع المعطلة فضلا عن تحسين جودة الخدمات العمومية ومن أهم ما ينتظره مواطنو اليوم في القلعة الصغرى إنجاز مشروع المنطقة الصناعية واستقطاب استثمارات توفر مواطن الشغل، إنجاز مشروع حماية المدينة من فيضانات مياه الأمطار، تحسين البنية التحتية للطرق، تهذيب الأحياء الشعبية وربطها بشبكات التطهير إلى جانب صيانة المؤسسات التربوية وأحداث أخرى جديدا فضلا عن تقرب الخدمات من المواطنين والارتقاء بجودتها في مجال النقل العمومي.

أما في معتمدية سيدى الهاني، فإن الوضع يتطلب من الحكومة لفئة خاصة لمعالجة بعض الملفات العالقة نذكر أهمها ملف أراضي الدولة المخصصة لوزارة العدل حيث نجدد طلبنا اليوم للتسريع في مواصلة إجراءات الاقتطاع وتخصيص هذه العقارات لفائدة مشاريع تنموية كما نشير، السيد الوزير، أن منطقة سيدى الهاني تنتظر منذ

سنوات طويلة تقرب الخدمات الإدارية والصحية الاستعجالية، تحسين خدمات النقل العمومي فضلا عن إنجاز مشاريع البنية التحتية المعطلة ولعل أهمها ربط المنطقة بشبكة التطهير.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نشتم ما ورد في المخطط من مشاريع خاصة بمعتمديات القلعة الصغرى وسيدى الهاني والتي لطالما طالبنا بها منذ سنة 2023، كما نتوجه بالشكر إلى كافة أعضاء المجالس المحلية المنتخبة بسيدى الهاني والقلعة الصغرى على مجهوداتهم في إعداد المخطط...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمود العامري وأحيل الكلمة الآن للنائب المحترم عبد السلام حمروني، تفضل.

السيد عبد السلام حمروني

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد وزير التخطيط وكافة الوفد المرافق ممثلي مختلف الوزارات.

في البداية نشتم مجهود كل من ساهم في إعداد هذا المخطط، سلطة تنفيذية ومجالس منتخبة، ولكن سأنتقل من بعض المعطيات الواردة في المخطط والتي أدلّيت بها أثناء النقاش العام منذ أيام.

أولا كون نسبة الإنجاز في المخططات السابقة لا تتجاوز الـ40%، وهنا يجزنا الحديث إلى التشخيص لتوفير مقومات لتحقيق نسبة نجاح أكبر، حيث التشريعات التي حالت وستحول دون تقدم أو بلوغ نسبة محترمة للإنجاز المخطط طالما كل وزارة أو إدارة مكبلة ومتردة في أخذ القرار وهذا بشهادة الإدارة نفسها، إذ غابت الجرأة لتنقيح بعض القوانين وظلت مجرد وعود تتردد على مسامعنا منذ بداية مدتنا النيابية، وهذا ما دعا إليه كل الزملاء النواب أثناء النقاش العام من قبيل إحالة مشاريع القوانين التي ما فتأت تعلن عن جاهزيتها وقرب إحالتها للمجلس للدراسة والمصادقة عليها على غرار مجلة الصرف، مجلة المياه، مجلة المحروقات، مجلة الغابات، مجلة التهيئة الترابية وخاصة معالجة التعقيدات العقارية وتحديد مسألة الأراضي الاشتراكية.

هذه الأرضية، ليفترض تم العمل عليها قبيل إعداد مخطط التنمية والتي لم ولن ينجح أي مخطط حيث المشكل أعظم من الأرقام والمشاريع المدرجة في مخطط التنمية، المشكل في ماذا أعدتكم لضمان نجاحه ولو بنسبة محترمة؟ لم نشارك كنواب في إعداد المخطط وغير متاح لنا التنقيح أو التعديل ويقتصر دورنا على النقاش وإعداد التوصيات، وهذا ما نعلمه منذ البداية وبنص الدستور والمراسيم، ولكن ما نعييه ورأينا فيه مس من ممارسة دورنا الرقابي هو عدم تمكيننا من قائمة المشاريع المبرمجة وتوزيعها العادل بين الجهات والأقاليم بأكثر تفصيلا لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية، عدا بعض المعطيات العامة وهنا نطرح مسألة المعايير والمعطيات المعتمدة في رسم مخطط التنمية التي في اعتقادي لم تختلف كثيرا عن سابقتها وكرست التفاوت الجهوي وهي أرقام المعهد الوطني للإحصاء رغم توليفة مشاركة المجالس المحلية كقوة اقتراح، وهنا أتحدث عن الدائرة التي أنتهي إليها أو أمثلها معتمدية بن خدّاش والتي صدقا لم أجدها في مخطط التنمية عدا بعض الأرقام وأغلبها في علاقة بمشاريع قديمة برمجت في مخططات سابقة، وهي ضحية ما كنت ذكرته ومعايير إعداد مخطط التنمية والتي خلنا أنها تغيرت ورغم مجهودات المجلس

المحلي وهذا يطرح مرة أخرى، آليات تصعيد المقترحات والمسار من المحلي إلى الجهوي إلى المركزي وصولاً إلى الصياغة النهائية أو التوليفة النهائية لمخطط التنمية نتحدث على وضعية المنطقتين الصناعيتين بالجهة، تعبيد الطريقة الجهوية 113، ربط الجهة أو مسألة المياه وربطها بمحطة التحلية بالزارات، محطة التطهير بالجهة كلها مشاريع لم أجد لها آثار في مخطط التنمية عدا بعض التعبيرات.

ختاماً، رغم كل ملاحظتنا وتحفظاتنا على أمل أخذها بعين الاعتبار نعتبر هذا المخطط حمل نقطة مضيئة تستحق التثمين إذ أنه يمثل أول تجربة في تاريخ تونس يبني فيها إعداد مخطط انطلاقاً من تطلعات المواطنين في الجهات قبل أن يرفع إلى المستوى المركزي بعد عقود كانت فيها المخططات تصاغ في المركز ثم تفرض على الجهات، ورغم ما شاب هذه التجربة من نقائص وحدود فإنها تؤسس لمسار جديد يمكن البناء عليه وتطويره من خلال استخلاص الدروس وتدارك الإخلالات وتعزيز آليات المشاركة حتى يصبح المخطط أكثر شمولاً وواقعية وفاعلية ويعكس بحق أولويات المواطن وانتظاراته. وشكراً.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً السيد عبد السلام حمروني. سأحيل الكلمة الآن إلى السيد صالح السالمي يليه السيد حمزة بضيافي ثم بعد ذلك سترفع الجلسة لمدة ربع ساعة.

أحيل الكلمة إلى السيد صالح السالمي تفضل.

السيد صالح السالمي

شكراً السيد الرئيس.

مرحباً بالسيد الوزير ومن رافقه من السادة والسيدات.

مساء الخير جميعاً.

اليوم بين أيدينا مخطط خماسي 2020-2030 يقوم أساساً على فلسفة جديدة تنطلق فيها التوجهات من القاعدة من المواطن عن طريق المجالس المحلية إلى الجهوية فالإقليمية فالوطنية وهنا نحيمهم على ما قاموا به من مجهودات جبارة، هذا البرنامج يقوم على حلم وفي الحقيقة هل سيكون المواطن فيه فاعلاً ومشاركاً حقيقياً في تحديد احتياجاته وخياراته؟

أنا في الواقع، السيد الوزير، عندما أرى ولاية سيدي بوزيد متزينة باللون البرتقالي أرى مشهداً يعكس الكثير من الحقائق والأرقام فالإقليم الرابع هو أقل الأقاليم من حيث تقدم نسبة إنجاز مشاريع المخطط 2021-2025، إذ بلغت النسبة فيه 46%، بينما تجاوزت في أقاليم أخرى 60%، ومن حيث توزيع الاستثمار العمومي تمثل سيدي بوزيد ربع مساحة الإقليم الرابع ورصد لها 942 مشروعاً باعتمادات بلغت 1350 مليون دينار، وأنا أتساءل هنا عن العدالة الاجتماعية، هل ستتحقق فعلاً بمثل هذه الاعتمادات على مدى خمس سنوات؟

وتحديداً، أتساءل عن حظوظ دائرتي جلمة والسبالة داخل الولاية والإقليم وضمن التوجهات الوطنية منذ ثلاث سنوات وأكثر ونحن نتحدث عن حق الدائرة في الماء الصالح للشرب رغم أن منطقتنا هي الأولى وطنياً في ثراء مائتها المائية، أين الإحاطة بالفلاحة وبمربي الماشية الذين يوفر 60% من اللحوم؟ وماذا قدمنا للعاملات في القطاع الفلاحي؟

لقد ذكرنا سابقاً أن الدائرة تنعدم فيها مقومات التنمية وأن أغلب السكان نزحوا نتيجة التهميش والإقصاء في حين أن مخطط التنمية

يجب أن يقوم بالأساس على العدالة الاجتماعية ونحن نريد هذه العدالة الاجتماعية التي تقطع فعلياً مع الإقصاء والتهميش.

أبناء دائرتي، سيدي الوزير، لم يعد لديهم حلم كبير أحلامنا أصبحت صغيرة نريد شربة ماء وطريقاً يفك العزلة وتوفير أبسط المرافق لحياة كريمة، عندما أرى أكبر نسبة انقطاع مبكر عن الدراسة أ طرح الكثير من الأسئلة وعندما أرى دائرتي بالأرقام هي الأولى من حيث الإصابة بالأمراض الخبيثة، عافاكم الله، أ طرح الكثير من الأسئلة وعندما نرى الأراضي الدولية مهملة وأغلب أبناء الجهة يعانون من البطالة نطرح نفس الأسئلة.

وبالمناسبة أتساءل عما خصصته الدولة في هذا المخطط لجبل مغيلة والمناطق المجاورة له؟ جبل مغيلة الذي صار كابوساً لأبناء الجهة وكل مرة نستفيق على كارثة اجتماعية بانفجار لغم هنا وهناك أما حان الوقت انطلاقاً من هذا المخطط أن نحل هذا اللغز وهذا الكابوس؟

وبالمناسبة نتوجه بالتحية للمرأة "مبروكة السعيدة" التي انفجر عليها لغم أرضي مؤخراً وهي طريحة الفراش بالمستشفى الجهوي بسيدي بوزيد، وأنا أرى في القاعة ممثلين عن وزارة الدفاع، هل من تدخل إنساني من أجل نقل هذه المرأة المتقدمة في السن وهي صاحبة عائلة كبيرة ونقلها من مستشفى سيدي بوزيد إلى المستشفى العسكري بتونس؟ هذه المرأة بترت ساقها الأولى والساق الثانية مهددة أيضاً وحالتها تزداد يوماً بعد يوم سوءاً وهذه الحالة تتكرر باستمرار يوماً بعد يوم.

جبل المغيلة كان "نورة" على تونس كاملة واليوم صار كابوساً، الحقيقة أنا لم أر أي توجه في هذا المخطط من أجل لفتة كريمة لأبناء الجهة بجبل المغيلة وسفوحه خاصة أن هذه المرأة على ما أظن هي ثامن امرأة تتعرض لبتّر ساقها في المنطقة، يعني اليوم أصبحنا نتحدث عن مجتمع يعاني من التهميش وأصبح يعاني من أمراض صحية ونفسية إلى غير ذلك. شكراً.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً السيد صالح السالمي.

الكلمة الأخيرة قبل أن نرفع الجلسة للاستراحة للنائب المحترم حمزة بضيافي، تفضل.

السيد حمزة بضيافي

شكراً السيد الرئيس.

مرحباً بالسيد الوزير والوفد المرافق له.

إن المتابع والمطلع على مخطط التنمية المطروح على أنظارنا يتحسس حسن النية والاجتهاد في تحليل واقع جهاتنا من منظور سطحي وفوضفاض، المشكلة ليست في المخطط المشكلة في آليات تنفيذه وفي العقلية التي تعمل بها الإدارة وفي القوانين المكبلة التي عفا عليها الزمن، كيف نعمل على مخطط للسنوات الخمس القادمة وهو يتضمن مشاريع تنجز الآن؟ هل نخطط للمستقبل أم نصادق على شيء هو أصلاً بصدد الإنجاز؟ ثم إنني لم أر المشاريع الجديدة التي ستحدث، لقد جئتمونا بنص مكتوب باللغة العربية الفصحى مجرد إنشاء لا يعبر عن جهاتنا ولا عن أناسنا.

على المستوى الفلاحي، وضعتم برنامجاً للآبار التي لم يتم حفرها رغم أن أموالها مرصودة وميزانية صندوق التمور، السيد الوزير، هل لها علاقة بواقع فلاحي جهتنا ودعم احتياجاتهم؟ نتحدثون عن التوسعات الصحراوية في الولاية، فهل أمضت وزارة أملاك الدولة

العقود العالقة منذ أربع أو خمس سنوات مع شبابنا؟ هل راجعت عقودها مع شبابنا وفلاحينا وهم لا يعرفون مصيرهم؟ أين نحن مع وزارة أملاك الدولة؟ ماذا ستفعلون في توزر التي تمثل أراضي الدولة فيها 97% وكل الناس يعيشون على 3% أو 4% فقط؟ ماذا سيفعل شبابنا العاطل عن العمل بهذه الجمل الإنشائية وكيف ستحلون مشاكلهم؟

تتحدثون عن التنمية وتحسين العيش ونحن لدينا مناطق محاصرة فمناطق الشبيكة محاصرة بما للكلمة من معنى، ما معنى أن شابا تونسيا يملك المواطنة والجنسية لا يستطيع بناء منزله ومحجور عليه البناء منذ ثماني سنوات؟ لا أنتم أعطيتهم الحلول ولا تركتموهم يبنون وتحدثون عن مخطط خمس سنوات.

أنا لم أر أن طريق "تمغزة" يمثل أولوية وهو الذي أصبح طريقا للموت إن المشاريع الصحية والفلاحية والخدمات لا وجود لها في معتمدية الحامة المنكوبة والتي لم أجد مدخلا ولا مخرجا للدفاع عن أهاليها فهي معتمدية منكوبة بكل ما للكلمة من معنى.

نتحدث عن الاستثمار في حين أنكم تضيقون عليهم وتضيقون الأمور أمامهم لقد أخرجتم ولاية توزر من مناطق التنمية الجهوية وأصبحتهم يبيعون لهم المتر المربع من الأرض بأسعار تضاهي العاصمة والساحل أي مستثمر هذا الذي سيأتي إلينا في أقصى الجنوب على بعد 500 كيلومتر وسط الصحراء؟ عن أي استثمارات تتحدثون والمستثمرون لم يتمكنوا من الحصول على منح استثماراتهم منذ سنوات؟

وليس هذا فحسب، بل إن هناك من يستثمر ويضخ أمواله بناء على التزامات وقوانين الدولة ثم بجرة قلم نغير قانونا نغير به حال بلاد بأكملها وعندما نريد التراجع عن خطأ ما تمر السنون دون أن نفعل شيئا إن غياب الإرادة وتحمل المسؤولية معضلة كبيرة في البلاد أعطونا مشاريع تغير واقعنا وتفك عنا العزلة التي نعاني منها.

نحن حتى مشاريع الطاقة التي تأتينا تكون طاقتها التشغيلية ضعيفة والاحتفالات التي تقام لها أشبه بالمثل القائل: "الزغاريك أكثر من الكسكسي" صخب بلا فائدة وهذا أمر غير معقول نتحدث عن مخططات خماسية في حين أننا لننقل مشروعا على أرض الواقع نحتاج إلى سبع أو ثماني سنوات.

إننا نحمل آمال جهاتنا وأهلنا وننقل مشاكلهم بكل أمانة وصدق لأنهم ينتظرون الإنجاز، ثم الإنجاز ثم الإنجاز وهذا لن يكون إلا بالصدق في القول والإخلاص في العمل وسنتابع بكل إصرار من منطلق واجبنا الرقابي كل سكنات وحركات أي مشاريع تنموية في الجهة. شكرا السيد الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد حمزة بضيافي.

السيد الوزير، سترفع الجلسة لمدة ربع ساعة، ولكن قبل رفع الجلسة السيد الوزير، إن تونس تستحق حقا ما يليق بها من مشاريع ومن مخططات ومؤسسات قادرة على تنشيط الدورة الاقتصادية.

السيد الوزير، في كل دساتير العالم هناك أحلام ووعود جميلة ونحن نريد لهذا المخطط أن تدب فيه الروح وأن يجسد الواقع هذه الوعود لينعم بنبض حقيقي ويعطي نفسا جديدا لبلادنا، هذا هو بالضبط ما ينتظره السيدات والسادة النواب.

شكرا لكم جميعا.

(كانت الساعة السابعة إلا الربع مساء)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة السابعة والربع مساء)

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

مساء الخير للجميع،

تحية متجددة إلى السيد الوزير وكافة الإطار المرافق اليوم له من إدارات وكفاءات الدولة التونسية،

تحية إلى كافة السادة الزملاء، إلى كل القائمين على أعمال مجلس نواب الشعب وتحية إكبار وإجلال للشعب التونسي العظيم.

الكلمة الأولى إذن، بعد استئناف الجلسة إلى السيد الزميل المحترم أيمن بن صالح، فليتنفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير، وكافة الإدارات المرافقة له،

السيد الوزير، كنا خلال مناقشة المخطط التي انعقدت بقاعة راضية الحداد على مدى ثلاثة أيام، تطرقنا إلى عديد المواضيع التي تم طرحها ومن بينها الخطأ كما قلتم سيادتكم تسرب بخصوص دار المسنين التي كانت عبارة على هبة بقيمة 12 مليار وتم إسنادها على أساس أنها مشروع تابع إنجازات الحكومة وسيادتكم قلتم أن هذا خطأ تسرب والأمر الذي علمته داخل القاعة، إنني أود اليوم أن أسمع، ما معنى، وأنا ما أعرفه أنها في أريانة ولا أعلم بالنسبة لـ 23 ولاية الأخرى ولا أعلم المعتمديات الأخرى الموجودين في كامل الجمهورية ولا أعلم أنواع الأخطاء التي يمكن أن تكون متسربة وموجودة في ذلك التقرير وللأسف لا أستطيع التطرق إليها وما أعلمه موجود بجاني اليوم عندما أطلب ما يمكن أن تكون في أشياء أخرى، سيادتكم تقولون: "المعارضين نعرفهم" وأود أن أعرف ماذا تقصدون بالمعارضين.

فأنا اليوم نائب شعب ومواطن تونسي ووطني وأدافع عن بلادي، زمن الفيضانات تجدونني وزمن الأمطار تجدونني في منطقتي ولن أستسلم وإن كان هذا يسمى معارضة لسيادتكم، عفوا في نظرتكم، لو ترون اليوم نائب شعب يتفطن أو يجد خلل لـ 12 مليون دينار، في مخطط 12 مليار يا "توانسة"، لست أتحدث على 12 دينار، لست أتحدث على 12 مليون ولا يمكن لأي التونسي أن يأخذ هذا المبلغ كقرض.

12 مليار وتحدثون عن المعارضة، ما معنى ذلك؟ هل وصل التهريب إلى مجلس نواب الشعب؟

لقد كنت من بين الذين أثاروا هذه المسألة ذلك اليوم وقلنا أن الجميع يتابع الموجود وقمنا بوضع خريطة والحمد لله أنا أسرتي، أسرة متوسطة كان والدي يعمل وكانت والدتي تتولى شؤون المنزل وأنا أفترض بذلك وابن المصعد الاجتماعي، واضح في هذا، درسنا ونستطيع أن نعمل شيء بسيط.

اليوم تعرض أمامنا خريطة تبين الولايات وما ستستفيد به من مخططنا، لو تسمح تضع لنا الخريطة، فاللون الداكن يمثل الولايات التي ستحصل على أكبر حجم من الاعتمادات خلال السنوات الخمس المقبلة في المخطط.

لقد قيل لنا إن بعض الولايات استفادت على مدى ستين سنة وإنما أخذت نصيبها من التنمية وأصبحت ولايات ساحلية متقدمة ومزدهرة، لكن اليوم عندما ننظر إلى الخريطة نجد أن سيدي بوزيد، منبع الثورة والتي غيرنا لها التاريخ وأصبح التاريخ 17 ديسمبر، فهي كذلك بيضاء وما زالت صحراء وكذلك سليانة وزغوان لا نتحدث عنها وتطاوين ومدنين وقبلي وتوزر. فماذا أنجزنا؟ نجد أن ولاية الأولى وهي صفاقس، ستحصل على 12 ألف مليار دينار ضمن مخطط التنمية، الولاية التي تليها ستحصل على 7.5 ألف مليار.

فسروا لنا هذا التفاوت، لأن السؤال الذي يسأل هنا هل أن 12 ألف مليار، يعود إلى أن هذه الولاية تضم أكبر عدد من الوزراء في الحكومة؟ لا أجد أي "critère" أفسر به هذا. ما معنى تتحصل 12 ألف مليار في ولاية في حين الولاية التي تليها تتحصل على 7.5 ألف مليار.

أجد 7 آلاف في المنستير، ما هو "l'indicateur de performance" الذي اعتمدتموه؟ هل هو عدد سكان ولاية المنستير؟ أنا أحب جميع الولايات، ولكن فسروا لنا لأننا مسؤولين أمام المواطنين وغدا سنتحاسب معهم وبطبيعة الحال قد لا يعجب هذا الكلام البعض، لكن لا بأس، يجب أن يفسر للمواطنين وأكرر أن اللون الداكن يمثل الولايات التي ستحصل على أكبر حجم من الاعتمادات خلال السنوات الخمس المقبلة، أما اللون الفاتح فيمثل الولايات المتصحرة وستبقى متصحرة، للأسف.

لقد تحدثنا عن آلاف المليارات وعن مائة ألف المليار، ولكننا ما زلنا عاجزين بالنسبة إلى 7 طائرات في الشركة الوطنية للطيران، حتى إن الطائرة التي تغادر إلى فرنسا لا تستطيع إعادة المعتمرين وتحدث عن آلاف المليارات، في حين أن أبناءنا تفكك بهم المخدرات وتحدث عن آلاف المليارات بينما تتوقف البلاد بأكملها أثناء امتحان البكالوريا بسبب قطع الإنترنت، لكن عندكم آلاف المليارات، احلموا كثيرا وناموا وأن شاء الله غدا سيكون أفضل، لكن هذه البلاد يوجد فيها من يقف ليقول إن هذا غير صحيح وهذا لن يقبل التطبيق، لأننا نعلم أن هذا لن يطبق...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إلى السيد الزميل المحترم إبراهيم حسين، له طبعاً خمس دقائق، تفضل.

السيد إبراهيم حسين

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحباً بالسيد الوزير وكافة إدارات الدولة المرافقة،

نجتمع اليوم لمناقشة أول مخطط تنموي للفترة 2026-2030، أعدته المجالس المحلية والجهوية بإحاطة من الإدارة ونتمن هذه الجهود وبهذه المناسبة أستمحكم زميلاتي وزملائي في الإشارة إلى بعض الأمور المهمة.

أولاً: اقتصر هذا المشروع على جملة من العناوين العامة في جميع القطاعات دون تفصيل لهذه المشاريع أو تحديد الجهات المستفيدة منها، بل لا يوجد ذكر لتكلفة أي مشروع على حدة كما جاءت في وثائق المشروع.

إن السنوات المطلوبة لإنجاز هذه المشاريع التي تبلغ حوالي أكثر من 21 ألف مشروع خلال خمس سنوات وبكلفة جمالية تناهز 100 مليار دينار ويثير أسئلة جدية في علاقة بقدرة خزانة الدولة على توفير الإمكانات المادية ونقص في التمويلات وطريقة توفير الاعتمادات وأجال تسديد هذه الالتزامات في حال اللجوء إلى الاقتراض مثلاً.

سيدي الوزير، علينا أن نكون واقعيين ويجب على وعودنا أن تكون قابلة للتحقيق، فكيف لنا اليوم أن نحقق هذه المشاريع في ظل التعطيلات الإدارية وبطء المعاملات والعراقيل الترتيبية التي كانت سبباً رئيسياً في تعطيل عشرات المشاريع على الصعيد المحلي والجهوي والوطني؟

ألم يحن الوقت لنمر بسرعة إلى تنقيح مجلة الصرف والاستثمار وقانون الصفقات العمومية حتى نتجاوز مرحلة الجمود في مجال الاستثمار والعزوف عن مشاركة القطاع الخاص في مشاريع التنمية الوطنية؟ وفي المقابل يجد أبناء تونس كل التسهيلات والدعم للمشاركة في بعض مشاريعهم خارج حدود الوطن.

أما الموضوع الثاني والملح فهو المشاكل التي يعانيها قطاع الفسفاط والأزمة الخانقة التي تعيشها اليوم المؤسسات الفسفاطية والكيميائية في قفصة وقابس والصخيرة وهي مؤسسات كانت خالقة للثروة والتنمية وكانت توفر اعتمادات كبيرة لميزانية الدولة، أصبحت اليوم تعاني شللاً شبه تام ومهددة بالإفلاس وقد تدخلنا أكثر من مرة لترح مشاغل هذا القطاع واهتراء في البنية التحتية وانعدام شروط السلامة التي كانت تقضي على أرواح أبناء هذه المؤسسات. كما أن قطاع الفسفاط الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني وللثروة والتنمية غير أن الوضعية التي آلت إليها هذه المؤسسات أصبحت تنذر بخطر حقيقي يهدد الاستمرارية.

مثالاً مؤسسة استراتيجية، مؤسسة "TIFERT" التي تأسست سنة 2006 بشراكة تونسية هندية، متوقفة عن النشاط منذ شهر فيفري 2025 بسبب أزمة السيولة ونقص مادة الكبريت، ثم ازدادت الأوضاع تعقيداً إثر الحريق الذي شهدته المعمل في شهر ماي 2025 ورغم استكمال أشغال الصيانة فإن النشاط لم يستأنف إلى اليوم في ظل تكبد خسائر تقدر بحوالي 1.5 مليار دينار وديون تناهز 1.6 مليار دينار.

إن المطلوب اليوم ليس تشخيص الأزمة أو تبادل المسؤوليات وإنما الإسراع في تنفيذ القرارات المتخذة واستكمال إعادة الهيكلة المالية وتوفير التمويلات والمواد الأولية ومراجعة منظومة الحكومة بما يسمح بإعادة تشغيل الشركة في أقرب الآجال وفي المقابل لا يمكن إغفال البعد الاجتماعي لهذه الشركة، إذ لم يتحصل أعوان وإدارات الشركة إلى اليوم على أجور شهر جوان رغم ما أبدوه من صبر وروح مسؤولية طوال فترة توقف نشاط الشركة، عدم تسوية وضعيتهم مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لأكثر من سنة ونصف، عدم القدرة على التداوي بالقطاع الصحي العام والخاص بسبب الظروف المالية التي يمر بها أعوان الشركة، عدم خلاص مستحقات شركة التأمين الخاصة بالمؤسسة الفسفاطية، لذلك السيد الوزير، أصبح من الضروري إيجاد حل عاجل لصرف الأجور وتسوية الوضعية مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وشركات التأمين سواء عبر تمكين المجمع الكيميائي التونسي من اقتناء إنتاج الشركة لتوفير السيولة اللازمة أو من خلال تكفل الشركاء، بصفة استثنائية ومؤقتة، بخلاص الأجور إلى حين استئناف النشاط.

إن إنقاذ الشركات الفسفاطية ليس مجرد إنقاذ لمؤسسات اقتصادية، بل هو حماية لمواطن الشغل وصون لاستثمار وطني ودعم لمكانة الفسفاط في الاقتصاد الوطني ومن هذا المنبر ندعو الحكومة إلى تقديم برنامج عملي واضح، بأجال محددة، لإعادة تشغيل هذه المؤسسات وضمان ديمومتها قبل أن تكون كلفة التأخير أكبر من كلفة الإنقاذ.

وفي الختام، لا يمكنني أن أنهي مداخلتي دون الحديث عن مشكل متكرر ودائم وخطير يهدد الأمن العام في كل من معتمديات المحرس والصخيرة والغربية، مشكل التزود بالماء الصالح للشرب وبالخصوص خلال فصل الصيف الحار كل سنة، بل تزداد الأزمة من سنة إلى أخرى...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلًا، الكلمة إلى السيد الزميل المحترم كمال فراح، تفضل.

السيد كمال فراح

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بسيادة الوزير والوفد المرافق له،

مساء الخير للجميع،

يمثل مخطط التنمية 2030-2026 محطة جديدة في مسار التخطيط التنموي ببلادنا، فمنذ الاستقلال اعتمدت تونس 12 مخططا تنمويا شكلت الإطار المرجعي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والاستثمار العمومي واختلفت فلسفتها وأولوياتها باختلاف المراحل والظروف ويتميز هذا المخطط، ولأول مرة، باعتماد مقاربة تصاعدية تنطلق من المجالس المحلية، ثم المجالس الجهوية، فمجالس الأقاليم وصولا إلى المستوى الوطني بما يعزز اللامركزية ويكرس مشاركة الهياكل المنتخبة في تحديد الأولويات التنموية وهي خطوة إيجابية تستحق التثمين، غير أن جودة المنهجية لا تكفي وحدها، فالعبرة تبقى بمدى انعكاسها على واقع المواطنين وهنا تبرز جملة من الملاحظات التي أنطلق فيها من واقع ولاية بن عروس وتحديدا دائرتي الانتخابية بومهل البساتين والزهراء.

لقد قلبت هذا المخطط ذات اليمين وذات الشمال وقرأته بتأني صفحة صفحة، فلم أجد من المشاريع المبرمجة لفائدة معتمدية الزهراء سوى مشروعين فقط، يتمثلان في بناء معهد ثانوي والتأهيل العام لشبكة وقنوات الصرف الصحي.

أما معتمدية بومهل البساتين التي تضم قرابة 60 ألف ساكن وتعاني من نقائص تنموية حقيقية، فلم أجد فيها مشروعا واحدا وهنا يفرض السؤال نفسه بالحاح: من الذي وضع معايير انتقاء المشاريع؟ وعلى أي أساس تم إقصاء بومهل البساتين بالكامل من هذا المخطط؟ وهل يعكس ذلك فعلا حاجيات الجهات وأولويات المواطنين، أم أنه مجرد توزيع لا يستند إلى العدالة ولا إلى الإنصاف التنموي؟ ففي بومهل البساتين يشهد النمو العمراني والسكاني نسقا متسارعا، لم تواكبه الاستثمارات العمومية الضرورية، فما تزال المؤسسات التربوية تعاني الاكتظاظ والخدمات الصحية دون مستوى الحاجيات والبنية التحتية، من طرقات وشبكات تطهير، تحتاج إلى تأهيل عاجل. كما تتكرر معاناة عدد من الأحياء من تجمع مياه الأمطار والفيضانات عند كل تساقطات هامة وهو وضع لم يعد مقبولا.

أما بمدينة الزهراء فإن الضغط المتزايد على البنية الأساسية يتواصل، إلى جانب الإشكاليات البيئية وفي مقدمتها تلوث الشاطئ وتراجع جودة المحيط العمراني في وقت تحتاج فيه المدينة إلى مشاريع تهيئة حضارية تحافظ على مكانتها ضمن الضاحية الجنوبية للعاصمة وتوفر لمتساكنيها ظروف عيش أفضل ومن جهة أخرى يطرح شباب الزهراء وبومهل البساتين سؤالا مشروعا: أين الفضاءات الرياضية والثقافية؟ وأين المشاريع التي تستثمر في طاقاتهم وتمنحهم الأمل وتفتح أمامهم آفاق الإبداع والمبادرة؟ فلا تنمية حقيقية دون الاستثمار في الإنسان ولا مستقبل دون الاستثمار في الشباب.

السيد الوزير، إن المواطن لا يبحث عن عناوين عامة، بل ينتظر إجابات واضحة، أين مشاريع النقل التي ستخفف معاناته اليومية؟ أين مشاريع حماية الأحياء من الفيضانات؟ أين برامج التوسعة للمؤسسات التربوية والصحية؟ أين الحلول العملية لمعالجة التلوث وتحسين جودة الحياة؟

إن التنمية لا تقاس بعدد الصفحات التي يتضمنها المخطط وإنما بعدد المشاريع التي تنجز على أرض الواقع وبوضوح آجالها وتوفر تمويلها ووجود آليات حقيقية لمتابعة تنفيذها، ومساءلة المقصرين.

كما أن تحقيق أهداف هذا المخطط يقتضي مواكبة تشريعية حقيقية، تقوم على مراجعة المنظومة القانونية للاستثمار، وتبسيط الإجراءات وتعميم الرقمنة وترسيخ الحوكمة الرشيدة وحسن التصرف في المال العام وفي موارد الدولة.

وقبل أن أختتم، أود التأكيد على ملفين لا يحتملان مزيدا من التأجيل لأنهما يرتبطان بحقوق أساسية لمواطني دائرتي الانتخابية: أولا، إنجاز المركب التربوي بمنطقة الخليج ببومهل البساتين بما يضع حدا لمعاناة عديد التلاميذ والعائلات مع الاكتظاظ ونقص المؤسسات التربوية وثانيا، إطلاق برنامج عاجل لحماية مدينة الزهراء من الفيضانات، بالتوازي مع معالجة تلوث شاطئها.

وفي الختام، أدعو الحكومة إلى مراجعة أولويات هذا المخطط وإدراج مشاريع استعجالية لفائدة ولاية بن عروس وخاصة مدينتي بومهل البساتين والزهراء، حتى يكون مخطط التنمية 2030-2026 عقدا اجتماعيا حقيقيا مع المواطنين ويترجم تطلعاتهم...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلًا، الكلمة إلى السيد الزميل المحترم المختار عبد المولى، تفضل.

السيد المختار عبد المولى

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بكم السيد الوزير المحترم وكل الفريق المرافق،

ونحن اليوم بصدد مناقشة القانون والتصويت على مخطط التنمية 2030-2026، اطلعت على المخطط بكل تفاصيله وخاصة ما يتعلق بالسياسات التنموية والأهداف العامة وبصراحة وجدت أن التشخيص كان دقيقا، المخطط شخص أغلب المشاكل التي تعيشها ولاية تطاوين بكل وضوح، لكن وللأسف الشديد، وجدت فيه ما هو خارج التاريخ وخارج الجغرافيا ولم أكن أتوقع أنه سيوجد، هذا التشخيص ونحن اليوم وبكل صراحة، فإن ذلك أعادنا إلى نفس العقلية، وزارة التخطيط ما تزال تخطط بنفس المنهج القديم وبنفس المقاربة المركزية وبنفس الانحياز نفسه في توزيع المشاريع والثروة وكأن الجهات الداخلية مكتوب عليها أن تبقى مهمشة إلى الأبد.

إن نجاح هذا المخطط لا يقاس بعدد المشاريع وإنما بقدرته على معالجة الأسباب الحقيقية التي جعلت ولاية تطاوين، رغم كل الإمكانيات والمقومات تحتل المرتبة الأخيرة في مؤشر التنمية الجهوية وتكون من أعلى الولايات من حيث نسبة البطالة.

للأسف، بعد أن تمعنت في المخطط، وجدته منحازا إلى المناطق الساحلية، إلى تونس البحر، وجدته منحازا إلى الشمال وبصراحة، العدالة لم أجد لها أي أثرا في هذا المشروع، فولاية تطاوين، منذ الاستقلال إلى اليوم، ما زالت مهمشة، ولاية تساهم بحوالي 60 % من الإنتاج الوطني من النفط والغاز الطبيعي بمنطقة رمادة وتضم أكبر

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلًا، الكلمة إلى السيد الزميل المحترم رمزي الشتوي، تفضل.

السيد رمزي الشتوي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بكافة الحضور،

حين نتحدث عن التنمية فإننا لا نتحدث عن أرقام وجداول، بل عن حق المواطن في الشغل وحق الجهة في الاستثمار وحق الدولة في استغلال كل طاقاتها دون استثناء، لذلك فإن قيمة أي مخطط لا تقاس بما يتضمنه من عناوين وإنما بقدرته على تحويل الإمكانيات إلى مشاريع والمشاريع إلى واقع يلمسه المواطن ومن هذا المنطلق أتناول اليوم وضعية ولاية توزر، تلك الجهة التي لا ينقصها الموقع ولا الثروات ولا الكفاءات وإنما ينقصها رفع العراقيل التي عطلت انطلاقها لسنوات طويلة.

لقد تضمن المخطط عددا من المشاريع لفائدة الولاية وكل مشروع يساهم في تحسين ظروف عيش المواطن هو محل تقدير، غير أن القراءة المتأنية للوثيقة تبين أن أغلب المشاريع ذات طابع تهيئي أو خدماتي، في حين تغيب المشاريع الاقتصادية المهيكلية القادرة على خلق الثروة وجذب الاستثمار وتوفير مواطن الشغل وهو ما لا ينسجم مع ما تنتظره الجهة.

كما أن عددا من المشاريع الواردة في المخطط ليست جديدة، بل سبق إدراجها في مخططات سابقة دون أن تدخل حيز الإنجاز وإعادة إدراجها مرة أخرى، دون تفسير أسباب التعطيل أو ضبط آجال واضحة للتنفيذ، يطرح تساؤلا مشروعا حول مدى قدرة هذا المخطط على تجاوز ما عجزت عنه المخططات السابقة ومن جهة أخرى يفقد المخطط إلى مشاريع استراتيجية تتلاءم مع خصوصية ولاية توزر، فلا نجد مشروعا لتحويل التمور وتثمينها، رغم أن التمور تمثل الثروة الأساسية للجهة ولا نجد برنامجا حقيقيا لإنقاذ القطاع السياحي، رغم أن المخطط نفسه أقر بهشاشة هذا القطاع وضعف اندماجه في الدورة الاقتصادية.

كما يغيب مشروع لتحلية المياه وتعبئة الموارد المائية إلى جانب غياب رؤية لتوسعة المنطقة الصناعية أو إحداث منطقة اقتصادية حديدية تستثمر الموقع الاستراتيجي للولاية.

السيدات والسادة، لقد اعترف المخطط نفسه بأن الإشكال العقاري يمثل أحد أهم العوائق أمام إنجاز المشاريع العمومية والخاصة، ودعا إلى اعتماد حلول أكثر مرونة في التصرف في الأراضي الدولية وبالنسبة إلى ولاية توزر، فإن هذا الملف يمثل التحدي الأكبر باعتبار أن الأراضي الدولية تستحوذ على الجزء الأكبر من مساحة الولاية وهو ما أصبح عائقا حقيقيا أمام الاستثمار، وتعطيلًا لبعث المشاريع مهما كانت مصادر تمويلها وإن معالجة هذا الملف لم تعد مطلبًا جهويًا، بل أصبحت شرطًا أساسيًا لإنجاح أي سياسة تنموية، لأن تحرير العقار هو الخطوة الأولى لتحرير الاستثمار.

إن ولاية توزر تمتلك من المقومات ما يؤهلها لتكون قطبا اقتصاديا وسياحيا وفلاحيا وحدوديا، لكنها تحتاج إلى قرارات جريئة ترفع القيود وتفتح المجال أمام المبادرات والاستثمار، بدل الاكتفاء بإعادة برمجة المشاريع نفسها من مخطط إلى آخر.

المراعي الطبيعية على مساحة تناهز 900 ألف هكتار، كما تتوفر على ما يقارب 100 ألف متر مكعب من المياه الصالحة لزراعة الأراضي الخصبة وثاني أكبر احتياطي من الجبس في العالم وأكثر من 1 مليون و700 ألف هكتار من الأراضي الخاصة الصالحة للزراعة ورغم كل هذه الثروات، فإنها لم تشفع لولاية تطاوين حتى تحظى بمكانتها الطبيعية في هذا المخطط، بمشاريع قادرة على خلق الثروة وتوفير مواطن الشغل والحد من نزيف هجرة أبنائها وتساهم في تحقيق السيادة الغذائية.

وللأسف لم أجد مشروعا واحدا كبيرا ومقنعا في الجهة، لا مشاريع فلاحية كبرى رغم أن مناخ الجهة مناسب والمياه متوفرة والتجارب الفلاحية أثبتت نجاحها والمخطط لم يعط أي تصور لتوسيع الزراعات الكبرى المروية ولم يتحدث على استغلال المياه المشتركة، كما هو معمول به في الدول المجاورة.

إن قضية الأمن الغذائي هي قضية سيادة وطنية، لم أجد مشروعا يضاهي منطقة التبادل التجاري الحر بالذهبية التي يمكن أن تكون الحل الحقيقي لتنظيم التجارة مع ليبيا وإدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.

أما في قطاع الصحة فالوضع أكثر محزنا إذ تضم الولاية مستشفى جهويا وحيدا مهترئ ومستشفين محليين في رمادة وغمراسن و66 مركزا للصحة الأساسية ولا يوجد أي برنامج واضح في المخطط لتعزيز الجيش الطبي أو الجيش الأبيض أو تطوير الخدمات الصحية أو تحويل مركز الصحة الأساسية الذي يبعد أكثر من 150 كيلومترا في الذهبية وفي المقابل، نجد برمجة إنجاز مستشفى عسكري ثان بمدينة بنزرت وأود أن أتساءل لماذا؟ مع احترامي إلى كل زملائنا في بنزرت، فإن المستشفى الذي تمت برمجته الجديد يبعد حوالي 60 كيلومترا فقط عن المستشفى الموجود بالعاصمة تونس، أما من بنزرت إلى الذهبية يبعد أكثر من 700 كيلومتر فلماذا تكون الأولوية دائما للشمال؟ ولماذا هذا الانحياز؟ ولماذا لا يتم إحداث مستشفى عسكري برمادة مثلا، حتى تقرب الخدمات الصحية من المواطنين في المناطق الداخلية؟ فكل شهر تنظم قافلة طبية عسكرية وعدد طالبي الخدمات الصحية يتزايد باستمرار وكأننا في حالة حرب.

وكنا ننتظر من هذا المخطط أن يجد حلا لمطار رمادة المعطل وأن يفتح باب الاستثمار والسياحة والخدمات، لكن للأسف كان لأصحاب التخطيط رأي آخر، فوجدنا دراسة لطريق تطاوين-قبي ودراسة لخط سكة حديدية بين قابس ومدنين وتطاوين ومسرح للهواء الطلق ووجدنا مشروعا لتركيز إشارات ضوئية بالطاقة الشمسية لتحديد مواقع الآبار، لكننا لم نكن نعلم أن التنقل ليلا في المناطق الصحراوية ممنوع وكان من الأجدر صيانة الآبار سيدي الوزير وتزويدها بالكهرباء.

ويعد معبر الذهبية شريان الحياة في الجنوب التونسي وقد ساهم بمليارات الدنانير في خزينة الدولة، هذه السنة لا يوجد ولا مليار في الخزينة، لماذا؟ لأننا لم ندرك كيف نتعامل مع التجارة في المعبر وهو ما أدى إلى قطع مورد رزق العائلات، نصف الجنوب التونسي يعيش من المعبر، متوقف هذه السنة، فمن يتحمل مسؤولية تدمير مورد رزق آلاف العائلات؟ إن هذا الملف يستحق تحقيقا جديا لأن القرارات التي اتخذت كانت مغلوبة ودمرت اقتصاد جهة بأكملها.

وفي الختام، أود أنؤكد أن الديمقراطية الاقتصادية والديمقراطية الحقيقية لا تستقيم إلا إذا كانت...

وفي الختام، إن كان الخيار الوحيد المتاح أمامنا هو التصويت بالقبول أو الرفض فإنني أعلن رفضي لهذا المخطط، ليس رفضاً لفكرة التخطيط أو التنمية وإنما لأن هذه الصيغة لا تستجيب لتطلعات أهالي ولاية توزر ولا ترتقي إلى حجم الإمكانيات التي تزخر بها الجهة، ولا تعالج الإشكاليات الجوهرية التي تعطل الاستثمار والتنمية وأتمنى أن يؤخذ هذا الموقف في إطار الحرص على تطوير المخطط بما يحقق تنمية عادلة ومنصفة لكل الجهات والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً جزيلاً، الكلمة إذن للسيد الزميل المحترم عصام البحري الجابري، تفضل.

السيد عصام البحري الجابري

شكراً، مرحباً بالسيد الوزير وكافة إطارات الدولة،

أظنكم اليوم السيد الوزير لستم متفاجئين بسرعة انعقاد هذه الجلسة لمناقشة مخطط تنمية لخمس سنوات بعد مسرحية دامت ثلاثة أيام للنقاش، كما تفاجأتم سابقاً بسرعة انعقاد جلسة تمرير أخطر الملفات على غرار عقود اللزمات والتفريط في السيادة الطاقية، فمنذ ذلك اليوم أدركنا أن هناك ترتيبات أخرى والمرور للسرعة القصوى وأن منطق الاستعجال لم يعد استثناء بل أصبح سياسة ممنهجة بعد أن عادت المنظومة لتفرض إيقاعها داخل هذا البرلمان في محاولة لتسويق مشهد من التناغم والانسجام يخفي في الحقيقة التفافاً واضحاً على روح الإصلاح والسياسات العامة للدولة التي انطلقت في 25 جويلية والدور الرقابي الدستوري للنائب.

وأسألكم بكل وضوح السيد الوزير وأنت ذو كفاءة وطنية، كيف يمكن لعاقل أن يقتنع أن مستقبل تونس ومستقبل الجهات ومصير الأجيال وملايين التونسيين يمكن أن يناقش في ثلاثة أيام؟ هل هذا تخطيط استراتيجي أم مجرد إجراء شكلي لإضافة الشرعية على وثيقة لا تستطيع الدفاع على نفسها ثم يطلب من النواب القبول أو الرفض.

لقد سوق أن التخطيط تشاركي من روح البناء القاعدي المحلي الجهوي الإقليمي الوطني، لكن ما رأيناه هو عودة صريحة للبيروقراطية نفسها وموازن القوى والعقلية نفسها والآليات نفسها والنتيجة نفسها، وثيقة إنشائية مليئة بالشعارات والعناوين وفقيرة في الالتزامات وخالية من مؤشرات الإنجاز والمساءلة والمحاسبة وآليات التمويل.

أما ولاية قابس السيد الوزير فهو أكبر شاهد على هذا الفشل لهذا المخطط، فبعد أن وصف أعلى هرم السلطة أن ما يحدث في ولاية قابس جريمة إنسانية، بعد المخطط الإجرامي الإرهابي الاستعماري سنة 1976 لتفجير الولاية وهميشها، رغم كل المقومات الاستراتيجية ورغم خروج الآلاف من المواطنين ورفع شعار تفكيك الوحدات، كنا ننتظر هذا المخطط ورغم الاعتراف الرسمي بحجم الجريمة البيئية والتنمية كنا ننتظر مخطط استثنائي لولاية قابس المنكوبة بعيد الاعتبار للجهة، لكن وجدنا مخطط يخلو من رؤية حقيقية لإلغاء التلوث ولا يتضمن برنامج واضح لإنقاذ الواحات وعلى حلول جذرية لنهب الثروات المائية، ولا مشاريع استراتيجية، لا مطار، لا ميناء، لا سكة حديدية، لا مستشفى جامعي من المشاريع المعطلة، ما ورد ليس سوى مشاريع متواصلة أو معاد تدويرها وكأن المطلوب هو أن نزين الواقع بالأرقام والعناوين لا تغيير بالإرادة والقرار.

والأخطر من ذلك أن البعض اليوم يحاول تبييض هذا المخطط وتسويقه كأنه إنجاز تاريخي، بينما الحقيقة أنه لا يرتقي إلى حجم التحديات ولا يعكس ما طالب به المواطنون في الجهات، بل نرفض بيع الأوهام، لا نرفض التخطيط ولا نرفض أن يتحول إلى وثيقة للاستهلاك ولا نقبل أن يتحول هذا المجلس من سلطة رقابية وتشريعية إلى مجرد غرفة تسجيل يطلب من النواب التصويت، ثم يقال أن الإرادة الشعبية قد انتصرت.

ولذلك فإن موقفنا واضح، لن نكون شهداء زور على مخطط لا يستجيب لتطلعات شعبنا وولاية قابس ولن نمنح صك براء لوثيقة تفتقد الجرأة والإنصاف والعدالة بين الجهات، بل سنمارس دورنا الرقابي الدستوري بكل مسؤولية لأن الأمانة التي منحت لنا لا تباع ولا تشتري وأما الذين اختاروا أن يمنحوا صكوك الرضا وصكوك المرور السريع أو صكوك الالتفاف على روح 25 جويلية فذلك شأنهم، لكن سيتحملون كامل مسؤولياتهم السياسية والتاريخية أمام الشعب لأن التاريخ لا يرحم.

مهما كانت موازين القوى، سنحاول بشرف وسنعارض بشرف وسنشارك بشرف من أجل المصلحة العامة فعلاً وقولاً وسنقول الحقيقة بشرف وسنخوض المعركة الوطنية بشرف.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً جزيلاً، الكلمة للسيد الزميل المحترم علي زغدود، تفضل.

السيد علي زغدود

شكراً رئيسة،

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

السادة إطارات الوزارات، مرحباً بكم السيدات والسادة النواب،

في إطار مناقشة مشروع مخطط التنمية 2030/2026 السؤال الذي يفرض نفسه اليوم، هل تعكس الوثيقة المعروضة علينا فعلاً انتظارات المواطنين والمجالس المحلية والجهوية والإقليمية؟ للأسف أقول بكل مسؤولية لا وليس بالقدر الكافي، لقد كنا ننتظر وثيقة دقيقة تحدد الخيارات الوطنية الكبرى وترتب الأولويات وتربط كل هدف بآليات تنفيذ ومؤشرات قياس واضحة فإذا بنا أمام وثيقة يغلب عليها الوصف أكثر من الالتزام والعناوين أكثر من البرامج والنوايا أكثر من التعهدات.

السيد الوزير، إن أول ملاحظة نسجلها هي غياب التقييم، كيف نناقش مخطط جديد دون أن تقدم الحكومة تقييماً علمياً للمخطط السابق؟

إن الوثيقة تتحدث عن النمو لكنها لا تحدد بدقة محركات هذا النمو، تتحدث عن التشغيل لكنها لا تحدد القطاعات التي ستخلق مواطن الشغل، نتحدث عن العدالة بين الجهات لكنها لا تقدم خريطة واضحة لإعادة توزيع الاستثمار العمومي، نتحدث عن المشاريع لكنها لا تحدد آجال الإنجاز ولا المسؤول عن التنفيذ ولا آليات المحاسبة عن التعطيل، التنمية لا تقاس بجمال الصياغة وإنما بوضوح الالتزام.

السيد الوزير استوقفنا نقطة أساسية وهي أن هذا المخطط ما يزال يتحرك داخل نفس الإطار الذهني الذي حكم التخطيط في تونس لعقود، لقد كنا في الماضي نخطط لتوزيع الاعتمادات بينما كان ينبغي أن نخطط لإنتاج الثروة، كنا نسأل كم ستحصل كل جهة ولم تكن نسأل كيف نجعل كل جهة قادرة على إنتاج الثروة بنفسها وهذا هو جوهر الأزمة.

السيد منير الكموني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والسيدات والسادة المحترمين من الوفد الحكومي المرافق له والحاضرين كافة،

سادتي الكرام، نحن اليوم في لحظة حاسمة من تاريخنا لأننا نشهد ولادة أهم وثيقة في نظري تؤكد مدى نجاحنا في تحقيق حلم التغيير من عدمه، مدى نجاحنا في رسم الطريق لسياسة وطن جديد تقطع مع سياسة المحاباة والهميش.

كلنا جننا بحلم مشترك، هو إبلاغ صوت الشعب في كل نقطة من تراب وطننا، حلم بتحقيق تنمية عادلة، حلم بأن يكون تدخل الدولة لتقليص الفجوة بين الجهات محليا وجهويا وإقليميا ووطنيا تدخلا منظما ناجعا وقد علقنا آمالنا على أول مخطط منجز في ظل هذه الفلسفة الجديدة يقترحه ممثلو الشعب بمرافقة مكثفة للإدارة في إطار الحرص على تحقيق هذه التنمية الشاملة والعادلة.

وإن كنا لم نشارك في صياغة هذا المشروع بصفة مباشرة بموجب القوانين المنظمة، وهي مناسبة لتأمين جهود كل من ساهم في تأسيس هذا المنجز من مجالس منتخبة وهيكل عمومية محليا وجهويا وإقليميا، وكذلك دون أن ننسى جهد الإدارة المركزية في التأليف والغربة والإخراج.

ونحن اليوم بموجب الدستور أمام واجب المصادقة على هذا الجهد المتمثل في مشروع مخطط التنمية 2030-2026 ونحن أمام هذه المسؤولية الخطيرة نحتاج إلى قدر كبير من الجرأة للدفاع عن حقوق جهاتنا المهمشة، ولكننا نحتاج أيضا قدرا كبيرا من الموضوعية وإنكار الذات.

ورغم تأكيدكم المتواصل سيدي الوزير على أن هذا المخطط لا يجب أن يتضمن حقيقة مفصلة للمشاريع وأن هذا المجال هو مجال الخطوط الكبرى والتوجهات العامة، مع التنصيص على بعض المشاريع على سبيل الذكر لا الحصر، فإني أقول مرة أخرى أننا كنا ننتظر المخطط أكثر مما ذكرتم لأنه في نظرنا مرحلة وسطى ناظمة بين التوجهات العامة والإستراتيجية الوطنية طويلة المدى من ناحية والميزانيات السنوية للدولة من جهة أخرى ونحن مطالبون بالمصادقة على هذا المخطط بناء على مقاييس منها:

أولا، مدى احترامه للهدف الرئيسي الذي يسعى إليه وهو تحقيق التنمية العادلة بين الجهات في ظل احترام وحدة الدولة، كيف يمكن أن نحكم على ذلك دون مؤشرات دقيقة تبين أن هناك سعيًا واضحًا لتقليص من الفوارق بين الجهات.

ثانيا، مدى احترامها لإرادة الشعب التي عبر عنها ناخبوه في تجربة أولى تؤكد على أن الأولوية للمقترحات النابعة من الشعب.

الإحصائيات التي ذكرتموها تقول غير ذلك، فأكثر من 52% من مقترحات الإدارة، وفي الإقليم الثالث مثلا وصلتكم حوالي 13790 مقترح، تم الإبقاء على 1079 مقترحًا، أي لم يتم اعتماد 12711 مقترحًا، فما هي المقاييس التي تم اعتمادها للرفض أو التمرير وما مصير هذه المقترحات؟

لا يمكن أن ننكر أن عديد مطالب الجهة التي طالبنا بها مرات عديدة ووضعها المجالس المحلية ضمن مقترحاتها تم التنصيص عليها بهذه الوثيقة المرجعية، منها إنجاز محطة التطهير بأولاد الشامخ، ومنها توفير مناطق صناعية جديدة بشربان وهبيرة وأولاد الشامخ، ومنها

السيد الوزير اسمحو لي أن أتحدث عن معتمدية بن قردان لا لأنها جيّ، بل لأنها تختزل هذا الاختلال، منذ سبعين سنة ونحن خارج كل مخطط اقتصادي، قبلها كانت هذه المعتمدية تحت الاستعمار الفرنسي الذي حكمها عسكريا بدون منوال اقتصادي ولا حكم مدني، تواصلت نفس السياسة، مناطق عازلة، تطور في عدد الثكنات، زيارات متكررة لوزارة الداخلية والدفاع، والتركيز فقط على البعد الأمني.

السيد الوزير. نريد في هذه المعتمدية الخروج من حالة الهشاشة الاقتصادية، نريد الإدماج في الاقتصاد الوطني، نريد التخلص من التبعية لدول الجوار وتجارة الحد والمعبر، لم نجد في مخطط التنمية 2030-2026 مشهد اقتصادي جديد بعدد مشاريع مضبوطة وميزانيات مرسومة، منطقة صناعية من 2016 عشر سنوات ولم يبعث فيها ولو مشروع واحد، بلدية سياحية منذ 2017 ولم يبعث فيها ولو مشروع سياحي واحد ولم نجد ميزانية حقيقية في تمويل الاستثمار السياحي، شريط ساحلي الأطول في ولاية مدنين لا بنية تحتية ولا تهيئة ولا قدرة على تحويل الإمكانيات إلى إمكانات حقيقية.

مشروع منطقة حرة للأنشطة التجارية واللوجستية من 2010 دشنه أكثر من وزير وإلى الآن متعثر ولا توجد رؤية حقيقية وميزانية واضحة لتشغيله، فقط جمل إنشائية لا غير.

جهة تعد الأولى وطنيا في تربية الماشية ومنصة لحوم حمراء جاهزة وغير مفعلة ولا توجد رؤية ولا منظومة دعم للفلاح والمربي ولا تطوير وتأمين للحوم الحمراء وخاصة لحم الإبل.

أراضي اشتراكية شاسعة أغلبها داخل المنطقة العازلة مما يجعل استغلالها وتطويرها أمرا مستحيلا لا عقاريا وأمنيا منذ سنة 2013، ولم نجد أثر حقيقي في مخطط التنمية لواقع الجهة لسنة 2030.

3 مليون أصل زيتون وطاقة إنتاجية عالية وغياب مشروع استغلال وتأمين هذه الثروة لا في مستوى التخزين، غياب فرع ديوان الزيت ولا في مستوى التصنيع والتعليب المعد للتصدير.

التربية والتعليم والتكوين المهني 120 ألف ساكن، سيدي الوزير بمعتمدية بن قردان بنسب نجاح عالية، الأولى على مستوى الولاية، الثانية وطنيا من حيث النتائج في المناظرات الوطنية، تفتقد إلى إعدادية نموذجية أو معهد نموذجي، تفتقد إلى مركز تكوين مهني عصري ذو اختصاصات متماشية مع سوق الشغل، غياب مؤسسة جامعية رغم النسبة الهامة من المتفوقين.

محطة تحلية مياه بسعيدان رغم الحاجة الملحة لها والانقطاعات المتكررة والمملوحة العالية لمياه الشرب، ما زال هذا المشروع ضمن المسكوت عنه.

مشروع السكة الحديدية متوقف منذ سنة 1983 منذ خروج فرنسا لم يتقدم متر واحد في اتجاه ولاية مدنين ورأس جدير، رغم مرور سبعين سنة في الدولة الوطنية مع عشرات مخططات تنمية سابقة.

معتمدية بن قردان السيد الوزير، تمسح 51% من مساحة ولاية مدنين، بنية تحتية وطرق ومسالك فلاحية أغلبها في محيط المدينة، ولا توجد شبكة تربط كل المجال.

الصيد البحري بميناء الكتف بدون تجهيزات، بدون حفر للميناء وبدون رافعة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلًا، الكلمة للسيد الزميل المحترم منير الكموني، تفضل.

إحداث مركزا لتثمين النفائات ووحدة لإنتاج الطاقة النظيفة بأولاد عبد نبيه، ولكن عديد المطالب بقيت معلقة مجهولة المصير في انتظار نشر حقيبة المشاريع المخفية منها طريق الزرايقية منزل حياة وطريق الأعراض ببييرة، أليس من حقنا وحق المجالس المحلية أن نعرف؟

النقطة الثالثة وهي قابليتها للتحقيق وقد أشار عديد الزملاء إلى إشكاليات التمويل، نضيف إلى ذلك تعودنا أن نسبة الإنجاز دائما في المخططات منخفضة وعلمتنا التجارب أيضا أن عديد المشاريع المقترحة قد تبقى حبرا على ورق ما لم تتم إزالة العراقيل التي تحول دون تحقيقها وأولها القوانين المكبلة من قوانين الاستثمار والقوانين العقارية والصفقات العمومية.

ثانيا نقص الفادح في الموارد البشرية في الإدارات المركزية العمومية المسؤول المباشر على إنجاز هذه المشاريع، وخاصة في إدارات أملاك الدولة والتجهيز والفلاحة والبيئة والتربية والشؤون الاجتماعية، نعم هناك سوء توزيع، ولكن هناك أيضا نقص فادح لا بد من سده ووظائف سامية لا بد من شغلها للتسريع في أخذ القرار.

سيدي الوزير، مهما كانت نتيجة التصويت لا يجب أن يقف هذا الجهد عند هذه المحطة، لا بد أن يتواصل العمل والحوار نحو مزيد التجويد وضبط محطات تقييمية مرحلية لأننا في تجربة تأسيسية انتقالية وكل المقترحات التي سجلت أو أهملت هي أحلام أبناء الشعب ومن واجبنا جميعا أن نمناها العناية التي تستحق...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، الكلمة إلى السيد الزميل المحترم مختار عيفاوي، تفضل.

السيد مختار عيفاوي

شكر السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السيد الوزير،

السادة الزميلات والزملاء النواب، نصيب القيروان الوحيد من مخطط التنمية الحالي هو التشخيص الدقيق الذي يضع الجهة في آخر مرتبة بمؤشر تنموي ضعيف جدا.

صحيح أنكم منحتموها حقها في التشخيص لكن ظلمتموها من خلال البرامج المستندة إليها. والأصل في الشيء يكون الاستثمار على أساس ترتيب الجهة، بمعنى أن تكون القيروان الأولى في الاستثمار والمشاريع المبرجة لكن ما نلاحظه أن القيروان تتدلل آخر سلم في البرامج التي رصدت لها، هناك ولايات السيد الوزير تحتل المراتب الأولى في مؤشر التنمية لكنها حصلت أكثر من القيروان بثلاث مرات وهذا يحيلنا إلى أن القيروان ما زالت تخضع لنفس الممارسات في المنوال التنموي السابق والذي سبقه وهذا يجبرنا إلى الحديث عن التمييز الإيجابي الذي يبقى مجرد شعار يرفع لأن كل الحلول المطروحة هي مسكنات لجهة صامدة أمام كل الخذلان.

السيد الوزير، كيف يمكن أن نتحدث عن مخطط تنموي وهو يقتصر على جملة من العناوين العامة في جميع القطاعات؟ لم نر دعما في الفلاحة ولم نر تسوية ديون الفلاحين المتعثرة ولم نرى تسوية وضعية الآبار غير المرخصة، ولم نر حماية للعاملات في القطاع الفلاحي، ولم نر مسالك فلاحية في بوحجلة أغلب أراضيها طينية، ولم نر ماء صالحا للشرب وهذا شعار نرفعه أن الماء حق دستوري وبوحجلة تعاني بكل أريافها وداخل المدينة.

ولم نر تطبيقا للقانون عدد 18 لفائدة لمن طالت بطالتهم، ولم نر بطاقات علاج مجاني للعائلات المعوزة اليوم السيد الوزير بقانون يسحب بطاقات علاج مجاني من عائلات تستحق تحت خط الفقر، بل أكثر من ذلك هناك عائلات تحتاج إلى دفتر علاج حتى تتمكن من العلاج واليوم هي محرومة منه.

أين القوانين التي تخص الامتيازات الجبائية لأصحاب الإعاقة؟ أين المنطقة الصناعية ببوحجلة؟ مستثمر في القيروان يبني ويقول له وزارة الصناعة ابني ثم بعد ذلك يبيع عقاراته واليوم تقول له الوزارة أوقف مشروعك سأبيعه وسنعيد إليك أموالك.

أين الملاعب الرياضية؟ أين ملاعب الأحياء جهة تفرح بشيبة القيروان عندما تفوز، متنفسنا الوحيد القيروان شيبة القيروان أو بعث ببوحجلة، شيبة القيروان سعوا إلى إسقاطها وتم ذلك، ومع ذلك فإن الجمعية النسائية لكرة القدم بالقيروان ببوحجلة تفوز بكأس تونس.

السيد الوزير، رغم التفقير والتهميش يخرج من تحت رماد النسيان أبناء وبنات القيروان بمعدلات تكاد تكون معجزة لتعلن لكم أن خذلانكم لن يزيدكم إلا إصرارا على التفوق، المرتبة الأولى وطنيا في مناظرة السادسة والمراتب أولى في مناظرة التاسعة.

والملاحظة التي أود أن أسوقها أن التعليم العمومي هو المنارة الوحيدة التي أدخلت الفرحة في الجهة وداخل عموم شعبنا رغم نكران جميل الأساتذة والمعلمين وقطاع التربية ككل، قطاع رياضي أقل أجر بالمقارنة مع بقية القطاعات الأخرى فكيف تريدون منا أن نصادق على منوال تنموي لا يلي طموحات شعبنا؟ لذلك سأصوت بـ "لا" لهذا المنوال التنموي، اعترافا وعهدا للناخبين ولأبناء شعبنا أننا لن نخرط في مخططات تنمية لا تخدم الجهة ولا تخدم البلاد وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إذن للسيد الزميل المحترم فخري عبد الخالق، تفضل.

السيد فخري عبد الخالق

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والسيدات والسادة الإطارات العليا للدولة التونسية،

السيد الوزير، لا يمكن لأحد أن ينكر الإيجابيات والتوجهات السيادية الواعدة التي جاء بها هذا المخطط، فاقطع مع الإملاءات الخارجية وتكريس مبدأ التعويل على الذات واستهداف نسبة نمو واقعية بـ 4.2% إلى جانب التركيز على العدالة بين الأقاليم الخمسة والأمن الغذائي والمائي هي كلها خيارات وطنية نثمها وتدعمها بقوة، ولكن السيد الوزير، إن النجاح في صياغة الأهداف على الورق لا يعني بالضرورة النجاح في تنزيلها على أرض الواقع ومن هنا ينبع انشغالنا الكبير بالسلبات والمخاطر الهيكلية التي تهدد بتكبيد هذا المخطط منذ عامه الأول والسبب هو غياب أو تأخر حزمة التنقيحات والتشريعات الأساسية والتي بقيت لسنوات طي الرفوف.

السيد الوزير، أين تنقيح أمر الصفقات العمومية؟ كيف يمكننا إنجاز المشاريع الكبرى المبرجة في الأقاليم في ظل منظومة صفقات عمومية مكبلة وبيروقراطية إدارية عقيمة وطويلة تجعل من إسناد أي مشروع حكومي يستغرق الكثير من الوقت؟ أين مجلة الاستثمار ومجلة التعمير الجديدة؟ فالمخطط التنموي يعول بشكل كبير على

دفع الاستثمار الخاص والشركات الأهلية والمؤسسات الناشئة، فكيف سنستقطب المستثمر التونسي أو الأجنبي وكيف سنحل إشكاليات العقار الصناعي والفلاحي دون ثورة تشريعية حقيقية تلغي نظام التراخيص المسبقة وتراجع مجلة التعمير التي لم تعد تتماشى مع متطلبات الاقتصاد العصري.

نحن هنا معا لبنى ونريد لهذا المخطط أن ينجح، ولكن النجاح يمر حتما عبر تناغم البيئة التشريعية مع الطموحات التنموية.

السيد الوزير، إن التخطيط الناجح هو الذي يقرأ حساب الغد ومعمدية المحمدية تحتاج اليوم من وزارتك إلى مخطط توجيهي تنموي يستشرف المستقبل لضمان عيش كريم لمساكنها الحاليين والوافدين الجدد، لا أن نترك المنطقة لمزيد من الفوضى العمرانية بسبب غياب التنسيق والتشريعات والقوانين الحازمة، فمنطقة المحمدية لم تعد مجرد تجمع سكاني عادي، بل هي منطقة توسع عمراني وانفجار ديموغرافي هائل ومتسارع على حساب الأراضي المحيطة بها مما جعل المرافق الحالية عاجزة تماما عن استيعاب هذا النمو وعليه وأمام هذا الواقع لا يمكننا الاكتفاء بسياسة إطفاء الحرائق أو الحلول الترقيعية بل نحن بحاجة إلى رؤية استشرافية حقيقية صلب مخطط التنمية 2026/ 2030 تأخذ بعين الاعتبار حجم هذا التوسع العمراني في غضون السنوات العشر القادمة.

السيد الوزير اليوم نتحدث عن المحمدية، اليوم مازلنا نتحدث عن الماء الصالح للشرب وما زلنا نتحدث عن النقل، نتحدث عن منطقة "AFH" لديها 280 هكتار في طور الإنجاز 80 منهم على وشك التسليم والبقية عن قريب، ما هي نظرتنا الاستشرافية للمنطقة؟

اليوم نتحدث عن ربط بقنوات الصرف الصحي، السيد الوزير نتحدث عن بوب ربيع أؤذنة التي فيها السجن النموذج، نتحدث عن أكثر من 40 سنة وفي هذه المنطقة نتحدث عن الربط بقنوات التطهير ورغم وجود برنامج في المخطط لكن السيد الوزير لم يشمل منطقة بوب ربيع، وأنا أستغرب لماذا لأن منطقة بوب ربيع منطقة ذات أولوية أتصور، مثل الماء الصالح للشرب السيد الوزير نتحدث اليوم عن أكثر من 100 ألف ساكن في هذه المنطقة بقنوات كانت المنطقة صغيرة، منطقة المحمدية كان فيها 40 ألف أو 50 ألف ساكن، اليوم كبرت المنطقة والمنطقة ما زالت تكبر مع "AFH"، فما هو مخططنا المستقبلي سيدي الوزير؟

سررنا بوجود "RFR" في المخطط وهذا شيء نثمنه فيكم السيد الوزير وفي الحكومة وإن شاء الله.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلاً، الكلمة للسيد الزميل المحترم ثامر مزهود، تفضل.

السيد ثامر مزهود

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحباً بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السيد الوزير، أولاً أعبر عن تقديري لكل المجهودات المبذولة في إعداد هذا المخطط سواء من المجالس المحلية أو الجهوية أو من الإدارة بكل مصالحها، ولكن هذا لا يمنعنا أن نذكر بعض النقائص وبعض السلبيات، وبعض الهنات التي وردت في هذا المخطط وهو حقنا لكي ننتقد ونعطي رأينا ونقدم موقفنا بكل حرية، ولازلنا متمسكين بأن إعداد هذا المخطط لو تم بأكثر تشاركية من جميع الأطراف المعنية باعتبارنا نعد وثيقة استراتيجية تنموية هامة لسنوات قادمة تخص

تونس بأكملها وبالتالي بقدر ما تكون فيها أكثر قدر من التشاركية بقدر ما تكون المقاربة أقرب إلى الصحة وأقرب إلى الصواب.

كذلك في إطار النقد أو التوصيات، وهذا قلناه في الجلسات السابقة السيد الوزير ونعيد ونذكر به وهو ما لم يقع تطوير الإطار التشريعي المتعلق بالاستثمارات والصفقات العمومية وكل المجالات التي لها علاقة بالاقتصاد والتنمية والنمو فلن نستطيع التقدم في هذا المخطط بشيء كبير، كذلك ما لم يقع التسريع بإجراء الانتخابات البلدية في أقرب وقت باعتبارها إحدى أهم الحلقات الهامة في علاقة بالتنمية المحلية وفي علاقة بمشاريع القرب في مستوى محلي وقدرتها على تقديم مساهمة لا بأس بها في كل ما يخص التنمية في المستوى المحلي.

أتى هذا المخطط السيد الوزير، وحدد جملة من الإشكاليات التنموية والخصوصية وتحدث عن عدة أهداف، وتحدث عن فرص وتحدث عن مميزات لكل إقليم وكل جهة، وكان فيه عمل معمق وعمل موضوعي في مستوى التشخيص والتوصيف لكل هذه الخصوصيات سواء على مستوى الأقاليم أو على مستوى الجهات.

وهنا سيادة الوزير، سأركز على الإقليم الخامس وعلى جهتي باعتباري أنتني إلى جهة قابس، فمن حيث الإقليم بين المخطط أهم المميزات والفرص ولكن كانت حجم الاستثمارات المخصصة الأقل على مستوى الأقاليم الخمسة، كانت في حدود تقريبا 13 ألف و452 مليون دينار وهي أقل نسبة، في هاته النسبة ما وقع تخصيصه لأهم المجالات هي الصحة والنقل والبيئة كانت كلها أقل من 4%، ولا أعتقد أن يمثل هذه الاعتمادات نستطيع أن نغير وضع تنموي منخرم منذ عشرات السنين وتفاوتت جهوي أتى عليه التقرير، هذا ما أتى عليه التقرير أن فيه انخرام وفيه تفاوت جهوي، ليس بهذا اعتمادات يمكننا أن نتقدم ونغير الواقع التنموي ونوعية الحياة في بلادنا، كان يمكن أن تكون الاعتمادات أكثر خاصة أن هذا الإقليم له من المميزات ومن الخصائص ما يجعله قادر أن يكون إحدى أهم رافعات التنمية والنمو في بلادنا.

ومن هنا أنزل هذه المقاربة على مستوى جهوي، كذلك هناك نقطة أخرى السيد الوزير وهو غياب الربط بين الأهداف والبرامج والمشاريع المبرمجة بشكل واضح ومحدد وخاصة في نوعية المشاريع وتاريخ إنجازها وآلية ذلك وهنا أنزل هذه المقاربة على جهة قابس وأنتم تعرفون السيد الوزير ما معنى جهة قابس، علما أن أغلب المشاريع الواردة هي مشاريع مجالس وزارية من 2015 و2019 و2020 أغلبها مشاريع قديمة.

تعلمون السيد الوزير، ما الذي عانتته جهة قابس من التهميش وعانت التسوييف وعانت المماطلة تقريبا في كل القرارات الوزارية، تقريبا لم ينفذ منها شيء إلى اليوم وتعلمون أن أكبر مشكلة في قابس هي مشكلة التلوث والصحة.

السيد الوزير، لقد شهدت قابس أكبر مسيرتين، الأولى في شهر نوفمبر سنة 2013، خرج فيها الطالب بكلية للطب ومستشفى جامعي، والثانية في شهر أكتوبر الفارط سنة 2025 وكانت مسيرة سلمية شعبية للمطالبة بحق الجهة في بيئة سليمة وهذه من أهم الاستحقاقات، ولكن للأسف لم يأتي بهم المخطط بشكل واضح وفيهم قرارات واضحة.

السيد الوزير ما يهم المواطن هو أن يجد في هذا المخطط أهم الاستحقاقات الدستورية من بيئة سليمة ومن حقه في الصحة ومن

حقه في النقل وحقه في الماء وحقه في التشغيل فكل هذا يبقى أرقاما لا تعنيه إذا لم تغير حياته.

ونحن نعلم واقع المالية العمومية، ولكن لا بد من رؤية واضحة، والزام بالتنفيذ...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم بو بكر بن يحيى، تفضل.

السيد بوبكر بن يحيى

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

في الحقيقة حتى نعطي ما ليقصر لقيصر وما لله لله، نقول بداية أن الوضع في تونس يعتبر وضع استثنائي ودقيق ويتطلب الكثير من التصالح بين الوظائف وبين مكونات المجتمع المدني والمنظمات الوطنية وغيرها من المسؤولين في الدولة وهذا مهم جدا لنتجاوز على الأقل بعض الهنات الموجودة.

ثانيا، أود التركيز وقد أكدت على هذا وأكد عليه مرة أخرى وهو أن مخطط التنمية 2026-2030 في الحقيقة غير قابل للنقاش أو غير قابل للتغيير أو غير قابل للتنقيح، بالتالي نحن بصدد مناقشة مخطط ثابت، ولكن المصادقة على المخطط أو عدم المصادقة عليه، هو عبارة عن إعطاء إذن لتنفيذ هذا المخطط للوظيفة التنفيذية التي اختارت أن تبرمج هذا المشروع بمعية المجالس المنتخبة وهي ما أطلق عليها بالمنهجية الجديدة على مستوى التصعيد التنموي، في النهاية سيتحملون هم مسؤولية ذلك في النهاية حتى إن منحهم المصادقة على هذا المخطط فعليكم أن يتحملوا مسؤوليتهم في تنفيذ هذا المشروع وستتابعهم في تنفيذ هذا المشروع، وسأقدم على الأقل بعض التعاطي البسيط مع الأرقام إن مخطط 2026-2080 عفا الخطأ مقصود 2026-2030 أقول أن لدينا 21100 مشروع هذه المشاريع تنقسم على ثلاث أجزاء: جزء متواصل مشاريع متواصلة وهي 6467 مشروعا وهذه المشاريع تتضمن أشغالا.

هذه الأشغال إما أنها قد توقفت لسبب أو لآخر إما أنها مشاريع مبرمة ولم تنفذ أو غير ذلك، ولدينا مشاريع من الوزارات وعددها 6121 مشروع تقريبا وهذه المشاريع مقترحة من الوزارات وقد اقترحت المجالس المحلية 8503 مشروع وهذه المشاريع إن لم تكن متطابقة مع رؤية الوظيفة التنفيذية في التنمية لما تم إدراجها، يمكن أن تكون أقل أو أكثر ولكن في النهاية 8503 مشروع إن هذه المشاريع البالغ عددها 8503 مشروع تتطابق في نهاية المطاف مع توجه الوظيفة التنفيذية في مجال التنمية ولذلك حتى عندما نتحدث عن منهجية جديدة، فإن هذه المنهجية الجديدة في الحقيقة مختلة لأنه يتم التركيز دائما على الإدارة لأن كفاءتنا موجودين في الإدارة ولأننا أردنا أن نعطي على الأقل جزء من المشاركة للمجالس المحلية التي يتم انتخابها ولكل المجالس التي يتم انتخابها ونحن كمجلس نواب الشعب منحناهم اليوم المصادقة دون المشاركة، هذا على الأقل بخصوص منوال التنمية.

ولكن أقول أن انتظارات المواطن اليوم ليست مخطط تنمية فلا يهتم المواطن كثيرا بما هو موجود بمخطط التنمية، ما يعني المواطن هي أشياء أخرى فالثورة قد قامت على شعار مركزي مهم وهو شغل-حرية-كرامة وطنية، فأين نحن اليوم من هذا الشعار بعد ستة عشر سنة أو سبعة عشر سنة، فلم يتم تحقيق اليوم أي جزء من هذا

الشعار، فمن بين انتظارات المواطن التونسي هي أن المواطن ينتظر التحكم في الأسعار والسيطرة على مسالك التوزيع والضرب بيد من حديد على كل من يعيث بقوت المواطنين وهذه مطالب يومية.

كما ينتظر المواطن توفير الأدوية الخصوصية الخاصة بالأمراض المزمنة والأدوية التي تهتم الأمراض الخبيثة والمحافظة على العلاقات التعاقدية بين "CNAM" وبين مسدي الخدمات وهذا أيضا جزء مهم، تحسين الأداء الإداري ومن المهم أيضا تخفيف الإجراءات وتقليص الأجل بالاعتماد على الرقمنة للتخلص من المحسوبية والرشوة والتعطيل المقصود والمنهج، كذلك توفير التغطية الصحية لكل المواطنين وخاصة منهم الفئات الضعيفة والفقيرة والمحدودة الدخل، باعتبارها الأكثر عرضة للأمراض نتيجة لسوء التغذية ولانعدام العيش اللائق وهذا لا يتطلب منوال تنموي، بل يتطلب قرارات ويتطلب قرارات جريئة ويحتاج إلى بعض التصحيح في الإجراءات المهمة وأهمها نعود ونقول دائما مهمة التعينات، لأنه عندما يتم تعيين على مستوى المسؤوليات العليا للدولة وفي الوظائف السياسية العليا للدولة يجب أن تكون تعيينات دقيقة وجيدة، أيضا إن التسميات على مستوى المسؤوليات الإدارية العليا للدولة هذا مهم، لماذا مهم؟ مهم لأنه يجب أن يكون المسؤول قادر على الفعل وعلى ردة الفعل وهنا يجب أن تكون لديه صلاحيات كاملة ودقيقة ومهمة ليتمكن تطبيق أي مشروع أو لتطبيق أي قرار على أرض الواقع وأن يتمظهر في شكل الدولة حتى يمكن للدولة أن تقوم بدورها وحاضرة في كل مجالات الدولة.

أما على المستوى الجهوي ورغم أن الوقت لا يسمح فإنني أقول أن نسبة البطالة بقبلي تقدر بـ 24.7% وأقول لن أطلب بالتخفيض في المشاريع المبرمجة ولكن ما أطلب به هو أن يكون هناك إمكانية لبعث بعض المشاريع الأخرى والتي يمكنها أن تساهم مساهمة كبرى في النسيج الاقتصادي في المنطقة والتي بإمكانها استيعاب عدد كبير وعدد هام من العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا ومن الدكاترة ومن العاطلين عن العمل الآخرين وغيرها، كان بإمكاننا إنجاز مشاريع مهمة على غرار مؤسسات النسيج المعدة كليا للتصدير، مؤسسات قطاع الغيار المعدة للتصدير، هذه المؤسسات هي مؤسسات مهمة قادرة على استيعاب آلاف العاطلين عن العمل بقبلي كما يمكن التوجه مباشرة إلى قرية قصر غيلان التي بإمكانها استيعاب عدد كبير وهام من العاطلين عن العمل بإجراءات سليمة ودقيقة وبالسعة في التدخل وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم الطاهر بن منصور، تفضل.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

في واقع الأمر لا نتاح لنا الفرصة كل يوم لمناقشة المنوال التنموي وإنما يكون ذلك مرة كل خمس سنوات وفي قراءة أفقية للمخطط المعروض أمامنا اليوم، أود أن أسجل الملاحظات التالية أنه بغض النظر عن كون التشاركية الفعلية في صياغة هذا المخطط قد بقيت مجرد شعار وأن المخطط لم ينجح في أن يجد تجسيده الفعلي على أرض الواقع، فإنه مع كامل احترامنا للمجالس المحلية باعتبارها الحلقة الأولى في صياغة المخطط وهي مجالس تم انتخابها بنسبة هامة

نذكر بها، بنسبة مشاركة في حدود 12%، أي بما يقارب 88% من التونسيين لم يكونوا ممثلين فعليا في هذا المخطط، كما أنه لم نشهد حوارا مجتمعيا حقيقيا حول صياغة هذا المخطط، يشارك فيه الخبراء والكفاءات الوطنية من المختصين ومن المنظمات والجامعات ومراكز البحث التونسية ولم نشهد كذلك ندوات أو حلقات نقاش في وسائل الإعلام أو في الفضاءات العامة، سواء على المستوى الجهوي أو المركزي.

وبغض النظر أيضا عن كون كلفة تمويل هذا المخطط، المقدرة بـ 102 ألف مليار، فإن الحكومة لم تفسر لنا مصادر تمويل هذه الميزانية وحتى عندما أشارت إلى أربعة مصادر للتمويل، فإنها لم تحدد نسبة مساهمة كل مصدر منها، خاصة في ظل الصعوبات التي تعرفها الميزانيات المتعاقبة والتي تشهد عجزا متزايدا بلغ على سبيل التذكير في ميزانية سنة 2026 بلغت 28 ألف مليار، كما لم تبين الحكومة أيضا المخاطر المحتملة ولا البدائل الممكنة في ظل التحولات الجيوسياسية الحادة التي يشهدها العالم والتي يتابعها الجميع سواء بخصوص ما يجري في أوكرانيا أو في منطقة الخليج العربي، وما ينجر عن ذلك من توترات عالمية ستكون لها حتما، انعكاسات سلبية جدا على إمدادات الطاقة وأسعارها وعلى تراجع الاستثمار الخارجي والداخلي وكل ذلك من شأنه أن يزيد حتما العبء على المالية العمومية وأن يجعلها المصدر الرئيسي للتمويل، رغم ما تعانيه بطبيعتها من ضغوطات كبيرة ناجمة عن شح الموارد من جهة وارتفاع خدمة الدين وتضخم كتلة الأجور وارتفاع نفقات الدعم.

وبغض النظر أيضا عن أن المخطط لم يقدم تصورا واضحا ودقيقا ومحددا زمنيا بخصوص كيفية الحد من المديونية والتخفيف من العبء الجبائي الذي بلغ حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي وبغض النظر كذلك عن غياب أي خطة واضحة لإنقاذ المؤسسات العمومية التي تعاني صعوبات مالية وهيكلية وتعتمد على دعم الدولة من جهة، من جهة أخرى فإن غياب تصور لإحداث ولإنشاء مشاريع كبرى منتجة وذات قيمة مضافة، من شأنها أن تساهم في رفع المداخيل غير الجبائية للدولة والحد من البطالة التي بلغت حوالي 15% وتجاوزت 24% في صفوف حاملي الشهادات العليا والتي تجاوزت 37% في صفوف الشباب.

لقد كنا نأمل أن نجد ضمن هذا المخطط على الأقل، مشروعا إنتاجيا ضخما واحدا في كل إقليم، يكون قادرا على أن يلعب دوره الحقيقي في دفع التنمية وتحريك الاقتصاد، إلا أنه مع الأسف حوالي 21 ألف مشروع وردت ضمن هذا المخطط لم تتمكن من تجاوز الحد الأدنى من البنية التحتية الأساسية من طرق وبنى ومسالك فلاحية وغيرها.

وبغض النظر أيضا عن كل ذلك، فإنني أعتقد أن هذا المخطط لم يتجاوز إعلانا للنوايا، لأنه يفتقد للهوية السياسية الواضحة، فما معنى ذلك؟ المقصود أن الحكومة لم تقدم لنا تصورا واضحا للمنهج التنموي الذي يقوم عليه هذا المخطط ومع الأسف، فمنذ ما يقارب خمسة عشر عاما، لا تزال البوصلة الاقتصادية لتونس غير واضحة، ولا نملك دستورا اقتصاديا يحدد الخيارات الكبرى، في حين أننا مطالبون اليوم بتوضيح الرؤية والمقاربة الاقتصادية، فهل ما زلنا متمسكين بالمنهج التنموي القائم على الليبرالية والمرتهن للصناديق والبنوك ومراكز القرار الدولية؟

رغم أن الخيارات الاقتصادية والاجتماعية أثبتت فشله في تحقيق النمو سواء في تونس وفي عديد الدول الأخرى، ولكن في اللحظة التي مازلنا فيها نعيش حالة من الارتباك، نجد أن العديد من الدول الإفريقية قد حسمت خياراتها وأصبحت تحقق نسب نمو تتراوح بين 6% و10%، بل وأكثر ولهذا فإن الشعارات التي ترفعها الحكومة اليوم بشأن البعد الاجتماعي للدولة والسيادة الوطنية والتعويل على الذات والعدالة الاجتماعية والجهوية واقتصاد المعرفة والتجديد وغيرها من كل تلك الشعارات الجميلة ستظل معلقة بين السماء والأرض ويكذبها...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلًا، إذا أرجو من السادة الزملاء الآتي ذكرهم الالتحاق بالقاعة من أجل أخذ الكلمة وهم: السيد الزميل رضا دلاعي كذلك السيد الزميل عبد الستار زارعي، السيد الزميل سامي الحاج عمر والسيد الزميل حاتم اللبائي.

الكلمة الآن إلى السيد الزميل المحترم مسعود قريرة تفضل.

السيد مسعود قريرة

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا السيد الوزير ومرافقيكم كوادر الدولة التونسية،

أما بعد، أثنى الجهد المبذول من أجل إعداد المخطط وبالتأكيد أن آلاف ساعات العمل بما يتخللها من نقاش وأتاعب وآمال تحملتها كل الأطراف من المجالس المحلية إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط، وصولا إلى هذه الجلسة.

أيها السادة والسيدات،

أيها الشعب التونسي،

أريد أن أذكر ببعض الجوانب القانونية ذات الصلة بإعداد المخطط ومسؤولية البرلمان في الإعداد والمصادقة:

أولا، التوجيهات الكبرى: طبقا لدستور البلاد ترجع صلاحيات وضع التوجيهات الكبرى للمخطط لرئيس الدولة حصريا، لا دخل للبرلمان فيها،

ثانيا، المرسوم عدد 1 سنة 2024، المؤرخ في 13 سبتمبر 2024 والمتعلق بتنظيم العلاقة بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم، لا يسند أي دور للبرلمان في إعداد المخطط، الأمر 177 لسنة 2025 المؤرخ في 4 أفريل 2025، الذي يسند للمجالس المحلية والجهوية ومجالس الجهات والأقاليم، التداول في مخططات التنمية تدعم هذا الخيار بمنشور رئيسة الحكومة عدد 10 المؤرخ في 22 نوفمبر 2025 والمتعلق بإعداد مخطط التنمية 2026-2030 ولا يحمل البرلمان أي مسؤولية في الإعداد.

وحيث لا وجود في هذه الضوابط والمحددات القانونية الملزمة، ما يجعل عضو مجلس النواب شريكا فاعلا في إعداد المخطط، إلا إذا تطلق أو تكرر عليه مجلس من المجالس بدعوة للحضور لا يسندها أي قانون وبالتالي قد يحضر ولا يمكن له النقاش أو التصويت، ثم يطالب مجلس النواب بالمصادقة تواتر، ثم المساهمة أجلا في المصادقة على القروض التي ستمول المخطط.

الإعداد والمحتوى: بعد آلاف ساعات العمل ومئات الجلسات، تجاوز عدد المشاريع المقترحة محليا 40,000، وهو رقم كبير جدا وبعد تدخل الوظيفة التنفيذية تم تحديد 21100 مشروع وحرر

المخطط في وثيقة تجاوز عدد صفحاتها الـ 700 وسلمت إلى مجلس النواب للاطلاع في ظرف وجيز، فنظم البرلمان أكاديمية برلمانية يوم 30 جوان ويومي 1 و2 جويلية بحضور وزارة الاقتصاد والتخطيط وكبار موظفي الدولة، ثم تولت مختلف لجان البرلمان الدراسة تحت سقف واحد، لا إضافة ولا نقصان للمشاريع المقترحة والتوجهات ويقتصر دورنا على الاطلاع وتقديم بعض النصائح والتوصيات والملاحظات، ثم رحل المخطط برمته إلى الجلسة مرفوقا بتوصياتها.

أيها السادة والسيدات،

سأقدم بعض التوصيات التي أراها ضرورية احتراماً لقانون البلاد، دستورا وأوامر رغم هناتها والحاجة لمراجعتها، فيما يتعلق بالمخطط، أعبر عن التزامي بها، وأكتفي بهذه الملاحظات:

تمكن المخطط من تشخيص وتوصيف الواقع بإطناب وتفاصيل دقيقة، وهذا عمل جيد، لكن لم يتعمق في الأسباب التي أفرزت هذا الواقع، بعضها تاريخي يرجع إلى عهد الاستعمار وبعضها خارجي وبعضها مجهول أو لم يفصح عنه والحكمة تقول إذا عرف السبب زال العجب وبالتالي يسهل الاهتمام إلى الحلول والعكس صحيح.

بين المخطط ارتفاع سقف مطالب الشعب التونسي ولم تصاح الوظيفة التنفيذية بمحدودية إمكانياتنا أمام هذه المطالب، مما جعل مختلف أجهزة الدولة في إخراج أمام المواطن.

لم يتعرض المخطط للمشاكل الديموغرافية والجال أن غاية المخططات خدمة الإنسان وحماية الذات البشرية، ضعف معدل الخصوبة للمرأة التونسية الذي بلغ 1.5 طفل، مما يحول دون تجديد المجتمع وبالتالي تناقص عدد التونسيين، ارتفاع معدل الأمية 17% بما يمثله من أخطار، الفراغ الديموغرافي في الإقليم الخامس الذي يمثل نصف مساحة البلاد، غياب البعد المغاربي في المخطط، خلاف الفصل السابع من الدستور، عدم وجود خطة واضحة للانفتاح على العالم الجديد دون التخلي عن علاقاتنا التاريخية القديمة، عدم وجود تصور لمقاومة آفة المخدرات والجريمة، عدم وجود تصور لمعالجة صندوق التعويض والشركات الوطنية المتعثرة مثل "Tunisair" و"CNCFT" لا تصور لحل مشكل الأراضي الاشتراكية والأراضي الدولية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد أمين الورغي، تفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة الإطارات المرافقة له من مختلف الوزارات،

قبل الدخول في مضمون مخطط التنمية 2026-2030 لا بد من تسجيل ملاحظة أساسية وهي أن مجلس نواب الشعب، المؤسسة المنتخبة من الشعب لم تشارك في صيغة هذا المخطط ولم تتم استشارته ولم يطلب منه مقترحات أو تصورات قبل إعداد هذه الوثيقة، اليوم نحن أمام وثيقة جاهزة للنقاش دون أن تكون لنا صلاحيات حقيقية لتعديله، حيث ينحصر دورنا في تقديم توصيات وملاحظات، وهنا يطرح سؤال جوهري حول مكانة المؤسسة التشريعية ودورها في المساهمة في رسم السياسات العمومية.

عند قراءة المخطط السيد الوزير، في اعتقادي أننا لسنا أمام مشروع تنمية بل أكثر، نحن أمام وثيقة للتوجهات العامة، لأن المشروع الحقيقي عند الحديث عن مشروع مخطط التنمية تكون له مقومات واضحة وهو تحديد قائمة المشاريع، مواقع الإنجاز، الكلفة المالية، مصادر التمويل، عدد المنتفعين، العقد الاقتصادي والاجتماعي من المشروع، الخدمات التي سيقدمها المشروع على المستوى المحلي وعلى المستوى الجهوي وما سيقدمه على المستوى الإقليمي، آجال التنفيذ ومؤشرات قياس النتائج، كل هذا لم نجده في الوثيقة التي وصلت إلينا وأن يتم الإعلان عن مشاريع دون هذه المعطيات، فلا يمكن أن تكون إلا مجرد نوايا تحتاج إلى ترجمة عملية دقيقة.

كما أن المجالس المحلية التي من المفروض أن تكون قريبة من مشاغل المواطنين والتي من المفروض أن تساهم في تحديد الأولويات لم تتمتع بالأجال الكافية للقيام بعمليات الصياغة والتأليف، أيضا نحن اليوم كمجلس نواب الشعب لم تمنح لنا الأجال الكافية لدراسة المخطط بهذا الحجم والعمق بما يستجيب لطموحات التونسيين.

من بين الأهداف المعلنة السيد الوزير لهذا المخطط، تحقيق العدالة بين الجهات وإعطاء الأولوية للمناطق الأقل تنمية، لكن عند تحليل مضمون المخطط، لم نجد أنه مطابق بهذا الشكل، لأنني لم أجد اليوم أن الجهات اليوم الأقل فقرا هي التي تتمتع أكثر بموارد مالية وبأكثر مشاريع تنموية.

إن العدالة الجهوية لا يمكن أن تكون مجرد شعارات، بل يجب أن تنطلق من مؤشرات واضحة، مؤشر التنمية حسب كل ولاية، ثم حسب كل معتمدية وتحديد الأولويات وفق درجة الحرمان والفقر ونقص التجهيزات، كان من المفترض أن تكون صياغة المخطط انطلاقا من الجهات الأقل تنمية نحو الجهات الأكثر حظا وليس العكس، حتى تصبح التنمية أداة لتقليص الفوارق لإعادة إنتاجها.

توصياتنا اليوم السيد الوزير، تنطلق من صلب مهامنا الرقابية والتشريعية، كلنا نعلم أن تونس تعاني من معضلة حقيقية والمتمثلة في طول الإجراءات، تعقيد المسالك الإدارية، تعطل المشاريع، هجرة الكفاءات نحو العاصمة أو نحو الخارج، لذلك فإنه من الأولويات العاجلة هي مراجعة قانون الصفقات العمومية لتسريع إنجاز المشاريع مع الحفاظ على الشفافية والحوكمة، مراجعة منظومة الوظيفة العمومية بما يسمح بجعل الإدارة أكثر نجاعة وقدرة على الإنجاز بما فيها سلم الأجور في الوظائف العليا، التفكير في إحداث صندوق سيادي وطني للتنمية تكون مهمته متابعة وتمويل وتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، وضمان عدم بقاء رهينة التعطيلات بين مختلف الأوراق الإدارية.

كما ندعو إلى احترام دور مجلس نواب الشعب ومكانته الدستورية، وخاصة عبر إشراك اللجان البرلمانية في مناقشة السياسات العمومية والتفاعل الجدي مع المبادرات التشريعية المقدمة من النواب، لأنها ليست مبادرات شخصية، بل هي نابعة من مشاكل المواطنين ومن انتظاراتهم اليومية.

أما على المستوى الرقابي فنطالب بتسريع الإجابات عن الأسئلة الكتابية والشفافية المقدمة من النواب، لأن الرقابة البرلمانية ليست إجراء شكليا، بل هي آلية لحسن سير الدولة، كما نقترح إحداث منصة وطنية للمتابعة تتضمن كل المشاريع المعلن عنها في مخطط التنمية، مع مراحل الإنجاز نسبية وتقدم آجال التنفيذ والجهات المكلفة، حتى يكون المواطن شريك في مراقبة تنفيذ الوعود، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إذا للسيد الزميل المحترم فخر الدين فضلون،
تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيدة الرئيسة،

التحية للسيد وزير الاقتصاد والتخطيط ولكافة الإطارات الممثلة
لمختلف الوزارات،

السيد الوزير، لا يمكنني الخوض في المسألة التخطيطية التنموية
الخماسية المقبلة، قبل أن أبلغ رسالة هي بمثابة الأمانة حملني إياها
أهالي ومتساكني جهة المنستير عامة، من خلال مختلف المجالس
التمثيلية وهي في شكل نداء ملح إلى السيد رئيس الجمهورية رأسا
وكذلك إليكم السيد الوزير.

مفاد هذه الرسالة هو ضرورة التدخل العاجل ومراجعة ما بلغنا
عن سحب جهة المنستير، ولاية المنستير من قائمة الجهات التي
ستتمتع بتمويلات البرنامج الجهوي للتنمية الخاص بسنة 2025
وخاصة أن الدولة التونسية اليوم، ترفع شعار العدالة الاجتماعية،
هذه الاعتمادات سيدي الرئيس هي موجبة للفئات الهشة، هي موجبة
لمن يحملون بالربط بالماء الصالح للشرب، بمن يرنون إلى الربط
بشبكة الكهرباء، بشبكة التطهير، بالتنوير بالطرق، فليس من
المعقول أن يتحمل هذا المواطن الذي ينتظر من الدولة الكثير
تداعيات، إجراءات أو التأخير هذا لا يعني المواطن ولا دخل للمواطن
فيه، وبالتالي ندعوكم السيد رئيس الجمهورية، أنتم من ترفعون هذا
الشعار الذي نحتفي ونفتخر به بين الأمم، العدالة الاجتماعية،
العدالة بين الجهات.

أغلق القوس وأمر إلى الحديث عن المخطط التنموي، في البداية لا
بد لي أن أؤمن هذا العمل وأن أذكر بأهم إيجابياته، وهو هذه الفلسفة
التي تحدثنا عنها، هاته الفلسفة التصاعدية التي رسخت مبدأ إرادة
الشعب وكلمة الشعب التي أصبحت تسمع اليوم من خلال مجالسه
المحلية، ولكننا اليوم السيد الوزير كما سبق وقلت واليوم أذكر بثلاثة
توصيات في مقدمتها، لا بد لنا اليوم من التركيز أو ضمان نجاح هذا
المخطط الذي أنا شخصيا متأكد أنه سيكون له الأثر الإيجابي، هذه
هي الموضوعية، هذا هو صوت الحق، ولكن لا بد لنا من صيانة بعض
الضمانات، أولا وفي مقدمتها هي الإصلاح الإداري الذي تحدثنا عنه
السيد الوزير، الرقمنة في أقرب وقت ممكن، لأن الإدارة اليوم لا بد من
مراجعة دوليها، لا بد من مراجعته المخطط الوظيفية حتى نعطي
الامكانيات لكفاءاتنا التي يمكن لها أن تقدم ما تقدم من إنجازات
بعيدا عن منطق الأقدمية وما إلى ذلك.

كذلك سيدي الوزير، هذا المخطط كما سبق وقلنا ونؤكد اليوم
على ضرورة أن نعقل وأن نحولكم التعليم في مختلف جوانبه تربية
وتكوين مهني وتعليم عالي، حتى نراهن على تحقيق النجاح المنتظر من
هذا المخطط في مستواه كما قلنا المتوسط والبعيد، بالتعويل على
الكفاءات، بالتعويل على تعليم غير منفصل كما هو اليوم عن واقعنا
وللأسف الشديد هو واقع لم نختره ولكن هو واقع نتاج لسياسات
متعاقبة لم تعطي للأسف الشديد الأهمية المستحقة لمجال التعليم،
لأنه لا يمكن أن نتحدث عن تطور وعن نهضة دون التفكير والتركيز،
وإعطاء الأولوية المطلقة لأهم المكونات التي تخلق العقل البشري
وتحدث التطور والنمو وهو التعليم.

في آخر كلمتي، أريد السيد الوزير أن أشد على أيديكم هذا العمل
الذي قدمتموه هو حقيقة عمل ممتاز، هذه الانطلاقة، هذا المنعرج
التاريخي الذي تشهده تونس وستشهد به الأجيال المقبلة، عاشت تونس
حرة، مستقلة، أبية أبد الدهر وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، الكلمة إذن للسيد الزميل المحترم سامي الحاج عمر،
تفضل.

السيد سامي الحاج عمر

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الدولة،

في البداية السيد الوزير وأخص بالذكر السيد المدير الجالس
خلفكم مباشرة، أضف صوتي إلى صوت الزميل النائب عن ولاية
المنستير فبخصوص برنامج التنمية الجهوية وجدنا هذه المرة إشكالا
بخصوصه، إذ إن المجلس الجهوي دراساته تعطلت وهو ما أدى إلى
تعطيل برنامجنا، في حين أننا في أمس الحاجة إليه حقيقة لا سيما في
ما يتعلق بالخدمات الصحية من ماء صالح للشرب والتطهير إلى غير
ذلك، لذلك أرجو منكم أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار وحتى إن طرأ
خطأ، لتجاوز هذا الخطأ ونطلب منكم تسهيل الإجراءات، فهذا طلب
من المجلس الجهوي الذي حملنا مسؤولية تبليغه إليكم، ونأمل أن يتم
أخذه بعين الاعتبار السيد المدير.

السيد الوزير، عند الاطلاع على مخطط هذه السنة مخطط
2026-2030 لا يمكنني إلا أن أتوجه إليكم بالشكر وإلى كل من عمل
معكم، على ما ورد فيه من تشخيص، فهذا التشخيص يعد نوع إذ تم
تشخيص حاجيات كل منطقة وما هي في حاجة إليه وما تعانيه من
نقائص، مع تقسيم الأقاليم، وهذا ما من شأنه تسهيل نوعا ما العمل
وهناك عمل قاموا به، ولكن العمل الكبير حقيقة قمت به سيادتكم
وقد قام به المديرين الذين يعملون معك والإطارات المرافقة لك، فهذا
العمل من الواضح تم إنجازه من قبل كفاءات مختصة.

ما يمكننا أن نقوله هنا هو أن المخطط التنموي يمثل حقيقة
الوظائف الاستراتيجية للدولة في مختلف القطاعات، غير أنه لتحقيق
أهداف مخطط التنمية هذا ذكرت سيادتكم أنه لا بد من الترفيع
التدريجي في حجم الاستثمار وخاصة الاستثمار الخاص، إلى جانب
تحسين مردودية المؤسسات العمومية أي دون وجود الثلاث ركائز التي
ذكرتها سيادتكم، لا يمكننا تحقيق أي شيء لأننا في حاجة إلى تعبئة
مالية لأن الاقتراض لا يمكنه أن يحقق شيء لذلك يجب بعث بؤادر
الاستثمار، وهنا السيد الوزير علينا حقيقة التيسير وحتى المصالح
المشتركة وتقربا كل مصالح الدولة قد شاركت في هذه الجلسة علينا
التفكير في اعتماد قدر أكبر من المرونة في التعامل مع المواطن وخاصة
مع أصحاب المؤسسات الصغرى والناشطين في القطاعات البسيطة،
من قطاع خاص فهناك مؤسسات خاصة صغرى توفر قوت شخصين
أو ثلاث أشخاص، علينا تقديم بعض التسهيلات بإيجاد أكثر مرونة
بخصوص استخراج الوثائق وخاصة في النظام الجبائي علينا التفكير
في قانون المالية القادم، في إصلاح جبائي لفائدة المؤسسات الصغرى.

كل هذا يمكن من توفير الأمن الغذائي والمائي والطاقي، وخاصة
يمكن من تحسين منظومتي التربية والصحة وخاصة الصحة فكل
العالم يشهد تغييرات، هناك أمراض السيد الوزير قلنا أنها لم تعد
موجودة تم تجاوزها، ولكن كما ترى هناك أمراض عادت إلى الظهور

من جديد مثل "أبيولا" إلى غير ذلك وهو ما يفرض علينا اتخاذ الاحتياطات اللازمة، فقد وجدنا أنفسنا أمام مشكل كبير بخصوص الأشخاص الذين اختاروا منظومة طبيب العائلة يجب إيجاد حل من قبل رئيس الجمهورية ومن قبل الجميع لهذه المنظومة، فبداية من يوم 13 لم تعد أي صيدلية أو أي طبيب أو أي مخبر تصوير مع أي مخبر تحليل يعمل بهذه المنظومة، ما الحل في ذلك، عليكم بإيجاد طريقة، هذا يتطلب إيجاد حل عاجل وهذا الأمر يتطلب استعجال النظر قبل النظر في مخطط التنمية.

السيد الوزير، سأركز حديثي الآن على إقليمنا وهو الإقليم الثالث الذي أنتهي إليه وتحديدًا ولاية المنستير، فإنه يضم 13790 مشروعًا منها 703 مشاريع محلية و137 مشروعًا جهويًا، و28 مشروعًا وطنيًا، وكنت أتمنى أن يكون عدد المشاريع الوطنية أكبر، لأنني أعلم ما معنى أن يكون مشروع وطني، فالمشروع الوطني يكون في العادة مبني على إستراتيجية صحيحة ودقيقة وتمس حقيقة كامل الأقاليم وكامل الجهات، لذلك نأمل أن تكون لدينا القدرة الفعلية الحقيقية على إنجاز هذه المشاريع، والتحدي الحقيقي هو في كيفية تحقيق كل هذه المشاريع وقد لفت نظركم سابقًا السيد الوزير إلى ضرورة إعطاء الأولوية للمشاريع المعطلة، وراسلتكم بشأن العديد من مشاريع القوانين المعطلة سابقًا ومنها مشاريع في قطاع التربية مثلاً، على غرار بناء مدرسة الشهيد سامي يوسف القسط الثاني من مدرسة شارع الحبيب بورقيبة وإنجاز المدرسة الإعدادية المصدور نتمنى أن يرى النور، كما يجب أن تحظى مشاريع البنية التحتية بالأولوية فعلينا تهذيب الأحياء ويجب أن نتحصل ولاية المنستير على نصيبها منها مدينة منزل النور، الوردانين وبنبله إلى غير ذلك.

ختامًا السيد الوزير، أؤكد أن نجاح هذا المخطط لا يقاس بكثرة أو بإنجاز المشاريع المرمجة حقيقة وإنما بمدى قدرتنا على إنجازها في الأجل المحددة ونرجو تقديم وعود في هذا السيد الوزير نأمل منكم أن تكونوا صادقين معنا ونطلب منك أن تكون بمثابة نائب الشعب الذي يعمل معنا تضغط على زر نعم أو لا في هذا المشروع، نريد الصدق في العمل نريد أن نكون حقيقة جديرين وقادرين على تحقيق ذلك وفي النهاية كل هذه المشاريع ستعود بالنفع على كل التونسيين والتونسيات وعلى كامل البلاد، وفقكم الله في هذا المشروع، شكرًا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرًا، إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم حاتم لباوي، تفضل.

السيد حاتم لباوي

شكرًا سيدي الرئيس ومرحبًا بالجميع،

أتمن صراحة ما قمت به من عمل شاق، كما أتمن صبركم هذه الأيام بين المجلسين، هي في النهاية توصيات بما أن هذا المخطط جاء ليعطينا الخطوط العريضة.

سأحدثكم سيدي الوزير على مشروع ربما ليس لديكم علم به هي القرية الاستشفائية السياحية ببولعابة هذه القرية، بدأت الدراسة بخصوصها سنة 2008 و2009 وقبل الخوض في الحديث، بولعابة تتميز بمياه حارة جوفية "les eaux hydrothermales" لذلك فإن هذه القرية استشفائية، سياحية، تم إعداد دراستها بالتوازي مع مشروع منطقة الحمامة، بمساحة تعد بحوالي 40 هكتار بمكونات محطة استشفائية مع فضاءات ملحقة مثل "les centres de massage" و"kiné"، فضاءات رياضية، إقامات عائلية، مساحات خضراء، أي هي مدينة أو قرية استشفائية، لكن في نفس الوقت قرية سياحية.

صراحة، هذا المشروع لو تتوجه وزارتك فيه هو مشروع مريح كثير للقصرين لا تعني المشاريع الصغرى، من تعبيد مسالك ريفيه وبعض الكيلومترات عندما نتحدث عن مشروع كبير بمثابة هذا المشروع لأنه سيغير وجهه بلد بأكمله أي أن السياحة الاستشفائية ستصبح موجودة والسياحة البيئية، علما وأن هذه المنطقة تتميز بمياه حارة، تتميز بزلول بعض الأمطار من الجبال الخضراء، نتمنى في مخططكم هذا، أو على الأقل مستقبلا، أن يتم برمجة هذا المشروع وأدعوكم للبحث في وزارتك ستجدون هذا المشروع القرية الاستشفائية السياحية ببولعابة.

ثم السيد الوزير، سبق وذكرت، نحن ندعوكم في كل مرة يقولون لنا "ARRU"، القصرين موجودة في المخطط السيد الوزير، مدينة القصرين، قلب المدينة يحتاج إلى العناية من حيث البنية التحتية والتعبيد، فهذه المدينة مازالت تعيش في سنوات الستينات، قلب المدينة مازال غير معبد وسبق أن ذكرت هذا ولكن أذكر لعل الذكرى تنفع، بعض المشاريع الأخرى المعطلة لا أدري هل أن هذه المشاريع تم إدراجها في المخطط أم لا، المسبح المغطى بالقصرين، هذا يعد أيضا مشروع رياضي كبير إلى يومنا هذا معطل بين المحكمة والتعطيل وفسخ العقود والولاية، نأمل أن يكون هناك تدخل من جنابكم ونتمنى أن يكون تدخل جذري حقيقي لينهي هذا الإشكال، الربط بالسكة الحديدية الخط 6 نحن نعلم أنه بصدد الإنجاز، لكن نعلم أنه سيصل إلى حدود الكاف، ولن يصل إلى القصرين، ففي إطار فك العزلة عندما يصل القطار للقصرين ففي هذا الوقت يمكننا الحديث عن منطقة صناعية ويصبح بإمكاننا الحديث عن الاستثمار ويمكننا الحديث عن خلق الثروة.

أجدد شكري لكم وترحابي بكم، أعانكم الله فيما تبقى من هذا المشوار.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرًا، إذن الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة ضحى السالمي، تفضلي.

السيدة ضحى السالمي

أية مفارقة هذه التي تجعلني أثناء الحملة الانتخابية مطالبة بتقديم برنامج اقتصادي بمثابة العقد بيني وبين المواطنين وفي صياغة المخطط التنموي أستثنى وأقصى من إعداد أو المشاركة في إعداد، أعتقد أن التشاركية هي شرط للنجاح والموضوعية حتى من حيث الشروط العلمية.

في علاقة بالمخطط أخشى السيد الوزير أن تكون المشكلة في تونس أننا أصبحنا نجيد كتابة المخططات أكثر من أن نجيد تنفيذها، فمنذ سنوات تتغير العناوين والأرقام والمعطيات لكن الثابت الوحيد الذي لا يتغير هو واقع المواطن.

اليوم لا أريد أن أناقش فقط ما كتب في هذا المخطط التنموي، بل أريد أن أقف على ما لم يتحقق في المخطط السابق لأن الدولة التي لا تتوقف عند أسباب التعطيل، ستعبد بالضرورة إنتاج التعطيل.

بلغت نسبة إنجاز الاستثمارات خلال الفترة السابقة 46.3% فقط وهذا يعني أن المشكل ليس في غياب المشاريع، بل في غياب القدرة على تحويلها من برامج وقرارات إلى واقع يلمسه المواطن. وفي تقديري من أهم أسباب هذا التعثر وسأسمي الأشياء بمسمياتها هو ممانعة وتلكو الحكومة في تحيين مجلة الصرف كمثال ومجلة الاستثمار ومجلة

البيئة ومجلة التهيئة الترابية ومراجعة قانون الصفقات العمومية ومنظومة الشراء العمومية وغيرها.

سيدي الوزير، هذه القوانين ليست مجرد نصوص إدارية أو تقنية، بل هي أدوات لصناعة التنمية وتحرير المبادرة وضمان نجاعة الإنفاق العمومي ولا يمكن أن نتظر نتائج مختلفة ونحن نستخدم الأدوات نفسها التي ساهمت في تعطيل النتائج السابقة، تم التأكيد أكثر من مرة على ضرورة إحداث ثورة تشريعية أصبحت اليوم شرطا لنجاح أي مخطط تنموي لأن النصوص المتقادمة والإجراءات المعقدة لا تعطّل الإدارة فقط بل تعطّل الاستثمار والمشاريع وحقوق المواطن في التنمية.

لذلك فأول ضمان حسب تقديري لنجاح مشروع مخطط التنمية 2026-2030 ليس فقط برمجة مشاريع جديدة، بل أولا إزالة العوائق التشريعية والاجرائية التي حالت دون تحقيق نسبة كبيرة من المشاريع في المخطط السابق.

النقطة الثانية التي اعتبرها جوهرية تتعلق بقدرة الدولة على تمويل هذا الطموح التنموي، نحن أمام مخطط يتحدث عن استثمارات تفوق 102 مليار دينار ويستهدف تحقيق نسبة نمو سنوية تقدر ب 4.2% وهنا يطرح السؤال المشروع على أي أساس بنيت هذه الفرضيات؟ هل سيقمت دراسات دقيقة للاستشراف والاستباق؟ هل تم أخذ التحولات الدولية بعين الاعتبار من ارتفاع أسعار الطاقة إلى الأزمات الجيوسياسية إلى تقلبات الأسواق العالمية؟ لا يمكن أن تقدم الافتراضات الاقتصادية على أنها يقينية.

التخطيط الحقيقي لا يقوم على النوايا وعلى الأمان، بل على سيناريوهات واضحة يراعى فيها المخاطر والفرص، كما أن سؤال التمويل يظل أيضا سؤال مركزي ففي ظل دين عمومي مرتفع حوالي 141.7 مليار دينار أي ما يفوق 80% من الناتج الداخلي الخام وعجز متواصل في المالية العمومية يناهز أو يفوق 28,000 مليار دينار وفي ظل محدودية الادخار الوطني من حق مجلس نواب الشعب أن يسأل من أين ستعني الموارد الضرورية لإنجاز هذه المشاريع؟

سيدي الوزير، صحيح تحدثت عن أربعة مصادر للتمويل لكن لم يتم توضيح الوزن النسبي لكل مصدر أو الآليات العملية لتعبئة هذه الموارد ولا مدى واقعية هذه الفرضيات في ظل الواقع...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إذن للسيد الزميل المحترم ياسين مامي، تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

في البداية نثمن المجهودات لإعداد هذا المخطط التي قامت بها كل المجالس المحلية الجهوية والإدارات العامة ومختلف المسؤولين ولابد من الإشارة أننا ناقش مخطط 2026-2030 في وقت أن نسبة تنفيذ المخطط السابق في حدود 40% بما أن المخطط تضمن العديد من المؤشرات سنقف أيضا على بعض المؤشرات التي تهم معتمدية الحمامات من ولاية نابل: مداخيل القباضة المالية بالحمامات سنة 2025 مداخيل جبائية 150 مليون دينار، مداخيل مثقلة 23 مليار، ستة أشهر من 2026 حوالي 80 مليار.

القباضة المالية بالحمامات هي القباضة الأولى من حيث المداخيل على مستوى ولاية نابل هي من بين 10 قباضات على مستوى الجمهورية

من بين 300 قباضة فكان الأخرى أن نجد بهذه المؤشرات أيضا أن يكون نصيب معتمدية الحمامات من التنمية في قدر مساهمة متساكني المدينة في القيام بواجباتهم الجبائية.

حين نمر إلى الأرقام التي تتعلق بولاية نابل ومعتمدية الحمامات نجد أن الولاية تساهم في الفلاحة في حدود 15% من الإنتاج الوطني في المقابل نجد أن المشاكل الكبيرة للفلاحين في الأمونيتر ومشاكل كبيرة في المياه، فالفلاح اليوم بعد أن كان هناك نقص في الآبار وفي المياه بعد عشر سنوات أو أكثر يقدم مطلبا لتجديد الرخصة، فيبقى ينتظر أشهرا عديدة ولم نتحدث عن الرخص الجديدة لحفر بئر عميقة ونصف عميقة فأين دعم الفلاح؟ وحين أقرأ مخطط تنمية أقول ما هو التوجه هنا؟ هل أن التوجه في الفلاحة وسندعم الفلاح؟ أم هل ندعم المادة "الشخمة" للتونسي والمواطن والرصيد البشري الذي نعول عليه؟ وهل سندعم المدرسة العمومية ونرجع المصعد الاجتماعي؟ حين أقرأ مخطط التنمية هل أجده يجيب عن أسئلة فكان التشخيص الذي تم تقديمه تشخيصا دقيقا جدا وبالأرقام ومعطيات لا يختلف فيها اثنان لكن أين نذهب؟ وما هي الاستراتيجية؟ فهي معومة ولا يمكن أن نحقق مخطط بـ "سوف وسنعمل" ولا يمكن أن ننشئ مخططا بهذا التعويم.

حين نتحدث عن السياحة فولاية نابل 22% من العائدات السياحية وفي المقابل بنية تحتية هشة، اليوم نتحدث عن النزل المغلقة عندنا في حدود 16 نزل مغلق في ولاية نابل وأغلبها مرهونة للبنك العمومي أو أن عليها متصرفون قضائيون وحين نجد مجلسا وزاريا وتوجه الدولة هو إحداث نزلا كبيرا في مدخل المنطقة السياحية ياسمين الحمامات وهو مدين للدولة اليوم بـ 80 مليار وهو تحت متصرف قضائي يعني نصرف مئات وآلاف المليارات في المنطقة السياحية ونترك نقطة سوداء مرتعا للفساد ووكرا للفوضى في العديد من المناطق في الحمامات وننتظر توجه دولة يتعلق بالنزل المغلقة ليس فقط دور وزارة السياحة أو غيرها وإنما ماذا سيكون توجهنا فيما يتعلق بالسياحة نظرا لأن عائداتها الكبيرة التي نتفاخر بها كل عام للاقتصاد الوطني.

حين نتحدث عن الصحة فولاية نابل اليوم الأخيرة في المرتبة 24 على مستوى الولايات في مؤشرات الصحة ونتحدث عن التجهيز والبنية التحتية، معتمدية الحمامات، بلدية سيدي الجديدي 80 كم من المسالك الفلاحية غير مهيئة وبالنسبة للمواطنين اليوم في الأرياف وحتى في كل مناطق الحمامات فإن التنمية في هذا المخطط هو هل تم إنجاز طريق أو التيار الكهربائي أو محطة نقل وبالنسبة لهم تلك هي التنمية الحقيقية.

نجد اليوم نصيب الفرد من الاستثمارات العمومية في مخطط التنمية لولاية نابل ألفي دينار للفرد على كامل المخطط في حين أن ولايات أخرى ساحلية عدد سكانها أقل منا ترتيبهم في التنمية أكثر منا والميزانية التي تم تخصيصها لهم أفضل منا...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد ضو، تفضل.

السيد محمد ضو

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والسيدات والسادة المديرين العامين بمختلف الوزارات الحاضرة معنا اليوم،

سيدي الوزير، ثم والواقع نحن اليوم أمام مشروع القانون المتعلق بالمصادقة على مخطط التنمية 2026-2030 أولا أريد أن أوضح أن السادة أعضاء مجلس نواب الشعب لم يشاركوا في إعداد هذا المخطط بل تم إعداده من طرف أعضاء المجالس المحلية والجهوية ثم مجلس الجهات والأقاليم بمرافقة من الإدارة وخاصة وزارة التخطيط والاقتصاد، لكن سيدي الوزير ما لوحظ في هذا المخطط أن هناك تفاوتاً كبيراً وكبيراً جداً بين الجهات، فبصفتي نائباً عن جهة مدنين سأحدث باسم أهالي مدنين البوابة الجنوبية للبلاد التونسية لأضع أمامكم في الواقع حقيقة مرة، مخططات تكتب بالحبر الوطني لكن للأسف تنفذ بمعايير جهوية تغيب فيها العدالة بين الجهات وتتجاهل أقصى الجنوب التونسي، أنا والله ما عدت أعرف سيدي الوزير "والله غالب" فالخارطة الجغرافية جعلتنا في أقصى الجنوب، لكننا تونسيون ومن حقنا أن نعيش وهناك فرق سيدي الوزير بين مواطن يسكن في ولاية مدنين ومواطن يسكن في الشمال وأنا جد متأكد أن التونسيون لسنا سواسية بل درجات وقلت لك في كل شيء حتى المرافق التي يتمتع بها مواطن في جهة أخرى لا يتمتع بها مواطن في مدنين وهذا مؤسف جدا وهذا شيء يبكي والله وينطق الحجر.

أيضا سيدي الوزير، المشاكل عديدة وعديدة جدا في مدنين بصفة عامة وسأحدث عن معتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف، للأمانة تراكم في عديد المشاكل وفي جل القطاعات ويعاقب المواطن والفلاح بقوة القانون في حقه بالانتفاع بالماء في سنة 1987 صدر قانون جائر يقضي بتحجير حفر الآبار في هذه الربوع فهل مازلنا نعمل بقوانين 1987؟ أين وزارة الفلاحة؟ والله مؤسف جدا فتلك الربوع هي ربوع أرض فلاحية وتجد المواطن هناك والفلاح لا حق له في حفر الآبار وقد صادقنا سيدي الوزير في مجلس نواب الشعب في الميزانية على قانون يقضي بتخصيص نعطيته للناس الذين حفروا من قبل آبارا عشوائية، لكن للأسف مازلنا ننتظر متى ستصدر الأوامر الترتيبية إلى حد هذه اللحظة.

صحيح أن ولاية مدنين شهدت نقلة نوعية في قطاع الصحة لكن هناك نقص حاد جدا في الأطباء سيدي الوزير، ذهبت الأسبوع الفارط في زيارة للمستشفى المحلي بسيدي مخلوف وجدت طبيبين يعملان وللأسف معتمدية فيها 13 مركز صحة أساسية يعمل بها طبيبان وعندهم الاستعجالي والكشف فكيف سيعملان؟ فلا يتمتعون بالعطل السنوية؟ للأمانة هناك القليل من الاجتهاد واجتهاد كبير من السيد المدير الجهوي لكننا كلها حلول ترقيعية مثل جلب طبيب آخر فلماذا؟ وهذا من حقنا في مدنين وفي بلدية بوغرارة تضم 10 آلاف ساكن...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم باديس بالحاج علي. تفضل.

السيد باديس بالحاج علي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا مجددا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له وكافة إدارات مختلف الوزارات والحكومة،

في البداية أريد أن أعرج أن هذه المصافحة الرابعة لنا اليوم في الجلسة العامة بعد ثلاث جلسات سابقة لمناقشة المخطط التنموي على أهميته باعتباره الوثيقة التي ستحدد السياسة التنموية للدولة التونسية خلال السنوات المقبلة أربع أو خمس سنوات المقبلة ولم نتعرض في الحقيقة الى قائمة المشاريع بالتفاصيل وبالذقة اللازمة

وحتى التقرير الذي تلي اليوم في الجلسة العامة هو تقرير تأليفي مختصر ولا أعرف هل أن الشعب التونسي اليوم الذي يشاهدنا عنده فكرة شاملة ودقيقة على المخطط المطالبين أن نصادق عليه اليوم وكما ذكر الاخوة ليست عندنا إمكانية تنقيحه والذي أنجز طبعاً مع المجالس المحلية والجهوية والإقليمية ومع سيادتكم أيضاً والأكد أن المجهود مضمّن والعمل كبير للخروج بهذه الوثيقة.

أمر مباشرة إلى الشأن الجهوي والجهة التي أمثلها وهي جزيرة جربة ويمكن أن أقول أن الثلاثة مشاريع الكبرى الاستراتيجية التي تهم جزيرة جربة وصحيح أنها موجودة ومدرجة في المخطط وهي أولاً جسر أجيم الجرف وتوسعة محطة تحلية مياه البحر ووحدّة تثمين النفايات، لكن هذه المشاريع الثلاثة ليست جديدة لم ترمج الآن ولم نفكر فيها الآن ولم نبدأ المطالبة بها الآن على الأقل أنا أطالب بنفس المشاريع في المجلس منذ ثلاث سنوات، وعلى مستوى مشروع الجسر فقد اكتملت الدراسات و نطالب بها منذ خمس سنوات واستوفت وقتها و اكتملت الدراسات و ننتظر التمويل منذ ثلاث سنوات على مستوى الحكومة و نتباحث في إيجاد جهات مانحة لتمويل مشروع بهذا الحجم وأكّدت لي السيدة رئيسة الحكومة شخصياً في الحقيقة على الأقل أنها تؤمن بهذا المشروع و متشبّثة به و بإنجازه لكن خلال ثلاث سنوات إذا لم نجد جهات تمويل أجنبية ولا شراكات قطاع عام وقطاع خاص ما المانع؟ واليوم تقول لي أدرجناه في المخطط مهم وإيجابي ويجب أن يكون مدرجا في المخطط حتى نأخذ في الاعتبار برمجة رصد الاعتمادات في الميزانيات المقبلة صحيح، لكن إذا لم نتوصل لشراكات خارجية أو جهات مانحة أجنبية فلا مبرر لكي لا نبرمجه على أقساط في ميزانية الدولة في حد ذاتها واليوم نتحدث عن مخطط خماسي لأربع أو خمس سنوات ويمكن أن نبرمج له الاعتمادات المالية على مدى هذا المخطط في خمس سنوات وليس في سنة فقط.

ثانياً، محطة وحدة تثمين النفايات اعتماداتها مرصودة والأموال جاهزة ولا تثقل ميزانية الدولة ونعرف أنها ليست من ميزانية الدولة من جهات مانحة ومن المفروض أن تكون دخلت حيز الاستغلال في شهر مارس ووقع التعطيل وفي جوان قيل لنا في جويلية ونحن الآن في جويلية ونتابع الموضوع ونعرف أننا سندخله في الإنجاز عن قريب إن شاء الله لكن أيضاً موجودة في المخطط ولا تستحق التمويل فتمويلها موجود، مخطط على خمس سنوات وهي ستقع حالا يعني في هذا الشهر أو الشهر المقبل على أقصى تقدير فما الجدوى من إدراجها في المخطط؟

ثالثاً، توسعة محطة تحلية مياه البحر وهو مشكل حارق اليوم، الآن ونحن نتحدث وموجودون هنا في جربة فإن أكبر مشكل هو انقطاع الماء وقد وضعنا في المخطط لكن الأهم أن نجد الاعتمادات المرصودة لإنجاز هذه التوسعة في قانون المالية القادم لحل المشكل إذا لم نتمكن على الأقل في هذه السنة فعلى أقصى تقدير في العام القادم وصحيح أنه مخطط خماسي، لكن إذا انتظرنا خمس سنوات دراسة وخمس سنوات برمجة وخمس سنوات إنجاز السيد الوزير، فالشعب التونسي لم يبق عنده خمس سنوات أخرى حتى يصبر وينتظر الإنجاز الفعلي للمشاريع التي نتحدث عنها، يجب أن نرى في مشروع أو مشاريع قوانين المالية القادمة الأموال المرصودة للمشاريع المدرجة الآن في هذا المخطط ولم يعد بإمكاننا أن ننتظر ونتحدث عن اختناق...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد الستار الزارعي. تفضل.

السيد عبد الستار الزارعي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا،

سادتي الكرام،

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

السادة ممثلي جميع الوزارات،

انتبهوا لنا قليلا من فضلكم حتى نتحدث معكم بكلام مهم ولن أدخل في التفاصيل، موضوعنا اليوم هو مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على مخطط التنمية 2026-2030 ولن أتعمق في الأرقام وفي المشاريع وفي عملية توزيعها على مستوى الجمهورية هل هي عادلة أم غير عادلة إلى درجة أنني رأيت وكأنها ستصبح معركة أخرى جهوية وهذا ما لا نريده ولا نتمناه لتونس وشعبها.

سادتي الكرام، لا أتصور أن يكون فيكم مواطن اليوم سواء وزير ولا مدير عام ولا نائب لنا تحت هذه القبة لا يعرف وضعنا الاقتصادي والاجتماعي اليوم للشعب التونسي الذي منذ 17 ديسمبر 2010 حين أقيمت ما يسمى بثورة إلى تاريخ اليوم ونحن نتخبط سيدي الوزير.

يمكن اليوم هو أول مرة في تاريخ تونس وهي تجربة جديدة في مسألة التنمية ولو كنت مخطئا صوبني السيد الوزير ألا وهو البناء القاعدي هل هو صحيح أم أنني مخطئ؟ وبالمناسبة نشكر السادة أعضاء المجالس المحلية في كل الجمهورية الذين قاموا بعمل جبار وقاموا باستشارات للمواطنين واتفقوا على برنامج معين وهذا لأول مرة في تاريخ تونس والمسألة الجيدة أن البناء القاعدي هذا الذي انطلق من المواطن نفسه إلى المركزي والمفروض فيه أن هذا المشروع أو برنامج التنمية هذا غير مسقط من الحكومة انطلق من المواطن نفسه الذي يمثلته عضو المجلس المحلي وأعضاء المجالس المحلية في كل تونس غير راضين على هذا المشروع وأنت قمت بجلسات استماع مع المجلس الوطني وهم غير راضين وسمعت أن السادة النواب غير راضين وأنا لا أقول فتنة إنما هذا نقاش وحوار بناء وما هي الغاية؟ هي أن نخرج بتونس إلى بر الأمان متى؟ وبأي آلية وأي طريقة؟

يا سيدي الوزير، كم من مرة حملت لك رسالة؟ واليوم نظامنا هو نظام رئاسي والسيد رئيس الجمهورية هو الذي يعين الحكومة وأصبحت أشفق عليكم فقد هاجموكم كثيرا وهناك من اتهمكم بأنكم خونة مثلما فعلوا معنا كأعضاء مجلس النواب لدرجة أنني أحس وكأنها ستكون هناك فتنة وأقول لك يا سيدي وزير الاقتصاد والتخطيط هذه رسالة أخرى أحملك إياها إلى رئاسة الحكومة وإلى السيد رئيس الجمهورية فهي بلادنا واصبحنا خائفين، نحن أيضا كأعضاء مجلس النواب وأتحدث عن نفسي على الأقل فإنني أحاول أن أحافظ على السلم الاجتماعي لأن وضعنا الاقتصادي والاجتماعي لا يبشر بخير ونقول هذا الكلام وأعيدها لأكثر من مرة إنني لا أخوف ولا أشيطان ولا أجيئ إنما أضع الحكومة والسادة النواب والسيد رئيس الجمهورية أمام الأمر الواقع "بالعربي" نحن نتأخر ولا نتقدم ففي 17 ديسمبر أول شعار تضعه هو الشغل والحرية والكرامة الوطنية وهذا يتحقق يا سيدي الوزير بمخطط تنمية علمي وموضوعي وعقلاني وعادل فغايتنا تونس وشعبها...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة إذن للسيد الزميل المحترم فوزي الدعاس، تفضل.

السيد فوزي الدعاس

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير والوفد الحكومي المرافق له،

من المفروض أننا نناقش اليوم رؤية دولة كاملة ونقيم سنوات من الوعود التي لم تتحول إلى إنجازات وبكل صراحة هذا المخطط لا يعكس حجم الأزمة التي تعيشها البلاد ولا يجيب عن الأسئلة الحقيقية التي يطرحها التونسيون، هو مخطط يفتقد إلى الجرأة ويفتقد إلى الرؤية ويفتقد قبل كل شيء إلى القدرة على إقناع المواطنين بأن الدولة تعرف إلى أين تتجه.

السيد الرئيس، المشكل لم يعد في التشخيص كلنا نعرف أن الاقتصاد يعاني والاستثمار في تراجع ونسب البطالة مرتفعة وأن المؤسسات العمومية تعيش صعوبات وأن المقدرة الشرائية للمواطن تهازل يوما بعد يوم لكن أين الحلول؟ أين البرامج؟ أين الإصلاحات المرفقة بأجال واضحة ومؤشرات قابلة للقياس؟

ما نراه في هذا المخطط هو إعادة إنتاج لنفس اللغة التي سمعها التونسيون طوال السنوات الماضية عناوين كبيرة وشعارات براقية إنشاء، لغو دون آليات تنفيذ ودون تحديد للمسؤوليات لا يمكن أن نبني دولة بالشعارات.

لا يمكن أن نقنع الشباب بالأمل ونحن لا نقدم له مشروعا واضحا للتشغيل ولا يمكن أن نتحدث عن العدالة الاجتماعية بينما نتعمق الفوارق بين الجهات سنة بعد أخرى ولا يمكن أن نتحدث عن السيادة الوطنية بينما الدولة عاجزة عن فرض سياساتها التنموية على كامل تراب الجمهورية.

السيد الرئيس، لا بد اليوم من تحمل المسؤوليات السياسية كاملة، رئيس الجمهورية هو صاحب المشروع السياسي وهو الذي قدم نفسه للشعب باعتباره من سيقود القطيعة مع المنظومة القديمة وهو من يضبط السياسة العامة للدولة ويحدد اختياراتها السياسية بنص الدستور وهو الذي اختار أغلب المسؤولين الذين يقودون مؤسسات الدولة اليوم وعندما لا يتحقق التغيير الموعود وعندما تتعطل المشاريع وعندما يبقى الأداء الإداري ضعيفا فإنه لا يمكن تحميل المسؤولية السياسية دائما للغير.

التعينات ليست مجرد أسماء، بل هي اختيارات سياسية وعندما تكون الاختيارات غير قادرة على إدارة الملفات الكبرى فإن النتيجة الطبيعية هي التخبط وتعطل المشاريع وإهدار الوقت وخيبة أمل للمواطنين.

كان الشعب ينتظر رجال دولة يصنعون الفارق فإذا به يجد إدارة تدير اليوم بيومه دون رؤية استراتيجية ودون قدرة على تحويل الإرادة السياسية إلى نتائج ملموسة.

السيد الرئيس، انظروا إلى مختلف القطاعات: في الاقتصاد لا توجد ديناميكية حقيقية للاستثمار.

في التشغيل لا تزال آلاف العائلات تنتظر حلا حقيقيا.

في الصحة تتواصل معاناة المواطنين مع نقص الخدمات والتجهيزات والإطارات.

في النقل يعيش المواطن يوميا أزمة تنقل لا تليق بدولة تحترم مواطنيها.

في الفلاحة يواجه الفلاح وحده ارتفاع الكلفة وشح المياه وغياب الإحاطة.

في البيئة تتراكم المشاكل دون حلول جذرية.

وفي الإدارة ما تزال البيروقراطية تقتل المبادرة والاستثمار.

إذا كانت هذه القطاعات تعاني في الوقت نفسه فالمشكل لم يعد قطاعيا، بل أصبح أزمة حوكمة وأزمة تخطيط وأزمة تنفيذ أما على المستوى الجهوي فإن ما جاء في مخطط التنمية بخصوص الحامة والحامة الغربية لا يمكن اعتباره استجابة لتطلعات الأهالي، 7 مشاريع فقط 6 منها في الحامة ومشروع يتيم في الحامة الغربية هل هذا هو نصيب جهة قدمت الكثير للوطن؟ هل هذا هو التقدير لمنطقة لها تاريخ نضالي طويل وكانت دائما في الصفوف الأولى للدفاع عن الحرية والكرامة الوطنية؟ الحامة لا تطلب امتيازات، بل تطلب حقها تطلب مستشفى يليق بمواطنيها وبنية تحتية تحترم كرامة سكانها وحلولا جذرية للمشاكل البيئية ودعم حقيقيا للفلاحة والمياه والاستثمار ومشاريع تخلق الثروة ومواطن الشغل لا مجرد عناوين تصنع وتوضع داخل الوثيقة ثم تنسى بعد المصادقة عليها.

إن أبناء الحامة والحامة الغربية تعبوا من الوعود ومن الخطابات ومن رؤية جهتهم خارج أولويات الدولة في كل مرة.

هذا المخطط لا يعكس تاريخ الجهة ولا إمكانياتها ولا انتظارات شبابها ولهذا فإننا نعتبر أن هذا المخطط بصيغته الحالية لا يستجيب لحجم التحديات الوطنية ولا يعكس طموحات الجهات ولا يؤسس لتنمية عادلة وشاملة ولذلك لا يمكننا منحه ثقتنا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إذن للسيد الزميل المحترم حمادي العشاري الغيلاني، تفضل.

السيد حمادي العشاري الغيلاني

شكرا رئيسة،

مرحبا بك السيد الوزير والسيدات والسادة سامي إدارات الدولة على اختلاف مواقعهم وعلى اختلاف وزاراتهم،

في حقيقة الأمر أنا اليوم حاضر لأناقش مخططا وطنيا للتنمية في إطار دولة موحدة عندها تقسيم ترابي ومجالي مخصوص يعكس سياسات تنمية تهدف جميعا إلى تحقيقها، على الأقل أحاول أن أفهم معكم هذا المخطط ومحتواه وأهدافه حتى يمكن أن يفهم المواطنون معنا فحين أتصفح هذا المشروع أمر لبعض الأرقام التي نأمل أن نحققها فأجد مثلا نسبة النمو 4.2 في أفق 2030 وأعرف انعكاسات نسبة النمو على التشغيل وعلى خلق الثروة وما إلى ذلك.

الحد من الفقر من نسبة 17 فاصل إلى 16 فاصل.

التنقيص في استعمال الطاقة الأولية بنسبة 35 بالمائة في أفق 2030.

الطاقة البديلة في المزيج الطاقى بنسبة 30% ونعرف الانعكاسات المالية لكل هذا على ميزانية الدولة وما إلى ذلك وحين أرى أيضا مثلا في آخر الأرقام ونجد أن مصادر تمويل هذه المشاريع هي ميزانية الدولة والمؤسسات العمومية والشراكة نجد 61% على ميزانية الدولة و31% على المؤسسات العمومية وهي أيضا في حاجة للهيكلة ونود أيضا أن نتطلع بدورها هذا ونجد قرابة 8% الشراكة بين القطاع العام والخاص، وهذا ما يعكس بعض الشعارات المرفوعة وهي السيادة الوطنية والتعويل على الذات من خلال تثمين مواردنا وحسن التصرف فيها وإنتاج سلاسل القيمة ولا أريد أن أدخل هذا كله موجود في المسألة.

أعود للمشاريع قلت بأن المخطط هو التصور أناس يخططون على مدى بعيد كأعداد تقديرات ميزانية فهل حين نقول نناقش مشروع الميزانية سأدخل 500 مليار يعني أنها ستكون غدا 500 مليار إنما أعد تقديرات في ضوء مؤشرات موجودة حتى أتمكن من أن أحققها وفي التنفيذ تقع متغيرات ومؤشرات تدخل وتخرج وما إلى ذلك فتصبح الميزانية قابلة للتعديل والتغيير والتحيين مثل المخطط لأنه مخطط متغير على مدى خمس سنوات في ظهور عراقيل وما إلى ذلك أو أزمة وقابل للتحسين وللمراجعة وما إلى ذلك.

أمر أيضا إلى مسألة بسيطة هي أننا حين نتحدث عن المشاريع قلت بأن مخطط التنمية فيه رؤية وفيه مبادئ عامة وسياسات تنمية ومشاريع قابلة للتنفيذ وحين أتحدث وأقول 14,858 مشروع محلي و3500 جهوي على الأقل نتحدث عن المحلي والجهوي فإن هذه المشاريع موجودة وعندها بطاقة مشروع ومكانها معروف وكذلك اعتماداتها والناس المستهدفة ومن يتابع المجالس المحلية والجهوية لديه كتيبات، يمكن أنها لم تظهر في هذا التقديم إشارة في إطار السياسات لبعض المشاريع يمكن أنه غطى أن لكل واحد في جهته عنده مشروعان أو ثلاثة مشاريع ولكن عندي بعض التحفظات في علاقة بما هو نظري في علاقة بمؤشر الإنجاز وفي الحقيقة حين نستعرض تجاربنا القريبة هنا وحين نتحدث عن مؤشر الإنجاز بالنسبة لي هذا هو الذي تكون فيه الفائدة ونبحث عن المعطلات والتي تعرقل التنمية ولا تنجز المشاريع في وقتها ونتحدث على مسائل تشريعية وسأتحدث عن قانون الاستثمار مثلا في المجال الفلاحي، مثلا فلاح شاب سيقدم تصريحاً لأخذ جرار ويقوم بكل الإجراءات ويجد نفسه مطالبا بأن يقدم مطلباً في التمتع بالمنحة وإذا تجاوزت يوما فلا يحصل عليها فهذه بيروقراطية إدارية.

نمر مثلا للقطاع الصناعي فتجد التشجيعات والحوافز على الانتصاب في مناطق التنمية الجهوية مثلا اللجان التي تعمل أو تصادق على هذه التشجيعات مرة واثنين وثلاث لا تجتمع لأن المسؤول الذي يمثل وزارة معينة ليس حاضرا فأجد أن الأجل المقرر لي قد انقضى فأغیر فصل وما إلى ذلك فأجد صاحب المشروع...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد منصف معلول.

السيد منصف معلول

شكرا سيدي الرئيس،

ونرحب بالسيد الوزير والإطار المرافق،

نتنظر من هذا المخطط تحقيق تطلعات وآمال الشعب وأن يغير حال العباد والبلاد إلى الأحسن وذلك متعلق بمدى تنفيذه على أرض الواقع في الأوقات المتفق عليه وفي آجالها والا ستبقى استراتيجية ينفذ منها ما أمكن، فإذا اطلعنا على هذا المخطط بالأرقام مقارنة بالجهات فلن نجد عدالة بين جهتي وغيرها حقيقة فإننا نعاني من سياسات التهميش المتعاقبة وندعوكم لتعديل ذلك.

سيدي الوزير، يعاني المواطن من إشكاليات كثيرة بولاية تطاوين وأولها الانقطاع المتواصل للماء خمس سنوات وأكثر في بعض الجهات، الوضع كارثي ونهنا كثيرا لذلك وطلبنا وراسلنا وأعلمنا كل المسؤولين على المستوى المركزي والجهوي، فالأمر متعلق بالحياة وكرامة المواطن الذي يستغيث ولا من مجيب حتى موعد اللقاء بالوزير يقع الرد عليه أحيانا بعد سنة وأكثر وأحيانا لا يقع الرد على ذلك فهل انتهت حلول

الأرض؟ وهل هذه هي العدالة الاجتماعية؟ فالتنمية العادلة مغالطة والتنمية في جتي تتراوح مكانها حيناً فوق الصفر وأحياناً تحته.

لا يتم خلاص أعوان شركة البستنة إلا بعد احتجاجات للمطالبة بحقوقهم بعد ثلاثة أشهر وبدون خلاص ما المقصود من هذا سيدي الوزير؟ والحديث هنا موجه إلى كافة الحكومة، لا أظن أنكم تقبلون التأخير في أجوركم حتى ثلاثة أيام ولا نقول ثلاثة أشهر فهذا عيب في دولة القانون والمؤسسات، طالبنا ونطالب مجدداً بتغيير سياسة التهميش الممنهج تجاه ولاية تطاوين فنحن تونسيون علينا واجبات ولنا حقوق ووطننا تونس العزيزة.

سيدي الوزير، كذلك الأراضي الاشتراكية بلا حلول لعقود، طالبنا وطالب كل أهالي الجهة بحلول فهي رهينة قرارات مركزية ساهمت في تعطيل الاستثمار وبعث المشاريع الفلاحية والصناعية المساهمة في النمو الاقتصادي وتقليص البطالة بالجهة وغيرها.

سيدي الوزير، طالبنا الجهات المعنية بإحداث معبر مشهد صالح قريب من مركز الولاية يقرب التنقل والتبادل التجاري فهو مطلب شعبي لعقود نطلب من حضرتكم التفاعل معه وتمكين الجهة من متنفس اقتصادي وسياحي.

سيدي الوزير، إن العدالة بين الجهات لا تزيد إلا في ثقة الشعب بحكومته ومؤسساتها فهذا ما نطمح له ونكرسه بين المجتمع وضمان الحق في الشغل والحرية والكرامة الوطنية وشكراً لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً النائبة المحترمة السيدة هالة جاب الله.

السيدة هالة جاب الله

شكراً سيدي الرئيس،

مرحباً السيد الوزير والإطارات المرافقة،

اليوم نختم مناقشة مخطط التنمية بمجلس نواب الشعب وكنا تابعنا المخطط هذا في عدة جلسات بكل تمنع ولا حظنا ان هناك نفس التوجه القديم يعني لا نرى خيارات اقتصادية جديدة تذكر، مخطط مشاريع معطلة ودراسات لا ترتقي لانتظارات المواطنين، شعارات كبرى أمام تحديات مالية كبرى في الإنجاز.

سأتحدث عن ولاية سوسة وهي من أهم الأقطاب الاقتصادية ومن أعلى الولايات مساهمة في الناتج الداخلي الخام إلا أننا نجد نصيب الفرد فيها في الاستثمار في ذيل الترتيب بين الولايات منذ عدة سنوات وهنا نتساءل عن مدى اعتماد عدد السكان والفئات العمرية وعن مدى اعتماد المردودية الاقتصادية في توزيع الاستثمارات الموجهة.

أغلب المشاريع الموجهة لولاية سوسة في هذا المخطط هي مشاريع استهلاكية صغرى، صيانة، تهيئة وعدد المشاريع كبير جداً 830 مشروع وكلفتها 1500 مليون في المخطط 2026-2030 يعني مشاريع لا ترفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ولا تخلق قيمة مضافة في الجهة ولا تزيد من نسبة الصادرات، في المقابل غابت المشاريع الهيكلية الكبرى، مشاريع معطلة مثل ميناء النفيضة ولا توجد وحدات تكنولوجية دولية جديدة ولا مشاريع للفلاحة الذكية ولا محطات لوجستية أخرى كبرى.

نقل معطل، وحدات صناعية وطنية مغلقة مثل "AMS" ومعمل سيدي بوعلي كما لا توجد محاولات كبرى ولا برامج للطاقة الزرقاء وهنا نرى عدم توازن إذا قارنا مساهمة الولاية في الاقتصاد الوطني وما

تمثله من محرك نمو وطني وهي تحتاج استثمارات كبرى ودعم ولاية سوسة والمحافظة على مكتسباتها لا يمس من العدالة الجهوية والاجتماعية، بل يمثل رافعة للنمو الوطني.

بالنسبة إلى معتمدية سوسة الرياض، قطب حضاري متكامل كبرت كثيراً تمثل قرابة خمس عدد سكان ولاية سوسة وتبعد 5 كيلومتر فقط عن قلب ولاية سوسة إلا أنها مازالت تحتاج استثمارات نوعيه تواكب النمو الاقتصادي الذي عاشته وكنا ننتظر تطوير النقل وإحداث مناطق أنشطة اقتصادية وتعزيز المؤسسات الصحية والتربوية التي تكون حالتها متردية جداً وتحديث عدة مرات عن المؤسسات التربوية خاصة واستكمال تهيئة الأحياء الشعبية، حمام معروف يونس عوانه أحياء لحد الآن دون تطهير ودون ماء صالح للشرب وهم استعاروا الماء والكهرباء كما لا توجد طرقات وهم عاجزون عن استكمال تعبيد طريق على "PRD" فيه 150 م وإلى حد الآن الناس فمن فضلكم تنقلوا لهم السيد المدير العام للصوناد وسترون كيف أن الناس ما زالوا يشربون من البراميل ومن "citernes" والحالة التي يعيشون فيها واليوم يقولون لي أنه من كثرة الفضلات فإن هناك الافاعي والحشرات.

كما كنا أيضاً ننتظر إحداث مزيد من فضاءات الشباب والرياضة خاصة النسبة المرتفعة لعدد الشباب بمعتمدتنا وحتى في النسب التي وضعتموها ومؤشرات التنمية وعندنا نسبة عمرية كبيرة ما بين 15 و50 سنة.

تمثل هنا الإشكاليات التنموية في حي الرياض سوسة هذا صحيح لكن تستحق مزيد العناية والكثير من الجدية في التعامل مع الملف الاجتماعي بحي الرياض.

وأخيراً أعود مجدداً لإشكال قطع الماء الصالح للشرب وهو مشكلة تنموية إذا انقطع الماء عن ولاية سوسة الحاضنة السياحية الكبرى والتكنولوجية والصناعية وتوفر 22% من الواردات من قطاع السياحة فكيف سنحافظ على مكتسباتنا فيها؟ كيف تعاني كل المعتمدات من انقطاع الماء هذا؟

ونتحدث عبر مكالمات هاتفية وأسئلة كتابية فيجيبنا المسؤولون ستنتقل المحطة في العمل بعد عشرة أيام، محطة تحلية المياه بسيدي عبد الحميد إلا أن اليوم مضى 15 يوماً منذ هذا وصلنا الخبر ولم يتغير أي شيء وفي المقابل مكتوب حبر على ورق في مخطط التنمية أن المحطة ستدخل حيز الاستغلال في أواخر 2026 هنا يوجد تضارب وعندنا مشكلة اتصالية كبرى ولم نفهم أبداً الحقيقة ولم نعرف لا بسؤال كتابي ولا مباشرة ولا بسؤال شفوي.

سيدي الوزير، نريد التوضيح حول مسألة هذه المحطة وكيف نمي الناس أننا سنوسعها ولم نوفرها منذ 2022؟ وشكراً.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً النائبة المحترمة السيدة منال بديدة.

السيدة منال بديدة

بسم الله الرحمن الرحيم،

أملنا أن ينصفنا المخطط وطال بنا الانتظار تبين اليوم أن الخطط أكلها الحمار.

هذا هو حال المجالس المحلية التي قدمت عديد المقترحات في مخطط التنمية 2026-2030 لكنها لم تجده في المشروع الذي سنصادق عليه اليوم على غرار المجلس المحلي بئر علي بن خليفة من

ولاية صفاقس الذي قدم ما يقارب 200 مشروعا فلم نجد منه سوى ثلاثة مشاريع وكنت تلقيت عليها موافقة سابقة منذ أكثر من سنة.

تعرضت عائلة في بئر علي بن خليفة لحادث مرور خطير منذ أسبوعين والوضعية الصحية للعائلة تتطلب أن تبقى في غرفة باردة واشتروا مكيفا ولم يعمل لأن الكهرباء ضعيفة في معتمدية بئر علي، وهذا حال مئات من أبناء معتمديتي منهم المريض بالسرطان ومنهم من يتألم من جسمه ولا يمكنه تركيب مكيف في منزله.

لم أجد في المخطط حلا للكهرباء في معتمدية بئر علي والناس عطاش في معتمدية كاملة، حتى من يقدر على أن يشري الماء المعدني اليوم غير قادر أن يستفيد داخل منزله وسامحوني في العبارة التهمته الأوساخ حتى في منزله، تعاني كل الأحياء الكبيرة بالمعتمدية من الانقطاع الدائم للماء والتسربات الدائمة في الشبكة ولا أتحدث عن العمادات، 11 عمادة فقدت الأمل في الماء الصالح للشرب، لم أجد في المخطط حلا للماء الصالح في معتمدية بئر علي.

فقدت أحد أقاربي الأسبوع الفارط في إيطاليا وأثناء اتصالي بالقنصلية ينقطع الهاتف عشر مرات في المكالمات الواحدة لأن التغطية بالهاتف وبالاترنت منعدمة في بئر علي وهذه فضيحة واعتذرت من الجميع ولم أجد في هذا المخطط حلا لمشكلة التغطية للهاتف والاترنت.

هناك معتمديات في بلادي لم تفرح الى الآن بـ "جانا الماء وجانا الضو وجانا الكياس" رجعت بنا إلى عشرين سنة ماضية ولم نتحدث عن العلم والبحث والتكنولوجيا وتطوير الكفاءات ولا عن الرقمنة والذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية والصناعات المتطورة والذكية، ومازلت لم أفهم في الحقيقة الى اليوم لماذا يسكت رئيس الجمهورية على حكومة فاشلة بامتياز، قلنا لا بأس سنهي قانون المالية واكتمل في أسوأ الظروف وقلنا ستكمل المخطط واكتمل لكن تفاجأت أن يكون بهذه التعاسة.

نسبة الصحة النفسية لدى المواطن التونسي صفر، نسبة السعادة صفر، نسبة الرضا صفر، نسبة الاكتفاء صفر، نسبة الرفاه عشرة أصفار، هل عالجنا هذا في المخطط؟ طبعاً لا. لا يمكن بناء أي دولة من دون بناء الإنسان وأتحدى من يعطيني جملة واحدة في المخطط تتحدث عن بناء المواطن الإنسان.

وزيرة الأسرة لا تفقه من علم الأسرة شيئا وتعاني الأسر التونسية من الانفصال والطلاق والاكتئاب على مرأى ومسمع الوزارة هل عالجنا هذا في المخطط؟ طبعاً لا. يعاني ثلثا أطفال بلادي من الاحتراق النفسي على مرأى ومسمع والوالدين لأننا لم نتعلم علوم التربية وذلك على مرأى ومسمع الوزارة هل عالجنا هذا في المخطط؟ طبعاً لا. هل بلغكم أن عديد حالات الانتحار هذه السنة خاصة في صفوف الأطفال بسبب الاحتراق النفسي؟ هل سمعتم بذلك؟ طبعاً لا.

يعتقد وزير الصحة أن الصحة فقط علاج ونسي أهم استراتيجيات الوزارة وهي الوقاية التي يمكن أن تنقذ شعباً بأكمله هل نجد هذه الاستراتيجيات في المخطط؟ طبعاً لا.

وزير الفلاحة ضاعت في عهده الفلاحة.

وزير الرياضة فحذ ولا حرج.

وزير الداخلية أقصى ما يمكن أن ينجح فيه أن يكون معتمداً مع احترامي الشديد لكل السادة المعتمدين وزاد في عهده إرهاب الطريق والرشوة وإرهاب المراكز والسرقة والجرائم، هل عالجنا هذا في المخطط؟ طبعاً لا.

أين أصحاب الشرائع العليا في هذا المخطط؟ لا وجود لهم.

زاد المخطط في الهوة بين الجهات معتمديات ترصد لها المكاسب ومعتمديات ترصد لها الخسائر، هل ما زالت المشاريع اليوم تعطى بالمحابة والوساطات والعلاقات وحفلات الاستقبال والسهرة أم تعطى حسب ما للمواطن والجهة من الاحتياجات؟ والمعتمديات التي احتقرتموها هي التي تنجب اليوم الكفاءات بئر علي بن خليفة مثلاً خرج منها هذه السنة الأول وطنيا في مناظرة "السيزيام" يسري السويدي ألف تحية له رغم التهميش، معتمديتنا الداخلية والريفية هي التي ستنجب الأجيال القادرة على إنقاذ البلاد، نحن اليوم سنصاقد على مخطوكتكم بنعم لكننا غير راضين على كل ما جاء فيه فالشعب التونسي يستحق مخططا وحكومة أفضل والله ولي التوفيق.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد محمد بن حسين.

السيد محمد بن حسين

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وإطارات الدولة المرافقة له،

التحية والاحترام لكافة الحضور الكرام،

الرسالة الأولى إلى السيد رئيس الجمهورية،

السيد الرئيس، رجاء تدخلوا قبل فوات الأوان إن هذا المخطط 2026-2030 فيه ضرب في العمق للفكرة التي قام عليها مسار 25 جويلية، الفكرة الأساسية فكرة البناء القاعدي، فكرة القطع مع الحكم المركزي وبناء الحكم المحلي.

سيدي الرئيس، ليس صحيحاً أن المجالس المحلية هي التي عدلت هذا المخطط التنموي، بل كانت لها مساهمة بسيطة جداً في جزء ضئيل منه والفكرة التي قام عليها هذا المسار هو أن كل ممثل للعمادة يعرف إشكالياته الموجودة في عمادته ويطرح المشاريع التي تمثل في هذه العمادة والتي يطلبها المواطنون المتواجدون في عمادته.

سيدي الرئيس، للأسف الشديد يبدو أن هناك من تواجد داخل هذا المسار أو هذه الحكومة وهو ليس مقتنعاً بالفكرة، هناك وزراء داخل هذه الحكومة لا يفهمون وغير مقتنعين ولا يتبنون البرنامج، بل بالعكس هم امتداد لمنظومة الفشل، منظومة تكريس التمييز بين الجهات، منظومة الفساد والإفساد مازالت تحكم للأسف ومازالت متواصلة.

رجاء السيد رئيس الجمهورية كنا معك وسنبقى معك ولا زلنا معك، ولكن تدخل وكن أنت معنا في ما بدأنا فيه مع بعضنا جميعاً.

الرسالة الثانية للسيد وزير الاقتصاد والتخطيط، مع كل الاحترام والمحبة والمودة كان الله في عونك وتعرف حجم احترامي الشخصي لسيادتكم قمتم بماراطون بين مجلسين في ستة أيام منذ الصيف الفارط، وأنا أعرف وعندي حتى بعض التوصلات مع سي فوزي ومع الكل فالجهود كبيرة، ولكن لا نريد أن نحملكم المسؤولية غير معقول اليوم أن يتحمل وزير وحيد داخل الحكومة مسؤولية فشل أناس لم يؤدوا واجبهم أين السيد وزير الصحة؟

السيد وزير الصحة الذي يبرمج اليوم مشاريع متواصلة في المهديّة نعرفها كيف بنيت وأنجزت وخططت في غرف مظلمة وبضغوط سياسية معينة، اليوم حين نقول أن المستشفى المحلي في البرادعة هو ضرورة ورجاء سيدي الوزير مراجعة مسألة المؤشرات التنموية

المرتفعة في معتمدية البرادعة فهي غير معقولة ويمكن أنه خطأ تسرب فرجاء إصلاح هذا الخطأ، فحين تقول لي هناك مؤشرات تنموية مرتفعة اليوم بمعتمدية البرادعة فهذا شيء يدعو للغبن معتمدية ليس فيها أي مؤسسة عمومية ومركز المعتمدية على وجه الكراء، الناس عطشى في الأحياء السكنية لليوم ويتزودون بالماء من حنفية عمومية وأحياء سكنية برمتها مطلبهم الأساسي والرئيسي هو الطريق 861 الذي ذكره السيد وزير التجهيز مشكور وليوم الناس هذا لا نعرف هل أنه موجود في المخطط أم لا؟ ويقولون أن الدراسات متقدمة، ولكنك تعرف جاء العديد من الوزراء تحت هذه القبة وقدموا تعهدات وسجلت حتى في الرائد الرسمي وتنصلوا منها وهي غير موجودة اليوم على أرض الواقع، اليوم مسؤولية أخلاقية ملقاة على عاتقنا كنواب شعب في أن نصادق على هذا المخطط الذي لم نشارك في إعداده كما لم تتم استشارتنا وليس عندنا معلومة على مضمونه فكيف سنصادق عليه؟

لا يمكننا اليوم أن نعطي صكا على بياض لإدارة مع احترامي للشرفاء فيها وأنا على يقين، فما أدراكي أن جزءا منها على الأقل ساهم في إعداد هذا المخطط في جزء كبير منها وهي متواصلة للنظام السابق والفكرة السابقة وانتماءاتها الجبوية المقيمة ولعديد السلبات التي كانت موجودة، اليوم حين أنظر لولاية المهديّة ومعتمديات قصور الساف والبرادعة ورجيش التي تناسها كل الحكومات اليوم من حقها بل واجب عليكم اليوم في هذا المسار أن تعطوها حقها، كيف ستخلق تنمية دون وجود إنارة وينقطع التيار في فورية في سلقطة لليوم والبرادعة أيضا وأحياء سكنية دون ماء وإلى اليوم في سلقطة وهي ثلاثة اضعاف، جمهورية كاملة هناك والماء منقطع وأيضا الكهرباء، طرقات مهترئة، بنية تحتية مهترئة ليست فيها منطقة سياحية ولا منطقة صناعية ولا منطقة فلاحية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير وكل الطاقم المرافق،

سأتحدث اليوم في الحقيقة من منطلق المسؤولية ومن منطلق وطني بحث ونحن اليوم نناقش مخططا وطنيا للتنمية وليس مخطط ولايتي أو عمادتي أو معتمديتي أو بلديتي.

لا أريد أن أتحدث اليوم عن مخطط تنمية جديد فقط، بل أريد أن أطرح سؤالا واحدا أمام هذا المجلس وأمام سيادتكم سيدي الوزير هل نحن بصدد كتابة مخطط جديد لتونس أم بصدد كتابة تونس جديدة لأن الفرق كبير؟

لقد تعاقبت علينا المخططات وتغيرت العناوين وتعددت البرامج لكن المواطن في العديد من الجهات ما زال ينتظر أن يرى الدولة لا في الوثائق، بل في حياته اليومية.

لم تكن المشكلة يوما في غياب الأفكار فهذه البلاد لا تعاني من فقر الأفكار، بل تعاني من فجوة بين الفكر والفعل وبين القرار والتنفيذ وبين الإعلان والنتيجة.

السيد الوزير، يجب ألا يكون مخطط التنمية 2026-2030 مخطط توزيع مشاريع فقط، بل يجب أن يكون مخطط تحرير طاقات فتونس لا تحتاج فقط إلى طريق يبعد، بل اقتصاد يستطيع أن يمضي

فوقه ولا تحتاج فقط إلى منطقة صناعية، بل إلى صناعة تولد من المنطقة، لا تحتاج فقط إلى تكوين الشباب، بل اقتصاد يبحث عن الشباب.

نحن نريد الانتقال من دولة تسأل كم أنجزنا من مشروع إلى دولة تسأل كم غير هذا المشروع من حياة الناس؟ لأن التنمية ليست عدد الكيلومترات من الطرقات المعبدة، بل عدد الأحلام التي أصبحت ممكنة.

سيدي الوزير، النقد اليوم وسأقول النقد البناء ليس رفضا للمخطط، بل هو شرط لإنجاحه نقول نعم لكل مقارنة تجعل الجهات شريكا في القرار لكن نقول أيضا إن الجهة لا تحتاج إلى من يسمع مشاكلها فقط، بل إلى من يمنحها القدرة على إنتاج الحل، نقول نعم للاستثمار لكن لا نريد مستثمرا يأتي يبحث عن امتيازات فقط، بل نريد استثمارا يترك أثرا مواطن شغل والخبرة ومؤسسة تونسية أقوى وسلسلة إنتاج وطنية.

نقترح أن يصبح لكل ولاية مشروعا سياديا للتنمية يحمل بصمتها وليس نسخة مكررة من مشاريع أخرى.

نقترح أن يتم اعتماد مؤشر جديد لقياس نجاح التنمية ليس فقط كم صرفنا، بل كم أنتجنا.

ليس فقط كم مشروعا دشنا بل كم مؤسسة واصلت العمل بعد الخمس سنوات.

ليس فقط كم فرصة عمل أعلنّا عنها، بل كم شابا وجد طريقه داخل وطنه.

سيدي الرئيس، أكبر تحد أمام مخطط التنمية 2026-2030 اليوم ليس التمويل فقط، بل تغيير العقلية، علينا أن نتقل من منطق إدارة الأزمة إلى منطق صناعة المستقبل فتونس لا ينقصها شعب قادر ولا ينقصها موقع استراتيجي ولا ينقصها ذكاء بشري، ما ينقصها اليوم هو أن تتحول الدولة من حارس للإجراءات إلى محرك للإنجاز.

يجب أن نطرح على أنفسنا سؤالا سيبقى بعد هذه الجلسة عندما نصل إلى سنة 2030 هل سنقول إننا أنجزنا مخططا جديدا؟ أم أن المواطنين سيقولون إنهم عاشوا تحولا جديدا؟ الفرق بين الاثنين هو الفرق بين وثيقة في الأرشيف ووطن في طريقه الصحيح.

من الإنصاف اليوم أن نقول إن هذا المخطط لم يأت من فراغ بل هو ثمرة عمل جهاد ونقاشات وجهد بذلته الحكومة ومختلف الهياكل المتداخلة من المجالس المحلية إلى مجلس نواب الشعب اليوم والاختلاف في بعض التفاصيل لا يحجب حقيقة أساسية وهي أن الإرادة في البناء كانت حاضرة وأن العمل الذي أنجز يستحق التقدير ولهذا فإن مصادقتنا ليست مجاملة بل هي تعبير عن قناعة بأن هذا المخطط يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح وأن ما قامت به الحكومة في إعداد يعكس رؤية وجهد يستحقان الدعم مع التمسك بحق البرلمان في المتابعة والتقييم والمساءلة حسب ما يضمن لنا القانون.

وأول سؤال سيدي الوزير، خطة الدولة في أمثلة التهيئة العمرانية التي هي أساس نجاح هذا المخطط فما هي الخطة التي أعدتها الدولة ونعرف أن بالطريقة الحالية ستنقضي الخمس سنين دون أن نفعل شيئا.

السيد الوزير، في قانون الصفقات العمومية ما هي الفكرة وما هي الخطة في قانون الصفقات العمومية الحالي فقد تنقضي الخمس سنين ولا يقع شيء في هذا المخطط وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائبة المحترمة السيدة نجلاء اللحياني.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا رئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

نجتمع اليوم للنظر في مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على مخطط التنمية 2026-2030 سترسم هذه الوثيقة السياسات العمومية للدولة خلال السنوات الخمس القادمة وستؤطر قوانين المالية والإصلاحات الكبرى، هي مسؤولية كبيرة وكبيرة جدا.

أعد المخطط وفق منهجية تشاركية تصاعدية يعني من المجالس المحلية ثم للمجالس الجهوية ثم المجلس الوطني للجهات والاقاليم، منهجية تستحق التثمين في الحقيقة ومتفقون من حيث المبدأ، ولكن السؤال هنا هل وفرنا فعلا لهذه المجالس أدوات التخطيط الحقيقية؟ يعني هل كانت لديها قواعد بيانات دقيقة ودراسات اقتصادية واجتماعية وبنيئية وخبرات فنية تساعدنا حقا اليوم على ترتيب الأولويات حتى يمكن أن نحملها اليوم أي مسؤوليات، يعني لا يمكن أن نقول لهم اكتفيتم اليوم بتجميع مطالب مشروعة ولم تحولوها إلى رؤية تنمية متكاملة فلا يمكن أن نوجه لهم هذا الخطاب اليوم، ثم يأتي دورنا نحن، دور مجلس نواب الشعب الذي لم يشارك في إعداد الخيارات الكبرى ولا يملك حق تعديل الوثيقة ليقصر دوره في النهاية على المصادقة أو الرفض وهنا يأتي دور تحميل المسؤولية أيضا لمجلس نواب الشعب.

عند متابعتي للجان القارة عند المداولات أفر مجمل النواب جملة من النقائص منها ما أوصينا به اليوم وهو إصلاح المنظومة التربوية وتفعيل المجلس الأعلى للتربية، ربط التعليم والتكوين المهني بسوق الشغل، دعم البحث العلمي، الحد من هجرة الكفاءات، إدماج الرقمنة والذكاء الاصطناعي أوصينا أيضا بتنمية الاقتصاد الجهوي وتحسين الخدمات العمومية وإرساء منظومة دقيقة للمتابعة، ولكن للأسف يعترف التقرير في حد ذاته بغياب تفاصيل التنفيذ وعدم وضوح مصادر التمويل وغياب الجدولة الزمنية وعدم تحديد أولويات توزيع الاعتمادات وغياب مؤشرات دقيقة لقياس النتائج، وهنا يطرح سؤال بسيط جدا إذا كانت هذه النقائص معترف بها فكيف نصادق اليوم على قانون لم يستكمل بعد عناصر نجاحه؟

يتحدث المخطط عن استثمارات تفوق 100 مليار دينار وعن معدل نمو في حدود 4.2% ممتاز جدا لكن أين الدراسات التي تبرر هذه الفرضيات؟ أين التحليل؟ مساهمات الاستثمار والانتاجية والتشغيل؟ يعني هل توجد سيناريوهات إن وجدت تغيرات اقتصادية دولية وارتفعت أسعار الطاقة وتراجعت الأسواق التقليدية لتونس؟

وهنا نصل إلى مرتبط الفرص التمويل من أين ستأتي الموارد اللازمة لإنجاز استثمارات بهذا الحجم؟ يعني نسبة التمويل الذاتي والتمويل الخارجي؟ ما هي آجال التنفيذ والاقتراض والشروط والبرمجة؟ يعني أكدتم السيد الوزير أن هذه الوثيقة ليست قائمة مشاريع وهي وثيقة استراتيجية ستحن سنويا عبر الميزان الاقتصادي، لكن الفرضيات القابلة للتحيين والأرقام القابلة للمراجعة والمشاريع التي ستحدد لاحقا والتمويل الذي ما زال رهين المفاوضات يجعلني أتساءل، فقد نجد أنفسنا نحن كنواب شعب اليوم في وضعية دقيقة ونتحمل مسؤوليات كبيرة فمن جهة نحن نمثل جهات تنتظر مشاريع تنمية حقيقية وفي

الوقت نفسه نجد مطالبين بالمصادقة على مخطط لا يقدم كل الضمانات اللازمة لتنفيذها، فحين أتحدث مثلا عن ولاية أريانة أجد في المخطط الخماسي 2016 ترميم برج البكوش وهو موجود اليوم في المخطط وتوسعة عدد من المؤسسات الصحية موجودة أيضا في المخططات التنموية السابقة الثلاثية والخماسية، ونحن مع هذه المشاريع لأنها تستجيب لمطالب وحاجيات جهتنا ولكن حين أرى تعصير المنطقة السقوية بسيدي ثابت وتهيتها وهذا كله ممتاز ولكن أبناء أريانة اليوم ينتظرون مع تطوير منظومة النقل الحضري ليخفف المعاناة اليومية للمواطنين وينتظرون تأهيل منتزه النحلي وحمائته واستكمال المشاريع البيئية والسياحية.

سيدي الوزير، تحدثت في مناقشة الميزانية هنا عن التوزيع الجهوي للاستثمار في ولاية أريانة قلت لكم بأنكم وضعتهم في السياحة في نفقات سنة 2021 إلى 2025 صفر بالنسبة للسياحة والنقل 2 مليار فقط ماذا فعلنا في هذا الموضوع؟ لم يعد المواطن يريد قوائم مشاريع ولسنا في حاجة، بل في أن تنجز...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذا الذين تخلفوا في المداخلات الأولى السيدة فاطمة المسدي غير موجودة، السيد عبد العزيز شعباني غير موجود، السيد بلال ابن المشري، تفضل.

السيد بلال ابن المشري

شكرا، مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد وكل إدارات الوزارات،

نفس الموقف نحن اليوم لا نناقش مخطط تنمية يتبنى الأساس قائمة بالمشاريع وسياسات عمومية واضحة وصريحة وتقييم لما فات وسياسات عمومية جديدة، لكن هذا تعبير إنشائي أقول مجددا أنه لا يرتقي إلى أن نتحدث عنه كمخطط تنمية لأنه دون قائمة مشاريع فلن نقيمه لكن هذا المخطط مثل حقيقة الخيبة الأخيرة.

المشروع الأصلي السياسي في أن عديد الجهات عاشت من الحرمان والحفرة والتمهيش بمخططات مسقطة وتوزيع ميزانيات بالمحسوبة، ورأينا العجب خاصة في العشرية الفارطة فجاء رئيس جمهورية وطرح فكرة جديدة تنبع من الجهات نفسها وسن دستور جديد وتم انتخاب مجلس نواب وعبرنا كنواب شعب هنا مليون ألف مرة على مليون ألف مطلب أمامكم وأشكر المجالس المحلية بالمناسبة فهم قدموا خدمة ممتازة جدا وقاموا بجد كل المشاريع ماذا حصل إذن؟ هذا كله جيد، رمت الإدارة بكل مشاريع المجالس المحلية في سلة المهمات وجلبت مقترحا بنفس الصيغة وبنفس الطريقة التي أنجزت بها المخططات السابقة سأعطيها بالأرقام وبالميزانيات.

التنمية العادلة التي نتحدث عنها في ولاية المهدية التي خصصتم لها 3000 مليار نجد ولاية مثلها وقد رتبت وزارة الاقتصاد ولاية المهدية رقم 14 في العشر الأواخر في الولايات في مؤشر التنمية طوال عمرها منسية ومحقورة في الميزانيات ثم نجد ولايات مرتبة في المراتب الثلاث الأولى، تأخذ ضعف ميزانيتها وفي ثلث مساحتها فما هو المنطق الذي تعملون به، ثلث المساحة وهي مرقمة أفضل منها الثالثة وطنيا وولاية المهدية رقم 14 ثلاثة أضعاف مساحتها تعطى النصف فقط في الميزانية نفس ما وقع في السنوات الفائتة وما نعيشه وهذا ما أردنا أن نقطع معه.

السيد الوزير، ربما أملت كلمة مخطط الاتحاد الأوروبي وهذا المخطط في جتي، هناك ثلاث معتمديات الشابة، ملولش، سيدي

علوان ووجدت مشروعا وحيدا، مخطط من ملولش للعامرة على فكرة ليست لهما حدود مشتركة، بل عندها مع جينيانة، ملولش، جينيانة، العامرة. كيلومترات طويلة جدا لمن؟ لحراسة حدود الاتحاد الأوروبي 95% من الهجرات السرية في تونس تمر من جهاتنا هذا صحيح، لكن اقترحت عليكم المجالس المحلية في ثلاث معتمديات مئات المقترحات ولم تكتبوا منها شيئا لأنني أنا معهم جنبا إلى جنب وقرأت كل المقترحات التي قدموها ولا أي مقترح حتى المكتوب أمامي وما قدمتموه رسميا.

أكثر من هذا لم تروا الميناء المدمر بجواركم لكن رأيتم الشاطئ لأنه قبالة حدود الاتحاد الأوروبي إذا انتخب الشعب رئيسا ونوابا ومجالس محلية ويضع لنا الاتحاد الأوروبي البرنامج في الأخير لنحرس الحدود فلماذا ينتخبنا؟ هم على حق حين يقاطعون الانتخابات وهذا لا يسى عزوفا، أكثر من هذا أجد أننا اقترحنا لكم مثلا مشروع تنمية فلاحية مندمجة في الشابة - ملولش - سيدي علوان - البرادعة فوضعتم البرادعة أصلا منطقة ذات تنمية ممتازة وقوية جدا في الخريطة التي قدمتموها سيدي الوزير، وأريد أن أعلمك أن هذه الخريطة خاطئة كليا فقد أنقصتم أكثر من النصف في سيدي علوان وألغيت البحر من قصور الساف والبرادعة فتفتقر لمستشفى محلي حتى تصنفها والشابة ليست عندها حدود مع سيدي علوان بتاتا هذا كله تابع ملولش وعندها حدود.

أكثر من عشر أخطاء في خريطة مقدمة لتنموا جهاتنا ونقتنع كيف نقنع المواطنين؟ إذن 33 مسلك في ولاية المهدية وفي 33 عمادة هل تعرف عدد العمادات في ولاية المهدية؟ 99 عمادة في خمس سنين وهناك 66 عمادة حسب الأوراق لن تتمتع بمسلك فلاحي في خمس سنين، هذا لا يمكن أن يكون مخططا ولا هم يحزنون، بل هذا بيع للأوهام وضحك على الذقون وبيع الأوهام للشعب وليست عنده أي علاقة بمطالبنا وحتى في السياسات العمومية التي اقترحتموها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد شكري بن البحري، تفضل.

السيد شكري بن البحري

شكرا، مساء التخطيط والحلم بتونس أجمل وأفضل بالجميع وللجميع،

شكرا على المجهود المبذول في المخطط لكن مشكلة تونس اليوم ليست في التخطيط، بل مشكلتها في التعطيل عندنا مشاريع وبرامج ما زالت معطلة من المخطط قبل الفاتت وعندنا شباب معطل وخريجين وكفاءات معطلين وعندنا مستثمرون لكن معطلين ومشاريع فلاحية وسياحية وصناعية تنتظر التمويلات والتسهيلات لكن قاموا بتعطيلها وعندنا مؤسسات وطنية عطلوها "بركوها"، أفلسوها وعندنا ثروات وطنية نهبوها وسلبوها وعندنا جهات ومناطق معطلة مهمشة منذ سنين والمواطنون تعبوا لكثرة التعطيلات.

عندنا إدارة مكبلة تعطل أكثر مما تسهل و"قيد" على الإجراءات وعندنا شراكات واستراتيجيات ودراسات حبر على ورق غير مفعلة وقوانين تنتظر الأوامر الترتيبية وعندنا قوانين منذ عهد الباي تعطل كل شيء وعندنا مقترحات ومشاريع قوانين يمكن أن تحل المشاكل وتساهم في التنمية مازالت متعطلة في المكاتب، لهذا لا يجب أن نفكر كيف نخلق تنمية جديدة فقط، بل يجب أن نفكر كيف نزيح التعطيلات.

التنمية هي تحرير البلاد من التعطيلات وتحرير الاقتصاد من التهريب وتحرير السوق من الاحتكار والطاقة من التبعية والاستثمار والمبادرة من البيروقراطية والإدارة من "أرجع غدوة" "ويا من عاش".

اكتشفت في المخطط مسألة مؤلمة وغريبة جدا بأن عندنا في تونس اليوم مخططان وليس مخططا واحدا، اكتشفت أن هناك هذا المخطط الذي ألفته الحكومة وهناك مخطط كتبه المواطن تكتبه الدولة مرة كل خمس سنين والمواطن يكتبه كل يوم وتكتبته الحكومة في المكاتب بالحبر والمواطن مكتوب عليه في حياته كتبه بالعرق وبالجهد وبالوجع وتكتبه الحكومة بالأرقام والإحصائيات والمواطن بالصبر والتضحيات، أنتم تتحدثون عن نسب النمو والمواطن يفكر كيف سيملا القفة.

أنتم تتحدثون عن الاستثمار والشباب التونسي ضجر ويخطط كيف سيفادر ولن ينتظر يوما آخر، أنتم تتحدثون عن إصلاح الإدارة والمواطن ينتظر متى تنصلح حياته.

أنتم تتحدثون عن الرقمنة وبقي المواطن ضائعا بين المكاتب وينتظر الرخص والإمضاءات.

أنتم تتحدثون عن الأمن المائي والمواطن ينتظر الآن واليوم في عقارب قطرة ماء المقطوع منذ 15 يوم وأنتم تحدثوننا عن التنمية، حلوا مشكلة الماء على الأقل.

أنتم تتحدثون عن الصحة الرقمية والمواطن ما زال متروكا في المستشفيات ينتظر مواعيد العمليات بالأعوام ويبحث عن الأدوية.

أنتم تتحدثون عن العدالة الاجتماعية والمواطن البسيط مقهور انتزعوا منه دفتر العلاج والمنحة هذه هي المفارقة بين ما تخطط له الدولة والحكومة وبين ما يعيشه المواطن.

قرأت كل الوثائق، فيها تشخيص مهم وأهداف وهذا المهم لكن المواطن لا يعيش في الوثائق بل يعيش في الواقع إذا رجع الماء فتلك هي التنمية وإذا وجد الدواء والعلاج والعمل والراتب المحترم الذي يكفيه وصغاره وإذا لقي تشجيعات وامتيازات ونقلا محترما وطريقا مهيبا ومدرسة غير متصدعة، هنا تبدأ التنمية وإذا تشجع المستثمر ليبعث ويطور مشروع دون بيروقراطية فهذه هي التنمية وإذا قرر الشباب أن يبقى في بلاده الطبيب والمهندس والدكتور فتلك هي أيضا تنمية.

تونس اليوم لا ينقصها التشخيص نعرف كل مشاكلنا ونعرف كل المشاريع المعطلة وما يعطلها ونعرف أين هي وأين البطالة والتلوث والفوارق بين الجهات، نعرف الحلول والأولويات.

تونس اليوم لا ينقصها الكفاءات والخبرات والمخططات إنما أن تتحول الإرادة السياسية الى قرار والقرار الى انجاز والانجاز الى أثر يحس به المواطن.

لا يحتاج المواطن اليوم الى مخطط يشخص فقط، بل يطلب مخططا يشبه صادقا عادلا قابلا للتنفيذ يرجع الثقة قبل الأرقام والأمل قبل الشعارات والحق قبل التوجهات.

لا يقرأ المواطن مخطط التنمية، بل يحس به في حياته وفي داره وفي الماء والكهرباء والصحة والنقل والطريق والأمن...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

اذن نرفع الجلسة.

(كانت الساعة العاشرة وخمس دقائق ليلا)

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير، نستأنف أشغال جلستنا العامة وأجدد الترحيب بالسيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة أعضاء الوفد المرافق له من الإطارات العليا للدولة التونسية وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب، فليتفضل.

بداية أتوجه إليكم جميعا بخالص الشكر وعميق التقدير على مداخلاتكم وتوصياتكم القيمة التي جسدت روح المسؤولية الوطنية وعكست حرصا صادقا على أن يكون المخطط التنموي 2026-2030 في مستوى تطلعات التونسيين والتونسيات واستحقاقات المرحلة وقد أبرزت مختلف التدخلات على تنوع مقارباتها وجود توافق واسع حول تشخيص التحديات الوطنية وتحديد الأولويات التنموية، وهو ما يعكس إدراكا مشتركا بأن المرحلة تقتضي تعبئة كل الطاقات لتحقيق تنمية عادلة وشاملة وتعزيز مقومات الدولة الاجتماعية وترسيخ الإنصاف والتوازن بين مختلف الجهات والأقاليم وهو ما يتطلب بطبيعة الحال بناء اقتصاد أكثر قدرة على خلق الثروة.

كما يعكس النقاش الثري الذي دار بيننا خلال الثلاثة أيام التي خصصت لأشغال اللجان وحدة الغاية التي تجمعنا والمتمثلة في خدمة تونس وتحقيق مصالحها وبالتالي مصلحة مواطنيها، فجميعنا كل من موقع مسؤوليته مدعوون إلى الإسهام في إنجاح هذا المسار التنموي وتحويل أهدافه إلى إنجازات ملموسة تجسد العدالة وتكافؤ الفرص وتستجيب لتطلعات المواطنين في مختلف الجهات.

ويكتسي عرض مشروع هذا المخطط الذي أتى في ثلاثة أجزاء أمام مجلسكم الموقر أهمية دستورية ومؤسسية بالغة بالنظر إلى الدور الذي أسنده دستور الجمهورية التونسية لكل من مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم في مناقشة مخططات التنمية والمصادقة عليها وهو ما يجسد تكامل الأدوار بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية ويؤكد أن إنجاح هذا المخطط هو مسؤولية وطنية مشتركة ويمثل المخطط التنموي 2026-2030، أول مخطط يتم إعداده في ظل دستور 25 جويلية 2022 الذي أرسى مقاربة جديدة للتخطيط التنموي قوامها البناء القاعدي بما يعزز مشاركة المواطنين في تحديد الأولويات ويكرس سيادة الشعب عبر المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم.

صحيح أن لتونس تاريخا عريقا في التخطيط منذ الستينيات وحين كان اسم الهيكل المشرف عليه "كتابة الدولة للتصميم والمالية" حيث بدأ أول مخطط سنة 1962، هذا التاريخ يؤكد أن التخطيط آلية تم

اعتمادها منذ بداية دولة الاستقلال وفق منهجية محددة وقد تم اختيار أن نواصل في اعتماد التخطيط لتوجيه السياسات العمومية لكن بمنهجية جديدة في إطار دستور 2022 وتشكل هذه المجالس الحلقة المحورية في تشخيص الحاجيات الحقيقية للمواطنين وترتيب الأولويات التنموية وفق خصوصية كل جهة وتجسيدا لهذا التوجه اعتمد إعداد المخطط منهجا تصاعديا ينطلق من المستوى المحلي مروراً بالجهوي ثم الإقليمي وصولاً إلى المستوى الوطني بما يضمن انسجام الأولويات وتكامل البرامج وتوافقها مع التوجهات الوطنية.

ثمة اختيارات تعبر عنها مجالس منتخبة بكل حرية ودون وصاية في شكل مقترحات وأكد مرة أخرى أن هذه المقترحات لا تتمثل فقط في مشاريع، بل هي أيضا رؤى تنموية وهذا ما أردنا العمل عليه مع المجالس المنتخبة فعندما ضبطنا منهجية العمل حددنا العناصر الكبرى التي تكون مخطط التنمية على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي وفي هذه العناصر الكبرى يوجد التشخيص إذ لا يمكننا القيام بأي عمل ما لم يكن التشخيص جيدا، والحمد لله، يبدو أن هناك اتفاقا بين كافة المتدخلين تقريبا على أن التشخيص كان جيدا جدا لنبي عليه وننطلق منه فمن دون تشخيص دقيق لا يوجد علاج ناجح.

لقد عبر كل مجلس عن رؤيته التنموية وكيفية رؤيته لجهته ومن خلال هذه الرؤية التنموية تمت صياغة الأهداف الاستراتيجية وما يطمح إلى تحقيقه في إطار معتمديته أو ولايته ومنها تتولد المقترحات والبرامج والمشاريع، وبطبيعة الحال لا يمكننا استيعاب كل البرامج والمشاريع فالدولة مطالبة بالتنسيق وهناك حكمة منطقية للدولة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وهذا هو التمشي الذي اعتمدناه.

هل وصلنا إلى نتيجة تلي كل الانتظارات؟ نكذب عليكم إن قلنا نعم بطبيعة الحال لا، إذ سيبقى كل شخص من منظوره الخاص يرى أنه كان من الأفضل لو اتخذ قرار آخر أو أعطيت أولوية لجانِب دون آخر ولو واصلنا بهذا المنطق لبقينا عشرات السنين دون أن نؤلف وثيقة لمخطط تنموي.

وأعيد اليوم القول إن هذا المخطط يأتي في إطار دستور جديد وقد كانت بالأمس قراءة سياسية تشكر على ذلك ينص الدستور في الفصل 77 على ضبط التوجهات التنموية في إطار مخططات التنمية وقد تحدث الدستور عن التوجهات التنموية ولم يتطرق إلى المشاريع وهذا ما يجب أن نفهمه جميعا اليوم لأن التركيز في العديد من التدخلات كان على المشاريع.

اليوم لدينا توجهات تنموية صغناها استنادا إلى تقارير المجالس المحلية وحاولنا التنسيق بينها وبين الدراسات الاستراتيجية إذ تحوي الإدارة التونسية العديد من الدراسات التي أنفق عليها الكثير من المال وقد استغللناها ووضعناها تحت تصرف المجالس المنتخبة وهي متاحة اليوم وستظل موجودة على الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والتخطيط ليعتمدوا عليها في تصوراتهم ومقترحاتهم.

إذن تجسيدا لهذا التوجه، اعتمد إعداد المخطط منهجا تصاعديا ينطلق من المستوى المحلي مروراً بالجهوي ثم الإقليمي وصولاً إلى الوطني بما يضمن انسجام الأولويات وتكامل البرامج وتوافقها مع التوجهات الوطنية ويعكس هذا المسار قناعة راسخة بأن التنمية تكون أكثر نجاعة كلما انطلقت من تشخيص دقيق لواقع الجهات واستجابت لتطلعات المواطنين، لأنه حينها يتحقق تملك أكبر للوثيقة وللمشروع من قبل المواطنين، لقد ذكرت بالأمس أن لدينا بالفعل تاريخا في التخطيط، ولكن كيف كانت المنهجية المعتمدة سابقا؟

نعلم جميعا أنها كانت تتم على المستوى المركزي وعلى مستوى الحزب الحاكم في ذلك الوقت مع مشاركة بعض المنظمات الوطنية وبعض الخبراء المقربين من هذا الطرف أو ذاك حيث تصاغ الخطوط العريضة للمخطط وتتبلور بتلك الطريقة ثم تعرض في البرلمان لتناقش وتنتهي المسألة، هذا ما كان يحدث سابقا.

أما اليوم فنحن نعيش حقا مرحلة تاريخية مهمة للغاية فالنقاش الذي دار حول مخطط التنمية 2026-2030 على مستوى المواطن العادي لا أعتقد أنه حدث من قبل وكما هو الحال بالنسبة للاهتمام الإعلامي أيضا وقد عقدنا لقاءات عديدة في إطار المنتديات التي نظمتها الوزارة على مستوى الجهات والأقاليم مع ممثلي المجالس المنتخبة.

وفي هذه المنتديات وقد ذكرت هذا سابقا وكان عدد من السيدات والسادة النواب حاضرين وشاهدوا ذلك كانت المقترحات تعبر عن حاجيات حقيقية، كما أظهرت انخراطا تاما من أعضاء المجالس المنتخبة قد يتساءل البعض وكما طرح السؤال بالأمس أنا كعضو في مجلس نواب الشعب، كيف شاركت؟ إنكم لم تشركوني وأعيدها مجددا الوظيفة التنفيذية لم تغلق أبوابها أمام أحد.

لقد قلنا إن المجلس المحلي حر في طريقة تواصله مع بقية المواطنين بما في ذلك نائب الشعب بالأمس، أشار ممثل ولاية صفاقس السيد صابر المصمودي إلى أنه شارك مع المجلس المحلي أو الجهوي، الوظيفة التنفيذية لم يكن لها دور في هذه المجالس، بل عملت دون وصاية ليمارس كل طرف دوره وفق ما ضبطه له القانون واستنادا إلى النص الدستوري.

كما يؤسس هذا المخطط لتفعيل التقسيم الترابي الجديد الذي يشكل ركيزة لإرساء ديناميكية تنمية أكثر تكاملا من خلال جعل الأقاليم فضاءات للتنسيق والتكامل الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز دور الجهات كقطاب للنمو والاستثمار بما يتيح تثمين مواردها وميزاتها التفاضلية ويعزز التكامل بينها في إطار وحدة الدولة.

وانطلاقا من هذه المرتكزات، فإن هذا المخطط لا يقتصر على كونه وثيقة برمجة تحدد المشاريع والتدخلات، بل يمثل إطارا استراتيجيا مرجعيا لتوجيه السياسات التنموية طيلة الفترة 2026-2030 ودائما ما نعود إلى هذا السؤال، هل الأفضل أن نكون بمخطط تنموي أم بدون؟ بالتأكيد، نحن أمام تجربة أولى وفق بناء جديد، ولكن من المهم جدا اليوم أن يكون لدينا مخطط للفترة 2026-2030.

وانطلاقا من هذه المرتكزات فإن هذا المخطط لا يقتصر على كونه وثيقة برمجة تحدد المشاريع والتدخلات، بل يمثل إطارا استراتيجيا مرجعيا لتوجيه السياسات التنموية طيلة الفترة 2026-2030، بما يضمن تكامل البرامج القطاعية والمجالية ويوحد الرؤية بين مختلف المتدخلين ويعزز نجاعة الاستثمار العمومي ويسرع إنجاز المشاريع ويرسخ ثقافة المتابعة والتقييم وقياس الأداء وهو أيضا ما يجسد ما جاء في الدستور الذي نص في فصله 77 على ما يلي: "تضبط التوجهات التنموية في مخطط التنمية الذي تقع الموافقة عليه بقانون"

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

لترجمة هذه الرؤية الجديدة إلى واقع عملي إذ إن ثمة رؤية يجب أن تنتزل على أرض الواقع، استند إعداد هذا المخطط إلى جملة من الثوابت الوطنية والخيارات المنهجية التي أطرت مختلف مراحلها سواء

في تحديد الأولويات أو ضبط مضمون السياسات التنموية والمجالية أو بلورة المشاريع أو صياغة الفرضيات وسنأتي لاحقا على ذكر الفرضيات إذ قيل الكثير عنها وعن ضرورة تحليلها.

وفي مقدمة هذه الثوابت يأتي تكريس السيادة الوطنية باعتبارها خيارا يوطر مختلف أبعاد التنمية ويقوم على حسن توظيف الإمكانيات والموارد الوطنية وتثمين الثروات والكفاءات التونسية مع الانفتاح على الشراكات التي تخدم المصلحة الوطنية وتحترم استقلالية القرار الوطني.

وفي الإطار ذاته تولت وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتنسيق مع مختلف الوزارات مرافقة المجالس المنتخبة من خلال توفير أدلة الإعداد والتأطير المنهجي والمساندة الفنية اللازمة، حتى بالنسبة للمشاريع إذ خصصنا نموذجا أرسلناه إلى كل المجالس المحلية والوزارات القطاعية لتحديد ماهية المشروع وأولوياته والقطاع المستهدف به وكلفته المنتظرة وجاهزيته الفنية إلى غير ذلك من المعطيات.

إذن من خلال توفير أدلة الإعداد والتأطير المنهجي والمساندة الفنية اللازمة مما يمكنها من الاضطلاع باختصاصاتها في أفضل الظروف دون وصاية أو تدخل في خياراتها ودون فرض أسقف مالية مسبقة للمشاريع المقترحة، فلم يسبق أن حددنا لمجلس محلي أو جهوي ميزانية مسبقة، بل تركنا لهم حرية تحديد الاختيارات. لا أود القول إنها عملية "غريبة"، بل هي معالجة للمقترحات وذلك لأننا كما ذكرنا سابقا خلال جلسات اللجان وجدنا مقترحات يخص بعضها القطاع الخاص ومقترحات أخرى تتعلق بإجراءات إدارية ولا تنتزل في إطار مشاريع الاستثمارات العمومية.

إذن تولت وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتنسيق مع مختلف الوزارات مرافقة المجالس المنتخبة من خلال توفير أدلة الإعداد والتأطير المنهجي والمساندة الفنية اللازمة بما يمكنها من الاضطلاع باختصاصاتها في أفضل الظروف دون وصاية أو تدخل في خياراتها ودون فرض أسقف مسبقة للمشاريع المقترحة إيماناً بأن الأولويات التنموية تنبع من الواقع المحلي والجهوي وتبني في إطار التكامل بين مختلف المستويات الترابية والقطاعية، غير أن اعتماد هذا المنهج لم يكن يعني إدراج جميع المشاريع المقترحة بصفة آلية، بل خضعت مختلف المقترحات لتقييم وترتيب وفق معايير تراعي مساهمة المشروع في تحقيق أهداف التنمية وأثره الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن جاهزيته وقابليته للإنجاز.

وبصفة موازية وسنعود إلى هذا الموضوع لاحقا تم التنسيق الوثيق مع وزارة المالية لضمان اتساق المخطط مع التوازنات المالية للدولة وتحقيق التوفيق بين الطموح التنموي ومتطلبات الاستدامة المالية حتى يكون هذا المخطط إطارا استراتيجيا واقعيًا وقابلا للتنفيذ وليس مجرد وثيقة تتضمن قائمة من المشاريع أو إعلانا للنوايا وهذا ما جعلنا ننتمي إلى المبلغ الذي تطرق إليه العديد من السيدات والسادة النواب، وهو 102 مليارات دينار، موزع بين ميزانية الدولة والمنشآت العمومية والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

لقد اعتبر عدد من الإخوة النواب أن مبلغ الـ 102 مليارات يفوق طاقة الدولة وقدرتها استنادا إلى ما شهدناه في سنوات عديدة وهي فكرة معقولة يمكن الدفع بها، ولكن اليوم إذا أردنا تحريك عجلة الاقتصاد فلا بد أن تتدخل الدولة بثقلها من خلال الاستثمارات العمومية، في المقابل أعرب إخوة آخرون عند تعديدهم لمشاغل

جهاثهم وحاجياتها عن أننا لا نحتاج فقط إلى 102 مليارات، بل إلى آلاف المليارات لتحقيق المطلوب وهنا يبرز ما نسميه بعقل الدولة وحكمة الدولة، مع مراعاة التوازنات المالية وكما ورد في نص الدستور حول التنمية المستمرة والدائمة لفترة 2026-2030 وللأجيال القادمة التي ستسلم المشعل وتواصل المسيرة التنموية من أجل بلدنا العزيز. فحين نرى من يعتقد أن مبلغ الـ 102 مليارات قليل نضع في الاعتبار ديمومة المالية العمومية التي درسناها بعناية ونتوجه هنا ببالغ الشكر لوزارة المالية وإطاراتها والسيدة وزيرة المالية، فقد كان هناك تنسيق كبير ومستمر بيننا وهو ما لم يكن متاحا في العديد من المناسبات سابقا حتى نصل إلى اتفاق يضمن أن يكون هذا المبلغ في حدود الممكن مع الحفاظ الكامل على ديمومة المالية العمومية.

وقد ارتكز هذا المسار برمته على عملي ميداني واسع شمل تنظيم ورشات تدريبية وملتقيات محلية وجهوية وإقليمية وقد عدناها سابقا خلال الجلسات ومرافقة أعمال المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم إلى جانب عقد جلسات للتأليف والتنسيق بمشاركة مختلف الهياكل والإدارات المعنية بما أتاح دراسة جميع المقترحات وتوحيد الرؤى وصياغة المشروع المعروض اليوم على أنظار مجلسكم الموقر.

واعتبارا للأهمية الاستراتيجية للمخطط وحرصا على توفير كل مقومات نجاحه، حظيت مختلف مراحل إعدادته بمتابعة مستمرة من قبل الحكومة، وهنا تكمن أهمية التنسيق الحكومي الضروري، حيث تم عقد العديد من المجالس الوزارية برئاسة السيدة رئيسة الحكومة، خصصت للنظر في مدى تقدم الأشغال ومناقشة المخرجات الأولية، فمنذ صدور المنشور وانطلاق الملتقيات عقدت جلسات ومجالس وزارية على مستوى رئاسة الحكومة لمتابعة التقدم في مسار إعداد المخطط.

وقد أسهمت هذه المجالس في مزيد من إحكام تناسق محاور المخطط وتجويد مضامين السياسات والبرامج العمومية وتدقيق محفظة المشاريع الاستثمارية المقترحة، كما كان للاهتمام الموصل الذي أولاه سيادة رئيس الجمهورية أثر بالغ، إذ كان لي شرف لقائه في عدة مناسبات لا تقل عن سبع مرات خصصت في كل مرة لمتابعة مسار التقدم في أشغال هذا المخطط.

إذن، كما كان للاهتمام الموصل الذي أولاه سيادة رئيس الجمهورية لأشغال إعداد مشروع المخطط وحرصه الثابت وتأكيده الدائم على أن يكون مخطط التنمية "نابعاً من إرادة المواطنين والمواطنات اعتماداً على انتظاراتهم وطلباتهم كان له أثر بالغ في توجيه مسار إعداد المخطط وفي حرصنا جميعاً على أن يعبر عن تلك الانتظارات من خلال رؤى تنموية تم إعدادها في إطار المجالس.

وقد تم تحديد عدد من الأهداف الاستراتيجية التي جرى التأليف بينها جميعاً للوصول إلى المحاور الخمسة أو التوجهات الكبرى الخمسة التي ضبطت في المخطط والحمد لله، لقد استمعنا إليكم جميعاً ونتابع ما يعبر عنه العديد من السيدات والسادة النواب في وسائل الإعلام وعلى صفحاتهم الخاصة فضلاً عما يدور من نقاشات تقنية بين الخبراء على عدة مستويات إذ يجمع الكل تقريباً على قوة التشخيص وأهمية التوجهات وهناك توافق حول التوجهات التنموية الخمسة التي تم تحديدها في إطار المخطط واعتقد أن هذا من أهم المكتسبات التي ينبغي أن نبني عليها جميعاً.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

بالتوازي مع هذه الخيارات المنهجية، تم إعداد إطار اقتصادي كلي يوازن بين الواقعية والطموح بما يجعله قادراً على مواكبة التحولات الاقتصادية الوطنية والعالمية وقابلاً للتنفيذ في ضوء الإمكانيات المتاحة، وقد تم إعداد الإطار الاقتصادي الكلي وفق منهجية علمية تراعي الانسجام بين مختلف مكوناته وتعتمد المعطيات الإحصائية الرسمية المتوفرة إلى موفى ديسمبر 2025، بما يضمن تماسك الفرضيات وواقعية التقديرات.

وقد تطرق العديد من الإخوة النواب إلى أن الفرضيات التي أنجز عليها المخطط هي فرضيات وجب مراجعتها ولا يعني الإبقاء على الفرضيات الأساسية للمخطط في وثيقته الأولية والتي بنيناها وأخيراً سنة 2025 اعتمدنا فيها على المعطيات الإحصائية المتاحة في ذلك الوقت وعلى التقارير الدولية المتوفرة حينها وأخيراً تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في أكتوبر 2025، فمن الطبيعي في إطار النمذجة الاقتصادية أن تنطلق من معطيات محددة ثم يأتي الوقت لتطور الأوضاع الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي لتعود وتحين فرضياتك في أطر محددة ضبطها القانون وهو الميزان الاقتصادي السنوي إذ سيكون لسنة 2027 ميزانها الاقتصادي وكذلك الشأن بالنسبة لسنوات 2028 و2029 و2030 وذلك في إطار قوانين المالية.

فلا يمكننا متابعة سعر برميل النفط بشكل يومي لتحيين الفرضية الواردة في المخطط يومياً فعندما وضعت فرضيات قانون المالية لسنة 2026 اعتمد سعر 63.3 دولاراً للبرميل بينما ارتفع السعر ليصل إلى 125 دولاراً في بداية الحرب في شهر فيفري أو مارس واليوم نراه في حدود 73 أو 74 دولاراً ولا أحد يعلم كم سيكون غداً بناءً على تصريح قد يصدر على المستوى الدولي هذا المساء. بناءً على ذلك أؤكد أنه عند اعتماد الفرضيات توجد نقطة انطلاق معينة تبدأ منها ثم تعود لتحيينها في أطر محددة.

إذن ولا يعني الإبقاء على الفرضيات الأساسية للمخطط وهذا الاختيار الذي قمنا به ونناقشناه حتى على مستوى المجالس الوزارية وعلى مستوى مجلس الوزراء قبل أن يأتيكم منه المخطط نقول الفرضيات تغيرت أجل وما زالت تتغير، ولكن بني على فرضيات معينة تمت مراجعتها في أطر معينة، حتى في تقرير صندوق النقد الدولي الذي تم في أبريل 2026 وأعتقد أنهم أصدروا تقريراً آخر لشهر جويلية البارحة فهل نغلق هذا ونرجع لما قاله تقرير البارحة؟ يجب إيجاد مرجع نعود إليه دائماً وحتى في الفرضيات التي تم تحيينها على الإطار الدولي، بالنسبة لتوقعات النمو لم تتغير بقيت تقريباً هي نفسها صحيح في توقعاتهم دائماً أكثر تشاؤمية للاقتصاد التونسي من توقعاتنا وهذا وقع حتى في 2025، لكن بعد ذلك وجدنا النتائج التي حققناها أكثر من توقعاتهم وأقل من التوقعات التي قدرناها والأهم أنهم في توقعاتهم لم يرجعوا للتوقعات التي قاموا بها بالنسبة لنمو الاقتصاد التونسي وإذا كانوا سراجعونها سنرى سبب ذلك وإذا وقعت مراجعة النمو العالمي بصفة جذرية بناءً على التطورات الجيوسياسية في الإيجابي كما في السلب الطبع هذا سيكون عنده تأثير على الأقل على الطلب الخارجي الموجه للمنتجات التونسية وهذا نأخذ به بعين الاعتبار في بناء توقعاتنا بالنسبة للنمو وبالنسبة لغيره من المتغيرات الاقتصادية.

إذن ولا يعني الإبقاء على الفرضيات الأساسية للمخطط تجاهلاً بالتطورات الاقتصادية والجيوسياسية الأخيرة وإنما يستجيب لمتطلبات النمذجة الاقتصادية التي تقتضي اعتماد نقطة مرجعية

ثابتة تستند إلى معطيات مستقرة بما يسمح بتقدير الآثار الفعلية للمتغيرات على الاقتصاد الوطني وفق أسس علمية سليمة ويعزز هذا التوجه إقرار المؤسسات الدولية المختصة في نشراتها الصادرة في أبريل 2026 بالإبقاء على توقعاتها لنمو الاقتصاد الوطني دون تغيير يذكر مقارنة بالتقديرات السابق.

وهنا أيضا نرى أحيانا عنوانا ربما لجذب الانتباه في صحيفة أو في منشور واعتمدوا في المخطط أو أنهم أخرجوا المخطط من تقرير صندوق النقد الدولي لأكتوبر فتفاجأ حين ترى العنوان وتقول هل أخذنا المحتوى من تقرير صندوق النقد الدولي؟ إنما هو فقط ليقول يعتمد على فرضيات على مستوى النمو في تقرير صندوق النقد الدولي في مستوى نمو الاقتصاد العالمي لأكتوبر 2025 وأكرر أنه كان في وقت معين وقلنا من الأسلم أن نبقي بهذا المرجع وعندنا التحيين في إطار الميزان الاقتصادي والأهم من هذا أيضا أن المخطط ليس نصا مقدسا إذا تغيرت الفرضيات والوضع العالمي ووقعت صدمات قوية إيجابية أو سلبية على مستوى الاقتصاد التونسي، أكيد تحين الفرضيات والنسب وربما حتى مبالغ الاستثمارات وحتى في الكلفة الموضوعية وهي كلفة تقديرية.

والبارحة قال كل السيدات والسادة النواب على مستوى المشاريع المعطلة كيف تنطلق بمبلغ معين وبعد تعطيلها على سنوات أحيانا يتأثر وترفع ربما بالضعف للكلفة الأصلية، لكن عندنا دائما مراجع فيها تقديرات وإن شاء الله سنبقى فيها ونتمنى أن يحدث تطور وتنقص الكلفة وإذا ارتفعت سنأقلم معها في إطار التوازنات الكبرى للمالية العمومية. إذن وانطلاقا من ذلك اعتمدت الحكومة مقارنة تقوم على المحافظة على الفرضيات الأساسية للمخطط مع إمكانية تحيينها عند إعداد الميزان الاقتصادي لسنة 2027 استنادا إلى معطيات أكثر استقرارا وأكثر شمولاً وعلى أساس هذه الفرضيات تم ضبط الأهداف الكمية للمخطط الذي يستهدف تحت تحقيق معدل نمو سنوي في حدود 4.2% خلال الفترة 2026-2030 وفق نسق تصاعدي يرتفع من 2.6% سنة 2025 إلى نحو 5.1% سنة 2030 وبذلك يهدف المخطط إلى الترفيع في الدخل الفردي وهذا ما ذكره السيدات والسادة النواب البارحة على مستوى ضرورة دعم القدرة الشرائية للمواطن من خلال دعم معدل الدخل الفردي ومن خلال العمل على المحافظة على استقرار الأسعار.

وبذلك يهدف المخطط إلى الترفيع في الدخل الفردي والارتقاء بتونس إلى الثلث الأول من الشريحة العليا للبلدان متوسطة الدخل في أفق 2030 "ambitieux" نعم يجب أن نكون كذلك وإلا فلن نتقدم، ونعم واقعي إذ نعرف قدراتنا وحين نتطاول كل الجهود وتتوحد على مشروع معين وإن شاء الله يجمعنا هذا المشروع فإمكانية تحقيق الأهداف وارادة جدا.

ويستهدف الإطار الاقتصادي الكلي كذلك حصر نسبة تضخم في مستوى لا يتجاوز 5% طوال فترة المخطط بما يساهم في المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن إلى جانب تدعيم توازنات المالية العمومية والتحكم في نسبة التداين العمومي في حدود لا تتعدى 80% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يقتضي بالأساس مضاعفة الجهود لتنمية الموارد الذاتية للدولة والارتقاء بمرادودية المؤسسات العمومية والهدف هو أنه الموارد الذاتية للدولة تصل إلى 80% في أفق 2030 مقارنة بالموارد الجمالية للدولة.

ويظل تحقيق هذه الأهداف رهين التسريع وأوافقكم ومتفقون فيه وهذه نقطة التقاء مهمة بين كل الأطراف رهين التسريع في تنفيذ كل الإصلاحات وتحديث الأطر المؤسسية والتشريعية والتقدم في مسار الرقمنة وتسريع نسق إنجاز المشاريع العمومية وتهيئة الظروف الملائمة لتحسين مناخ الأعمال واستقطاب الاستثمار الخاص حتى يضطلع بدور أكبر في خلق الثروة وإحداث مواطن الشغل اللائق في إطار تضمن فيه الدولة وهنا نص الفصل 17 من الدستور على التعايش بين القطاعين العام والخاص وتعمل على تحقيق التكامل بينهما على قاعدة العدل الاجتماعي.

إذن ورد التعايش بين القطاع العام والقطاع الخاص في الدستور ونعمل على توفير كل ما يمكن لتشجيع القطاع الخاص متفقون أن هناك هنات ونعرف الواقع وهناك هنات تهم مناخ الأعمال، صحيح وأيضا هنات تهم قانون الاستثمار، ولكن تمت أمور عديدة وحضر البعض منكم السيدات والسادة النواب في منتدى تونس للاستثمار واستمع ليس لما تقوله إنما لما يقول المستثمر الأجنبي عن قدرات الاقتصاد التونسي والعناصر التي جعلته يختار أن يستثمر في تونس ومن المهم تثمين هذا وإبرازه لأنه يمكن أن نبني عليه وهذا ما قلنا عن الفصل 14 من الدستور.

وإن هذه الأهداف على ما تتسم به من طموح ونحن نطمح لهذا تمثل التزاما وطنيا يقتضي تعبئة جميع الطاقات وتظافر جهود الجميع حتى يتحول هذا المخطط إلى رافعة حقيقية لتنمية شاملة وعادلة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

وتجسيدا لهذه التوجهات تم اعتماد محفظة متكاملة من المشاريع تعد أحد الأدوات الرئيسية لتنفيذ المخطط وقد روعي في إعدادها تحقيق التوازن بين الأولويات الوطنية والحاجيات التنموية التي أفرزها مسار التخطيط التصاعدي والإمكانات الفعلية للدولة من حيث التمويل والإنجاز وذكر موضوع قدرة الدولة على الإنجاز عديد المرات يوم أمس وأيضا في الأيام الفارطة وهذا أيضا بالنسبة لضعف الإنجاز ومتفقون أن هناك عديد العوامل المرتبطة بالتشريعات وأخرى مرتبطة بالمقاولات وكل هذا شغل بالطبع ويجب أن نشتغل عليه بصفة مشتركة وظيفية تنفيذية ووظيفة تشريعية وتقدمنا في هذا الإنجاز هنا أيضا ولا بأس أن نثمن بعض النقاط.

وقع تقدم في إنجاز عديد المشاريع والسيدات والسادة النواب الذين هم ربما في علاقة مع السادة الولاة في جهاتهم أكيد أنهم يلاحظون التقدم في عديد المشاريع العمومية، حللنا بفضل عديد وعديد المجالس الوزارية التي تمت للتسريع في إنجاز المشاريع العمومية ونجحتنا فيها وهذا ما رفع نسق سحب الاعتمادات من الموارد الخارجية من 38% تقريبا سنة 2025 إلى 47، 46% تقريبا حاليا.

إذا كان هناك تطور في على مستوى السحب أكيد أنه تم لأن هناك تطور على مستوى الإنجاز. هل هو اليوم بالنسق الكافي أو لا؟ بالطبع لسنا راضين ونريد أن نتقدم أكثر في الإنجاز لأن بالتسريع في إنجاز المشاريع العمومية تخلق ديناميكية اقتصادية أخرى تهم القطاع الخاص وفي عديد من الأحيان ينتظر المواطنون هذه الاستثمارات العمومية لتلبية حاجياتهم الملحة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

إذن قلنا أفرزها مسار التخطيط التصاعدي والامكانيات الفعلية للدولة من حيث التمويل والإنجاز وتضم هذه المحفظة الاستثمارات المباشرة والتدخلات ذات الصبغة التنموية وأفهم تساؤلاتكم وبالعكس تجعلنا هذه الجلسات نوضح حقيقة ربما بعض العناصر التي فيها سوء فهم وحين نقول استثمارات عمومية فليست فقط الاستثمار المباشر الذي يظهر في ميزانية الدولة والعديد من الإخوة قالوا الاستثمار المباشر وفي 2026 قرابة 6.8 مليار دينار ونحلم ونقول على مستوى ميزانية الدولة أعتقد أننا مستهدفين 63 بالنسبة إلى 2026-2030، أي 26 وبهم المبلغ المستهدف في ميزانية الدولة وحين نقول استثمارات عمومية ليست فقط استثمارات مباشرة وليس 6.8 فقط، لكن استثمارات مباشرة مع التدخلات التنموية التي تقوم بها الدولة بما فيها الدعم الذي تعطيه لعدد من المؤسسات العمومية حتى أنها تقوم بتدخلاتها التنموية.

وحيث نجمع هذا في إطار قانون المالية 2026 سنجد أنفسنا تجاوزنا 12 مليار دينار إذا بقينا في 12 طيلة 2026-2027-2028-2029-2030 فنتيجة $12 \times 5 = 60$ ، ولكننا نطمح لأكثر وهذا عادي لأن الأمور ديناميكية وحين أقول بأننا نستهدف نسبة نمو 4.2% خلال فترة المخطط فنسبة النمو أرفع من الفترة السابقة 2021-2025 وأقول مجددا أننا أخذنا الفترة السابقة 2021-2025 حتى نقارن خمس سنوات 2026 - 2030 ولا نتحدث عن مخطط 2021-2025 لأنه لم يكن هناك مخطط في فترة 2021-2025 كما قلنا آخر مخطط هو 2016-2020 ولا يوجد في 2021 - 2022 ثم تم النقاش حول مخطط في 2023-2025 ولم تتم مواصلة مسار المصادقة عليه لأنه حتى في طريقة إعداده لم يكن موافقا لدستور 2022 ولهذا وصلنا لليوم 2026-2030.

إذن حين نقول ليست 6 ونحن اليوم في 12 تقريبا وحين نستهدف 4.2% فإنه يترتب أوتوماتيكيا عن ارتفاع الناتج الداخلي الخام ارتفاع ولن تخالفني السيد رئيس لجنة المالية السابق ولن نتخالف في هذا حين يرتفع الناتج الداخلي الخام بطبيعة الحال ترتفع الإيرادات الجبائية للدولة "et donc c'est cette dynamique qu'on est en train de raisonner" وإذا نجد تقريبا 12 في 2026 ونضربها في خمس سنوات زيادة على أفق التطور على مستوى موارد ميزانية الدولة إذن أجد نفسي في "prévision" معقولة ولهذا قلت بأن كل شيء تم بتنسيق مع وزارة المالية فلم نضع الكلفة دون تريت في ميزانية الدولة.

إذن قلنا تضم هذه المحفظة الاستثمارات المباشرة والتدخلات ذات الصبغة التنموية التي تتولى تنفيذها الوزارات والمؤسسات والهيئات العمومية على كامل تراب الجمهورية وتتضمن هذه المحفظة أيضا استثمارات المؤسسات العمومية والمشاريع المبرمج إنجازها في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

حين نقول استثمارات المؤسسات العمومية فإننا نقصد "SONEDE" التي عندها استثمارات تقوم بها على مواردها الخاصة وعندها استثمارات تساعد فيها ميزانية الدولة حين نقول استثمارات مؤسسات عمومية أقصد أيضا "OACA" حين نبرمج أن نبني ونوسع مطار تونس قرطاج فتلك الميزانية على "OACA" وهي في حالة مادية يمكن أن تخول لها أن تجد التمويلات اللازمة لتوسيع مشاريعها وحين نتحدث عن شراء باخرة أو باخرتين بالنسبة إلى النقل البحري فهي على ميزانية "CTN" وهي أيضا مؤسسة عمومية.

إذن لا ننظر فقط للمؤسسات العمومية التي هي اليوم في وضعية حرجة لكن عندنا بعض المؤسسات العمومية مازالت في قدرة على أن تمول عددا محترما وبكلفة محترمة من الاستثمارات وهي التي وردت في "rubrique" المؤسسات العمومية وحتى حين نذهب إلى المؤسسات التي تعاني اليوم من إشكاليات مالية إما أن تعطى الدولة أو نبحت لها عن تمويلات خارجية ونأخذها لها بضمان الدولة لأنها لن تتمكن أن تأخذها لوحدها، لكن الهدف هو تمويل مشاريعها لأنها حين نقول هكذا فإننا نقصد مثلا قطاع الفسفاط وهو قطاع يجب أن نستثمر فيه بكل الآليات التمويلية الممكنة لأنه قطاع خالق للثروة وقطاع فيه ثلاثة مكونات "composants": فيه الإنتاج على مستوى المناجم والنقل الحديدي خاصة على مستوى الشركة الوطنية للسكك الحديدية وفيه "composant" الثالثة هي التحويل ونعمل على هذه الثلاثة.

وهناك عدد من التمويلات الخارجية عرضت هنا وتناقشنا فيها ورصدت لشركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي وللشركة التونسية للسكك الحديدية من أجل تطوير منظومة الفسفاط ومن أجل أن يستعيد القطاع حيويته وقال البارحة أحد السيدات والسادة النواب تنتج الآن 600,000 طن لا غير صحيح اليوم عندي صناعة هنا في 3 أو 3.5 مليون طن والهدف هو أن نرفع في الإنتاج في أفق 2030 كما قلنا 11 مليون طن والهدف طموح أيضا، لكن قبل 2010 كان قرابة 10، ولكن أهمل القطاع وصارت عديد من الإشكاليات على المستوى الاجتماعي حيث توقف الإنتاج والنقل ونحن بصدد حلحلة كل هذا وبالطبع هناك قناعة راسخة لأهمية قطاع الفوسفاط في خلق الثروة.

إذن قلنا وتتضمن هذه المحفظة أيضا استثمارات المؤسسات العمومية والمشاريع المبرمج إنجازها في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ومثال لمشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، نأخذ عددا من محطات التطهير التي هي ستعجز في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كمثال وأيضا تبرورة كمثال نريد أن نعمل عليه في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وعندنا تواصل مع عدد من المستثمرين حول هذا الموضوع وربما أيضا للتنسيق وهناك من قال الإقليم الرابع أخذ أكثر والولاية الفلانية أخذت كثيرا وهناك "composante" كبيرة متأتية من الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وليست من ميزانية الدولة وحظيت عملية ضبط محفظة المشاريع التنموية بعناية خاصة من قبل الهيكل العمومية انطلاقا كما قلنا من المرافقة الفنية للمجالس حيث تم توفير أدلة إعداد المخطط وجداذات نموذجية للمشاريع كما تم مد المجالس بالمعطيات الفنية والاحصائية إلى آخره.

وتأسست المقاربة خاصة على استهداف المشاريع التنموية التي تلامس الحياة اليومية للتونسيين والتي تعكس انتظاراتهم انطلاقا مما تضمنته تقارير المجالس وفي صدارتها خدمات الصحة والتعليم والتكوين والنقل والمياه والتطهير والسكن الاجتماعي والمشاريع الرياضية والثقافية ومساندة الأنشطة الاقتصادية لا سيما الفلاحة وتدعيم النسيج الاقتصادي والسياحة والارتقاء بمنظومات الإنتاج المحلية والجهوية ومزيد تهيئتها وكل هذا مضمن في إطار مخطط التنمية 2026 - 2030 ببرامج ومشاريع.

وفي نفس السياق شملت المحفظة جملة من المشاريع الهيكلية للبنية الأساسية لا سيما شبكات طرقات ومسالك وخطوط نقل حديدي والمترو وتطوير الموانئ ومطار تونس قرطاج وإنشاء مناطق صناعية ومشاريع تعبئة الموارد المائية وإنتاج ونقل الكهرباء فضلا عن

تجسيد التوجه نحو رفع قدرات إنتاج الطاقات المتجددة وتدعيم البنية التكنولوجية لا سيما رقمنة الخدمات العمومية ومضمن في وثيقة المخطط عدد من المشاريع المهيكلية، وحين نقول مشاريع مهيكلية مثال مشروع ميناء المياه العميقة بالنفیضة صحيح أنه مشروع سابق وقديم هل أنه مهم للاقتصاد التونسي أم لا؟ مهم إذن سناصل فيه وهنا أيضا يقول عدد من السيدات والسادة النواب هذه مشاريع متواصلة فهل نتوقف عن برمجتها؟ فهي تكتمل في إطار برنامج التنمية 2026 - 2030 إضافة إلى مشاريع جديدة، وحين نرى هذا حتى في تقارير المخططات السابقة التي قلنا في تاريخ تونس سنجد فيها كلها مشاريع متواصلة ومشاريع جديدة لأنها ستقع برمجتها كلها في إطار قوانين المالية المرتبطة بالمخططات المعنية.

إذن قلت هل مهم ميناء النفیضة الإقليم الثالث فقط؟ هو مشروع وطني وهل مهم مطار تونس قرطاج الإقليم الثاني؟ هو مشروع وطني له إشعاع وطني، وسأرجع لما قلته أنت أينما غرست الشجرة يصل ظلها إن شاء الله إلى كل الناس فما بالك بمشاريع وطنيه بمثل هذا الحجم؟ أو حين نقول توسعة محطة المياه بالزارات فلن يكون أثر هذه التوسعة على ولاية قابس فقط لكن سيضم ولاية مدين وولاية تطاوين وحين نقول ولاية مدين وقد تحدثت البارحة العديد من السيدات والسادة النواب على وضعية المياه في عديد مناطق الجمهورية وتحدثت منذ قليل مع السيد رئيس المجلس، قلت اليوم حين أفقت في الخامسة صباحا وفتحت الحنفية فوجدت الماء منقطعاً، فوضعيتنا المائنة اليوم وضعية حرجة على المستوى الوطني هم كل المناطق وهناك من ذكر البارحة المحمدية وأريانة والكاف وسوسة، إشكاليات كبيرة هذه الأيام في التزود بالمياه مرتبطة بقاعدة حيث تتم تجارب على مستوى محطة تحلية المياه بسیدی عبد الحمید، إذن الإشكاليات موجودة لكن أيضا هناك عديد الاستثمارات المتواصلة والجديدة الهدف منها هو التنقيص من إشكالية التزود بالماء الصالح للشرب في كامل مناطق الجمهورية بما أن الماء كما ذكره البارحة السيدات والسادة النواب وذكرنا به هو حق دستوري مثل الصحة وإلى آخره من الحقوق التي ضمنت بالدستور.

وقد أسفرت عملية التأليف بين قائمة المشاريع المقترحة من قبل المجالس والهياكل العمومية على اختيار محطة مشاريع ذات أولوية كما قلنا تضم 21,100 كيف وصلنا لهذا؟ وردت علينا تقريبا 40,000 مشروع من المجالس المنتخبة تمت معالجتها فهي ليست مشاريع، بل إجراءات وربما هم القطاع الخاص وعديد الاعتبارات الأخرى وبالمعالجة تقلص إلى 21,000 مشروع على 40,000 مشروع.

كانت هناك أيضا تقريبا 9000 مشروع من الوزارات القطاعية ووجدنا من هذه المحفظة الكاملة 21,100 مشروع تقريبا، إضافة إلى ذلك ونؤكد على هذا أيضا والحمد لله ثمن عديد السيدات والسادة النواب البارحة البرامج الجهوية للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة وقلنا بأنه على 21,100 عندنا اليوم محطة مشاريع وأقول محطة فيها تقريبا 9000 مشروع فمن فكر فيها؟ المجالس المنتخبة موجودة اليوم على ذمة المجالس المنتخبة حتى أنهم برمجهم في إطار اختياراتهم على مستوى البرنامج الجهوي للتنمية وهو برنامج سنوي واستهدفنا أن يكون المبلغ 700 مليون دينار في إطار 2026-2030 نقسمها على 5 بعد أن كنا على 4 واستهدفنا 300 برنامج في سنة 2026 ما زال فيها 1400 نقسمها على أربع سنوات سنجد العدد لكل عام، وسترجع المجالس اليوم إلى محطة المشاريع ليختاروا فيها على أساس

أولوياتهم وجاهزية المشاريع ويقع اختيارها على المستوى الجهوي ولا دخل فيها للسلطة المركزية والوظيفة ونوزع الاعتمادات بناء على عدد من المؤشرات والمجالس هي التي تقترح.

وكما قلت لكم هناك محطة موجودة اليوم على ذمتها فيها ما يكون في برنامج التنمية الجهوية وفيها ما يمكن أن يكون في إطار برنامج التنمية المندمجة وهو اليوم في قسطه الثالث وسينتهي تقريبا 2027 و2028 ونعمل اليوم على برنامج تنمية مدمجة جديد سنأخذ فيه بعين الاعتبار كل ما ورد والاهتمامات الكبرى الواردة من المجالس المحلية والمجالس الجهوية وهكذا تمت العملية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أفضت عملية التأليف بين التقارير المجالية والقطاعية والأفقية إلى بلورة خمسة توجهات تنموية كبرى ستشكل الإطار المرجعي لمختلف السياسات والبرامج والمشاريع العمومية المزمع تنفيذها خلال الفترة 2026-2030.

السيد الرئيس، إذا كان عندي وقت وحيز زمني أعلمني لأن عندي ما أقوله.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

خذ الوقت اللازم لك.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

بارك الله فيك،

أفضت عملية التأليف بين التقارير المجالية والقطاعية والأفقية إلى بلورة خمسة توجهات تنموية كبرى ستشكل الإطار المرجعي لمختلف السياسات والبرامج والمشاريع العمومية المزمع تنفيذها خلال 2026 - 2030 وتتمثل هذه التوجهات في: ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة، تحقيق تنمية مجالية متوازنة، تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية، تحقيق الأمن المائي والغذائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة إلى جانب تحديث الإطار المؤسسي وتكريس نجاعة المرفق العام.

وتعكس هذه التوجهات الرؤية التنموية المتكاملة لتونس والقائمة على تحقيق الإنصاف والكرامة وذلك بفضل الالتزام بتأمين تكافؤ الفرص لجميع التونسيين وتقاسم الثروة بينهم دون إقصاء وخلق حركية تنموية أكثر أثرا خاصة بالنسبة للجهات والمناطق الأقل تنمية وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وتدعيم القدرة على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية إلى ضمان حسن استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة على ديمومتها فضلا عن تطوير القدرات المؤسسية وتحديث التشريعات من أجل خدمة المجتمع والاقتصاد الوطني.

ويظل تجسيد هذه التوجهات رهين الإصلاحات النوعية المبرمجة ضمن مخطط التنمية لخلق بيئة دافعة ومحفزة للعمل والإنتاجية والابتكار والتجديد والمبادرة والاستثمار وغيرها من الإصلاحات، ولا شك أن دور مجلس نواب الشعب في هذا الإطار هو دور ذو أهمية قصوى لأن مشاريع القوانين تمر بمجلسكم الموقر بما فيها طبعاً المشاريع التي هم تمويل الاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق أثنى ما ورد في الكلمة الختامية للسيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة جلسات الاستماع الموحدة للجان

القارة، وخاصة تأكيده على أن مجلس نواب الشعب متحمل لمسؤوليته التشريعية وخاصة النظر بالجدية المطلوبة في جل مشاريع القوانين المرافقة لهذا المخطط والمنبثقة عنه والتي ستمثل الأرضية التشريعية الصلبة لإنجاحه ولتحقيق الأهداف التي رسمها.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

يحتل ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة موقعا محوريا ضمن مخطط التنمية 2026 - 2030 انطلاقا من قناعة راسخة بأن الإنسان هو غاية التنمية وركيزتها الأساسية وأن الاستثمار في رأس المال البشري يمثل أحد أهم رهانات بناء اقتصاد أكثر إنتاجية ومجتمعا أكثر تماسك.

وجودي اليوم بينكم ووجودكم أنتم اليوم هنا فيه النسبة الأهم ربما هي الاستثمار التي قامت به الدولة التونسية في العنصر البشري وهذه ثروتنا والبارحة تحدث أحد السادة النواب عن المصعد الاجتماعي وأتصور هنا أننا تقريبا شملنا المصعد الاجتماعي ونحاول أن نبقى عليه "fonctionnel" باستثمار أكبر في رأس المال البشري وكما كانت سعادتنا كبيرة بنجاح عدد من التلاميذ بتفوق على المستوى الوطني وهم قادمون من مناطق ذات مؤشر تنمية ضعيف.

ذكر السيدات والسادة النواب البارحة بعض الأمثلة هذا يسعدنا ويشرفنا كتونسيين ويجب أن نعمل عليه وهذا يمثل عنصرا موجودا في مخطط التنمية 2026-2030 الذي خصص عنصرا كاملا لتنمية رأس المال البشري في كل جوانبه التربوية والثقافية والعلمية والصحية وموجود في كل الجوانب في عنصر تنمية رأس المال البشري وقلنا هنا حتى في الاجتماعات السابقة وحتى إنشاء أو بعث المجلس الأعلى للتربية لم يأت من عدم وليس فكرة فقط حتى حين ترون ما هي الوزارات الممثلة في المجلس الأعلى للتربية سترون النظرة الشمولية لعنصر رأس المال البشري.

إذن يحتل ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة موقعا محوريا ضمن مخطط التنمية 2026-2030 انطلاقا من قناعة راسخة بأن الإنسان هو غاية التنمية وركيزتها الأساسية وأن الاستثمار في رأس المال البشري يمثل أحد أهم رهانات بناء اقتصاد أكثر إنتاجية لكن أهم من هذا مجتمع أكثر تماسك ويهدف هذا التوجه إلى ترسيخ مقومات الدولة الاجتماعية وتعزيز تكافؤ الفرص والارتقاء بجودة الحياة بما يضمن النفاذ العادل إلى الخدمات الأساسية في التعليم والصحة والعمل والسكن اللائق.

وفي هذا الإطار يستهدف المخطط الارتقاء بالدخل الفردي والتقليص من نسبة الفقر إلى أقل من 15% وهناك متدخل قال بأن الفقر يتطلب مؤشرا متعدد الأبعاد بما فيه من مؤشرات تهم مجالات مختلفة وتحسين مؤشر التنمية البشرية لبلوغ مستوى البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، بما يعكس الانتقال من معالجة الاختلالات الاجتماعية إلى بناء مقومات تنمية بشرية متكاملة، ويرتكز هذا المسار على تطوير منظومات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والبحث العلمي وحتى السيدات والسادة النواب الذين قالوا مخططا إنشائيا، موافق وغير موافق وهناك عديد من المؤشرات الكمية والنوعية المضمنة في المخطط والإنشاء والعملية الإنشائية ضرورية لأن المخطط يحمل أيضا رؤية سياسية يجب أن تكتب وتظهر وهناك حكاية يجب

أن تحكي وهذا موجود في المخطط ليس مؤشرات فقط ولكن المؤشرات موجودة وليس إنشاء فقط لكن الإنشاء موجود.

ويرتكز إذن هذا المسار على تطوير منظومات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والبحث العلمي والرفع من جودة مخرجاتها ومواءمتها مع متطلبات الاقتصاد الوطني ومهن المستقبل إلى جانب تطوير المنظومة الصحية وتوسيع النفاذ إلى خدمات صحية ذات جودة في مختلف الجهات والنفاذ إلى خدمة صحية مرتبط في بعض الأحيان بوجود يعني المستشفى أو المستوصف كبنية تحتية "physique"، لكن الأهم من هذا أن تكون الخدمة موجودة وقريبة فهل أن الأهم أن نجد مستشفى قرب منزلي أو أن أجد طبيباً يداويني؟ وأعتقد أنها مترابطة ببعضها أما بالنسبة لمعالجة بعض الحالات الأهم أن يكون الطبيب موجودا والخدمة الصحية موجودة وقريبة وهذا تعمل عليه وزارة الصحة في إطار المستشفى الرقمي لأن التكنولوجيا تطورت في بعض الاختصاصات حتى تمكنا اليوم أن في بعض الاختصاصات وبالنسبة لبعض الأقسام ولسنا في حاجة أن نضع البنية لكن من مستوى مركز أو اثنين أو ثلاثة يمكن أن تقدم الخدمة لكافة المواطنين في كافة الجهات.

ولا تقتصر العدالة الاجتماعية على ضمان الخدمات الأساسية، بل تشمل كذلك دعم العمل اللائق وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وتطوير سياسات التشغيل ودعم ريادة الأعمال والشركات الأهلية إلى جانب تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية والإحاطة بالفئات الهشة وتمكين المرأة والشباب ودعم السكن الاجتماعي باعتباره أحد مقومات الاستقرار الأسري والاندماج المجتمعي.

وحول مسألة الإحاطة أعتقد أنني تحدثت البارحة عن السيدة من ولاية سيدي بوزيد شفاها الله تحدثت عنها سي صالح التي أصيبت بلغم وهناك أطر سننظر فيها فيما بعد مع بعضنا لكن للدولة ضرورة أن تتحمل مسؤوليتها في التعامل مع مثل هذه الوضعية بالطبع، وفي الوضعيات التي يصاب فيها مواطنون باللغم بسبب تواجدهم في منطقة قريبة أو تمت فيها من قبل ربما ردم بعض الأغلام وتتحمل الدولة مسؤوليتها في هذا بالطبع وسنقول لك فيما بعد كيف يتم العمل حتى تأخذها الدولة على عاتقها، ولكن الآلية موجودة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يمثل تحقيق تنمية مجالية متوازنة أحد التحولات النوعية التي يقوم عليها مخطط التنمية 2026-2030 باعتباره تجسيدا لمقاربة جديدة في التخطيط التنموي نقوم على تهمين المبادرات المحلية واعتماد التخطيط التصاعدي بما يجعل من الجهات والأقاليم فاعلا أساسيا في تحديد أولوياتها التنموية وتوظيف مواردها الذاتية.

ويرتكز هذا التوجه على تقليص الفوارق بين المجالات الترابية وتعزيز قدرتها على إدارة شأنها التنموي وتهمين خصوصياتها ومزاياها التفاضلية بما يمكنها من الاضطلاع بدور أكبر في مسار التنمية الوطنية، وفي هذا الإطار يهدف المخطط إلى الترفيع في المعدل الوطني لمؤشر التنمية الجهوية ورأينا على خريطة الجمهورية التونسية وقلنا هناك مؤشر التنمية الجهوية واعتمدناه حتى نوضح ونبين أن هذا واقعنا والتفاوت الجهوي بين عديد المناطق في الجمهورية هناك تفاوت بين الأقاليم وفي مستوى نفس الإقليم هناك تفاوت بين الولايات وفي مستوى نفس الولاية تفاوت بين المعتمديات وقال أحد السيدات والسادة النواب وفي مستوى المعتمدية هناك تفاوت بين مختلف

العمادات، هذا واقع ونهدف في هذا المخطط أن بفضل الاستثمارات التي ستقوم بها الدولة سيقع الرفع من معدل مؤشر التنمية الجهوية على المستوى الوطني، ولكن يقع من 0.54 تقريبا إلى 0.6، ولكن يقع أيضا تقليص الفارق بين الحد الأدنى والحد الأعلى من مؤشر التنمية الجهوية.

كما ستتركز تدخلات المخطط على جعل المجالات الترابية أكثر قدرة على إدارة شأنها التنموي من خلال دعم قدرات الهياكل المحلية والجهوية والإقليمية واليوم صحيح أن هناك إشكالا حتى على مستوى إنجاز المشاريع وهناك عديد المشاريع المعطلة لعدم وجود كفاءات مختصة في عدد من الجهات كذلك هذا موضوع وجب الاشتغال عليه في إطار مخطط التنمية 2026-2030.

كما سيتم العمل على تحويل المجالات الترابية إلى فضاءات للعدالة الاجتماعية وتنمية رأس المال البشري بفضل تحسين النفاذ إلى الخدمات الأساسية وتطوير التعليم والتكوين والصحة والسكن إلى جانب تعزيز صمودها أمام التحديات البيئية والمناخية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشكل تعصير النسيج الاقتصادي - قلنا لا تتم تنمية اجتماعية دون نمو اقتصادي - يشكل تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية أحد المحاور الأساسية للتنمية لمخطط التنمية 2026-2030 باعتباره ركيزة لإرساء اقتصاد أكثر إنتاجية وتنافسية وقدرة على مواكبة التحولات التكنولوجية والاقتصادية العالمية.

ومن هذا المنطلق يتجه المخطط نحو إرساء نموذج اقتصادي يقوم على دعم النسيج الاقتصادي القائم وتأهيله مثلا للتأقلم مع كل ما يهم البصمة الكربونية للاندماج في التحولات المناخية من خلال الاستثمار في المعرفة والابتكار والتكنولوجيات الحديثة وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية كمكونات الطائرات، اليوم فهو قطاع مهم جدا بالنسبة إلى الاقتصاد التونسي يمثل تقريبا 5% من الناتج الداخلي الخام يشغل تقريبا 20,000 مواطن، اليوم أيضا حين نسمع الممثل على هيك أجنبي في صناعة الطائرات حين يقول لك تخرج تقريبا 45,000 قطعة من تونس في الأسبوع موجهة لعديد شركات الطيران على المستوى العالمي وعديد مكونات السيارات بالنسبة تقريبا لكل العلامات العالمية وهذا يشرفنا ويجعلنا مؤمنين أكثر بقدراتنا ويجعلنا إيجابيين أكثر في التفاعل مع واقعنا ومن حقنا أن نطمح لأننا نعرف إمكاناتنا ونعرف قدرة العقل التونسي بأنه يبدع في كافة الميادين.

أيضا يمثل تحقيق الأمن المائي والغذائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة أحد الخيارات الإستراتيجية التي يركز عليها مخطط التنمية 2026 - 2030 انطلاقا من قناعة راسخة بأن استدامة التنمية أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا بحسن إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية وكما قلنا هناك استراتيجية كاملة للمياه إلى أفق 2050 وموجودة وبالطبع يقع العمل على جانب من هذه الاستراتيجية في إطار مخطط التنمية 2026-2030.

وفي هذا الإطار يكتسي الانتقال الأخضر أهمية استراتيجية باعتباره خيار يزاوج بين مجابهة الضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية والحد من آثار التغيرات المناخية وبين تهيئة الفرص الاقتصادية المتاحة وما يوفره من تطوير لقطاعات جديدة وخلق مواطن الشغل وتحسين جودة الحياة.

كما يندرج هذا التوجه ضمن الالتزامات الدولية ونحن كدولة نحترم التزاماتنا ضمن الالتزامات الدولية في مجال المناخ ويعزز قدرة الاقتصاد على مواكبة التحولات العالمية وخاصة المتطلبات البيئية والكربونية الجديدة التي أصبحت تؤثر بشكل متزايد على النفاذ إلى الأسواق العالمية والمحافظة على القدرة التنافسية وحين نقول أن الهدف هو 35% من المزيج الطاقي يكون من طاقات متجددة فهذا يخفف على الميزانية، ولكن يجعلنا أيضا نخفض من البصمة الكربونية لعدد من المنتوجات التونسية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يمثل تحديد الإطار المؤسسي وتكريس نجاعة المرفق العام وأعتقد أن على الـ 94 تدخلا التي تمت بالأمس هناك تقريبا 80 تدخل تحدثوا عن إشكاليات الوظيفة والإدارة في وجود الإطارات العليا للإدارة واستمعوا لكم وربما يجدون هم أيضا في تعاملهم أحيانا مع إدارات أخرى كمواطنين عاديين نفس الإشكاليات التي تعيشونها أنتم وأعيشها أنا في عديد من الأحيان.

إذن يمثل تحديث الإطار المؤسسي وتكريس نجاعة المرفق العام وهذا أيضا محور لهذا قلنا أنه وجب تنزيل التوجهات التنموية على أرض الواقع، متفقون في هذه التوجهات بما فيها تحديث الإطار المؤسسي وتكريس نجاعة المرفق العام أحد المرتكزات الأساسية لإنجاح مخطط التنمية 2026-2030 باعتبار أن جودة المؤسسات وفعالية الإدارة تشكلان عاملين حاسمين في تحقيق التنمية وتحسين مناخ الأعمال واستقطاب الاستثمار وتعزيز ثقة المواطن في الدولة.

ذكرت عدة مرات بالأمس ثقة المواطن في الدولة وجعلت عديد السنوات وعديد التجارب المواطن يفقد ثقته في الدولة ونحن اليوم في تجربة المخطط وفيه توجهات جاءت ووقع تأليفها من اهتمامات المواطن التونسي، يمثل هذا كمخطط اليوم في إطار القانون التزاما من الدولة مع مواطنيها وبما أنه التزام لا يمكن إلا أن يضغط أكثر على الدولة وعلى مختلف هياكلها في أن تركز الثقة بينها وبين مواطنيها.

وفي هذا الإطار سيتم العمل على إرسال منظومة إدارية ومؤسسية أكثر نجاعة ومرونة وشفافية تكون في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقادرة على مواكبة التحولات المتسارعة والاستجابة إلى تطلعات المواطنين والمؤسسات ويتجسد ذلك عبر تطوير الإطار التشريعي والترتيبي وتبسيط الإجراءات الإدارية والرفع من كفاءة الإدارة العمومية وتسريع التحول الرقمي إلى جانب تعزيز حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية

المعذرة إذ لم أنظم جيدا الأوراق التي عندي وفي إطار كل ما هو تبسيط للإجراءات الإدارية لأنني أعتقد أحيانا كما قلنا السيد الرئيس، أن هناك إشكالا ونقص في التواصل في ما يتم على مستوى الدولة والحكومة فيما يهم الإجراءات الإدارية أو رقميتها وهناك مشروع كامل خاص بمراجعة الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة من مواطنين ومؤسسات ويهدف هذا المشروع إلى تحسين الخدمات العمومية والتقليص من الأعباء الإدارية المحمولة على المتعاملين معها.

وقال عديد السيدات والسادة النواب البارحة عن وجوب جرد النصوص القانونية وهناك خدمة منجزة على مستوى النصوص وعلى مستوى الإجراءات أيضا وتم جرد 3197 إجراء إداري لدى رئاسة

الحكومة و24 وزارة والهيكل تحت الإشراف كل في إطار مشمولاته، وقد تم عرض نتائج عملية المراجعة على مجلس وزاري بتاريخ 21 جوان 2024 حيث تمت المصادقة على تبسيط 2255 إجراء إداري أي بنسبة 71%.

حذف 177 إجراء إداري أي بنسبة 6% مع توجيه أغلب مقترحات التبسيط نحو رقمنة الإجراءات وتعزيز الترابط البيني بين الإدارات وتقليص الوثائق والآجال.

وفي إطار تنفيذ المشروع تم إعداد مخطط عمل للفترة 2025-2027 إذن فيها عامان تهم مخطط التنمية 2026-2030 وسيتم تجسيم نتائج المشروع في منصة وطنية للإجراءات الإدارية تلغي وتعوض منظومة "SICAD" وهي ستمثل الدليل الوطني والمرجع الرسمي والموحد للإجراءات الإدارية ولتبسيط النفاذ إليها بكل شفافية.

كما يرتكز هذا التوجه على تكريس الحوكمة الرشيدة وتعزيز الشفافية والمساءلة وتطوير منظومات التخطيط والتصرف العمومي المبني على النتائج بما يرفع من نجاعة القرار ويقرب الخدمات من المواطن، فضلا عن بناء مؤسسات عصرية أكثر كفاءة وقدرة على الإنجاز وإدارة عصرية تضطلع بدورها كشريك فاعل في دفع الاستثمار والتنمية وستضطلع منظومات العدالة والأمن والدفاع بدور محوري في ترسيخ دولة القانون وتعزيز مقومات الأمن والاستقرار باعتبارها شروطا أساسية لاستقطاب الاستثمار وتحقيق التنمية الشاملة.

وستواصل المؤسسة العسكرية خاصة من خلال ديوان رجم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء تنفيذ جملة من المشاريع التنموية الجهوية التي من شأنها أن تساهم في توفير ظروف معيشية أفضل لمتساكي الجهات المعنية، وهناك حتى أحد الإخوة البارحة وهو نائب عن ولاية تطاوين تحدث عن المشاريع في ولاية تطاوين وهناك مشروع يهم ألف هكتار على مستوى ولاية تطاوين بالنسبة للقطاع الفلاحي وسيتم تنسيق بين وزارة الفلاحة ووزارة الدفاع الوطني عن طريق ديوان رجم معتوق حتى يتم الإشراف على هذا المشروع.

السيد الرئيس، شكرا.

إذن ستواصل المؤسسة العسكرية وخاصة من خلال ديوان رجم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء وتعرفون أنه تم توسيع مشمولاته، وكان من قبل يشمل فقط منطقة رجم معتوق والمحدث وتم الآن توسيع المشمولات حتى تهم مناطق الصحراء والجنوب تنفيذ جملة من المشاريع التنموية الحيوية التي من شأنها أن تساهم في توفير ظروف معيشية أفضل لمتساكي الجهات المعنية.

كما توفر منظومة العدالة صمام الأمان للمجتمع التونسي من خلال تجسيد احترام القانون الكل متساوون أمام القانون وعدم التعدي على الحقوق.

ولقد تضمن مخطط التنمية مواصلة تعزيز منظومة العدالة من خلال تقريب مرفق العدالة للمواطن وهناك عديد المشاريع وعديد البرامج مضمنة في مخطط التنمية للمواطن والمؤسسة وتبسيط الإجراءات والرقمنة من أجل تيسير التقاضي وسرعة البت في القضايا وتنفيذ الأحكام.

كما تحتاج المرحلة إلى مجهود دبلوماسي كبير بالنظر إلى طبيعة التحديات الجيوستراتيجية وتبعات تغير موازين القوى الدولية والتحالفات التي تطبع سياقات التعاون الدولي وتؤثر في تدفقات الاستثمار والمبادلات التجارية، مما يستدعي مزيد اليقظة والتفاعل

السريع من أجل المحافظة على مكانة بلادنا دوليا وتأمين استفادتها من انفتاحها على الفضاءات الاقتصادية وتنوع علاقاتها مع الدول الشريكة والصديقة.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

إن نجاح هذا المخطط بما يتضمنه من توجهات وأهداف ومؤشرات سيقاس بمدى قدرتنا على العمل سويا، ووظيفة تنفيذية ووظيفة تشريعية لتجسيد المصلحة الوطنية وتحويل مضامينه إلى مشاريع منجزة وهذا التحدي الأكبر، واستثمارات منتجة ومواطن شغل محدثة وخدمات عمومية أكثر جودة وتنمية يلمس المواطن آثارها في كل جهة وكل معتمدية وكل عمادة، ولذلك فإن الرهان الحقيقي الذي ينتظرنا هو رهان التنفيذ بما يقتضيه من تعبئة لكل مؤسسات الدولة وتنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة دقيقة وتقييم مستمر حتى تتحول توجهات وأهداف هذا المخطط إلى نتائج ملموسة تستجيب لتطلعات التونسيين والتونسيات.

ملحوظة حتى لا يقال أنني ربما هربت من السؤال لأنه تم التحدث كثيرا عن تمويل المخطط ولو أنني ذكرت منذ حين تحدثت قليلا عن ميزانية الدولة، قلنا في إطار المخطط تمويلات مبرمجة على ميزانية الدولة وعلى المؤسسات العمومية و تمويلات مبرمجة في إطار القطاع العام والقطاع الخاص.

قلنا في التمويلات المبرمجة على ميزانية الدولة ليست الاستثمارات المباشرة فقط حين نقول استثمارات عمومية على مستوى ميزانية الدولة فالاستثمار المباشر هو كل ما هو تدخلات تنموية وأعطيتكم منذ حين بالرقم وبينت لكم أن الفرضية هي فرضية واقعية جدا أن تكون تأطير كاملا مع بعضه وأن نكون قادرين على مستوى ميزانية الدولة أن نوفر هذه المبالغ.

بالنسبة إلى المؤسسات العمومية قلنا هناك مؤسسات موجودة تقدر أن تمول نفسها بنفسها "OACA" وغيرها وهناك مؤسسات في حاجة اليوم لأن تأخذ التمويل ونحن مقتنعون بقدرتها على المساهمة في الإنتاج الوطني لهذا يجب علينا اليوم أن ننفق عليها وعندنا عديد الاتفاقيات مع شركاء أجانب هي موجودة اليوم في انتظار المصادقة موجودة على مستوى الحكومة تقريبا ما يقارب 6 مليار دينار موجودة.

عندنا مشاريع متواصلة فيها 25 مليار دينار جاهزة للسحب تتقدم في المشروع وتسحب من هذه المبالغ وعندنا اتفاقيات نتناقش فيها وعندنا فيها احتمالات ولا أبالغ لو أقول 95% ربما أكثر في أن يقع الاتفاق حولها لأن في عديد الأحيان قلنا ننتظر أن نكمل أشغال المخطط حتى تظهر رؤية واضحة في إطار مشاريع كبرى مبرمجة في المخطط وحين نقول تمويلات بناء على خياراتنا الوطنية فهذا المخطط هو الذي يجسد خياراتنا الوطنية في إطار هذه الخيارات سنقوم ببرامج ونبحث عن مشاريع تنموية وكما قلنا في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ختاما السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

اسمحوا لي ان أقدم بجزيل الشكر الى المجالس المنتخبة محلية و جهوية ومجالس الأقاليم وحصل لي شرف كبير أنا وإطارات وزارة الاقتصاد والتخطيط أنه كان لنا معهم تواصل مباشر ولمسنا اهتمامهم ومقترحاتهم وقرأنا كل التقارير الواردة 279 تقرير محلي

وأقول مجددا المخطط ليس محفظة مشاريع فقط فهو توجهات تنموية وقرأنا 24 تقريراً جهوياً و5 تقارير إقليمية وأعطيناها كل الاهتمام لأنهم اشتغلوا في ظروف صعبة وبقدرة معرفية حول كل ما هو تخطيط جديد عليهم، وفي هذه الظروف اشتغلنا مع بعضنا وتمكننا من أن نصل بفضل مجهوداتهم لهذه الوثيقة التأليفية وإن شاء الله يعبر الوارد فيها بنسبة محترمة من الصعب إرضاء كل الناس بنسبة محترمة، انتظاراتهم وتطلعاتهم إذن أبداً بشكرهم.

أشكر أيضاً السيد رئيس إدارة مجلسكم الموقر.

شكراً لإدارة مجلس نواب الشعب على كل ما وفرتموه لنا من ظروف عمل مريحة جداً وحرصكم على الانتهاء بالتنسيق مع كل اللجان بالتقارير ويمثل تقرير المجلس اليوم حقيقة نسخة تأليفية للتأليف لما ورد في المخطط ومن يدخل ليقراً تقريباً 650 صفحة و117 أو 130 ورقة وأعتقد حتى 46 الباقية وما فات منها فيها أساس هذا المخطط وهذا ليس بالسهل وشكراً بارك الله فيكم إدارة المجلس.

أيضاً أشكر كافة الإطارات العليا للدولة الذين رافقوني خلال الجلسات المخصصة للمخطط بين المجلسين والذين يمثلون مختلف الوزارات إضافة إلى رئاسة الحكومة.

الشكر موصول لإطارات وأعاون وزارة الاقتصاد والتخطيط على المستويين المركزي والجهوي على المجهودات الكبيرة التي قدموها طيلة أكثر من 16 شهر من الآن وورد المنشور في أفريل، أما قبل المنشور كان هناك عمل بصديق واشتغلوا منذ ذلك الوقت بدون انقطاع وليس على مدى حصة واحدة كما لم تكن المغادرة في السادسة مساءً وكلهم بنفس الانضباط ونفس الانخراط والالتزام حتى ينجحوا هذه التجربة الأولى وإن شاء الله نكون مفتخرين بها اليوم ونورثها لمن سيأتي بعدنا ويبنّي عليها إن شاء الله ويأخذ منها الأفضل.

ونحن أيضاً من خلال هذه التجربة أكيد أنه وقعت العديد من الهنات وهي تجربة أولى ولا نلطم فيها أنفسنا كثيراً وبنّي عليها وهذا يمكن أن ننجح، إذن تقريباً 16 شهراً متتالياً حتى نتوصل بوثيقة المخطط المعروضة على أنظار مجلسكم الموقر وأخص بالذكر منهم مجموعة من الكفاءات الشابة وأذكر عديد الكفاءات الشابة وضرورة تطعيم الإدارة بالكفاءات الشابة وعندي على ما أعتقد ست كفاءات شابة جاؤوا من المدرسة القومية للإدارة وكلهم اختاروا وحدهم أن يأتوا إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط ووجدوا أنفسهم في الفترة التي جاؤوا فيها في هذه "المعمعة" ودخلوا بكل انخراط في أن ينجحوا العمل الذي قمنا به.

إذن أخص بالذكر منهم وهو موجودون اليوم أرجو منكم أن تقفوا. (تصفيق) هؤلاء مستقبل الإدارة التونسية إن شاء الله الإطارات الذين يجلسون ورائي ليسوا متقدمين كثيراً في السن، ولكن منهم من سيحال على التقاعد في القريب وإن شاء الله سيأخذون عنهم المشعل وجاؤوا في فترة مهمة جداً في عمل وزارة الاقتصاد والتخطيط ولتونس وساهموا بعملهم مع باقي الإطارات العليا للدولة بصفة عامة في أن تكون تونس إن شاء الله أكثر إشراقاً وازدهاراً لما فيه خيرها وخير شعبها ووجودنا هنا ليس عنده أي هدف آخر إلا خدمة هذا الوطن العزيز وشعبه الأبي. شكراً سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً للسيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط على كل البيانات والإفادات التي تم تقديمها والآن ننتقل إلى التصويت على مشروع القانون المعروض.

وفي البداية يتم التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عدد 42 لسنة 2026، عملاً بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

الموافقون 80، المحتفظون 4، الراضون 8.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، إذن 4، التصويت بالأيدي، النتيجة النهائية: 84 موافقون،

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة للراضين،

الموافقون 84، المحتفظون 4، الراضون 9، يتم تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة مشروع القانون.

والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة وهي 54 عضواً.

تفضل اللجنة بتلاوة عنوان المشروع من طرف مقرر اللجنة، تفضل.

السيد المقرر

شكراً سيدي الرئيس،

العنوان:

مشروع قانون يتعلق

بالمصادقة على مخطط التنمية 2026-2030

انتهى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 76، محتفظون 7، راضون 14.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الراضين، إذا النتيجة: موافقون 80، محتفظون 7، راضون 15. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة، تلاوة الفصل الوحيد من طرف مقرر اللجنة، تفضل.

السيد المقرر

فصل وحيد:

تتم المصادقة على مخطط التنمية 2026-2030 الملحق بهذا القانون.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 63، محتفظون 14، راضون 22.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الراضين، إذا النتيجة النهائية: موافقون 65، محتفظون 15، رافضون 22، تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 62، محتفظون: 15، رافضون 23.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الراضين، إذن موافقون 64، محتفظون 15، رافضون 24 وبذلك تمت المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على مخطط التنمية 2030-2026، عدد 42 لسنة 2026.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء،

شكرا جزيلاً لمكاتب اللجان القارة ولكافة أعضائها والشكر أيضا لجميع أعوان وإطارات الإدارة البرلمانية ولل فريق الإداري الموحد.

الشكر موصول للسيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة أعضاء الوفد المرافق له من الإطارات العليا للدولة التونسية، متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم.

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب

في اختتام مناقشة مشروع قانون يتعلق

بالمصادقة على مخطط التنمية 2030-2026

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له، اننا فخورون بتبني أعمالنا بالمصادقة على أول مخطط تنموي تتم صياغته وفقا لفلسفة دستور الجمهورية التونسية الجديد وفي ضوء تمشي يقوم على تكريس دور المواطن في المشاركة في وضع التصورات وترتيب الأولويات والحاجيات، بدءا من المستوى المحلي، فالجهوي، فالإقليمي وصولا إلى الوطني، كل ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار للتوجهات الوطنية السيادية القائمة على مبادئ الإنصاف والعدالة والكرامة لكافة الجهات، ولمختلف الفئات والشرائح.

إننا ندرك جيدا أننا مؤتمنون على تلبية آمال وتطلعات شعبنا، ونحن متشبعون بالإرادة والعزيمة الضروريتين لتحقيقها على أرض الواقع، مهما كانت الصعوبات، ومهما اشتدت المحن، فلن تثني أي محاولات للإرباك عن مواصلة مسيرتنا التي انخرطنا فيها بكل ثقة في النفس، ولن ندخر جهدا في الذود عن وحدة مؤسسات الدولة وتماسكها وتكاملها.

غايتنا الفضلى والجامعة تكريس الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية وإرساء تنمية عادلة وشاملة وخلق الثروة وضمان التوزيع المنصف لها، ننطلق في ذلك من المكانة المحورية للإنسان، باعتباره ركيزة العملية التنموية وغايتها.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

إنكم بمصادقتكم على هذا المخطط التنموي الذي نعتبره استحقاقا وطنيا ومصيريا في بناء مستقبل بلادنا، تفتحون الباب لإعلان انطلاق مرحلة جديدة، وتضعون بصمتمكم في رسم معالم تونس

الغد التي نعمل من أجلها والتي يرتضيها شعبنا الأبي.

ودون شك فإن نقاشاتنا قد أبرزت أهمية الرهانات الاستراتيجية الكبرى وبينت ضرورة تناسق وتكامل السياسات الواجب اتباعها، وضرورة التركيز على معالجة الإشكاليات في جميع القطاعات وفي كل الجهات والمناطق دون استثناء.

فما قدمتموه زميلاتي وزملائي، يؤكد تطلعكم وسعيكم إلى إرساء رؤية شاملة للتنمية، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمجالية والبيئية، دون التقليل من أهمية أي منها، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإنه يؤكد حرصكم الدؤوب على تكريس مختلف الخيارات الثابتة في مجال السيادة الوطنية واستقلالية القرار، والاستغلال الأمثل للمقدرات والثروات الوطنية والاستجابة الفعلية والحقيقية لتطلعات المواطنين في العيش الكريم والعدالة الاجتماعية.

لقد تمكنا طيلة الأيام الماضية وخلال هذه الجلسة من تعميق النظر في هذا المخطط بأجزائه الثلاثة وهي أجزاء تشكل في مجموعها وحدة استراتيجية متجانسة، تكفل توضيح الرؤية المستقبلية لعمل أجهزة الدولة، من خلال ضبط التوجهات العامة الكبرى، سواء تلك التي ترسم الملامح العامة لسياستنا العمومية والقائمة على السعي إلى تحقيق معدل نمو طموح ومستقر وتحسين التوازنات المالية والتجارية الكبرى أو تلك الرامية إلى تحديث وتطوير الإطار المؤسسي القادر على تعزيز نجاعة المرفق العمومي والارتقاء بالخدمات المسداة في جميع المجالات.

وما يجب التنويه إليه أن هذا المخطط قد أولى بالغ الاهتمام للتنمية المجالية وهو اهتمام نابع، أولا وبالذات من وجهة الأولويات الوطنية التي انبنت أساسا على تكريس مبدأ التضامن بين الجهات وإرساء توازن تنموي حقيقي ينمي التهميش، ويضمن خصوصيات كل إقليم أو جهة لتكون رافعة للاستثمار والتشغيل وذلك تجسيدا للمطالب الشعبية في القطع مع الماضي ومع كل أشكال الجيف والظلم.

ويحسب أيضا لهذا المخطط أنه قدم تشخيصا واقعا لجميع القطاعات وقدم في المقابل مقومات رؤية شمولية للسياسات القطاعية، لا سيما ذات البعد التنموي وتلك التي تمس الحياة اليومية للمواطن مباشرة وذلك بالتركيز على وجه الخصوص، على تحقيق الأمن الطاقى والمائي والغذائي ودعم التنمية الاجتماعية الشاملة والعدالة والحد من نسب الفقر واليهوض بالقطاعات الحيوية، كالتعليم والصحة والبيئة والبنية التحتية ومناخ الأعمال والاستثمار وحسن توظيف كل الإمكانيات المتاحة والقادرة على خلق مواطن الرزق.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

إن مسؤوليتنا في قادم الأيام على قدر كبير من الأهمية والأمانة المناطة بعهدتنا في إطار ممارسة صلاحياتنا الدستورية، جسيمة وهي تنطلق مع بداية الدورة القادمة من خلال النظر في مشروع قانون المالية والميزان الاقتصادي لسنة 2027 والتحقق من مدى تنزيل السياسات والبرامج والمشاريع المضمنة صلب مخطط التنمية، وتتواصل مستقبلا من خلال المتابعة للصيقة والتقييم المستمر لنسق التنفيذ والإنجاز.

ومما لا شك فيه فإن نواب الشعب لن يدخروا جهدا في تدليل الصعوبات وفي التنبيه إلى كل ما من شأنه أن يعطل تنفيذ المشاريع

المدرجة والمبرمجة. كما سيواصل مجلسنا، من خلال هيكله النيابية وعبر دوره التشريعي، الاضطلاع بمسؤولياته وتأكيد استعداداته التام للنظر خلال الفترة المقبلة في كل مشاريع القوانين والمجلات القانونية التي تنظم العديد من المسائل والمجالات الحيوية وخاصة تلك المنبثقة عن هذا المخطط وتلك الضرورية لتحقيق النجاعة والانطلاق والإفلاق المأمولين على مختلف الأصعدة ومن ذلك، على وجه الخصوص، مجلة المياه ومجلة المحروقات ومجلة الصرف ومجلة الاستثمار والقانون الأساسي المتعلق بالبلديات وغيرها من المشاريع ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي التي تتطلبها المرحلة والتي ستمثل الألفية التشريعية الصلبة لإنجاح هذا المخطط ولتحقيق الأهداف التي رسمها.

وفي جانب آخر لا يقل أهمية سيعمل مجلسنا بكل جدية وعبر مختلف الآليات الرقابية التي يتضمنها الدستور، على حسن المتابعة لكل السياسات والبرامج والمشاريع مع الجهات التنفيذية ولدى تطبيق التوصيات والعمل بها، فضلا عن تقييم مؤشرات الإنجاز بصفة دورية من أجل ضمان أعلى درجات الشفافية والحوكمة والتأكد من توجيه الموارد والطاقت نحو خلق الثروة الحقيقية ونحو تحقيق نمو دامج ومستدام، ينتفع به كل التونسيين والتونسيتين في كل شبر من أرض تونسنا العزيزة.

عاشت تونس حرة منيعة ومزدهرة أبد الدهر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وعليه، نأذن برفع الجلسة.

والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة الواحدة إلا الربع بعد الزوال)

الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداورات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة رئيسة الحكومة وتلقوا الإجابة عنها في أشهر ماي وجوان وجويلية:

الطاهر بن منصور بتاريخ 10 أبريل 2026، النوري جريدي بتاريخ 13 ماي 2026، حسام محجوب بتاريخ 10 أبريل 2026، صابر المصمودي بتاريخ 25 مارس 2026، علي بوزوزية بتاريخ 2 أبريل 2026، عمر بن عمر بتاريخ 15 أبريل 2026، كمال كرعاني بتاريخ 7 أبريل 2026، مختار عيفاوي (3 أسئلة كتابية) بتاريخ 12 نوفمبر 2025 و12 مارس 2026 و24 أبريل 2026، مراد الخزامي بتاريخ 23 أبريل 2026، منير الكموني بتاريخ 21 أبريل 2026، نجيب عكرمي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 12 و 21 ماي 2026، نزار الصديق بتاريخ 28 أبريل 2026، يوسف التومي بتاريخ 29 جانفي 2026، آمال المؤدب (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 26 نوفمبر 2025 و9 فيفري 2026، ريم الصغير بتاريخ 24 ديسمبر 2025، زينة جيب الله بتاريخ 20 أبريل 2026، فاطمة المسدي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 26 فيفري 2026 و18 ماي 2026، مريم الشريف بتاريخ 3 مارس 2026، نجلاء اللحياني (3 أسئلة كتابية) بتاريخ 17 سبتمبر 2025 و3 فيفري 2026 و2 أبريل 2026، نور الهدى سبناطي بتاريخ 14 أبريل 2026.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية وتلقوا الإجابة عنها في أشهر ماي وجوان وجويلية 2026:

أحمد بنور بتاريخ 3 جوان 2026، حسام محجوب بتاريخ 7 أبريل 2026، نبيل الحامدي بتاريخ 10 نوفمبر 2025، أسماء الدرويش بتاريخ 2 أبريل 2026، ريم المعشاي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 14 ماي 2026، ضحى السامي بتاريخ 30 أبريل 2023، عواطف الشنيتي بتاريخ 7 أبريل 2026، هالة جاب الله بتاريخ 29 أبريل 2026.

وتقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد الوزير المكلف بتسيير وزارة الصناعة والمناجم والطاقة وتلقوا الإجابة عنها في شهري ماي وجوان 2026:

شفيق عز الدين الزعفروري بتاريخ 11 جوان 2024، ريم الصغير (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 28 أبريل 2026، الطيب الطالب بتاريخ 21 ماي 2024، عبد القادر عمار بتاريخ 8 أبريل 2026، نجيب عكرمي بتاريخ 1 أبريل 2024، عواطف الشنيتي بتاريخ 6 أبريل 2026، مريم الشريف بتاريخ 4 جوان 2026، محمود العاري (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 4 جوان 2024 و11 فيفري 2026، محمد بن رزيق شعباني بتاريخ 7 ماي 2024.

كما تقدم كل من السيد النائب أحمد بنور بتاريخ 31 ديسمبر 2025 والسيد النائب علي بوزوزية بتاريخ 7 أبريل 2026 والسيد النائب غسان يامون بتاريخ 28 أبريل 2025 والسيد النائب نزار الصديق بتاريخ 28 أبريل 2026 والسيدة النائبة منال بديدة بتاريخ 14 أبريل 2026 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها في شهر جويلية 2026.

وتقدم كل من السيد النائب محمد بن حسين بتاريخ 22 أبريل 2026 والسيدتين النائبتين نزار الصديق وحمزة بضيافي بتاريخ 10 أبريل 2026 والسيد النائب النوري جريدي بتاريخ 13 ماي 2026 والسيد النائب محمد علي بتاريخ 8 جوان 2026 والسيدة النائبة سيرين مرابط بتاريخ 1 أبريل 2026 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتلقوا الإجابة عنها في شهري ماي وجويلية 2026.

السؤال الكتابي

للنائب الطاهر بن منصور

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول ترسيم العملة والأعوان الوقتيين (الحضائر سابقا)

تحية أما بعد

السيدة المحترم رئيسة الحكومة،

مازال عديد العملة والأعوان في مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية (عملة الحضائر سابقا) ورغم تسوية وضعياتهم بانتدابهم بعد سنوات طويلة من الانتظار والمعاناة وعدم الاستقرار المهني والاجتماعي والمالي - ينتظرون عملية ترسيمهم. إذ أن العديد منهم ورغم أن عملية انتدابهم قد تمت منذ ما يناهز سنتين وثلاث سنوات مازاوا مصنفين "أعوانا وقتيين". الأمر الذي كانت له تأثيرات سلبية على حياتهم المهنية والخاصة وساهم في هضم حقوقهم وحرمانهم من عديد

الامتيازات (الأقدمية القروض...) مما ساهم في شعورهم بعدم الاستقرار والأمان المهني والاجتماعي ...

فهل تعزّم حكومتكم انصاف هذه الفئة وترسيمهم؟

في انتظار ردكم تقبلوا سيدي الوزير فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائب السيد الطاهر بن منصور.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2026-3000-26-0001235 بتاريخ 27 أفريل 2026.

المصاحيب: إجابة الهيئة العامة للوظيفة العمومية.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائب السيد الطاهر بن منصور، بخصوص ترسيم العملة والأعوان الوقتيين (الحضائر سابقا).

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به السيد الطاهر بن منصور

عضو مجلس نواب الشعب

السؤال حول: ترسيم العملة والأعوان الوقتيين.

الإجابة:

تبعاً للسؤال الذي تقدم به السيد الطاهر بن منصور عضو مجلس نواب الشعب حول ترسيم العملة والأعوان الوقتيين.

أتشرف بإعلامكم أن ترسيم الأعوان الوقتيين يخضع إلى الفصل 12 من الأمر عدد 1936 لسنة 1998 المؤرخ في 2 أكتوبر 1998 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالأعوان الوقتيين للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب النوري جريدي

عملاً بالفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي

أتشرف بأن أحيل إلى سيادتكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: غياب دور الخدمات الاجتماعية عن معتمديات القطار، بلخير، السند

بماذا تفسّر رئاسة الحكومة حرمان معتمديات القطار وبلخير والسند من ولاية قفصة من كل الخدمات الاجتماعية المتوفرة في أغلب المعتمديات؟ ولماذا تغيب دور الخدمات الاجتماعية لصناديق الضمان الاجتماعي CNSS CNRPS وصندوق التأمين على المرض وCNAM عن هذه المعتمديات التي يخطر المواطنون فيها إلى التنقل إلى مركز ولاية قفصة لقضاء مختلف شؤونهم؟

لهذا يرجى مدنا برنامج تمكن هذه المعتمديات من هذه الخدمات مع تأكيدنا على رفضنا المطلق لإقصاء أهاليها وتهميشهم بهذه الطريقة

مهما كانت المبررات. لأن تواصل تهميش أهاليها في القطار وبلخير والسند لا يخدم السلم الاجتماعية مطلقاً.

وتقبلوا منا فائق عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد النوري جريدي.

المرجع: مكتوبكم ص-2026-3000-26-0001567 بتاريخ 08 جوان 2026.

المصاحيب: إجابة الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائب السيد النوري جريدي بخصوص غياب دور خدمات اجتماعية بمعتمديات القطار، بلخير، السند بولاية قفصة. والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به السيد النوري جريدي

السؤال: حول إحداث دور خدمات اجتماعية بمعتمديات القطار -بلخير - السند بولاية قفصة.

الإجابة:

في إطار تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولوية، تمّ وضع تصور جديد لمشروع دور الخدمات من خلال التوجه حصرياً نحو إحداث صنف "دور الخدمات الرقمية" التي توضع تحت الاشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتسيير. وتنفيذا لهذا التوجه، تمّ خلال سنتي 2025 و2026 تنفيذ برنامج يتعلق بإحداث 34 دار خدمات رقمية بالبلديات.

-فيما يتعلق بمقتراح إحداث دار خدمات اجتماعية بمعتمدية القطار: تمّ إحداث دار خدمات اجتماعية بمعتمدية القطار منذ سنة 2016 ويتواجد بها حالياً كل من الصندوق الوطني للتأمين على المرض والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بمعدل يوم في الأسبوع لكل منهما والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمعدل يومين في الأسبوع.

وتبعاً للتوجه الجديد للمشروع سيتم دراسة إمكانية إدراج هذه الدار ضمن قائمة دور الخدمات التي سيتم تحويلها من النموذج التقليدي إلى نموذج دور الخدمات الرقمية بالبلديات في إطار تنفيذ مخطط التنمية للفترة 2026-2030 وذلك من خلال دراسة مدى توفر الشروط الدنيا المتعلقة بالانخراط في التجربة والمتمثلة في توفر مقر مهياً داخل البلدية أو بجانبها وتوفير مخاطبين وحيدين يتم اختيارهم من بين أعوان البلدية حسب المعايير المطلوبة وتوفير الربط الشبكي.

-فيما يتعلق بمقتراح إحداث دار خدمات بمعتمديتي بلخير والسند: سيتم خلال السداسي الثاني من سنة 2026 تقييم البرنامج الحالي المتعلق بإحداث 34 دار خدمات رقمية وإعداد برنامج جديد للفترة 2027-2030 ، وذلك عبر دراسة مختلف الطلبات الواردة من

قبل البلديات خاصة تلك التي تعاني من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار معتمديتي بلخير والسند بولاية قفصة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حسام محجوب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام

الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتوجه بالسؤال التالي إلى السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول إحداث دار خدمات إدارية بمدينة المسعدين من

ولاية سوسة.

تحية وبعد،

تشهد مدينة المسعدين من ولاية سوسة نموا ديمغرافيا متسارعا 15 ألف نسمة وجهة جاذبة للسكان في ظل توفرها على أهم المناطق الصناعية ذات الطاقة التشغيلية العالية في المقابل يتكبد المواطنون عناء التنقل إلى مدينة مساكن أو سوسة لعدم توفر أي فرع للخدمات الإدارية

ما هو برنامج الحكمة لإحداث دار خدمات إدارية بالمسعين: يريد CNSS.STEG علما وأن العقارات البلدية متوفرة؟ في انتظار ردكم وتفاعلهم مع ما تقدمنا به، لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل تلبية مطالب المواطنين خدمة لمصلحة الوطن العليا.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب

السيد حسام محجوب.

المراجع: مكتبكم ص-2026-3000-0001235 بتاريخ 27

أفريل 2026

المصاحيب: إجابة الإدارة العامة للإصلاحات الدراسات

المستقبلية الإدارية

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد حسام محجوب بخصوص طلب إحداث دار خدمات رقمية بمعتمدية المسعدين من ولاية سوسة.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به السيد النائب حسام محجوب

السؤال: حول طلب إحداث دار خدمات رقمية بمعتمدية

المسعين بولاية سوسة.

الإجابة:

في إطار تقرب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولوية، يتم حاليا استكمال تنفيذ برنامج إحداث 34 دار خدمات رقمية بالبلديات سيمن من تغطية 21 ولاية وتلبية حاجيات أكثر من 900 ألف مواطن.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن بلدية المسعدين تقدمت سابقا بطلب لإحداث دار خدمات رقمية، غير أن ملف الترشيح لم يستوف الشروط والمعايير المنصوص عليها ضمن البرنامج.

هذا، وسيتم إثر استكمال تنفيذ البرنامج الحالي المتعلق بتركيز 34 دار خدمات رقمية وتقييم نتائجه، ضبط برنامج جديد للفترة 2027-2030، من خلال دراسة مختلف الطلبات الواردة من البلديات خاصة تلك التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية، على غرار بلدية المسعدين بولاية سوسة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب صابر المصمودي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أقدم لسيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع: حول تعطل استغلال وتطوير ميناء الصخرة

يُعد ميناء الصخرة من أهم الموانئ الاستراتيجية في تونس، نظرا لموقعه وخصائصه الطبيعية وقدرته على استقبال ناقلات كبرى، إضافة إلى دوره المحوري في الأنشطة الطاقية، وخاصة في نقل وخرن وشن النفط الخام والمواد الكيميائية والنفطية، فضلا عن الإمكانيات المتاحة لتطويره في مجال الأنشطة الفسفاطية واللوجستية.

ورغم هذه المقومات الهامة، فقد عرف هذا المرفق تعطلا لسنوات طويلة نتيجة خلافات قانونية ومؤسسية بين شركة النقل بالأنابيب بالصحراء "الترابسا" وديوان البحرية التجارية والموانئ، خاصة بعد انتهاء لزمة استغلال الميناء سنة 2008 دون تجديدها أو تسوية وضعيتها بصفة نهائية.

وقد تم سنة 2020 إمضاء مذكرة تفاهم بين الطرفين بإشراف وزارتي النقل والصناعة والطاقة، هدفت إلى تنظيم ممارسة السلطة المينائية والتسريع في إعداد المخطط الإداري للميناء، وهو ما اعتبر آنذاك خطوة مفصلية لتجاوز الخلافات والانطلاق في تطوير هذا المرفق الحيوي. كما تم التأكيد في سنة 2021 على ضرورة إبرام اتفاقية واضحة تضمن ممارسة ديوان الموانئ لصلاحياته القانونية مع تمكين شركة "الطرابسا" من استغلال الميناء في إطار قانوني منظم.

غير أن هذا التمشي لم يُفض إلى تسوية نهائية، حيث تواصلت حالة الغموض والتعطيل، وهو ما أكدته لاحقا تصريحات رسمية من بينها إقرار وزارة النقل بتأخر الدولة في حسم هذا الملف، إلى جانب تأكيد ديوان البحرية التجارية والموانئ سنة 2023 على مواصلة دراسة تطوير أنشطة الميناء دون تحقيق نقلة فعلية على أرض الواقع.

كما جدد المسؤولون بشركة "الترابسا" في 2025 الدعوة إلى التعهد بملف تجديد اللزمة وإعادة تصنيف ميناء الصخرة بما يتلاءم مع خصوصيته كميناء مختص في الأنشطة النفطية والكيميائية، مبرزين أن غياب هذا الإطار القانوني الواضح يعيق الاستثمارات المستقبلية ويحد من تطوير الشراكات، رغم تحقيق الشركة لنتائج مالية إيجابية.

إن تواصل هذا الوضع، في ظل تداخل صلاحيات وزارتي النقل والصناعة والطاقة والمناجم، وديوان البحرية التجارية والموانئ، أدى إلى تعطيل استغلال هذا المرفق الاستراتيجي وإهدار فرص تنمية هامة، خاصة في ما يتعلق بإنجاز مشاريع كبرى على غرار المطرف

الفسفاطي وتطوير الأنشطة اللوجستية والطاقيّة، وهو ما يطرح إشكاليات جدية على مستوى الحوكمة ونجاعة الإشراف.

وأمام أهمية هذا الملف وانعكاساته المباشرة على الاقتصاد الوطني والسيادة الطاقية، فإن تدخل رئاسة الحكومة أصبح ضرورة ملحة لضمان التنسيق بين مختلف المتدخلين وتسريع اتخاذ القرارات الحاسمة بخصوصه. لذلك، فإنني أتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية:

لماذا لم تفعل مخرجات مذكرة التفاهم الممضاة سنة 2020، ولم تترجم إلى قرارات عملية تنهي حالة التعطيل؟

من يتحمل مسؤولية استمرار هذا الوضع وتداخل الصلاحيات بين مختلف الهياكل المتدخلة؟

ما هي الإجراءات العاجلة التي تعتزم الحكومة اتخاذها لتسوية الوضعية القانونية للميناء واستغلاله بصفة فعالة؟

ما مدى تقدم إعداد المخطط الإداري للميناء، وما هي آجال استكمالها والشروع في تنفيذ مخرجاته؟

هل توجد خطة واضحة لإنجاز المطرف الخاص بالأنشطة الفسفاطية وتطوير الدور اللوجستي للميناء؟

ما هو الجدول الزمني المحدد لإنهاء هذا الملف وتمكين ميناء الصخيرة من القيام بدوره الكامل في دعم الاقتصاد الوطني؟

وتفضلوا، سيادة رئيس الحكومة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد صابر المصمودي.

المرجع: مكتوبكم ص-2026-26-3000-0000879 بتاريخ 3 أبريل 2026.

المصاحيب: نسخة من إجابة وزارة النقل.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد صابر المصمودي، بخصوص استغلال وتطوير ميناء الصخيرة.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال النائب بمجلس نواب الشعب السيد صابر المصمودي - دائرة صفاقس الغربية.

فحوى السؤال - بشأن استغلال وتطوير ميناء الصخيرة.

رد وزارة النقل

جوابا على السؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة صفاقس الغربية، السيد صابر المصمودي حول استغلال وتطوير ميناء صفاقس، تجدر الإفادة بما يلي:

1- بالنسبة للسؤال الأول حول تحمّل مسؤولية استمرار هذا الوضع وتداخل الصلاحيات بين مختلف الهياكل المتدخلة :

تم إدراج ميناء الصخيرة ضمن قائمة الموانئ البحرية التجارية بمقتضى الأمر عدد 1001 لسنة 2000 المؤرخ في 11 ماي 2000 المتعلق بضبط قائمة الموانئ البحرية التجارية والذي تم إلغاؤه وتعويضه

بالأمر الحكومي عدد 98 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جانفي 2016 الذي حافظ على نفس القائمة الخاصة بالموانئ البحرية التجارية.

وطبقا لأحكام القانون عدد 109 لسنة 1998 المؤرخ في 28 ديسمبر 1998 المتعلق بديوان البحرية التجارية والموانئ يعتبر الديوان سلطة مينائية والهيكل العمومي المخوّل له قانونا التصرف في الموانئ البحرية التجارية (بما في ذلك ميناء الصخيرة).

2- بخصوص الإجراءات العاجلة التي تعتزم الحكومة اتخاذها لتسوية الوضعية القانونية للميناء واستغلاله بصفة فعالة :

في ظل الوضعية الحالية، سيتم العمل وفقا للخطة التالية:

- استكمال إعداد الاتفاقية بين ديوان البحرية التجارية والموانئ بصفتها السلطة المينائية المخوّل لها قانونا ممارسة الضابطة المينائية وشركة "ترابسا" بصفتها مستغل المطرف البترولي .

- إصدار الأمر الذي يضبط إجراءات تحديد الحدود البحرية للملك العمومي للموانئ البحرية بأصنافها الثلاث تجارية، سياحية وصيد بحري (طبقا للفصل 8 من مجلة الموانئ البحرية

- القيام بعملية ضبط الحدود البحرية والبرية للملك العمومي لميناء الصخيرة .

3- بالنسبة لمدى تقدم إعداد المخطط الإداري للميناء وآجال استكمالها والشروع في تنفيذ مخرجاته :

- ليتمكن ديوان البحرية التجارية والموانئ من الحصول على مخطط إداري شامل يأخذ بعين الاعتبار التكامل بين المشاريع المينائية بكل الموانئ بما في ذلك ميناء الصخيرة، تم إدراجه ضمن الموانئ المعنية بدراسة المخطط الإداري للموانئ آفاق 2040 التي تم الشروع في إنجازها من قبل مجمع مكتب الدراسات الفرنسي والهولندي والتونسي (GROUPEMENT SERAH/MTBS/ARTELIA) بمدة إنجاز 15 شهرا.

4- بالنسبة لخطة إنجاز المطرف الخاص بالأنشطة الفسفاطية وتطوير الدور اللوجستي لميناء الصخيرة والجدول الزمني المحدد لإنهاء هذا الملف وتمكين ميناء الصخيرة من القيام بدوره الكامل في دعم الاقتصاد الوطني، فإنه من المتوقع المصادقة على نتائج المخطط الإداري للموانئ من جميع المتدخلين خلال سنة 2027 لتتطلق الدراسات الفنية المعمّقة لإنجاز الأرصفة والمنشآت المحددة بدراسة المخطط الإداري ومن ثمّ البدء في إنجاز الأشغال بميناء الصخيرة.

السؤال الكتابي

للنائب علي بوزوزية

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: المنحة العائلية

• هل يعقل أن المنحة العائلية التي أحدثت بمقتضى امر عدد 1906 لسنة 1996 لم تشهد أي تعديل؟؟

حيث اتم ضبط مقدار المنحة العائلية كما يلي :

الطفل الأول 7320م

الطفل الثاني 6507م

الطفل الثالث 5693م

- هل هناك نية للترفيه فيها تماشياً مع المقدرة الشرائية؟
- هل من المعقول انه لم يقع مراجعة وتعديل هذا الامر منذ 30 سنة؟
- هل يستحق أبناؤنا والذات البشرية 7320 م شهرياً ونحن في سنة 2026؟ والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد علي بوزوزية.

المرجع: مكتبكم ص-2026-3000-0001235 بتاريخ 27 أفريل 2026

المصاحيب: إجابة الهيئة العامة للتوظيف العمومية .

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد علي بوزوزية بخصوص المنحة العائلية.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

إجابة على السؤال الكتابي

للسيد علي بوزوزية

عضو مجلس نواب الشعب

موضوع السؤال: المنحة العائلية

الإجابة:

لقد تم إحداث المنحة العائلية بموجب الأمر العلي المؤرخ في 22 نوفمبر 1918 الذي تم تنقيحه في عدة مناسبات بهدف الترفيه في مقاديرها وأهمها الأمر عدد 1906 لسنة 1996 المتعلق بضبط مقادير المنح ذات الصبغة العائلية بالقطاع العمومي. وفي نفس الوقت وفي إطار دعم القدرة الشرائية دأبت الدولة على سن برامج متتالية للزيادة في الأجور تمتد في كل مرة على ثلاث سنوات وآخرها الأوامر أعداد 63 و 64 و 65 لسنة 2026 المؤرخة في 30 أفريل 2026 المتعلقة بضبط برنامج ومقادير الزيادة في الأجور.

والسلام

السؤال الكتابي

للسيد عمر بن عمر

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تقرب الخدمات الأساسية بمعتمدية بني حسان من ولاية المنستير .

تحية طيبة،

يؤسفني اعلامكم بغياب أغلب الخدمات الأساسية بمعتمدية بني حسان من ولاية المنستير (الشركة التونسية للكهرباء والغاز الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، الديوان الوطني للتطهير .خدمات الشؤون الاجتماعية...) رغم موقعها الجغرافي وامتدادها الريفي الشاسع مما تسبب في معاناة كبيرة للأهالي بسبب التنقل للمعتمديات المجاورة أو لمركز الولاية وهو ما خلق حالة من الاحتقان والقلق. وفي إطار تواصل برنامج الحكومة في تقرب الخدمات والرفع من جودتها

من خلال البرنامج الوطني الإحداث دور الخدمات الإدارية والرقمية وتجاوز ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية، أتوجه بالأسئلة التالية:

- لماذا لم يقع إحداث دار خدمات رقمية أو إدارية بمعتمدية بني حسان؟

- هل وقع إدراج معتمدية بني حسان ضمن برنامج الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية برئاسة الحكومة بإحداث دار للخدمات؟

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد عمر بن عمر

المرجع: مكتبكم ص-2026-3000-0001235 بتاريخ 27 أفريل 2026

المصاحيب: إجابة الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد عمر بن عمر، بخصوص طلب إحداث دار خدمات رقمية بمعتمدية بني حسان من ولاية المنستير.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به السيد النائب عمر بن عمر

السؤال حول: طلب إحداث دار خدمات رقمية بمعتمدية بني حسان من ولاية المنستير.

الإجابة:

في إطار تقرب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولوية يتم حالياً استكمال تنفيذ برنامج إحداث 34 دار خدمات رقمية بالبلديات سيمكن من تغطية 21 ولاية وتلبية حاجيات أكثر من 900 ألف مواطن والذي شمل كل من البلديات التالية: عميرة الحجاج والوردانين والبقالطة من ولاية المنستير.

هذا وسيتم إثر استكمال تنفيذ البرنامج الحالي المتعلق بتركيز 34 دار خدمات رقمية وتقييم التجربة، ضبط برنامج الإحداث الجديد للفترة 2027-2030 من خلال دراسة مختلف الطلبات الواردة من قبل البلديات خاصة تلك التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار بلدية بني حسان من ولاية المنستير.

والسلام

السؤال الكتابي

للسيد كمال كرعاني

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول إحداث دار خدمات بمعتمدية منزل المهيري.

تحية طيبة،

عملاً بأحكام الدستور، خاصة ما يتعلق بضمان العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجهات والحق في النفاذ إلى الخدمات الأساسية

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي العاجل بخصوص الوضعية غير المقبولة التي يعيشها متساكنو معتمدية منزل المهيري نتيجة الغياب التام لدار خدمات تابعة لكل من الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ورغم ما تمثله خدمات الماء والكهرباء من حقوق أساسية لا تحتمل التعطيل أو التمييز، فإن أهالي الجهة لا يزالون مجبرين على التنقل المسافات طويلة نحو معتمديات أخرى لقضاء أبسط شؤونهم الإدارية والفنية في مشهد يعكس اختلالاً واضحاً في توزيع المرافق العمومية وتكريساً فعلياً للتفاوت بين الجهات.

كما أدى هذا الغياب إلى:

- تعطل مصالح المواطنين وتأخر معالجة ملفاتهم
 - بطء التدخلات عند الأعطاب والانقطاعات
 - ارتفاع الكلفة المادية والاجتماعية على الأهالي.
 - إضعاف جاذبية الجهة للاستثمار وتعطيل نسق التنمية.
- وعليه أطلب من سيادتكم توضيح ما يلي :

- 1- لماذا لم يتم إلى حد الآن إحداث دار خدمات لـ STEG وSONEDE بمعتمدية منزل المهيري رغم الحاجة المؤكدة لذلك؟
 - 2- هل توجد إرادة حكومية فعلية لإنجاز هذا المشروع في إطار تحقيق العدالة المجالية؟
 - 3- ما هو الأجل الزمني المضبوط لإحداث هذا الهيكل في صورة برمجته؟
 - 4- ما هي الإجراءات الاستعجالية التي ستتخذها الحكومة فوراً لوضع حد لمعاناة المواطنين في النفاذ إلى هذه الخدمات الأساسية؟
- وفي الختام أؤكد أن استمرار هذا الوضع لم يعد مقبولاً، وأن ضمان المساواة بين المواطنين في التمتع بالخدمات العمومية يظل مسؤولية مباشرة ومحمولة على عاتق الدولة.
- وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد كمال كرعاني

المرجع: مكتوبكم ص-2026-26-3000-0001235 بتاريخ 27 أفريل 2026

المصاحب: إجابة الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد كمال كرعاني بخصوص طلب إحداث دار خدمات رقمية بمعتمدية منزل المهيري من ولاية القيروان.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به السيد النائب كمال كرعاني

السؤال: حول طلب إحداث دار خدمات رقمية بمعتمدية منزل المهيري من ولاية القيروان

الإجابة:

في إطار تقرب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولوية، يتم حالياً استكمال تنفيذ برنامج إحداث 34 دار خدمات رقمية بالبلديات سيملك من تغطية 21 ولاية وتلبية حاجيات أكثر من 900 ألف مواطن والذي شمل بلدية الوسلاتية من ولاية القيروان .

هذا وسيتم إثر استكمال تنفيذ البرنامج الحالي المتعلق بتركيز 34 دار خدمات رقمية وتقييم التجربة، ضبط برنامج الإحداثيات الجديد للفترة 2027-2030 من خلال دراسة مختلف الطلبات الواردة من قبل البلديات خاصة تلك التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار بلدية منزل المهيري من ولاية القيروان.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب مختار عيفاوي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تسوية الوضعية المهنية للمنتفعين بالألية 16 غير المباشرين الذين لم تشملهم التسوية على المستوى الوطني.

تحية طيبة وبعد،

في إطار متابعة الملفات الاجتماعية ذات الطابع الوطني وحرصاً على دعم مسار العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين جميع المنتفعين ببرنامج التشغيل يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

➤ لماذا لم يتم تسوية الوضعية المهنية للمنتفعين بالألية 16 غير المباشرين الذين لم تشملهم التسوية على المستوى الوطني؟

علماً وأن هؤلاء ساهموا طيلة سنوات في تقديم خدمات فعلية داخل الهياكل العمومية والجمعيات المتعاقدة مع الدولة .

وتقبلوا سيدتي رئيسة الحكومة، فائق الإحترام والتقدير.

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد مختار العيفاوي.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2026-26-3000-0003207 بتاريخ 28 نوفمبر 2025.

المصاحب: إجابة الهيئة العامة للتوظيف العمومية.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد مختار العيفاوي، بخصوص تسوية الوضعية المهنية للمنتفعين بالألية 16 غير المباشرين الذين لم تشملهم التسوية.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به السيد النائب المحترم السيد مختار العيفاوي

السؤال حول: تسوية الوضعية المهنية للمتفعين بالآلية 16 غير المباشرين الذين لم تشملهم التسوية .

الإجابة:

وبعد، أتشرف بإعلامكم أنه قد تم اقرار مبدأ تسوية وضعية المتفعين بالآلية 16 بمقتضى قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 26 ديسمبر 2014 الذي ضبط صيغ واجراءات التسوية، وقد امتدت عملية التسوية على خمس سنوات بالوظيفة العمومية وفقا للشروط المنصوص بمقتضى القرار المذكور،

لم يشمل الاتفاق المذكور في البداية منتفعي ولايات منوبة وجندوبة ومدنين نظرا لاشتراط المباشرة الفعلية الى غاية سنة 2012 في حين تم ايقاف العمل بالآلية 16 في هذه الولايات خلال سنة 2011، وللغرض صدر قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 19 ماي 2016 المتعلق بتنقيح القرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2014 المشار إليه أعلاه والذي ينص على إعفاء المتفعين بالآلية 16 المضمنة أسماؤهم بقائمة حصرية مؤشر عليها من وزارة التكوين المهني والتشغيل من شرط المباشرة الفعلية سنة 2012.

على هذا الأساس تمت عملية تسوية المتفعين بتربص في إطار الآلية 16 وتم انتدابهم وفقا للشروط المنصوص عليها بقانون الوظيفة العمومية.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

نائب مختار عيفاوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تسوية وضعية أعوان الحراسة أصحاب الشهادت العليا بالشركة التونسية للكهرباء والغاز .

تحية طيبة وبعد،

في إطار متابعة الملفات الاجتماعية ذات الطابع الوطني وحرصا على دعم مسار العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص يهنا إعلامكم أن عدد 18 عون حراسة من أصحاب الشهادت العليا بالشركة التونسية للكهرباء والغاز لم يتم إنصافهم وتسوية وضعيتهم المهنية بما يتماشى مع شهادتهم العلمية علما وأنه تم تسوية وضعية الأعوان الوقتيين داخل الشركة المذكورة سنة 2012 وكذلك تسوية أصحاب الشهادت العليا سنة 2018 ولكن في كل مرة يتم استثناء أعوان الحراسة أصحاب الشهادت العليا بالشركة التونسية للكهرباء والغاز ، لذلك نتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

➤ متى تتم تسوية وضعية أعوان الحراسة أصحاب الشهادت العليا بالشركة التونسية للكهرباء والغاز ؟
وتقبلوا فائق الإحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد مختار عيفاوي

المرجع: مكتوبكم ص-2026-26-3000-0000786 بتاريخ 30 مارس 2026

المصاحيب: نسخة من إجابة وزارة الصناعة والمناجم والطاقة .

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائب السيد مختار عيفاوي، بخصوص تسوية وضعية أعوان الحراسة أصحاب الشهادت العليا بالشركة التونسية للكهرباء والغاز. والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به النائب مختار عيفاوي

عضو مجلس نواب الشعب

السؤال حول: تسوية وضعية أعوان الحراسة أصحاب الشهادت العليا بالشركة التونسية للكهرباء والغاز .

الإجابة :

يتعذر الموافقة على إعادة تصنيف أعوان الحراسة بالشركة التونسية للكهرباء والغاز، والمنتمين قبل سنة 2011 إلى شركات المناولة في الخطط الموافقة للشهادت العلمية المتحصلين عليها والذين لم ينتدبوا على أساسها باعتبار أنه تمت تسوية وضعيتهم في إطار إجراء استثنائي للقاعدة الأساسية للانتداب بالمؤسسات والمنشآت العمومية وهي المناظرة.

والسلام

السؤال الكتابي الثالث

للنائب مختار عيفاوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: إعادة التهيئة الشاملة لمسلك طريق المحارزة.

المصاحيب: صور

تحية طيبة وبعد،

يعد مسلك طريق المحارزة المؤدي الى مدرسة قصر دباش مسلك حيوي وخاصة في علاقة بفك العزلة على المواطنين.

إلا انه تحول الى عائق بعد ما آل إليه وضع المسلك.

لذلك نتقدم إليكم بالسؤال التالي:

➤ متى يتم التدخل وإعادة التهيئة الشاملة نظرا لحالته الكارثية التي اصبحت تهدد السلم الاجتماعي ؟
وتقبلوا فائق الإحترام والتقدير.

والسلام





إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد مختار عيفاوي

المرجع: مكتبكم عدد ص-2026-3000-0001371 بتاريخ 8 ماي 2026.

المصاحيب: نسخة من إجابة وزارة التجهيز والإسكان.

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائب السيد مختار عيفاوي بخصوص إعادة التهيئة الشاملة لمسلك طريق المحارزة المؤدية إلى مدرسة قصر دباش.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به السيد مختار عيفاوي

السؤال حول: إعادة التهيئة الشاملة لمسلك طريق المحارزة المؤدية إلى مدرسة قصر دباش.

الإجابة:

يشرفني إفادتكم أن مسلك المحارزة ينطلق من الطريق الجهوية رقم 81 إلى حدود ولاية المهدية مروراً بمدرسة قصر دباش بطول 7 كلم وقد تم إنجاز 5 كلم منه ضمن البرنامج الجهوي للتنمية سنة 2001 و2 كلم في حالة ترابية ويتطلب تقوية وإعادة صيانة بكلفة جمالية تقدر بـ 2.3 مليون دينار.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المسلك المذكور غير مدرج ضمن مخطط التنمية لسنة 2026-2030 وبالتالي فإنه يتعين إدراجه ضمن مخطط التنمية ليتم ترسيمه بالميزانيات القادمة والعمل على إنجازه.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب مراد الخزامي

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أقدم بسؤال كتابي.

الموضوع: حول إحداث دار خدمات بمعتمدية فوشانة السيدة رئيسة الحكومة،

في إطار سياسة الدولة الرامية إلى تقريب الخدمات الإدارية من المواطن وتحسين جودة المرفق العمومي، ونظراً لما تشهده معتمدية فوشانة من كثافة سكانية متزايدة وتوسع عمراني متسارع، إضافة إلى الضغط الكبير على الإدارات العمومية بالمنطقة تبرز الحاجة الملحة لإحداث دار خدمات "تُمكن المواطنين من النفاذ إلى مختلف الخدمات الإدارية في ظروف ملائمة وفي أجال معقولة.

وحيث أن غياب مثل هذه البنية يضر المواطنین للتنقل إلى مناطق أخرى لقضاء شؤونهم بما يثقل كاهلهم مادياً ويُهدر وقتهم

➤ متى يتم إحداث دار خدمات بمعتمدية فوشانة في إطار تقريب الخدمات وتحسين جودة المرفق العمومي لفائدة المواطنين؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد مراد الخزامي

المرجع: مكتبكم ص-2026-3000-0001371 بتاريخ 8 ماي 2026

المصاحيب: إجابة الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد مراد الخزامي بخصوص طلب إحداث دار خدمات رقمية بمعتمدية فوشانة ولاية بن عروس.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدّم به السيد النائب مراد الخزامي

السؤال حول: طلب إحداث دار خدمات رقمية بمعتمدية فوشانة من ولاية بن عروس

الإجابة:

في إطار تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولوية، يتم حالياً استكمال تنفيذ برنامج إحداث 34 دار خدمات رقمية بالبلديات سيمن من تغطية 21 ولاية وتلبية حاجيات أكثر من 900 ألف مواطن.

هذا وسيتم إثر استكمال تنفيذ البرنامج الحالي المتعلق بتركيز 34 دار خدمات رقمية وتقييم التجربة، ضبط برنامج الإحداث الجديد للفترة 2027-2030 من خلال دراسة مختلف الطلبات الواردة من قبل البلديات خاصة تلك التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار بلدية فوشانة من ولاية بن عروس.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب منير الكموني

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالاً كتابياً.

الموضوع: حول العناية بالمقاومين وعائلاتهم.

تحية طيبة وبعد،

سيدتي رئيسة الحكومة،

ما من شك أن ما ننعيم به اليوم في ظل الدولة الوطنية يعود الفضل الأول فيه إلى من ساهم في مقاومة المستعمر ودحر فلوله. ومن أوكد واجبات الحكومة الاعتراف بهذا الفضل للمناضلين وتكريم من بقي منهم على قيد الحياة ورعاية الأرواح والأبناء المحتاجين لمن فارقنا منهم.

➤ فهل لدى مصالحكم قاعدة بيانات تضم من ثبتت مشاركته والمتمتعين بالرعاية من غيرهم؟

➤ هل يتم تحيين منحهم حسب تغير قيم الأجور؟

➤ هل يتم تمتيعهم بالتغطية الاجتماعية والصحية التي تحفظ كرامتهم؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائب السيد منير الكموني.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2026-26-3000-0001371 بتاريخ 8 ماي 2026.

المصاحيب: إجابة الهيئة العامة للمقاومين وشهداء وجرى الثورة والعمليات الإرهابية.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائب السيد منير الكموني، بخصوص العناية بالمقاومين وعائلاتهم.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

عناصر الإجابة بخصوص سؤال كتابي

الذي تقدم بها النائب المحترم منير الكموني

موضوع السؤال الكتابي: العناية بالمقاومين وعائلاتهم

الإجابة

جوابا على السؤال الكتابي الموجه الى السيدة رئيسة الحكومة من قبل النائب الكريم المذكور أعلاه، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

نقطة 1: قاعدة بيانات تضم من ثبت مشاركته في الحرب ضد الاستعمار والمتمتعين بالرعاية الصحية

توجد قاعدة بيانات لجميع المقاومين وأولي الحق منهم الذين يتمتعون بمنحة مقاوم وبطاقة علاج مجاني لدى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

نقطة 2: تحيين منحهم حسب قيم الاجور

تم الترفيع في المنحة سنة 2018 حسب الامر الحكومي عدد 38 لسنة 2018 المؤرخ في 16 جانفي 2018 المتعلق بالحق اللجنة الوطنية للمقاومين بالهيئة العامة لشهداء وجرى الثورة والعمليات الإرهابية والترفيع في مقدار الجراية المخولة للمقاومين وأولي الحق منهم.

نقطة 3: تمتيعهم بالتغطية الاجتماعية والصحية

بالنسبة للمقاومين الذين لديهم صفة مقاوم، فاهم يتمتعون بمنحة شهرية وببطاقة علاج مجاني تخول لهم وأولي الحق منهم من الايواء والتداوي لدى المستشفيات العسكرية وجميع الهياكل الصحية العمومية.

وتقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للسيد نجيب عكرمي

الموضوع: سؤال كتابي حول الفساد والتجاوزات المرتبطة بأعمال لجان الانتداب والترقية في التعليم العالي دورة 2021

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى السيدة رئيسة الحكومة بالسؤال الكتابي التالي:

السؤال:

1) لماذا تسكت التفقدية العامة ومصالح رئاسة الحكومة عن التجاوزات والفساد المرتبط بأعمال لجان الانتداب والترقية للأساتذة الباحثين في التعليم العالي في خطة أستاذ مساعد وأستاذ محاضر وأستاذ تعليم عال وتعجز وزارة التعليم العالي عن تحميل المسؤوليات ومحاسبة أعضاء اللجان الفاسدة بل أكثر من ذلك تحافظ على استمرارية عمل عديد اللجان على غرار لجنة انتداب استاذ مساعد في الاقتصاد والتاريخ وعلم الاجتماع والانقليزية ولجنة أصول الدين والعلوم الانسانية في الأنشطة البدنية دورة 2021؟ والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائب السيد نجيب عكرمي

المرجع: مكتوبكم ص-2026-26-3000-0001567 بتاريخ 08 جوان 2026

المصاحيب: نسخة من إجابة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد نجيب عكرمي، بخصوص شبهة تجاوزات مرتبطة بأعمال لجان الانتداب والترقية للأساتذة الباحثين في التعليم العالي. والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

بطاقة إجابة على سؤال كتابي

تقدم به السيد النائب "نجيب عكرمي"

السؤال الكتابي: حول شبهة تجاوزات مُرتبطة بأعمال لجان الانتداب والترقية للأساتذة الباحثين في التعليم العالي .

عناصر الإجابة:

- تم تنظيم تركيبة اللجان الوطنية للانتداب والترقية بمقتضى أحكام مُضمنة بالعنوان الرابع من الأمر عدد 1825 لسنة 1993 المؤرخ في 6 سبتمبر 1993 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرسين الباحثين،

- وفي إطار السعي المتواصل إلى تحسين مسار تنظيم وإجراء المناظرات الوطنية للانتداب والترقية للمدرسين الباحثين التابعين لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وحرصا على التفاعل مع مضمون مختلف العرائض الواردة على الوزارة بخصوص نتائج الدورة الأخيرة للانتداب والترقية والتي تم التثبت والتدقيق بخصوصها، تم العمل على مراجعة عدد من الإجراءات والمقاييس المعتمدة على إثر عملية تشخيص وتقييم،

- فتم إعداد دليل خاص بتنظيم وإجراء المناظرات يتضمن وصفا دقيقا لإجراءات وقواعد الواجب التقيد بها من قبل مختلف اللجان بالإضافة إلى الالتزامات المحمولة على رؤسائها وأعضائها،

- كما تم العمل على تعديل نموذج شبكة التقويم المعتمدة سواء من حيث المقاييس أو من حيث مجموع النقاط المخصصة لكل عنصر من عناصر التقويم بما يسمح بإضفاء مزيد من الموضوعية والتوازن بين المعايير المرتبطة بجودة الملف والمعايير المعتمدة في التقويم العلمي من قبل اللجان الوطنية للانتداب والترقية.

- وتم نشر التركيبة الجديدة للجان الوطنية للانتداب والترقية لرتبة أستاذ مساعد للتعليم العالي بالموقع الرسمي للوزارة بتاريخ 26 مارس 2026 وذلك بعد استيفاء مرحلة الدراسة ومعالجة الطعون الواردة علماً وأن جميع اللجان التي تمت الإشارة إليها بنص السؤال الكتابي قد شهدت تغييراً بصفة كلية أو جزئية باستثناء لجنة أصول الدين .

- هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه سبق أن تمت الإجابة على سؤالين صادرين عن السيد النائب نجيب عكرمي حول نفس الموضوع وذلك بتاريخ 16 أفريل 2026 و 21 نوفمبر 2024.

السؤال الكتابي الثاني

للسيد النائب نجيب عكرمي

الموضوع: سؤال كتابي حول الترقيات الخاصة بموظفي السلك الإداري التربية

عملاً بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي أقدم إلى السيدة رئيسة الحكومة بالسؤال الكتابي التالي :

السؤال :

السيدة رئيسة الحكومة، نطالبكم بالتسريع في تفعيل الترقيات الاستثنائية الخاصة بموظفي السلك الإداري للتربية والتي تعطلت لسنوات

مما أدى إلى استثناء هذه الفئة من الموظفين حوالي 2000 موظف من حقوقهم المهنية.

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد نجيب عكرمي

المرجع: مكتوبكم ص-2026-3000-0001567 بتاريخ 08 جوان 2026

المصاحيب نسخة من إجابة وزارة التربية

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد نجيب عكرمي، بخصوص الترقيات الاستثنائية الخاصة بموظفي السلك الإداري للتربية .

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيد نجيب العكرمي

الموضوع: حول الترقيات الاستثنائية الخاصة بموظفي السلك الإداري للتربية .

جواباً على السؤال الكتابي الموجه إلى السيدة رئيسة الحكومة من قبل النائب بمجلس نواب الشعب السيد نجيب العكرمي، يتعلّق بـ"الترقيات الاستثنائية الخاصة بموظفي السلك الإداري للتربية ."

يشرفني إفادتكم أنّ الأمر عدد 2825 لسنة 2013 المؤرخ في 10 جوان 2013 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري للتربية نصّ في الأحكام الانتقالية وتحديد الفصل الخامس والثلاثين (35) يدمج الأعوان المنتمون للسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية المشاركون في تاريخ صدور هذا الأمر بوزارة التربية... في الرتب الموازية بالنظام الأساسي الخاص بسلك الأعوان الإداريين للتربية .

كما نص في فصله السادس والثلاثين (36) على ما يلي: "يرتقي بصفة استثنائية إلى الرتبة الموالية عن طريق التناظر كل الأعوان الإداريين المدمجين طبقاً لأحكام الفصل 35 عند بلوغهم أقدمية 4 سنوات على الأقل في رتبهم ."

وحيث أنّ النظام الأساسي الخاص بأعوان السلك الإداري للتربية حدّد الأعوان المنتفعين بالترقية الاستثنائية، لذا فإنّ تمتّع الأعوان المنتدبين بالترقية الاستثنائية بعد صدور هذا الأمر، يتطلب تنقيح النظام الأساسي الخاص بأعوان السلك الإداري للتربية.

السؤال الكتابي

للسيد نزار الصديق

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول أسباب تعطل انطلاق استغلال دار الخدمات بمعتمدية حزمة من ولاية توزر

تحية طيبة وبعد،

1- ماهي الأسباب الحقيقية والواقعية التي تقف وراء تأخر تدشين وانطلاق العمل بدار الخدمات بحزمة رغم جاهزيتها؟

2- هل لديكم جدول زمني محدد للإعلان عن الافتتاح الرسمي لهذا المرفق الحيوي؟

وتفضلوا السيدة رئيسة الحكومة، بقبول فائق عبارات الشكر والتقدير

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد نزار الصديق

المرجع: مكتوبكم ص-2026-3000-0001371 بتاريخ 8 ماي 2026.

المصاحيب: إجابة الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد نزار الصديق، بخصوص أسباب تعطل انطلاق دار الخدمات الرقمية بمعتمدية حزمة من ولاية توزر

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدّم به السيد النائب نزار الصديق

السؤال حول: أسباب تعطل انطلاق استغلال دار الخدمات الرقمية بمعتمدية حزوة من ولاية توزر

الإجابة:

في إطار تركيز دار الخدمات الرقمية بمعتمدية حزوة من ولاية توزر تم إلى غاية هذا التاريخ استكمال عملية تهيئة المقر من قبل البلدية وتسليم مختلف التجهيزات الإعلامية والمكتبية والانطلاق في عملية تكوين الأعوان الذين تم تعيينهم من قبل البلدية للعمل بالدار حيث سيتم استكمال مختلف أنشطة التكوين قبل موفى شهر ماي 2026.

هذا وقد تم تحديد تاريخ الافتتاح الرسمي لهذه الدار يوم 03 جوان 2026.

والسلام

السؤال الكتابي

للسيد يوسف التومي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية . حيث صادفنا في قانون المالية لسنة 2026 في الفصل المتعلق بانتداب كل المرشحين بقوائم الانتظار لمبنة المساعد الصحي

● فمتى يقع تطبيق ما ورد في قانون المالية لسنة 2026 في ما يخص انتداب كل المساعدين الصحيين المرشحين بقوائم الانتظار؟

● ومتى يقع تفعيل المنصة الخاصة بالمعطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا؟

● ومتى يقع تفعيل كل الانتدابات والتسويات الأخرى التي وردت في قانون المالية لسنة 2026؟

تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام والسلام .

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائب السيد يوسف التومي.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2026-3000-0000267 بتاريخ 09 فيفري 2025.

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير الصحة .

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائب السيد يوسف التومي، بخصوص تطبيق ما ورد في قانون المالية لسنة 2026 في ما يتعلق بانتداب كل المساعدين الصحيين المرشحين بقوائم الانتظار.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به السيد يوسف التومي

السؤال حول: متى يقع تطبيق ما ورد في قانون المالية لسنة 2026 فيما يخص انتداب كل المساعدين الصحيين المرشحين بقائمة الانتظار

الإجابة: يتم انتداب المرضين والفنيين السامين ومساعدى الصحة طبقاً لأحكام المنشور الوزاري عدد 24 لسنة 2025 من بين

المرشحين المدرجين بقوائم الانتظار على مستوى كل ولاية، دون اشتراط تحيين مطالب التسجيل .ويتم هذا الانتداب بالاعتماد على معايير أولوية موضوعية ومضبوطة والمتمثلة في:

- أقدمية سنة التخرج

- أعلى معدل في التخرج

- سنّ المترشح عند تساوي سنة ومعدل التخرج مع إسناد الأولوية للأكبر سنّاً.

أما في حال تغيير مقر الإقامة من ولاية إلى أخرى فيتمتع على المعني بالأمر تقديم مطلب تحيين لدى الجهة الجديدة، ليتم إدراجه آلياً في آخر قائمة دورة المترشح المعتمدة بتلك الولاية

وتتولى الإدارة الجهوية للصحة بكل ولاية تعليق قوائم الانتظار بمقرها ونشرها للعموم وتأتي هذه الإجراءات في إطار ضمان الشفافية وتكافؤ الفرص والتقيد بالنصوص القانونية والترتيبية الجاري بها العمل.

ويتم سنوياً توزيع حصة انتداب الأعوان شبه الطبيين على مختلف الجهات الصحية وذلك بالاستناد إلى الحاجيات المؤكدة لكل جهة مع أخذ بعين الاعتبار الخطط المرخص لها في قانون الميزانية . وتُعطى الأولوية في الانتداب للاختصاصات الحيوية التي تطلبها الأقسام الثقيلة والمشاريع الصحية الجديدة.

وعلى هذا الأساس، تم انتداب 500 مساعد صحي على حصة ميزانية 2024 كما تم تخصيص 800 خطة انتداب مساعد صحي على حصة ميزانية 2025 وتم توزيعهم على كامل الولايات .أما بالنسبة لسنة 2026 فتتمت برمجة 1000 خطة مساعد صحي على ميزانية 2026.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للسيدة أمال المؤدب

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين بديوان الحبوب.

المرفقات: ملف في الغرض.

تحية طيبة وبعد،

نحيطكم علماً أن الأعوان المتعاقدين بديوان الحبوب وعددهم 121 عوناً يعانون من وضعية مهنية هشة منذ سنوات ولم يتم إلى الآن تسوية وضعيتهم ودمجهم بالديوان.

لذا، المرجو النظر في هذا الملف خاصة وأن هؤلاء الأعوان يستحقون الإنصاف.

وتفضلوا، السيدة رئيسة الحكومة، بقبول وافر الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة أمال المؤدب

المرجع: مكتوبكم ص-2026-3000-0000182 بتاريخ 30 جانفي 2026

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّمت به النائبة السيدة أمال المؤدّب بخصوص تسوية وضعية أعوان ديوان الحبوب.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائبة المعنية.

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيدة النائب أمال المؤدّب

الموضوع: حول تسوية وضعية أعوان ديوان الحبوب

المرجع: إحالة السيدة رئيسة الحكومة عدد 1095-30-01-2026 بتاريخ 04 فيفري 2026

وبعد تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، وجوابا على سؤال النائب المحترمة السيدة أمال المؤدّب بخصوص تسوية وضعية أعوان ديوان الحبوب، أتشرف بإفادتكم بأن ملف تسوية وضعية أعوان ديوان الحبوب يندرج ضمن ملف شامل يخص تسوية وضعية العرضيين والمتعاقدين بالمنشآت والمؤسسات العمومية تحت الإشراف، وهو محل متابعة مستمرة من قبل مصالح الوزارة قصد إيجاد الحلول الكفيلة بالبت فيه.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

لنائبة أمال المؤدّب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين والعرضيين بوزارة الصحة.

تحية طيبة وبعد،

بعد دُخول قانون المالية لسنة 2026 حيز النفاذ وتبعاً لما ورد فيه من فصول ذات بعد اجتماعي تتطلب التسريع في التنفيذ كذلك التي تتعلق بتسوية الوضعيات المهنية ونخص بالذكر منها الفصل 101 والمتعلق بترسيم الأعوان المتعاقدين والعرضيين بالمستشفيات العمومية.

وفي انتظار إصدار النصوص التنظيمية قامت بعض المستشفيات بإعداد عقود للعملة المتعاقدين غير محدّدة المدة إلى حين تسوية الوضعية وهذه اجتهادات من المديرين مشكورية ولكن صيغة العقود تختلف كل حسب اجتهاده وتتعارض قانونيا مع الأمر المنظم للانتداب المباشر عدد 567 المؤرخ في مارس 1997.

والمطلوب هو كيفية الملائمة بين القرار الإداري الذي هو العقد والقرار المحاسبي وهو التأجير مع إصدار المعرف الوحيد من طرف الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

ماهي الرزنامة التي اعتمدها الحكومة ومتى يتم اصدار الأمر الترتيبي الخاص بتفعيل إجراءات الفصل 101 من قانون المالية لسنة 2026؟

وتفضلوا السيدة رئيسة الحكومة بقبول وافر الاحترام والتقدير والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال الكتابي تقدمت به النائبة السيدة أمال المؤدّب.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2026-3000-0000428 بتاريخ 20 فيفري 2026

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير الصحة.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّمت به النائبة السيدة أمال المؤدّب، بخصوص تسوية وضعية المتعاقدين والعرضيين بوزارة الصحة.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائبة المعنية.

والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به السيدة أمال المؤدّب

السؤال: حول تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين والعرضيين بوزارة الصحة

الإجابة: يتم انتداب المرضيين والفنيين السامين ومساعدتي الصحة طبقاً لأحكام المنشور الوزاري عدد 24 لسنة 2025، من بين المترشحين المدرجين بقوائم الانتظار على مستوى كل ولاية، دون اشتراط تحيين مطالب التسجيل. ويتم هذا الانتداب بالاعتماد على معايير أولوية موضوعية ومضبوطة، والمتمثلة في:

- أقدمية سنة التخرج

- أعلى معدل في التخرج؛

- سنّ المترشح عند تساوي سنة ومعدل التخرج مع إسناد الأولوية للأكبر سناً.

أما في حال تغيير مقر الإقامة من ولاية إلى أخرى، فيتعيّن على المعني بالأمر تقديم مطلب تحيين لدى الجهة الجديدة، ليتم إدراجه آلياً في آخر قائمة دورة الترشح المعتمدة بتلك الولاية.

وتتولى الإدارة الجهوية للصحة بكل ولاية تعليق قوائم الانتظار بمقرها ونشرها للعموم وتأتي هذه الإجراءات في إطار ضمان الشفافية وتكافؤ الفرص والتقيد بالنصوص القانونية والترتيبية الجاري بها العمل.

ويتم سنوياً توزيع حصة انتداب الأعوان شبه الطبيين على مختلف الجهات الصحية وذلك بالاستناد إلى الحاجيات المؤكدة لكل جهة مع أخذ بعين الاعتبار الخطط المرخص لها في قانون الميزانية. وتُعطى الأولوية في الانتداب للاختصاصات الحيوية التي تطلبها الأقسام الثقيلة والمشاريع الصحية الجديدة.

وعلى هذا الأساس، تم انتداب 500 مساعد صحي على حصة ميزانية 2024. كما تم تخصيص 800 خطة انتداب مساعد صحي على

حصة ميزانية 2025 وتم توزيعهم على كامل الولايات. أما بالنسبة لسنة 2026، فتتم برمجة 1000 خطة مساعد صحي على ميزانية 2026.

أما بخصوص العرضين، فقد تم إعداد نموذج عقد موحد يضمن حقوق المعنيين، ولا سيما فيما يتعلق بالعطل السنوية والعطل لأسباب صحية، وذلك طبقاً للتشريع الجاري به العمل. كما يخضع الأجر للاقتطاعات القانونية لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحياة الاجتماعية وغيرها من الصناديق المعنية، إضافة إلى الخصم بعنوان الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين وفقاً للتشريع المعمول به.

وفي الإطار ذاته، تقرر تمتع كافة الأعوان بمجانبة العلاج، وذلك استناداً إلى الأمر عدد 39 لسنة 1987 المؤرخ في 31 أكتوبر 1987 والمتعلق بالإسعاف والإيواء المجانيين بالمستشفيات لفائدة أعوان التشكيلات الصحية والاستشفائية بالبلاد التونسية، ولا سيما الفصل الأول منه الذي ينص على تمتع الأعوان بالإسعاف المجاني، وعند الاقتضاء، بالإيواء المجاني.

ويأتي هذا الإجراء في انتظار تسوية الوضعيات المهنية للأعوان المعنيين وترسيمهم، وذلك ضمناً لحقوقهم الاجتماعية والصحية واستقرارهم المهني.

والسلام

السؤال الكتابي

للسيدة ريم الصغير

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب أشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

الموضوع: تفعيل الفصل 90 من قانون المالية لسنة 2026 المتعلق بانتداب أعوان الآلية 16 من غير المباشرين

وحيث تضمن قانون المالية لسنة 2026 أحكاماً صريحة تتعلق بانتداب أعوان الآلية 16 من غير المباشرين، ويمثل هذا الفصل استجابة تشريعية لوضعيات مهنية هشّة دامت سنوات، ولم يتم ضبط آليات تطبيقه بصفة واضحة منهم أعوان الخدمة المدنية التطوعية في القطاع العمومي والذين باشرؤ عملهم لمدة سنتين متتاليتين،

فإننا نتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية:

هل ستشمل الأوامر الترتيبية أعوان الخدمة المدنية التطوعية وهل ستضبط فيها شروط وكيفية الإدماج؟

ما هي المعايير المعتمدة الحصر القوائم وضمان المساواة بين جميع الأعوان الآلية 16 غير المباشرين المعنيين بالفصل 90؟

ما هو الجدول الزمني المبرمج للشروع الفعلي في الانتداب وتطبيق مقتضيات هذا الفصل؟

كيف ستضمن الحكومة عدم إقصاء أي فئة مشمولة بالفصل 90، خاصة أن أعوان الخدمة المدنية باشرؤ فعلياً مهامهم لمدة سنتين متتاليتين داخل المؤسسات العمومية؟

وتفضلوا سيدي رئيس الحكومة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة ريم الصغير

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2026-3000-182 0000 بتاريخ 30 جانفي 2026

المصاحيب: إجابة الهيئة العامة للتوظيف العمومية

وبعد أشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة ريم الصغير، بخصوص آليات تفعيل الفصل 90 من قانون المالية لسنة 2026 المتعلق بانتداب أعوان الآلية 16 من غير المباشرين. والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائبة المعنية.

والسلام

بطاقة الإجابة على سؤال الذي تقدمت به

السيدة نائبة الشعب المحترمة ريم الصغير

السؤال: حول آليات تفعيل الفصل 90 من قانون المالية المتعلق بانتداب المنتفعين بالآلية 16 غير المباشرين

الإجابة:

وبعد، تبعا لصدور قانون المالية لسنة 2026 والذي تضمن الفصل 90 منه تسوية وضعية أعوان الآلية 16 الغير المباشرين، طلبتم إفادتكم حول آليات تطبيق هذا الفصل وعن الفئة المعنية بالفصل 90 وخاصة المنتفعين بالخدمة المدنية التطوعية"، وعن المعايير المزمع اتخاذها لضبط القائمة وعن البرنامج الزمني للتسوية.

وجواباً على ذلك أشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية:

- أن الفصل 90 من قانون المالية ينص على المنتفعين ببرنامج الآلية 16 الغير المباشرين ولا يشمل المنتفعين "بالخدمة المدنية التطوعية".

- أما بخصوص آليات تفعيل الفصل 90 من قانون المالية فإنه يتم عبر استصدار الإطار الترتيبي الذي يتضمن كيفية وشروط التسوية بما يراعي التوازنات المالية للدولة.

والسلام

السؤال الكتابي

للسيدة زينة جيب الله

الموضوع: سؤال كتابي حول الترفيع في المنحة العائلية ومنحة الأجر الوحيد

في إطار تكريس مقومات الدولة الاجتماعية، ويهدف تدعيم قدرة العائلة التونسية على مجابهة احتياجاتها المتزايدة، ونظراً لما يكتسبه دور الأسرة في تنشئة جيل قادر على المساهمة الفاعلة في بناء تونس التي نرنو إليها، وحيث يتم الاستعداد الإعداد مشروع ميزانية الدولة وقانون المالية للسنة المقبلة وصدور منشوركم في الغرض،

وحيث لم يتم الترفيع في المنحة العائلية ومنحة الأجر الوحيد منذ فترة طويلة وبما هما في مستويات منخفضة لا تتماشى مع ما نشهده من غلاء للمعيشة،

وفي إطار الحرص المشترك على إيلاء هذه الجوانب الأهمية التي تستحقها، والتي تدخل ضمن مشاغل وانتظارات المواطن، ما هو برنامج الحكومة في الغرض؟ وهل توجد النية في الترفيع في المنح المذكورة في إطار الميزانية القادمة؟

والدعوة موجهة للحكومة الموقرة الدراسة هذه المسألة بكل عمق وجدية في إطار إعداد مشروع ميزانية الدولة وقانون المالية لسنة 2027.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة زينة جيب الله

المراجع: مكتوبكم ص - 0001235-3000-26-2026 بتاريخ 27 أفريل 2026

المصاحيب: إجابة الهيئة العامة للوظيفة العمومية .

وبعد، أشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة زينة جيب الله بخصوص الترفيع في المنحة العائلية ومنحة الأجر الوحيد.

والمرجو من سيادتكم تسليمها الى النائبة المعنية.

والسلام

إجابة على السؤال الكتابي

للسيدة زينة جيب الله عضو مجلس نواب الشعب

موضوع السؤال: الترفيع في المنحة العائلية ومنحة الأجر الوحيد

الإجابة: تعتبر منحة الأجر الوحيد تكملة للمنحة العائلية وقد تم إحداها بمقتضى أمر يعود إلى 24 فيفري 1944 وهي تسند إلى الأب أو الأم اللذين لا يتمتعان إلا بدخل وحيد متأت من نشاط مهني ولهما طفل أو أكثر، ودأبت الدولة على سن برامج متتالية للزيادة في الأجور تمتد في كل مرة على ثلاث سنوات وآخرها الأوامر عدد 63 و64 و65 لسنة 2016 المؤرخة في 30 أفريل 2026 المتعلقة بضبط برنامج ومقادير الزيادة في الأجور والتي تنزل في إطار دعم القدرة الشرائية.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائبة فاطمة المسدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أشرف بأن أحيل اليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول المشاريع العمومية المعطلة بولاية صفاقس

السيدة رئيسة الحكومة،

تشهد ولاية صفاقس منذ سنوات تعطلاً أو تأخراً ملحوظاً في إنجاز عدد من المشاريع العمومية المعلن عنها. رغم ما تم بشأنها من دراسات فنية ومخططات استراتيجية وإعلانات رسمية متكررة.

وحيث تمثل صفاقس قطبا اقتصاديا وماليا وصناعيا وطنيا، فإن استمرار هذا التعطيل يطرح إشكاليات جدية تتعلق بجدية التعهدات الحكومية، ونجاعة المتابعة، وتحديد المسؤوليات

لذلك، أطلب من سيادتكم من المجلس بالإجابات الدقيقة حول ما يلي:

➤ ما هي القائمة المحينة للمشاريع العمومية المعطلة أو المتأخرة بولاية صفاقس، مع بيان نسبة تقدم كل مشروع؟

➤ ما هي الأسباب الفعلية لتعطل أو تأخير هذه المشاريع (إدارية، تمويلية عقارية، تشريعية، غير ذلك؟

➤ ما هي الأجال الزمنية الرسمية والملزمة للانطلاق الفعلي أو استكمال هذه المشاريع؟

➤ هل تم تحميل المسؤوليات الإدارية أو السياسية بخصوص التأخير المسجل؟ وإن كان نعم، ما هي الإجراءات المتخذة؟

➤ هل تعزم الحكومة وضع آلية متابعة خاصة بمشاريع صفاقس نظرا لثقلها الاقتصادي الوطني؟

وفي انتظار ردكم الكتابي داخل الأجال القانونية، تفضلوا بقبول فائق الاحترام.

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة فاطمة المسدي

المراجع: مكتوبكم عدد ص 0000786-3000-26-2026 بتاريخ 30 مارس 2026

المصاحيب: إجابة اللجنة الفنية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية. وبعد أشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة فاطمة المسدي، بخصوص المشاريع العمومية المعطلة بولاية صفاقس .

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائبة المعنية.

والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدمت به السيدة النائبة فاطمة المسدي

عضو مجلس نواب الشعب

السؤال: حول المشاريع العمومية المعطلة بولاية صفاقس.

في إطار متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية بولاية صفاقس، ولا سيما تلك التي شهدت صعوبات أو تعطيلات في التنفيذ، يشرفني إفادتكم بأن الجهة تشهد حركية تنموية تشمل عديد القطاعات الحيوية، وذلك في سياق وطني وجهوي يهدف إلى تحسين جودة الخدمات وتعزيز مقومات التنمية، وقد تم اعتماد مقارنة ترتكز على إحكام التنسيق بين مختلف المتدخلين والتسريع في نسق الإنجاز، مما أفضى إلى تحقيق تقدم ملموس ومعالجة عدد هام من الإشكاليات.

1. المشاريع الكبرى ذات البعد الوطني والهيكلي:

- مشروع "تبرورة": تم استكمال المرحلة الأولى مع تحقيق تقدم هام في السيطرة العقارية الأرض المشروع (حوالي 420 هك)، والانطلاق في تهيئة المحيط الخارجي، كما تم تفعيل المرحلة الثانية من المشروع عبر تحيين دراسات الجدوى وإدراجه ضمن الديناميكية الاستثمارية.

- مضاعفة الطريق الوطنية رقم 1 (القسط عدد 2): تم العمل على تجاوز الإشكاليات العقارية والفنية المعارضة على مستوى الجسر المبرمج بمدخل مدينة المحرس، بالتوازي مع تأمين استغلال الجزء المنجز من المشروع وتحسين سيولة حركة المرور، مع مواصلة استكمال بقية مكوناته.

- المدينة الرياضية بصفاقس: تثر انطلاق المشروع نتيجة لعدد من الإشكاليات، من أبرزها ارتفاع الكلفة وصعوبات التمويل، وتعمل الهياكل والمصالح المعنية على تجاوز هذه الصعوبات من خلال مراجعة مكونات المشروع واعتماد مقارنة تدريجية ترتكز على تحديد العناصر

ذات الأولوية في الإنجاز، بما من شأنه تأمين انطلاقة فعلية للمشروع واستكمال بقية مكوناته تباعاً.

2. مشاريع القطاعات الحيوية والخدمات الأساسية:

في المجال الصحي:

تمت معالجة العديد من الإشكاليات التي حالت دون تقدم إنجاز عدد من المشاريع الصحية، على غرار مركز البحوث السريرية بالمستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة، ومركز الصحة بحي الحبيب، ومركز تصفية الدم بالحنشة، ووحدة الإسعاف المتنقل بجينيانة، وذلك عبر تعيين الدراسات وإعداد ملفات طلب العروض. كما تم استئناف الإجراءات المتعلقة باستكمال بناء مقر الإدارة الجهوية للصحة واتخاذ التدابير اللازمة لإعادة انطلاق مشروع المستشفى الجهوي ببئر علي بن خليفة بعد إدراجه ضمن الأولويات الوطنية.

في مجال الشباب والرياضة:

تم استكمال واستئناف إنجاز عدد من المشاريع الشبابية، من خلال رصد اعتمادات إضافية وتسوية وضعيات تعاقدية من بينها تهيئة الملعب البلدي بمنزل شاعر واستكمال أشغال المسبح المغطى واستكمال دار الشباب، إلى جانب الانطلاق في الإجراءات المستوجبة لتوسعة ملعب الطيب المهيري.

في المجال الاجتماعي والتشغيل والتكوين المهني:

تمت إعادة انطلاق إنجاز مشروع المركب الإداري للشؤون الاجتماعية إثر استكمال إجراءات اختيار مقاول جديدة بعد فسخ الصفقة الأولى، كما تمت برمجة انطلاق إنجاز مشروع مركز التكوين والتدريب المهني بقرقنة قبل موفى السداسي الأول من سنة 2026، وذلك بعد أن تم استكمال الدراسات والإعلان عن طلب العروض الاختيار المقاولات المكلفة بإنجازه.

في قطاع الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن:

تمت معالجة الإشكاليات العقارية والتمويلية والإجرائية لعدد من المشاريع، من خلال توفير عقارات بديلة، وتوفير اعتمادات إضافية، وتسريع استكمال الدراسات، مما مكن من إدراج هذه المشاريع ضمن مسار التنفيذ التدريجي.

3. الإجراءات الأفقية لمعالجة المشاريع المتعثرة:

تم إقرار جملة من التدابير المشتركة، من أبرزها:

- إدراج المشاريع المتوقفة أو التي تشهد بطئاً في الإنجاز ضمن جدول أعمال اللجنة الجهوية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية، بما يضمن متابعتها الدورية واتخاذ القرارات العاجلة لمعالجة إشكالاتها.

- استكمال الإجراءات القانونية والإدارية العالقة، لا سيما المتعلقة بتسوية الوضعيات العقارية. التسريع في استكمال الدراسات الفنية وإجراءات إبرام الصفقات، بالتنسيق مع مختلف الوزارات والهيئات المعنية.

وقد أفضت هذه المقاربة إلى تجاوز عدد هام من الإشكاليات، وإعادة تفعيل المشاريع المتوقفة، وتحسين نسق الإنجاز، بما يعزز نجاعة التدخل العمومي ويدعم مسار التنمية بولاية صفاقس.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة فاطمة المسدي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل اليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تغيب مشروع مترو صفاقس من الإجابة الحكومية المتعلقة بالمشاريع المعطلة بولاية صفاقس رغم إدراجه ضمن ميزانيتي 2025 و2026.

السيدة رئيسة الحكومة،

على خلفية ما ورد بالإجابة الحكومية بتاريخ 08 ماي 2026 والمتعلقة بالمشاريع المعطلة أو المبرمجة بولاية صفاقس والتي خلت من أي إشارة إلى مشروع مترو صفاقس، رغم أن هذا المشروع يُعد من أكبر المشاريع الوطنية المهيكلية بالجهة، ورغم إدراجه ضمن ميزانية الدولة لسنتي 2025 و2026.

ويثير هذا المعطى عديد التساؤلات، خاصة وأن المشروع تم الإعلان عنه منذ سنوات طويلة، وتمت برمجته ضمن المخططات الوطنية للنقل الحضري، كما تم الحديث رسمياً عن وجود تمويل ودراسات وشراكات دولية متعلقة به، إلى جانب إحداث شركة خاصة للإشراف على إنجازه.

إن عدم تضمين هذا المشروع ضمن الإجابة الرسمية المتعلقة بمشاريع صفاقس يطرح إشكاليات جدية حول:

- الوضع الحقيقي للمشروع،

- ومدى التزام الحكومة بإنجازه،

- وحقيقة الاعتمادات المرصودة له،

- وأسباب تغيبه من الوثائق والتقارير الرسمية المتعلقة بالتنمية في الجهة

لذلك، أطلب من الحكومة مد مجلس نواب الشعب بالإيضاحات التالية:

➤ لماذا لم يتم ذكر مشروع مترو صفاقس ضمن الإجابة الحكومية المتعلقة بالمشاريع المعطلة أو المبرمجة بولاية صفاقس رغم إدراجه ضمن ميزانية 2025 و2026؟

➤ ما هو الوضع الحالي الحقيقي للمشروع من الناحية القانونية والفنية والمالية؟

➤ ما هي الاعتمادات المرصودة فعلياً للمشروع ضمن ميزانيتي 2025 و2026؟

➤ هل تم صرف أي جزء من هذه الاعتمادات؟ وفي ماذا تم توظيفها؟

➤ ما مدى تقدم المفاوضات المتعلقة بالتمويل الخارجي، خاصة مع البنك الإفريقي للتنمية؟

➤ هل مازال المشروع قائماً بنفس التصور الأصلي أم تم تعديله أو تجميده جزئياً؟

➤ ما هي العراقيل الفعلية التي تمنع انطلاق الأشغال إلى حد اليوم؟

➤ هل توجد رزنامة رسمية محددة لانطلاق الإنجاز؟ وإن وجدت، فما هي؟

➤ هل تعتبر الحكومة أن مشروع مترو صفاقس مازال ضمن أولويات الدولة أم أنه أصبح مشروعاً مؤجلاً دون إعلان رسمي بذلك؟ وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة فاطمة المسدي.

المرجع: مكتبكم ص - 0001567-3000-26-2026 بتاريخ 08 جوان 2026

المصاحب: إجابة اللجنة الفنية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية. وبعد، أشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة فاطمة المسدي بخصوص تغيير مشروع مترو صفاقس من الإجابة الحكومية المتعلقة بالمشاريع المعطلة بولاية صفاقس.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدمت به السيدة النائبة فاطمة المسدي

عضو مجلس نواب الشعب

السؤال: حول تغيير مشروع مترو صفاقس من الإجابة الحكومية المتعلقة بالمشاريع المعطلة بولاية صفاقس رغم إدراجها ضمن ميزانية 2025 و 2026

يُعد مشروع شبكة النقل الجماعي في مسارات خاصة بصفاقس (مشروع مترو صفاقس) من المشاريع الوطنية الهيكلية ذات الأولوية، وقد حظي، خاصة خلال الفترة الأخيرة، بمتابعة متواصلة وعناية خاصة من مختلف الهياكل المتدخلة، بالنظر إلى دوره في تطوير منظومة النقل الحضري وتحسين ظروف التنقل والحد من الاختناق المروري بالجهة.

وفي هذا الإطار، تم استكمال مختلف الدراسات التمهيدية والإجراءات المتعلقة بصيغة التمويل، كما سجل تقدم هام في مسارات تحويل الشبكات واقتناء العقارات اللازمة للمشروع، غير أن المرور إلى مرحلة الإنجاز الفعلي ظل مرتبطاً باستكمال بعض الإجراءات العقارية والترتيبية، وخاصة ما يتعلق بتحرير حوزة المشروع واستكمال الاختبارات النهائية للعقارات المعنية بالانتزاع، فضلاً عن استكمال التدخلات المرافقة لإعداد ملفات طلبات العروض الخاصة بمختلف مكونات المشروع.

كما تجدر الإشارة إلى أن الإجابة السابقة المتعلقة بالمشاريع المعطلة بولاية صفاقس اقتضت عرض عدد من المشاريع التي تشهد صعوبات أو تعطيلات في التنفيذ، ولم تكن ترمي إلى تقديم حصر شامل لكافة المشاريع المبرمجة أو الجاري متابعتها بالجهة والتي يتجاوز عددها 390 مشروعاً.

وعليه، فإن المشروع ما يزال قائماً ويحظى بالمتابعة اللازمة، كما يظل مدرجاً ضمن أولويات الدولة في مجال تطوير البنية الأساسية للنقل بالجهة، وقد شهد تقدماً ملموساً على مستوى مكوناته

الأساسية، في انتظار استكمال بعض الإجراءات العقارية والترتيبية الضرورية للشروع في تنفيذه.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة مريم الشريف

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي للمجلس نواب الشعب

أشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول مسؤولية الحكومة في تردي البنية التحتية للمؤسسات التربوية وإخفاق إصلاح المنظومة التعليمية.

تشهد المنظومة التربوية في تونس وضعاً خطيراً وغير مسبوق، بلغ حد تهديد سلامة التلاميذ داخل مؤسساتهم التعليمية، بعد حوادث مأساوية تمثلت في سقوط أسوار وبنيات مدرسية أودت بحياة أبرياء وخلفت إصابات في مشاهد صادمة للرأي العام الوطني.

إن هذه الحوادث ليست معزولة أو عرضية، بل تعكس إخلالاً هيكلياً في سياسات الصيانة والمتابعة والرقابة، وتطرح بجدية مسألة المسؤولية السياسية للحكومة في ضمان الحد الأدنى من شروط السلامة داخل الفضاءات التربوية.

كما يتزامن هذا التدهور البنيوي مع تراجع ملحوظ في مستوى التعليم، وضعف الزاد المعرفي للتلاميذ واهتراء البرامج التعليمية، وعدم ملائمة الزمن المدرسي للمعايير البيداغوجية الحديثة، فضلاً عن التهميش شبه الكلي للمهارات اليدوية والأنشطة الثقافية والرياضية، التي تعد ركيزة أساسية لبناء شخصية متوازنة ومبدعة.

إن استمرار هذا الوضع يضع الحكومة أمام مسؤولية تاريخية وأخلاقية، لأن الحق في تعليم آمن وجيد ليس امتيازاً، بل هو حق دستوري لا يقبل التأجيل أو التبرير.

من يتحمل المسؤولية السياسية والإدارية عن الإهمال الذي أدى إلى سقوط الأسوار وحدوث الوفيات؟

هل تم فتح تحقيق إداري شامل ومحاسبة المقصرين؟ وما هي نتائجها إلى حد الآن؟

لماذا لم يتم إلى اليوم الإعلان عن جرد وطني دقيق للحالة البنية التحتية لكافة المؤسسات التربوية؟

ما حجم الاعتمادات المرسودة فعلياً للصيانة؟ ولماذا لم تنعكس على أرض الواقع؟

هل لدى الحكومة رؤية واضحة المراجعة الزمن المدرسي بما يخفف الضغط على التلاميذ ويحقق التوازن النفسي والجسدي؟

متى سيتم الشروع فعلياً في مراجعة البرامج التعليمية وإدراج المهارات اليدوية، والأنشطة الثقافية والتربية الرياضية كمكونات أساسية لا هامشية في المسار الدراسي؟

ما هو الأجل الزمني المحدد لإطلاق إصلاح وطني شامل يجمع بين سلامة البنية التحتية وجودة المضامين التعليمية؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة مريم الشريف

المرجع: مكتوبكم عدد ص 2026-26-3000-786 0000 بتاريخ 30 مارس 2026

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير التربية. وبعد أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة مريم الشريف، بخصوص مسؤولية الحكومة في تردي البنية التحتية للمؤسسات التربوية وإخفاق إصلاح المنظومة التعليمية.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائبة المعنية.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيدة مريم الشريف

الموضوع: حول مسؤولية الحكومة في تردي البنية التحتية للمؤسسات التربوية وإخفاق إصلاح المنظومة التعليمية.

جواباً على السؤال الكتابي الموجه إلى السيدة رئيسة الحكومة من قبل النائب بمجلس نواب الشعب السيدة مريم الشريف، بخصوص الشأن التربوي واستحقاقاته، ولا سيما ما يتصل بالبنية التحتية للمؤسسات التربوية ومسار تطوير وإصلاح المنظومة التربوية.

وتفاعلاً مع الاستفسارات التي تم تقديمها بشأن مجابهة التحديات التي تواجه المدرسة العمومية، والعمل على الارتقاء بالمنظومة التربوية نحو نموذج يضمن تعليماً جيداً، عادلاً وشاملاً. فإن هذا التوجه يتنزل ضمن الرؤية الوطنية التي تجعل من التعليم أولوية مركزية للدولة، وتحملها مسؤولية كاملة في ضمان تكافؤ الفرص بين جميع المتعلمين، باعتبار أن بناء المستقبل لا يمكن أن يتحقق دون منظومة تربوية وطنية منصفة ومتاحة للجميع.

إذ يعد قطاع التربية من الركائز الأساسية للسياسات العمومية، لما يضطلع به من دور محوري في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وفي هذا الإطار، تلتزم الدولة بضمان الحق في التعليم العمومي المجاني وفق معايير الجودة، مع الحرص على تعزيز الهوية الوطنية، وترسيخ قيم المواطنة، والانفتاح على اللغات الأجنبية والحضارات الإنسانية، بما يحقق التوازن بين الأصالة والتحديث.

وفي هذا الإطار، تم سنة 2025 تخصيص نسبة 13% من ميزانية الدولة لقطاع التربية، أي ما يعادل 4.6% من الناتج الداخلي الخام، وهو ما ساهم في توسيع خارطة المؤسسات التربوية وتطويرها وتحسين ظروف العمل بها. كما بلغ حجم الاستثمار في مجال تهيئة وتوسعة المؤسسات التربوية خلال الخمس سنوات الأخيرة حوالي 1.5 مليار دينار، شملت 5500 تدخل لفائدة أكثر من 3300 مؤسسة تربوية.

وقد شهدت سنة 2025 تحقيق إنجازات نوعية على مستوى تأهيل البنية التحتية المدرسية حيث تجاوز حجم الاستثمارات 480 مليون دينار، توزعت أساساً على المحاور التالية:

- الترفيع في طاقة الاستيعاب من خلال إحداث 17 مؤسسة تربوية جديدة (8 مدارس ابتدائية و7 مدارس إعدادية ومعاهد)، واستكمال مقر المعهد، وإنجاز قسط ثان المعهد وبناء مبيت للمرحلتين الإعدادية

والثانوية، مع تواصل الأشغال بـ 29 مشروع إحداث (جديد)، إلى جانب إحداث 336 فضاء تدريسياً جديداً.

- تهيئة المؤسسات التربوية القائمة: حيث تم إلى حدود شهر سبتمبر 2025 تهيئة أكثر من 325 مؤسسة تربوية تركزت أغلبها بالمناطق الريفية بنسبة تجاوزت 62% من مجموع التدخلات.

- كما تم إدراج برنامج خصوصي المعالجة الحالات الطارئة والاستعجالية، شمل 544 تدخلاً إلى موفى سبتمبر 2025، خاصة فيما يتعلق بهدم وإعادة بناء الأسوار وصيانة الفضاءات التي تمثل خطراً على سلامة التلاميذ.

- وفي إطار تعزيز السلامة داخل المؤسسات التربوية ودعم آليات التأمين الذاتي، تم تركيز كاميرات مراقبة بـ 590 مدرسة، مع تخصيص اعتمادات إضافية بقيمة 2.5 مليون دينار لتمكين 620 مدرسة ابتدائية أخرى من الانتفاع بهذا البرنامج في إطار تعميمه. كما تم رفع ومعالجة المواد الكيميائية منتهية الصلوحية بـ 746 مؤسسة تربوية.

- أما بخصوص التزويد بالماء الصالح للشرب، فقد تم في إطار برنامج مشترك بين وزارة التربية ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والسلط الجهوية والمحلية، تأمين التزود بكافة المؤسسات التربوية، من خلال صيانة المنشآت المائية وإحداث 121 بئراً أنبوبية إلى حدود سنة 2025، تركزت أساساً بالمناطق الريفية غير المزودة بالماء الصالح للشرب، من بينها 3 آبار في طور الإنجاز.

وبالاستناد إلى التوجهات العامة المخطط للتنمية 2026-2030، وحرصاً على تكريس الدور الاجتماعي للدولة وضمان حق المتعلم في بيئة مدرسية آمنة ومحفزة وجاذبة، تم تخصيص اعتماد قدره 717 مليون دينار لنفقات الاستثمار ضمن ميزانية مهمة التربية لسنة 2026 أي بزيادة تقدر بـ 19.7% مقارنة بسنة 2025، إلى جانب تخصيص اعتماد إضافي بقيمة 70 مليون دينار لمجابهة الحالات الطارئة الناجمة عن التقلبات المناخية. ويشمل برنامج تأهيل البنية التحتية لسنة 2026 المحاور التالية:

- تطوير الطاقة الاستيعابية: عبر تخصيص 157 مليون دينار لإحداث 19 مؤسسة تربوية جديدة (8 مدارس ابتدائية و5 مدارس إعدادية، و6 معاهد)، إلى جانب توسعة المؤسسات القائمة من خلال إحداث 514 فضاء تدريسياً إضافياً،

- تهيئة وتأهيل المؤسسات القائمة: من خلال رصد 392.1 مليون دينار، بزيادة تفوق 51 مقارنة بسنة 2025، بما يمكن من صيانة وتعمد 464 مؤسسة تربوية، مع مواصلة إعطاء الأولوية للمؤسسات الكائنة بالمناطق الريفية،

- تجهيز المؤسسات التربوية: بتخصيص 141 مليون دينار لاقتناء تجهيزات تعليمية وإعلامية وأثاث مدرسي، أي بزيادة تقدر بـ 4.61% مقارنة بسنة 2025، بهدف تجهيز المؤسسات الجديدة ودعم المؤسسات القائمة.

وإجمالاً، تواصل الدولة بمختلف هيكلها ومؤسساتها الاضطلاع بمسؤوليتها الكاملة في الارتقاء بالمنظومة التربوية، من خلال تطوير البنية التحتية، وتحسين جودة التجهيزات، وتجويد المناخ المدرسي، إلى جانب إحكام الحوكمة ومتابعة الأداء وتقييمه بصفة مستمرة، مع توفير الموارد المالية الضرورية والرأسمال البشري الكفاء، بما يضمن تحسين مكتسبات التلاميذ والارتقاء بجودة التعليم.

✚ أما فيما يتعلق بالتوجهات الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، فإن هذا القطاع يحظى بأولوية مطلقة ضمن مسار الإصلاحات الكبرى للدولة، حيث تم اعتماد مقاربة تشاركية لتحديد الأولويات وضبط الأهداف الاستراتيجية، بما يضمن توجيه الإصلاح نحو مدرسة أكثر نجاعة وإنصافاً. وقد تم تأطير هذا المسار من خلال إحداث المجلس الأعلى للتربية والتعليم بمقتضى المرسوم دعدد 2 لسنة 2024 المؤرخ في 16 سبتمبر، 2024 إلى جانب إطلاق استشارة وطنية موسعة حول إصلاح المنظومة التربوية، تكريساً لمبادئ الحوكمة الرشيدة.

ويرتكز التوجه الإصلاحى للفترة 2026-2030 على إعادة الاعتبار للتعليم كأولوية وطنية وحق مكتسب في انسجام مع مبادئ الدستور، وخاصة ما يتعلق بالمساواة وتكافؤ الفرص. كما ينسجم هذا التوجه مع التحولات العالمية في مجال التربية، ويهدف إلى إحداث نقلة نوعية في المضامين والمقاربات، من خلال جملة من المحاور الكبرى، من أبرزها:

- الارتقاء بجودة التعليم وتحسين المردود التربوي وذلك بإعادة صياغة المناهج والبرامج وفق مقاربات حديثة قائمة على التجديد، ومراجعة منظومة التقييم والدعم، وتعزيز تكوين الإطار التربوي بما يضمن جودة التعليم في مختلف المراحل.

- تطوير التربية في مرحلة الطفولة المبكرة ودعم دور الأسرة من خلال تعزيز التكامل بين المؤسسة التربوية والأسرة، وتوسيع خدمات التربية ما قبل المدرسية، والرفع من جودة التكوين في هذا المجال، نظراً لأهمية هذه المرحلة في بناء شخصية المتعلم.

- إعادة هيكلة التعليم ومسارات التوجيه وذلك بمراجعة أهداف النظام التربوي بما يتيح تطوير التعليم التقني والمهني، وإرساء مسارات مرنة تتلاءم مع حاجيات الاقتصاد الوطني وسوق الشغل، وتدعم فرص النجاح والتميز.

- الرقمنة والتحول التربوي الشامل إرساء بنية تحتية رقمية متكاملة بالمؤسسات التربوية، وتعميم الموارد الرقمية، مع إطلاق برامج تكوين شاملة والزامية الفائدة المدرسين في مجال توظيف التكنولوجيا الحديثة في التعليم، إلى جانب تطوير الخدمات الرقمية وتعزيز الإدارة التربوية.

- مراجعة الزمن المدرسي وزمن التعليمات عبر إعادة تنظيم الزمن المدرسي بما يراعي الخصائص البيولوجية والنفسية للمتعلمين، ويساهم في تحسين نجاعة التعليمات وتحقيق التوازن والرفاه النفسي.

- مراجعة موقع اللغات في النظام التعليمي وذلك بتعزيز مكانة اللغة العربية ودعم الانفتاح على اللغات الأجنبية بما يكرس التوازن بين الهوية والانفتاح.

ويجسد هذا التوجه التزام الدولة الراسخ بمواصلة إصلاح المنظومة التربوية، وتحمل مسؤوليتها الكاملة في تطويرها وحسن حوكمتها ومراقبة أدائها، بما يضمن تحقيق الأهداف المرسومة لها وبناء مدرسة عمومية أكثر عدلاً ونجاعة، قادرة على إعداد أجيال فاعلة ومبدعة ومندمجة في محيطها الوطني والدولي.

السؤال الكتابي الأول

للنائبة نجلاء اللحياني

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام

الداخلي المجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

الموضوع : طلب التدخل العاجل وتكوين لجنة وزارية مشتركة لمعالجة ملف مشروع "Tunisia Mall Ennasr"

وبعد يشرفني أن أرفع إلى سيادتكم هذا الملف المتعلق بمشروع الكائن "Tunisia Mall Ennasr" ببلدية أريانة، والذي انطلقت أشغاله بموجب رخصة بناء عدد 27 لسنة 2014 بتاريخ 23 فيفري 2015، وكان مبرمجاً ليكون مركزاً تجارياً وثقافياً ورياضياً وترفيهياً

هذا المشروع، الذي كان من المنتظر أن يساهم في تنمية المنطقة وخلق مواطن شغل وتوفير فضاءات ثقافية المألقة في مسار التصفية القضائية (قاعة سينما، قاعة مسرح، فضاءات عرض)، تعطل منذ سنوات بعد دخول الشركة مما تسبب في:

* توقف الأشغال كلياً وترك الورشة في حالة إهمال.

* وجود رافعة برجية (grue) دون صيانة، تمثل خطراً داهماً على حياة المواطنين، خاصة وأن الموقع محاط بمدرسة ابتدائية مدرسة إعدادية، ومعهد ثانوي.

* حرمان سكان المنطقة من فضاءات ثقافية وترفيهية هم في أمس الحاجة إليها

* ورغم أن النصوص القانونية تلزم البلدية بالتدخل الفوري في حال غياب المالك أو المقاول لتأمين محيط المشروع وتسييج وإزالة مصادر الخطر، فإن بلدية أريانة لم تتخذ أي إجراءات فعلية، مما يضاعف المخاطر ويزيد الوضع تعقيداً.

وبالنظر إلى البعد القضائي والإداري والمالي لهذا الملف، فإن حله يتجاوز صلاحيات بلدية أريانة أو وزارة واحدة، لذلك أقترح على سيادتكم:

تكوين لجنة وزارية مشتركة تضم ممثلين عن:

رئاسة الحكومة،

وزارة الداخلية،

وزارة التجهيز والإسكان،

وزارة الشؤون الثقافية،

وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية،

وزارة المالية،

ولاية أريانة.

مع إمكانية إشراك ممثل عن السلطة القضائية المشرفة على التصفية مهام اللجنة:

1. تأمين فوري لموقع المشروع وإزالة مصادر الخطر، خاصة الرافعة البرجية، لحماية التلاميذ والمارة.

2. دراسة الوضعية القانونية والمالية للمشروع وتحديد المسؤوليات.

3. اقتراح حلول عملية لإعادة استغلال المشروع، بما في ذلك:

4. تخصيص جزء منه لفائدة وزارة الشؤون الثقافية لاستغلال القاعات المخصصة للسينما والمسرح.

5. التفكير في شراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لإحياء المشروع.

6. وضع جدول زمني واضح لتنفيذ القرارات ومتابعتها.

المخرجات المنتظرة:

- حماية الأرواح والممتلكات في محيط المشروع.

- استرجاع جزء من المشروع كمرفق ثقافي عمومي يخدم أهالي المنطقة.

- إيجاد حل جذري لوضعية التصفية القضائية، بما يضمن مصلحة الدولة والمستثمرين والسكان.

- وبصفتي نائبة عن الجهة، أعبر عن استعدادي الكامل للتعاون مع اللجنة المقترحة، وتقديم كل المعطيات التي تم تجميعها حول هذا الملف.

وتفضلوا السيدة رئيسة الحكومة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة نجلاء اللحياني.

المراجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-2680-000 بتاريخ 03 أكتوبر 2025.

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير الداخلية.

وبعد، أنشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة نجلاء اللحياني، بخصوص طلب التدخل العاجل وتكوين لجنة وزارية مشتركة لمعالجة ملف مشروع "Tunisia Mall Ennasr"

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائبة المعنية.

والسلام

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي

للنائبة بمجلس نواب الشعب "نجلاء اللحياني"

عن دائرة أريانة المدينة

يتعلق موضوع السؤال الكتابي الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 08 أكتوبر 2025 عن طريق مصالح رئاسة الحكومة حول مشروع Tunisia Mall Ennasr

نص الإجابة:

يهم وزارة الداخلية حول سؤالكم الكتابي بخصوص مشروع Tunisia Mall Ennasr" توضيح ما يلي:

- تم القيام بعدد الزيارات الميدانية من طرف المصالح الفنية لبلدية أريانة لموقع المشروع للتحقق من وجود أخطار أو إشكاليات تتعلق بتركيز الآلة الرافعة حيث اعتبارا لعدم الانتهاء من الأشغال بالطوابق العلوية للبنية فإنه لم يتم مطالبة الباعث العقاري بإزالة الآلة الرافعة.

مع الإشارة إلى أن الباعث العقاري تقدم بملف في رخصة بناء جديدة لاستئناف الأشغال بعد توقفها لفترة تزيد عن السنة ولم يحظ ملفه بالموافقة من قبل لجنة رخص البناء بالبلدية المذكورة في إجتماعها المنعقد بتاريخ 2025/07/28 وذلك لأسباب فنية كما تعهدت بلدية أريانة بتوجيه مراسلة كتابية للباعث العقاري قصد إزالة الآلة

الرافعة في صورة عدم إستئناف الأشغال في أقرب الأجل وتحمله مسؤولية حصول أي حادث.

هذا وتبقى وزارة الداخلية ببياكلها المركزية والجهوية والمحلية في متابعة مستمرة لهذا الملف ضمانا لسلامة المارين والمواطنين من جهة واحتراما لعلوية القانون ونفاذه مع سعيها لتذليل العقبات أمام كل الأطراف في نطاق اختصاصها من أجل إستئناف أشغال المشروع المذكور لما له من مردودية إقتصادية وتنموية على الجهة ككل.

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة نجلاء اللحياني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أنشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

الموضوع: مراسلة حول نظام الساعة المعتمد من وزارة الثقافة وانعكاساته على المدرسين، وعدم الالتزام بقانون القطع مع المناولة والتشغيل الهش

المصاحيب: - نسخة من عقد التدريس بنظام الساعة للمدرسة الوطنية للموسيقى والرقص صالح المهدي "

- بعد كشف بالإشكاليات العملية والقانونية الناجمة عن التطبيق الحالي للنظام

وبعد، يشرفني بصفتي نائبة بمجلس نواب الشعب أن أتوجه إلى رئاسة الحكومة بهذه المراسلة بخصوص نظام الساعة المعتمد من وزارة الثقافة، والذي يطبق على المدرسين غير الأعوان العموميين، وما ترتب عنه من آثار سلبية على استقرارهم المهني والاجتماعي، بما يخالف قانون القطع مع المناولة والتشغيل الهش الذي يكفل حقوق العاملين ويحميهم من ضياع مستحقاتهم

وقد تلقيت في هذا الصدد عريضة ومراسلات موقعة من المدرسين المعنيين، تشير إلى النقاط التالية:

✓ **التعاقد بنظام الساعة:** يفرض على المدرسين الالتزام بعدد محدد من الساعات الأسبوعية والشهرية، دون ضمان استقرار مهني كاف أو حقوق كاملة، بما يتعارض مع مبدأ الأمان الوظيفي.

✓ **عدم الالتزام بالقوانين المتعلقة بالمناولة والتشغيل الهش:** التطبيق الحالي للنظام الساعة يسمح بتشغيل المدرسين في ظروف هشة، ويخالف أحكام قانون القطع مع المناولة والتشغيل الهش الذي يكفل الحقوق الاجتماعية والمالية للعاملين.

✓ **حماية الحقوق والمستحقات:** المدرسون يطالبون بصرف مستحقاتهم كاملة وفق الساعات المنجزة، مع احترام الحد الأدنى للأجور والحقوق الاجتماعية، بما يشمل التغطية الاجتماعية والضريبة على الدخل، وعدم الإخلال بها خلال العطلة الصيفية أو أي فترة أخرى.

وعليه التمس من رئاسة الحكومة:

• التدخل العاجل لضمان احترام القوانين الجاري بها العمل، بما في ذلك قانون القطع مع المناولة والتشغيل الهش.

• ضمان استقرار المدرسين بنظام الساعة وحماية حقوقهم ومكتسباتهم، دون اللجوء إلى عقود هشة أو إجراءات تقلص من ساعاتهم أو أجورهم.

- مراجعة نظام الساعة المعتمد من وزارة الثقافة لضمان توافقه مع التشريعات الوطنية والالتزامات الاجتماعية.
- التنسيق مع وزارة الثقافة والمعاهد المعنية لإيجاد حلول عادلة ومستدامة للمدرسين المتضررين.

وتفضلوا سعادة رئيس الحكومة بقبول فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة نجلاء اللحياني.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2026-26-3000 - 0000267 بتاريخ 09 فيفري 2026.

المصاحيب: نسخة من إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية.

وبعد أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة نجلاء اللحياني بخصوص وضعية مدرسي الموسيقى المتعاقدين مع وزارة الشؤون الثقافية بنظام الساعة المعتمد.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائبة المعنية.

والسلام

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

الموجه من قبل النائب السيدة نجلاء اللحياني

السؤال:

حول وضعية المتعاقدين مع وزارة الشؤون الثقافية من مدرسي الموسيقى بنظام الساعة المعتمد من وزارة الثقافة وانعكاسه على المدرسين وعدم الالتزام بقانون القطع مع المناولة والتشغيل الهش

الإجابة:

إن وضعيات مدرسي الموسيقى المتعاقدين بنظام الساعة لا تندرج ضمن مجال تطبيق القانون عدد 9 لسنة 2025 المؤرخ في 21 ماي 2025 المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة.

والسلام

السؤال الكتابي الثالث

للنائبة نجلاء اللحياني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

الموضوع: بخصوص مشاريع نصوص قانونية ترمي إلى إلغاء عدد من المؤسسات الثقافية العمومية أو تجريدتها من الشخصية المعنوية والاستقلال المالي

وبعد،

حيث بلغ إلى علمنا أنه قد تم إعداد مشاريع نصوص قانونية من قبل وزارة الشؤون الثقافية بتنسيق مع مصالح التشريع والقانون برئاسة الحكومة، ترمي إلى مراجعة المنظومة المؤسسية للقطاع الثقافي، بما قد يفضي إلى إلغاء بعض المؤسسات العمومية الراجعة

لها بالنظر أو إلى تجريدتها من شخصيتها المعنوية واستقلالها المالي وذلك عبر إدماجها ضمن هيكل عمومي مركزي كبير تتحول داخله هذه المؤسسات إلى مجرد إدارات أو أقسام.

وحيث تشمل هذه التوجهات، وفق ما يتم تداوله داخل الأوساط الثقافية والمهنية، عدداً من المؤسسات الثقافية الوطنية المرجعية والمتخصصة التي اضطلعت منذ إحداثها بدور محوري في تطوير الحياة الثقافية الوطني للفن والفنية في تونس، على غرار المركز الوطني للسينما والصورة، والمركز الوطني لفن العرائس، والمتحف الحديث والمعاصر، ومعهد تونس للترجمة ومسرح الأوبرا إضافة إلى توجه نحو دمج بعض المؤسسات الأخرى أو مراجعة وضعيتها القانونية.

وحيث إن ذلك يطرح مسألة مخالفة مبدأ تدرج القواعد القانونية، حيث أن عدداً من هذه المؤسسات قد أحدثت بمقتضى نصوص ذات صبغة تشريعية (قوانين أو مراسيم)، فإن القاعدة القانونية المستقرة تقضي بأن: " ما أحدث بنص قانوني لا يلغي ولا يُعدل إلا بنص من نفس المرتبة أو أعلى"، ويستند هذا المبدأ إلى الفصل 49:

- الحق في الثقافة مضمون.

- حرية الابداع مضمونة

- تشجع الدولة الابداع الثقافي وتدعم الثقافة الوطنية في تأصلها وتنوعها وتجدها...

وعليه، فإن التوجه نحو إلغاء أو دمج مؤسسات أحدثت بقوانين عبر أوامر ترتيبية يعد خرقاً واضحاً لمبدأ تدرج القواعد القانونية، وتجاوزاً لصلاحيات السلطة التشريعية، ومساساً بدورها الأصيل.

وحيث أن عدداً من المؤسسات الثقافية العمومية المعنية بهذه التوجهات قد تم إحداثها أو تنظيمها بمقتضى نصوص ذات صبغة تشريعية، سواء في شكل قوانين أو مراسيم، وهو ما يجعل أي مراجعة جوهرية لوضعيتها القانونية أو الطبيعة استقلالها الإداري والمالي من المسائل التي تدخل من حيث المبدأ في نطاق اختصاص السلطة التشريعية.

وحيث يثير ما يتم تداوله بخصوص إمكانية مراجعة وضعية هذه المؤسسات أو إدماجها ضمن هيكل أخرى عبر نصوص ترتيبية في شكل أوامر حكومية تساؤلات مشروعة حول مدى احترام مبدأ تدرج القواعد القانونية وحول حدود الصلاحيات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، خاصة إذا كان من شأن هذه النصوص الترتيبية إحداث تغيير جوهري في طبيعة المؤسسات المعنية أو في نظامها القانوني.

إذ تمثل هذه المؤسسات، بالنسبة للفنانين والفاعلين في القطاع الثقافي مكاسب مؤسسية تحققت عبر عقود من العمل والنضال المني، وأسهمت في هيكلة قطاعات فنية وثقافية متخصصة، كما لعبت دوراً أساسياً في دعم الإبداع وتطوير الصناعات الثقافية وتعزيز إشعاع الثقافة التونسية.

وحيث يثير هذا التوجه جملة من التساؤلات لدى الفنانين والمهنيين والباحثين في المجال الثقافي بخصوص مدى احترام منهجية إعداد السياسات العمومية ومنهجية إعداد النصوص القانونية في المجال الثقافي وخاصة من حيث ضرورة إجراء الدراسات التقييمية المسبقة، وتشريك أهل الاختصاص وممثلي القطاعات المعنية في صياغة الإصلاحات الهيكلية الكبرى.

الإجابة:

في إطار التوجهات الوطنية الرامية إلى إصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية وتحسين حوكمتها ونجاعتها، انخرطت وزارة الشؤون الثقافية في مسار دراسة إعادة هيكلة عدد من المؤسسات الثقافية العمومية، استناداً إلى عملية تشخيص لأدائها وإلى دراسات فنية ووظيفية أعدت للغرض.

ويهدف هذا التوجه إلى تطوير أداء المرفق الثقافي، وترشيد استغلال الموارد المتاحة، وتعزيز الحوكمة، بما يضمن مزيداً من النجاعة في تقديم الخدمات الثقافية ودعم مساهمة القطاع الثقافي في الاقتصاد الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أن التصور الأولي الذي أعدته الوزارة، والمتضمن الجملة من المقترحات من بينها دمج بعض المؤسسات ذات الاختصاصات المتقاربة، لا يزال قيد الدرس.

مع التأكيد على أن وزارة الشؤون الثقافية تتقيد في جميع مبادراتها التشريعية والترتيبية بأحكام دستور الجمهورية التونسية، وتحرص على احترام توزيع الاختصاصات بين المجالين التشريعي والترتيبي، بما يكفل مشروعية النصوص الصادرة وسلامة مسار إعدادها.

السؤال الكتابي

للنائبة نور الهدى سبائطي

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل اليكم بسؤال كتابي لحضرتكم.

الموضوع: طلب إحداث دار خدمات بمعتمدية "منزل الحبيب".

متى تتخذ الوزارة الإجراءات اللازمة لإحداث دار خدمات بمعتمدية "منزل الحبيب" التي تبعد عن مركز الولاية بحوالي 70 كم وتتميز بشساعة مساحتها الجغرافية وبعد العمادات عن بعضها البعض زيادة عن تردي وضعية النقل العمومي منها وإلها هذا دون أن ننسى أن معتمدية منزل الحبيب نفتقر إلى وجود أغلب المرافق الإدارية الضرورية لتسهيل حياة متساكني المنطقة وتجويد الخدمات المسداة لهم؟

ملاحظة: يضطر عدد كبير من متساكني من معتمدية منزل الحبيب وفي كثير من الأحيان إلى قطع مسافة تساوي أو تفوق 70 كلم فقط للإصلاح خطأ في فاتورة الماء أو فاتورة الماء أو الكهرباء؟

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة نور الهدى سبائطي.

المراجع: مكتوبكم ص - 26-2026-0001235-3000 بتاريخ 27 أفريل 2026.

المصاحيب: إجابة الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة نور الهدى سبائطي، بخصوص طلب إحداث دار خدمات راقية بمعتمدية منزل الحبيب من ولاية قابس.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائبة المعنية.

والسلام

وحيث أن أي مراجعة للمنظومة المؤسساتية الثقافية ينبغي أن تراعي خصوصية القطاعات الثقافية والفنية وتوازنها، وأن تهدف إلى تعزيز نجاعتها لا إلى إضعاف استقلاليتها أو إرباك أدوارها ومزيد اغراقها مجدداً في البيروقراطية...

فإني أتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية:

1- هل توجد فعلاً مشاريع نصوص تشريعية أو ترتيبية قيد الإعداد ترمي إلى إلغاء بعض المؤسسات الثقافية العمومية الراجعة بالنظر لوزارة الشؤون الثقافية أو إلى تجريدها من الشخصية المعنوية والاستقلال المالي عبر إدماجها ضمن هيكل مؤسساتي مركزي؟

2- وإن كان الأمر كذلك، فما هو الأساس القانوني الذي تستند إليه الحكومة في ذلك، خاصة في ما يتعلق باحترام مبدأ اختصاص السلطة التشريعية في تعديل أو مراجعة النصوص ذات الصبغة التشريعية؟

3- ما هي المؤسسات المعنية تحديداً بهذه المشاريع إن وجدت؟

4- ما هي الدوافع والأهداف التي تستند إليها الحكومة في مراجعة المنظومة المؤسساتية للقطاع الثقافي؟

5- هل تم إنجاز دراسات تقييمية أو تشخيصية لعمل هذه المؤسسات قبل التفكير في تعديل وضعيتها القانونية؟

6- وهل تعزم الحكومة تشريك الفاعلين في القطاع الثقافي، من فنانين ومهنيين وخبراء، في النقاش حول هذه الإصلاحات قبل عرضها في شكل مشاريع قوانين أو نصوص ترتيبية؟

7- هل تتعهد الحكومة، في صورة وجود مثل هذه المشاريع، بعدم عرض أي نص تشريعي أو ترتيبي يتعلق بإلغاء أو تجريده المؤسسات الثقافية العمومية من شخصيتها المعنوية واستقلالها المالي قبل إجراء مشاور فعلي وواسع مع الفاعلين في القطاع الثقافي ومع الخبراء المختصين؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة نجلاء اللحياني.

المراجع: مكتوبكم ص - 26-2026-0001235-3000 بتاريخ 27 أفريل 2026.

المصاحيب: نسخة من إجابة وزارة الشؤون الثقافية.

وبعد أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة نجلاء اللحياني بخصوص مشاريع نصوص قانونية ترمي إلى إلغاء عدد من المؤسسات الثقافية. والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائبة المعنية.

والسلام

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

الموجه من قبل النائب السيدة نجلاء اللحياني

السؤال:

حول مشاريع نصوص قانونية ترمي إلى إلغاء عدد من المؤسسات الثقافية.

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدمت به السيدة النائبة نور الهدى سبائطي

السؤال حول: طلب إحداث دار خدمات رقمية بمعتمدية منزل الحبيب من ولاية قابس
الإجابة:

في إطار تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولوية، يتم حاليا استكمال تنفيذ برنامج إحداث 34 دار خدمات رقمية بالبلديات سيتمكن من تغطية 21 ولاية وتلبية حاجيات أكثر من 900 ألف مواطن والذي شمل كل من بلديتي وذرف ودخيلة توجان من ولاية قابس.

هذا وسيتم إثر استكمال تنفيذ البرنامج الحالي المتعلق بتركيز 34 دار خدمات رقمية وتقييم التجربة، ضبط برنامج الإحداثيات الجديد للفترة 2027-2030 من خلال دراسة مختلف الطلبات الواردة من قبل البلديات خاصة تلك التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار بلدية منزل الحبيب من ولاية قابس.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أنشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول التذكير بمشروع إنجاز المركب الثقافي بمدينة المهدية.

تحية طيبة وبعد،

في إطار تفعيل القرارات والتوجهات مرورا نحو تجسيدها وإنجازها، نرجو من سيادتكم اجابتنا على استفسارنا:

(1) ماهي العراقيل التي حالت الى اليوم دون إنجاز هذا المشروع الواقع على شاطئ سيخة بن غياضه بالمهدية والذي قرره الوزارة منذ سنوات برغم تخصيص المكان والأموال له، وما هو تاريخ بداية الأشغال الفعلية تماشيا مع انتظارات الجماهير الثقافية والشباب .

وفي انتظار ردكم وتوضيحكم وكلنا أمل في تحقيق هذا المشروع المكسب للجهة.

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير المسبقين.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيد أحمد بنور بخصوص أسباب تعطل مشروع إنجاز المركب الثقافي بمدينة المهدية .

المرجع: إحالتكم عدد عدد ص- 0006255-2030-26-2026

بتاريخ 3 جوان 2026

المرفقات: بطاقة إجابة

تحية طيبة وبعد،

تبعاً للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيد أحمد بنور بخصوص أسباب تعطل مشروع إنجاز المركب الثقافي بمدينة المهدية أنشرف

بموافاتكم مرفقا لهذا ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

الموجه من قبل النائب السيد أحمد بنور

موضوع السؤال:

بخصوص أسباب تعطل مشروع إنجاز المركب الثقافي بمدينة المهدية

الإجابة:

- إن العقار المقترح لإنجاز مشروع المركب الثقافي بالمهدية هو موضوع نزاع قضائي منشور لدى المحكمة الإدارية وقد صدر في شأنه حكم ابتدائي لفائدة الدولة بتاريخ 11 ماي 2016.

- تعمل وزارة الشؤون الثقافية حاليا على التنسيق مع مصالح المحكمة الإدارية قصد الحصول على شهادة في عدم استئناف الحكم الابتدائي المشار إليه، بما يمكن من استكمال إجراءات التحويل بالعقار لفائدة الوزارة في مرحلة أولى، ثم المرور إلى إنجاز مشروع المركب الثقافي على العقار المذكور في مرحلة ثانية.

- أما بخصوص تاريخ انطلاق الأشغال الخاصة بالمشروع، فإن تحديد موعد الانطلاق الفعلي يبقى مرتبطا أساسا باستكمال إجراءات التسوية العقارية والبت في النزاع القضائي بصفة نهائية إلى جانب استيفاء مختلف مراحل الدراسات الفنية اللازمة من دراسات تمهيدية وتفصيلية وإعداد الملفات الفنية وملف طلب العروض، وذلك قبل المرور إلى مرحلة إنجاز الأشغال.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ تقدّم إنجاز هذا المشروع، سواء على مستوى استكمال الدراسات أو تنفيذ الأشغال، يظل رهين تدخل الإدارة الجهوية للتجهيز بالمهدية بصفتها صاحب المشروع المفوض، وذلك باعتباره من المشاريع ذات الصبغة الجهوية، طبقاً لأحكام الأمر عدد 2474 لسنة 2000 المؤرخ في 31 أكتوبر 2000، والأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنيات المدنية.

السؤال الكتابي

للنائب حسام محجوب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتوجه بالسؤال التالي إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول دار الثقافة وإحداث معهد عمومي للموسيقى بمسكن.

تحية وبعد،

تشهد الأنشطة الثقافية بمعتمدية مسكن مؤخرا تطورا من حيث تنوعها والفئات التي تستهدفها وفي إطار التوجه العام للدولة لمزيد دعم الفعل الثقافي وتأطيره باعتباره أحد أهم عوامل تأطير المجتمعات وتحسينها وصقل المواهب إلا أنّ هذه الأنشطة التي تحتضنها دار الثقافة في معتمدية مسكن تشهد عديد الإشكاليات اللوجستية والمادية وهي في حاجة ماسة لمزيد الدعم نظرا للثقل السكاني لهذه الجهة كأكبر معتمدية بولاية سوسة. هذا وتفتقر المدينة لمعهد عمومي للموسيقى رغم توفر عدد هام من الراغبين في تلقي التكوين وتوفير كذلك الفضاءات بدار الثقافة بمسكن.

• ما هو برنامج الوزارة لإحداث معهد عمومي للموسيقى بمساكن؟

• ما هي الإجراءات التي تعتمدهم الوزارة اتخاذها لإعادة تهيئة دار الثقافة بمساكن وخاصة قاعة العرض الكبرى وتدعيمها بالتجهيزات الضرورية؟

في انتظار ردكم وتفاعلهم مع ما تقدمنا به لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل تلبية مطالب المواطنين خدمة لمصلحة الوطن العليا.

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيد حسام محجوب بخصوص إحداث معهد عمومي للموسيقى بمساكن وإعادة تهيئة دار الثقافة .

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 27 أفريل 2026

المرفقات: بطاقة إجابة

تحية طيبة وبعد،

تبعاً للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيد حسام محجوب بخصوص إحداث معهد عمومي للموسيقى بمساكن وإعادة تهيئة دار الثقافة، أشرف بموافاتكم، مرفقا لهذا، بطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

الموجه من قبل النائب السيد حسام محجوب

السؤال:

بخصوص إحداث معهد عمومي للموسيقى بمساكن وإعادة تهيئة دار الثقافة.

الإجابة:

* **بخصوص إحداث معهد عمومي للموسيقى بمساكن:**

يخضع إحداث مؤسسات ثقافية جديدة إلى رؤية وطنية شاملة تأخذ بعين الاعتبار حاجيات الجهات وتوازن توزيع المؤسسات الثقافية والإمكانيات المتاحة مع إعطاء الأولوية حالياً لتطوير وتأهيل المؤسسات القائمة والارتقاء بجودة الخدمات الثقافية المسداة من خلالها.

وقد ارتكز توجه الوزارة خلال السنوات الأخيرة على تعميم المعاهد العمومية للموسيقى والرقص على المستوى الجهوي، وذلك بمعدل معهد عمومي واحد بكل ولاية، مع العمل على إحداث هذه المؤسسات بصفة قانونية من خلال إصدار النصوص القانونية المستوجبة.

وفي هذا الإطار، تم إحداث المعهد العمومي للموسيقى والرقص بولاية سوسة، وهو مؤسسة عمومية ذات إشعاع جهوي تؤمن خدماتها لفائدة مختلف متساكني الولاية، بما في ذلك معتمدية مساكن.

* **بخصوص تهيئة دار الثقافة بمساكن وتدعيم قاعة العروض**

بالتجهيزات الضرورية:

شهدت دار الثقافة بمساكن خلال السنوات الأخيرة عدة تدخلات في إطار التهيئة والصيانة، وذلك على النحو التالي:

➤ تهيئة نوادي الاختصاص والجنح الإداري بكلفة جمالية تقدر بـ 153 أد، وقد تم استلام أشغالها بتاريخ 26 ماي 2023.

➤ تهيئة قاعة العروض وصيانة سطح البناية ووقاية المؤسسة من تسربات المياه بكلفة جمالية تقدر بـ 117 أد، وقد تم استلام أشغالها في 24 جويلية 2025.

أما فيما يخص تدعيم قاعة العروض بالتجهيزات الضرورية فسيتم إجراء معاينة للمؤسسة قصد الوقوف على الحاجيات المتعلقة بتجديد تجهيزاتها، وذلك في إطار المعاينات الضرورية لإعداد الصفقات الجديدة الخاصة بتجهيز قاعات العروض بدور الثقافة.

السؤال الكتابي

للسؤال نبيب الحامدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام

الداخلي لمجلس نواب الشعب

أشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

السيدة الوزيرة، في إطار الاهتمام بمشاكل ومشاكل الدوائر الانتخابية التي أمثلها أطرح ما يلي:

1. متى يتم إحداث مسرح بدار الثقافة بالسبيخة؟
2. متى يتم فض الإشكالية المطروحة بين وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية ووزارة التربية من أجل بناء سور المعهد الثانوي بعين جلولة القيروان؟

وتفضلوا، السيدة الوزيرة، بتقبل فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيد نبيب حامدي بخصوص إحداث مسرح بدار الثقافة السبيخة وموعد فض إشكالية بناء سور المعهد الثانوي بعين جلولة.

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 28 نوفمبر 2025

المرفقات: بطاقة إجابة

تحية طيبة وبعد،

تبعاً للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيد نبيب حامدي بخصوص إحداث مسرح بدار الثقافة السبيخة وموعد فض إشكالية بناء سور المعهد الثانوي بعين جلولة، أشرف بموافاتكم، مرفقا لهذا، بطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

الموجه من قبل النائب السيد نبيب حامدي

السؤال:

بخصوص إحداث مسرح بدار الثقافة السبيخة وموعد فض إشكالية بناء سور المعهد الثانوي بعين جلولة.

الإجابة:

✓ بالنسبة لإحداث مسرح بدار الثقافة السبيخة: لا يتعلق الأمر بإحداث مسرح بل بقاعة عروض بدار الثقافة السبيخة والمشروع بصدد إعداد البرنامج الوظيفي وتبلغ تكلفته الجمالية 1500 أد.

✓ بالنسبة لموعد فض إشكالية بناء سور المعهد الثانوي
بعين جلولة:

يعود أصل الملف إلى سنة 2016، حيث انطلق مشروع بناء المعهد دون استشارة مسبقة لمصالح المعهد الوطني للتراث أو الحصول على التراخيص القانونية المستوجبة لهذا النوع من المشاريع ويُذكر أنّ المعهد الثانوي بعين جلولة شُيّد داخل منطقة ارتفاق الحصن الأثري المرتب بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في 08 ماي 1895 وضمن حدود هذا الموقع الأثري.

وعقب الانتهاء من الأشغال تبين أنّ المدخل الرئيسي المبرمج بالأمثلة الهندسية يقع فوق بقايا أثرية ظاهرة (أساسات معلم أثري من الحجارة المهندمة، وحوض مياه، وعناصر أثرية أخرى)، مما استوجب تدخل المصالح المختصة بالمعهد الوطني للتراث، وأدى حينها إلى توقف الأشغال.

وفي إطار حلحلة هذا الملف، عُقد اجتماع ميداني في مطلع سنة 2026 بإشراف السيد الوالي، ضمّ كافة الأطراف المعنية، وأفضى إلى تسوية نهائية لهذا الإشكال، حيث تم الاتفاق على تغيير موقع المدخل الرئيسي إلى الجهة الشرقية المحاذية لمسكن المدير، مع السماح باستكمال بناء السور تحت رقابة فنية مباشرة من مصالح المعهد الوطني للتراث، وتعديل مسار السور كلما اقتضت الضرورة الأثرية ذلك.

وقد تم تضمين هذا الاتفاق بمحضر جلسة رسمي ممضى من جميع الأطراف.

السؤال الكتابي

للنائب أسماء الدرويش

الموضوع: حول تعطل إنجاز مشروع دار الثقافة بمعتمدية منوبة
في إطار دعم الفعل الثقافي وتوفير فضاءات للإبداع لفائدة شباب الجهة تم إحداث مشروع دار الثقافة بمعتمدية منوبة، إلا أنه يشهد تعطلاً منذ سنوات، مما حرم المتساكنين من الانتفاع به وعليه، أرجو مدي بالإيضاحات التالية:

ما هي الكلفة الجمالية للمشروع ومصادر تمويله؟

ما هي نسبة تقدم الأشغال الحالية؟

ما هي الأسباب التي أدت إلى تعطله؟

ما هي الأطراف المكلفة بالإنجاز والمتابعة؟

هل توجد أجال محددة لاستئناف الأشغال واستكمال المشروع؟

ما هي خطة الوزارة لتفعيل هذا المشروع وإدخاله حيز الاستغلال؟
وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام.

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيدة أسماء الدرويش بخصوص تعطل إنجاز مشروع دار الثقافة بمعتمدية منوبة.

المراجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 08 ماي 2026

المرفقات: بطاقة إجابة

تحية طيبة وبعد،

تبعاً للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيدة أسماء الدرويش بخصوص تعطل إنجاز مشروع دار الثقافة بمعتمدية منوبة، أتشرف بموافاتكم مرفقا لهذا ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

الموجّه من قبل النائب السيدة أسماء الدرويش

السؤال:

بخصوص تعطل إنجاز مشروع دار الثقافة بمعتمدية منوبة.

الإجابة:

● لا يقتصر المشروع على أحداث دار ثقافة بالجهة بل يتمثل أساسا في إنجاز مركب ثقافي وإحداث مقرّ للمندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بمنوبة وذلك على عقار يناهز مساحته 6000 م². ويصنّف هذا المشروع كمشروع جهوي طبقاً للأمر عدد 2474 لسنة 2000 المؤرخ في 31 أكتوبر 2000، ويخضع في إنجازهِ لإشراف المجلس الجهوي، كما يتعهد بإنجازه (من حيث الدراسات والأشغال) صاحب المشروع المفوض والمتمثل في الإدارة الجهوية للتجهيز بمنوبة، وذلك طبقاً لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية.

● الوزارة بصدد المتابعة الحثيئة للمشروع، من خلال التنسيق المستمر مع مختلف الأطراف المتدخلة، قصد ضمان حسن تقدّم مختلف مراحلهِ في أيسر الأجال، والعمل على تذليل الإشكاليات التي قد تعترضه، وذلك في إطار الحرص على استكمال إنجازهِ وفق المواصفات الفنية والإدارية المعمول بها.

● المراحل التي مر بها المشروع:

تم الإعلان عن طلب عروض لإنجاز مشروع بناء مركب ثقافي ومقر المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بولاية منوبة من قبل المجلس الجهوي بمنوبة، وذلك في ثلاث مناسبات متتالية بعد استكمال مختلف مراحل الدراسات، غير أنّ هذه الطلبات لم تُفض إلى نتائج مثمرة. وفي إطار طلب العروض الرابع، صدر بتاريخ 27 ديسمبر 2023 تقرير تقييم العروض، الذي بيّن أنّ العرض الوحيد المقدّم بلغت قيمته حوالي 13 مليون دينار.

- تم عرض تقرير تقييم العروض على اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات العمومية بتاريخ 18 جانفي 2024، حيث أبدت اللجنة رأيها بعدم الاختصاص نظراً لتجاوز السقف المالي طبقاً لأحكام الفصل 163 من الأمر المنظم للصفقات العمومية عدد 1039، ودعت في هذا الإطار المشتري العمومي إلى إحالة الملف على أنظار اللجنة العليا للصفقات العمومية للنظر فيه وفق الإجراءات المعمول بها.

- تمت مراسلة مصالح وزارة المالية بتاريخ 24 ماي 2024 قصد رصد فارق الاعتمادات اللازمة للانطلاق في الأشغال، وقد ورد علينا جوابها بتاريخ 10 جوان 2024 تضمن رفض الطلب، وذلك باعتبار تجاوز قيمة العرض المقدّرة بـ (13.765 ألف دينار) للاعتمادات المرصودة للمشروع (8.535 ألف دينار) أي بنسبة تقدّر بـ 61% مع الدعوة إلى ضرورة إعادة صياغة البرنامج الوظيفي للمشروعين بما يتماشى مع الاعتمادات المرصودة للغرض.

- تم بتاريخ 20 سبتمبر 2024 مراسلة السيد والي منوبة لدعوة المصالح الفنية بالإدارة الجهوية للتجهيز (صاحب المشروع المفوض) إلى الاكتفاء بإنجاز القسط الأول المتعلق بتهيئة البنية التحتية للمركب الثقافي (الطرق والشبكات المختلفة) وبناء مقر المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية وتأجيل القسط الثاني المتمثل في بناء مركب ثقافي إلى حين تحيين الدراسات، وذلك اعتباراً لكون مقر المندوبية الحالي على وجه الكراء ولا يوفر فضاءات إدارية كافية، إضافة إلى توفر عدد من المنشآت الثقافية الحديثة بالجهة، منها مركب ثقافي عصري بوادي الليل وهو في طور الاستلام النهائي (خلال هذا الشهر)، ودار ثقافة بالبطان التي تم استلامها نهائياً في جوان 2020.

- المشروع حالياً في مرحلة الإعلان عن ملف طلب العروض للقسط الأول) إحداث مقر المندوبية إثر إتمام جل مراحل الدراسات والتحيينات مع كل الأطراف المتدخلة.

• بخصوص الكلفة النهائية للمشروع ومصادر تمويله:

يظل تحديد الكلفة النهائية للمشروع رهين استكمال جميع مراحل الدراسات وإعداد ملف طلب العروض والإعلان عنه، بما يمكن من ضبط الكلفة النهائية للمشروع بصفة دقيقة، أما مصادر التمويل فهي على ميزانية وزارة الشؤون الثقافية.

• بخصوص نسبة تقدم الأشغال:

تجدر الإشارة إلى أن المشروع لم ينطلق بعد، وقد تم استيفاء وتحيين جل مراحل الدراسات، مع الإعداد للإعلان عن طلب العروض من قبل المجلس الجهوي بمنوبة بخصوص القسط الأول من المشروع والمتعلق بإحداث مقر المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية.

• بخصوص أسباب تعطل المشروع:

فتتمثل أساساً في:

- عدم تقديم بلدية المكان للدراسة الخاصة بالطريق المزمع إنجازها ضمن المشروع، والمنصوص عليها بمثال الأشغال المختلفة للعقار، والتي تندرج ضمن اختصاص وإشراف بلدية الجهة. ورغم المصادقة على هذه الدراسة حديثاً، فقد كان لذلك تأثير مباشر على مستويات تصريف المياه الواجب اعتمادها ضمن ملف طلب العروض الخاص بالقسط الأول من المشروع والمتعلق بإحداث مقر المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية.

- تحيين عقود المصممين ومكتب المراقبة الفنية.

• بخصوص الأطراف المكلفة بالإنجاز والمتابعة:

يصنف هذا المشروع كمشروع جهوي طبقاً للأمر عدد 2474 لسنة 2000 المؤرخ في 31 أكتوبر 2000، ويخضع في إنجازهِ لإشراف المجلس الجهوي، كما يتعهد بإنجازه (من حيث الدراسات والأشغال) صاحب المشروع المفوض والمتمثل في الإدارة الجهوية للتجهيز بمنوبة وذلك طبقاً لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية.

وتحرص الوزارة في كل الحالات على توفير الاعتمادات مع متابعة مختلف مراحل الإنجاز، ضماناً لحسن تنفيذ المشروع وفق المواصفات الفنية المعتمدة.

• بخصوص تحديد أجال لاستئناف الأشغال واستكمال المشروع:

لم يتم إلى حد الآن الشروع في تنفيذ الأشغال باعتبار أن المشروع ما يزال في طور إعداد ملف طلب العروض والإعلان عنه لإنجاز القسط الأول المتمثل في إحداث مقر المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية.

• بخصوص خطة الوزارة لتفعيل هذا المشروع وإدخاله حيز الاستغلال:

عملت الوزارة، منذ انطلاق المشروع، على إحداث حيّ ثقافي بالجهة يضم مركباً ثقافياً ومقرّاً للمندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بمنوبة. غير أن الصعوبات التي اعترضت تنفيذ المشروع، إلى جانب ارتفاع الكلفة المرتبطة بطبيعته وبالمواصفات الفنية ومعايير الجودة المعتمدة، استوجبت تجزئته إلى قسطين، وذلك كما يلي:

* القسط الأول: تهيئة البنية التحتية للمركب الثقافي (الطرق والشبكات المختلفة وبناء مقر المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بصدد الإعلان عن ملف طلب عروضه.

* القسط الثاني: بناء مركب ثقافي: سيقع تحيين ملف الدراسات والإعلان عن طلب العروض فور استكمال أشغال القسط الأول.

السؤال الكتابي الأول

للنائبة ريم المعشوي

عملاً بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: أسئلة كتابية حول الوضعية المتردية لدار الثقافة بالقصور وضرورة إعادة بناء دار الثقافة بالدهماني من ولاية الكاف .

السيدة الوزيرة المحترمة،

تحية طيبة وبعد،

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي بخصوص الوضعية المتدهورة للبنية التحتية الثقافية بمعتمديتي القصور والدهماني من ولاية الكاف، وما يعيشه شباب الجهة من تهيمش وحرمان من أبسط الحقوق الثقافية مقارنة ببقية الجهات.

فدار الثقافة بالقصور في وضعها الحالي لا يمكن اعتبارها فضاء ثقافياً بالمعنى الحقيقي، إذ تفتقر لأبسط المقومات التي تحفظ كرامة الإطار العامل والرواد والشباب في ظروف تعكس حقيقة المعاناة التي تعيشها المناطق الداخلية والمهمشة. وقد سبق لنا أن راسلنا وزاراتكم وتحدثنا في هذا الموضوع في عديد المناسبات، إلا أن الوضع بقي على حاله دون تدخل فعلي وجدي إلى اليوم.

أما بالنسبة لدار الثقافة بالدهماني، فقد صدر بشأنها تقرير خبير يفيد بضرورة إعادة بناء المؤسسة، وهو ما يفرض التدخل في أقرب الأجل من أجل تحسين البنية التحتية الثقافية بالجهة وتوفير فضاء يليق بالشباب والإطار العامل.

إن أبناء جهة الكاف، وخاصة شباب القصور والدهماني من حقهم التمتع ببنية ثقافية محترمة وعصرية تضمن لهم فضاءات للإبداع والتكوين والتنشيط الثقافي، شأنهم شأن بقية شباب تونس في مختلف الجهات.

لذلك، نسأل سيادتكم:

1- متى ستتخذ الوزارة قراراً فعلياً ببناء دار ثقافة جديدة ولائقة بمعتمدية القصور تستجيب لانتظارات شباب الجهة وتحفظ كرامتهم؟

2- ما هي الإجراءات التي تعترم الوزارة اتخاذها بخصوص دار الثقافة بالدهماني بعد صدور تقرير الخبير الذي أوصى بإعادة بناء المؤسسة؟

3- وهل توجد اعتمادات أو برنامج زمني واضح لإعادة بناء دار الثقافة بالدهماني وتمكين الجهة من فضاءات ثقافية عصرية ومحترمة؟

وتقبلوا السيد الوزير فائق عبارات الاحترام والتقدير. مع الشكر.

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائبة السيدة ريم المعشايي بخصوص الوضعية المتردية لدار الثقافة بالقصور وضرورة إعادة بناء دار الثقافة بالدهماني من ولاية الكاف.

المرجع: إحالتكم عدد ص-2026-26-3000-0001564 بتاريخ 8 جوان 2026.

المرفقات: بطاقة إجابة

تحية طيبة وبعد،

تبعاً للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائبة السيدة ريم المعشايي بخصوص الوضعية المتردية لدار الثقافة بالقصور وضرورة إعادة بناء دار الثقافة بالدهماني من ولاية الكاف أتشرف بموافاتكم مرفقاً لهذا، بطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

الموجه من قبل النائبة السيدة ريم المعشايي

موضوع السؤال:

بخصوص الوضعية المتردية لدار الثقافة بالقصور وضرورة إعادة بناء دار الثقافة بالدهماني من ولاية الكاف.

الإجابة:

- إن كل تدخل يهم هدم مؤسسة ثقافية أو تهيئتها أو صيانتها يقتضي وجوب إجراء اختبار في شامل يبين الإخلالات المسجلة بها ويحدد طبيعة التدخلات الواجب اعتمادها. كما أن هذا الصنف من المشاريع يُعدّ من المشاريع الجهوية طبقاً لأحكام الأمر عدد 2474 لسنة 2000 المؤرخ في 31 أكتوبر 2000، ويخضع لإشراف المجلس الجهوي، في حين يتولى إنجازه، من حيث الدراسات والأشغال صاحب المشروع المفوض والممثل في الإدارة الجهوية للتجهيز بالكاف وذلك طبقاً لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية.

- وبخصوص موعد اتخاذ الوزارة لقرار فعلي ببناء دار ثقافة جديدة ولائقة بمعتمدية القصور تستجيب لانتظارات شباب الجهة وتحفظ كرامتهم فإن المصالح الفنية بالوزارة تتابع بصفة حينية مشروع تهيئة وصيانة دار الثقافة بالقصور والذي بلغ مرحلة تعيين المصممين بعد أن يتم حل أشكال الاعتراض المقدم لعمادة المهندسين بخصوص التعيين ، وذلك استناداً إلى نتائج الاختبار الفني الشامل

المنجز في الغرض والذي أوصى بتهيئة المؤسسة وصيانتها، فضلاً عن البرنامج الوظيفي الذي تولّت الوزارة إحالته إلى المجلس الجهوي بالكاف قصد الانطلاق في إنجاز الدراسات اللازمة .

- أما الإجراءات التي تعترم الوزارة اتخاذها بخصوص دار الثقافة الدهماني بعد صدور تقرير الخبير الذي أوصى بإعادة بناء المؤسسة فتجدر الإشارة إلى أنّ دار الثقافة بالدهماني مقامة على عقارين اثنين سبق أن وافقنا بهما الجهة قصد إحداث دار ثقافة بالمنطقة، وذلك على النحو التالي:

عقار 1: يمسح حوالي 600 م² يضمّ القسم الأول من المؤسسة، والمتكوّن من الجناح الإداري ونوادي الاختصاص.

عقار 2: يمسح حوالي 2000 م² يضم القسم الثاني من المؤسسة، والمتكوّن من قاعة العروض.

وفي هذا الإطار، فإنّ الوزارة بصدد المتابعة الحينية لمشروع تهيئة وصيانة القسم الأول من دار الثقافة بالدهماني، والذي بلغ مرحلة إعداد ملف طلب العروض، وذلك استناداً إلى تقرير الاختبار الفني الذي أوصى بتهيئته وصيانتها، وإلى الدراسات المعدة في الغرض. كما تولّت الوزارة طلب إعداد اختبار فني للقسم الثاني المتكوّن من قاعة العروض قصد الانطلاق في إعداد الدراسات وإنجاز أشغال تهيئته وصيانتها، وذلك على ضوء ما ستسفر عنه نتائج الاختبار الفني المزمع إنجازه

- وبخصوص الاعتمادات أو البرنامج الزمني لإعادة بناء دار الثقافة فنفيدكم بأن الاعتمادات - المخصصة للدراسات والأشغال ستُحوّل على ميزانية وزارة الشؤون الثقافية، على أن يتم إثر ذلك تحويلها إلى الجهة بعد استكمال مختلف مراحل الدراسات والإعلان عن طلب العروض من قبل المصالح المختصة، وموافاة الوزارة بالكلفة التقديرية للمشروع ونسخ من العقود أو الاتفاقيات التي سترسم في الغرض مع الحرص على تأمين المساندة الفنية اللازمة خلال مرحلة الإنجاز .

- أما بخصوص البرنامج الزمني المضبوط لإنجاز أشغال تهيئة وصيانة دار الثقافة بالدهماني فإن تحديد آجال التنفيذ يظل مرتبطاً باستكمال الإجراءات الفنية والإدارية ذات الصلة، ولا سيما إعداد ملف طلب العروض والإعلان عنه، ثم إسناد الأشغال والانطلاق الفعلي في تنفيذها، وذلك وفق طبيعة التدخلات المقررة والتزامات المقاول التي سيتم تكليفها بإنجاز الأشغال بالتنسيق مع المصالح الجهوية للتجهيز بالكاف.

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة ريم المعشايي

عملاً بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من

النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: أسئلة كتابية حول عدم تفعيل قرارات ترميم مسرح المنجم بالجريصة وتهيئة دار المعلم.

السيدة وزيرة المحترمة،

تحية طيبة وبعد،

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي بخصوص تعطل تنفيذ القرارات المتعلقة بإعادة ترميم مسرح المنجم بمعتمدية

الجريصة وتهيئة فضاء دار المعلم رغم مرور قرابة السنتين على اتخاذ هذه القرارات إثر الزيارة التي أدتها السيدة الوزيرة السابقة مشكورة، إلى الجهة، والتي عاينت خلالها الوضعية الثقافية بالمنطقة وأعطت تعليماتها المباشرة بخصوص التدخل والتهيئة.

إلا أن أهالي الجريصة وشبابها مازالوا إلى اليوم ينتظرون تفعيل تلك القرارات وتحويلها إلى مشاريع منجزة على أرض الواقع، في وقت تعيش فيه المعتمدية وضعا تنمويا واجتماعيا صعبا، رغم أن الجريصة تعد من أبرز المناطق المنجمية التي ساهمت لعقود في بناء الدولة والاقتصاد الوطني وقدمت الكثير لتونس.

إن الجريصة، التي كانت يوما رمزا للعطاء والعمل والإنتاج أصبحت اليوم من بين أفقر المعتمديات وأكثرها تهميشا، وهو ما يطرح تساؤلات حقيقية حول أسباب تعطيل المشاريع والقرارات المعلنة لفائدة الجهة، وكأن المناطق المنجمية تكافأ فقط بالوعود والقرارات غير المفعله.

لذلك، نسأل سيادتكم:

(1) ما هي الأسباب الحقيقية وراء عدم تفعيل قرارات إعادة ترميم مسرح المنجم بالجريصة وتهيئة دار المعلم رغم مرور حوالي سنتين على اتخاذها؟

(2) هل تم رصد الاعتمادات الضرورية لإنجاز هذه المشاريع الثقافية، وإن كان الأمر كذلك فما سبب تأخر انطلاق الأشغال؟

(3) ما هو البرنامج الزمني الذي تعتمد الوزارة اعتماده للمشروع الفعلي في تنفيذ هذه المشاريع التي ينتظرها أهالي الجريصة منذ سنوات؟

وتقبلوا السيد الوزير فائق عبارات الاحترام والتقدير. مع الشكر

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائبة السيدة ريم المعشايي حول عدم تفعيل قرارات ترميم مسرح المنجم بالجريصة وتهيئة دار المعلم.

المرجع: إحالتكم عدد ص-2026-3000-0001564 بتاريخ 8 جوان 2026.

المرفقات: بطاقة إجابة

تحية طيبة وبعد،

تبعاً للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائبة السيدة ريم المعشايي حول عدم تفعيل قرارات ترميم مسرح المنجم بالجريصة وتهيئة دار المعلم أتشرف بموافاتكم، مرفقا لهذا، بطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

الموجه من قبل النائبة السيدة ريم المعشايي

موضوع السؤال:

حول عدم تفعيل قرارات ترميم مسرح المنجم بالجريصة وتهيئة دار المعلم.

الإجابة:

- بخصوص مشروع قاعة السينما الجريصة فهو في مرحلة الدراسات الأولية (APS) يعد أن تم اعداد البرنامج الوظيفي من إدارة البناءات والشؤون العقارية بالوزارة بتقديرات مالية قدرت بـ 900 أ.د. والوزارة في انتظار نتائج الاختبار الفني قصد المصادقة عليه والمرور الى المرحلة الثانية من الدراسات.

- أما بالنسبة لتهيئة دار المعلم فهي على ملك الشركة التونسية للمناجم ولا يمكن لوزارة الشؤون الثقافية الاستثمار في عقار ليس على ملكها وتجدر الإشارة إلى أنه تم مراسلة وزارة الطاقة والمناجم بخصوص التفويت في العقار المقام فوقه دار المعلم لفائدة وزارة الشؤون الثقافية.

السؤال الكتابي

للنائبة ضحى السامي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول دعم مهرجان بوقرنين.

السيد وزيرة الشؤون الثقافية المحترمة،

تحية طيبة،

في إطار ما تفضلتم به في جلسة عامة مخصصة للأسئلة الشفاهية بتاريخ 3 افريل 2026 حيث تعهدتم بتمكيني من إجابة كتابية تتعلق بوضعية المهرجان، وخاصة فيما يتصل بدعمه وضرورة استعادة إشعاعه ومكانته الدولية.

وحيث لم تصلني الإجابة الى حد هذا التاريخ أرسل عليكم هذا السؤال الكتابي نظراً لأهمية الموضوع.

إذ يعد مهرجان بوقرنين من التظاهرات الثقافية التي ساهمت تاريخياً في إشعاع المشهد الثقافي التونسي، حيث استقطب على مدى سنوات فنانين من مختلف الدول وكان منصة لانطلاق أسماء فنية وازنة بما جعله موعداً ثقافياً دولياً له رمزية خاصة لدى أهالي الجهة ولدى المتابعين للشأن الثقافي.

كما أؤكد في هذا السياق تمسكي بضرورة العمل الجدي على استرجاع المكانة الأصلية لمهرجان، بوقرنين بعد ما شهده من تراجع من مهرجان دولي إلى مهرجان ذي صبغة وطنية، وهو ما يستوجب تداركاً واضحاً في السياسات الثقافية المعتمدة.

ويكتسي هذا الموضوع أهمية إضافية في ظل تعدد المراسلات والمواقف الصادرة بخصوص مستقبل المهرجان، وهو ما يستوجب توضيحاً رسمياً من وزارتك للرؤية المعتمدة.

وعليه، أرجو التفضل بالإجابة عن السؤالين التاليين:

1- ما هي الإجراءات العملية التي تعتمد وزارة الشؤون الثقافية اتخاذها من أجل استعادة مهرجان بوقرنين لمكانته الدولية؟

2- ما هي الرؤية الرسمية لوزارة الشؤون الثقافية بخصوص صبغة مهرجان بوقرنين وتوجهاته المستقبلية؟

وفي انتظار تفاعلكم، تقبلوا السيدة الوزيرة فائق عبارات التقدير والاحترام. مع الشكر.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائبة السيدة ضحى السالمي بخصوص دعم مهرجان بوقرنيين

المرجع: إحالتكم عدد ص-2026-3000-156-0005 بتاريخ 30 أفريل 2026

المرفقات: بطاقة إجابة

تحية طيبة وبعد،

تبعاً للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائبة السيدة ضحى السالمي بخصوص دعم مهرجان بوقرنيين أتشرف بموافاتكم، مرفقاً لهذا، ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

الموجه من قبل النائبة السيدة ضحى السالمي

موضوع السؤال:

بخصوص دعم مهرجان بوقرنيين

الإجابة:

يُعد مهرجان بوقرنيين الدولي من أبرز التظاهرات الثقافية الصيفية ببلاذنا، حيث راكم على امتداد أكثر من أربعة عقود رصيداً هاماً أسهم في ترسيخ مكانته ضمن المشهد الثقافي الوطني.

وفي هذا الإطار، تحرص وزارة الشؤون الثقافية على المحافظة على الصيغة الدولية للمهرجان وتعزيز إشعاعه من خلال الانفتاح على التجارب الفنية العالمية، وتنويع البرمجة، واستقطاب عروض وفنانين من مختلف البلدان بما يكرّس مكانته كفضاء للحوار والتبادل الثقافي.

وتعمل هيئة مهرجان بوقرنيين الدولي حالياً على استكمال إعداد برنامج الدورة الرابعة والأربعين المقرر تنظيمها من 26 جويلية إلى 13 أوت 2026، والذي يتضمن عدداً من العروض الدولية بمشاركة فنانين أجانب إلى جانب نخبة من الفنانين التونسيين، بما يعزز البعد الدولي للمهرجان ويثري محتواه الفني والثقافي.

كما تركز الرؤية المستقبلية للوزارة بالنسبة إلى مهرجان بوقرنيين الدولي على دعم برمجة متوازنة تجمع بين الجودة الفنية والانفتاح على مختلف التعبيرات الإبداعية بما يستجيب لتطلعات الجمهور، ويكرّس دور المهرجان في تنشيط الحياة الثقافية بجهة بن عروس، وتعزيز الحراك السياحي والاقتصادي والثقافي بالمنطقة مع المحافظة على هويته كإحدى أبرز التظاهرات الثقافية الدولية في تونس.

السؤال الكتابي

للنائبة عواطف الشنيتي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

سيدتي الوزيرة، يشرفني أن أقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي:

➤ لماذا لم يتم رصد الإعتمادات اللازمة إلى دار الثقافة بتيبازة من ولاية باجة؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيدة عواطف الشنيتي بخصوص رصد اعتمادات لتهيئة دار الثقافة بتيبازة

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 08 ماي 2026

المرفقات: بطاقة إجابة

تحية طيبة وبعد،

تبعاً للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيدة عواطف الشنيتي بخصوص رصد اعتمادات لتهيئة دار الثقافة بتيبازة أتشرف بموافاتكم، مرفقاً لهذا، ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

الموجه من قبل النائب السيدة عواطف الشنيتي

السؤال:

حول رصد اعتمادات لتهيئة دار الثقافة بتيبازة

الإجابة:

- تتولّى المصالح المختصة بالوزارة المتابعة الحينية للمشروع، الذي بلغ حالياً مرحلة الدراسات التمهيدية المفصلة (APD) للأقسام الخاصة بكلفة أولية تقدر بحوالي 2455 أ.د.

- يقتضي رصد الاعتمادات اللازمة لإنجاز المشروع استكمال مختلف مراحل الدراسات، بما في ذلك الدراسات التمهيدية الموجزة (APS) والدراسات التمهيدية المفصلة (APD)، وإعداد ملف طلب العروض (DAO) والإعلان عنه، وذلك بهدف التوصل إلى الكلفة النهائية الحقيقية للمشروع. وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها يمكن برمجة الاعتمادات اللازمة ورصدها لفائدة الجهة المعنية استناداً إلى معطيات فنية ومالية محينة ودقيقة.

- يهدف اعتماد هذا التسلسل الإجرائي إلى ضمان حسن التصرف في الاعتمادات العمومية وتفادي رصد اعتمادات تقديرية غير دقيقة قد لا تعكس الكلفة الفعلية عند التنفيذ.

- وفي هذا الإطار، ستتولى الوزارة تحويل الاعتمادات اللازمة إلى الجهة إثر استكمال جميع المراحل المذكورة والإعلان عن طلب العروض وتحديد الكلفة النهائية للمشروع من قبل الجهة المتدخلة، وذلك بعد موافاتها بالوثائق التعاقدية اللازمة، بما في ذلك نسخ من العقود أو الاتفاقيات المزمع إبرامها في الغرض.

السؤال الكتابي

للنائبة هالة جاب الله

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام

الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول توسيع المكتبة العمومية بحي الزهور (معمدية سوسة الرياض) وبرمجة إحداث مؤسسات ثقافية بالمنطقة تحية طيبة وبعد،

تُعَدُّ البنية التحتية الثقافية ركيزة أساسية لدعم الفعل الثقافي وضمان حق المواطنين في النفاذ إلى الثقافة، خاصة في المناطق التي تشهد نقصا في المؤسسات الثقافية العمومية.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أنَّ المكتبة العمومية الكائنة بحي الزهور من معمدية سوسة الرياض تقتصر حاليا على قسم مخصص للأطفال، رغم توفر فضاء يسمح بتوسيع المؤسسة وتطوير خدماتها، بما في ذلك إحداث قسم مخصص للكبار وتنويع الأنشطة الثقافية عبر إرساء نوادٍ تنشيطية ومبادرات ثقافية مستدامة.

كما تعاني معمدية سوسة الرياض من غياب مؤسسات ثقافية أخرى على غرار دور الثقافة، وهو ما يحد من إشعاع الفعل الثقافي ويؤثر سلباً على مشاركة مختلف الفئات العمرية في الحياة الثقافية.

وعليه، نتوجه إليكم بالسؤال:

1- عن امكانية توسيع نشاط المكتبة العمومية بحي الزهور (معمدية سوسة الرياض)، وذلك بإحداث قسم مخصص للكبار وتطوير الأنشطة الثقافية داخلها؟

2- هل تم الانطلاق فعليا في إجراءات تخصيص أو اقتناء قطعة أرض للغرض الإحداث دار ثقافة بمعمدية سوسة الرياض؟ وفي صورة الإيجاب ما هو الإطار الزمني لذلك؟

3- هل تعترم الوزارة إحداث مؤسسات ثقافية أخرى بدائرة بلدية الرياض بما يضمن توزيعاً عادلاً للخدمات الثقافية والاستجابة لحاجيات المتساكنين؟

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيدة هالة جاب الله بخصوص توسيع المكتبة العمومية بحي الزهور (معمدية سوسة الرياض) وبرمجة إحداث مؤسسات ثقافية بالمنطقة.

المراجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 08 ماي 2026

المرفقات: بطاقة إجابة

تحية طيبة وبعد،

تبعاً للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيدة هالة جاب الله بخصوص توسيع المكتبة العمومية بحي الزهور (معمدية سوسة الرياض) وبرمجة إحداث مؤسسات ثقافية بالمنطقة، أتشرف بموافاتكم، مرفقا لهذا، ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

الموجّه من قبل النائب السيدة هالة جاب الله

السؤال:

حول توسيع المكتبة العمومية بحي الزهور (معمدية سوسة الرياض) وبرمجة إحداث مؤسسات ثقافية بالمنطقة.

الإجابة:

- **بخصوص توسعة المكتبة العمومية حيّ الزهور من معمدية الرياض – سوسة:**

- مساحة العقار 1525 م².

- الملكية: العقار على ملك الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية (S.N.I.T.T) وهو عقار موضوع اقتناء وفق اختبارات فنية ومالية تُنجزها الإدارة العامة للاختبارات بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

- طبقاً للأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية والذي نص الفصل 12 منه على وجوبية إخضاع كل مشروع بناية مدنية لإعداد ملف مرجعي يتمثل أساساً في سند ملكية أو أي وثيقة إدارية في الملكية، أو كل ما يفيد تخصيص قطعة الأرض لفائدة صاحب المشروع، فإن أشغال التوسعة لا يمكن برمجةها إلا بعد استكمال إجراءات التسوية العقارية، وذلك عبر إتمام عملية اقتناء العقار واستكمال إجراءات التخصيص بصفة قانونية.

- **بخصوص إحداث مؤسسات ثقافية بمعمدية سوسة الرياض:**

- لم ترد مقترحات من المجالس المحلية أو المجلس الجهوي بسوسة تتضمن مشاريع ثقافية بمعمدية سوسة الرياض ضمن مشروع مخطط التنمية 2026-2030، إلا أنه يمكن إنجاز مشاريع ثقافية ضمن برنامج التنمية المندمجة علماً وأن وزارة الشؤون الثقافية منفتحة على جميع المقترحات في هذا الشأن.

السؤال الكتابي

للنائب شفيق عز الدين زعفروري

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي:

وصل الفشل على مستوى جهوي منتهأ.

السيدة الوزيرة، وبإيجاز مشروع تزويد سيدي بوزيد بالغاز الطبيعي.

هل سيتواصل تعطيل المشروع ولأسباب نافهة؟!! فالرجاء التسريع.

كل الاحترام والتقدير. شكرا

إجابة السيد الوزير المكلف بتسيير

وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بصفة وقتية

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب شفيق زعفروري.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لسؤال السيد النائب شفيق زعفروري حول تزويد ولاية سيدي بوزيد بالغاز الطبيعي، أتشرف بإعلامكم أن المصالح المختصة بالشركة التونسية للكهرباء والغاز قد أفادت بأنّه من المزمع ربط منطقة أم العظام والأسودة وسيدي بوزيد بشبكة الغاز الطبيعي خلال شهر جويلية 2026.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب ريم الصغير

وفي هذا الإطار، وبناء على التنسيق والتشاور مع الجهات المعنية، تم إدماج 116 عوناً من بين الذين كانوا يباشرون مهامهم عبر شركات إسداء الخدمات المختلفة، وذلك وفقاً للجدول التالي:

* بالنسبة لشركة الجنوب للخدمات «SSC» تم ابتداء من غرة جويلية 2025 ادماج العملة على النحو التالي:

المهنة	المقر الاجتماعي	حقل البرمة
عاملات نظافة	10	-
حراس	10	32
عامل بستنة	01	-
يد عاملة عادية	-	53
المجموع	21	85
المجموع الجملي	106	

* بالنسبة لشركة ايطالفلويد «Italflood» تم ابتداء من 18 أوت 2025 ادماج العملة على النحو التالي:

المهنة	المقر الاجتماعي	حقل البرمة
فني انتاج	-	10

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه تم إبرام عقود العمل الخاصة بالأعوان المعنيين وإدماجهم بصفة فعلية ضمن الأعوان القارين بالشركة. وهم يباشرون حالياً مهامهم الوظيفية بشكل منتظم، مع تقاضي كامل مستحقاتهم المادية وتمتعهم بكافة الحقوق الامتيازات المكفولة لهم بمقتضى القوانين والتراتيب الجاري بها العمل. والسلام

السؤال الكتابي

للنائب الطيب الطالي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي.

الموضوع: حول مشروع محطة التوليد الكهربائي بمنطقة زعفرانة بمعمدية القيروان الجنوبية.

كان من المأمول أن تنتهي أشغال محطة التوليد الكهربائي بمنطقة زعفرانة في نهاية سنة 2022 لكن إلى حدود منتصف سنة 2024 والأشغال متوقفة ولا نعلم الأسباب والحال أن شركة المقاولات أجنبية، والأهالي في انتظار إنهاء الأشغال لما لهذه المحطة من دور كبير في تقوية الطاقة الكهربائية بالجهة التي تعاني انقطاعات متكررة خاصة في فصل الصيف.

السؤال: ماهي أسباب تأخر إنجاز مشروع محطة التوليد الكهربائي بمنطقة زعفرانة في القيروان الجنوبية؟

والسلام

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تسوية وضعية عملة الشركة الإيطالية التونسية لاستغلال النفط (SITEP)

تحية طيبة وبعد،

في إطار متابعة الملفات الاجتماعية ذات الطابع الوطني وحرصاً على دعم مسار العدالة الاجتماعية وتفعيلاً لقانون عدد 9 لسنة 2025 المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة نتقدم إليكم بالسؤال التالي:

● متى سيتم تسوية وضعية عملة الشركة الإيطالية التونسية لاستغلال النفط (SITEP)

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

السؤال الكتابي الثاني

للنائب ريم الصغير

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تسوية وضعية عملة الإعاشة والتموين بالشركة الإيطالية التونسية لاستغلال النفط (SITEP).

تحية طيبة وبعد،

في إطار متابعة الملفات الاجتماعية ذات الطابع الوطني وحرصاً على دعم مسار العدالة الاجتماعية وتفعيلاً لقانون عدد 9 لسنة 2025 المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة نتقدم إليكم بالسؤال التالي:

● متى سيتم تسوية وضعية عملة الإعاشة والتموين بالشركة الإيطالية التونسية لاستغلال النفط (SITEP)

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيد الوزير المكلف بتسيير

وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بصفة وقتية

الموضوع: حول الإجابة عن سؤالين للسيدة النائبة ريم الصغير .

المراجع:

مراسلتكم عدد ص-2026-3000-0001389 بتاريخ 8 ماي 2026

تحية طيبة وبعد،

تبعاً للسؤالين الموجهين من السيدة النائبة ريم الصغير حول تسوية وضعية العملة وعملة الإعاشة والتموين بالشركة الإيطالية التونسية لاستغلال النفط «SITEP» والواردة علينا تحت عدد و-0004963-2030-26-2026 و-0004965-2030-26-2026 يشرفني افادتكم بالتوضيحات التالية:

- التزمت الشركة الإيطالية التونسية لاستغلال النفط «SITEP» بتطبيق مقتضيات القانون عدد 9 لسنة 2025 المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة.

إجابة السيد الوزير المكلف بتسيير

وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بصفة وقتية

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب الطيب الطالب.
تحية طيبة وبعد،

تبعاً لسؤال السيد النائب الطيب الطالب حول مشروع محطة التوليد الكهربائي بمنطقة زعفرانة بمعمدية القيروان الجنوبية، أتشرف بإعلامكم أن المصالح المختصة بالشركة التونسية للكهرباء والغاز قد أفادت بأن المشروع في طور الإنجاز، حيث بلغت نسبة تقدّم الأشغال 87% ومن المتوقع الانتهاء من الأشغال خلال شهر جوان 2026.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد القادر عمار

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول غلق شركة AMS وآفاق إعادة نشاطها .

- ما هي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى غلق شركة المعامل الآلية بالساحل (AMS) بولاية سوسة؟
- وهل قامت الوزارة بتشخيص رسمي ودقيق لهذه الوضعية؟
- هل تم إعلام وزارة الصناعة مسبقاً بالصعوبات التي كانت تعيشها الشركة قبل الغلق؟

• وما هي الإجراءات التي تم اتخاذها آنذاك لتفادي الوصول إلى هذه المرحلة؟ من يتحمل مسؤولية غلق مؤسسة صناعية وطنية عريقة مثل AMS، والتي كانت توفر مئات مواطن الشغل وتساهم في التصدير؟

- هل فتحت الوزارة تحقيقاً في ظروف إغراق السوق المحلية بمنتجات أجنبية منافسة وتأثير ذلك على المؤسسة؟ وما هي نتائجه إن وُجد؟ ما هو عدد العمال الذين فقدوا مواطن شغلهم إثر غلق شركة AMS؟

• وما هي الإجراءات الاجتماعية العاجلة التي تم اتخاذها لفائدهم؟ هل توجد خطة حكومية لإعادة إحياء شركة AMS وإعادة تشغيلها؟ سواء عبر: إعادة البنية التحتية للتفويت لمستثمر أو شراكة بين القطاعين العام والخاص هل تم طرح ملف AMS على مستوى لجنة إنقاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة أو أي هيكل حكومي مختص؟ وما هي مخارج ذلك؟

- هل هناك مستثمرون (تونسيون أو أجانب) أبدوا اهتماماً بإعادة تشغيل المصنع؟ وما هو موقف الدولة من مرافقة مثل هذه المبادرات؟

• ما هي الإجراءات العاجلة التي تعتزم الوزارة اتخاذها لحماية ما تبقى من النسيج الصناعي بجهة سوسة في ظل تكرار غلق المؤسسات؟

- كيف تفسر الوزارة غياب سياسات استباقية لحماية المؤسسات الصناعية الوطنية، بما أدى إلى غلق شركات ذات تاريخ وخبرة مثل AMS؟

• ما هي الاستراتيجية الوطنية لإعادة تشغيل المؤسسات الصناعية المغلقة، وخاصة تلك التي لها قدرة تنافسية في السوق

المحلية والدولية؟ ألا تعتبر الوزارة أن غلق مؤسسة بحجم AMS يمثل خسارة اقتصادية واجتماعية جسيمة تستوجب تدخلاً عاجلاً واستثنائياً لإعادة بعثها؟

- ما هو التقييم الرسمي لوزارة الصناعة للوضعية الحالية لشركة سيتاكس، التي تُعد من المؤسسات الصناعية في تونس والتي تجاوز عمرها 70 سنة؟

• كيف تفسر الوزارة تدهور وضعية الشركة من أكثر من 3300 عامل إلى بضع مئات فقط؟ وهل تم فتح تحقيق إداري لتحديد المسؤوليات في هذا الانهيار؟

- في ظل ما تم تداوله حول وجود تقارير صادرة عن أربعة خبراء عدليين وثلاثة قضاة تؤكد وجود تجاوزات خطيرة، أين وصلت هذه الملفات؟ ولماذا مازالت معطلة إلى اليوم؟

• ما هو موقف الوزارة من الاتهامات الخطيرة الموجهة إلى المدير العام والمتعلقة بخيانة موصوفة والتحيل، والتضليل في القوائم المالية؟ ولماذا لا يزال في حالة سراح رغم خطورة الشبهات؟

- هل قامت الوزارة بالتنسيق مع الجهات القضائية والرقابية للتحقيق في شبهات غسيل الأموال وتهريب الأرباح إلى الخارج بهوامش مرتفعة؟ وما هي نتائج هذه التحقيقات إن وُجدت؟

• ما هي حقيقة التسريحات الجماعية للعمال؟ وهل ثبت أن هذه الصعوبات كانت مفتعلة؟ وما هي الإجراءات المتخذة لحماية مواطن الشغل؟

- بخصوص الشكايات المرفوعة، سواء من طرف والي المنستير السابق أو بعد عرض الملف على أنظار سيادة رئيس الجمهورية، أين وصلت الأبحاث؟ ومن يتحمل مسؤولية التعطيل داخل مسار التحقيق؟ ما هو موقف الوزارة من التفويت المحتمل في المخزون العقاري للشركة؟ وهل هناك إجراءات عاجلة لمنع التفريط في ممتلكات المؤسسة؟

• ما هو دور بنك STUSID / TSB باعتباره يملك حوالي 30% من رأس مال الشركة؟ وهل قام بدوره في الحوكمة وحماية المال العام؟

- أخيراً، هل لدى وزارة الصناعة خطة إنقاذ فعلية لإعادة إحياء شركة سيتاكس، أم أن التوجه هو نحو التخلي عنها؟ وما هي الإجراءات العاجلة التي ستتخذها الدولة لإنقاذ هذه المؤسسة الاستراتيجية؟

إجابة السيد الوزير المكلف بتسيير

وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بصفة وقتية

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب عبد القادر عمار.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً للسؤال الكتابي للسيد النائب عبد القادر عمار حول وضعية شركة المعامل الآلية بالساحل AMS وشركة سيتاكس، أتشرف بإفادتكم أنه عملاً بمقتضيات القانون عدد 34 لسنة 1995 المؤرخ في 17 أفريل 1995 المتعلق بإنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية، أحدثت لدى وزارة الصناعة " لجنة متابعة المؤسسات الاقتصادية "تضم ممثلين عن مختلف الهياكل والوزارات المعنية، تتولى دراسة وتشخيص ومتابعة المؤسسات الاقتصادية حسب

الملفات المودعة لديها. كما تسعى إلى الإحاطة بهذه المؤسسات بهدف ضمان استمرارية نشاطها والحفاظ على مواطن الشغل بها.

1- بخصوص وضعية شركة المعامل الآلية بالساحل AMS

- بتاريخ 31 مارس 2021 صدر قرار عن المحكمة الابتدائية بسوسة يقضي بفتح إجراءات التسوية القضائية للشركة وفتح فترة مراقبة لمدة 09 أشهر وتعيين متصرف قضائي لإعداد برنامج انقاذ خلال هذه الفترة تحت اشراف قاضي مراقب.

- تم عقد جلسات عمل بتاريخ 15 جويلية و 17 و 25 أوت 2021 بمقر وزارة الصناعة والمناجم والطاقة مع جميع المتدخلين في الملف، تم خلالها تدارس وضعية المؤسسة خاصة منها الجانب الاجتماعي والمالي وتقديم برنامج قصير المدى لاستئناف نشاطها إلى حين استكمال برنامج إعادة هيكلتها المالية في إطار التسوية القضائية وذلك بالتنسيق مع المتصرف القضائي المعهود له الملف مع الجهة القضائية المختصة.

- صدر حكم عن المحكمة الابتدائية بسوسة يقضي بإحالة الشركة للغير وتعيين مراقب تنفيذ عملية الإحالة تحت اشراف المحكمة الابتدائية غير أنه، وإلى حدود هذا التاريخ، لم يتوصل الخبير إلى عروض إحالة للشركة بالرغم من نشر طلب عروض لأكثر من 7 مرات.

2- بخصوص وضعية شركة سيتاكس:

- بتاريخ 03 مارس 2026 صدر قرار عن المحكمة الابتدائية بالمنستير يقضي بافتتاح إجراءات التسوية القضائية للشركة وفتح فترة مراقبة طبقا للقانون عدد 36 لسنة 2026 المتعلق بالإجراءات الجماعية وذلك قصد وضع برنامج انقاذ للشركة تحت اشراف المحكمة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب نجيب عكرمي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي اتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: إشكاليات الكهرباء في المنطقة

1- ضرورة النظر في أسباب تعطل مشروع ربط التجمعات السكانية والمناطق الريفية في معتمدية زانوش (قرعة الهلولة - الشركة الميثة العماريس الظواهر) وفي معتمدية قفصة الشمالية بالكهرباء الضغط الحالي لفائدة الآبار الفلاحية، مع العلم أن المشروع تنمية شمال ولاية قفصة ممول من البنك الافريقي للتنمية وقاربت آجاله على الانتهاء (نهاية 2024)

2- ضرورة توفير تجهيزات ومولدات لإقليم الكهرباء بجهة قفصة (ولاية صناعية بالمناجم والمعامل الكيماوية). وذلك لمجابهة النقص في المعدات وتأخر إنجاز المشاريع.

3- ايجاد حلول جذرية لمعالجة تواصل إنقطاع الكهرباء المتكرر في معتمدات زانوش وسيدي عيش وقفصة الشمالية وهي معتمدات فلاحية بالأساس وهو ما يتسبب في أضرار فاحشة بالتجهيزات الفلاحية الكهربائية وكذلك بالحرفاء.

4- السيدة الوزيرة نطالبيكم ببعث فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمعتمدية زانوش، مع العلم أن المقر متوفر.

إجابة السيد الوزير المكلف بتسيير

وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بصفة وقتية

الموضوع: إجابة حول أسئلة كتابية للسيد النائب نجيب عكرمي.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للأسئلة الكتابية التي توجه بها السيد النائب نجيب عكرمي، أشرف بإعلامكم أن المصالح المختصة بالشركة التونسية للكهرباء والغاز قد أفادت بما يلي:

- بخصوص الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي بمعتمديتي زانوش وسيدي عيش تمّ تركيز معدّلات للجهد الكهربائي بكل من منطقة القطار، سيدي عيش وعبد الصادق بالإضافة إلى صيانة المحولات وتقوية الجهد مما سيحسن أداء الشبكة بالمناطق المذكورة.

- في ما يتعلق بربط التجمعات السكنية والمناطق الريفية بشبكة الكهرباء: إنّ عملية ربط منطقة قرعة الهلولة بشبكة الكهرباء بصدد الإنجاز، أما بالنسبة لمنطقتي العماريس والظواهر فهي في طور الدراسة.

- بخصوص بعث فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمعتمدية زانوش من ولاية قفصة: هذا المقترح في طور الدراسة من طرف المصالح المختصة بالشركة.

والسلام

السؤال الكتابي

للناتبة عواطف الشنيقي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم اليكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: مدى تقدم ملف طلب عروض الاشغال الخاص بمشروع المنطقة الصناعية بتبرسق.

وبعد،

في إطار دوري الرقابي وتبعا لجوابكم خلال الجلسة العامة المنعقدة بمجلس نواب الشعب بتاريخ 12 مارس 2025 على السؤال الشفاهي الذي وجهته اليكم بخصوص مشروع تهيئة المنطقة الصناعية بتبرسق وحيث صرحت بأنه سيتم المصادقة على الدراسات التفصيلية للأشغال وإعداد ملف طلب عروض الاشغال في سنة 2026 وعليه فاني أتساءل حول:

ما مدى تقدم هذا الملف بما يسمح بالانطلاق الفعلي في أشغال التهيئة حسب الأجال التي تم ضبطها أي خلال السداسي الأول من سنة 2027.

والسلام

إجابة السيد الوزير المكلف بتسيير

وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بصفة وقتية

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيدة النائبة عواطف

الشنيقي.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً للسؤال الكتابي للسيدة النائبة عواطف الشنيتي حول مدى التقدم في إنجاز مشروع تهيئة المنطقة الصناعية بترسوق، أشرف بإعلامكم أن الوكالة العقارية الصناعية بصدد إعداد الدراسات لتهيئة المنطقة الصناعية بدقة من معتمدية ترسوق على مساحة 20 هكتار، ومن المنتظر أن يتم:

- استكمال الدراسات خلال شهر جوان 2026،

- إيداع ملف التقسيم خلال الثلاثي الثالث من سنة 2026،

- الانتهاء من الدراسات الفنية خلال الثلاثي الأول من سنة 2027،

- إعلان طلب عروض إنجاز أشغال التهيئة خلال الثلاثي الثاني من سنة 2027،

- الشروع في إنجاز أشغال التهيئة خلال السداسي الثاني من سنة 2027 لمدة تعاقدية بـ 15 شهراً.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة مريم الشريف

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

يمثل الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي في عمادة صنهاجة سعيدة، شتاً و زوناف مصدر قلق المتساكني الجهة خاصة ونحن قادمون على فترة ضروهم استهلاك الكهرباء نظراً لارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف.

فمتى تتدخل الوزارة لاتخاذ ما يجب لتفادي هذا الانقطاع؟

والسلام

إجابة السيد الوزير المكلف بتسيير

وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بصفة وقتية

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيدة النائبة مريم الشريف.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لسؤال السيدة النائبة مريم الشريف حول الانقطاع المتكرر للكهرباء في عمادة صنهاجة وسعيدة وشتاً و زوناف من ولاية منوبة أشرف بإعلامكم أن المصالح المختصة بالشركة التونسية للكهرباء والغاز قد أفادت أنها تسعى جاهدة لضمان حسن استمرارية التزويد بالكهرباء بالمناطق المذكورة. وفي هذا الإطار، تمت دراسة عدد من المشاريع الجديدة لتعزيز الشبكة الكهربائية كما أنّ بعض المشاريع في طور الإنجاز.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب محمود العامري

الموضوع: سؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

تحية طيبة وبعد،

حيث تحتل معتمدية القلعة الصغرى المراتب الأولى من حيث عدد السكان على مستوى معتمديات ولاية سوسة إذ تعد أكثر من 45 ألف

ساكن، حيث يتكبد سكان الجهة عناء التنقل بشكل يومي نحو مدينة سوسة لتلقي خدمات الشركة التونسية للكهرباء والغاز وهذا في غياب فرع لها بالقلعة الصغرى.

وحيث أن تركيز فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز أصبح ضرورة ملحة بمعتمدية القلعة الصغرى.

يشرفني أن أتقدم إلى معاليكم بالسؤال الكتابي التالي:

السؤال: متى سيتم تركيز فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمعتمدية القلعة الصغرى؟

وتقبلوا فائق صارات الاحترام والتقدير

السؤال الكتابي الثاني

للنائب محمود العامري

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي إلى السيدة وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم

الموضوع: حول ضرورة أحداث فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمعتمدية القلعة الصغرى تحية طيبة وبعد،

تبعاً لما تشهده معتمدية القلعة الصغرى من توسع ديمغرافي و عمراني متسارع، وحيث يقدر عدد سكانها اليوم بأكثر من خمسة وأربعين ألف ساكن، غير أن غياب فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز بالقلعة الصغرى قد تسبب في صعوبة نفاذ المواطنين إلى الخدمات الإدارية والفنية الأساسية، وأجبرهم على التنقل إلى معتمديات أخرى لقضاء شؤونهم المتعلقة بخدمات الكهرباء والغاز، على غرار خلاص الفواتير، وإيداع مطالب الربط ومتابعة الشكايات وتسوية الديون، وتغيير العدادات.

وقد ترتب عن هذا الوضع تعطل مصالح المواطنين وتزايد الأعباء المادية عليهم، خاصة بالنسبة إلى كبار السن، فضلاً عن الضغط المتنامي على الفروع المجاورة.

وعليه، نرجو من سيادتكم التفضل بالإجابة عن السؤال التالي:

ما هي الإجراءات العملية التي تعتزم الوزارة اتخاذها بالتنسيق مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز، لإحداث فرع لها بمعتمدية القلعة الصغرى، على غرار ما تم إقراره في معتمديات مجاورة؟

وتفضلوا السيدة الوزيرة بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيد الوزير المكلف بتسيير

وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بصفة وقتية

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب محمود العامري.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً للسؤال الكتابي للسيد النائب محمود العامري حول بعث فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز بالقلعة الصغرى من ولاية سوسة، أشرف بإعلامكم أنّ الشركة المذكورة قد تعهدت بعرض المقترح على اللجنة الفنية المختصة لدراسة الجدوى وإبداء الرأي طبقاً للمعايير المعتمدة في الغرض.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد بن رزيق شعباني

الموضوع: سؤال كتابي حول تزويد وتوفير الكهرباء لجميع السكان بمعتمديتي فريانة وماجل بلعباس

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

التزود بالكهرباء حق دستوري لكل المواطنين أينما كان في الريف والمدينة وغير مقبول أن تبقى عديد المناطق بلا كهرباء (منطقة الزديد مثلا) ويجب التسريع في دراسة ومد كل المناطق بالكهرباء.

يشرفني أن أتقدم بالسؤال الكتابي التالي:

متى تتم الدراسة والإنجاز؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي للنائب محمد بن رزيق شعباني.

المراجع: مكتوبكم بتاريخ 10 سبتمبر 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لسؤال السيد النائب محمد بن رزيق شعباني حول تزويد وتوفير الكهرباء لجميع متساكني معتمديتي فريانة وماجل بلعباس يشرفنا إعلامكم أنّ الشركة التونسية للكهرباء والغاز تسعى لتلبية مطالب متساكني المنطقة سواء كانت فردية أو ضمن مشاريع تنموية بالجهة وذلك بالتنسيق مع السلط الجهوية طبقاً للإجراءات الجاري بها العمل.

والسلام

إجابة السيد الوزير المكلف بتسيير

وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بصفة وقتية

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب محمد بن رزيق شعباني.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لسؤال السيد النائب محمد بن رزيق شعباني حول تزويد بعض المناطق من معتمديتي فريانة وماجل بلعباس بالتيار الكهربائي، أتشرف بإعلامكم أن المصالح المختصة بالشركة التونسية للكهرباء والغاز أفادت بأنه قد تم إدراج تزويد عدد من التجمعات السكنية بالمعتمديتين المذكورتين ضمن البرنامج الجهوي للتنمية بولاية القصيرين.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، يطيب لنا التوجه إليكم بالسؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول التوجه إلى معاليكم بسؤال حول مدى تفاعلكم لدعوة السيد والي المهدية لتطبيق حكم قضائي صادر عن المحكمة

الإدارية في حق مواطنة تونسية أصيلة المهدية للتراجع عن قرار سحب الرخصة بيع التبغ.

تحية طيبة وبعد،

يطيب لنا موافاتكم بحكم قضائي بمحضر اعلام يحكم بمراسلة موجهة إليكم في 2025/3/3 حيث ومن دون الخوض في أصل الموضوع بما شابه من لبس نجم عنه صدور قرار عن والي المهدية بالسحب النهائي لرخصة بيع التبغ لمواطنة.

وحيث توجهت المعنية للتقاضي إيماناً منها بأحقيتها بهاته الرخصة خاصة مع كونها تعد المصدر الوحيد للدخل القار الشهري بما يكفل لها العيش الكريم وخاصة تضمن لها الاستقلالية المالية عن الغير ...

ووفقاً للحكم الابتدائي للمحكمة الإدارية، وما تضمنه من شرح الأسباب الداعية إلى ضرورة سحب القرار انصاف المعنية بالأمر وتمكينها مجدداً من رخصة في ذات الغرض ... وتبعاً لتلك المصالح الولاية عن تطبيق الحكم الابتدائي (وحتى في صورة استئنافه فهو لا يوقف تنفيذ الحكم)

وحيث قامت المعنية بعد استحالة مقابلة السلط المعنية بإيفاد عدل تنفيذ الإعلام السيد والي المهدية بالحكم ... لم تقع الاستجابة في ضرب صارخ لدولة المؤسسات والقانون وفي انتهاك صريح لحقوق المواطن والمرأة عموماً والسؤال المطروح: هل تؤمنون بدولة القانون والمؤسسات وبذلك تلتفتون نظر السيد والي المهدية لضرورة مقابلة المواطنين من جهة ومن أخرى تطبيق هذا الحكم القضائي المتعلق بضمان الحياة الكريمة للمرأة.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب "أحمد بنور"

عن دائرة المهدية

(ولاية المهدية)

ملخص السؤال:

حول تطبيق حكم قضائي صادر عن المحكمة الإدارية لفائدة مواطنة.

نص الإجابة:

لقد تم تطبيق قرار المحكمة الإدارية الصادر لفائدة السيدة" ك . الري "بإلغاء قرار السيد والي المهدية المؤرخ في 25 ديسمبر 2023 والقاضي بسحب رخصة إستغلال محل لبيع التبغ المستغل من قبل المعنية بالأمر، حيث تم عرض ملفها على جلسة اللجنة الجهوية لإسناد رخص إستغلال محلات بيع التبغ المنعقدة بتاريخ 19 ماي 2026 وتمت الموافقة على تجديد الرخصة وتم اصدار قرار في الغرض تحت عدد 525/19 بتاريخ 08 جوان 2026 يقضي بتجديد الرخصة للمعنية بالأمر.

السؤال الكتابي

للنائب علي بوزوزيه

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب نتشرف بأن نحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

متى تنطلق أشغال إعادة بناء مركز الحرس الوطني بدوار هيشر بعد هدمه في إطار إعادة الصيانة؟
في ظل استياء السكان وبطلب منهم أرجو منكم مدنا بتاريخ انطلاق الاشغال

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائب "علي بوزوزية"
عن دائرة دوار هيشر (من ولاية منوبة)

موضوع السؤال:

متى تنطلق أشغال إعادة بناء مركز الحرس الوطني بدوار هيشر بعد هدمه في إطار الصيانة؟

نص الإجابة:

لقد تم الإعلان عن طلب العروض للمشروع المذكور للمرة الثانية بتاريخ 23 أفريل 2026 عبر منظومة الشراءات العمومية على الخط TUNEPS وقد تم فتحه يوم 27 ماي 2026 ، حيث تقدمت عدد 02 شركات بعروض مالية والوزارة الآن بصدد التثبت في العروض وتقييمها فنيا وماليا قبل عرض النتيجة على اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات العمومية بولاية منوبة.

السؤال الكتابي

للنائب غسان يامون

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي

الموضوع: حول عدم تطبيق أحكام باتة صادرة عن المحكمة الادارية بتونس من قبل مصالح الادارية لولاية مدين

مصاحيب: حكم صادر عن المحكمة الادارية

تحية طيبة،

حيث في إطار دوري الرقابي تواصل معي مواطن أفادني بأنه صادر في شأنه حكم بات من المحكمة الادارية بتاريخ 29 ديسمبر 2023 حكم تحت عدد 7318 يقضي بارجاع رخصة التاكسي الفردي له . حيث نص الحكم الاداري على ابطال القرار الاداري الصادر عن ولاية مدين بتاريخ 7 جوان 2017 والقاضي بالغاء رخصة تعاطي مهنة النقل العمومي للأشخاص بواسطة تاكسي فردي ذات الترقيم البلدي 211 بمنطقة جربة .

وحيث أفادني المواطن أنه قام باعلام مصالح ولاية مدين بالحكم قصد تنفيذ الحكم واسترجاع رخصة التاكسي الفردي لاستئناف نشاطه، لكن مصالح ولاية مدين امتنعت عن تطبيق الحكم الصادر عن المحكمة الادارية رافضة تمكينه من استرداد رخصة التاكسي الفردي ومماطلة في تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الادارية سابق الذكر.

وعليه أتقدم لسيادتكم بالأسئلة التالية:

ما هي أسباب عدم تطبيق الحكم البات الصادر عن المحكمة الادارية من قبل مصالح ولاية مدين؟

متى ستقوم مصالح ولاية مدين بتنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الادارية؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائب "غسان يامون"

عن دائرة: جربة حومة السوق

من ولاية مدين

موضوع السؤال:

حول عدم تنفيذ حكم صادر عن الدائرة الاستئنافية بالمحكمة الإدارية لاسترجاع رخصة تعاطي نشاط النقل العمومي بواسطة سيارة تاكسي فردي للمدعو "ي-ب".

نص الإجابة:

تم عرض ملف المعني بالأمر على أنظار اللجنة الاستشارية الجهوية للنقل المنعقدة بتاريخ 29 جانفي 2026 وأقرت اللجنة الموافقة على تطبيق الحكم الإستئنافي الصادر عن المحكمة الإدارية وتم تمكينه من ترخيص التعاطي نشاط النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص بواسطة "تاكسي" بتاريخ 16 فيفري 2026 تحت عدد 26/0064.

السؤال الكتابي

للنائب نزار الصديق

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول مآل مشروع إحداث مركز للحماية المدنية بمعتمدية حزمة من ولاية توزر

تحية طيبة وبعد،

على الرغم من الوعود المتكررة والمطالب الشعبية الملحة بإحداث مركز للحماية المدنية بحزمة لتقريب الخدمات الاستعجالية وتأمين المنطقة إلا أن هذا المشروع لا يزال يراوح مكانه.

1- ماهي الأسباب الكامنة وراء تعطل إنجاز مشروع مركز الحماية المدنية بحزمة حتى الآن؟

2- هل تم رصد الاعتمادات المالية اللازمة وتخصيص العقار المناسب لهذا المشروع ضمن المخططات التنموية الحالية؟

3- ما هو الجدول الزمني المحدد والواضح الذي تلتزم به الوزارة للبدء في أشغال هذا المركز ودخوله طور الاستغلال؟
وتفضلوا بقبول فائق عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائب "نزار الصديق"

عن دائرة: نقطة - حزمة

من ولاية توزر

موضوع السؤال:

حول مآل مشروع إحداث مركز للحماية المدنية بمعتمدية حزوة من ولاية توزر

نص الإجابة:

تمت برمجة إحداث وحدة حماية مدنية بمعتمدية حزوة من ولاية توزر وحاليا في مرحلة إتمام الإجراءات الإدارية لتخصيص قطعة الأرض التي سيقام عليها المشروع.

السؤال الكتابي

للنائب منال بديدة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي، أقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول استهداف معتمدية بئر علي بن خليفة من قبل عصابات منظمة في السرقة والحاجة لإحداث منطقة أمن وطني

السيد الوزير، تزايدت ظاهرة السرقة في الآونة الأخيرة في معتمدية بئر علي بن خليفة بشكل مفرط وقد تضرر من ذلك كل متساكني المعتمدية إما بالتعرض المباشر للسرقة أو من جراء الخوف من التعرض للسرقة.

وتشمل السرقة المجال الفلاحي كسرقة المواشي أو المعدات الفلاحية كمولدات الطاقة الشمسية، والمجال التجاري كسرقة المغازات والدكاكين، وتشمل أيضا العموم كسرقة السيارات والشاحنات والدراجات النارية وقوارير الغاز أو معدات الكهرباء من خلال السطو على المنازل كما يتعرض عدد كبير من المواطنين إلى سرقة مبالغ مالية أثناء تواجدهم في السوق الأسبوعية.

السيد الوزير، يبدو من خلال تتبع أحداث السرقة في الآونة الأخيرة أن هناك عصابات منظمة تستهدف معتمدية بئر علي بن خليفة مستغلين في ذلك الامتداد الجغرافي للمعتمدية الذي يسهل التنقل فيها، أمام ضعف التعاطي الأمني نظرا لنقص الموارد البشرية ونقص المعدات واتساع الرقعة الجغرافية التي يغطيها مركز الحرس الوحيد الذي تعود له 11 عمادة بالنظر تفوق مساحتها 1100 كم مربع.

السيد الوزير، اليوم بات ضروريا إضافة مركز حرس وطني ثاني وإحداث منطقة أمن في المعتمدية نظرا لاتساعها جغرافيا، لذا السيد الوزير ماهي استراتيجية وزارتك المقرة للقضاء على ظاهرة السرقة التي أضرت كثيرا بالمواطنين وهل بإمكان الوزارة برمجة إضافة مركز حرس وطني ثاني في بئر علي بن خليفة وإحداث منطقة أمن على غرار معتمديات أخرى تصغرنا جغرافيا وديمغرافيا؟؟؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائبة "منال بديدة"

عن دائرة: بئر علي بن خليفة

(ولاية صفاقس)

موضوع السؤال:

حول إحداث مركز ثان للحرس الوطني ببئر علي بن خليفة وإحداث منطقة أمن وطني إلى جانب مركز الحرس الموجود حاليا.

نص الإجابة:

إن مركز الأمن العمومي للحرس الوطني ببئر علي بن خليفة الراجع بالنظر لمنطقة الحرس الوطني بالمحرس التابع لإقليم الحرس الوطني بصفاقس يقوم بتغطية مرجع نظره على الوجه الأكمل بما في ذلك العمادة المذكورة، وذلك بمعاوضة مجهوداته من قبل بقية الوحدات من جميع الاختصاصات (الأبحاث العدلية، الأبحاث والتفتيش الحرس البلدي، المرور التدخل...) خاصة من خلال الحملات الأمنية الدورية والهادفة، المبرمجة والإستثنائية، كما يتم إسداء الخدمات الإدارية والعدلية المناطة بعهدته دون تسجيل تذرعات من قبل المواطنين.

وعليه، لا نرى جدوى في الوقت الحالي من إحداث مركز ثان للحرس الوطني بعمادة بئر علي بن خليفة وأيضا منطقة أمن وطني بها حيث أن مركز الحرس الوطني الموجود حاليا يقوم بتغطية مرجع النفوذ على الوجه الأكمل مثلما سلف بيانه في إطار خطة أمنية شاملة ومتكاملة تشارك فيها كل الوحدات من مختلف الاختصاصات.

السؤال الكتابي

للنائب محمد بن حسين

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

الموضوع: حول تطبيق قرار رئيسة الحكومة المؤرخ في 14 أكتوبر 2025 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة بالاختبارات لإعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

تحية طيبة وبعد،

في إطار تفعيل أغلب الوزارات القرار رئيسة الحكومة المؤرخ في 14 أكتوبر 2025 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة بالاختبارات لإعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

نتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي:

معي يتم تفعيل قرار رئيسة الحكومة المؤرخ في 14 أكتوبر 2025 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة بالاختبارات لإعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي؟ وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2026-3000-0001379 الواردة علينا بتاريخ 11 ماي 2026.

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي صادر عن السيد النائب محمد بن حسين"، يشرفني مدكم بالمعطيات التالية:

تعمل مصالحنا على تحديد الحاجيات الفعلية لمختلف الهياكل الراجعة بالنظر للوزارة وضبط قوائم في الموظفين الذين يستجيبون لشروط إعادة التوظيف وفقا لأحكام الأمر عدد 1143 لسنة 2016

المؤرخ في 16 أوت 2016 المتعلق بضبط شروط وإجراءات إعادة
توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات
الصبغة الإدارية وقرارات السيدة رئيسة الحكومة المؤرخة في 14
أكتوبر 2025 وذلك حتى يتسنى لنا برمجتها في مشروع قانون
الميزانية لسنة 2027.

وسيتم تفعيل هذا الإجراء بعد صدور قانون المالية لسنة 2027.
وتفضلوا، سيدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير
والاحترام.

السؤال الكتابي

للمنائب نزار الصديق وحمزة بضيافي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام
الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم ما يلي

الموضوع: حول المشاريع المعطلة بالمركب الجامعي بتوزر
تحية طيبة وبعد،

على إثر الزيارة التي قمتم بها إلى مقر ولاية توزر ثم إلى المركب
الجامعي بتوزر يوم 4 فيفري 2026 وإطلاعكم المباشر على مجمل
الإشكاليات ومختلف النقائص المتعلقة بالمشاريع المعطلة بالجهة،
نتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية:

- ماهي أسباب تعطل أشغال المعهد العالي للدراسات
التطبيقية في الإنسانيات بتوزر رغم أن الاعتمادات تم رصدها منذ
سنوات؟

- وهل من الممكن تحديد آجال مضبوطة لانطلاق هذه
الأشغال؟

- لماذا توقفت أشغال الصيانة المتعلقة بالإنارة الخارجية
للمركب الجامعي منذ أكثر من سنة علماً وأن التمويل تم رصده من
طرف وزارتك ومتابعة الأشغال من المفترض من طرف الولاية؟ فمتى
يتم استئناف هذه الأشغال؟

- متى يتم برمجة إحداث ملعب رياضي وقاعة متعددة
الأنشطة الثقافية بالحي الجامعي بتوزر تماهياً مع المجهودات المبذولة
والنتائج المتميزة على المستوى الثقافي والرياضي لهذا المرفق؟
وتفضلوا بقبول فائق عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2026-3000-0001227 الواردة
علينا بتاريخ 28 أفريل 2026.

تحية طيبة،

وبعد، تبعاً لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على
أسئلة كتابية صادرة عن السيدين النائبين "نزار" "الصديق" و"حمزة
الضيافي"، يشرفني مدكم بالمعطيات التالية:

**بالنسبة إلى تعطل أشغال المعهد العالي للدراسات التطبيقية في
الإنسانيات بتوزر وتحديد آجال انطلاق هذه الأشغال:**

- يشغل المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بتوزر
حاليا جزءاً من فضاءات المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بتوزر في
إطار مساكنة.

- تمت برمجة بناء نواة مقرٍ رسمي للمؤسسة ورصد الاعتمادات
اللازمة بكلفة جمالية تناهز 7.5 م.د.

- تم إنجاز الدراسات الخاصة بالمشروع على مستوى الجهة
باعتباره مشروع جهوي وتم الإعلان عن طلب العروض عديد المرات (5)
غير أن

هذه الطلبات كانت غير مثمرة.

- يتم حالياً على مستوى الجهة دراسة في إمكانية التعاقد
بالتفاوض المباشر.

**بالنسبة إلى أشغال الصيانة المتعلقة بالإنارة الخارجية للمركب
الجامعي بتوزر:**

- انطلقت الأشغال في أكتوبر 2024 ثم توقفت لاحقاً، لأسباب
متصلة بالمقاولة علماً وأن نسبة تقدمها لم تتجاوز 10%.

- وعليه تم فسخ الصفقة في فيفري 2026.

- تتولى المصالح الجهوية حالياً، إتمام الإجراءات قصد الإعلان عن
طلب عروض لاستكمال الأشغال المتبقية.

**بالنسبة إلى برمجة إحداث ملعب رياضي وقاعة متعددة
الأنشطة الثقافية بالحي الجامعي بتوزر:**

- تم الانطلاق في إنجاز القسط الأول من مشروع إنجاز مركب
رياضي والمتكون من ملعب معشب بكلفة جمالية قدرها 827 أ.د.
تعطّلت الأشغال لأسباب متصلة بالمقاولة بعد تقدمها بنسبة تناهز
85%

- تم فسخ الصفقة في سبتمبر 2021.

- وحيث أن طلبات العروض التي تم الإعلان عنها كانت غير مثمرة
فإنه تم تعيين شركة مقاوله جديدة لاستكمال الأشغال على إثر طلب
عروض ثالث والتي انطلقت في إنجاز المشروع في فيفري 2026.

- أما بخصوص القسط الثاني المتكون من ملعب متعدد
الاختصاصات والذي سيتم الانطلاق في إنجازه بعد الانتهاء من إنجاز
أشغال القسط الأول.

- علماً وأنه سيتم العمل على دعم الفضاءات المخصصة للأنشطة
الثقافية بالحي الجامعي بتوزر سواءً في إطار التوسعة أو التهيئة.

وتفضلوا، سيدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير
والاحترام

السؤال الكتابي

للمنائب النوري جريدي

عملاً بالفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من
النظام الداخلي

أتشرف بأن أحيل إلى سيادتكم سؤال كتابي

الموضوع: متابعة إجراءات إحداث المعهد الأعلى للفلاحة بالسند.

- ماهي الإجراءات التي اتخذتها وزارة التعليم العالي لأحداث
المعهد الأعلى للفلاحة بالسند مع العلم أن ملف هذا الأحداث كانت قد

تعهدت به ولاية قفصة بالتنسيق مع مصالح المندوبية الجهوية للفلاحة ووزارة الفلاحة التي راسلتها أكثر من مرة في الغرض؟

يرجى من وزارتكم مدنا بجدول تفصيلي في مختلف الإجراءات التي اتخذت والتي تنوي الوزارة اتخاذها لاسيما أننا قد وضعنا في مراسلاتنا السابقة أهمية هذا الإحداث المعهد الأعلى للفلاحة بالسند في ظل تواجد ضبيعة فلاحية دولية بثلاثة آلاف هكتار يمكن لها بأحداث هذا المعهد أن تكون رافدا هاما من روافد التنمية في معتمدية السند هذه المعتمدية التي تعاني من نسب مرتفعة من البطالة خاصة في صفوف أصحاب الشهادت العليا.

وتقبلوا منا فائق عبارات الشكر والتقدير على التفاعل مع مطالب اهالينا.

والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي.

المراجع: إحالتكم عدد ص-26-3000-0001573 الواردة علينا بتاريخ 18 جوان 2026.

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي صادر عن السيد النائب "النوري جريدي" بخصوص مقترح إحداث معهد عالي للفلاحة بالسند من ولاية قفصة، يشرفني إعلامكم بأنه سبق أن تم التنسيق مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في خصوص سُبل تلبية المقترح المقدم من قبل السيد النائب والتي أفادت بأنه يتم العمل على مراجعة خارطة التكوين التي تضم 11 مؤسسة تعليم عالي فلاحية تحت الإشراف المزدوج، بما يتلاءم مع الأولويات الوطنية المتصلة بالتكيف مع المتغيرات المناخية وتعزيز الأمن الغذائي والمائي بما يسمح بتحسين الأداء وتعزيز الاستدامة من ناحية. مع الإشارة إلى تلقيها لعدد من المقترحات المتعلقة بإحداث معاهد عليا للتعليم العالي الفلاحي بكل من ولايات توزر وقبلي ومدنين.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّ الإحداثيات الجديدة تتطلب إعداد البرنامج البيداغوجي الذي يستوجب إجراء دراسات أولوية وتحديد الاختصاصات والحاجيات والموارد بكل دقة من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وتفضلوا، سيدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور 129 من النظام الداخلي أ

تشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: بخصوص مقترح تنقيح شروط المعادلة للأطباء التونسيين بالخارج.

المصاحيب: - نسخة من عريضة موجهة إلى عناية السيد رئيس الجمهورية.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

تحية طيبة وبعد،

في ظل الأزمة الخانقة التي يعاني منها قطاع الصحة بخصوص نقص طب الاختصاص في الجهات الداخلية تقدمت جمعية الأطباء التونسيين بألمانيا بالشراكة مع المنظمة التونسية للأطباء الشبان بمقترح تعديلي منذ أكثر من سنة تضمن عريضة ممضاة من أكثر من (100) مئة طبيب تونسي في ألمانيا (موجهة أيضا لرئاسة الجمهورية) يهدف المقترح إلى تنقيح شروط المعادلة المحددة في الأمر الوزاري المؤرخ في 10 أكتوبر 2023 والذي يتعلق بضبط المعايير التي تسند على أساسها معادلة الشهادات والعناوين وإجراء امتحان يُمكن هؤلاء الكفاءات من العودة والعمل في المستشفيات التونسية، إلا أنه لم تتم الاستجابة لهذا الطلب إلى حد الآن، مما يُفوّت على الدولة فرصة ثمينة لسدّ الشغورات في اختصاصات حيوية.

- ماهي المعوقات التي تحول دون التفاعل مع هذا المقترح التعديلي؟

- وماهي رؤية الوزارة لإدماج الكفاءات الطبية التونسية بالخارج في المنظومة الوطنية لتخفيف حدة النقص في طب الاختصاص؟

في انتظار ردكم الكتابي، تفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي.

المراجع: إحالتكم عدد ص-26-3000-0001711 الواردة علينا بتاريخ 24 جوان 2026.

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي صادر عن السيد النائب "محمد علي" حول مقترح تنقيح شروط المعادلة للأطباء التونسيين بالخارج، يُشرفني مدكم بالمعطيات التالية:

- تمت مراجعة المعايير التي تُسند على أساسها معادلة الشهادات والعناوين في مختلف الاختصاصات ولا سيما في الاختصاصات الطبية بمقتضى قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي المؤرخ 10 أكتوبر 2023 وذلك بعد القيام باستشارة موسعة انطلقت منذ سنة 2018 والتي شارك فيها كافة الأطراف المتدخلة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبوزارة الصحة وكليات الطب وعمادة الأطباء،

- وتم اعتماد تراتيب جديدة من بينها إقرار إمكانية تمكين كلّ من يُثبت مدة عمل فعلي لا تقلّ عن 5 سنوات، بعد الحصول على الشهادة في الاختصاصات الطبية من المعادلة المطلوبة دون اشتراط القيام بتكوين إضافي أو اختبار تقييمي أو الاثنين معا (الفقرة الأخيرة من الفصل 16 من القرار المذكور)

- وهو ما تم اعتماده من قبل اللجنة القطاعية للمعادلة في الاختصاصات الطبية وشبه الطبية، وتم تمكين عدد من الخريجين الذين تلقوا تكوينهم في طب الاختصاص بألمانيا من مقررات معادلة

وذلك باحتساب الأقدمية المذكورة أعلاه وذلك بعد تقديم الوثائق المثبتة لممارستهم الفعلية لذلك،

- علما وأن نظام الدراسات والتكوين في الاختصاصات الطبية بألمانيا يكتسي طابعا خصوصيا باعتباره لا يُفرض إلى الحصول على شهادة جامعية وطنية بل على شهادة كفاءة في الاختصاص مُسلمة من قبل عمادة الأطباء بكل مقاطعة ألمانية.

السؤال الكتابي

للنائب سيرين مرابط

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي.

الموضوع: حول تسوية وضعية الأساتذة العرضيين بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية
تحية طيبة،

كنتم قد تعبدتم سيدي الوزير تحت قبة مجلس نواب الشعب بتاريخ 17 نوفمبر 2025 بالعمل على تسوية وضعية الأساتذة العرضيين العاملين بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية وفي إطار متابعة تنفيذ هذا التعهد، وعملاً بأحكام الدستور، وحرصاً على أداء دوري الرقابي.

يشرفني أن أتوجه إليكم بالسؤال التالي:

- ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها إلى حد الآن لتسوية وضعية الأساتذة العرضيين بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية؟ إلى أين بلغ تقدّم هذا الملف؟ ما هي الآجال المحددة لإتمام عملية التسوية بصفة نهائية؟ وما هي الصيغ القانونية والإدارية التي تعتمدهم الوزارة اعتمادها في هذا الشأن؟

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي.

المراجع: مراسلتكم عدد ص-26-3000-0001227 الواردة علينا بتاريخ 28 أفريل 2026.
تحية طيبة،

وبعد، تبعاً لمراسلتكم المشار إليها، بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي للسيدة النائبة "سيرين مرابط"، يشرفني مدّكم بالمعطيات التالية:

يتم الانتداب في سلك المدرّسين التكنولوجيين عن طريق التناظر بين المترشحين المتحصلين على شهادة لا تقل مدة الدراسة بها عن خمس سنوات من التعليم العالي استناداً لمقتضيات الأمر عدد 314 لسنة 1993 المؤرخ في 8 فيفري 1993 والمتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرّسين التكنولوجيين وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر عدد 2590 لسنة 2001 المؤرخ في 09 نوفمبر 2001.

هذا، وتولّت الوزارة خلال سنة 2025 تنظيم مناظرة في الغرض أسفرت عن انتداب 110 مدرّس تكنولوجي كما تمت برمجة 90 خطة انتداب إضافية بعنوان سنة 2026.

وتفضلوا، سيدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.